جذور الحركة الوطنية التونسية
(1904 - 1934)

تأليف : د. علي المحجوبي

تعريب : أ. عبد الحميد الشابي

المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون
بيت الحكمة

جذور الحركة الوطنية التونسية / تأليف علي المحجوبي -
تونس : المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة" 1999
(تونس : شركة أوربيس للطباعة) 724 ص، 24 سم - (ترجمة - تاريخ) مسفّر.
ر.د.م.ك 9973-929-46-2

سحب من هذا الكتاب 2000 نسخة في طبعته الأولى

الإهـــداء

إلى أرواح الوطنيين التونسيين
الذين ماتوا من أجل الوطن

إن دراسة الماضي
تمكننا من استجلاء الحاضر
لإنارة المستقبل.

لويس ألتوسير

كلمة مدخلية

كانت أغلب الدراسات المهتمة بالتأريخ للحركة الوطنية التونسية تقوم على تقييمات ذاتية تحركها اعتبارات تعميمية، فيها الكثير من التحيز لوقائع دون أخرى. غير أنه ومع تطور آليات البحث، وتسلّح الباحثين الموضوعية العلمية، ثم تأسيس تمش أكاديمي جديد في البحث التاريخي له مؤيداته. ولكي نفهم عملية الإدراك العلمي، ونتتبع الخيط الدقيق الذي يربط مستويات البحث المختلفة فمن المهم دراسة مضمون تلك الدراسات ومدى قابليتها للتأويل.

ولقد أدركنا في إطار عملنا ببيت الحكمة أنّ البحث العلمي لا يمكن له أن يتطور إذا لم يستند إلى جهد منطقي متماسك. فالتفاعل مع البحث العلمي بصفة عامة، والبحث التاريخي بصفة خاصة يكون إنطلاقا من مدى دقة فرضيات الباحث وعمقها، وكانت تلك طريقتنا في التعامل مع الأبحاث التاريخية التي تجنح إلى دراسة الوقائع بعيدًا عن المبالغة والتضخيم والميولات الشخصية بل تعمد أساسا إلى طرح الأسئلة والتثبت من الوقائع والاعتماد على الشواهد والأدلة.

والكتاب الذي بين يدي القارئ هو نموذج من الدراسة العلمية، إختار صاحبه مرحلة هامة في تاريخ الحركة الوطنية التونسية 1904 - 1934، وحاول تحليلها وقراءتها قراءة موضوعية.

ولئن كان الباحث قد أنجز دراسته منذ سنوات طويلة نسبيا وباللغة الفرنسية، فإننا نعتقد أن طرحه كان موفقا وعميقا، ويدفع المهتمين إلى إعادة النظر في بعض المسائل والتدقيق فيها.

بقيت كلمة أخيرة عن ترجمة الكتاب، فقد واجهتنا صعوبات عديدةفي ترجمة فصوله ونقلها إلى اللغة العربية بصورة دقيقة وصائبة، هذا فضلا عن الصعوبات المادية. غير أننا نميل إلى القول بأننا وفقنا نسبيا في إعداد الكتاب بصورة محترمة. ومع ذلك تبقى إجتهاداتنا موضع مراجعة دائمة وحوار متواصل من أجل بلوغ مرحلة متقدمة من الدقة والضبط وهو أمر يتفق أساسا مع أهداف بيت الحكمة وتطلعاته.

المجمع التّونسي

«بيت الحكمة»

تمهيد

يرجع اهتمامنا بتاريخ تونس المعاصر إلى سنة 1904. وكان المنطلق اعدادنا بجامعة السوربون وتحت إشراف الأستاذ جان ڤانياج، رسالة لنيل دكتورا المرحلة الثالثة عن « نظام الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية »(*).

والأبحاث التي نواصلها منذ 1972 تحت إشراف الأستاذ أندري نوشي في إطار دكتورا الدولة عن « جذور الحركة الوطنية بالبلاد التونسية (1904-1934) » تمثل الامتداد المنطقي لعملنا الأول.

واعتبارا إلى أن النظام الاستعماري يقوم على استغلال الرأسمالي الأجنبي والمعمّر والدولة الحامية للبلاد المستعمرة، فقد كان لابد أن يصدم انتصاب الحماية بالبلاد التونسية، مصالح الأغلبية المطلقة من السكان التونسيين ويؤدّي بالتالي إلى ظهور تناقضات لا سيما في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

إن هذه التناقضات هي التي كانت أساس الحركة الوطنية التونسية. وقد برزت هذه الحركة على الساحة السياسية عندما اشتدت التناقضات

(*) نشرت سنة 1977 بعنوان « انتصاب الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية ».

التي أفرزها نظام الحماية وبدأ يتبينها ويعيها جانب من التونسيين. وقد توفرت الظروف الملائمة لبروز هذا الوعي الوطني بالإيالة التونسية في مطلع القرن العشرين إبان العشرية السابقة لاندلاع الحرب العالمية الأولى. ذلك أن الشعور بالتناقضات الحادة القائمة بين التونسيين والرعايا الفرنسيين، قد قوي في هذه الفترة خاصة وأن البلاد التونسية كانت آنذاك تشهد صعوبات اقتصادية واجتماعية وأن السكان الأصليين، وخاصة بمدينة تونس، كانت تحركهم صحافة وطنية قد شهدت ازدهارا حقيقيا منذ إبطال العمل بالضمان المالي في مطلع سنة 1904 حتى حظر النشريات باللغة العربية في شهر نوفمبر 1911 .

وازدادت هذه التناقضات تفاقما إثر الحرب العالمية الأولى. وكان احتدادها الناجم عن الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1930 ، التي عانى منها السكان التونسيون أشد العناء، قد ساعد على تصلب الحركة الوطنية التونسية بشكل آل في شهر مارس 1934 إلى نشأة الحزب الدستوري الجديد .

ولكل هذه الأسباب فإن فترة 1904-1934، موضوع دراستنا، تمثل مرحلة هامة في تاريخ الحركة الوطنية التونسية. ومما لاشك فيه أننا أولينا في تحليلنا عناية خاصة بالفترة الممتدة من 1918 إلى 1934. أما بقية عملنا فيمكن إعتبارها مقدمة عريضة هدفها تسليط المزيد من الأضواء عمى هذه الفترة وخاصة التأكيد على وجود نوع من التواصل في تاريخ الحركة الوطنية .

والحقيقة أننا قد طرقنا هذه المسألة بكثير من الوجل. فليس من السهل على المرء معالجة تاريخ بلاده الحديث. وإن الصعوبة لتزداد تمكنا عندما يتعلق الأمر بالحركة الوطنية، وهي قضية تثير الكثير من الحماس وتبعث على العديد من المجادلات، فهي ما تزال حتى الآن عالقة بوجدان الناس في بلادنا، وثيقة الاتصال بشواغلهم واهتماماتهم .

فالميدان إذن لا يخلو من العقبات والمزالق. فزيادة على صعوبة التأمل وإمعان النظر في أحداث قريبة العهد نسبيا، خاصة عندما يكون لنا فيها ضلع بصفة مباشرة أو غير مباشرة، علينا بتجنب الآراء الجاهزة والأفكار المتعارفة عن الحركة الوطنية التونسية التي تتناقلها كتب ومصنفات متحيزة، سواء كانت استعمارية أو وطنية، لم تسلم من تحريف للواقع لأهداف دعائية واضحة .

ومع وعينا التام بهذه العقبات والمزالق فقد اجتهدنا في كبح ميولاتنا ومشاعر تعاطفنا مع هذا الطرف أو ذاك للقيام بدراسة عن تاريخ الحركة الوطنية التونسية بكل ما يمكن من الموضوعية وبالحرص الكامل على استجلاء الحقيقة دون سواها مع التعلق المستمر بهذه الفكرة للفيلسوف الفرنسي الكبير مونتسكيو : « يمكن الموت من أجل الوطن، أما الكذب من أجله فلا » .

الجزء الأول

جذور الحركة الوطنية بالبلاد التونسية

(1920 - 1904)

الفصل الأول

جذور الحركة الوطنية بالبلاد التونسية

ان فرنسا بفرضها نظام الحماية على البلاد التونسية سنة 1881 قصد توظيف رؤوس أموالها فيها، وتصدير سلعها إليها، واستيراد المواد الأولية منها، تكون قد قلبت أوضاع البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه البلاد الصغيرة، وصادمت مصالح السواد الأعظم من السكان الأصليين. فأحدثت بذلك الظروف المواتية لنشوء حركة وطنية ونموها بين التونسيين .

وفعلا، فقد كان منطلق هذه الحركة الوطنية خاصة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجمة عن دخول رأس المال الفرنسي إلى البلاد التونسية .

I – دخول رأس المال الفرنسي إلى البلاد التونسية :

شكلت الايالة التونسية منذ سبعينات القرن التاسع عشر مجالا خصبا لتوسع فرنسا التجاري والمالي. وكانت فرنسا في حاجة آنذاك إلى إيجاد أسواق ومجالات لاستثمار الفائض من رؤوس أموالها وترويج المنتجات المصنعة التي غمرت سوقها الداخلية. وفعلا، فإن الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي، ببلوغه حدا معينا من النمو، أصبح يشعر بالضيق داخل حدود ترابه الوطني .

وقد شهدت فرنسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرحلتين اقتصاديتين : الأولى (1851-1873)، كانت مرحلة نمو وتميزت بارتفاع في مستوى الأسعار والمداخيل (الأرباح والأجور). وهي إذن مرحلة ازدهار اقتصادي وسلم اجتماعية. وكانت فرنسا طيلة هذه المرحلة بمثابة حضيرة واسعة : بمدّ شبكة السكك الحديدية، ومكننة الفلاحة، الخ ...) وهناك، بالتالي، نمو في جميع القطاعات الضرورية لصناعة مواد التجهيز (سكك، قاطرات، آلات فلاحية، الخ ...) وقد شمل كذلك الصناعة الاستخراجية وصناعة الحديد الصلب والصناعة الميكانيكية. كما ساعد هذا الوضع على تنمية السوق الداخلية وبالتالي الصناعة الخفيفة أي المنتجة لمواد الاستهلاك وذلك بإحداث فرص للعمل عديدة .

وتبعت مرحلة النمو هذه، مرحلة تراجع اقتصادي (1873-1896) تميزت بانخفاض في الأسعار والمداخيل، وكانت بالتالي مرحلة كساد اقتصادي واضطراب اجتماعي. وفي هذه الحقبة بالذات سجلت فرنسا فائضا في بضائعها المصنوعة ورؤوس أموالها، ولم تعد إذن في مطلع السبعينات (1870) تشكل مشغلا عظيما. وإن لم يتوقف مدّ شبكة السكك الحديدية، ومكننة الفلاحة تماما، فقد أصابهما فتور بنسبة كبيرة. وفقدت الصناعة الميكانيكية زبائن مهمّين، نتج عن ذلك تسجيل فائض في مواد التجهيز ممّا اضطر أصحابها إلى التخفيض في طلباتهم من الفولاذ، وبذلك سدت آفاق ترويج صناعة الحديد الصلب. وبدورها خفّضت هذه الصناعة في طلباتها لمادتي الفحم الحجري والحديد الخام، مما كان له انعكاس على الصناعة الاستخراجية. وتجاه تقلص السوق الوطنية، أوقفت كل القطاعات نموّها، وخفضت أنشطتها وتوقفت عندئذ عن إحداث فرص عمل جديدة بل ذهبت حتى إلى طرد قسم من عمّالها، وانجر عن ذلك تقلص في السوق الداخلية لصناعة مواد الاستهلاك التي اضطرت بدورها إلى تخفيض نسق إنتاجها وطرد قسم من عمالها متسببة بهذا في تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية .

وهكذا سجل الاقتصاد الفرنسي في السبعينات فائضا في المواد المصنوعة سواء على مستوى التجهيز أو على مستوى مواد الاستهلاك. وكان هذا الوضع من الخطورة بمكان ولا سيما أن التقلص اكتسح كلاّ من السوق الداخلية والخارجية .

وفعلا، فبينما كانت فرنسا تشعر بأمس الحاجة إلى الأسواق لترويج منتجاتها، انطوت على نفسها البلدان الأوروبية، باستثناء بريطانيا العظمى، حيث أقامت حواجز جمركية لحماية صناعتها الفتية من المنافسة الأجنبية .

وقد إنجرّ عن هذه الأزمة الاقتصادية أزمة اجتماعية. إذ فضلا عن انخفاض الأجور، عمّت البطالة كثيرا من العمال، وتعذر العمل على العديد من الشبان الذين بلغوا سن العمل. ومن البديهي أن هذا الحشد من العاطلين، يشكل ما دام في البطالة، أحد عوامل الاضطراب وعدم الاستقرار تجاه النظام الرأسمالي الفرنسي وقد كان وضعه مرتبطا بوضع الأسواق. ويبدو من الحتمي، لحل مشكلة التّشغيل أن يتم ضمان نشاط اعتيادي للقطاع الصناعي وذلك بترويج البضائع المصنوعة التي غمرت السوق الوطنية وتوفير أسواق خارجيّة لها تكون ثابتة ومضمونة .

وقد انتهجت فرنسا إذن سياسة توسع استعماري في الثمانينات ونصبت حمايتها على تونس لضمان الأسواق لمنتجاتها المصنوعة وحلّ مشكلة التشغيل. وفي جويلية 1885 عبّر جول فيري، أحد أهم الداعين إلى السياسة التوسعية الاستعمارية، أمام مجلس النواب عن هذه الشواغل الاقتصادية والاجتماعية قائلا : «إن تأسيس مستعمرة يعني خلق سوق» وأضاف بعد خمس سنوات في توطئة كتبها لكتاب عنوانه «التونكان والوطن الأم» : «إن السلم الاجتماعية في عهد البشرية الصناعي هي مسألة أسواق». وكان أبو الحماية الفرنسية على البلاد التونسية أكثر وضوحا عندما أضاف في نفس التوطئة : «إن الاستهلاك

الأوربي قد أشبع ولا بد إذن من خلق فئات جديدة من المستهلكين في مناطق أخرى من العالم حتى نجنّب المجتمع العصري الإفلاس، ونتقي في مطلع القرن العشرين انهيارا اجتماعيا، من جراء كارثة يستحيل تقدير عواقبها»[1].

على أنه يجب أن نلاحظ، أن البلاد التونسية لم تكن تمثل سوقا هامة بالنسبة إلى مواد الاستهلاك. فسكانها، باستثناء أقلية محظوظة، يعانون قبيْل الحماية ظروف عيش جد قاسية. ولم يكن بإمكانهم شراء مواد الاستهلاك الأوربية. وزيادة على ذلك، كانت الإيالة التونسية، بمقتضى المعاهدات اللاّمتكافئة التي فرضتها الدول الأوربية على الباي، مفتوحة أمام البضائع الانجليزية والايطالية [2]، وقد حافظت كل من بريطانيا العظمى وإيطاليا على هذه الامتيازات التجارية حتى بعد انتصاب الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية. وكانت فرنسا تداري تيْنك القوّتين تجنبا للوقوع في عزلة في حالة حرب مع ألمانيا، وهي في نظر الرأي العام الفرنسي أمر محتوم لاسترجاع مقاطعة الألزاس وجزء كبير من اللّورين اللتين خسرتهما فرنسا سنة 1870. ولابد من انتظار نهاية القرن التاسع عشر بل وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، لنرى فرنسا تنقض تلك المعاهدات اللاّمتكافئة وتستأثر بأكبر نصيب من السوق التونسية[3].

وعليه، فإن تصدير مواد الاستهلاك، لم يكن يمثل دافعا أساسيا لاستعمار البلاد التونسية .

إلاّ أن الإيالة التّونسية، إن لم تكن تمثل – في القريب على الأقل – سوقا مهمة لمواد الاستهلاك، فإنها كانت تساعد على تصدير مواد

(1) جول فيري – توطئة لمجموعة الوثائق التي نشرها سنة 1890 ليون سانتوبري بعنوان « التونكان والوطن الأم بعد مرور خمس سنوات » .

(2) بمقتضى المعاهدات المضاة مع انجلترا في سنتي 1863 و 1875، وإيطاليا في سنة 1868 والتي أقرتها معاهدة باردو، لا يجوز للحكومة التونسية منع دخول البضائع الانجليزية والايطالية التي تدفع على أقصى حد 8 ٪ من قيمتها عند إنزالها .

(3) في سنة 1896 خفضت فرنسا امتيازات إيطاليا الاقتصادية بتونس، وفي 1919 امتيازات انجلترا .

التجهيز التي يؤثر إنتاجها في كل القطاعات الصناعية بما فيها الصناعة الخفيفة.

وبما أن تصدير مواد التجهيز هو بدوره مرتبط بتصدير رؤوس الأموال، فقد اتضح أن هذا العامل كان له الدور الحاسم في انتصاب الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية .

وكما لاحظنا بالنسبة إلى المواد المصنوعة، فإن الاقتصاد الرأسمالي عندما يبلغ درجة معينة من التطور، يصبح في حاجة كذلك إلى تصدير رؤوس الأموال، وقد تراكمت أثناء مرحلة النمو الاقتصادي (1851-1873) بفضل الأرباح التي تحققت في الصناعة والتجارة، وبفضل تأسيس أجهزة بنكية قوية [4] .

لم تعد أوروبا تجد في مرحلة التراجع الاقتصادي (1873-1896) مجالات استثمار مربحة نظرا إلى انخفاض الأرباح. وفي السبعينات، في تلك الفترة التي أتمت فيها فرنسا – عمليا – ثورتها الصناعية الأولى، ومدّ شبكة سككها الحديدية، كانت مجالات الاستثمار الداخلية قد تقلصت كثيرا. وكان في إمكان رأس المال الفرنسي تنمية الفلاحة التي بقيت فادحة التأخر قياسا إلى الصناعة، إلاّ أن آفاق الإستثمارات الفلاحية ما كانت لتبشر بأي ربح نظرا إلى انتشار حشرة الفيلوكسيرة التي فتكت بمغارس الكروم الأروبية وخاصة إلى انهيار أسعار الحبوب بمفعول المنافسة الأمريكية[5]. وفي هذه الظروف، كانت تتوافر لفرنسا رؤوس أموال ضخمة بقيت غير مستثمرة. وقد كتب رئيس المصرف الليوني[6] في

(4) ففي فترة النمو هذه بالذات، تأسّست بفرنسا بنوك قوية مثل « بنك القرض الصناعي والتجاري » و« المصرف الليوني » و« والشركة العامة » و« وبنك باريس وهولندا » الخ ...

(5) انخفض سعر القمح خاصة منذ 1880 بصفة مطردة. فنزل سعر القنطار إلى 20 فرنكا أي إلى أقل من سعر التكلفة (شارل مالاّر. تطور زراعة القمح وانتاجه بالجزائر. باريس 1950 ص 71) .

(6) قد مر مجمل رأس مال « المصرف الليوني » وإيداعاته من 20 مليون فرنكا سنة 1863 إلى 482 مليون سنة 1881 .

سنة 1876 معبرا عن ذلك الوضع : « لدينا أموال كثيرة غير مستثمرة ... فالمال يثقل كاهلنا لا ندري ما نفعل به » [7] ومن هنا تحتم على رؤوس الأموال الفرنسية إيجاد مجالات استثمار مربحة. ففي أوربا الغربية عندما تجد رؤوس الأموال مجالات للعمل، فإنها لا توفر إلاّ ربحا يقل عن 6 ٪ . أما في البلدان « المتخلفة » حيث المال قليل ولذلك فهو باهض القيمة، فمن الممكن أن توفر من 8٪ إلى 15٪ ، وذلك في الفترة المتراوحة بين 1860 و 1900 .

وكانت فرص الاستثمار متوفرة بشكل كبير في تلك المناطق، ففي البلاد التونسية مثلا، يمكن استثمار الأموال في الفلاحة التي كانت آفاقها تبشر بأرباح طائلة، نظرا إلى رخص أسعار الأراضي، كما يمكن توظيفها في إنشاء بعض التجهيزات الأساسية (كمد السكك الحديدية أو بناء الموانئ) التي تكاد تكون منعدمة في هذه البلاد، أو في البحث عن المواد الأولية واستغلالها. وكانت هذه المشاريع مربحة، بقدر ما كانت اليد العاملة رخيصة .

وزيادة على ذلك، فإن استثمارات رؤوس الأموال الفرنسية في البلدان المتخلفة، تنشط، بفضل طلبات مواد التجهيز المترتبة عنها، مختلف قطاعات الصناعات الثقيلة كالمناجم والصناعات المعدنية، والمنشآت الميكانيكية وصناعة وسائل النقل التي تسترجع بذلك مستوى إنتاجها العادي، وتتمكن من اعادة تشغيل عدد كبير من العمال العاطلين. وبذلك تتسع السوق الداخلية وتنتعش في الآن نفسه الفلاحة والصناعات الخفيفة. فتستخدم عددا من العمال وتساهم بدورها في حل مشكل البطالة. وهذا النمو الناجم عن تصدير رؤوس الأموال قد يمكّن فرنسا من إيجاد حل لأزمتها الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ النظام

(7) جان بوفيي، تلقين المصطلحات والدواليب الاقتصادية في الفترة المعاصرة (في القرنين التاسع عشر والعشرين)، باريس 1972 ص 318 .

الرأسمالي في تلك البلاد. وفي هذه الأحوال، كان لابد أن تضمن فرنسا إبان الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، مجالات استثمار وذلك يُعتبر أمرا ضروريا على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي والسياسي. ولهذا فإنّ البحث عن مجالات استثمار يُمثل – في اعتقادنا – العامل الحاسم لسياسة التوسع الاستعماري، وفيما يخصنا، لاستعمار الإيالة التونسية.

فكان لابد إذن أن تصبح البلاد التونسية مجال استثمار لرؤوس الأموال الفرنسية، التي بدأت في الواقع تهتم بهذه البلاد حتى قبل انتصاب الحماية .

وفي أول الأمر قد تجلّى تسربها في شكل قروض تقدم إلى الباي بنسب فوائض مرتفعة جدا[8]. إلاّ أن هذه العملية لم تكن خاصة بفرنسا فقط، بل كانت أيضا تهم كلاً من انجلترا وإيطاليا. وفعلا، لم تلبث هذه الدول الثلاث أن استغلت عجز الحكومة التونسية عن تسديد مستحقات دينها، لتبسط هيمنتها على مالية الإيالة .

إلاّ أن فرنسا التي كانت تتمتع بمنزلة متفوقة، قد أخذت أيضا توظف رؤوس أموالها لشراء الأراضي[9] .

وهكذا اشترت « شركة مرسيليا للقرض »، قبيل الحماية ضيعتين شاسعتين تمسح الأولى 5000 هكتار وتقع في سيدي ثابت قرب مدينة تونس، اما الثانية « هنشير » النفيضة، فتمسح حوالي 100.000 هكتار، وتقع بين مدينتي تونس وسوسة. كما اشترت « شركة الباتنيول» وهي شركة فرنسية أخرى، ضيعة تمسح 9000 هكتار «بوادي الزرقاء» .

(8) إن القرض الذي عقده الباي سنة 1865 مثلا كان بفائض قدره 7 ٪ بالنسبة إلى رأس المال الاسمي، ولكن بما أن رقاع 500 فرنك قد تصدر بسعر 380 فرنكا. فالفائض الفعلي هو بنسبة 9.5 ٪ (ج ڤانياج، جذور الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية (1861-1881) الطبعة الثانية، تونس 1968، ص 245) .

(9) منذ 1857 وبمقتضى البند 11 من عهد الأمان بتاريخ 10 سبتمبر 1857 أصبح يخوّل للأجانب اقتناء أملاك عقاريّة بالبلاد التونسية .

وإلى جانب اشتراء الأراضي، اهتمت « شركة الباتنيول للبناء »، بإنشاء السكك الحديدية وبناء الموانيء التي كانت آنذاك منعدمة أو تكاد بالبلاد التونسية. وقد تحصلت في سنة 1876 من الحكومة التونسية على امتياز لمد خط حديدي بين مدينة تونس وسوق الإربعاء تنازلت عنه فيما بعد لفرعها بالجزائر « شركة السكك الحديدية عنابة قالمة». وقد توصلت هذه الشركة وفي آخر الأمر إلى الحصول على امتياز لمد كل السكك الحديدية بالبلاد التونسية. كما كلّفت « شركة الباتنيول » ببناء ميناء تونس [10]. وكانت جميع هذه الشركات وثيقة الارتباط بتجمعات مالية فرنسية قوية. « فشركة مرسيليا للقرض » متصلة « بشركة القرض الصناعي والتجاري »، ومجموعة « باتنيول، عنابة قالمة » وثيقة العلاقات مع « مصرف الإسقاط »، وهذا بدوره متصل « ببنك باريس وهولندا » [11]

وكثيرا ما كانت هذه التجمعات المالية تضغط على الحكومة الفرنسية للحصول على امتيازات في البلاد التونسية [12]. لذلك كانت شركاتهم تلقى دعما نشيطا من حكومة الجمهورية الفرنسية ومن ممثلها بتونس القنصل روسطان. وفي كتاب صدر سنة 1910 عن النفيضة وسيدي ثابت، يذكر المؤلف في هذا الصدد : «أن السيد «راي» رئيس شركة « مرسيليا للقرض » يحظى دائما بكل حفاوة عندما يستقبله الوزراء وأشهر رجال السياسة في باريس. وكان كل من « بارتيلمي سان هيلار» و « واد نقتون» و «جول فيري» و «قمبطا» يتابعون المسألة باهتمام بالغ» [13] .

(10) قد منح امتياز حفر ميناء مدينة تونس إلى « شركة الباتينيول » في شهر أوت 1880 .

(11) جان قانياج، جذور الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، الكتاب المذكور ص 526 .

(12) حسب أوغست شراك، كان مجلس النواب بعد سنة 1881 حوالي 100 نائب، ومجلس الشيوخ في آخر 1882، 92 نائبا متصلين رأسا بالأوساط المالية الكبرى (ا. شراك، المضاربة في عهد الجمهورية الثالثة 1870-1887، الجزء 2 باريس 1888، من ص 3 إلى ص 9) .

(13) ج لوت، النفيضة وسيدي ثابت، تونس 1910 .

ومن أجل ذلك، قررت فرنسا سنة 1881 نصب حمايتها على البلاد التونسية لتأمين امتياز الاستثمارات لرؤوس الأموال الفرنسية، وضمان أمن دائم لتلك التي وظفت بعد [14]. وكان المطلوب عاجلا هو حماية مصالح الشركات المالية التي اقتنت ضيعات شاسعة في البلاد التونسية. لذا، فإن أوّل ما شرع فيه جيش الاحتلال كان السيطرة العسكرية على منطقة « النفيضة » وفرض وجهة نظر « شركة مرسيليا للقرض » فيما يخص حقها في ملكيتها [15] .

إن إنتصاب الحماية سنة 1881 كان يرمي إلى الزيادة في دخول رؤوس الأموال الفرنسية إلى الإيالة التونسية، وكانت حكومة فرنسا تفتحها أساسا للشركات الخاصة. وقد صرح جول فيري في شهر جويلية 1885 موضحا السياسة الاستعمارية أمام مجلس النواب قائلا فيما يخص البلاد التونسية : « لم تكن فكرة إيجاد مأوى أو شغل على حساب بلاد فقيرة، ولا توفير بقعة تحت الشمس لسكان متزايدين، هو ما جعل فرنسا تقدم على احتلال البلاد التونسية، بل كانت تدفعها الرغبة في جعل هذه البلاد القليلة السكان، والمتخلفة تقنيا واقتصاديا، والتي لم تستغل مواردها، حكرا على رؤوس أموالها ومنتجاتها » [16]. وبعبارة أخرى فإن البلاد التونسية كانت إبان احتلالها، ونظرا إلى تخلفها التقني والاقتصادي توفر أو تمثل إمكانيات هائلة لاستثمار رؤوس الأموال، وتصدير بضائع مصنوعة، ولا سيما مواد التجهيز .

(14) كانت جرأة إيطاليا في مشاريعها بالبلاد التونسية هي التي دفعت فرنسا إلى احتلال هذه البلاد .

(15) يرى الباي الذي منح النفيضة إلى خير الدين ان للوزير الأول السابق حق الانتفاع دون حق الملكية .

(16) الرائد الرسمي، مداولات برلمانية. مجلس النواب، 29 جويلية 1885 .

II – التناقضات الناجمة عن النظام الاستعماري بالبلاد التونسية :

غير أنّ الرأسمالية الفرنسية، عندما هيمنت على كامل الإيالة التونسية، مست بمصالح أغلبية الأهالي التونسيين وأحدثت بذلك الظروف الملائمة لنشوء الوعي الوطني ونموه. وفعلا، فإن جذور الحركة الوطنية التونسية تكمن أساسا في مختلف التناقضات الناجمة عن دخول الرأسمالية الفرنسية إلى البلاد التونسية، وهي التي جعلت مصالح فرنسا ورعاياها في هذه البلاد تتعارض مع مصالح أغلب طبقات الأهالي[17].

وهذه التناقضات هي أساسا من الصنف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

(I) التناقضات الاقتصادية :

وهي ناجمة، في الميدان الاقتصادي، عن الهيمنة على مختلف قطاعات الاقتصاد التونسي – أي الفلاحة وتربية الماشية والصناعات المحلية والتجارة – أو انهيارها، لفائدة الرأسماليين الأجانب.

أ – استعمار الأراضي :

إن الهيمنة على الفلاحة هي ذاتها نتيجة لاستعمار الأراضي. وهذا المشروع الذي بدئ فيه قبل 1881 قد ازداد مع انتصاب الحماية. ومن سنة 1881 إلى 1892 فتحت حكومة الجمهورية، البلاد التونسية أمام الرأسماليين الفرنسيين الذين مارسوا فيها سياسة استعمارية بواسطة

(17) مرّ الرعايا الفرنسيون بالبلاد التونسية حسب الإحصائيات الرسمية من 708 نسمة سنة 1881 إلى 46.044 نسمة سنة 1911.

رؤوس الأموال أو ما يسمّى بالاستعمار الحر. وقد اقتصرت السلطات الاستعمارية طيلة كامل هذه المرحلة على توفير «أمن تامّ، وإدارة حسنة ونموا كافيا لوسائل الاتصال» [18] لأولئك الرأسماليين.

وفعلا، لم يكن القانون التونسي يوفر للمعمرين الفرنسيين أقل الضمانات في مجالي الأمن والاستقرار. فالعقود التي يعتمدها المتباعون الأروبيون بدائية، وهي تدلي بدلالات قليلة الدقة على أصول الملك وحدوده. ولا يوفر امتلاك المشتري للعقد إلاّ ضمانا نسبيا إذ من الممكن وجود عقود عديدة لنفس العقار. أضف إلى ذلك أن عديدا من الحقوق العينية أو الخفية كانت تثقل العقارات. من ذلك حق الشفعة الذي يخول للشريك في الملكية حسب المذهب المالكي، ولجميع الأجوار الملاصقين حسب المذهب الحنفي، إمكانية حق استرجاع تلك العقار من مشتريه، إذا ما دفع في أجل قصير مبلغا مساويا للمبلغ الذي نص عليه العقد. وحق الشفعة هذا كان مصدرا للصعوبات التي إعترضت « شركة مرسيليا للقرض » فقد عارض أحد الأفراد الأنجليز من أصل مالطي حقها في ملكية ضيعة «النفيضة» زاعما ملكية حقول مجاورة لها. ومن جهة أخرى، وإذ أنّ للمحاكم التونسية وحدها الصلاحية في المادة العقارية، فالممتلكات التي اقتناها المعمرون تتبع اختصاصات محاكم إسلامية، أقل ما يقال فيها أن هؤلاء المستثمرين الأروبيين ما كانوا ليطمئنوا إليها. فضمان الأمن التام للرأسماليين الفرنسيين القادمين لاقتناء أراضي بالبلاد التونسية، ينص إذن على تمكينهم من عقود صحيحة، ووقايتهم من الادعاءات الطارئة وتخليصهم من قضاء المحاكم الاسلامية (الشرعية). وهذا بالذات ما كان يهدف إليه القانون العقاري الصادر في 1 جويلية 1885 والمؤسس منذ ذلك الحين للإطار القانوني لإستعمار الأراضي.

(18) "Le Matin" (الصباح) 30 جويلية 1885، مقابلة مع بول كامبون.

ولتمكين الرأسماليين الفرنسيين من اقتناء عقود ثابتة، ضبط هذا القانون اجراءات التسجيل الوقتي للعقارات التونسية. وهكذا يقدم كل مطلب تسجيل مصحوبا بالوثائق المدعمة وخاصة حدود الملكية، وبمثال يكون قد رسمه مهندس رسمي، إلى محافظ الملكية العقارية – وهو موظف مكلف بمسك الدفاتر العقارية – الذي يعلن فيما بعد للعموم عن هذا المطلب بإشهاره في الجرائد والأسواق. والقصد من هذا الإجراء هو إظهار الاعتراضات. وفي حالة اعتراض ما، تحكم محكمة عقارية مختلطة – متناصفة بين قضاة فرنسيين وتونسيين ويرأسها فرنسي – وهي مكلفة بتطبيق القانون وبحل المشاكل التي قد تنجم عن ذلك الاعتراض أي بقبول مطلب التسجيل أو رفضه. وفي حالة القبول، يحرر عقد ملكية نهائي غير قابل للنقض، يسجل بمحافظة العقارات وتسلم نسخة منه إلى المالك.

ومن جهة أخرى، فإن حق الشفعة صار بمقتضى هذا القانون مقصورا على الورثة فيما بينهم، أو الشركاء في الملكية على الشياع وعلى مختلف المالكين لبناية واحدة. وبهذا خلصت المتلكات المسجلة من المحاكم الشرعية، لتصبح راجعة بالنظر إلى المحاكم الفرنسية. وهكذا أمكن للمعمرين الفرنسيين، الحصول على كل الضمانات للاستثمار في شراء الأراضي بالبلاد التونسية. وأصبحت مصالحهم، محمية حماية قوية بفضل دواليب القانون العقاري لسنة 1885. وكانت المحكمة العقارية المختلطة تسهل التسجيل على المشترين الفرنسيين بقدر ما تخلق الصعوبات في وجه المدعين التونسيين رغم استظهارهم بنفس العقود التي يستظهر بها المعمرون. وهكذا تولد عن هذا القانون الصادر في 1 جويلية 1885 في عديد الحالات، سلب فعلي للأهالي، إذ في حالة اعتراض أحد التونسيين فإنه لا ينتصر على المشتري الفرنسي إلاّ في القليل النادر. وهكذا يتم تصديق عقود لفائدة

هذا الأخير لا يطمئن إليها مطلقا [19]. وهذا ما يوضح لنا نمو استعمار الأراضي بعد 1881 وخاصة بعد إصدار القانون العقاري لسنة 1885. وقد كانت العملية مربحة للرأسماليين الفرنسيين بقدر ما كانت اليد العاملة رخيصة [20].

وهو أمر جعل الملكية الفرنسية التي كانت تشتمل على 114.000 هكتار قبيل الحماية، ترتفع إلى أكثر من 440.000 هكتار سنة 1892، ومن 330.000 هكتار المقتناة منذ 1881، 70.000 هكتار اشتريت ما بين 1881 و1885، والبقية أي قرابة 260.000 هكتار، بعد صدور القانون العقاري الجديد. وهي في الغالب حقول شاسعة تقع خاصة شمالي الظهير التونسي في أخصب مناطق الإيالة وأكثرها ريا. وكان أغلبها من املاك المقربين من الباي[21]. ومن البديهي أن اشتراء هذه الحقول يستدعي رغم زهادة الثمن رؤوس أموال ضخمة مأتاها بصفة عامة رأسماليون كبار كانوا في تلك الفترة باحثين عن مجالات استثمار لم تتوفر لهم في أروبا. وفعلا. فمن جملة الـ 443.000 هكتار التي يملكها الفرنسيون بالبلاد التونسية سنة 1892، كانت 416.000 ملكا لـ 16 ملاكا من بينهم شركات مالية قوية[22].

وحتى ذلك الحين اقتصرت السلطات الفرنسية على تهيئة الظروف الملائمة لتمكين الرأسماليين الفرنسيين من توظيف رؤوس أموالهم لشراء

---

(19) ذكر المقيم العام ما نسرون في تقرير « للكاي دورساي » (وزارة الشؤون الخارجية) التعسفات الناجمة عن تسجيل المحكمة العقارية المختلطة لضيعة النفيضة بين سنتي 1896 و 1901 (أرشيف وزارة الخارجية، البلاد التونسية، مجلد 73 مانسرون إلى بريان، تونس 16 مارس 1929) .

(20) انظر في الموضوع نفسه مؤلفنا بالفرنسية « انتصاب الحماية بالبلاد التونسية » تونس 1977 ص 308 .

(21) كان مصطفى بن اسماعيل مثلا يملك سنة 1881 العديد من الحقول الواقعة في الشرق الغربي من الإيالة قرب بنزرت وماطر وباجة. وكان أحدها الموجود بقمفور، يمسح حوالي 48.000 هكتار. يضاف إليها 100.000 عود زيتون (المرجع نفسه ص 15) .

(22) تملك الشركة الفرنسية الإفريقية وحدها أكثر من 100.000 هكتار تشتمل على ضيعتي النفيضة وسيدي ثابت .

الأراضي بالبلاد التونسية. ولكنها شرعت منذ 1892، إلى جانب المحافظة على الاستعمار من قبل الخواص، في سياسة الاستعمار الرسمي. وهو يتمثل في تجميع أكثر ما يمكن من الأراضي بين أيدي الدولة قصد توزيعها على الرعايا الفرنسيين بأثمان زهيدة مع التسهيل في الدفع [23]. وبينما يكتسح الاستعمار الخاص الأراضي « الملك » في ظروف قلت أو جلت شرعيتها، اهتم الاستعمار الرسمي بالأراضي الموات، والاشتراكية، وأراضي الغابات والأوقاف. وتدخل سياسة إستعمار الأراضي هذه في إطار المنافسات الفرنسية الإيطالية. وهي ترمي بالفعل إلى تركيز جالية فرنسية هامة بالبلاد التونسية، لمناهضة أطماع إيطاليا في تونس التي لم تتوقف بعد انتصاب الحماية. وهي تعتمد في الواقع على تواجد جالية إيطالية بالإيالة لم تزل منذ 1881 في تزايد مطرد [24].

ومن جهة أخرى، لقيت سياسة الاستعمار الرسمي دعما متولدا عن تطور الرأي العام الفرنسي فيما يمس موضوع الاستعمار. فحتى التسعينات، كانت الأغلبية الساحقة من السكان الفرنسيين مناهضة لسياسة التوسع الاستعماري. ونظرا إلى أنها كانت تعيش شبح حرب محتومة لاسترجاع مقاطعتي « الألزاس واللّورين » اللتين ضمتهما ألمانيا إليها سنة 1870، فما فتئت تنزع إلى تجنب كل سياسة من شأنها تشتيت قوى الأمة وإرهاق خزينتها. وفعلا فسياسة الاستعمار الخاص تمكن حكومة الجمهورية الفرنسية من الحفاظ على الجيش وخزينة الأمة. فلا تقع مصادرة الأراضي، بل يشتريها الرأسماليون الذين لا يحتاجون إلى إعانات مالية. كما تساعد هذه السياسة على تجنب الانتفاضات التي قد تكلف فرنسا الكثير وهو ما يترتب عنه استياء الرأي العام من المشاريع

---

(23) يقع خلاص القسمة الاستعمارية منذ 1907 في عشر سنوات، ومنذ 1924 في عشرين سنة.

(24) مرت الجالية الإيطالية بالبلاد التونسية من 11.206 نسمة سنة 1881 إلى 21.016 سنة 1891، وفي نفس الفترة مرت الجالية الفرنسية في هذه البلاد من 708 إلى 9973 نسمة.

الاستعمارية. إلاّ أن الرأي العام الفرنسي أصبح في التسعينات مؤيدا في مجموعه لسياسة التوسع الاستعماري. بل وسوف تكون هذه السياسة في إطار المنافسات الاستعمارية بين القوى الأروبية المكونة بمثابة الخميرة للقومية الفرنسية التي أعرضت إذاك عن « الألزاس واللّورين ». وفي تلك الحال أمكن لحكومة الجمهورية أن تخاطر بسياسة الاستعمار الرسمي بدون أن تخسر دعم الرأي العام الفرنسي. وفوق هذا، فإن هذه السياسة تفتح أمام الفرنسيين أراضي أوسع بكثير من أراضي « الملك » التي نَمَا فيها الاستعمار الخاص حتى ذلك الحين.

ونتج عن هذه السياسة أن جمّعت بين أيدي الدولة أراض شاسعة جدا يطرد منها الأهالي عند اللزوم وتمنح لرعايا فرنسيين يرجى إقرارهم بالبلاد التونسية. وقد عهد بهذه المهمة إلى مصلحة أملاك الدولة التي أسّست اثر انتصاب الحماية لإدارة تلك الأملاك باستثناء حوالي مليون هكتار من الأراضي المشجرة والغابية التابعة لمصلحة الغابات.

إلاّ أن الأراضي الدولية التي انتزعها البايات في الأصل من قبائل أو بطون، لم تكن تمثل سنة 1892 سوى 45.000 هكتار. وبمباشرة سياسة الاستعمار الرسمي، أخذت مصلحة الأملاك الدولية في توسيعها على حساب قطاعات واسعة من السكان التونسيين، وأخذت لذلك في استغلال فكرة « الأراضي الموات » التي تشمل حسب الشرع الاسلامي كل الأراضي التي لم يقع إحياؤها بخدمتها، عكس الأراضي الحية التي تم إحياؤها. وعند اللزوم، كان يعتمد على القاعدة المستخلصة من الشرع الإسلامي والقائلة : بأن من أحيى أرضا مواتا فهي له. والهدف هو التصريح بأن الأراضي الموات ليست مملّكة، وهي باقية على ذمة الباي، وراجعة بالتالي إلى أملاك الدولة.

وقد طبق هذا المبدأ على « الأراضي الموات » بمنطقة صفاقس المعروفة باسم « أراضي السياليين » وهي في الأصل أرض شاسعة افتكها محمد الصادق باي من عائلة « السيالة » سنة 1871. وفي سنة 1892 اتسمت

فكرة « أراضي السياليين » حسبما تقتضيه الحاجة اتّساعا فادحا. وقد اعتبر « بول بورد » مدير الفلاحة أنها تمتد على شعاع قدره من 70 إلى 80 كم حول صفاقس. وتشتمل إذن على قسم لا يستهان به من أراضي قبائل المثاليث ونفّات. وقد آل الأمر إلى تكليف لجنة لتحديد أراضي المرعى لهاتين القبيلتين وضبط مدى امتداد أراضي «السياليين». وقد طلب من المثاليث المعارضين لموقف الحكومة، حججا يستحيل عليهم تقديمها : ألاَ وهي الإدلاء بوصل خلاص «العشر» [25] منذ عشر سنوات خلت للبرهنة على إحيائهم الفعلي لتلك الأراضي، وعلاوة على كونهم قد يكونون أتلفوا الوصولات القديمة، فإن الزراعة في غالب الأحيان لم تكن منتظمة نظرا إلى التقلبات المناخية. ومن هنا تولدت صعوبة الإدلاء بتلك الحجج إلى الإدارة. فمن ضمن 727 مطلبا للحصول على مقاسم أراضي « السياليين » قدمت خلال 16 شهرا، لم يصدر عن المثاليث سوى 70 فقط[26]. ولئن بقي لهؤلاء مناطق للمرعى، فان مفهوم الأراضي الموات المطبق على أراضي « السياليين » حرمتهم وكذلك قبيلة «نفات» من قسم من أراضيهم.

وهذه الأراضي الملائمة لغراسة الزياتين قد وقع منذ 1892 تقسيمها لفائدة الرعايا الفرنسيين. فأحرزت « شركة السكك الحديدية والفسفاط بقفصة » وحدها علي ملك شاسع يمسح 30.000 هكتار وقد تم اشتراؤها بأثمان زهيدة (15 فرنك للهكتار الواحد بالنسبة إلى الأراضي التي غرست من قبل، و 10 فرنكات للهكتار بالنسبة إلى الأراضي البيضاء مع تسهيل السداد) وتم إحياؤها لا عن طريق المعمرين أنفسهم بل على أيدي الأهالي. وكان المعمر يكتفي بإبرام عقد « مغارسة » مع الفلاح التونسي وبناء عليه يغرس هذا الأخير في تلك القطعة زيتونا. وبعد 15

---

(25) العشور ضريبة عينية على الحبوب.

(26) جان بونسي، الاستعمار والفلاحة الأروبية بالبلاد التونسية منذ 1881، دراسة جغرافيه تاريخية واقتصادية، باريس لاهاي، موتون 1962 ص 181.

سنة يقع تقسيمها مناصفة بين الطرفين، وهكذا يمكن للمعمر كسب ضيعات زيتون شاسعة بأقل التكاليف.

ومن أجل ذلك استغلت مصلحة الأملاك الدولية فكرة الأراضي الموات للاستيلاء على الأراضي المشتركة أو أراضي العروش. وكما رأينا بالنسبة إلى المثاليث، فمن العسير على القبائل التي لا تفلح أراضيها بانتظام، وتعيش خاصة من تربية الماشية، الإدلاء بما يثبت قيامها بإحياء أراضي المرعى. وهكذا فإن أمر 13 جانفي 1896، بإقراره أملاكا دولية، كل الأراضي المهملة والجبال غير المزروعة، وبصفة عامة كل عقار ينطبق عليه حسب الشرع الاسلامي عبارة « الأرض الموات » سوف يكون وخيم المغبة على القبائل التونسية. لاشك أن أمر 14 جانفي 1901 يعترف للقبائل أو لأقسام منها بملكية قسط من الأراضي المشتركة. إلاّ أن آلاف الهكتارات التي اعتبرت حسبما تقتضيه الحاجة «أراضٍ موات» قد تم تسجيلها لفائدة الدولة. وقد استولت الحكومة في مناطق «قيادات» الأعراض قفصة والهمامّة والفراشيش وماجر وحدها على 1.290.000 هكتار[27]. ولم تتأخر المحكمة العقارية عن إضفاء الصبغة القانونية على عملية افتكاك الأراضي من القبائل. وهذا ما أكده دوماس رئيس المحكمة المدنية بتونس، وقد كلفته الحكومة بالقيام ببحث معمق وإبداء رأيه في شرعية أمر 1901. فبعد أن جاب مناطق القبائل قال: «أمامكم آلاف من سكان هذه الإيالة يقبّلون بحرارة كامل هذه الأرض رغم عدم تناسبها مع ذلك العناق، ويتوسلون إليكم باسم القانون كما يتصورونه، بسيطا جليا خاليا من المماحكة والسفسطة، مرادفا للصدق والنزاهة أن تحذّروا السلطات العمومية من كل عمل لن يكون في نظرهم، رغم مظاهر الشرعية المزعومة، سوى تجاوز بالقوة واستلاب : فهذه

---

(27) م. ب. ديكير ديفيد، الفلاحة المحلية بالبلاد التونسية. ورد في «تونس الشهيدة» تأليف بدون اسم المؤلف، باريس 1920 ص 89.

الأرض لنا، فهي ملكنا العائلي وقد كانت لأجدادنا من قبل. فليس للدولة التي لا تملكها، ولم تملكها قط أي حق عليها وأي إمكانية شرعية للتصرف فيها... هذا ما يقوله ذلك الحشد القلق، وما يصيح به صياحا واضحا. وإني لست واثقا أن يتمكن أمهر رجال القانون من التغلب عليه في ميدان القانون الصرف. ولكن قوته تظهر خاصة على المستويين الأخلاقي والانساني»[28].

ولكن، رغم صيحة الاستغاثة الصادرة عن دوماس رئيس المحكمة الفرنسية ولتبرير تسجيل أراضي أولاد سلامة المشتركة كأملاك دولية، أصدرت المحكمة العقارية المختلطة في 22 فيفري 1904 الحكم التالي: «إنّ أول ما يشترط فيمن يطلب حق التّملك هو الوجود. والقبائل بالبلاد التونسية ليس لها، كذوات قانونية، وجود»[29].

وكما فعل بالأراضي الموات أو المشتركة، توسع الاستعمار كذلك في الأراضي الغابية وأراضي الأحباس .

فمنذ انتصاب الحماية، أُقرّت الغابات ضمن أملاك الدولة بدون أي اعتبار لحقوق انتفاع الأهالي. اذ أضاف الأمر الصادر في 4 أفريل 1890 إلى أملاك الدولة الأراضي المشجرة التي حددت بمقتضى أمر 22 جويلية 1903. ونجم عن تطبيقه تجاوزات كثيرة، وقامت اللجنة المكونة لهذا الغرض بتجريد كل الحائزين الذين لا يملكون عقد ملكية ثابت قانونا. ولم يقرأ أي حساب للذين تمثل لهم الغابة منطقة للمرعى، وللصيد، والجني وبالتالي مورد دخل. وقد انتهت العملية التي تمت على عجل (خلال 20 يوما فيما بين سنتي 1908 و 1909 بالنسبة إلى 100.000 هكتار بمنطقة خمير، و 18 يوما سنة 1909 بالنسبة إلى أكثر من 80.000 هكتار بمنطقة مكثر) بسلب العديد من الفلاحين وطردهم من أراضيهم. ولا مبرر لذلك

(28) ورد ذكره في تونس الشهيدة، كتاب مذكور ص 89-90 .

(29) بول صباغ، البلاد التونسية، باريس 1951 ص 40 .

إلاّ مجرد شجيرات مشتتة بدون نظام. وقد تفاقمت التجاوزات في تحديد الأراضي الغابية والمشجرة إلى حد جعل المحكمة العقارية المختلطة، رغم مجاملتها المعهودة، ترفض في حالات كثيرة تسجيل هذه الأراضي لفائدة الدولة. ولكن هذا ما كان ليمنع مصلحة الغابات من التنازل لمصلحة أملاك الدولة عن 76.743 هكتارا صالحة لتحوّل إلى ضيعات زيتون أو أراضي زراعية. وذلك في فترة 1911-1929 فقط .

وأهم من الأراضي الغابية، أراضي الأحباس وهي مبدئيا غير قابلة للتصرف فيها ومقدسة. وهذه الممتلكات ذات الصبغة الدينية تحتوي على أحباس عامة وأحباس خاصة. أما الأولى فهي موقوفة لفائدة المنشآت العامة مثل المساجد والمدارس والمكتبات والمستشفيات ... وغيرها ، وتديرها جمعية الأوقاف وهي إدارة أسسها خير الدين باشا سنة 1874 وتضطلع، إلى جانب الانفاق على بعض الخدمات العامة، بمجموع ميزانيات الشعائر الاسلامية والمشاريع الخيرية وبجزء من تكاليف التعليم العمومي والاشغال العامة وحتى من نفقات الحرب .

أما الأحباس الخاصة فهي أيضا موقوفة لفائدة المشاريع الخيرية أو المصالح العامة، ولكنها خلافا للأحباس العامة، لا يمكن الانتفاع بها في مثل هذه المشاريع إلاّ في حالة زوال الورثة المستفيدين. وكثيرون هم المالكون الذين يوقفون ممتلكاتهم ويضعونها تحت حماية الشرع الاسلامي وذلك لحفظها من أطماع السلطة وتبذير الورثة .

والأراضي الوقف التي هي غير قابلة للبيع نظرا إلى هدفها الديني، محظورة مبدئيا على الأوروبيين. على أنها تحتوي حسب بعض التقديرات على ربع أراضي الإيالة وهو ما يثير أطماع الاستعمار فيها .

لاشك أن السلط الاستعمارية ترفض مبدأ مصادرة هذه الأراضي لفائدة الدولة كما وقع ذلك بالجزائر نظرا إلى ما لهذه السياسة من عديد العواقب الوخيمة. وربما تسببت في إثارة استياء شديد، بل وحتى في

تمرد الأهالي التونسيين. ويرى بول كامبون أول مقيم عام بالبلاد التونسية أن مثل هذا الإجراء قد يحدث اضطرابا كبيرا وبلبلة في البلاد. على أن السلطات الاستعمارية قد وجدت في التشريع الاسلامي منفذا لإباحة الأراضي المحبسة للاستعمار وذلك بالاعتماد على عقد الإنزال والإفراط في تأويله حسبما تقتضيه الحاجة .

ولم يكن الإنزال من حيث المبدإ سوى إيراد ثابت يدفعه المتسوغ لصاحب الحبس الأصلي ما دام يباشر خدمة الأرض والتمتع الفعلي بها. وبما أن الأحباس غير قابلة للتصرف، فلا يمكن لهذا المتسوغ أن يصير مالكا لها بل حكم عليه أن يبقى في وضعية المكتري الرّثة. وقد مكنه القانون العقاري الصادر في 1 جويلية 1885 من أن ينتقل من وضع المكتري إلى وضع المالك. وبكامل الازدراء من التدقيقات الشرعية الاسلامية، عرّف الفصل 63 من القانون العقاري الانزال « كملكية عقارية يثقلها إيراد ثابت ». وكتب رئيس الحكومة الفرنسية ووزير العدل إذاك بريسون بأن الأملاك المحبسة دخلت بهذه الطريقة الملتوية في إطار التجارة العامة. أمّا موريس بونبار أول كاتب عام للحكومة التونسية فكان أكثر وضوحا عندما قال : « إن الإنزال يوفّر شتى التسهيلات للاستعمار الفلاحي... ويفتح كذلك ميدان المؤسسات الفلاحية لمن لا يملك رأس مال كافيا لشراء ضيعة، كما يسمح للمعمر أن يخصص كل موارده لمصاريف التجهيز والاحياء والاستغلال » (30). إلاّ أن استعمار أملاك الأحباس عن طريق الانزال قد اصطدم بمقاومة الأهالي التونسيين، ونظرا إلى أن التفويت في هذه الممتلكات يقع بالمزاد العلني بمقتضى أوامر صادرة عن الباي بتاريخ 18 أوت و 21 أكتوبر 1885 فقد نتج عنه ظهور تحالفات بين أجوار من الأهالي للحيلولة دون وقوع هذا الملك ذي

(30) انتصاب الحماية بالبلاد التونسية، الكتاب المذكور ص 304 .

الهدف الديني، والموروث عن الأقارب أو الأجداد في حوزة أحد الروم»(31) وعلاوة على ذلك فإن إدارة الأحباس المسؤولة عن مآل هذه الممتلكات، كانت هي نفسها تبدي بعض التحفّظ .

فلضمان نجاح هذه العملية، سعت السلطات الاستعمارية إلى التغلب على هذه الصعوبات فصارت إدارة الأحباس تحت مراقبة إدارة الفلاحة وأملاك الدولة. ولم تعد تستطيع منح إنزال أو كراء ملك محبس يتجاوز 20 هكتارا بدون موافقة إدارة الفلاحة. وبهذه الطريقة منعت السلط الاستعمارية التفويت في أراضي الحبس التي تراها الصالحة للاستعمار. وقد أحصيت هذه الأراضي سنة 1897، لضبط الأراضي الصالحة والجاهزة منها ووضعها تحت تصرف المعمرين. ومن جهة أخرى فإن أمّر الباي بتاريخ 13 نوفمبر 1898 يفرض على إدارة الأوقاف أن تضع سنويا على ذمة أملاك الدولة « 2000 هكتار من ممتلكات الأحباس العامة بالريف لها من الاتساع ما يجعلها صالحة للاستغلال الفلاحي». وقد سلمت هذه الأراضي الخصبة فيما بعد إلى رعايا فرنسيين على طريق الإنزال ولكن بدون منافسة وإذن بأثمان غير مرتفعة. وما لبث هؤلاء أن أصبحوا مالكين لتلك الأحباس. وفعلا فإن أمر الباي بتاريخ 22 جانفي 1905 ينص على أن الإنزال قابل للاشتراء بثمن عشرين قسطا سنويا. ومن الطبيعي في هذه الظروف أن عديد الممتلكات من بين أخصب أراضي الأحباس قد أصبحت بين أيدي المعمرين .

وكما فعلت لاقتناء الأراضي المشتركة والغابية والمحبسة، اهتمت السلطات الاستعمارية بأراضي الملك لفتحها أمام الاستعمار. ولهذا الغرض تأسس سنة 1897 صندوق استعمار تتأتى موارده من تخصيص هبة أولى من الميزانية التونسية، وسلفات من بنك الجزائر، ومقتطعات من قروض عديدة، ومبالغ يدفعها المستفيدون من مقاسم الاستعمار. وبهذا أمكن لمصلحة أملاك الدولة اشتراء أملاك خاصة من عائلات تونسية

(31) أ. عكاري، الزراعة الصغيرة بالبلاد التونسية، باريس 1902 ص 28-27 .

كبيرة ومن فلاحين أضطرتهم إلى البيع ظروف الأزمات ووطأة مصاعب الساعة، وكذلك من شركات ورأسماليين فرنسيين بقيت أغلب ضياعهم المقتناة قبيل الحماية وخلال السنوات الأولى من انتصابها غير مستغلة .

وكل هذه الأراضي التي اقتنتها مصلحة أملاك الدولة منذ 1892 سوف تفرط فيها بأثمان زهيدة وبتسهيلات كبيرة في الدفع إلى رعايا فرنسيين اشترط عليهم مقابل ذلك، إحياءها والإقامة فيها أو على الأقل إسكان عائلة فرنسية فيها، وعدم التفويت فيها بدون ترخيص من الإدارة. فمن 1892 إلى 1914 إشترى الفرنسيون بالبلاد التونسية حوالي 140.000 هكتار متأتية من مقاسم رسمية. وبلغت جملة الأراضي التي يملكها المعمرون الفرنسيون سنة 1914، قبيل الحرب العالمية الأولى حوالي 560.000 هكتار. ولو أضفنا إلى ذلك، الأراضي التي إشترتها مصلحة أملاك الدولة والتي لم تقسم بعد، والأراضي التي اقتناها أروبيون آخرون (إيطاليون وبلجيكيون وسويسريون... وغيرهم) والتي تمسح أكثر من 130.000 هكتار، للاحظنا أن حوالي مليون هكتار انتقل من أيدي التونسيين إلى الرعايا الأروبيين [32]. وكانت هذه الضياع الواقعة عادة في أخصب مناطق البلاد وأكثرها إرواء أي أساسا شمالي الظهير التونسي تمثل أجود أراضي الإيالة .

وهكذا مكّن انتصاب الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية بعض مئات من المعمرين الأروبيين من الهيمنة على أكثر أراضي البلاد مردودا، على حساب السواد الأعظم من الأهالي، كما ضمن لهم في الآن نفسه الاستيلاء على الفلاحة وهي إذاك أهم قطاع اقتصادي. وسينجم عن تلك الهيمنة على الفلاحة تدهور القطاعات الاقتصادية التونسية، المتصلة بها اتصالا مباشرا أو غير مباشر، كتربية الماشية، والصناعات المحلية والتجارة .

(32) جان بونسي، الاستعمار .... كتاب مذكور ص 198 .

ب – تراجع تربية الماشية :

وفعلا، فلقد سدّد استعمار الأراضي ضربة شديدة لتربية الماشية التي تمثل بما توفره من حليب وزبد ولحم وصوف وجلد ودواب، أهم ثروات البلاد. ويمثّل هذا القطاع الإقتصادي المرتكز علي تربية الضان والعنز أهم موارد القبائل التونسية داخل البلاد وخاصة في السباسب والجبال. ومن جراء الإستعمار حرمت تربية الماشية من مراعي منطقة التلال وأصبحت مناطق مرعاها العمومية مقصورة على الأراضي الرديئة، وقد رأينا أن فكرة الأراضي الميتة المطبقة على أراضي السياليين والأراضي المشتركة قد حرمت قبائل مثل المثاليث ونفات والفراشيش وماجر وغيرهم من قسم هام من أراضي مراعيهم .

وتفاقم الوضع بافتكاك الأراضي الغابية وفتح أراضي الأوقاف أمام الاستعمار. كما عانت تربية المشاية من قانون صارم أغلق أمامها الغابات ومن إبطال حق الإرعاء العمومي الذي لم يكن المعمرون يسمحون به في أراضيهم، ومن هنا تدهورت تربية الماشية في الإيالة. فبينما كان عدد الغنم يقدر في عامة البلاد وما بين سنة 1885 و 1890 بمعدل 1.136.400 رأس انحدر قبيل الحرب العالمية الأولى إلى معدل 700.000 [33]. وعلاوة على ذلك، فتبعا لتحديد كبير للانتجاع، وإلغاء الإرعاء العمومي، أصبحت تربية الماشية محصورة في أقل الأراضي إرواء وبالتالي عادت تحت رحمة التقلبات المناخية. فكلما طرأ جفاف إلاّ وأباد قسما كبيرا منها. وهذا ما كان بالفعل مآل قطيع الغنم الذي انخفض عدده إثر الجفاف ما بين 1907 و 1908 من 901.000 إلى 585.000 رأس [34] .

(33) جان بونسي، الاستعمار .... كتاب مذكور ص 109-108، وتونس الشهيدة (المصدر المذكور ص 118-117) .

(34) تونس الشهيدة، المصدر المذكور ص 118-117 .

ج - تدهور الصناعات الحرفية :

لم تمرّ الوضعية المتردية التي صارت عليها تربية الماشية دون أن تخلّف انعكاسات على الصناعات المحلية، وفي الواقع لم تكن تربية الماشية توفر الحليب والزبد واللحم لتغذية الأهالي فحسب، بل أيضا الصوف والجلد وهي المواد الأولية لصناعة تقليدية كانت مورد عيش لقسم كبير من الأهالي في المدن كتونس والقيروان. إلاّ أن الخطر المحدق بهذه الصناعات التونسية مثل صناعة النسيج والشاشية، وخدمة المعادن والمصوغ والعطارات، لا يكمن في استعمار الأراضي وتدهور الماشية بقدر ما يكمن في المنافسة الأجنبية. فما كان إنتاج الصناعات المحلية التونسية يقدر على التصدي لمنافسة البضائع الأوروبية المصنوعة آليا وبصفة مماثلة. والواقع أن هذا الوضع كان سابقا لسنة1881. فقبل الحماية بمدة طويلة، غمرت الإيالة التونسية البضائع الأوروبية التي كانت، طبقا للمعاهدات اللامتكافئة، تدخل البلاد بكل حرية، غير خاضعة إلاّ إلى أدءات طفيفة : 8 ٪ على أكثر تقدير من قيمتها عند النزول، ثم هي معفاة، خلافا للبضائع التونسية، من جميع الضرائب المحلية. وإذ أن الحكومة التونسية لم يكن في استطاعتها، نظرا إلى المعاهدات اللامتكافئة، منع هذه البضائع أو حتى تحديد وارداتها، فقد غمرت الإيالة فالمنسوجات الحريرية المصنوعة بليون، وبضائع منشستير القطنية المكيفة طبقا لأذواق السكان قد غمرت الأسواق وأدخلت الكساد على النساجين التونسيين. أما صناعة الشاشية التي كانت تزود كلا من تركيا وشمال افريقيا ومصر، فقد أصبحت في ميادين تصديرها التقليدي، عرضة لمنافسة الطرابيش المصنوعة بفرنسا والنمسا - المجر .

ومنذ سنة 1875 تدهورت قيمة صادرات الشاشية إلى أقل من 250.000 فرنك وبعد أن كانت في الفترة 1861-1863 تتجاوز3.000.000 من الفرنكات[35]. وهذه الحالة المتداعية من قبل قد ازدادت تفاقما بعد

(35) جان ڤانياج، جذور الحماية ... (الكتاب المذكور ص 133) .

انتصاب الحماية. وقد بقيت البضائع التونسية، كما كانت قبل انتصاب الحماية الفرنسية دون حماية جمركية خصوصا وأن فرنسا قد تعهدت باحترام مصالح الدول الأوروبية بالبلاد التونسية والابقاء على المعاهدات اللامتكافئة وذلك حتى لا تصادم تلك القوى الأوروبية وتحافظ على تحالفاتها تحسبا لمصاعب قد تحدث لها مع ألمانيا. ومن أجل ذلك حافظت القوى الأوروبية حتى على حق الدولة الأكثر رعاية. أي أنها تتمتّع آليا بكل الامتيازات الاقتصادية التي تحصل عليها فرنسا بالبلاد التونسية. ولن تلغي الجمهورية الفرنسية هذه المعاهدات اللاّمتكافئة إلاّ سنة 1896 ، وعندها تختص فرنسا بوضعية ممتازة في الميدان التجاري، من غير أن تمس جذريا بمصالح القوى العظمى بالبلاد التونسية. ولابد من انتظار سنة 1919 لنرى فرنسا تتمتع بتفوق تجاري حقيقي في البلاد التونسية [36] .

ومهما يكن الأمر، فإن البلاد التونسية بقيت حتى سنة 1896 أي خلال مرحلة الكساد الاقتصادي (1873-1896) مفتوحة أمام البلدان الأوروبية التي كانت في أمس الحاجة إلى ترويج بضائعها المصنوعة بتكييفها إذا لزم الأمر طبقا لذوق السكان .

وفي آخر سنة 1886 ، لاحظ « دولانسان » وقد كلفته الحكومة الفرنسية بتحقيق عن الصناعة المحلية التونسية : « توفر انجلترا للبلاد التونسية تقريبا كل الأقمشة القطنية التي تستهلكها، ولتكييفها طبقا لذوق الأهالي وعوائدهم أخذ الأنجليز يقلدون أغطية جربة وزرابي القيروان. كما يقوم الإيطاليون بنفس العملية بالنسبة إلى الأثاث المنزلي، والخزف. وهكذا أزيحت البضائع التونسية بالإيالة أمام بضائع أجنبية » [37] .

(36) لم يتم إلاّ في ديسمبر 1919 إلغاء الاتفاقيّة الفرنسية الانجليزية لسنة 1897 التي تمنح معاملة امتياز لمصنوعات الامبراطورية البريطانية القطنية وذلك تحت ضغط صانعي البضائع القطنية الفرنسيين بمنطقة الشمال .

(37) جان لوير دولانسان، البلاد التونسية، باريس 1887، ص 137

وتواصلت هذه الحالة وخاصة لفائدة فرنسا وبصفة أقل لفائدة بريطانيا العظمى ومسّ انعكاسها بكل قطاعات الصناعات المحلية التونسية. فعانت الصناعات التونسية بصفة مطردة، من منافسة البضائع الأجنبية الشبيهة بالبضائع المحلية والأرخص منها وبصفة عامة الأكثر عملية والأيسر تناولا .

وكما هو الحال بالنسبة إلى منسوجات منشستير القطنية فإن منتجات الحرير المصنوعة بمدينة ليون تقلد النموذج التونسي وتصنع لسوق الإيالة ملابس تقليدية مثل الحائك والوشاح والفوطة والبرنس. وانتهى الأمر حتى إلى تأسيس مصنع بمدينة إيقتو بفرنسا مختص في صناعة البرانس. وكانت إيطاليا تصدر للبلاد التونسية « كميات ضخمة من الأثاث المنزلي المقلد لأشكال الأثاث التقليدي التونسي وألوانه » وحليا على نمط النماذج المحلية وكذلك مربعات خزف مبرنقة على الطريقة الشرقية [38] وهكذا كسدت صناعات النسيج والخشب والخزف والمصوغ من جراء المنافسة الأجنبية وكذلك الشأن بالنسبة إلى صناعة الجلد. فالمدابغ التي كانت مزدهرة في الماضي، أوشكت على الانقراض التام من البلاد. فاصبحت البلاد التونسية تصدر جلودها خاما إلى فرنسا وألمانيا وإيطاليا وتستورد من أوروبا الجلود المدبوغة التي كانت أمتن وأرخص وتتمتع من أجل هذا بحظوة لدى أرباب الصناعات التونسيين [39] .

وكان تدهور الصناعة التونسية أكثر ظهورا في مصانع الشاشية التي كانت تشكل أهم قطاع صناعي بالإيالة. وقد لاقت الشاشية التونسية منافسة في كل من السوق الخارجية والداخلية. فأزيحت تدريجيا من إفريقيا الشمالية ومصر وتركيا والكريت واليونان وأسيا الصغرى أمام

(38) بيار بنيك، تحوّلات الهيئات الحرفية بتونس، تونس 1964، نسخة مرقونة ص 221-222 .

(39) عبد الجليل الزاوش، محاولة تكوين شركات تعاضدية بالبلاد التونسية، مقال نشر بالفرنسية في « مجلة العالم الاسلامي » وأعيد نشره في « التونسي » بتاريخ 4 و 11 أفريل 1907 .

الشواشي المصنوعة آليا بفرنسا والنمسا – المجر. وقد فقدت قسما نسبيا حتى من سوقها الداخلية لفائدة البضاعة الأجنبية التي كانت تتقن تقليد الشاشية المحلية. وبعد أن تردد الزبائن التونسيون ما دامت الأشكال والألوان لم تقلد بدقة، آل بهم الأمر أخيرا إلى اتخاذ الشواشي الأجنبية التي لم تعد إذاك تختلف عن البضائع المحلية لو لا الطابع أو «نيشان الصانع التونسي» [40] .

وهكذا ارتفعت في سنتي 1903 و 1904 مبيعات الشاشية الأجنبية بالبلاد التونسية حتى انها تجاوزت المبيعات المحلية .

وبصفة عامة، كانت هذه المنافسة مهولة بقدر ما كانت البضائع الأروبية المصنوعة بطرق عصرية أرخص. إذ كانت كلفة الشاشية التونسية سنة 1907 بالنسبة إلى الصانع ستة فرنكات وهو لا يستعمل إلاّ الصوف الخالص، وأصباغا غير مغشوشة ولا يستخدم إلاّ أدوات بدائية، بينما كانت الشاشية المصنوعة بفيوم بالنمسا تباع بتونس بثمن يتراوح بين 1.75 فرنك وفرنكين [41]. وقد يتفق أن تكون أرخص حتى من ثمن كمية الصوف اللاّزمة لصنع شاشية تونسية [42]. وعلاوة على المنافسة الأجنبية، كانت الصناعة اليدوية التونسية تشكو في السوق الداخلية ضيقا ناتجا عن إفقار سكان الريف وتطور حاجيات قسم من سكان المدينة. فالفلاحون، بعد أن حرموا من أحسن أراضيهم، قلت مواردهم وضعفت قدرتهم الشرائية وأصبحوا إذن لا يستهلكون إلاّ القليل من بضائع الصناعات المحلية. وتبعا لتدهور تربية الماشية، قلت الأسواق التي كان يوفرها السكان الرحل لهذا القطاع الصناعي. كما تسبب هذا التدهور في حرمان الصانع التونسي من المواد الأولية مثل الصوف والجلد الذي كان استيرادهما مثقلا فوق هذا برسوم مرتفعة جدا. فبينما

(40) فكتور فلوري، الصناعات المحلية بالبلاد التونسية، باريس 1900 ص 5 .

(41) عبد الجليل الزاوش، المقال المذكور .

(42) فكتور فلوري، المصدر المذكور ص 6 .

لم يكن يوظف على الشاشية النمساوية عند دخولها إلى البلاد التونسية إلاّ معلوم قدره 0.35 فرنك، فإن الصوف المستوردة لصناعة الشاشية التونسية كانت تدفع 25 فرنكا على القنطار الواحد كمعلوم دخول [43].

كما تأثرت سوق الصناعة المحلية بتطور حاجيات سكان المدن بالإيالة. فلم يلبثوا بحكم اتصالهم بجالية أروبية متزايدة باطراد من اتخاذ طرق عيش الأروبي والإعراض عن المصنوعات المحلية لفائدة السلع الأجنبية .

على أن هذه الظاهرة لم تؤثر فعلا، حتى الحرب العالمية الأولى إلاّ في الطائفة اليهودية والفئات التونسية المحظوظة. وهكذا تخلى أغنياء اليهود ومتوسطوهم وإثرهم قسم من البرجوازية المسلمة، عن اللباس التونسي لفائدة الزيّ الأروبي. فعوضت الجبة والقرملة والسروال التقليدي بالسّترة والسروال المفصّلين حسب النمط الأروبي [44]. كما أن الصناعات اليدوية التونسية لم يتسنّ لها مجاراة تقدم العصر لعدم توفر رؤوس الأموال والاطارات الفنية، لا سيما وأن البنوك لم تكن تقرض أرباب الصناعات التقليدية التونسيين إلاّ نادرا وأن المعهد الوحيد للتعليم التقني الذي أحدث بتونس سنة 1898 لم يكن يعد من بين 165 تلميذا سنة 1906 سوى 8 مسلمين [45] .

د - هيمنة التجار الأروبيين على التجارة :

إن تدهور الصناعة، مضافا إليه استعمار الأراضي من شأنه أن يجر حتما إلى إفلاس التجارة التونسية والهيمنة عليها. وقد كانت نظرا إلى تكفلها بتوزيع البضائع الفلاحية والصناعية مرتبطة بوضع هذين القطاعين الاقتصاديين. وإذ أن أحدهما كان تحت هيمنة المعمرين الأروبيين بينما أفلس الآخر من جرّاء المنافسة الأجنبية، فقد كانت

(43) تونس الشهيدة، المصدر المذكور ص 139 .

(44) بيار بنيك، تحوّلات ... المؤلف المذكور ص 275-276 .

(45) عبد الجليل الزاوش، المقال المذكور .

التجارة الصغيرة تشهد سوقها الوطنية تتقلص تدريجيا بينما انتقلت تجارة الجملة تحت سيطرة الأروبيين .

إن هذه الوضعية وجدت في الواقع في فترة ما قبل الحماية. وقد نجمت عن التغلغل الاقتصادي الأروبي في البلاد التونسية طيلة القرن التاسع عشر. وكان التجار الأروبيون يتمتعون في البلاد التونسية بمنافع عديدة وذلك طبقا لنظام الامتيازات. ونظرا إلى حظوتهم بحماية قوية من قناصلهم الذين كان لهم النظر في شؤونهم الادارية والقضائية، وإلى ما لهم من إمكانيات كبيرة للحصول على القروض، فقد كانوا يشكلون منافسين خطيرين للتجار المحليين الذين أفلسوا من جراء هذه المنافسة اللامتكافئة، فتخلوا عن تجارة الجملة لتصدير المنتوجات الفلاحية وتوريد البضائع المصنوعة لفئة قليلة من تجار مرسيليا وجنوة الذين قد انضم إليهم عدد قليل من اليهود من محميّي القوى الأروبية الذين عرفوا بفضل أزمة الإيالة المالية أثناء سنوات 1869-1864 صعودا فعليا [46].

وقد تفاقم كساد التجارة التونسية والهيمنة عليها بعد انتصاب الحماية. ولم تزل البضائع الأروبية تتمتع عند دخولها إلى البلاد التونسية، كما كان الأمر قبل 1881، بامتيازات جمركية كبيرة، وكذلك بالإعفاء من الرسوم المحلية التي كانت توظف على البضائع التونسية [47] .

وقد إستفادت التجارة الأروبية بفعل انتصاب الحماية من عملية إلغاء معاليم التصدير على الحبوب والزيت والحلفاء ... وغيرها، وحذف الرسوم الجمركية الداخلية التي كانت تعرقل حرية تنقل السلع [48] .

(46) جان قانياج، الكتاب المذكور ص 261-140 .

(47) فحتى سنة 1896، وهو تاريخ إلغاء المعاهدات اللامتكافئة التي فرضتها القوى الأروبية على الباي قبل 1881، لم تكن البضائع الأجنبية تدفع عند دخولها إلى البلاد التونسية إلاّ 8 ٪ من قيمتها ثم تعفى من كل الرسوم المحلية .

(48) اتخذت هذه الإجراءات في 3 أكتوبر 1884 اثر الغاء اللجنة المالية الدولية التي كانت تعرقل عمل فرنسا بتونس .

ونشطت إلى جانب ذلك الصفقات التجارية بالبلاد التونسية تبعا لنمو وسائل المواصلات وتأسيس أجهزة للقرض [49] وإصلاح النظام النقدي[50]. وهكذا توفرت جميع الظروف المساعدة على ازدهار التجارة الأروبية بالبلاد التونسية، وكانت تغريها الإيالة بقدر ما كان الاقتصاد الرأسمالي يجتاز فترة كساد (1873-1896) والسوق الأروبية مشبعة فعليا والأعمال إذن في سوء حال .

وانجر عن هذا، أن بدأ بعد سنة 1881 تكاثر الشركات الأروبية بالبلاد التونسية، وقد كانت علاوة على نشاطها التجاري الخارجي، تراقب قنوات التوزيع وبالتالي التجارة الداخلية. وهذا ما جعل تجارة الجملة ونصف الجملة وحتى قسما من تجارة التفصيل تصبح تحت هيمنة التجار الأروبيين يساعدهم في ذلك، في الواقع، عدد قليل من اليهود .

إلاّ أن في هذا القطاع التجاري الذي كان أول الأمر مفتوحا أمام مجموع الأروبيين، كان قسط الفرنسيين يشهد نموّا مطرداً منذ التسعينات (1890). إذ منذ توطيد الحماية بالبلاد التونسية، كانت فرنسا تطبق في هذه البلاد سياسة جمركية تحابي تجارتها على حساب القوى الأروبية الأخرى. فقانون 19 جويلية 1890 المدعم بقانون 1904 والقاضي بإعفاء الحبوب، وزيت الزيتون، والبقري، والضأن من الرسوم الجمركية عند دخولها إلى فرنسا، وتطبيق حق الدولة الأكثر رعاية بالنسبة إلى بقية المنتجات التونسية، الرامي إلى تشجيع استعمار الأراضي قد فتحا كذلك آفاقا مشرقة للتجارة الفرنسية بالإيالة، وقد اقتطعت هذه قسطا لم ينفك

(49) البنك التونسي المحدث في أكتوبر 1884 كان أهم مؤسسة معدة لقرض المال بفائض مناسب. وأوّل من تسبب في إحداثه مجمّع « بيرير » المالي الذي لعب قبيل الحماية دورا هاما في مالية الإيالة .

(50) في شهر أكتوبر 1890، وضمانا للوحدة النقدية بالبلاد التونسية حذف الريال وأحدث الفرنك التونسي الذي ضرب باسم الباي .

متزايدا من الصادرات التونسية. وفعلا فقد ارتفع هذا القسط من 19٪ سنة 1887 إلى 50٪ سنة 1900 .

وعلاوة على ذلك، فإن التجارة الفرنسية كانت تتمتع بتنميّة الواردات من فرنسا إلى البلاد التونسية على حساب الدول الأخرى. ففي سنة 1896 ألغت فرنسا المعاهدات اللاّمتكافئة التي فرضتها على الباي قبل الحماية كل من بريطانيا العظمى وإيطاليا والتي كانت تضع هاتين الدولتين تجاريا في نفس المستوى وفرنسا. وبهذا خسرتا حق الدولة الأكثر رعاية بالنسبة إلى كل الامتيازات التي تحظى بها السلع الفرنسية. وقد وضعت فرنسا سنة 1898 نظاما جمركيا خاصا يمنح الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية لأغلب منتجاتها المصنوعة عند دخولها إلى البلاد التونسية .

إلاّ أن هذا الامتياز لم يكن ممنوحا لجميع المواد الفرنسية، ولم تكن الرسوم التي تثقل المواد الأجنبية ولا سيما الموظفة على الأقمشة القطنية الانجليزية مشطة. لذلك لم تتمكن فرنسا من ضمان تفوق تجاري فعلي بالبلاد التونسية إلاّ غداة الحرب العالمية الأولى وبعد إلغاء الاتفاقية الفرنسية الانجليزية لسنة 1897 .

ومهما يكن من أمر، فإن نصيب فرنسا في الواردات التونسية لم ينفك يتزايد منذ انتصاب الحماية. فكان يمثّل 60 ٪ سنة 1896 و 63 ٪ سنة 1900.

وبصفة عامة فقد هيمنت الشركات والتجار الفرنسيين على التجارة التونسية على حساب الدول الأروبية وخاصة على حساب البلاد التونسية فمنذ الحماية لم يزل تراجع التجارة التونسية وهيمنة الأجانب عليها في تفاقم مطرد. فعلاوة على انحسار مجالها تبعا للمزاحمة الأجنبية لسوقها الخارجية وخاصة بالنسبة إلى الشاشية، وهيمنة الرعايا والمحميين الأروبيين، وخاصة اليهود والفرنسيين، فقد كانت التجارة الداخلية للإيالة آخذة أيضا في الإنهيار. وهذا ناجم – كما رأينا – عن إغراق البلاد بالبضائع الأروبية وعن « تأورب » قسم من سكان المدن الذين أعرضوا

عن البضائع المحلية، وهو كذلك نتيجة لإفقار سكان الريف الذين كانوا يشكلون معظم زبائن التجارة التونسية، إثر استعمار الأراضي وتدهور تربية الماشية .

وهكذا، نجد أن كل قطاعات الإيالة الاقتصادية أي الفلاحة، وتربية الماشية، والصناعات المحلية والتجارة، وإن لم يبدها نفوذ رأس المال الأروبي وخاصة الفرنسي، قد وقعت في مجملها تحت الهيمنة الأجنبية.

(2) التناقضات الاجتماعية :

من البديهي أن تولد هذه التناقضات الاقتصادية تناقضات اجتماعية عندما تعارضت مصالح الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية مع مصالح أغلبية الأهالي الساحقة .

فدخول رأس المال الأجنبي واستيطان سكان أروبيين يقدر عددهم بالبلاد التونسية سنة 1911 بـ 148.476 نسمة قد أنتجا تحولا في ثروات البلاد لفائدة الأروبيين والفرنسيين بصفة خاصة على حساب الأهالي التونسيين .

أ – تفوق الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية :

(1) المتفوقون :

وفعلا فقد تكونت بالبلاد التونسية إثر انتصاب الحماية برجوازية فرنسية أخذت تهيمن تدريجيا على قطاعي الفلاحة والتجارة لهذه البلاد حتى أطلق على أفرادها بحق اسم « المتفوقين » .

وهذه الهيمنة الاقتصادية نجمت أيضا عن الشركات المالية الفرنسية التي كانت تستثمر بواسطة شركات فرعية مستقرة بالإيالة، في شراء الأراضي، والصفقات التجارية، والتجهيزات الأساسية للبلاد والمناجم .

فمدلول لفظة « المتفوقين » يشمل إذن المعمرين أو المالكين العقاريين، والتجار وبصفة عامة كل رجال الأعمال الفرنسيين المستقرين بالبلاد التونسية .

ويشكل المعمرون قبيل الحرب العالمية الأولى، بفضل مصالحهم، الفئة الأهم في مستوى المتفوقين. وكانت ممتلكاتهم، كما رأينا، تمسح سنة 1914 حوالي 560.000 هكتار. وقد أخذ عددهم في الإرتفاع بفضل الاستعمار الرسمي بعد أن كانوا قلّة حتّى سنة 1892 إذ مرّ من حوالي 40 في آخر 1885[51] إلى 1274 سنة 1911[52]. وإن كانوا متباينين جدا فيما يخص مساحة ممتلكاتهم، فقد كان كبار الملاّك ممّن يستحوذون على المؤسسات المالية يمارسون عليهم هيمنة مطلقة. ففي سنة 1885 كان حوالي أربعين معمرا فرنسيا يملكون 180.000 هكتار منها حوالي 110.000 هكتار ملكا لشركة مرسيليا للقرض، وفي سنة 1892 كان 16 فردا يملكون 416.000 هكتار من 443.000 هكتار تمثل إذاك الأراضي المستعمرة[53] وفي سنة 1911، أي بعد تسع عشرة سنة من الاستعمار الرسمي، بقيت الملكية الكبرى الفرنسية شديدة التفوق بالبلاد التونسية .

وكان يتوفر لدى المتفوقين وسائل قوية للضغط على سلطات الحماية تبعا للمؤازرة التي تمنحهم إياها الشركات المالية العاملة انطلاقا من الوطن الأم. وفي نهاية 1886، قد انتظموا بعد في شركة فلاحية تتكون من جمعيات فلاحية يدعى إليها الفلاحون من كل الجنسيات وتسيطر الشركات المالية على مجلس إدارتها [54]

---

(51) انتصاب الحماية (الكتاب المذكور) ص 309 .

(52) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1929-1917) مجلد 322 منشورات وصحافة، البلاد التونسية، الوضع الاقتصادي ... (دراسة قامت بها شركة الدراسات والمعلومات الاقتصادية)

(53) بول صباغ، البلاد التونسية. باريس 1951 ص 38 .

(54) انتصاب الحماية، الكتاب المذكور، ص 317 .

وسرعان ما تحولت هذه الشركة إلى غرفة فلاحية استشارية ينتخب أعضاءها المعمرون الفرنسيون. وفي سنة 1895، وتبعا للتوسع الاستعماري، أسست غرفتان مختلطتان للتجارة والفلاحة في كل من سوسة وصفاقس تغطيان بالتوالي وسط الإيالة وجنوبها .

وبإحداث الشركة الفلاحية، لم تتوقف ضغوط المعمرين على السلط الاستعمارية بل أخذت في الازدياد. وسوف تعطي الشركة والغرفة الفلاحيتان دفعا جديدا لاستعمار الأراضي. ولم ينفك قادتهما يضايقون حكومة الحماية للحصول على أقصى الامتيازات وكل الظروف الملائمة لتنمية مصالحهم. فإدارة الفلاحة، مثلا، وقد أحدثت سنة 1890 قصد تنظيم الاستعمار وتوسيعه كانت توافق اجراء تطلعاتهم .

وإلى جانب المعمرين، كان التفوق يشمل التجار الذين بلغ عددهم سنة 1911، 1354 عضوا. أي أنهم أكثر بقليل من المعمرين[55]. وكانت مصالحهم بالإيالة أقدم من مصالح المعمرين. فقبل الحماية بكثير، بل منذ القرن السابع عشر كان التجار الفرنسيون المستقرون بالبلاد التونسية ينتخبون كل سنة « نائبين » مكلفين بالدفاع عن المصالح التجارية للجالية الفرنسية وبمساعدة القنصل في إدارته. وفي شهر جويلية 1885 أي قبل تأسيس الشركة الفلاحية، كون التجار الغرفة التجارية التي عوض رئيسها « نائبي الأمة » في كل صلاحيتهما. وفي سنة 1892 انقسمت هذه الغرفة التجارية إلى غرفتين : غرفة الشمال وغرفة الجنوب ولكل واحدة مجلسها بالتوالي في تونس وسوسة [56]. وفي أول الحماية، كانت هذه الأجهزة لسان التّجار الفرنسيين لدى السلطات، والمدافعة عن مصالحهم

(55) البلاد التونسية ... الحالة الاقتصادية (دراسة قامت بها شركة الدراسات والمعلومات الاقتصادية)، المؤلف المذكور .

(56) رأينا تأسيس غرفتين مختلطتين للتجارة والفلاحة سنة 1895 في كل من سوسة وصفاقس لتغطية وسط البلاد التونسية وجنوبها .

في الإيالة. ولم يكن يفوتهم من أجل ذلك تسليط الضغوط على الحكومة التونسية. من ذلك أن التخفيفات المتعاقبة في الرسوم الجمركية على بعض السلع والتي كان يستفيد منها التجار دون العموم الذين قد يشترون تلك البضائع بأثمان باهضة [57]، إنما تحصلوا عليها بفضل تدخل الغرفة التجارية. ولم تكن هذه الغرفة غريبة أيضا عن إلغاء المعاهدات اللاّمتكافئة سنة 1896 والإعفاء الجمركي الذي تم سنة 1898 بالنسبة إلى أغلب المواد الفرنسية المصنوعة عند دخولها إلى البلاد التونسية [58]. وترمي كل هذه السياسة إلى إثمار مشاريع التجار الفرنسيين بالبلاد التونسية على حساب بقية التجار الأروبيين وكذلك على حساب الصناعة اليدوية والتجارة المحليتين .

على أنه ينبغي الإشارة إلى وجود شركات مالية تعمل في الإيالة بواسطة شركات فرعية ضمن التجار والمعمرين الفرنسيين [59]. ولم تكن هذه الشركات تستثمر في الفلاحة والتجارة فقط بل وكذلك في التجهيز الأساسي للبلاد والمناجم. وأبرز مثال لذلك شركة السكك الحديدية والفسفاط بقفصة التي أحرزت، زيادة على الامتياز بالنسبة إلى مناجم الفسفاط بالجنوب التونسي، وشبكة السكك الحديدية المرتبطة باستغلال هذه المناجم[60]، على أرض تمسح 30.000 هكتار .

وعمليا، لم تكن توجد تناقضات بين مختلف هذه الأصناف من المتفوقين. وكثيرا ما تكون مصالحهم متداخلة. فشركة السكك الحديدية

(57) انتصاب الحماية، المؤلف المذكور ص 316 .

(58) كانت البضائع الفرنسية غير المعفاة، تنتفع بنظام تفاضلي ولا تدفع عند دخولها إلى البلاد التونسية إلاّ رسوما زهيدة .

(59) كانت الشركة الفرنسية الافريقية التي تملك ضياع النفيضة وسيدي ثابت مرتبطة بشركة مرسيليا للقرض التي هي بدورها مرتبطة بالقرض الصناعي والتجاري .

(60) لقد وقع اكتشاف مناجم الفسفاط بتونس منذ 1885 من طرف فيليب طوماس إلاّ أنه لم يشرع في استغلالها إلاّ سنة 1899 .

والفسفاط بقفصة لها أيضا مصالح فلاحية. والعديد من الشركات المالية تستثمر أيضا في الفلاحة والتجهيز الأساسي للبلاد وحتى في التجارة. وليس من الغريب إذن أن يؤسس المعمرون والتجار الفرنسيون سنة 1895 وسط الإيالة وجنوبها غرفتين مختلطتين للتجارة والفلاحة مقرهما في سوسة وصفاقس. وليس من الممكن إذن أن تتباعد مصالح تدافع عنها نفس الأجهزة .

وكذلك، فإن المجلس الاستشاري المحدث سنة 1896 يمثل أساسا مصالح المعمرين والتجار ويكرّس بنفس المناسبة تفوقهم بالبلاد التونسية. وقد خصصت لهم دائرتان من الثلاث المكونة لهذا الجهاز. ثم إن أعضاء هاتين الدائرتين يتم اختيارهم من بين أعضاء مكاتب الغرف التجارية والفلاحية. وحيث انهم يتمتعون بحق إبداء الرأي في المشاريع المالية والمسائل الجبائية، فقد جعلوا من تلك المؤسسة جمعية مصالح تعمل لتوطيد امتيازاتهم في الإيالة وتنميتها .

ويمتلك المتفوقون وسائل عمل أخرى للدفاع عن مصالحهم. فهم يسلطون ضغوطا على حكومة الجمهورية الفرنسية عن طريق الشركات المالية وحلفائهم « الجزائريين » الممثلين في البرلمان الفرنسي، وكذلك بواسطة بعض النواب المهتمين مباشرة بمصير الاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية. وللمتفوقين أيضا صحفهم الناطقة بلسانهم مثل «المعمّر الفرنسي» و« تونس الفرنسية » اللتين تستعملان للدفاع عن مصالح الاستعمار، لهجة في منتهى الغطرسة .

(2) الموظفون :

وإلى جانب المتفوقين تضم الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية فئة الموظفين وهي أهم الفئات عددا. ولم يزل عددهم في ازدياد منذ انتصاب

الحماية وإنشاء عديد المصالح الادارية التي يباشر الإشراف عليها فرنسيون مثل إدارة المالية وإدارة الأشغال العامة، والفلاحة، والتعليم العمومي، والمراقبات المدنية. وكان الموظفون بالإدارات العامة والخاصة والإطارات والمدرسون وغيرهم يتوافدون على تونس بمقدار تزايد رسوخ الحماية ونمو الاستعمار، فبعد أن كانوا قرابة 300 سنة 1885، قدر الموظفون الفرنسيون سنة 1911 بحوالي 4.620 (61)، وكان للإطارات العليا منهم نفوذ عظيم. وكانت قراراتهم التي تصدر في شكل أوامر يوقعها الباي بمثابة قوانين البلاد. وكان صغار الموظفين ومتوسطوهم يعملون، للحفاظ على مصالحهم وتنميتها في نطاق نقابتهم المتصلة بدورها مباشرة بالكنفدرالية العامة للشغل، وبصفة غير مباشرة بالحزب الاشتراكي الفرنسي. وهم يكونون علاوة على ذلك، مع أعضاء المهن الحرة والعمال من أصل فرنسي، الدائرة الثالثة للمجلس الاستشاري، وباعتبارهم منتخبين في هذا المجلس من قبل الناخبين الفرنسيين من غير التجار والفلاحين، فإن لهم فيه رغم أنهم أقلية، إمكانية الدفاع عن امتيازاتهم ..

(3) العمّال :

كما تضم الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية عمالا ارتفع عددهم من 322 سنة 1885 إلى 6851 سنة 1911 (62). وكانوا بصفة عامة عمالا اختصاصيين يباشرون نشاطاتهم خاصة في شركات السكك الحديدية وفي ترسخانة بنزرت. أما خارج هذين القطاعين، فاليد العاملة الفرنسية قليلة في البلاد التونسية. ذلك أن العمال الفرنسيين لم يكونوا يجدون في

(61) البلاد التونسية، الوضع الاقتصادي (دراسة قامت بها شركة الدراسات والمعلومات الاقتصادية) المؤلف المذكور .
(62) نفس المصدر .

تونس لا الأجور المرتفعة، – نظرا إلى مزاحمة العمال الإيطاليين والمحليين، – ولا الضمانات الاجتماعية المتوفرة في الوطن الأم. وحتى النشاط النقابي، فإنه لم يكن حتى سنة 1932، مرخصا به شرعيا في الإيالة. على أن هذا الوضع لم يمنع العمال الفرنسيين من التجمع في إطار اتحاد النقابات المتصل بدوره بالكنفديرالية العامة للشغل (المعروفة باسم السيجيتي) .

ومهما يكن الأمر، فإن كل قطاعات الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية تشارك بدرجات متفاوتة في استغلال هذه البلاد. فالمعمرون يستحوذون، بمساعدة سلط الحماية على أخصب أراضي الإيالة وأكثرها إرتواء بالامطار. والتجار يوطدون تدريجيا هيمنتهم على التجارة على حساب الحرفيين والتجار من الأهالي. والموظفون يحتكرون أفضل الوظائف الإدارية وكذلك المرتبات الضخمة على حساب نخبة البلاد. أما العمال الفرنسيون والأوروبيون فيحظون بالأولوية في التشغيل وبأجور مرتفعة جدا بالقياس إلى ما يتقاضاه نظراؤهم التونسيون .

ب – إفقار السكان التونسيين :

وفي مثل هذه الأحوال، فإن الامتيازات التي أحرزت عليها الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية لابد أن تلحق الضرر، وإن كان بدرجات متفاوتة، بكل قطاعات المجتمع التونسي. وقد كان يضم في ذلك الوقت المماليك، والبرجوازية العقارية، وصغار الفلاحين، ومربّي الماشية، وأرباب الحرف، والتجار، والعمال، والموظفين. وعلى حساب كل هذه الفئات كان الفرنسيون يحققون ثروات ضخمة بالبلاد التونسية. فاستعمار الأراضي مثلا قد مسّ مباشرة بالمماليك وبمالكي الأراضي صغارا وكبارا وبصفة غير مباشرة بأرباب الحرف والتجار والعمال .

(1) المماليك :

سرعان ما تدهور بصفة جدية وضع المماليك، تلك الارستقراطية من « المخازنية » التي كانت تمثل حتى سنة 1881 القاعدة الاجتماعية لنظام البايات. فمنهم أصحاب المراتب العالية في القصر، والقواد العسكريون الكبار، وان كانت أسماء بغير مسمّيات. ومنهم الموظفون السامون. وكانوا جميعهم قبل انتصاب الحماية، يعيشون من موارد الدولة التي تمثل بالنسبة إليهم موطن استغلال حقيقي. كما كانوا يستغلون نفوذهم للاستحواذ بطريقة الافتكاك والمصادرة، على ضياع شاسعة. وحتى خير الدين باشا ذلك الوزير المصلح العظيم الذي كان، خلافا لأغلبية المماليك الساحقة، يدرك معنى المصلحة العامة، فإنه لم يشذ عن القاعدة إذ تملّك بدوره أراضي شاسعة [63] .

إلاّ أن الأراضي لم تكن تمثل عند المماليك سوى مصدر دخل تكميلي، أما جل مواردهم الأساسية فصادرة عما ينعمون به من مراكز في أجهزة الدولة وهياكلها. ولم يكونوا، بصفة عامة، يهتمون بالفلاحة، بل يتركون الضياع التي يصادرونها، بأيدي أصحابها الأصليين يحافظون بصفة شبه دائمة على ملكيتها، مقابل دفع إتاوة ضعيفة .

وبانتصاب الحماية، فقد المماليك ما كان لهم من سيطرة على دواليب الدولة التي كانت تمثل أحد موارد ارتزاقهم. ومع ذلك فقد ازدادت وتنوعت حاجاتهم إلى المصنوعات الأروبية تبعا لنمو الجالية الأروبية بالبلاد التونسية. وحتى يتسنى لهم العيش، وإرضاء هذه الحاجات الجديدة، اضطروا إلى التفريط في قسم كبير من أراضيهم. وهكذا، فلئن تمكنت بعض العائلات الأرستقراطية من التحول بشيء من الصعوبة إلى خدمة أراضيها، فقد باع أكثرهم ممتلكاتهم وأصبحوا يعيشون في العسر

(63) انتصاب الحماية ... الكتاب المذكور ص 30 .

والفاقة. فمصطفى بن إسماعيل [64] مثلا الذي تولى الوزارة الكبرى من 1878 إلى 1881 ، كان في سنة 1882 يملك 24 ضيعة و 100.000 أصل زيتون و 20 دكانا وفندقين في مدينة تونس [65]. لكنه توفي باسطنبول سنة 1887، أي بعد انتصاب الحماية ببضع سنوات وهو على أسوإ حال. ويمكن القول، إنه بعد انتصاب الحماية وباستثناء الأسرة المالكة التي بقي لها دور صوري لا أكثر، فقد تراجعت، بل انقرضت الطبقة الارستقراطية في تونس إلاّ الذين استطاعوا التأقلم مع الوضع الجديد، فإنهم اندمجوا في البرجوازية العقارية للبلاد .

(2) البرجوازية العقارية:

هذه الفئة أيضا، تضررت من جرّاء الاستعمار وما نتج عنه من انتقال في الممتلكات. فقد كانت قبل الحماية تمثل، إلى جانب المماليك القاعدة الاجتماعية للدولة، وتوفر لها الإطارات الإدارية، والقضاة، والعلماء، والمدرسين بجامع الزيتونة. وكان المماليك، المستحوذون على مراتب السلطة، مثل الوزارة، والرتب العسكرية السامية ومناصب القياد، يتركون عادة لتلك البرجوازية الوظائف التي تتطلب نوعا من التكوين وبالتالي، مستوى من العلم والمعرفة ما كانوا ليرغبوا فيه. وبانتصاب الحماية، فقدت هذه البرجوازية العقارية، جانبا من الموارد التي كانت تدرها عليها الهبات والوظائف التي كان يمنحها إياها البايات حتى سنة 1881. وكما كان الشأن بالنسبة إلى الأرستقراطية، فقد ازدادت وتنوعت احتياجاتها إلى المنتجات الأروبية على قدر نمو الجالية الأروبية بالبلاد، واضطرت لتعويض خسارتها قسما من مواردها وإرضاء حاجاتها الجديدة، إلى التفريط في البعض من أراضيها لفائدة المعمرين الفرنسيين .

(64) ليس مصطفى بن اسماعيل من أصل مملوكي، غير أنه في الواقع ينتمي إلى هذه الفئة التي عاش فيها وتأثر بها وبفضلها أحرز على منزلته .

(65) انتصاب الحماية ... الكتاب المذكور ص 15 .

(3) طبقة صغار الفلاحين :

على أن المعمرين قد أثروا بالخصوص على حساب صغار الفلاحين الذين كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة لسكان الإيالة. ولئن ادخل الاستعمار الضيم على أرباح الارستقراطيين والبرجوازيين ومكاسبهم، فإن صغار الفلاحين قد لحقهم الضرر في موارد عيشهم بالذات. فلقد فقدت الفئتان الأوليان بالفعل منزلتهما في قيادة الدولة وادارة البلاد لكنهما عمدتا إلى التفويت في أراضيهما عن اختيار وطواعية. أما صغار الفلاحين فإنهم سلبوا أراضيهم لفائدة المعمرين. وسواء استحوذ المعمرون على ضيعات المماليك أو على الأراضي الموات أو الاشتراكية أو الغابية أو أراضي الأوقاف، فإنهم قد ألحقوا الضرر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمصالح هاته الفئة من صغار الملاكين .

فالمماليك لم يكن لهم حق الملكية بل مجرد حق الانتفاع من الأراضي التي منحها إياهم البايات. وكانوا لا يقومون بإحيائها مباشرة بل يتركونها لأصحابها الأوائل مكتفين بتلقي نوع من الضريبة .

فكان صغار الفلاحين يحافظون على حقوقهم المكتسبة من الأجداد في الأراضي التي افتكت منهم لفائدة المماليك، وكانوا يواصلون استغلالها مقابل دفع إتاوة ضعيفة [66] .

وعلى هذا الأساس، لم يكن يخامرهم أي شعور بأنهم قد سلبوا أراضي أجدادهم. أما المعمرون، فإنهم عندما يبتاعون تلك الضيعات من المماليك لم يعيروا حقوق صغار الفلاحين التونسيين المتوارثة على الأجداد أدنى اهتمام. وفي الحقيقة، وحتى سنة 1892 لم يقع طرد هؤلاء من أراضيهم. إلاّ أن نظام الإتاوة قد عوّض بنظام أبهظ، وهو الكراء. فقد

(66) نفس المرجع ص 301 .

أبقى صغار الفلاحين في أراضيهم ولكن مقابل أكرية كانت مقاديرها ترتفع باطراد. فأصبح الاستعمار عندهم مرادفا لزيادة في الإتاوة التي كانوا يدفعونها في الماضي إلى المماليك فصاروا يدفعونها إلى المعمرين وهم أيضا ملاكون متغيبون.

أما بعد سنة 1892 فإن السلطات الاستعمارية، شرعت في تنفيذ سياسة الاستعمار الرسمي، فعمدت إما إلى طرد الفلاحين التونسيين من تلك الأراضي، أو إلى حصرهم في أقل الأراضي خصبا. فعلاوة على الإحياء المباشر لقسم من الأراضي المستعمرة، كانت أراضي « البيليك » التي صادرها البايات في الأصل، لكن لم يزل يستغلها صغار الفلاحين، قد قسمت لفائدة المعمرين الفرنسيين الذين كانت تشجعهم الحكومة على الاستقرار بالإيالة، واضطر الفلاحون التونسيون إلى الخروج من الأراضي التي كانوا يستغلونها أبا عن جد، والتخلي عنها لفائدة المعمرين. وهذا كان شأن فلاحي قبلاط الذين دفعوا إلى أراض ضعيفة الخصب بعد أن قسمت ضياعهم بين المعمرين. وفي مطلع سنة 1907، وفي هذه المنطقة بالذات، هُدّد « العبادلية » بالطرد لأن المعمرين لما شعروا بالضيق في المقاسم المسندة اليهم، اتهموهم باقتراف جرائم الإرعاء وإلحاق الاضرار بأراضيهم وطالبوا بطردهم إلى منطقة بوعرادة. فصمد هؤلاء طيلة أربع سنوات إلاّ أنهم، في فيفري 1914، طردوا بالقوة على أيدي قوات الجندرمة. وتفاقمت عمليات طرد الفلاحين واخراجهم بالقوة من أراضيهم مع تطور الاستعمار الرسمي وانتشاره، وقد رأينا بعد ما قاسوه من المصادرات والمظالم عندما اكتسح الاستعمار الأراضي الموات، والاشتراكية، والغابية، وأراضي الأوقاف. وأدى فتح أراضي الأوقاف أمام الاستعمار إلى الإضرار بصفة خاصة بحالة الفئات الضعيفة من الفلاحين التونسيين وأشدها فقرا. فقد كان القسط الأوفر من مداخيل أراضي الأحباس موقوفا على المشاريع الخيرية ومساعدة المعسرين وضعاف الحال. وبامتداد الاستعمار إلى هذه الأراضي، تضاءلت حتما الموارد المرصودة للمساعدات

والاسعافات أي لأشد السكان فقرا من التونسيين. وعلاوة على ذلك وتحت وطأة المصاعب في ذلك الوقت، وخاصة في فترة الأزمات، اضطر العديد من صغار الفلاحين إلى بيع أراضيهم إلى المعمرين، والمرابيين ومصلحة أملاك الدولة. وكان بإمكان هذه المصلحة اقتناء هذه الممتلكات وكذلك قسم من الأراضي التي اشترتها شركات فرنسية قبيل الحماية وإبّانها، بفضل « صندوق الاستعمار » الذي أحدث في 1897 وهو يموّل بالأساس من الميزانية التونسية المتأتية مداخيلها من السكان الأصليين على وجه الخصوص. وبذلك كان صغار الفلاحين التونسيين يساهمون في عملية تؤول إلى سلبهم بالذات.

وكان التفريط في الأملاك من قبل صغار الفلاحين ينجر أحيانا عن اللجوء إلى الرّبا الذي كان يشكل آفة حقيقية بالبلاد التونسية. فهؤلاء الفلاحون لم يكن بإمكانهم في غالب الأحيان تسجيل أملاكهم بإدارة الملكية العقارية بالنظر إلى أن العقود التي بين أيديهم غير ثابتة. وبينما كانت المحكمة العقارية المختلطة تقبل من المعمرين وتقر عقودا مشابهة لها، فإنها كثيرا ما كانت ترفضها عندما يتقدم بها فلاحون تونسيين[67]. وفي تلك الأحوال، لم يكن من الممكن أن يتحصل صغار الفلاحين عن القروض مقابل الرهن. وإذ كانت مؤسسات القرض لا تستجيب لطلباتهم وتشترط عليهم تقديم عقود غير مشكوك فيها، فإنهم أصبحوا فريسة سهلة للمرابين الذين ليس لهم أي وازع خلقي ولا يترددون عن استغلال حتى فقر الفلاحين وذلك بابتياع محصول السنة وحتى السنتين المواليتين بأثمان زهيدة، محققين بذلك عند الاستلام أرباحا مجحفة. وإن لم يتمكن المدين من الوفاء بالتزاماته، أي في حالة محصول رديء، فإن الدائن يضطره إلى التوقيع على سند بمبلغ المحصول الذي هو مطالب بتسليمه إياه، محسوبا بأرفع سعر في السنة [68]. وهكذا يصبح الفلاح التونسي في قبضة الدائن. وإذ كان بيد الدائن سلاح غاية في النجاعة، وهو الإلزام بالسجن،

(67) تونس الشهيدة، الكتاب المذكور ص 80 .

(68) Le Tunisien (التونسي)، 13 جوان 1907، عبد العزيز الزاوش، الافتتاحية .

فهو قادر على إكراهه على تسليم ملكه إياه. وهكذا تضافرت الربا والاستعمار للاضرار بوضع صغار الفلاحين .

وازدادت حالة صغار الفلاحين سوءا بنمو عدد السكان. فبقدر ما كان هؤلاء في نمو مطرد، كانت أراضيهم آخذة في النقصان. وبينما كان السكان التونسيون يقدرون سنة 1881 بحوالي مليون نسمة [69] ارتفع عددهم سنة 1911 إلى1.790.000 [70] وهذا النمو الديمغرافي قد مس خاصة بصغار الفلاحين الذين كانوا يشكلون أغلبية السكان الساحقة .

كل ذلك أدى إلى إفقار هذه الفئة المتزايدة باطراد لفائدة البرجوازية الأجنبية الآخذة في الإثراء المتزايد على قلة عددها. وهؤلاء الفلاحون المسلوبة أراضيهم، سوف يصبحون، في جزء منهم على الأقل، في عداد ذلك القطيع المتزايد من الكادحين المستغلين .

وفي الحقيقة، فإنّ المعمرين لم يُحْيُوا من أراضيهم حتى أواخر القرن التاسع عشر، إلاّ قسما طفيفا جدا، في حين واصل صغار الفلاحين عامة، استغلال تلك الضياع كمكترين. إلاّ أن الكثير من هؤلاء قد انتقلوا، تبعا لقيام الاستعمار الرسمي والاستعمار المباشر للأراضي الاستعمارية، من وضع المكترين إلى وضع الأجَرَاء. بينما غادر جانب منهم الفلاحة للعمل في القطاعات الجديدة كالمناجم، والصناعة، والنقل. إلاّ أن تشغيل صغار الفلاحين قد اصطدم بمكننة الفلاحة الاستعمارية وانخفاض مشاغل مدّ السكك الحديدية وبناء المواني، وكذلك بالمنافسة اللاّمتكافئة لليد العاملة الأوروبية التي كانت بصفة عامة أكثر خبرة تقنية وأكثر حظوة لدى المؤسسات الاستعمارية. فكان أكثرهم لا يجد العمل بعد حرمانهم من

(69) انتصاب الحماية (الكتاب المذكور ص 12) .

(70) وقع أول إحصاء للسكان التونسيين سنة 1921، فعدد 1.790.611 الذي قدمته مصالح الحماية لسنة 1911 لم يكن إلاّ مجرد عدد تقديري .

أراضيهم. ولم يبق لهم من خيار سوى الهيام في الطرقات، فريسة للجوع، الذي لا تحمد عقباه أو تكدير المدن ببؤسهم المزعج وبعددهم المتزايد. وبهذا تولد التشرد بالبلاد التونسية. وفي هذا الميدان لاحظ المقيم العام سنة 1901 ما يلي : « قد وقع لفت نظر سلطات الحماية منذ سنوات، إلى العدد المتزايد باطراد من شبان الأهالي المتعاطين التسكع والذين مآلهم جميعا الوقوع على مقاعد المحاكم الزجرية. كما أن وكالة النيابة العامة قد لاحظت لي عدة مرات هذا الوضع المؤسف. ويبدو لي أنه لا يمكن تغيير وضع كهذا، مرتبط بأسباب اقتصادية واجتماعية، عديدة ومعقدة، بواسطة العمل الحكومي وحده. لذلك رأت الإدارة أن تحث على معالجته بالمبادرة والإحسان من قبل الخواصّ » [71] .

(4) مربو الماشية :

كذلك كان شأن مربي الماشية، لأن الفاصل بين الفلاحين والمربين لم يكن واضحا. فكثيرا ما يتعاطى صغار الفلاحين تربية الماشية. حتى أن قسما كبيرا من أراضيهم يترك بُوراً قصد تعليف قطعانهم. وكان مربو الماشية يقومون بزراعة الحبوب في أراضيهم عندما تسمح بذلك الأوضاع المناخيّة. وكان كلاهما قد مس بعد انتصاب الحماية في موارده المتأتية من تربية الماشية. فنتيجة لتوسع الاستعمار، تناقصت أراضي الإرعاء، وألغي حق الإرعاء العمومي في أكثر الأراضي إرواء، وازداد تحديد الانتجاع والتضييق عليه .

وبردهم مع قطعانهم إلى المناطق القاحلة، أصبح مربو الماشية أكثر من أي وقت مضى تحت رحمة الأحوال المناخية على تقلباتها. وكانوا يعيشون

(71) ذكره س صاموت. الامبريالية الرأسمالية الفرنسية بالبلاد التونسية والقومية التونسية 1881-1914. دكتوراه المرحلة الثالثة : نوقشت بفانسان سنة 1973، نسخة مرقونة ص 112 .

في خوف متواصل من الجفاف الذي يؤدي في أي وقت حلّ إلى إبادة الماشية وتعريضهم للخطر. فكانت مصالحهم متعارضة مع معمرين استحوذوا على أحسن أراضيهم، وحدوا من مراعيهم، وأغلقوا من الوجهة العملية، أمام قطعانهم أكثر مناطق الإبالة إرواء.

(5) أرباب الحرف والصناعات اليدوية :

إلى جانب طبقة المماليك، وكبار الملاكين العقاريين وصغار الفلاحين، ومربي الماشية، قد مس نظام الحماية أيضا بأرباب الحرف والصناعات اليدوية التونسية الذين وقعت التضحية بمصالحهم لفائدة الصناعيين والتجار الأوربيين .

فما كان النظام الجمركي ليوفر لهم الحماية الكافية، ولم يكن بوسعهم تعصير طرقهم الصناعية تبعا لقلة رؤوس الأموال والفنيين. ولذلك كانوا عاجزين عن التصدي لمنافسة البضائع الأوروبية المصنوعة آليا وبصفة متماثلة، والمكيفة طبقا لذوق السكان والتي هي مع ذلك أرخص من البضائع المحلية. ونجم عن ذلك أنهم لم يفقدوا السوق الخارجية فقط، بل حتى قسما لا يستهان به من السوق الداخلية [72]. وتجاه تضاؤل الأسواق ومواطن الترويج، اضطر العديد من أرباب الصناعات اليدوية إلى ترك حرفهم للالتحاق بصف الكادحين. وقد تولد هذا الوضع عن منطق النظام الاستعماري ذاته، المؤسس على مصالح صناعات الفرنسيين ورؤوس أموالهم، وتفاقم تبعا لنبذ سلطات الحماية للصناعات التونسية. فلم يكن أرباب الصناعات مثل النجارين، والبنائين والدهانين وأصحاب المطابع وغيرهم يستفيدون من طلبات الإدارة، وحتى الأعمال التي هي في العادة

(72) علاوة على المنافسة الأجنبية، قد نجم عن إفقار سكان الريف وتدني طاقتهم الشرائية تقلص السوق الداخلية بالنسبة إلى أرباب الصناعات .

من اختصاصات الصناعة التونسية، مثل الطباعة العربية، كان يعهد بها إلى طباعين فرنسيين، والحال أنهم في هذا الميدان أقل كفاءة ومعدات من نظرائهم المحليين [73]. وبالاضافة إلى هذه الصعوبات، يأتي المرابون للقضاء على أرباب الصناعات الذين يقعون في قبضتهم لعجزهم عن تقديم الضمانات الكافية للحصول على قروض بنكية. « وبواسطة سلفة مالية، يشترط المرابي، وعادة ما يكون تاجرا، أن يبيع له الصانع بضاعته بثمن يفرضه عليه، وكثيرا ما يكون دون قيمتها، بل قد لا يتجاوز أحيانا ثمن التكلفة » [74]. وهكذا يؤول أمر الكثير من أرباب الحرف إلى الوقوع في وضع عامل ضعيف الأجر يعمل لفائدة رب العمل .

فقد نجم إذن عن دخول الاقتصاد الأوروبي إلى البلاد التونسية وانتصاب الحماية الفرنسية بها، إفقار السكان وقسم هام من أرباب الحرف التونسيين لفائدة شركات صناعية وتجارية أجنبية ووكلائها في تونس، وكذلك التجار الأوربيين وخاصة الفرنسيين المستقرين بالبلاد .

(6) التجار :

وكما وقع لأرباب الحرف والصناعات، فإن الإفلاس قد شمل كذلك التجار تبعا للمنافسة الأجنبية. فقبل الحماية وبحكم دخول رأس المال الأوروبي إلى تونس، قد فقدوا السيطرة على التجارة الخارجية لفائدة التجار الفرنسيين والإيطاليين وكذلك اليهود الذين كانوا في الغالب محميين من الدول الأوروبية العظمى .

وبانتصاب الحماية، زادت حالة التجار التونسيين سوءا وذلك لفائدة التجار الفرنسيين خاصة، وبالتالي لفائدة فرنسا التي كانت تطمح إلى جعل البلاد التونسية سوقا مقصورة على بضاعتها المصنوعة .

(73) تونس الشهيدة (الكتاب المذكور، ص 139) .

(74) نفس المصدر ص 145 .

فتبعا للمنافسة الأجنبية واستعمار الأراضي وما نجم عنه من إفقار لسكان الريف، فقدت التجارة التونسية التقليدية لا السوق الخارجية فحسب، بل وكذلك قسما هاما من سوقها الداخلية .

ومع الإفلاس المسلط عليهم في قطاعهم التقليدي، لم يكن بوسع التجار التونسيين التحول إلى الاتجار بالبضائع الأروبية حيث يرتطمون بمزاحمة مهمولة من نظرائهم اليهود والفرنسيين. ونظرا إلى جهلهم اللغة الفرنسية، والطرق العصرية للتصرف، لم يكن في وسعهم ربط الصلة بالمؤسسات التجارية الأوربية ليكونوا وكلاءهم بالبلاد التونسية. وحتى الذين يظهرون استعدادا لتعصير أنشطتهم، لم تكن تتوفر لديهم رؤوس المال اللاّزمة لذلك. فبينما لا تتردد البنوك في منح القروض للأوربيين واليهود، فقد كانت كثيرة الاحتراز تجاه التونسيين حتى ذوي الأملاك منهم بحجة « أنها لا تعرف ولا تثق في كفاءاتهم التجارية » (75) .

وفي هذه الحالة، كانت مصالح التجار التونسيين المسلمين متضاربة مع نظرائهم الأروبيين واليهود. وقد أوضح عبد الجليل الزاوش هذه الحالة عندما صرح أمام مؤتمر إفريقيا الشمالية الملتئم بباريس سنة 1908 : « ومن المؤسف أن نمو التجارة بالبلاد التونسية، لم يفد بصفة متساوية مختلف فئات السكان. فالأروبيون الذين وفدوا بكثرة بعد الاحتلال قد فتحوا محلات تجارية واسعة. وشيئا فشيئا ضمن الإسرائيليون لأنفسهم مكانة متفوقة بفضل فكرهم العملي، وهو من خصائص جنسهم، وبإجادتهم الفرنسية وهي واسعة الانتشار في مدارس « الرابطة ». وباعتبارهم أكثر براعة لأنهم أكثر تعلما، فقد أزاحوا أولا التجار المسلمين ليحلوا محلهم. ونظرا إلى أنهم أكثر قناعة في مطامحهم، وإلى حذقهم اللغة العربية، ومعرفتهم لعادات السكان الأصليين، فقد توصلوا الآن إلى منافسة

(75) عبد الجليل الزاوش، محاولة إنشاء شركات تعاضدية بالبلاد التونسية (المقال المذكور).

الأروبيين بصفة جدية. ولذلك فهم وكلاء لأغلب المؤسسات التجارية الفرنسية والأروبية العاملة بالبلاد التونسية » (76) .

(7) العمال :

كما نجمت عن انتصاب الحماية تناقضات اجتماعية بين أصحاب رؤوس الأموال الأجانب والطبقة الشغيلة التونسية التي أخذت في الازدياد مع توطيد الحماية. وقد حللنا فيما تقدم، التطورات التي آلت إلى إفقار قسم من صغار الفلاحين الذين سلبوا أراضيهم، وكذلك قسم من أرباب الحرف الذين أفلسوا نتيجة للمنافسة الأجنبية، وتحولوا إلى طبقة من الكادحين .

وكان لابد، مبدئيا، أن يشكل هذا الحشد الهائل من العمال يدا عاملة رخيصة لكثير من القطاعات الاستعمارية كالفلاحة والمناجم والنقل وغيرها . وكان التونسيون يعملون، في صورة تشغيلهم، في ظروف صعبة للغاية، ويقاسون من مستخدميهم الأروبيين، زيادة على الاستغلال، أسوأ أنواع التنكيد. وكانوا، علاوة على أيام العمل الطويلة وزهادة الأجر، مرتبطين بالأرض شأنهم في ذلك شأن أقنان العهد الاقطاعي. وفي هذا الشأن ينص أمر بتاريخ 4 أفريل 1884 على أن : « من يرفض القيام بعمل التزم به مثل الخماس والعامل في طور التدريب، يعاقب بالسجن من قبل الدريبة (المحكمة الزجرية) إلى أن يقبل الوفاء بالتزاماته ». وبعبارة أخرى، كان على العامل التونسي أن يرضى بوضعيته اليائسة، اذ لم يكن له من خيار سواها غير السجن .

ثم إن الأعمال المتوفرة للسكان التونسيين، بعد انتصاب الحماية، لم

(76) عبد الجليل الزاوش. مداخلة في مؤتمر إفريقيا الشمالية بباريس 1908 في : عرض الأعمال، باريس 1909 ص 449-448 .

تكن، كما قد يظن، كثيرة. فدخول رأس المال الأروبي إلى الإيالة التونسية لم يترتب عنه إحداث الكثير من مواطن الشغل. فالبلاد باعتبارها مستعمرة ينبغي أن تشكل سوقا للبضائع المصنوعة في الوطن الأم، لذلك لم تحدث الشركات المالية مشاريع صناعية كبيرة تستدعي حقا يدا عاملة هامة. أما في الميدان الفلاحي، فكانت مواطن التشغيل تتناقص كلما نمت مكننة الأراضي الاستعمارية. أما قطاعات المناجم والنقل وكل الأشغال التي يتطلبها التجهيز الاقتصادي للبلاد فهي، في أغلبها، مخصصة لعناصر أجنبية .

فسامي الموظفين، والمستخدمون بالمكاتب هم، في المناجم، فرنسيون أو إيطاليون. أما عامة العمال، فيتكونون من طرابلسيين أو جزائريين أو مغاربة ومن عدد ضئيل من التونسيين [77]. وفيما يخص أشغال الحفر والردم والبناء والنّجارة وما شابهها، التي يتطلبها إنشاء البنية الأساسية للبلاد، لم تكن إدارة الأشغال العامة تستخدم العمال من الأهالي إلاّ بنسبة ضئيلة. وكانت كراريس الشروط الصادرة عن هذه الإدارة تفرض على المقاول المكلف بالانجاز، تشغيل العمال الفرنسيين بنسبة 20 ٪ لكنها لا تشترط شيئا لفائدة العنصر التونسي [78]. وكانت المؤسسات الأجنبية التي تتمتّع بكامل حرية التصرف، تفضل العمال الأوربيين وخاصة الإيطاليين الذين كانت تدفع لهم أجورا أرفع، لكونهم أكثر خبرة وتخصصا من اليد العاملة الأهلية. وقد أكد عبد الجليل الزّاوش، أن مجموع التونسيين العاملين في المشاغل العمومية كانت في سنة 1907 لا تمثل إلاّ حوالي 5 ٪ من مجموع المشتغلين في هذا القطاع [79] .

وهذه الظاهرة موجودة كذلك في قطاع النقل. وفعلا، فإذا كان العنصر

(77) تونس الشهيدة (المصدر المذكور ص 184) .

(78) « التونسي »، 7 مارس 1907، مقال عبد الجليل الزاوش، اليد العاملة المحلية والأشغال العامة .

(79) نفس المصدر .

التونسي يمثل أكثرية العاملين في الموانيء، لأن الأوربيين لا يرغبون في ذلك العمل المضني، فإنه لا يوجد إلاّ بنسبة ضعيفة في شركات السكك الحديدية والترامواي التي تنتدب مستخدموها أساسا من الفرنسيين والإيطاليين. إذ لم يكن يتسنّى للعامل التونسي في كل هذه القطاعات الجديدة، أن يواجه منافسة اليد العاملة الأروبية التي كانت تتمتع بكفاءة أكبر وتستطيع بالتالي التلاؤم بصفة أفضل مع التقنيات العصرية. وكانت هذه المنافسة مهولة خاصة وأن العنصر التونسي لا تتوفر له الإمكانيات لاكتساب خبرة أحسن. وكما تقدم لنا ذلك، فإن مدرسة «إيميل لوبي» وهي المعهد الفني الوحيد المحدث بالبلاد التونسية سنة 1898 لم يكن يأوي سنة 1906 سوى 8 مسلمين من بين تلاميذه وعددهم 165. وكانت وضعية العامل التونسي من الصعوبة بمكان، فهو محروم من الحق النقابي[80]، وليس له من ملاذ لمواجهة استغلال مشغليه والمنافسة غير النزيهة من العنصر الأجنبي .

وفي هذا الوسط الاستعماري كان العامل التونسي يعاني من تناقضين :

* الأول والرئيسي في آن واحد، يجعله عرضة لأرباب الأعمال وهم الرأسماليون والشركات المالية وكبار المعمرين وكذلك شركات المناجم والسكك الحديدية والترامواي وغيرها .

* والثاني وهو في نظره هام رغم أنه في الحقيقة ثانوي، يجعله يواجه العامل الأروبي الذي يسدّ أمامه بتواجده بالبلاد التونسية ومنافسته له، آفاق الشغل أو على الأقل آفاق الترقية .

(80) ينبغي انتظار سنة 1932 ليؤسس الحق النقابي بالبلاد التونسية، ويصبح بإمكان التونسي الانتساب إلى النقابة بدون مخالفة للقانون .

(8) الموظفون:

وهناك فئة أخرى كانت ترى النظام الاستعماري واستيطان الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية يسدّان أمامها الآفاق : وهم الموظفون، وبصفة عامة، فئة المثقفين التونسيين. وفعلا، فقد انتقلت الإدارة التونسية إثر الحماية، تدريجيا، تحت رقابة الفرنسيين وسلطتهم. وشيئا فشيئا، اضطر التونسيون إلى أن يتخلوا لهم عن المناصب ذات الأهمية ولو كانت نسبية. وبقدر تزايد عدد الموظفين الفرنسيين، كان عدد التونسيين يبدو آخذا في التدنّي. وقد تقدم لنا أن الأرستقراطية والبرجوازية من التونسيين، قد خرجت من أيديهم إثر الحماية، المناصب الإدارية والحكوميّة العالية التي كانت مصدرا هامّا لمواردهم. وبصفة عامة، فإن عدد الموظفين التونسيين كان قبيل الحرب العالمية، ضئيلا بالقياس إلى الموظفين الفرنسيين، وكانت إدارة الإيالة تضم آنذاك، بضعة مئات من الأهالي بالنسبة إلى سكان يقدرون بحوالي 1.790.611 نسمة و 4.620 فرنسيا بالنسبة إلى جالية فرنسية تقدر بـ 46.044 شخصا [81] .

يضاف إلى هذا أن المناصب العالية، أي كل وظائف القيادة أو المراقبة كانت، في الواقع، حكرا على الفرنسيين. وهؤلاء هم وحدهم – إلاّ في حالات نادرة – المعيّنون في المناصب الهامة (صنفي أ و ب) ذات الجرايات الرّفيعة. أما العنصر التونسي، فلا يمكنه بصفة عامة، إلاّ الوصول إلى وظائف دنيا ذات جرايات ضعيفة من صنف (ج و د) مثل جباة الضرائب المختلفة للمالية، وموزعي البريد، وحجاب بإدارة الأشغال العامة، وما شبه ذلك. وفي هذه الحالة، كان الموظفون التونسيون يشكلون بالفعل طبقة كادحة لم تكن ذات أجور ضعيفة فحسب، بل كان محكوما عليها، تبعا لانعدام الترقيات الحقيقية، بالبقاء في وضعية المرؤوسين .

وفي هذا يكمن تناقض اجتماعي آخر أفرزه نظام الحماية بالبلاد التونسية. والطريف أن هذا الناقص لم يكن يهم الموظفين التونسيين

(81) كانت الجالية الفرنسية، تعد، في إحصاء سنة 1911، 46.044 نسمة .

المباشرين وحدهم، بل كذلك كل من يصبو من التونسيين إلى وظائف إدارية أو تقنية لكنهم لا يستطيعون الحصول عليها لأنها في حوزة الفرنسيين أصحاب الأولوية مع أنهم ليسوا بالضرورة أكثر كفاءة منهم.

وهذا النوع الجديد من الصراع كان على درجة كبيرة من الحدة لا سيما وأن البرجوازية التونسية – من الفلاحين وأرباب الحرف والتجار – التي ساءت أحوالها من جراء استعمار الأراضي والمنافسة الأجنبية، قد راهنت على الوظائف الإدارية لضمان مستقبل أبنائها والظفر بذلك عن تعويض لانخفاض موارد رزقها. والواقع إن كل التونسيين الذين بلغوا التعليم العالي أو زاولوا التعليم الثانوي فقط، والذين أغلقت في وجوههم – إلاّ فيما قل وندر – أبواب الإدارة، لم يكونوا راضين بأن تستحوذ عناصر من الأجانب ليسوا بالضرورة أكثر منهم كفاءة، على أهم الوظائف الإدارية والتقنية في بلادهم. وكانوا يرون في هؤلاء الأجانب مغتصبين لحقوقهم. وقد تولد عن ذلك لدى صغار الموظفين من الأهالي وكذلك لدى كل المثقفين التّونسيين الذين لهم حق الطموح إلى وظائف إدارية وفنية، شعور عميق بالغيظ تجاه الموظفين الفرنسيين .

ج– سياسة التّمييز للنظام الاستعماري وتفاقم التناقضات الاجتماعية :

وتتفاقم هذه التناقضات الاجتماعية من جراء سياسة التمييز التي ينتهجها النظام الاستعماري بالبلاد التونسية على كل المستويات .

(1) التمييز على مستوى الأجور :

فعلى مستوى الأجور، كان نصيب التونسي، موظفا كان أو عاملا، أدنى بكثير من دخل نظيره الأروبي رغم المساواة في الكفاءة والعمل .

ففي بداية الحماية، كان الأجر اليومي للعامل الفلاحي الأروبي من 3 إلى

4 فرنكات، أما التونسي فيتقاضى من 1.5 فرنك إلى فرنكين[82] للعمل الشاق، ومن 0.60 فرنك إلى1.20 فرنك للأشغال السهلة. ولم يزل هذا الفارق يتزايد باتساع حركة استعمار الأراضي وإنشاء بنية أساسية في البلاد التونسية. وهكذا، فالايطاليون الذين يكلفون بأشغال الحفر والردم والبناء يتقاضون في تونس أجراً يفوق الأجر الذي يتقاضونه بإيطاليا، وأرفع بكثير مما يتقاضاه نظراؤهم التونسيون. وفي أوائل القرن العشرين، كان البنّاء الصقلي يتقاضى بالبلاد التونسية من 5 إلى 6 فرنكات يوميا، والعامل المكلّف بالحفر والردم من 2.50 إلى3 فرنكات أي أكثر بكثير مما يتقاضيانه في بلادهما الأصلية [83]. وينطبق هذا التمييز بصفة مماثلة على عمال الشركات الأجنبية كشركة السكك الحديدية والترامواي، حيث كان العمال مقسّمين إلى ثلاثة أصناف : فرنسيين، وأجانب، وتونسيين يتقاضون أجورا أو منحا غير متساوية. فقبيل الحرب العالمية الأولى، بينما كان أجر العامل التونسي المبتدىء في الترامواي 2.50 فرنك يوميا، كان نظيراه الأجنبي والفرنسي يتقاضياه على التوالي 2.70 و3 فرنكات يوميا [84]. وإذ أن الترقية لم تكن متساوية بالنسبة إلى الجميع، فكان الحد الأعلى للتونسيين 3.50 فرنك، بينما يبلغ الأجانب والفرنسيون 4.50 و 5 فرنكات [85]. وكذلك الشأن فيما يخص المنح العائلية ومنحة غلاء المعيشة [86] .

وما قيل عن العمال يقال بالنسبة إلى الموظفين. وقد تقدم لنا أن التونسيين، عندما تنتدبهم الإدارة، لا تمنح لهم المناصب العالية بل تحشرهم في وظائف دنيا ذات جرايات ضعيفة .

---

(82) شارل ريبان، البلاد التونسية الفلاحية، تونس 1894 من ص 23 إلى ص 26 .

(83) **التونسي** 7 مارس 1907، عبد الجليل الزاوش، المقال المذكور .

(84) كلود ليوزو، عمال الترامواي بتونس في مستهل القرن إلى الحرب العالمية الثانية في : الكرّاسات التونسية عدد 89/90 الثلاثي الأول والثاني 1975 ص 164 .

(85) عبد الجليل الزاوش، مداخلة في مؤتمر إفريقيا الشمالية، عرض الأعمال ص 459 .

(86) وحتى غداة الحرب العالمية الأولى كان عمال الترامواي يتقاضون منحة غلاء المعيشة تساوي فرنكين و 1.60 فرنك وفرنكا تبعا لكونهم فرنسيين أو إيطاليين أو تونسيين .

وحتى في حالة المساواة في الكفاءة والعمل، فإن الفارق كبير بين جراية الموظفين الفرنسيين ونظرائهم من الأهالي. فبينما كان معدل أجر قاضي الصلح الفرنسي في أول الحماية 5.000 فرنك سنويا [87]، فإن نظيره التونسي في داخل البلاد يتقاضى قبيل الحرب العالمية الأولى، وحسب الأصناف، من 57 فرنكا إلى 90 فرنكا في الشهر [88] .

كما يوجد مثل هذا التباين أيضا بالنسبة إلى المعلمين. فقد كانوا حتى 1906 في وضع مماثل لنظرائهم الفرنسيين. ولكن السلطات الفرنسية قد جعلت منهم منذ ذلك التاريخ صنفا على حدة. فأصبحوا ضحايا لتمييز فيما يتعلق باستقرار العمل وضمانه. وكذلك الشأن بالنسبة إلى الجرايات والمنح. وقد نص الأمر الصادر في 21 جانفي 1907 على تدابير تجعل المعلمين التونسيين تحت رحمة الإدارة بحيث تستطيع في أي وقت حرمانهم من التدريس. أما منحة السكنى مثلا، التي كانت تسند سنويا إلى المعلمين المتزوجين، فتبلغ 600 فرنك للفرنسيين و 400 فرنك فقط للتونسيين [89] .

وكانت سياسة التمييز هذه أشد فظاعة على مستوى الأصناف الصغرى من الموظفين. ففي بداية القرن العشرين كان موزع البريد التونسي يتقاضى 800 فرنك سنويا مقابل 1200 فرنك لنظيره الفرنسي. وفي سنة 1907، اهتمت سلطات الحماية بوضع موزع البريد الفرنسي الذي تدهور تبعاً لارتفاع الأسعار والأكرية دون أن تعير أي اهتمام لنظيره التونسي والحال أنه يعاني مثله من غلاء المعيشة. فرفعت في مرتب موزع البريد الفرنسي من 1.200 فرنكا إلى 1.300 فرنك وفي منحة الساعة الزائدة من 0.40 فرنك إلى0.60 فرنك مع إبقائهما بالنسبة إلى التونسي على حالهما أي: 800 فرنك و0.40 فرنك، وهو ما زاد في تفاقم هذا التباين المزمن من قبل[90].

---

(87) انتصاب الحماية، **الكتاب** المذكور ص 197 .

(88) تونس الشهيدة، الكتاب المذكور ص 55 .

(89) **التونسي** 7 مارس 1907 .

(90) **التونسي** 14 فيفري 1907 .

ويبرز هذا التباين في المرتبات أكثر على مستوى الموظفين المساعدين وهم أعوان وقتيون، معرضون للعزل في كل حين ومحرومون من الأجر أيام الأعياد وفي حالة المرض. فالمساعدون التّونسيون في المالية مثلا، يتقاضون 3 فرنكات يوميا، بينما يتقاضى نظراؤهم الفرنسيون لعمل أقل 10 فرنكات وأكثر. ويزداد هذا التناقض تفاقما في العمل بالقطعة. فالمساعد التونسي يتقاضى 0.40 فرنك لإنجاز مائة رقم من الضرائب، بينما يتقاضى نظيره الفرنسي 5 فرنكات لنفس العمل [91] .

(2) التميز على مستوى الأعباء الجبائية :

ولم يكن لهذا التباين في الأجور من مبرر لا سيما وأن كلا من الموظف الفرنسي والتونسي يتقاضى أجره من ميزانية تتأتى مواردها خاصة مما يدفعه الأهالي التونسيون. ذلك أن السلطات الاستعمارية تسلك أيضا سياسة التّميز في ميدان الجباية .

ولم تكن الضرائب المفروضة على سكان الآيالة تعتمد قاعدة النسبية فترتفع أو تنخفض بصفة موازية لمداخيلهم. بل كانت على عكس ذلك. فالأهالي، بالرغم من تناقص مواردهم بصورة مطردة منذ انتصاب الحماية، توظف عليهم ضرائب أثقل مما يوظف على الجالية الأجنبية مع تزايد ثروتها المتواصل .

فالضرائب القديمة الموروثة عن إدارة الباي، والتي أبقيت حتى بعد 1881 رغم صبغتها التعسفية ومعاكستها للقواعد الاقتصادية، كانت أكثر وطأة على التونسيين. وهكذا فالمجبى مثلا، هي ضريبة شخصية، كانت توظف على جميع سكان الإيالة الذكور البالغين باستثناء مواليد مدن تونس والقيروان وسوسة وصفاقس والمنستير ويدفعها حتى سنة 1913 السكان من

(91) تونس الشهيدة (المصدر المذكور) ص 24-25 .

الأهالي دون غيرهم. وقد خففت في سنة 1909 وعوضت سنة 1913 بالاستيطان وهي ضريبة شخصية مقدارها عشر فرنكات يدفعها جميع سكان الإيالة الذكور البالغين بدون استثناء وبصرف النظر عن جنسيتهم[92]. وإذ كان عدد التونسيين الخاضعين لهذه الضريبة يبلغ 325.000 سنة 1914 مقابل 35.000 من الأوروبيين، فمن الواضح أن جل محصولاتها ترد أساسا من الأهالي التونسيين .

أما بقية الضرائب التقليدية مثل العُشر أو الأداء على الحبوب، والقانون، وهو أداء على أشجار الزيتون والنخيل. فكان يتحملها أساسا العنصر التونسي. فالعشر لا يوظف على المحاصيل بل على المساحات المزروعة حبوبا. وفي سنة 1914 مثلا، زرع التونسيون 388.000 هكتار بينما لم يزرع الأوروبيون إلاّ 48.000 هكتار. وفي تلك الأراضي الخصبة المزروعة حبوبا لم يكن الأوروبيون يدفعون إلاّ عشر «العشر»، لأنهم كانوا يتمتعون بتخفيض في الأداء على الحبوب ينطبق على كل الزراعات المنجزة بواسطة المحراث الفرنسي [93]. وهكذا فمن المفارقات الغريبة أن التونسيين الذين يزرعون أراضي قليلة الخصب والإرواء وفق طرق عتيقة، ويحصلون في النهاية على مردود ضعيف، يتحملون ضرائب أثقل من التي يدفعها المعمرون الذين يحرزون محاصيل ممتازة، تبعا لطرق استغلالهم العصرية وأراضيهم الخصبة. وهكذا كان العشر أداء متناسبا عكسيا والمحاصيل. وليس عجيبا إن لم يساهم المعمرون الأوروبيون سنة 1914 إلاّ بجزء من الثمانين (1/80) من محاصيل هذا الأداء. ونظرا إلى أن أشجار الزياتين والنخيل يملكها التونسيون خاصة، فإن عائدات « القانون»، ترد أساسا من الأهالي. أما حصة الأوروبيين في محاصيل هذه الضريبة، فتقدر قبيل

(92) بقطع النظر عن نفقات الجباية، كانت هذه الظريبة تساوي حتى سنة 1909، 20 فرنكا ثم نزلت إلى 18 فرنكا .

(93) تونس الشهيدة المصدر المذكور، ص 127 .

الحرب العالمية الأولى بنسبة جزء من 13 (13/1) أي 105.400 فرنك، والبقية أي 1.381.500 فيتحمله التونسيون [94]، أما الكروم وهي زراعة الأوربيين المفضّلة، وقد بلغ إنتاجها إذاك 45 مليون فرنك، فهي معفاة من الضرائب اعفاء تاما .

وكانت الأداءات غير المباشرة كالمحصولات، ورسوم الجمارك، والتنبر (الطابع الجبائي) والتسجيل وكذلك اختصاصات التبغ والملح، وغيرها أثقل ما تكون وطأة على التونسيين، شأنها شأن الضرائب المباشرة. وكانت المحصولات التي تشمل بالخصوص معاليم السوق، موظفة في الواقع على جميع سكان الإيالة بدون ميز، إلاّ أن الجالية الأوربية التي كانت تمثل قبيل الحرب العالمية الأولى جزء من 12 (12/1) من السكان المسلمين لم تكن تساهم إلاّ بعشر هذا الأداء على أقصى تقدير. وأضعف من ذلك حصتها في الرسوم الجمركية، وفعلا، فبينما لا تفلت من الرسوم الجمركية المواد التي يستهلكها التونسيون أكثر من سواهم، فإن البضائع التي أعدت لاستهلاك الأروبيين أو لاستعمالهم مثل الكحول والأقمشة والآلات الفلاحية المستوردة من فرنسا، كانت معفاة منها .

كما كان يوجد التمييز الجبائي في متسوى الاداءات على التسجيل، فبينما يبلغ الأداء على نقل الملكية 4 ٪ فإنه لا يوظف على بيع الأراضي الاستعمارية إلاّ 2 ٪ . كما يوظف على عقود الطلاق، وهي كثيرة خاصة لدى الفئات الفقيرة من المسلمين، 70 و 75 فرنكا، بينما لا يوظف على عقود التأمين التي تهم الأروبيين خاصة، إلاّ ما بين 0،25 فرنك و 0،50 فرنك حسب نوع التأمين .

ونتج عن هذا أن الأهالي التونسيين كانوا يساهمون في الميزانية العامة للدولة بنسبة 90 ٪ مقابل أقل من 10 ٪ للأروبيين [95] والحال أن أكبر قسم من

(94) نفس المصدر ص 170 .

(95) في « تونس الشهيدة » قدرت حصة مشاركة الأروبيين في ميزانية الدولة العامة بنسبة ... ح بين 5 ٪ و 6 ٪ من المداخيل (المصدر المذكور ص 171) .

هذه الميزانية يصرف لفائدة الجالية الأروبية وخاصة الفرنسية منها بالإيالة. وهنا بالذات يكمن ما في نظام الحماية من تمييز غير معقول بالمرّة .

(3) التمييز على مستوى رصد الميزانية :

كان أكبر قسط من عائدات الميزانية مخصصا للاستجابة لحاجيات الاستعمار. فيرصد قسم هام للموظفين الفرنسيين الذين ما انفك عددهم ومرتباتهم في ازدياد منذ انتصاب الحماية. أما الموظفون التونسيون وهم عامة، في مراتب ثانوية ذات أجور ضعيفة، فلم يكن عليهم إلاّ الاكتفاء بالقسط الضئيل من الميزانية الوارد أغلبها من إخوانهم التونسيين .

ويرصد قسم ثان من عائدات الميزانية لتمويل التجهيز الاقتصادي طبقا لحاجيات المصالح الاستعمارية. فمنذ بداية الحماية، أبرز بول كامبون أول مقيم عام فرنسي بتونس، ضرورة تخصيص موارد كافية لإعداد تجهيز البلاد والاستجابة لحاجيات الاستعمار ومتطلباته[96] والمطلوب أولا : انشاء مراكز استعمارية، لفائدة المعمرين، أي قرى مجهزة بكل مرافق الحياة العصرية (الماء الجاري والمدرسة والكنيسة ومراكز البريد والهاتف والبرق) وهي تستدعي لذلك نفقات ضخمة. ففي ما بين 1893 و 1914 أحدث 126 من المراكز الاستعمارية تمسح 130.000 هكتار تقريبا أي 16 مركزا من 1893 إلى 1900 و 110 مراكز من 1900 إلى 1914[97]. ومن البديهي أن المراكز المقامة في أخصب مناطق الإيالة التونسية وأكثرها إرواء والتي لم تتمكن سلطات الحماية حتى سنة 1914 من أن تنصب فيها سوى أقل من 1500 معمر[98]،

(96) انتصاب الحماية (الكتاب المذكور) ص 319 .

(97) تونس الشهيدة (الكتاب المذكور) ص 118 .

(98) بلغ عدد المعمرين الفرنسيين سنة 1911، 1274 .

كانت باهضة التكلفة على الميزانية وبالتالي ثقيلة الوطأة على السكان المسلمين. وعلاوة على ذلك، فمن اللأزم ربط مراكز الاستعمار وكذلك المناجم، بالوطن الأم وبصفة عامة بأوروبا التي تصدر اليها هذه المراكز منتوجاتها الفلاحية والمنجمية. وهكذا تم التخطيط والأحداث لشبكة السكك الحديدية والطرقات بالبلاد أيضا طبقا لمصالح الاستعمار. وفعلا فإن السكك الحديدية المنطلقة من مدينة تونس، حيث بني ميناء منذ السنوات العشر الأولى لانتصاب الحماية، كانت تمر بالمراكز الاستعمارية، ولو اقتضى ذلك احداث منعرجات عديدة لتنتهي إلى المناجم. والخطوط المنطلقة من تونس نحو الكاف والقلعة الجرداء وقلعة الصنام مثلا، إنما جعلت لتؤمن المواصلات بما على طريقها من المراكز الاستعمارية والمناجم في آخر محطة. كما تحتوي منطقة الشمال، وهي أرض الاستعمار المفضلة، على شبكة سكك حديدية ممتازة جدا تربط بنزرت بنفزة وطبرقة، وماطر بباجة ونبّر. أما خط تونس سوسة فإنه يجتاز أراضي النفيضة الشاسعة التي كانت ملكا لشركة مرسيليا للقرض. كما أنشئت خطوط أخرى مع نمو الاستعمار وانتشاره داخل مناطق البلاد وهذا هو شأن خط سوسة هنشير السواطير الذي أحدث عندما أصبحت منطقة القيروان مركزا استعماريا وإثر اكتشاف مناجم في هنشير السواطير. كما أن خط سوسة صفاقس قد اقتضى إنشاؤه انتشار الاستعمار على نطاق واسع بهذه المدينة تبعا لتوزيع أراضي « السياليين » على المعمرين وما نتج عنه من نمو لغابة الزياتين. وإن كانت بعض الخطوط مثل التي تربط بين سوسة والقيروان وبين صفاقس وقابس قد قام بمدها الجيش لأسباب استراتيجية، فقد أنشيء غيرها من الخطوط مثل الخط بين صفاقس وقفصة لإيصال منتجات المناجم المعدة للتصدير حتى الموانيء. وهناك خطوط أخرى كانت قبيل الحرب العالمية الأولى في طور الإنشاء كي تضمن المواصلات لمراكز الاستعمار التي بدأت تتكاثر في بداية القرن العشرين.

وكذلك كان الشأن بالنسبة إلى الطرقات. فالبلاد التونسية التي لم يكن بها سنة 1881 طرق معبدة باستثناء طريق صغيرة طولها 4 كيلومترات تصل تونس بباردو، أصبحت سنة 1913 مجهزة بشبكة طرقات تبلغ حوالي 4000 كم منها 1000 كم، وتسمى « طرق استعمار »، أعدت لمصلحة المعمرين بالذات. ويوجد إلى جانب طرقات الاستعمار، طرقات استراتيجية أحدثت لحاجيات جيش الاحتلال وأخيرا طرقات توفر المواصلات لمراكز مختلطة يتعايش فيها المعمرون مع الأهالي التونسيين[99] .

وكانت كل من السكك الحديدية والطرقات معدة أساسا لإيصال المنتجات الفلاحية والمنجمية إلى فرنسا وغيرها من البلدان الأوروبية. إلاّ أن هذا المشروع كان يتطلب كذلك حفر موانيء في أهم المدن الساحلية وخاصة تونس وسوسة وصفاقس .

وبديهيّ أنّ إنشاء كل هذه البنية الأساسية يتطلب نفقات ضخمة. فميزانية إدارة الأشغال العامة التي أسست سنة 1882 لتجهيز الإيالة ببعض طرقات محصّبة وبناء جسور لضمان استمرار المواصلات بين مراكز الاستعمار الهامة، لم تزل في تزايد منذ انتصاب الحماية[100]. وكان انشاء شبكة الطرقات قد استدعى حوالي 50 مليون فرنك بعنوان الإحداث الأول منها خمسة ملايين للجسور[101] .

أما السكك الحديدية، فقد استدعت نفقات باهضة للغاية. فمدها قد ألزم

(99) في تقرير معد في بداية 1918 إلى « الكاي دورساي » يقدر « شارليتي » المدير العام للتعليم العمومي بالبلاد التونسية، شبكة السكك الحديدية التونسية بأكثر من 1800 كم، وشبكة الطرقات بأكثر من 4000 كم (الشؤون الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929)، المجلد 61، تقرير شارليتي عن سياسة الحماية المحلية مرفق لرسالة « ألابوتيت » من تونس إلى بيشون بتاريخ 18 أفريل 1918) .
(100) انتصاب الحماية (الكتاب المذكور) ص 320 .
(101) تونس الشهيدة (المؤلّف المذكور) ص 119 .

حكومة الحماية بانتهاج سياسة قرض وافق عليها البرلمان الفرنسي دون صعوبة كبيرة [102]. وعلى هذا الأساس ابرمت الحكومة التونسية اتفاقات مع بنوك فرنسية على ثلاثة قروض متتالية في سنوات 1902 و 1907 و 1912. وأعد أولها، ومقداره 40 مليون فرنك لمدّ 550 كم من السكك الحديدية. ونظرا إلى عدم كفاية هذا القرض، تم التعاقد على قرض ثان قدره 75 مليون فرنك منها 56 مليون لإتمام تلك الخطوط الحديدية. وفي سنة 1912 أي بعد خمس سنوات، انتهى الأمر، قصد تصفية القروض القديمة، وإتمام مد الخطوط الحديدية إلى التعاقد على قرض ثالث مبلغه 90،5 مليون فرنك منها 56،5 مليون فرنك لاتمام وختم برنامجي 1902 و 1907 . وبذلك بلغت رؤوس الأموال التي اقترضتها حكومة الحماية لحاجيات الاستعمار، من سنة 1902 إلى 1912 في مجموعها 205،5 مليون فرنك [103]. ومن جراء هذه السياسة، أصبحت البلاد التونسية مثقلة بالديون مثل ما كانت عليه قبل الحماية. فقد ارتفع الدين التونسي، وهو استهلاكي في مجموعه من 142 مليون سنة 1884 إلى 189 مليون سنة 1892 ثم إلى 442 مليون قبيل الحرب العالمية الأولى [104] والميزانية التونسية هي التي تتحمل استهلاك الدين وفائضه. وكانت عندئذ تحوم حول 70 مليون فرنك، وقد أثقلت بأكثر من 17 مليونا لتسديد فوائد الدين وحدها. كما تتحمل الميزانية التونسية فوق هذا ضمانات الفوائد التي تمنح الحكومة إمتيازها إلى شركات السكك الحديدية، وقد بلغت أموال الضمانات هذه سنة 1913 حوالي 13 مليون فرنك [105] .

وفي الجملة، فمن سنة 1881 إلى 1914 تكلف تجهيز الإيالة الاقتصادي

---

(102) طبقا للفصل الثاني من اتفاقية المرسى، لا يمكن للحكومة التونسية عقد أي قرض لحساب الإيالة التونسية بدون إذن الحكومة الفرنسية، وبالتالي بدون مصادقة البرلمان الفرنسي.

(103) تونس الشهيدة (الكتاب المذكور) ص 177 .

(104) نفس المصدر ص 180 .

(105) نفس المصدر ص 169 .

بحوالي 550 مليورن فرنك تم اقتطاعها من ميزانية تتأتى مواردها أساسا من التونسيين [106]. وفي نهاية الأمر، فإن سلطات الحماية قد جهزت البلاد بالبنية الأساسية من عرق الأهالي التونسيين .

وفوق هذا، فإن هذه البنية التي تم انشاؤها طبقا لمصالح الاستعمار، لا يستفيد منها التونسيون إلاّ بصفة غير مباشرة. فالذين توجد قراهم قرب مناجم أو مراكز استعمارية أو الذين ينتمون إلى مراكز مختلطة، يمكنهم ولا شك استخدام الطرقات والخطوط الحديدية القريبة منهم. غير أنه لم يخصص من حوالي 550 مليون فرنك أنفقت من 1881 إلى 1914 للتجهيز الاقتصادي سوى سبعة ملايين فرنك لإحداث وتهيئة 900 كم من المسالك غير المعبدة التي تشكل نصيب المراكز التونسية الصرف [107] .

وعلاوة على ذلك، فإن الأهالي لا يستفيدون إلاّ قليلا جدا من مواطن الشغل المحدثة لتشييد هذا التجهيز الاقتصادي. فإدارة الأشغال العامة بالبلاد التونسية، كما قد تقدم، كانت ترغم المقاولين الذين تعهد إليهم بالانجاز، على استخدام العمال الفرنسيين حتى بلوغ نسبة 20 ٪ من مجموع المستَخْدَمين لكنها لا تشترط أي شيء لفائدة العنصر التونسي. ولذلك، لم تبلغ نسبة التونسيين في المشاغل العمومية قبيل الحرب العالمية الأولى سوى 5 ٪ من مجموع المشتغلين .

وعلاوة على هذا، فإن التجهيز الاقتصادي كان يشكل وسيلة لتصريف ثروات الإيالة إلى الخارج وخاصة إلى فرنسا الوطن الأم، ويساعد بالتالي على نهب البلاد وسلب خيراتها .

وفي ذلك تكمن مأساة الأهالي التونسيين الذين كانوا مضطرين إلى أن يموّلوا بأيديهم الأسباب المؤدية إلى سلبهم ونهبهم [108] .

---

(106) نفس المصدر ص 118 .

(107) نفس المصدر ص 119 .

(108) رأينا سلفا أن الأهالي التونسيين قد شاركوا في تمويل صندوق الاستعمار الذي أحدث سنة 1897 لاشتراء الأراضي وتسليمها إلى رعايا فرنسيين .

(4) التميز في مستوى التعليم :

وتتجلى سياسة التميز التي تمارسها سلطات الحماية بالبلاد التونسية في ميدان التعليم أيضا . فالمدارس العمومية المحدثة في الإيالة منذ انتصاب الحماية، والممولة من الميزانية التونسية كانت تستفيد منها أساسا الجالية الأروبية. ولم تزل ميزانية إدارة التعليم العمومي – المحدثة في 6 ماي 1883 – في ازدياد مطرد. إذ ارتفعت من 1885 إلى 1890 من 120.000 فرنك إلى 530.000 فرنك، وبلغت سنة 1906 1.510.250 فرنكا .

أما الاعتمادات التي أنفقتها إدارة التعليم العمومي، فقد بلغت في الجملة من 1884 إلى 1906، حوالي 18 مليون فرنك [109]. وتبعا لهذا، ازدادت المدارس الابتدائية لتبلغ 152 مدرسة سنة 1906 [110] .

إلاّ أن هذه المدارس قد أقيمت خاصة في المراكز الاستعمارية. بل آل الأمر ببعضها إلى البقاء مغلقة نظرا إلى عدم توفر التلامذة الفرنسيين في حين كان الأهالي التونسيون في أمس الحاجة إليها. ومن قرابة 290 مدرسة اشتملت عليها البلاد التونسية عند نهاية الحرب العالمية الأولى، لم يخصص للتونسيين إلاّ أقل من 60 مدرسة [111]. وكان مجموع التونسيين بالمدارس – والحالة تلك – ضيئلا جدا بالقياس إلى الأوربيين. ففي سنة 1889، اشتملت المدارس العمومية على 1765 تلميذا تونسيا مقابل 7037 تلميذا أروبيا [112]. فكان السكان التونسيون الذين يمثلون حوالي 97 ٪ من مجموع سكان البلاد [113] لا يستفيدون إلاّ من 25 ٪ من مجموع المدارس وهم الذين شاركوا بنسبة كبيرة في تمويلها. هذا التباين سيتفاقم تحت

(109) « التونسي »، 21 فيفري 1907 .

(110) نفس المصدر، 21 مارس 1907 .

(111) **تونس الشهيدة** ص 45 .

(112) وزارة الشؤون الخارجية، تقرير إلى رئيس الجمهورية عن الوضع في البلاد التونسية (1881–1890) .

(113) قدرت الجالية الأروبية بالبلاد التونسية سنة 1891 بـ 42.695 نسمة بينما كان عدد التونسيين سنة 1881 يقدر بمليون نسمة .

تأثير الحملة التي قام بها المتفوقون منذ 1889 لمقاومة تعليم اللغة الفرنسية للأهالي خشية تسرب معاني الحرية والمساواة إلى أفكارهم [114]. وقصدهم من هذا تجنب تكوين تونسيين قد يجازفون بالتمرد على الاستبداد والمظالم والاستغلال الناجمة عن نظام الحماية. وفي سنة 1901 أوصت الندوة الاستشارية – وهي مجلس يمثل مصالح المتفوقين – بأن يعطى لتعليم الأهالي التونسيين صبغة مهنية وفلاحية. وبينما آل الأمر حتى إلى إغلاق مدارس يرتادها تلاميذ مسلمون دون سواهم، كان التعليم التقليدي الذي لا يكلف الدولة أي إنفاق، ويقضي على الروح النقدية، يجد التشجيع [115]. ولهذا لم يزل عدد التلاميذ التونسيين في المدارس العمومية في تناقص مطرد، فانخفض من 4.656 سنة 1897 إلى 3820 سنة 1899 ثم إلى 3.289 سنة 1906 [116]. على أن تعليم التونسيين المسلمين قد نما شيئا ما إثر حركة الاحتجاج الناجمة في صلب الأهالي عن هذه السياسة وما كان لها من صدى في البرلمان الفرنسي [117]. فمجموع التونسيين في المدارس بلغ 3.289 سنة 1906 ثم ارتقى إلى 4.993 سنة 1908، وحوالي 9.000 عند انتهاء الحرب العالمية الأولى. على أن هذا العدد لم يزل تافها بالقياس إلى غير المسلمين. فالفرنسيون والإيطاليون، واليهود يعدّون 30.000 طفل في المدارس، والحال أن عدد جالياتهم أقل بعشر مرات من الأهالي التونسيين[118] وبصفة عامة، فإنّ مجموع التونسيين المسلمين الذين

(114) **تونس الفرنسية** 27 ماي 1899 .

(115) ش . اندري جوليان . معمرون فرنسيون وشباب تونسي 1882-1912، في : المجلة الفرنسية لتاريخ بلدان ما وراء البحار، الجزء LIV ، 1967 ص 115 .

(116) الحبيب السكجي، السياسة والتعليم بالبلاد التونسية قبيل الحرب العالمية الأولى (1881–1914)، في بحث لشهادة الكفاءة في البحث، كلية الآداب تونس سبتمبر 1973، نسخة مرقونة ص 20 .

(117) « التونسي »، 18 جويلية 1907 .

(118) كانت البلاد التونسية، حسب الاحصاءات والتقديرات الرسمية تشتمل سنة 1911 على 148.476 أروبيا و 50.467 يهوديا وحوالي 1.790.611 مسلما .

يرتادون المدارس عند نهاية الحرب العالمية الأولى لا يمثل إلا 0.4 ٪ من جملة الأهالي. وفي سنة 1917، لم يوجد من 15.000 شاب تونسي مسلم معينين للخدمة العسكرية، إلاّ 52 فقط يستطيعون القراءة والكتابة بالعربية أو الفرنسية (119) .

أما التعليم الثانوي فالحالة فيه أسوأ، إذ أن عدد التونسيين المسلمين لا يكاد يذكر بالقياس إلى اليهود والأوربيين. وفي سنة 1906 كان المعهد الثانوي الفرنسي الوحيد بالبلاد يحتوي على 40 مسلما من بين حوالي 900 تلميذ. والمدرسة المهنية « ايميل لوبي » كانت تشتمل على 8 مسلمين من 165 تلميذا (120) .

أما التعليم الثانوي العصري التونسي الصرف، فهو، رغم أنه لا يعتمد في تمويله على ميزانية الدولة بل على مداخيل عدد من الأوقاف، ومساهمات الأولياء، كان اخذا في التقلص. فالمدرسة الصادقية وهي معهد أسسه سنة 1875 الوزير المصلح الكبير خير الدين باشا بهدف نشر تعليم عصري قائم على العلوم الصحيحة والعلوم الانسانية واللغات الأجنبية، قد تدهورت بعد انتصاب الحماية. وقد حولت السلطات الاستعمارية مواردها، رغم كونها وقفا عليها، لصالح مؤسسات أخرى أروبية. ومن ضمن ما اقتطعته منها الدولة، 800.000 فرنك لاقتناء المعهد الثانوي بتونس، و 500.000 فرنك لبناء ثانوية الفتيات الفرنسيات.(121) وهكذا، فبينما يتدهور المعهد الصادقي، ويمرّ عدد تلاميذه من 150 سنة 1881 إلى 75 سنة 1907، فإن موارده وهي تونسية صرفة كانت تخصص، أو قسم منها على الأقل، لتمويل مدارس معدة لأبناء الرعايا الأروبيين .

(119) تونس الشهيدة (المؤلّف المذكور) ص 45 .

(120) عبد الجليل الزّاوش. محاولة تأسيس شركات تعاضدية بالبلاد التونسية (المقال المذكور).

(121) تونس الشهيدة (الكتاب المذكور) ص 43 .

وقد صرفت هذه المدرسة عن هدفها الأصلي، فعوض أن تعد التلاميذ من أبناء الأهالي لمواصلة دراساتهم بأروبا، اقتصرت على تكوين المترجمين والمستخدمين من أصناف دنيا للادارة (122) .

وفي هذه الظروف، أغلقت آفاق الدراسات العليا أمام الأغلبية الساحقة للسكان الأهالي. ومع ذلك، لم يكن الشبان التونسيون المحرزون على الباكلوريا يستطيعون، خلافا لرفاقهم الأروبيين، التعويل على أي تشجيع من سلطات الحماية للقيام بدراسات عليا. فالمؤسسات الجامعية منعدمة بالبلاد التونسية (123). ولم تكن المنح تعطى للتونسيين الا فيما قل وندر. كما كانت الوظائف الإدارية العليا والفنية التي تعد لها الدراسات العليا ممنوعة عليهم بصفة عامة. وهكذا فإن سياسة الحماية في ميدان التعليم تبرهن، في كل المستوات، على تمييز فظيع لصالح الأروبيين .

(5) التمييز في مادة القرض :

بالاضافة إلى التعليم، مست سياسة تمييز النظام الاستعماري بميدان القرض أيضا. فالقروض البنكية التي تمنح إلى الاروبيين بكل سهولة كانت تقتر تقتيرا على التونسيين. وبينما لم تكن البنوك تبخل بالقروض على المعمرين والصناعيين والتجار الأجانب أو حتّى اليهود فإنها كانت تتحفظ تجاه المسلمين لأنها لا تعرفهم، ولا تثق بكفاءتهم في مجال الأعمال. وتكون آثار هذا التمييز أشد على الأهالي خاصة عندما يصدر عن مؤسسات قرض أحدثتها حكومة الحماية وضمنتها الميزانية التونسية. فكان المصرف العقاري التونسي مثلا، وقد أحدث بمقتضى الأمرين الصادرين في 20 جوان 1906 و 3 أفريل 1909، مخصصا للملك المسجل

(122) نفس المصدر .

(123) المدرسة الفلاحية الاستعمارية التي أسست بتونس سنة 1897، مخصصة للفرنسيين فقط، وفي سنة 1911 أحدثت مدرسة عليا للغة والآداب العربية .

بدفتر خانه فقط أي في الواقع للمعمرين الأوروبيين دون غيرهم. وكانت الشركات التعاونية للقرض الفلاحي، المؤسسة بمقتضى الأمر المؤرخ في 25 ماي 1905 تتعلق في الواقع بكل من الفلاحة الأوربية والتونسية. إلاّ أن هذه الأجهزة سرعان ما أصبحت مقصورة على المعمرين. ومنذ 1907، عرقل نموها بالنسبة الى التونسيين إحداث « شركة تعاضديّة أهلية للحيطة والمساعدة والتعاون الفلاحي » في كل منطقة « قيادة » وكان فيها جميع الفلاحين التونسيين بدون استثناء وبصفة الزامية أعضاء ومتضامنين في المسؤلية عن القروض التي تمنح لهم بصفة شخصية. وهذه المسؤولية الثقيلة أقلقت عامة الفلاحين وزادت في تخوفاتهم وجعلتهم يعرضون عن اثقال كاهلهم بأعباء مالية أخرى. وتبعاً لذلك فان الشركات التعاونية للقرض الفلاحي التي بلغ معدلها 40 في سنتي 1914-1916 لم يتجاوز عدد المنخرطين بها 1450 عضوا كان جلّهم من الأوربيين (124). وفي سنة 1916، وضعت حدا لعملها لفائدة الأهالي وأصبحت من وقتها حكرا على المعمرين الأجانب. أما شركات الحيطة المحدثة منذ 1907 لفائدة الفلاحين التونسيين فانها نظرا الى ذكر العائق المعرقل لعملها والناجم عن المسؤولية الجماعية ونظرا كذلك لضعف امكاناتها، كانت لا تمثل سوى جهاز مساعدة افتراضي عديم القيمة. فقروض البذر (الممنوحة عينا لسنة واحدة)، وهي التي تشكل عمليات تلك المؤسسات، لم تمثل طيلة تسع سنوات بالنسبة إلى مجموع شركات الحيطة التي تفوق موجوداتها 10 ملايين من الفرنكات، سوى 14.765.400 فرنك أي معدل سنوي قدره 1.640.600 فرنك (125).

وأمام انعدام التسهيلات في مجال الاقتراض، بقي الفلاحون وكذلك

(124) تونس الشهيدة (الكتاب المذكور) ص 148 .

(125) نفس المصدر ص 150 .

أرباب الحرف و التجار من الأهالي تحت قبضة المرابين، وهم اشخاص محتالون عديمو الذمة والضمير، لا يترددون في اللجوء إلى أبشع الوسائل لاستغلال حتى حاجة الأهالي وفاقتهم. ولم يتسنّ لهؤلاء العاملين من التونسيين تعصير مؤسساتهم الفلاحية والصناعية أو التجارية فكانت محاصيلهم ومردوداتهم ضعيفة. وهذا التباين مع نظرائهم الأوروبيين الذين ينتفعون بالقروض اللازمة لاستغلال أراضيهم، و تسيير أعمالهم حسب طرق عصرية ويحرزون على مردودات عالية، كان يزداد تفاقما على مرّ السنين. ونتج عن ذلك أن قسط القطاع الاقتصادي الاستعماري الذي لايهم إلاّ قسما ضئيلا من سكان الإيالة، بالنسبة إلى انتاج البلاد العام، لم يزل في تزايد بالقياس إلى القطاع التقليدي. وفي مثل هذه الظروف، لا يمكن للفلاحين والصناعيين والتجار التونسيين الصمود لمنافسة نظرائهم الأوروبيين المستقرين ببلادهم. وحتى في السنوات ذات المحاصيل الجيدة، فإن الفلاحين التونسيين مثلا، الذين كانوا، مقارنة بالمعمرين، ينتجون كميات قليلة وبتكاليف باهضة، يتأثرون بالغ التأثر من جراء هذا الحضور الأجنبي. وقد تجلت وضعية الفلاحين المحليين المحرومين من القروض والعاجزين عن اللحاق بالمعمرين الأوروبيين، واضحة في التقرير الذي قدّم سنة 1913 إلى رئيس جمهورية فرنسا عن الوضع بالبلاد التونسية والذي جاء فيه بالخصوص: «ونظرا إلى أن البلاد التونسية لا تزال بلادا فلاحية أساسا بالنسبة إلى الأهالي، وهم أقدر على مواجهة المنافسة الأروبية في هذا الميدان منه في ميادين التجارة والصناعة، فينبغي أن يوجه المجهود الأساسي إلى تحسين الفلاحة لدى الأهالي. وبوجوده، وجها لوجه مع المعمر الفرنسي، في مناطق الشمال، على الأقل، قد بدأ الفلاح من الأهالي يدرك مزايا الزراعة الأوربيّة. فهو يتبين الهدف المنشود (الحصاد السنوي لمحاصيل جيدة) ولكن تعوزه الوسائل لبلوغه. إذ أنه لا ينتفع غالبا بأرضه إلاّ بإيجار قصير المدى، فلا يتوفر له إذن لا الوقت ولا الأمن الكافيان لزراعتها كما ينبغي. وتبعا لنخر الربا لامكانياته المالية، ولعجزه عن

الحصول على القروض، فليس باستطاعته اقتناء الماشية ولا الآلات اللازمة. فهو يعمل عمل الكفاف دون مشاريع أو برامج طويلة المدى بل على غرار ما فعله أجداده من قبل منذ أحقاب » .

وبصفة عامة، فإن سياسة التمييز التي كانت تمارسها السلطات الاستعمارية على كل المستويات ما كانت إلاّ لتزيد في تفاقم التناقضات بين قطاعات واسعة من سكان الإيالة المسلمين والجالية الأوروبية المقيمة بهذه البلاد .

وفي هذه الظروف، ولّد نظام الحماية نوعين من الاستغلال. الأول والأهم، ناجم عن تحويل قسم هام من موارد البلاد لصالح برجوازية أجنبية، والثاني وهو أقل أهميّة ولكنه أفظع وأشد أسى، ويظهر في مستوى الجباية. فلم تكتف البرجوازية الأوروبية المستوطنة بالبلاد التونسية، بالاستئثار بقسط من ثروات البلاد، بل حمّلت الأهالي، علاوة على ذلك، نفقات انشاء بنية أساسية لازمة لتنمية مواردها. فلم يتضرر التونسي في ملكيته وصناعته وتجارته فحسب، بل كان عليه أيضا تمويل الطرقات، والسكك الحديدية، والموانيء، والمراكز الاستعمارية، والمدارس، ومؤسسات القروض اللازمة لتنمية الاستعمار وازدهاره .

على أن هذا لا يعني أن التناقضات الوحيدة الموجودة بالبلاد التونسية منذ انتصاب الحماية هي تلك التي تقوم بين الأوروبيين وبين الأهالي، وان الوسط الاستعماري تمتزج فيه التناقضات الاجتماعية بالضرورة مع التناقضات العرقية. ولئن كان هذا التحليل مسلّما به عادة، فهو في الحقيقة يجنح إلى تبسيط واقع استعماري في منتهى التعقد. فعلاوة على التناقضات بين التونسيين والأوروبيين، يشتمل المجتمع الاستعماري على أشكال أخرى من التناقضات .

د - أنواع التناقضات الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع الاستعماري :

(1) التناقضات داخل الجالية الفرنسية :

وهي توجد في صلب الجالية الفرنسية ذاتها [126] التي تشتمل على فئات اجتماعية مختلفة مثل المعمرين، والتجار، والصناعيين، والعمال، لا تتفق مصالحهم بالضرورة. فلم يلبث العمال والموظفون الفرنسيون أن شعروا بالحاجة إلى الانتظام في نقابات للدفاع عن مصالحهم ضد المتفوقين. ومنذ سنة 1900، افتتح العمال عهدا من الإضرابات بالبلاد التونسية لتحسين أوضاعهم [127] .

ففي 3 ماي 1904، شنوا إضرابا عاما بالغ الأهمية إذ شمل لأول مرة كافة عمال الإيالة على اختلاف جنسياتهم [128]. ولعرقلة هذه الحركة النقابية، عارض المتفوقون في شهر ديسمبر 1907، من خلال المجلس الاستشاري، أن يطبق بالبلاد التونسية القانون الفرنسي لسنة 1884 المتعلق بالنقابات [129] .

وإذا كان الصراع بين المتفوقين والعمال يقوم في مستوى الأجور، فإن الصّراع بينهم وبين الموظفين كان على مستوى توزيع اعتمادات الميزانية. فالمتفوقون كانوا يرغبون في تخصيص أكبر قسط من مداخيل الميزانية لاقامة تجهيزات اقتصادية لازمة لتنمية مصالحهم. أما الموظفون، فكان

---

(126) هناك أيضا تناقضات بين الجالية الفرنسية ومختلف الجاليات الأجنبية، وحتى داخل جميع هذه الجاليات .

(127) بيير مامي، التجارب النقابية بالبلاد التونسية من 1881 إلى 1956، دبلوم المدرسة التطبيقية للدراسات العليا، ماي 1966، مرقون .

(128) La Dépêche Tunisienne (البرقية التونسية)، 4 و 5 ماي 1904 .

(129) لن يطبق هذا القانون بالبلاد التونسية إلاّ سنة 1932 .

همهم الأساسي العمل على الترفيع بأكثر ما يمكن في مرتباتهم. ولذلك كان المعمرون والصناعيون والتجار الفرنسيون لا يترددون في نعتهم «بآكلي الميزانية» .

(2) التناقضات في صلب الأهالي :

لئن خفف النظام الاستعماري من التناقضات داخل السكان من الأهالي فإنه ما كان ليزيلها تماما. فالمجتمع التونسي بقي كما كان قبل الحماية مقسما إلى طبقات اجتماعية تتضمن الفلاحين، والحرفيين، والتجار، والخماسة، والعمال. ومن المعلوم أن النظام الاسعماري قد أضر بالفئات الثلاث الأولى إلاّ أنها لم تكف مع ذلك عن استغلال الطبقتين الأخيرتين .

ففي الميدان الفلاحي، كان نظام « الخماسة » الذي أرسى قواعده القانونية الوزير خير الدين في سنتي 1874 و 1875 والذي أبقي عليه بعد انتصاب الحماية، يخول لكبار الملاكين ممارسة أوقح أنواع الاستغلال لأفقر فئة من صغار الفلاحين التونسيين وأكثرهم كدّا . فالخماس، أو المزارع بالخمس، لم يكن في الحقيقة عاملا بل هو شريك. ولكنه لا يكسب مع هذا إلاّ خمس المحصول الزراعي بينما ينتفع الملاك بالأخماس الأربعة الباقية .

وإذ أن هذا القسط الضئيل لا يكفي الخماس فقد كان محكوما عليه، كي يعيش، بالاستدانة في أغلب الحالات، من رب العمل. فكان لذلك يعيش في قبضة الملاك الذي يمكنه سجنه وإبقاؤه في وضع قريب من أوضاع الاقنان في القرون الوسطى. وينص الفصل 30 من أمر 1874 على ما يلي : «إن أبى الخماس تجديد العقد وإن استدان من الفلاح بصفته خماسا أو بأي صفة أخرى، أو في كلتا الحالتين، فهو مجبر على أن يسدد مبلغ الدين للفلاح أو أن يقدم له ضمانا كافيا لتسديد الدين ويقبله الدائن. وإذا لم يجد

مالا أو ضمانا فهو مجبر على خدمته كخماس ما دام قادرا على ذلك، وإن تعذر عليه العمل، يسجن إلاّ إذا ثبت أنه معوز ولا يتعاطى أية مهنة أخرى أو أنه غير قادر على الشغل كعامل يومي » .

وقد توطد ارتباط الخماس بالأرض بعد انتصاب الحماية. فالأمر الصادر في 4 أفريل 1884 ينص في فصله الأول على سجن كل خماس أو عامل يرفض القيام بعمل قد التزم به، حتى يقبل الإيفاء بالتزاماته. وقد خففت هذه الحالة قبيل الحرب العالمية الأولى إذ عوض السجن بتعويضات لفائدة الملاك في حالة عدم الوفاء بشروط العقد .

إلاّ أن هذا الإصلاح لم يحسن كثيرا وضع الخماس الذي بقي يعاني أفظع أنواع التعسف من كبار الملاكين التونسيين [130] بل كان يؤثر العمل حتى عند المعمر الذي كان، نسبيا، أقل قساوة عليه من الفلاح التونسي[131].

ونظرا إلى أن المعمرين كانوا يشغلّون في ضياعهم عمالا فلاحيين، فالتناقضات الناجمة عن نظام « الخماسة » كانت قائمة أساسا بين الخماسة وكبار الملاكين التونسيين .

كما تظهر التناقضات بين فئات الأهالي في قطاعات الصناعة اليدوية. وفعلا فإن جماعات الحرفيين كانت تخضع لأعراف وتقاليد وتعمل حسب نظم في التدرج لا محيد عنها وهي تحتوي على أصناف : المعلم والقلفة والصانع. وإذا كان من الممكن الارتقاء من الصنف الثالث إلى الصنف الثاني فإنه يستحيل فعليا الارتقاء إلى الصنف الأول. فالمعلم يمثل إذن سيدا فعليا لكل من « القلفة » و« الصانع ». أما « الصانع » وهو في

(130) الهادي التيمومي، الطبقة الفلاحية القبلية والرأسمالية الاستعمارية، مثال الوسط الغربي التونسي 1881-1930 ، أطروحة المرحلة الثالثة، جامعة نيس، مرقونة ص 411 .

(131) نفس المرجع .

الغالب من الأطفال، فيكاد لا يتقاضى شيئا من المعلم والحال أنه يستعمله، زيادة على أعماله، في قضاء شؤونه الخاصة، ويؤدبه إذا اقتضى الأمر، بشيء من الصرامة (132). أما القلفاوات فهم مشدودون بنظام السلفة. فالمعلم يسبق لهم شيئا من المال مقابل شغل معين. إلاّ أن أجر هذا الشغل لن ينفك آخذا في التدني تبعا للمنافسة الأجنبية. فالمعلم سعيا منه للمحافظة على شيء من الفائدة، كان يحرص على التخفيض من سعر الكلفة لمنتوجاته. وبما أنه لا يزال معتمدا في صناعته على الطرق العتيقة، فإن هذا الانخفاض لا يمكن أن يتأتّى إلا من أجر القلفة(133) الذي يصبح بذلك عاجزا عن تسديد ديونه لا سيّما وأنه يطلب لعيشه سلفة لأشغال طويلة المدى، وما لم يسدد ديونه أو ينجز الشغل الذي التزم به، فلا يمكنه مغادرة معلمه إلا للسجن .

وفضلا عن ذلك فقد كان الخماسة والعمال، كما أبرزنا ذلك سابقا فريسة للمرابين. ولم يكن تعاطي الربا حكرا على اليهود والأوروبيين وحدهم، بل ان عددا لا يستهان به من الفلاحين والتجار والحرفيين المسلمين كانوا مرابين محتالين لا يترددون في استغلال حالة الفقر والفاقة التي عليها جانب من إخوانهم في الدين .

إن الفكرة المسلّم بها عادة، والقائلة بإن التناقضات في الوسط الاستعماري هي من نوع عرقي محض، لا تثبت أمام الفحص البسيط للأحداث .

وزيادة على ذلك، فالتناقضات القائمة بين البرجوازيّة الأوربية بالإيالة والاهالي لا تندرج كلها في نفس المستوى. وفعلا فلئن كانت

(132) الطاهر الحداد، العمال التونسيون، الطبعة الثانية، تونس 1972، ص 27 .

(133) « التونسي » 13 جوان 1907 .

الفئات الموسرة من هؤلاء السكان قد لحق بها الضرر في أرباحها، فإن الفئات غير المحظوظة قد أصابها الضرر في مورد عيشها بالذات. على أنه يوجد ضمن السكان التونسين من يستفيد موضوعيا من النظام الاستعماري.

وكان هذا شأن البعض من صغار الفلاحين في منطقة صفاقس مثلا، الذين أمكن لهم عن طريق المشاركة مع المعمرين بعقد المغارسة، امتلاك ضيعات من الزياتين. وقد تقدم لنا أنّ أراضي « السيالين » التي وهبت في شكل مقاسم للمعمرين الفرنسيين، انما اضطلع مغارسون من أهالي المنطقة بغرسها زيتونا، وبذلك كانوا يستطيعون امتلاك نصف الأراضي المغروسة بعد حوالي خمسة عشر عاما عندما تبلغ اشجار الزيتون أوج عطائها. ومما لا شك فيه أن « المغارسي » يستغله المعمر الذي يحصل على نصف الأراضي المشجرة بالزياتين ببذل أدنى الجهد، إلا أن وضعه كان أفضل بكثير من وضع العديد من الفلاحين الذين سلبوا أراضيهم ولم يجدوا عنها عوضا. ومن جهة أخرى فان الفلاحين التونسيين القلائل الذين يستعملون الطرق الفلاحية الأوربية، كانوا ينتفعون ببعض ما يمنح إلى المعمرين من الامتيازات. فالآلات الفلاحية التي يستوردونها معفاة من المعاليم الجمركية، كما هو الشأن بالنسبة إلى المعمرين. كما ينتفعون، على كل الزراعات بالمحراث الفرنسي، بتخفيض في ضريبة العشر أو الأداء على الحبوب يساوي تسعة أعشار تلك الضريبة. وعلاوة على ذلك، فإنّهم إذ يستغلون حقولهم بالطرق العصرية، ويحققون مردودات عالية كانوا ينتفعون لترويج محاصيلهم من التجهيزات الاقتصادية التي انشئت للاستجابة لحاجيات الاستعمار .

وإلى جانب هذا القسم من الأهالي المستفيدين بصفة غير مباشرة من نظام الحماية يوجد تونسيون آخرون يستفيدون منه بصورة مباشرة. ذلك أن الاستعمار الفرنسي، سعيا منه للتجذر بعمق الإيالة، واثبات هيمنته على

الأهالي التونسيين، عمل على ايجاد حلفاء له من بين السكان يختارهم من الطبقة الموسرة (134) ويكونون المستخدمين والمعاونين للحماية. وهم يشملون مستخدمي الادارة المحلية مثل « القياد » « والخلفاوات » و « المشايخ » وكذلك النواب بالمجالس التي أحدثها نظام الحماية كالمجلس الاستشاري وقد تأسس له « فرع أهلي » سنة 1907، ومجالس « إدارات العمل » ومجالس الجهات والمجلس الكبير (135) .

وكان أولئك العملاء، الذين أطلق عليهم بحق اسم « بنو نعم نعم »، يتصفون بالإخلاص المطلق و الإذعان غير المحدود للسلطات الاستعمارية. وكانوا يتمتعون لقاء ذلك بشتى أنواع النفوذ للإثراء على حساب السكان المسلمين. وكان أعوان الادارة المحلية مثلا، وهم الذين لديهم الصلاحيات الجبائية والقضائية يأتون كل أنواع المظالم لاقتطاع ماطاب لهم من مكاسب منظوريهم (136) و تجاوز كل الحدود على مرأى و مسمع من السلطات الفرنسية التي كانت تنظر إليهم بعين الرضا. وقد كتب « ريبو » وزير الشؤون الخارجية الفرنسي معرّفا بالسياسة التي تتبعها الحماية تجاه التعسف الذي يمارسه « القياد » وأعوانهم عند جباية الضرائب : « يجب القمع مع تجنب إغضاب الطبقة المسيّرة لما لها من نفوذ على السكان الذين نريد كسبهم واستمالتهم إلينا » (137). وإن في هذا لتعبيرا بليغا عن

(134) وزارة الشؤون الخارجية، تقرير إلى رئيس الجمهورية عن الوضع في البلاد التونسية (1881-1890) .

(135) عُوّض المجلس الاستشاري سنة 1922 بالمجلس الكبير، وفي نفس السنة أسست سلطات الحماية « مجالس القيادة » « والمجالس الجهوية » .

(136) وزارة الشؤون الخارجية (1917-1929)، المجلد 65، مذكرة « بيو »، 17 ديسمبر 1921 .

(137) وزارة الشؤون الخارجية، تقرير إلى رئيس الجمهورية عن الوضع بالبلاد التونسية (1881-1890) .

تناقض سياسة تريد إزالة الفساد و الرشوة وقمع التعسف من غير أن تغضب فاعليهما .

و تواطؤ السلطات الاستعمارية هذا قد يسّر للعملاء الإثراء على حساب الطبقات الفقيرة من السكان التونسيين. وكان قسم هامّ من الأراضي التي امتلكها العملاء بشكل، مثل الأراضي التي استحوذ عليها الاستعمار، ممتلكات غير شرعية (138). وهنا أيضا، فإن التناقضات لا تقوم بين المعمرين الفرنسيين وصغار الفلاحين الاهليين فقط، بل وكذلك حتى بين التونسيين وبين جانب ومن إخوانهم في الدين .

ولكل هذه الأسباب، فإن التناقضات الإجتماعية لا تتطابق بالضرورة مع التناقضات العرقية، ولا يمكن أن نشبّه السكان الاهالي في جملتهم « بأمة طبقة » متعارضة مع « الأمة الطبقة » الأخرى التي يعتقد أن الجالية الأوروبية تمثلها بالبلاد التونسية .

لا شك أن التناقض الأساسي في الوسط الاستعماري، هو ذاك الذي يقوم بين السكان الاهالي و البرجوازية الأجنبية، أما التناقضات بين التونسيين أنفسهم فهي ثانوية ويطغى عليها، بصفة عامة، ذلك التناقض الأساسي. ولقد أصابت جريدة « المستقبل الاجتماعي » لسان حال الحزب الشيوعي التونسي حين لاحظت « أن المستغل الذي يمتص عرق الأهالي، سواء كانوا ارلنديين أو هنديين أو تونسيين هو، في نظر سكان البلاد المضطهدة، قبل كل شيء، المحتل الانجليزي أو الفرنسي. ومن الثابت أن هذا المستغل هو دائما البرجوازية، والطبقة الرأسمالية. ونظرا إلى أن الرأسماليين هم أجانب، فإن الأمة المضطهدة لا تلاحظ صفتهم كرأسماليين

(138) استحوذت عائلة بلقروي مثلا، في جهة صفاقس على أراضي كانت في الأصل مشتركة .

بل تلاحظ صفتهم كأجانب. ومما يزيد مفهوم الطبقة البروليتارية في المستعمرات ضبابية وغموضا، أن البرجوازية المحلية تقاوم هي الأخرى البرجوازية الأجنبية الاستعمارية » [139] .

إلاّ أن كل هذا متصل بدرجة التناقض الأساسي وبالتصور الذي يحصل منه لدى الأهالي. وبصفة عامة، فكلما تدعم الاستعمار في البلاد إلاّ وغطّى التناقض الأساسي التناقضات الثانوية، وطغى الوعي الوطني على الوعي الطبقي .

وما يصح بالنسبة إلى السكان التونسيين هو كذلك بالنسبة إلى الجالية الفرنسية المستقرة بالبلاد التونسية. وهنا أيضا، تتضاءل التناقضات القائمة بين الفرنسيين أنفسهم كلما نما الاستعمار وتوطد الوعي الوطني بين الأهالي .

وفعلا، فما لم ينم هذا الوعي الوطني نموا كافيا، فإن العمال والموظفين الفرنسيين المتجمعين بصفة عامة في منظمات يسارية كانوا يساندون المطالب التونسية ضد المتفوقين الذين يعتبرونهم خصوما لهم أيضا. وهذه المطالب كانت في الحقيقة تتلاقى إذاك ومطالب اليسار الفرنسي بالبلاد التونسية (المتكون من الاشتراكيين والنقابيين) والذي كان، باسم تآخي الأجناس، معاديا للمظالم والتمييز والتجاوزات الناجمة عن نظام الحماية على حساب الأهالي. ولم يضن الاشتراكيون والنقابيون الفرنسيون بتأييدهم للقضية التونسية. وعلى سبيل المثال، لم يفت النقابة الفرنسية لعملة الترامواي، قبيل الحرب العالمية الأولى، تساندها نقابة عملة السكك

(139) المستقبل الاجتماعي، 14 ديسمبر 1924 .

الحديدية، أن تضغط على شركة الترامواي للحصول على منحة غلاء المعيشة موحدة لجميع العمال مهما تكن جنسيتهم [140] .

لكن، عندما نما الوعي الوطني على إثر الحرب العالمية الأولى، وظهرت شعارات الاستقلال بين الأهالي، بدأ العمال والموظفون الفرنسيون يظهرون التحفظ ثم المناهضة تجاه المطالب التونسية لشعورهم إذاك أنهم، مثلهم مثل المتفوقين، مهددون بفقدان الوضعية التي يتمتعون بها في الإيالة. وتضاءلت التناقضات بينهم وبين المتفوقين بالقياس إلى التناقضات التي تقوم بين مجموع الجالية الفرنسية والوطنيين التونسيين. ومن هنا بدأ التقارب بين كل فئات السكان الفرنسيين بالبلاد التونسية، ونشأ في الثلاثينات نوع من « الوحدة الوطنية » تحت رعاية المتفوقين الفرنسيين للتصدي للخطر الذي صارت تمثله الحركة الوطنية التونسية. إلاّ أن كل التناقضات الثانوية أي تلك التي تقوم بين التونسيين أنفسهم، وبين الفرنسيين أنفسهم، لئن أخذت في التضاؤل مع نمو الوعي الوطني في الإيالة، فإنها لم تمح مع ذلك. ولم تزل موجودة في حالة كمون، ولن تلبث ولا سيما في فترة ركود الحركة الوطنية التونسية أن تظهر للعيان .

ومهما يكن الأمر، فإن سلطات الحماية، ضمانا لمصالح الفرنسيين، وحفاظا على الامتيازات التي كانت لهم على جميع المستويات، ما انفكت منذ 1881، تعمل على توطيد هيمنتها السياسية بالبلاد التونسية، والحد في نفس الآن من حريات الأهالي .

(140) تونس الشهيدة (الكتاب المذكور) ص 25-26 .

(3) التناقضات السياسية :

وتفاقمت هذه الهيمنة السياسية مع نمو الاستعمار وما نجم عنه من تناقضات اقتصادية واجتماعية متنامية. وبعبارة أخرى، فبقدر ما تتوطد طبقة المتفوقين، كانت تناقضاتها تحتدّ مع السكان التونسيين، فينمو استياؤهم، وتتكثف الهيمنة السياسية. وتظهر هيمنة فرنسا السياسية على كل المستويات في البلاد التونسية : في استيلاء السلطات الاستعمارية على السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وفي ما ينجر عن ذلك حتما من التعسف والحد من حقوق الأهالي وحرياتهم .

أ - هيمنة السلطات الاستعمارية على السلطة التنفيذية :

(1) إذعان الباي :

لئن أقرّ الباي على عرشه بعد 1881 فانه أخذ يفقد تدريجيا سلطاته لفائدة الوزير المقيم الفرنسي والمديرين ورؤساء المصالح الفرنسيين. حتى أن معاهدة باردو، التي لم تسلبه إلاّ سيادته الخارجية، لأسباب متّصلة في سنوات 1880 بالوضع الراهن الفرنسي والأروبي آنذاك [141]، سرعان ما تجاوزتها الأحداث. ومنذ شهر جويلية 1882، حمل الوزير المقيم بول كامبون محمد الصادق باي على التوقيع على معاهدة جديدة جرّدته من كامل سيادته. وعند وفاته، وضع علي باي، ولي العهد نفسه تحت تصرف سلطات الحماية كي يضمن لنفسه الخلافة. وقبل بضعة أيام من وفاة أخيه الواقعة في الليلة الفاصلة بين 27 و 28 أكتوبر 1882، أجبرته سلطات الحماية على التوقيع على هذا التصريح : « نظرا إلى ثقتي في صداقة

(141) تميز هذا الوضع إذاك بهزيمة فرنسا سنة 1870 ، وإلحاق ألمانيا للألزاس واللّورين، وتوقع حرب فرنسية ألمانية تبدو متحتمة لاسترجاع القاطعتين المفقودتين، وفعلا فقد أبقت فرنسا على رأس *البلاد التونسية أميرا مسلما* حتى تتجنب في هذه البلاد صعوبات قد تشتت قواتها وتثقل خزينتها .

فرنسا، واعترافا بحسنات حمايتها، فإنّي أعلن التزامي بأن أنفّذ بكل إخلاص، كل الاتفاقيات التي أبرمها أخي محمد الصادق مع حكومة الجمهورية، ولا أتصرف أبدا إلاّ تبعا لنصائح الحكومة الفرنسية ». وفي 30 أكتوبر 1882 وهو اليوم الموالي لتشييع جنازة أخيه، وقّع علي باي على معاهدة تعيد مع تحويرات طفيفة، مضمون اتفاقية جويلية 1882. وإن لم يعلن عن هاتين الاتفاقيتين لنفس تلك الأسباب المتصلة بالأوضاع السياسية الفرنسية والأروبية فإنهما كانتا تصوران بوضوح إذعان الباي المطلق للسلطات الاستعمارية. وقد مهدتا، مع البيان الملحق بمعاهدة 30 أكتوبر 1882 الذي وقّعه علي باي في 3 جوان 1883، لاتفاقية المرسى، وقد أعلن عنها خلافا للأوليين. ولئن أتت معتدلة شيئا ما بالقياس إلى سابقتيها فإنها قد سلبت الباي سلطته الداخلية. وفعلا، فقد نص فصلها الأول على ما يلي : «لما كان مراد حضرة الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنساوية اتمام حمايتها تكفّل بإجراء الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إجرائها» وبعبارة أخرى فإن السلطات الاستعمارية أصبح لها حق القيام بكل الإجراءات التي تراها صالحة لتنمية الاستعمار وتوطيد الحماية. وهكذا فقد الباي كامل سلطاته لفائدة فرنسا ليصبح مجرد زخرف مجعولا لتبرير الحماية أمام الرأي العام الفرنسي والتونسي وكذلك أمام الدول الكبرى الأروبية .

(2) الإدارة المركزية :

وقد مكن إذعان الباي هذا، سلطات الحماية من الهيمنة على الإدارة المركزية في الإيالة. وكما قبل علي باي كل التزامات أخيه الصادق باي تجاه فرنسا، فقد وافق قبل تنصيبه على العرش، على التخلي عن الحكومة القائمة والخضوع لسلطة الوزير المقيم. وقد شكّل هذا الأخير

حكومة لا تتضمن، من بين سبعة أعضاء، إلاّ تونسيين اثنين أسندت إليهما الوزارة الكبرى ووزارة القلم. وعلاوة على أنهما لا يمثلان إلا أقلية في صلب الحكومة، فإن الوزيرين المعينين قد اختارتهما السلطات الفرنسية نظرا لضعف شخصيتهما وبعدهما عن الحزم ولخضوعهما وولائهما لفرنسا. « فالعزيز بوعتور الذي كان وزير القلم هو رجل محترم، عديم الإرادة والحزم، يخضع بكل بسهولة إلى المقيم الفرنسي. وهو لذلك مؤهل ليكون أفضل وزير أكبر. أما محمد الجلولي، قائد صفاقس، فسيصبح وزيرا للقلم لأنه برهن مرارا عديدة عن ولائه لفرنسا ». هذا ما كتبه الوزير المقيم لتبرير اختياره لهذين التونسيين في أول حكومة شكّلتها السلطات الجديدة بعد انتصاب الحماية. وفوق هذا، فإن دور الوزيرين التونسيين يقتصر على « العمل على تنفيذ القرارات التي يتخذها الباي - باقتراح من رؤساء مختلف الإدارات وبعد موافقة المقيم المسبقة - بواسطة الموظفين من الأهالي » . وزيادة على هذا، فهما تحت الرقابة الدقيقة للكاتب العام للحكومة التونسية، وهو موظف فرنسي سام وعضو في الحكومة، وهو عين للوزير المقيم بدار الباي بتونس التي أصبحت بعد وفاة محمد الصادق مقرّ الإدارة المركزية للإيالة. فصلاحيات هذا الموظّف الفرنسي، وقد حدّدت في فيفري 1883، تجعل منه المسؤول الفعلي عن الإدارة التونسية. كان يتلقّى مراسلات الحكومة ويوزعها على مختلف الأقسام، كما كان يجمع المراسلات التي يتم إعدادها في مكاتب الادارة العامة، ويقدمها قبل ارسالها، للوزير الأكبر، قصد التوقيع عليها. فكان بإمكانه مراقبة جميع الشؤون مراقبة تامة ووسمها بميسم الحماية. وكان علاوة على ذلك، رئيسا لموظفي مكاتب الإدارة العامة، ويتولى حفظ وثائق الدولة وعرض القوانين والأوامر والتراتيب على توقيع الباي ثم إصدارها. ولا يمكن اتخاذ أي قرار دون علمه، ولا تنفيذ أي أمر دون موافقة مسبقة منه وإصداره في الرائد الرسمي الذي كانت مسؤوليته بيديه[142].

(142) انتصاب الحماية (الكتاب المذكور) ص 147-149 .

وفي هذه الظروف، فقد الباي وحكومته كل صلاحياتهما لفائدة الوزير المقيم، والكاتب العام ومختلف المديرين[143] الذين سيطروا سيطرة تامة على دواليب الإدارة المركزية للإيالة .

(3) الإدارة المحلية :

بسطت سلطات الحماية نفوذها على الإدارة المحلية إلى جانب هيمنتها على الإدارة المركزية. فقد أُبقي على الجهاز الإداري التونسي القديم لأسباب تتعلق بالاقتصاد في النفقات. غير أن مستخدمي الإدارة المحلية - القياد والخلفاء والمشايخ - كانوا، علاوة على اختيارهم الدقيق من بين أعيان البلاد المعروفين بالوفاء لفرنسا قد وضعوا تحت الرقابة المشددة لموظف فرنسي يسمى المراقب المدني، وكان يضطلع تجاه الإدارة المحلية بنفس الدور الذي كان للكاتب العام تجاه الإدارة المركزية. فصلاحيات المراقبين التي ضبطت في جويلية 1887 كانت تخوّل لهم حق الرقابة على كل المصالح الإدارية و التقنية في المنطقة الراجعة اليهم بالنظر، فكانوا يراقبون بدقة كل ما يجري داخل الإيالة قصد إعلام الاقامة العامة التي يرجعون اليها بالنظر مباشرة إعلاما صحيحا بوضع البلد، وطبع الادارة المحلية بروح الحماية و أهدافها. ولهذه الغاية، كان المراقب المدني يؤشر على الدفتر الذي يلخص فيه كل « قايد » القضايا الادارية، وكانت الرسائل الرسمية الصادرة و الواردة من الموظفين بمقاطعته من بين الأهالي ترد عليه مفتوحة بطلب منه فيطلع عليها، معلقا عند اللزوم على الصادر منها. وبصفة عامة، وكما لا حظه منشىء هذا النظام، الوزير المقيم بول كامبون، « فإن المراقبين المدنيين في داخل

(143) وكان على رأس كل من إدارة المال، والأشغال العامة والتعليم العمومي والفلاحة المؤسسة في بداية الحماية مديرون فرنسيون .

البلاد على غرار المقيم العام في الإدارة المركزية يمسكون بسلطة الحكومة الحامية على الحكومة المحمية. ويتعين على المقيم توجيه سياسة الباي في المسار الذي تحدده الحكومة الفرنسية وأن يطلع المراقبين المدنيين على مقاصد الوطن الأم وعلى هؤلاء أن يسهروا على أن لا تحيد الأوامر التي يقترحها المقيم على الحكومة المحلية عن أهدافها عند التطبيق» [144].

ولئن كان المراقبون المدنيون مطالبين بطبع الإدارة المحلية بروح الحماية وأهدافها، فما كان لهم أن يطمسوا شخصية « القياد » بل ينبغي لهم عكسا لذلك أن يمنحوهم كامل السلطة مع متابعتهم ومراقبتهم في أعمالهم. وهذه السياسة التي لا تخلو من دهاء لأنها تمكّن السلطات الفرنسية من ممارسة تنفيذ قراراتها بواسطة المسؤولين المحليين دون تحمل تبعات ذلك أمام الأهالي، قد عبر عنها بكل دقة ديستورنال دوكنستان أحد بناة نظام الحماية بقوله عن دور القياد : « هم وحدهم الذين يظهرون ويتصرفون ... ونحن الحكام، وبنا يلوذ كل من له شكوى، فلنا دور الحكم بين الشعب وحاكميه، والينا يعود شرف القوة والمقدرة مع العدل والإنصاف » [145].

ومهما يكن الأمر، فإن إحداث خطة المراقبين المدنيين جعل الادارة المحلية تقع تحت نفوذ السلطات الاستعمارية. بذلك تحول القياد وأعوانهم، رغم المظاهر، إلى مجرد أعوان تنفيذ للسياسة الفرنسية بالبلاد التونسية .

أما المقاطعات التي استثنيت من سلطة المراقبين المدنيين، وهي مقاطعات أقصى الجنوب وأقصى الشمال، فانها حولت إلى مناطق عسكرية وأصبحت بالتالي خاضعة لرقابة أشد صرامة من قبل الضباط العسكريين .

---

(144) انتصاب الحماية (الكتاب المذكور) ص 282 .

(145) P.H.X (ديستورنال دو كنستان)، السياسة الفرنسية بالبلاد التونسية، الحماية وجذورها (1854-1891) باريس 1891 ص 349 .

ب – الهيمنة على السلطة التشريعية :

لم يكتف نظام الحماية بالقضاء على السلطة التنفيذية للباي ولحكومته وإدارته، بل تجاوز ذلك للاستحواذ على جانب من سلطته التشريعية. فالباي ما فتىء – من حيث المبدأ – ماسكا بزمام السلطة التشريعية، ومازالت أوامره وقراراته، مثلما كان الشأن قبل الحماية، لها صبغة القوانين النافذة المفعول. أما في الواقع فان نفوذه أضحى منذ 1881، نفوذا صوريا لا غير. وقد أبقت السلطات الاستعمارية هذا الوهم ليتسنّى لها التصرف المطلق في البلاد، وتبرير الاجراءات التعسفية، واخراج الشؤون التونسية من دائرة نظر البرلمان الفرنسي الذي كان يراقب أعمال الحكومة بدقة وصرامة .

وعلاوة على هذا، فإن السلطة التشريعية لا ترجع بالنظر، خلافا لمبادئ الجمهورية الفرنسية وتقاليدها إلى مجلس منتخب .

صحيح أن مجلسا استشاريا قد أسس سنة 1896 وضمّ منذ 1907، بالإضافة إلى الأعضاء الفرنسيين ممثلين من الأهالي. ولكن، بينما كان النواب الفرنسيون ينتخبون في الدورة الأولى أو الثانية حسب الدائرة [146]، فإن الممثلين التونسيين يختارهم المقيم العام من بين الأعيان من مختلف مناطق البلاد التونسية .

ثم إن المجلس الاستشاري كان يشكل في الحقيقة مجلس مصالح حيث كانت الأغلبية للمتفوقين بطبيعة الحال. وفعلا فمن الإثنين وخمسين عضوا، كان التونسيون ستة عشر فقط. ورغم اختيارهم من قبل السلطات الاستعمارية، فلم يلبث النواب التونسيون أن بدوا غير مرغوب فيهم. وإذ أن المتفوقين لم يكونوا يرغبون في أن يشارك التونسيون في

---

(146) تنبثق الدائرة الأولى من الفلاحين، والثانية من الصناعيين والتجار، والثالثة من بقية الرعايا الفرنسيين بالإيالة. وكان أعضاء المجلس الاستشاري بعد إصدار قرار المقيم العام بتاريخ 2 جانفي 1905 ، ينتخبون بالاقتراع العام والمباشر وبمعدل 12 في الدائرة .

مناقشاتهم، فقد اضطرت حكومة الحماية سنة 1910 إلى تقسيم المجلس الاستشاري إلى قسمين يتداول كلاهما على حدة : القسم الفرنسي، والقسم الأهلي .

ومن ناحية أخرى، لم يكن لهذا المجلس سلطة تشريعية، فصلاحياته وهي ذات طابع استشاري لا غير، مقصورة على المشاريع المالية ومسائل الجباية [147] .

وكانت السلطة التشريعية بيد المقيم العام وأعضاده الرئيسيين مثل الكاتب العام للحكومة والمديرين ورؤساء المصالح الفرنسيين المعينين على رأس الإدارة المركزية. وكانت قرارات مختلف هؤلاء الموظفين الفرنسيين لها قوة القوانين النافذة في البلاد. ولا دخل للباي في ذلك إلاّ بالتوقيع على الأوامر التي يعرضونها عليه وتسمية الموظفين التونسيين الذين يختارونهم بأنفسهم، وفي هذه الأوضاع كان الموظفون الفرنسيون السامون، في الآن نفسه، المشرعين والمنفذين لما يصدرونه من قرارات .

فنظام المراسيم هذا يتلاءم والحق يقال مع النظام الاستعماري لأنه يدعم تنمية الاستعمار ويمكن من توطيد الهيمنة الفرنسية على الإيالة .

ج – الهيمنة على السلطة القضائية :

وعلاوة على السلطة التنفيذية والتشريعية، وضعت السلطات الفرنسية يدها كذلك على السلطة القضائية بالبلاد التونسية .

فالعدالة التونسية، اللائكية أو الدينية، كانت تابعة لموظف فرنسي سام، وهو مدير المصالح العدلية التابع بدوره للكاتب العام للحكومة. صحيح أن محاكم الشرع بقيت كما كان الأمر قبل الحماية تنظر في القضايا العقارية وفي المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية من زواج

(147) عوض المجلس الاستشاري سنة 1922 بالمجلس الكبير. إلاّ أن صلاحيات المجلس الجديد لا تختلف إلاّ قليلا عن صلاحيات المجلس السابق .

وطلاق بالنسبة إلى المسلمين وفق الأحكام القرآنية. وأن السلطات الاستعمارية كانت تمنع عن إدخال أي إصلاح على هذه المؤسسة العتيقة جدا بدعوى احترامها لتقاليد عريقة متجذرة في البلاد [148] .

إلاّ أن سلطات الحماية إن لم تمس مباشرة بالمحاكم الشرعية، فإنها هيمنت على العدالة اللائكية وهي التي لها النظر في القضايا المدنية والتجارية والزجرية والجنائية، واعتمدت لتحقيق ذلك على مبدإ العدالة المحفوظة الذي يمنح الباي السلطة لتطبيق القانون الصادر عنه، وبالتالي، الفصل في الخلافات التي تقوم بين رعاياه بخصوص الحقوق المنبثقة عن إرادته التشريعية. وإن كان حكم الأمير مخالفا لما جاء في القانون فإنه يعتبر له ناسخا. وفي هذه الحال، فإن الإدارة التي تنوب الباي للحكم وكذلك لسن القوانين، لا تتقيد في ما تصدره من أحكام بأي قانون. وتصبح قراراتها التي يدعمها الباي بالمصادقة عليها، لها قوة القانون .

على أن السلطات الاستعمارية تجنبت جهدها، سن القوانين في المادة القضائية حتى تتمتع بحرية التصرف، وتستطيع اصدار أحكامها بما يخدم مصالح الاستعمار فحسب. من ذلك أن البلاد التونسية لم يصبح لها قانون مدني إلاّ سنة 1906، وقانون جنائي إلاّ سنة 1914، وبقيت حتى هذا التاريخ بدون قانون في مادّتي التجارة والتحقيق الجنائي. وكان هذا الوضع في غاية التّلاؤم مع محكمة « الوزارة » التي كانت تتولى بتونس حتى نهاية القرن التاسع عشر التحقيق في كل القضايا الزجرية والجنائية والمدنية والتجارية التي تعرض عليها من كل مناطق البلاد، إما عن طريق « القياد » أو بطريقة مباشرة من الأطراف المتنازعين أنفسهم. وهذا القضاء الذي كان يسير حسب نظام العدالة المحفوظة لم يكن يشتمل على قضاة بل كان يضم مجرد كتّاب لا يتمثل دورهم في الحكم

(148) تونس الشهيدة (الكتاب المذكور) ص 51 .

في القضايا بل في إعداد « عرائض » أي مشاريع أحكام يحيلونها إلى مدير المصالح العدلية، الذي يبلّغها إلى الكاتب العام للحكومة الذي ينقلها بدوره إلى وزير القلم، فالوزير الأكبر فالباي. ولكل هؤلاء صلاحيات للنظر في مشاريع الأحكام التي أعدها الكتاب وإدخال ما يرونه من تعديلات عليها .

أما الدفاع، فيقع في الممرات داخل مكاتب لا تعرف أسماء المسؤولين عنها . وأكثر من ذلك فالرئيس الإداري لكتاب « الوزارة » هو في نفس الوقت نائب الحق العام فهو إذن الخصم والحكم معا .

وفي نهاية القرن التاسع عشر، فقدت محكمة « الوزارة » ما كان لديها من اختصاص في ميدان القضاء المدني إذ تأسست محاكم ابتدائية في المدن الرئيسية بالأقاليم مثل صفاقس وسوسة وقابس وقفصة والقيروان والكاف. إلاّ أن هذه المحاكم، وإن كانت تقوم على حكام تونسيين يفوض لهم الباي سلطته القضائية، فإنها قد بقيت تحت سيطرة الإدارة. فالقضاة كانوا عرضة للنقل والعزل متى شاءت الإدارة ذلك. وهم تابعون مثل كتاب محكمة الوزارة، لمدير المصالح العدلية وهو، كما رأينا، موظف فرنسي سام. ثم أن « الوزارة » قد حافظت على كامل صلاحياتها في منطقة تونس وأصبحت تشكل محكمة استئناف ومحكمة جنائية لكامل البلاد . ومن جهة أخرى فإن الإدارة كانت تستطيع تقديم كل القضايا حتى التي صدرت فيها الأحكام والتي نفّذت أحكامها، أمام لجنة خاصة تقوم بدور محكمة التعقيب ويكون حكمها باتّا. ومن جهة أخرى فإن ممثلي الإدارة المحلية، أي « القياد » والكواهي و« الخلفاوات » هم الذين يصدرون الأحكام خارج المناطق الراجعة بالنظر إلى محاكم الأقاليم في مادة المخالفات، والمادة المدنية بالنسبة إلى المطالب التي لا تتجاوز 200 فرنك. وهم الذين يتولون التحقيق في القضايا الجنائية في مقاطعاتهم. وفي ذلك ما يكفي للدلالة على أن السلطة القضائية الفعلية بالبلاد كانت بأيدي الإدارة الاستعمارية .

د – تداخل السلطات وتعسّف الإدارة :

هذا التشابك بين السلطات التّنفيذية والتّشريعية والقضائية يؤدي إلى جميع أنواع التّعسّف. من ذلك وعلى سبيل المثال فإن الأمر الصادر في 24 جانفي 1904 يعلن في مجرد ديباجة أن الأراضي المشتركة للعروش والقبائل قد أصبحت أملاكا للدولة. وكذلك، فالتونسي المتّهم يبقى، نظرا إلى عدم وجود قانون تحقيق جنائي، تحت رحمة القاضي المكلف بالقضية أي تحت رحمة الإدارة. وزيادة على هذا، فإن محكمة « الوزارة » تعتمد في المادة الجنائية على تقارير « القياد » والكواهي والخلفاوات المكلّفين بإجراء التحقيق. وهؤلاء المستخدمون لدى الإدارة المحلية، علاوة على أنهم لا تتوفر فيهم الكفاءات المطلوبة للقيام بدور أعوان الضابطة العدلية، بامكانهم تزييف الحقيقة على حساب المتهمين مقابل رشاو وافرة. ولا تقتصر تجاوزات أعوان الإدارة المحلية على ما يتعلق بصلاحياتهم القضائية، بل تتعدى ذلك إلى مهامهم المتصلة بحفظ النظام وجباية الضرائب. فبإمكان « القياد » والكواهي والخلفاوات و« المشائخ » في كل وقت، إيقاف أي كان من منظوريهم وحرمانه من حريته لأسباب حقيقية أو مختلقة، متصلة بالنظام العام. ويشكل هذا النفوذ المتمثل في الحبس الإداري بين أيديهم وسيلة للإثراء على حساب أضعف الفئات من السكان التونسيين [149]. وكانت أنواع التعسف المتصلة بجباية الضرائب أفظع بروزا . فأعوان الإدارة المحلية لا يترددون في استخدام كل الطرق لأخذ الضرائب، وكانوا يلتجئون لهذا الغرض، إلى أشرس الوسائل مثل العقلة، وحجز الأملاك والسجن الإداري. وهذه الممارسات تشكل بين يدي هؤلاء الأعوان وسائل ابتزاز تمكنهم من الحصول على أنواع مختلفة من

(149) أشار المقيم العام فلاندان في شهر جويلية 1919 إلى الاعتقالات التعسفية التي تثقل على السكان التونسيين وإلى « الابتزازات التي يتولد عنها أحيانا إطلاق سراح من قبل سلطات محلية نسّاءة لواجباتها » وزارة الشؤون الخارجية، البلاد التونسية 1917-1919، المجلد 16، رسالة منشورة إلى المراقبين المدنيين، جويلية 1919 .

الرشاوي. وقد تفاقم هذا « القضم » للأهالي بعدة وسائل من ذلك عدم تسليم الوصل عند استخلاص الأداء ثم مطالبة الأهالي بدفع الضريبة نفسها مرة ثانية .

على أنه ينبغي أن نلاحظ أن « القياد » وأتباعهم يتمتعون بكامل الثقة من لدن السلطات الاستعمارية التي يرجعون إليها بالنظر ويخضعون لها خضوعا تاما. وهذه السلطات تسمح لهم بتعاطي كل أنواع التعسف لإبقائهم في كنفها .

وفضلا عن ذلك، فإن النظم الإدارية والجبائية التي كانت السلطة تتجنب إدخال أقل إصلاح عليها تحاشيا لما قد يترتب عن ذلك من مصاريف، لابد لها أن تفرز مثل هذه الابتزازات .

ولم يكن أعوان الإدارة المحلية يتقاضون أجرا من الدولة بل كانوا بصفتهم جباة يأخذون من دافعي الضرائب معلوما يضيفونه إلى مبلغ الأداء[150]. ومن هنا جاء حرصهم على جمع المعاليم الجبائية واستخدام مختلف الطرق لبلوغ تلك الغاية .

زد على هذا أن وظيفة « القايد » كانت مرغوبا فيها جدا وكان يتوصل اليها بطرق ملتوية وبتقديم عديد الهدايا والرشاوي لأصحاب النفوذ والوجهاء في نظام الحماية. وعلى هذا الأساس، كان هم « القايد » عند تعيينه، استرجاع ما قدمه من أموال والإثراء قبل أن يعزل من ذلك المنصب. وإن كان يعتبر خطته بمثابة توظيف للأموال يدر عليه أكثر ما يمكن من الأرباح، فإنه لا يكترث بمصالح رعاياه. ولذلك كان السكان التونسيون يعانون أفظع أنواع القضم والإزدراء من لدن أعوان الإدارة المحلية المتواطئين مع السلطات الفرنسية المشرفة عليهم. وفي هذه

(150) ويساوي هذا المعلوم 10 ٪ من مبلغ الضريبة، يحتفظ منه الشيخ بـ 5٪ ويسلم 5 ٪ إلى القائد .

الظروف لم يكن نظام الحماية يوفر لأغلبية التونسيين الساحقة أي ضمان لحماية أشخاصهم والحفاظ على أملاكهم .

وكانت هذه الضمانات منعدمة تماما بالنسبة إلى المعتقلين من الأهالي. فهؤلاء يمكن أن يطول انتظارهم في الاعتقال قبل أن يمثلوا أمام القضاء. وبما أن اعتقالهم كان في الغالب، تعسفيا، أي دون سبب مقبول، فإن السلطة كانت لا تقدمهم للقضاء بل تنزع إلى نسيانهم في حبسهم. وقد تواصلت هذه المظالم، حتى بعد الحرب العالمية الأولى، وبلغت درجة من الفضاعة أثارت غضب المقيم العام فلاندان، فقد لاحظ فلاندان بعد زيارة مفاجئة قام بها إلى السجن المدني بمدينة تونس، أن العديد من التونسيين كانوا معتقلين بدون أي تهمة محددة، وأن عدداً آخر قد استبقوا في السجن بأمر من قسم الدولة [151] رغم قضائهم مدة عقوبتهم [152]. كما لاحظ فلاندان أن العديد من المراقبين المدنيين يلجأون بدون هوادة إلى هذا النوع السريع من الإكراه وخاصة أن العديد من الأهالي قد يكوتون اعتقلوا منذ أشهر لأنهم لما تم تسخيرهم لخدمة الأرض أبدوا استياءهم لعدم كفاية ما يتقاضونه من الأجر[153]. وكانت «صحيفة «لاديباش تونيزيان» وهي صحيفة شبه رسمية للحماية، أكثر وضوحا عند ما أبرزت في هذا الصدد: «أن فلاندان قد يكون أعرب عن كامل استغرابه واستيائه من وجود أشخاص محجوزين فعلا بالسجن، وهم معتقلو قسم الدولة، لم يجر معهم أي استنطاق ولم يبلغهم أي تفسير لاعتقالهم ويستحيل عليهم اطلاقا الاتصال بالخارج أو تقديم دفاع ما عن أنفسهم، وكان هذا حال البعض منذ أشهر، وحال آخرين منذ سنوات، ويبدو أن أساليب من عصر آخر ما زال معمولا بها في سجون الإيالة»[154] .

(151) كان قسم الدولة قضاء إداريا ومدنيا وقمعيا تابعا للكاتب العام للحكومة .

(152) وزارة الشؤون الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 61، من فلاندان إلى بيشون، تونس 30 جويلية 1919 .

(153) نفس المصدر، الرسالة المنشورة عن فلاندان إلى المراقبين المدنيين، جويلية 1919 .

(154) La Dépêche Tunisienne (البرقية التونسية) 31 جويلية 1919 .

هـ - الحد من الحريات العامة :

وكان هذا الوضع في منتهى الخطورة خاصة وأن الإمكانيات المتوفرة للأهالي للدفاع عن أنفسهم من ضروب التعسف الناجمة عن نظام الحماية محدودة جدا. وفعلا، فحرية تأسيس الجمعيات، والاجتماع، والرأي والتعبير، التي يتمتع بها الرعايا الأوروبيون، كانت محدودة للغاية بالنسبة إلى التونسيين. وكانت تلك الحريات تزداد تقلصا كلما نما الاستعمار وتفاقمت التناقضات بين المتفوقين والأغلبية الساحقة من السكان التونسيين .

من ذلك أن الحريات النقابية التي كان مسموحا بها للفرنسيين لم تكن متوفرة للعملة التونسيين (155). ولم يكن هؤلاء إذن يستطيعون الدفاع عن أنفسهم إلاّ في إطار نقابات « الوطن الأم » التي لم يخل تنظيمها وسياستها في البلاد التّونسية من مظاهر التّمييز (156). وكلما ارتفع عدد العمال التونسيين تبعا للإكداح الناجم عن الاستعمار في أوساط صغار الفلاحين وأرباب الصناعات، تقلصت إمكانية انتظامهم الشرعي في نقابة مستقلة. وبصفة عامة، فقد كانت حرية تأسيس الجمعيات رهن إرادة سلطات الحماية. إذ أن الأمر الصادر في 15 سبتمبر 1888 مثلا يجعل الترخيص بإحداث الجمعيات من كل صنف منوطا بموافقة تلك السلطة. وكان هذا التّرخيص يمنح بكل سهولة إلى الرعايا الفرنسيين. أما إحراز التونسيين عليه وخاصة في مجال السياسة، فتعترضه صعوبات لا يمكن تجاوزها عمليا .

وكذلك كان الشأن بالنسبة إلى حرية الاجتماع والحال أنه قد اعترف بحق كل سكان الإيالة فيها بمقتضى أمر 13 مارس 1905. إلاّ أن هذا

(155) لم يكن الحقّ النقابي معترفا به للعمال الأوروبيين في الإيالة حتى لا يرخص به في تلك الحالة للتونسيين الذين قد ينقادون لأفكار وطنية أو شيوعية (وزارة الشؤون الخارجية، 1917-1929، المجلد 67، مذكرة بومارشي إلى المدير المساعد للشؤون السياسية والتجارية، باريس 27 سبتمبر 1924 .

(156) لم يكن فقط من المستحيل على التونسيين بلوغ رئاسة هذه النقابات، بل كانت هذه الأخيرة تنزع إلى تبرير التمييز في الأجور نظرا إلى ما للفرنسيين من متطلبات أهم .

الأمر قد نص، كذلك، على قمع الاجتماعات العامة بدون رخصة. وبعبارة أخرى، فقد كانت حرية الاجتماع، مثل حرية تأسيس الجمعيات، رهن إرادة السلطات الاستعمارية .

وما يصح بالنسبة إلى هذه الحريات، ينطبق كذلك على حرية الصحافة.

كان نظام الصحافة بالبلاد التونسية مستوحى، مبدئيا، من نظام فرنسا. فأمر 14 أكتوبر 1884 الذي كان معمولا به قد تضمن مع بعض الاحترازات أحكام القانون الفرنسي المؤرخ في 29 جويلية 1881 (157). وهذا الأمر يمنح لجميع سكان الإيالة حريات الطباعة وتوزيع الكتب والصحافة. إلاّ أن الأحكام الخاصة الواردة في هذا النص تحد منها بصفة ملموسة وتضع لها قيودا عديدة. وهذه القيود تتعلق بالسكان التونسيين بصفة أخص. فلئن كانت بعض الأحكام الخاصة لأمر 14 أكتوبر 1884 تنطبق بدون ميز على الصحافة الفرنسية والتونسية، فهناك أحكام أخرى أضيفت فيما بعد، تتعلق بالصحف العربية والعبرية فقط .

فالتونسيون مطالبون، مثل الأوروبيين، لتأسيس صحيفة، بإيداع ضمان بـ 6.000 فرنك للصحف السياسية و 3.000 فرنك لغيرها. وقد ألغي الضمان سنة 1887 ثم أعيد العمل به سنة 1897 ثم ألغي من جديد سنة 1904. ومع هذا فإنه كان يضايق الصحافة العربية أكثر من سواها باعتبار أن إمكانياتها كانت محدودة جدا. ولذلك فهي لم تزدهر حقا إلاّ بعد إلغاء العمل بالضمان (158) .

وكانت القيود المفروضة على المعلّقات هي نفسها تجاه التّونسيين والأوروبيين. فهؤلاء وأولئك لا يستطيعون التلصيق أو التعليق في الشوارع

(157) كانت هذه التحويرات التي أدخلت على هذا القانون تبعا لقانون 12 ديسمبر 1883 قابلة للتطبيق بالبلاد التونسية بمقتضى أمر 18 جوان 1894 .

(158) قد نمت الصحافة التونسية المكتوبة بالعربية خاصة بين 1904 و 1911 .

والساحات وغيرها من الأماكن العامة، لأي مكتوب باليد أو بالمطبعة يكون محتويا على أخبار سياسية أو متناولا لموضوع سياسي .

وكذلك الشأن بالنسبة إلى البيع بالتجول. ففي البلاد التونسية لم يكن من الممكن ممارسة مهنة الدلال والبياع والموزع في الطريق العام ولو بصفة وقتية، إلاّ بموجب رخصة قابلة للإلغاء في أي وقت. ولكن إلى جانب هذه القيود المشتركة بينهم وبين الأوروبيين والتي تمسّهم رأسا، كان التونسيون خاضعين في ميدان الصحافة إلى قيود خاصة متناهية القسوة .

فالصحف التونسية كانت تحت رحمة القرارات الإدارية ومن الممكن إذن أن تعطل في كل حين. وفعلا، فإن الأمر الصادر في 6 ماي 1893 ينص على أنه، « يمكن حظر نشر الصحف العربية والعبرية وتداولها بالبلاد التونسية بقرار خاص مصدق عليه من قبل المقيم العام » . وهذا الحكم الذي ينقح الفصل 14 من أمر 14 أكتوبر 1884 المتّعلق بالمنشورات الدورية، سوف يمتد بمقتضى أمر 15 جويلية 1910 إلى المنشورات غير الدورية. وقد أقر المشرّع حتى المعاقبة بغرامة تتراوح بين 16 فرنكا و 1000 فرنك وفي حالة التكرار، بمعاقبة تتراوح بين 6 أيام و 3 أشهر سجنا لكل طباعة أو بيع أو توزيع بدون مراعاة للحظر .

وهناك عقوبات أشد، مقصورة على الصحافة العربية والعبرية، أقرها الفصل 81 من القانون الجنائي التونسي الصادر في 9 جويلية 1913. فبموجبه يعاقب بالسجن من شهرين إلى 3 سنوات وبغرامة تتراوح بين 100 فرنك و 3.000 فرنك، سواء بالكتابات التي ينشرها أو الأفعال التي يقترفها أو الكلام الذي يتلفظ به أمام العموم أو في أحد الاجتماعات كل من :

- دعا لكراهية كل من الملك والحكومة وإدارة الدولة أو احتقارهم
- أثار غضب السكان بحيث يعكر الأمن العام
- *أثار الأهالي لمخالفة قانون البلاد* .

وفي الحقيقة فإن هذه الإجراءات كانت، وقت صدورها، تتعلق خاصة بحرية الاجتماع. فالصحف التونسية باللغة العربية، باستثناء جريدة «الزهرة» شبه الرسمية قد عطلت في شهر نوفمبر 1911 إثر الإضطرابات التي شهدتها إذاك مدينة تونس، وفي السنة الموالية، وإثر الاضطرابات الجديدة التي قام بها الأهالي التونسيون، منعت عن الصدور «التونسي» وهي الصحيفة التونسية الوحيدة الصادرة بالفرنسية.

وهكذا، فزيادة على كل القيود المسلطة على الحريات العامة بالبلاد، كان السكان التونسيون في الفترة الممتدة من 1912 إلى 1920، تاريخ ترخيص حكومة الحماية بصدور الصحافة العربية، محرومين من كل الوسائل القانونية للتشهير بالمظالم التي تسلط عليهم، والدفاع عن مصالحهم ولو باحتشام، وفي نطاق الحماية .

وبصفة عامة، فإن ذلك الواقع الاستعماري بكل ما يتضمنه من استغلال، وتمييز، وتعسف وإهانة ما كان إلاّ ليساعد على بروز وعي وطني بالبلاد التونسية .

III – بروز الوعي الوطني بالبلاد التونسية :

بدأ الوعي الوطني يبرز بين الأهالي التونسيين في مطلع القرن العشرين عندما امتزجت أوضاع ناجمة عن النظام الاستعماري بظروف أخرى سابقة للحماية .

(1) الظروف الناجمة عن نظام الحماية :

كان نظام الحماية، قد أفرز، كما رأيناه، تناقضات اقتصادية واجتماعية وسياسية كانت تقوم بحدّة، كلما نما الاستعمار، بين مصالح الأهالي ومصالح الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية. وقد أضرّ النظام الاستعماري بالأغلبية الساحقة من الأهالي التونسيين في المدينة كما في

الريف، وبدا كالمستغل لهما معا، فشارك بذلك موضوعيا، في التوحيد بين مختلف فئات الأهالي. فقد نزع التونسيون، أمام هذا الخطر المشترك، إلى تجاوز تناقضاتهم الخاصة ونتج عن ذلك شعور باللحمة كان أساسا للوعي الوطني.

كما حصلت ظروف أخرى، ناجمة كذلك عن نظام الحماية فساعدت على تنمية هذه اللحمة وبالتالي في تنمية هذا الوعي الوطني .

من ذلك أن دخول الرأسمالية الأوربية الذي تزايد إثر معاهدة باردو، قد مكّن البلاد التونسية من التحول من اقتصاد معاشي إلى اقتصاد سوق. وفعلا، فإن نمو وسائل النقل المصمّمة طبقا لحاجيات الاستعمار، وإلغاء الجمارك الداخلية وتوحيد الموازين والمكاييل لتيسير المعاملات التجارية كل ذلك قد ساهم في تصفية التجزئة الإقطاعية التي كانت قائمة في الماضي وجعل الإيالة كيانا اقتصاديا واحدا. فلم تعد مختلف مناطق البلاد تعيش معزولة كما كانت في السابق، بل أصبحت منذ ذلك الحين، تستطيع الإنتاج لا لضمان العيش فقط بل للبيع أيضا. وهكذا رسم بينها تقسيم في العمل - محدود لا محالة - وأصبحت اقتصادياتها في تكامل متزايد. وقد أحدثت هذه الصلة الداخلية شيئا من الالتحام الاقتصادي بين هذه المناطق وبالتالي تماسكا بين المصالح شكل دعامة الوعي الوطني .

وعلاوة على ذلك، فإن تطور المواصلات قد ساعد الأهالي على التنقل وبالتالي على الاختلاط فتقلصت بذلك الفوارق في العقليات بين مختلف الجهات ولا سيما بين سكان المدينة وسكان الريف. وهذا التقريب بين الأهالي ساعد على دعم اللحمة الوطنية بالبلاد. وزيادة على هذا، فإن وسائل النّقل قد ساعدت أيضا على تدفق الأفكار وتداولها وهو ما مكّن التونسيين من إدراك وضعهم المشترك والوعي المتزايد بخطر النظام الاستعماري عليهم .

وقد ازدادت هذه الظاهرة بازدياد سكان المدن الذين نموا بنمو

استعمار الأراضي واستقرار المعمرين في الأراضي والضيعات لاستغلالها بأنفسهم .

وقد لجأ إلى المدن العديد من صغار الفلاحين الذين سلبوا أراضيهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أو طردوا من شغلهم تبعا لمكننة الفلاحة الاستعمارية. وفي المدينة نما وعيهم الوطني بالاحتكاك مع التيارات الفكرية المتواجدة في المحيط الحضري .

كما أن تنامي الوعي الوطني في صلب الأهالي قد دعّم بالضرورة من جراء نزوح الريفيين إلى المدينة - وهي ضمير الأمة - وما ينجر عنه من نمو السكان الحضريين .

كما أن الوعي الوطني كان ينمو تبعا لتقهقر النزعة القبلية المنجر كذلك عن النظام الاستعماري .

وقد كانت القبائل بالبلاد التّونسية قبيل الحماية عبارة عن دويلات داخل الدولة وكانت المعارك بينها خاصة من أجل المراعي وحق الإرعاء شائعة. وبصفة عامة كانت العصبية القبلية تطغى على الوعي الوطني .

وقد أدى استعمار الأراضي منذ 1881 إلى إضعافهم وتقليص أسباب الخلافات بينهم، فساعد بالتالي على تقريب بعضهم من بعض . وفعلا، فقد اضعفت السلطات الاستعمارية القبائل البدوية عندما عمدت بدون تمييز، كما أسلفنا، إلى سلبها من قسم كبير من أراضيها. وعندما قلصت تدريجيا من الأراضي المشتركة فحولتها إلى أراض « الملك » خففت من العصبية القبلية التي كانت تستمد قوّتها من الصبغة الاشتراكية لملكية الأرض وما يترتب عنها من ترابط في المصالح. وهكذا، فتبعا لتناقص الأراضي القبلية، وابتعادها المتزايد عن الصبغة الاشتراكية، أخذت دواعي الخلافات تتجه نحو الاضمحلال بل وتكوّن، حتى بين القبائل المتعادية، نوع من اللحمة أمام الخطر المشترك. وبصفة عامة فكلما نما استعمار الأراضي، تجاوزت القبائل خلافاتها القديمة وحل محلّ العصبية القبلية الشعور بالوعي الوطني .

(2) الظروف السابقة للحماية :

وهناك ظروف أخرى، سابقة للحماية، ساعدت على بروز وعي وطني في نفوس الأهالي. وهي تتمثل في وحدة التراب واللغة والحضارة والعقيدة التي ميزت البلاد التونسية منذ زمن بعيد قبل 1881 .

أ – وحدة التراب :

وهي تنشىء روابط بين سكان البلاد الواحدة الذين يدركون أولا انتماءهم إلى نفس المنطقة وبالتالي ما لهم من خاصية بالنسبة إلى سكان البلدان الأخرى. ويتولد عن ذلك تعلق بأرض الوطن ونوع من الإرادة لصد كل المخاطر التي تهدده. وإذ كانت حدود القطر التونسي عريقة في القدم، فإن الوعي القطري أي الشعور بالانتماء إلى نفس البلاد، كان عميق الجذور في نفوس التّونسيين عند انتصاب الحماية الفرنسية. وفعلا، فإن أبناء البلاد، وإن تخلى عنهم الباي وحكومته فتركهم وشأنهم، قد تصدوا في 1881 للدفاع عن هذا القطر بالذات فقاوموا الاحتلال الأجنبي وامتدت هذه المقاومة إلى جنوب الإيالة بمشاركة مختلف القبائل والمناطق التي نسيت إذاك خلافاتها وهبّت للدفاع عن بلاد تشترك فيها جميعا .

ب – وحدة اللغة :

لئن كانت وحدة التراب تشكل شرطا أوليا لنشوء الوعي الوطني، فإن وحدة اللغة خميرته. وتساهم اللغة، كأداة تجاوب بين مختلف قطاعات الأهالي، في تقاربهم وتوعيتهم بمصيرهم المشترك، وتساعد، بالتالي، على بروز نوع من اللّحمة الوطنية بينهم .

وقد وجدت وحدة اللغة بتونس منذ زحف بني هلال على البلاد في منتصف القرن الحادي عشر للميلاد واستقرارهم بها. وفعلا، فإن انتصاب آلاف من السكان أصيلي الجزيرة العربية قد أتم تعريب البلاد بصفة تكاد تكون شاملة. ومنذ ذلك الحين صَارَ التونسيون يتكلمون

العربية، باستثناء بضعة آلاف منهم بقوا متمسكين بالبربرية لغتهم الأصلية. ولذلك لم توجد بتونس، خلافا لبقية البلدان المغربية، كثير من الأقليات اللغوية. فالخاصية والتناقضات الناجمة حتما عن التباين اللغوي منعدمة إذن بالبلاد التونسية. وقد يكون هذا أحد الأسباب المفسرة لبروز الوعي الوطني لدى التونسيين قبل أهالي بقية بلدان المغرب.

ومن المعلوم أن اللغة لا تشكل عاملا حاسما للوعي الوطني. فلقد تمكنت بلدان ثنائية اللغة مثل الجزائر والمغرب، رغم التناقضات اللغوية، من تشكيل أمم [موحدة الكلمة والأهداف]. لكن يبدو أن اللّغة في وضع البلاد التونسية بالذات قد عجّلت ببلورة الوعي الوطني وبروزه .

ج – وحدة الثقافة :

كما أن للغة دورا آخر لا يقل أهمية. فهي تحدد فكر السكان بل وحتى عقليتهم وتنقل بينهم حضارة وأدبا. فهي، لهذا، أساس لوحدة الثقافة التي تشكل رابطا قويا جدا بين الناس وبالتالي تساعد على نمو الوعي الوطني .

وتنقل هذه الثقافة المشتركة بواسطة العربية الدارجة والفصحى على السواء. أما الأولى فتنقل ثقافة شفوية تتمثل في الشعر الشعبي الذي يصور في أسلوب لذيذ وطبقا لعادة قديمة، امجاد العرب. ويمثل الشاعر الشعبي دورا شبيها بدور الصحافي والمؤرخ لعصره، فهو يسجل عن كثب وبطريقته الخاصة، وبالتالي بحماس، أحداث عصره الهامة. وهكذا كان الشأن بالنسبة إلى حركة مقاومة الإحتلال الفرنسي من 1881 إلى 1884، وبصفة عامة، إلى الصمود أمام الاستعمار منذ انتصاب الحماية. ويمجّد الشاعر عامة شجاعة المقاومين ويبكي القواد والأبطال الذين استشهدوا في ساحات القتال إبان مقاومتهم للعدو. ويشكل هذا الشعر

الشعبي المتناقل شفويا عبر البلاد صندوقا رنانا لجميع الأحداث الهامة التي وقعت في الريف أو في المدينة [159]. وهو يشكل بنقله في لغة دارجة وسيلة قوية لإثارة الخيال وبالتالي خميرة للوعي الوطني لدى سكان أميين في أغلبهم. ويكون لدوره تأثير أقوى عندما يغنى. فهو إذاك يؤثر في النساء اللاّتي يرددن بأصواتهن الشجية، في الأعراس والمآتم ذكرى مجد من قاوموا الاحتلال والاستعمار، فتبدو لمن يسمعها من الرجال كدعوة للاقتداء بأولئك الأبطال. ويحفظ هذا الشعر الشعبي في ذاكرة الناس، ويظل متنقلا من جيل إلى آخر فيكتسب على مر الأيام، وبفعل الأسطورة، مزيدا من التأثير والوقع في النفوس .

وإلى جانب هذه الثقافة الشفوية، يوجد بالبلاد التونسية ثقافة مكتوبة في لغة عربية قريبة ما من اللغة الدارجة، رغم كونها من اللغة الفصيحة. وتمجد هذه الثقافة كذلك مجد العرب، إلاّ أنها لا تهم التاريخ المعيش فقط، بل كذلك تاريخ الأجداد وبصفة أخص الهلاليين. ويُقدّم هؤلاء كمثال للشجاعة وللإقدام والإخلاص في القتال. فسيرتهم المرسومة في كتاب ذائع الصيت في الأوساط الشعبية كثيرا ما يتم سردها أثناء قراءات عمومية ينصت إليها ببالغ الاهتمام رجال أميون في أغلبيتهم الساحقة. وينجم عنها لدى قسم هام من السكان شعور بتاريخ مشترك قوامه الإقدام والمجد [160]. ومن المحتمل أن تلامس نفوس العديد من التونسيين فكرة الاقتداء بالأبطال الهلاليين لمحو الإهانة الحالية وإحياء المجد التليد.

وتتخذ هذه الثقافة المكتوبة صبغة سياسية عندما تنقلها الصحافة

(159) ألفت وزارة الشؤون الثقافية حوالي 200 مجلد من الشعر الشعبي عن الكفاح الوطني تجمع انتاج قرابة 500 شاعر، وقد نشر منها محمد المرزوقي، المشرف منذ 1961 على عملية الجمع هذه بعض المنتخبات في كتابه « الأدب الشعبي بالبلاد التونسية » .

(160) إن رأي الطبقة الشعبية التونسية في الهلاليين يخالف ما ورث عن ابن خلدون الذي يصف تلك القبائل « كسرب من الجراد المفسد » .

العربية التي عرفت من 1881 إلى 1911، حسب الظروف، شيئا من الازدهار. فكانت هذه الصحافة العربية كثيرا ما تقرأ في المجالس والملتقيات العمومية، فتبلغ رسالتها إلى قسم من السكان بما فيهم الأميين[161]. وقد ساهمت الصحف العربية، بنقلها لأفكار سياسية واقتصادية واجتماعية في تكوين فكر عام وبالتالي وعي وطني في صلب السكان التونسيين .

د - وحدة العقيدة :

تشمل الثقافة، في معناها العام، الدين أيضا. والسكان التونسيون، ينتمون – باستثناء أقلية قليلة من اليهود – إلى دين واحد هو الإسلام. والدين في تونس عامل توحّد بحق. فلا توجد في البلاد التونسية كما هو الشأن في الشرق طوائف متنافسة، وكل السكان التونسيين، تقريبا، سنّيون [162] ينتمون، عدا أقلية من أصل تركي أو مملوكي، إلى المذهب المالكي الذي أدخل إلى البلاد التونسية في القرن التاسع على عهد الأغالبة [163]. فهم لذلك لا يعرفون التناقضات الدينية الكثيرة في الشرق الأوسط والتي تشكل مصدر توتر بين المجموعات البشرية العائشة في نفس القطر. ومن البديهي أن الانتساب إلى دين موحد لا بدّ أن يساعد على تقارب السكان التونسيين ويولد فيما بينهم نوعا من اللحمة الوطنية.

وزيادة على هذا فإن الاسلام في بلاد المغرب، أوجد روابط أخرى بين مسلمي الإيالة. فالطرق الصوفية التي كانت منتشرة في بلدان المغرب

(161) جاك بيرك، المغرب بين حربين، باريس 1962 ص 17 .

(162) يشمل الاسلام في البلدان الاسلامية للشرق الأوسط : السنيين والشيعة والخوارج، أما في تونس فباستثناء بضعة آلاف من الإباضيين (خوارج) المستقرين في جزيرة جربة، فالسكان هم سنيون .

(163) التونسيون من أصل تركي أو مملوكي هم حنفيون إلاّ أنه لا يوجد منافسات بين مالكيين وحنفيين الذين هم جميعا سنيون .

العربي، حتى قبيل الحرب العالمية الأولى، تظهر بفضل «زواياها» وعديد أتباعها ومريديها الموزعين عبر البلاد، كجمعيات محكمة التنظيم على غرار الأحزاب السياسية العصرية، وتكون إذن روابط قوية بين السكان .

إلاّ أن العامل الديني – خلافا لما يظن – لا يضطلع، بدور حاسم في تكوين الوعي الوطني، بل بدور المساعد، على أكثر تقدير. وفعلا، فوحدة الدين لم تمنع ما كان بين القبائل التونسية من فتن وصراعات لم تنته إلاّ بظهور الوعي الوطني ونموه. ولا شك أن مشايخ الطرق كانوا يستطيعون التدخل لتهدئة الخصومات بين أتباعهم. ولكن هذه الطرق علاوة على تعددها وتزاحمها على جلب السكان إليها وهو ما يمكن أن يخلق عوامل الشقاق [164]، فإنها لم تكن دائما ذات صبغة وطنية. وكان مجال عملها كثيرا ما يتجاوز حدود بلد واحد، ليشمل كل المنطقة المغاربيّة .

ثمّ أنّ الطرق الدينية لا تلعب دائما دورا محركا في بعث الوعي الوطني. وكان البعض منها، وهي معروفة بولائها للسلطات الاستعمارية، تقبل خضوع المسلمين « للكفار » وتستعمل نفوذها لدى السكان لكبح مقاومتهم لهذه السيطرة. وهكذا فإن شيخ الزاوية القادرية بالكاف، الشيخ قدور الميزوني الذي كان شديد الارتباط بقنصل فرنسا في هذه المدينة قد وضع، سنة 1881، إبان دخول القوات الفرنسية، كل نفوذه الأدبي في خدمة فرنسا وأقنع سكان الكاف بأن لا يعارضوا احتلال هذه المدينة [165]. وكذلك، عمل شيوخ التيجانية وهي من أهم الطرق الصوفية المنتشرة في كل بلدان المغرب – وقد كانوا منقادين للسلطات الفرنسية – على تهدئة أتباعهم لصرفهم عن حركات التحرير الوطني [166] .

---

(164) كانت أربع طرق خاصة ذات أهمية بالبلاد التونسية قبيل الحرب العالمية الأولى : القادرية والرحمانية والتيجانية والسنوسية .

(165) انتصاب الحماية (الكتاب المذكور) ص 28 .

(166) نفس المرجع ص 29 .

ومما لا شك فيه أن هذا السلوك هو موقف وجهاء وأعيان ينزعون بصفة عامة إلى محاباة السلطات المنتصبة للحفاظ على امتيازاتهم [167] والاستزادة منها. على أنّ هؤلاء الشيوخ كان لهم فعلا، تأثير كبير باسم الدين على جانب لا يستهان به من السكان. فكانوا يستطيعون، بطريقة أو بأخرى، حثهم على الاقتداء بهم وجرهم إلى الوجهة التي يريدون .

لذلك لا ينبغي تضخيم دور العامل الديني في بعث الوعي الوطني. فهذا العامل لم يظهر أثره الحقيقي إلاّ إبّان نشأة الوعي الوطني. فكان تداخله في مناخ تفاقمت فيه التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وجعلته يقترب أكثر فأكثر من الانفجار .

وذلك ما حصل في شهر نوفمبر 1911، عند حدوث أول اصطدام في مدينة تونس بين الأهالي المسلمين والجهاز الاستعماري. فقد وجد الغضب الكامن في نفوس أولئك السكان، لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، فرصة ما للانفجار عندما قررت سلطات الحماية القيام بعمليات ترسيم مقبرة الزلاج في السجل العقاري، وكانت تعتبر مقاما ذا صبغة دينية وتحظى بتكريم خاص في نفوس التونسيين .

وفي ذلك الوضع المتوتّر بصفة موضوعية، كان للعامل الديني، بلا شك، دور المفجّر .

ولئن انقلب عداء السكان المسلمين ضدّ الجالية الإيطالية بالإيالة، فلم يكن ذلك فقط لأن ايطاليا كانت إذاك في حرب ضد الخلافة العثمانية لاحتلال طرابلس، بل كان مرده بالخصوص إلى التناقضات التي تقوم بينهم وبين التونسيين .

---

(167) فزيادة على الضرائب التي كانوا يجمعونها من أنصارهم، كان شيوخ الطرق والزوايا يتمتعون من السلط بعديد الامتيازات .

لا شك أن الحرب الإيطالية التركية، وما تبعها من احتلال بلاد طرابلس، قد رأى فيها قسم هام من السكان التونسيين، مسّا بالدين الإسلامي. كما ساهمت هذه المسألة في اندلاع حادثة الترامواي في شهر فيفري 1912 .

فإثر حادث ترامواي تسبب فيه سائق إيطالي وانجر عنه موت طفل مسلم، قرر سكان تونس المسلمون، وكانوا إذاك شديدي التحمس من جرّاء أخبار الحرب الطرابلسية، مقاطعة الترامواي .

غير أن المستخدمين العرب لشركة الترامواي أظهروا جيدا الأسباب العميقة لاستياء الأهالي إذ طالبوا بمناسبة هذه الحادثة، بالحصول على أجور مساوية لما يتقاضاه نظراؤهم الأوروبيون وتمكينهم من بلوغ كل الوظائف مثلهم. وفي هذه القضية وكما كان الشأن في واقعة الزلاج كان للدين دور القادح والمفجر .

وكذلك كان الأمر عند احتداد التناقضات بين المتفوقين وقسم من السكان التونسيين من جرّاء أزمة اقتصادية، فإن نار الثورة تكون أسرع إلى الاندلاع عندما يوقدها رجل من رجال دين أو ممن يعتبرون كذلك. وهذا هو على كل حال، شأن العصيان الذي حدث في أفريل 1906 بمنطقة تالة – القصرين، حيث تمكن أحد الأولياء وهو شاب من إثارة الأهالي على المعمرين، وقد كانوا تأذوا خاصة من جراء أزمة اقتصادية واجتماعية زادت في تفاقم وضع كان سيّئا من قبل [168] .

(168) نجم الإستياء عن الفقر الناتج عن الجفاف الذي تلا فترات من البرد الشديد وذهبت ضحيته الماشية، وعن طبيعة العلاقات مع المعمرين القليلين والمتصلّبين من جراء عزلتهم ... وكانت الروائية مريام ماري مبعوثة جريدة «لوتون» الفرنسيّة لحضور المحاكمة قد أدركت الصلة بين الحالة الفضيعة لذلك الحشد المضطهد السغب «وتمردهم لتحقيق» حلمهم اللامعقول لزعزعة الفاقة وللحرية » (شارل اندري جوليان، معمرون فرنسيون وشباب تونسي، الكتاب المذكور ص 94-95) .

غير أن الوعي الوطني، عندما ظهر بالبلاد التونسية، اندمج فيه الإسلام كتراث ثقافي وخاصة كعنصر مكون للشخصية التونسية. ففي هذا التطور الذي آل إلى بروز الوعي الوطني يظهر البعد الديني إذن لا كسبب بل كنتيجة .

كما كانت الدعوة إلى الوحدة الاسلامية التي طبعت الحركة الوطنية التونسية قبيل الحرب العالمية الأولى، تيارا سياسيا أكثر منه دينيا. ولئن لبست ثوب الاسلام، فهي تمثل في الحقيقة رد فعل على وضعية من التبعية الاقتصادية والسياسية. وانطلاقا من تركيا، مقر الخلافة الاسلامية، كانت هذه الحركة التضامنية بين المسلمين تهدف إلى مقاومة القوى الأروبية، التي لم تنفك إذاك تهدد استقلال كل البلدان الإسلامية وسيادتها بما فيها الامبراطورية العثمانية نفسها. لذلك لم تظهر فعلا بتونس إلاّ مع ظهور وعي وطني لدى سكان هذه البلاد. ولم يكن أول قادتها، علي باش حامبة متدينا بخاصة. وهذا على أي حال ما باح به إلى أحد أصدقائه الفرنسيين وهو « يحكي له قلقه في تلك الليلة التي انكسرت عليه فيها كل معتقداته الدينية » [169] .

ففي مسألة الدعوة إلى الوحدة الاسلامية هذه، وفي القضايا المشار إليها سلفا، لم يكن العامل الديني إذن عاملا حاسما بتاتا .

وبصفة عامة، فإن الدين، وإن ساعد على بروز الوعي الوطني لدى السكان التونسيين فانه لم يكن له دور المحرك. وفي حركة التحرير الوطني، فقد كان له دور المساعد الذي يعمل خاصة كقادح عندما يبلغ الوضع الاجتماعي والاقتصادي درجة الانفجار في البلاد .

(169) وزارة الشؤون الخارجية، البلاد التونسيين (1917-1929) ، المجلد 319 ، شارل نوبل مبرز جامعي إلى « بوانكاري »، لاتروش (إيزار)، 9 جويلية 1922 .

(3) إدخال تعليم عصري وتكوّن وعي وطني بالبلاد التونسية:

إضافة إلى كل العوامل التي حللناها، اضطلع التعليم أيضا بدور هام في نشأة الوعي الوطني لدى التونسيين. وليس المقصود التعليم التقليدي في الكتاتيب أو جامع الزيتونة، وقد كان يعتمد على الحفظ ويتوخى طرقا عتيقة تقتل لدى التلميذ كل فكر نقدي، بل التعليم العصري الذي بدأ ينتشر منذ 1875 بفضل المدرسة الصادقية والذي كان من شأن نظام الحماية المنتصب سنة 1881 أن ساعده بصفة مباشرة أو غير مباشرة .

وهذا التعليم العصري المطابق لنظام التعليم الفرنسي كان لابد أن يقوم بدور الخمير في بروز الوعي الوطني لدى الشباب التونسي. وفعلا فبتأثره بمبادئ الثورة الفرنسية لسنة 1789، فقد كان يحتوي في صلبه على أصول عقلية الرفض والمنازعة. إذ إنّ مبادئ الحرية والمساواة والإخاء وحقوق الإنسان والمواطن التي يلقنها هذا التعليم كانت متناقضة والممارسة الاستعمارية المؤسسة على الظلم والتعسف والتمييز. ولن يلبث هذا التناقض أن ينقلب على نظام الحماية. وقد أصابت جريدة « لوتون » عندما لاحظت في شهر أفريل 1906، أن الشباب التونسي الذي يتعلم الفرنسية « ولا يسمع في أوساطنا وأدبنا إلاّ حديثا عن العدالة والحرية والمساواة » لا يقبل أن « يعامل معاملة المغلوب الذي ليس له أي حق حتى ولو كان في التطلع إلى وضع أحسن » (170). وبذلك، فقد ساهم التعليم العصري لا في نشر الأفكار الثورية في البلاد التونسية فحسب بل وفي كشف محدودية القيم الغربية التي يزعمون أنها ذات صبغة كونية. وقد شعر المتفوقون جيدا بخطر هذا التعليم الذي كانوا يرون فيه الباعث على الانتقادات والاضطرابات والمنازعات، فطالبوا لذلك بتوجيه الأطفال التونسيين إلى الكتاتيب والمدارس العتيقة التي زعموا – باعتبار ما تقتضيه مصلحتهم – أن لها فضائل شتى.

(170) ذكره الشاذلي خير الله، الحركة الوطنية التونسية (ملاحظات ووثائق) .

وعلاوة على الأفكار المتعلقة بحقوق الشعوب والانسان والمواطن، كان التعليم العصري يقدم أيضا المناهج الغربية للتفكير والتحليل والنقد فيساعد الشبان التونسيين الذين ينهلون من معينه على إجراء تحليلات نقدية لنظام الحماية، وكشف القناع عما تضمنه من الشوائب والتناقضات، وادراك حقيقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي عليه بلادهم .

والجدير بالملاحظة أن هذا التعليم لم يشمل حتى الحرب العالمية الأولى، إلاّ أقلية ضئيلة من التونسيين ينتمون عامة إلى برجوازية المدن وخاصة مدينة تونس. والقلة من التونسيين الذين واصلوا دراستهم في الجامعات الفرنسية منحدرون من هذه الطبقة. وعند عودتهم إلى البلاد التونسية، يلاحظون، أنهم، رغم شهاداتهم الجامعية، يبعدون عن المسؤوليات الإدارية لصالح الرعايا الفرنسيين الذين غالبا ما تعوزهم الشهادات ولا يتوفر لديهم المستوى الثقافي. وما كان من هذا الوضع إلاّ أن أدخل القلق على نفوس البرجوازية التونسية، التي كانت، وقد أصيبت في فلاحتها وصناعتها وتجارتها، تراهن على الوظائف الإدارية العليا لضمان مستقبل أبنائها .

وعلاوة على ذلك، فإن النخبة المثقفة التونسية ترى نفسها محل إهانة من جانب المعمرين والتجار والإداريين الفرنسيين الذين، وهم في الغالب بدون شهائد ولا ثقافة، يشعرون بأنهم تجاه أولئك الجامعيين المحليين مثبّطي الثقة بأنفسهم « كمتفوقين » (171). وهذا ما ولّد في الإيالة، نوعا جديدا من التناقض زاد في إضرام حقد المثقفين التونسيين على نظام الحماية (172) .

وإذ أبعد المثقفون التونسيون عن ممارسة شؤون بلادهم، فقد اندفعوا نحو المهن الحرة مثل الطب وخاصة المحاماة وهي مهن تدر عليهم الأموال

(171) جان دوفينيو، مخطط لسسيولوجية القومية التونسية، ورد في القوميات المغاربية، المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، باريس 1966 .

(172) وزارة الشؤون الخارجية (1917-1929) المجلد 61 ، تقرير شارلتي المدير العام للتعليم عن سياسة الحماية الأهلية أفريل 1912 .

لكنها أيضا من المهن القليلة التي تتلاءم وكرامتهم في النظام الاستعماري [173] .

على أن هذا ما كان لينسيهم حقدهم على نظام يمنعهم، خلافا لكل مبادئ القانون الفرنسي، من الوصول بجدارة إلى إدارة شؤون بلادهم، ولم يفتهم استعمال تلك المبادئ القانونية والمناهج التحليلية التي استوعبوها وهم على مقاعد المدارس الفرنسية، للكشف عن شوائب نظام الحماية وتناقضاته. فكانوا يطالبون بتطبيق تلك المبادئ الضامنة لحقوق الإنسان والمواطن على كل سكان الإيالة بدون تمييز عرقي أو قومي. ولم يقتصروا على المطالبة بحق الدخول إلى كل المناصب الإدارية في نفس الظروف المتوفرة للمواطنين الفرنسيين، بل ندّدوا كذلك بمختلف أنواع التعسف التي أوجدها النظام الاستعماري والتي تمس بمصالح قطاعات أخرى من السكان التونسيين .

وبصفة عامة، فإن هذه النخبة الفكرية قد ساهمت، بطرحها لمشاكل تهم الأغلبية الساحقة للتونسيين، في تكوين رأي عام تونسي. وقد أدّى نشاطها، قبيل الحرب العالمية الأولى، إلى توطيد دعائم الوعي الوطني لدى قسم، على الأقل، من سكان الإيالة المسلمين .

IV – تكوين رأي عام بالبلاد التونسية :

ظهر نشاط النخبة الفكرية التونسية في بداية الأمر، بجريدة «الحاضرة» وهي صحيفة عربية أسبوعية تأسست سنة 1888 .

(I) « الحاضرة » :

لئن لم تعارض هذه الجريدة بصراحة السلطات الفرنسية وتعهدت بتجنب كل تعليق مسيء على إجراءات الإدارة الاستعمارية، فقد اعتزم

(173) في 1920 أحصى « ردبالك » في سلك المحاماة بتونس 49 فرنسيا مقابل 19 إيطاليا و 13 مسلما (في سلك الأطباء ترتفع هذه الأعداد على التوالي إلى 90 و 65 و 10) ذكره جاك بيرك، المغرب بين حربين، الكتاب المذكور ص 16) .

فريقها الدفاع عن « مصالح الأهالي التي ضمنها انتصاب الحماية» [174] فلم تنازع هذه الجريدة إذن في نظام الحماية، إلاّ أن محرريها لم يتخلوا، ولكن بشيء من الاحتشام - والحق يقال - وفي قالب نصائح إلى الحكومة، عن نقد ما نجم عنه من أنواع الظلم. وقد نشر علي بوشوشة [175] مدير « الحاضرة » في 20 نوفمبر 1894 مقالا كان إذاك في منتهى الجرأة تحت عنوان معبر هو : « مطالبنا » وفيه يؤكد الكاتب خاصة على النقاط التالية :

– ضرورة حماية أراضي الأحباس – وهي أملاك غير قابلة للبيع ومخصصة لغايات خيرية – من الأطماع الخاصة .

– حماية البضائع التونسية من المنافسة الأجنبية .

– دخول التونسيين التي توفرت فيهم الشروط المطلوبة إلى الوظائف العمومية .

– مشاركة الأهالي، على غرار الرعايا الأوروبيين، في إنجاز الأشغال العامة .

– إحداث بنك للقرض العقاري له فروع في كل مدن الإيالة، لمساعدة الفلاح التونسي على تحسين وضعه .

– تعميم التعليم وتعصيره بإدخال مواد عصرية، وإحداث مراكز للتدريب الفلاحي والصناعي، وتعليم اللغة العربية في كل المدارس ودخول التونسيين إلى المدارس الفرنسية العليا بفرنسا .

(174) ك. صموت. الامبريالية الرأسمالية الفرنسية بالبلاد التونسية والقومية التونسية 1881-1914 (الكتاب المذكور) ؛

(175) من مواليد 1859 ، ينحدر علي بوشوشة من عائلة كبيرة من فلاحي بنزرت، بدأ تعليمه في الكتّاب أولا ثم بجامع الزيتونة والمدرسة الصادقية، بعثته الحكومة سنة 1878 إلى انجلترا لمواصلة دراسته. وعندما أرجعته سلطات الحماية إلى البلاد التونسية سنة 1881 ، اتجه نحو الفلاحة والصحافة. توفي في 18 أوت 1917 (الصادق الزمرلي، وجوه تونسية التابعون. تونس 1967 ص 33-42) .

- تمثيل الأهالي في مؤسسات استشارية لتمكينهم من المشاركة في مناقشة القضايا التونسية التي تهمهم أولا وبالذات .

- إعادة تنظيم المحاكم التونسية بوضع قوانين ومجلات تيسر للقضاة القيام بمهامهم وإنشاء محكمة خاصة للنظر في النّزاعات بين التونسيين والرعايا الأجانب [176] .

تبدو وتلوح من وراء هذه المطالب المعتدلة في الظاهر، المظالم الناجمة عن نظام الحماية كانتزاع الأراضي، وتدهور الصناعة التقليدية، والتمييز في مجال الشغل والقروض والتعليم وكذلك انعدام ضمانات العدالة السليمة للأهالي التونسيين المبعدين من ناحية أخرى عن مناقشة قضايا البلاد .

إلاّ أن أهمية « الحاضرة » تكمن، إلى جانب الانتقادات المحاطة في مجملها بشيء من الاحتشام والتخوف، في مساهمتها في تكوين رأي عام تونسي وذلك بما تثيره من القضايا . وفعلا، فإن التعرض في هذه الجريدة إلى مسائل تتعلق بالشؤون العثمانية « والسياسة الخارجية والاستعمار، والأراضي المشتركة وأراضي المرعى والتعليم وإعادة التنظيم وكذلك التوزيع الجديد للأعباء الجبائية، والإصلاح القضائي والإداري، والأحباس وأملاك الدولة وأرباب الصناعات والمنافسة الأجنبية وتحسين وضع صغار الفلاحين ومساعدة الفئات الفقيرة والتمدين العمراني، والصحة، وغيرها » [177]، لايترك الفئة النيّرة من الأهالي غير مكترثة .

والهدف الذي يرمي إليه فريق الحاضرة هو زعزعة خمود التونسيين لضمان النهوض بهم فكريا وأخلاقيا واجتماعيا . وهو ما يتطلب مقاومة الجمود والأحكام المسبقة التي كانت مسيطرة إذاك على عقليتهم ويستدعي تلقينهم الأفكار العصرية السائدة إذاك في العالم الغربي .

وهكذا فإن هيئة تحرير « الحاضرة » كانت، في نفس الآن الذي تنتقد

(176) ذكره محمد الصالح الأجري، تطور الحركة الوطنية التونسية من البداية إلى الحرب العالمية الثانية الجزء 1، تونس 1914 ص 105-106 .

(177) *الصادق الزمرلي، وجوه تونسية، التابعون (الكتاب المذكور، ص 36-37) .*

فيه باحتشام وبأسلوب التلميح التجاوزات الناجمة عن نظام الحماية، تدعو إلى إعادة النظر في الهيكلة التقليدية للمجتمع التونسي مبرزة تخلفه بالقياس إلى البلدان الأروبية. ومن هذا المنظور أثار البشير صفر مسائل متعلقة بالتاريخ والجغرافيا والاقتصاد وطبيعة نظام حكومات البلدان الأروبية وافتتح طريقة في المقارنة بين العلوم الغربية والعلوم الاسلامية» [178] .

ومع هذا فقد كان أعضاء هيئة «الحاضرة» الوريثة للأفكار الإصلاحية الناشئة بالإيالة - تحت رعاية خير الدين باشا قبيل الحماية - من المجددين فعلا. فمحمد السنوسي المشارك في هذه الجريدة كان، فيما سبق من أعضاد ذلك الوزير المصلح العظيم [179]. وكان كل من علي بوشوشة والبشير صفر، وهما من قدماء تلامذة المدرسة الصادقية - وهي التي أسسها خير الدين بالذات سنة 1875 لتعليم الشبان التونسيين اللغات الأجنبية والعلوم العقلية - قد زاولا دراساتهما تباعا، في انجلترا وفرنسا [180] حيث انبهرا بالتقدم الذي حققته تلك البلدان الأروبيان .

وسوف يضمن هذان الخريجان من المدرسة الصادقية في جريدة «الحاضرة» [181] إمكانية السير في التيار الاصلاحي الذي ظهر قبل الحماية. والهدف هو أساسا إقامة البرهان على أن الأسلام لا يتنافى مع التقدم، وأن السبب الرئيسي لتأخر العالم الإسلامي يكمن في رفضه

(178) ن زيادة، جذور القومية بالبلاد التونسية، بيروت 1962 ، ص 64 .

(179) من مواليد تونس سنة 1851 . ينتمي محمد السنوسي إلى عائلة أصيلة الكاف، وبعد دراسة بجامع الزيتونة كلف سنة 1871 بإعطاء دروس إلى الأمير محمد الناصر. وقد عين في حكومة خير الدين كاتبا أولا لجمعية الأوقاف أول الأمر ثم محررا في جريدة «الرائد التونسي». وشغل غداة الحماية وظائف محرر بالوزارة، وكاتبا ثم قاض بالنيابة في المحكمة العقارية المختلطة، توفي سنة 1900 .

(180) في سنة 1878 بعثت الحكومة التونسية أول تلامذة المدرسة الصادقية النجباء لانهاء دراستهم بأوروبا، وفي 1881 إثر انتصاب الحماية ألغت السلطات الفرنسية المنحة المخصصة لهذه المهمة المدرسية .

(181) يوجد أيضا ضمن العاملين بجريدة الحاضرة زيتونيون إصلاحيون مثل محمد السنوسي وسالم بوحاجب .

التطور ومواكبة العصر. وإذا ما أراد التونسيون تحقيق نهضة بلادهم، فعليهم أن يقلعوا عن تمجيدهم المفرط للماضي ويستلهموا من التجربة الأروبية جوانبها الإيجابية، ويقبلوا على انتهاج سبيل الترقي والأخذ بناصية العلوم وذلك دونما تخلّ عن ثقافتهم أو تنازل عن شخصيتهم .

وكل هذه الأفكار التي كان خير الدين قد طرحها وتوسع فيها في كتابه « أقوم المسالك لمعرفة أحوال الممالك » [182]، تظهر حرفيا أو على الأقل من حيث المعنى في مقالات جريدة « الحاضرة » . وكان محررو هذه الجريدة، وهم ضحايا الوهم السائد حول النزعة التقدمية للبورجوازية الغربية، يعتقدون، والحق يقال، أنه في الإمكان تطبيق هذه الأفكار بانتهاج سياسة تعاون مع الحماية. والملاحظ أن كلّ محرري جريدة «الحاضرة»، باستثناء علي بوشوشة الذي كان يشتغل بالفلاحة، هم من الموظفين، وقد كانت السلط الاستعمارية تذكرهم بخير كثير. والدليل على ذلك أن البشير صفر، وهو أكثر الجماعة تصلبا، يعتبره المقيم العام واحدا «من أذكى الموظفين وأكثرهم إخلاصا» [183].

ولا يخفى مع هذا أن جريدة « الحاضرة » التي صدرت بدون انقطاع أو تكاد من 1888 إلى 1911 ، قد ساهمت في تكوين رأي عام بالبلاد التونسية.

إلاّ أن هذه الأفكار العصرية التي كانت تروجها اصطدمت بعداء الأوساط المحافظة بجامع الزيتونة. وللتغلب على هذه المقاومة وإكساب أفكارهم صدى أكثر وانتشارا أوسع، شارك جماعة « الحاضرة » في تأسيس جمعية سميت « الخلدونية » [184] .

---

(182) ظهر هذا الكتاب باللغة العربية بتونس سنة 1867 . وقد ترجمت مقدمته إلى الفرنسية وصدرت سنة 1868 بباريس تحت عنوان « الاصلاحات الضرورية للدول الاسلامية، محاولة مكونة للقسم الأول من الكتاب السياسي والإحصائي بعنوان : أقوم المسالك لمعرفة أحوال الممالك » .

(183) ذكره ك . صموت. الأمبريالية الرأسمالية الفرنسية بالبلاد التونسية (المؤلّف المذكور).

(184) نذكر من بين المؤسسين للخلدونية علي بوشوشة وبشير صفر، وسالم بوحاجب وغيرهم من أعضاء هيئة جريدة « الحاضرة » .



(صورة)

خير الدين باشا (1822 - 1890)

رائد الحركة الوطنية التونسية

(2) « الخلدونية » :

أسست جمعية « الخلدونية » في 22 ديسمبر 1896، بمساندة المقيم العام روني ميبي [185]. وهي تستمد تسميتها من اسم العلامة ابن خلدون، المؤرخ التونسي العظيم في العصر الوسيط الذي امتاز بفكر نقدي وحب اطلاع علمي نادرين في ذلك العهد. وكانت تهدف إلى تمكين المسلمين من الاطلاع على العلوم العصرية وتوسيع آفاقهم الفكرية. وتعتزم، بإشراف رئيسها الأول محمد الأصرم[186] « تنظيم دروس ومحاضرات في مجالات التاريخ والجغرافيا واللغة الفرنسية، والاقتصاد السياسي وحفظ الصحة والفيزيا والكيميا وغيرها ... ، وتمكين الأكفاء من روادها من فرصة لاستكمال ثقافتهم، واستنهاض الهمم لإنشاء المكتبات، وإصدار مجلة بالعربية والفرنسية هدفها تعريف الفرنسيين بالحضارة العربية والمسلمين بالحضارة الفرنسية » [187].

وفي الواقع، فإن هذه الجمعية موجهة أساسا إلى طلبة جامع الزيتونة لتخليصهم من تأثير ما كانت تقدمه لهم تلك الجامعة من تعليم تقليدي عتيق ودغماطي «لا مجال فيه بتاتا لتدريس العلوم العصرية»[188]. لذلك اعتبرتها الأوساط الزيتونية المحافظة خطرا على القيم الإسلامية. وكان

(185) شغل روني ميبي وظيفة المقيم العام بالبلاد التونسية من ديسمبر 1894 إلى نوفمبر 1900 .

(186) ينحدر محمد الأصرم (1858-1925) من عائلة عربية عريقة، أصيلة القيروان. تلقى تربية عصرية. وبعد دراسة في المدرسة الصادقية، بعث إلى باريس لتحسين مستواه. وبعد عودته إلى تونس، درّس في المعهد العلوي، ثم عين لإدارة الغابة. وزيادة على نشاطه بالخلدونية شارك سنة 1906 في مؤتمر مرسيليا الاستعماري، وفي مؤتمر شمال إفريقيا الملتئم بباريس سنة 1908. شارك أيضا في جريدة « التونسي » المؤسسة سنة 1907. دعي خلال الحرب، للتدريس بالمدرسة العليا للعربية ثم بالمدرسة الصادقية (الصادق الزمرلي، وجوه تونسية، التابعون. الكتاب المذكور من ص 87 إلى ص 98) .

(187) محمد الأصرم، التعليم الإسلامي العالي. الخلدونية بتونس. ورد في مؤتمر شمال إفريقيا الملتئم بباريس من 6 إلى 10 أكتوبر 1908. عرض للأعمال، الجزء الثاني ص 174 .

(188) الكتاب المذكور .

على مسيري الجمعية أن يعملوا على مناهضة هذا التحفّظ وهذه الادعاءات، وحث الطلبة الزيتونيين على متابعة دروس الخلدونية. فاعتمدوا على وجاهة الشيخ سالم بوحاجب وهو زيتوني من انصار النزعة الاصلاحية وعضو في هيئة جريدة « الحاضرة »، وعهدوا إليه بافتتاح حلقة محاضرات الخلدونية. وقد عالج هذا المدرّس الزيتوني بالعربية موضوعا شائكا كان يشغل آنذاك كل الأذهان وهو « هل الإسلام ملائم للعلم » فأجاب على هذا التساؤل بالإيجاب، « ورسم بذلك المسلك الذي بقيت الخلدونية له وفية»[189].

وكان لعمل هذا الشيخ ومساهماته، وهو من كبار مدرّسي الزيتونة الموقرين، أثره في النفوس. حيث أقبل العديد من الطلبة الزيتونيين على متابعة دروس الخلدونية. فكان تعليم هؤلاء الشبان التونسيين، حسب طرق جديدة، ومواد غير واردة في التدريس الزيتوني يمثل إسهاما في تكوين الفكر النقدي لديهم وتمكينهم من التفتح على العالم العصري وبذلك يتقلص الفارق بين عقلية الزيتونيين وعقلية الصادقيين ويتدعم، في الآن نفسه، التيار الإصلاحي بالبلاد التونسية. وهذا الهدف هو في الواقع ما كان يرمي إلى تحقيقه مؤسسو « الخلدونية » .

وتظهر الأفكار الإصلاحية من خلال دروس العلوم الإنسانية التي كانت فرصة لابراز حالة الانحطاط التي أصبح عليها العالم الإسلامي وما حققته أروبا من تقدّم. ويستخلص من هذا أن النهوض بالبلاد التونسية يقتضي بالضرورة اقتناء العلوم والتقنيات والمناهج الغربية. وبما أنّ الإقبال على الخلدونيَة كان بالضرورة محدودا، فقد تم إحداث جمعية جديدة : وهي «جمعية قدماء المعهد الصادقي» أو «الصادقية»، وذلك بغية نشر هذه الأفكار على مدى أوسع وإكسابها صدى أكبر.

(189) روني ميّي، مداخلة في مؤتمر شمال إفريقيا. ورد في عرض للأعمال، (المصدر المذكور، الجزء الأول، ص 32) .

(3) «جمعية قدماء تلامذة المعهد الصادقي» أو «الصادقية» :

تهدف هذه الجمعية التي تأسست في 23 ديسمبر 1905 برئاسة خير الله بن مصطفى[190] إلى تخليد الأفكار ونشر المبادئ التجديدية التي كان المعهد الصادقي مصدرا لها. والمقصود هو تغيير عقلية الشعب التونسي المتسمة بآثار حقبة طويلة من الجهل مردها إلى انحطاط العالم الإسلامي، والاسراع بدفع هذا الشعب نحو التقدم ودفعه إلى الأخذ بالأفكار العصرية وقد صرح علي باش حامبة المنشط الرئيسي لجمعية قدماء الصادقية قائلا : « لبلوغ ذلك، علينا أولا أن نجتهد للحفاظ على هذا الفكر التجديدي الذي كان المعهد الصادقي مهدا له، وتنميته لدى رفاقنا ثمّ نشره بين عامة الشعب » [191]. وتنوي الجمعية تحقيق هذين الهدفين بواسطة إحداث مكتبة وتنظيم محاضرات موجهة إلى قدماء الصادقيين [192] والقيام بمحاضرات عمومية موجهة إلى عامة الشعب في أكثر الأحياء اكتظاظا. وقد استطاعت جمعية قدماء الصادقية أن تنظم خلال سنة، من أفريل 1906 إلى أفريل 1907 حوالي 84 محاضرة منها 27 في مقرها و 57 في أحياء المدينة [193]. إلاّ أن هذا التدريس بعد المدرسي، كان يرمي، إلى جانب الحفاظ على الفكر الصادقي ونشره بين الجماهير الشعبية، إلى تحقيق نهضة أدبية وفكرية لدى التونسيين

(190) ينحدر خير الدين بن مصطفى (1867-1965) من عائلة مماليك، درس في المعهد العلوي ودعي لتدريس الفرنسية بالمعهد الصادقي، وبعد ست سنوات من التدريس شغل وظيفة مترجم عدلي لدى المحكمة المختلطة بتونس ثم انضم إلى هيئة تحرير جريدة « التونسي » وشارك سنة 1908 في مؤتمر افريقيا الشمالية. وسمي بعد الحرب مدير التشريفات للناصر باي ثم مدير جمعية الأوقاف (الصادق الزمرلي، وجوه تونسية، التابعون، الكتاب المذكور ص 281-288).

(191) جمعية قدماء تلامذة المعهد الصادقي، تقرير لجنة المبادرة (كراس) ذكره م . ص الآجري، تطور الحركة الوطنية التونسية (الكتاب المذكور، الجزء الأول، ص 112).

(192) يقدر قدماء تلامذة الصادقية سنة 1906 بـ 600 تلميذا، حسب علي باش حامبة في التقرير الذي قدمه باسم لجنة المبادرة بمناسبة تأسيس الصادقية.

(193) La Dépêche Coloniale « البرقية الاستعمارية » 1 جويلية 1907 ، ذكرها الآجري، تطور

وبالتالي إلى إعادة بعث الحياة في المملكة. وقد لاحظ علي باش حامبة قائلا : « في اليوم الذي نصل فيه إلى تربية عامة الشعب بنشر الأفكار العصرية، والتعريف بالعلوم وتقريبها إلى الأذهان، نكون قد نجحنا في إيقاظ النشاط والإسراع بتطوير بلادنا نحو وضع أكثر تلاؤما مع متطلبات العصر ... » [194].

وهذا هو أساسا الهدف الذي كانت ترمي إليه الحركة الإصلاحية التي عرفتها البلاد التونسية قبيل الحماية. فنشاط جمعية قدماء الصادقية يندرج مثل نشاط جريدة « الحاضرة » والجمعية « الخلدونية » ضمن هذه النظرة الإصلاحية التي هي تجديدية أصلا.

وخلافا للرأي السائد، فالآراء التي تنشرها هذه المجموعات ليس مرجعها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده [195]، بل الحركة الإصلاحية التي ظهرت في تونس في الفترة السابقة للعهد الاستعماري. ولئن لقيت حركة الأفغاني وعبده أصداء لا تنكر بالبلاد التونسية، فذلك لأن النخبة التونسية كانت قد اقتنعت بنظرة وأفكار جد قريبة منها. وتجدر الاشارة إلى أن اثنين من رجال الإصلاح في تونس، محمد بيرم ومحمد السنوسي، وقد كانا فيما سبق من مساعدي الوزير المصلح خير الدين، هما اللذان قاما بالدعوة والتنظيم للزيارة التي أداها الشيخ محمد عبده للإيالة من 6 ديسمبر 1884 إلى 4 جانفي 1885 [196]. وفي تونس لاحظ الشيخ محمد عبده بنفسه وبكل ارتياح التقارب الكبير الذي يوجد بين الحركة الاصلاحية التونسية وأهداف جمعية العروة الوثقي التي كان

الحركة الوطنية التونسية (الكتاب المذكور، الجزء الأول، ص 113).

(194) جمعية قدماء تلامذة المعهد الصادقي، تقرير لجنة المبادرة، كراس مذكور ص 8 .

(195) الأفغاني (1839-1897) وعبده (1849-1905) مصلحان اسلاميان نشرا في الثمانينات آراء قريبة من الآراء التي ساندتها من قبل المدرسة الإصلاحية التونسية.

(196) منصف الشنوفي، زيارتا الشيخ محمد عبده للبلاد التونسية وانعكاساتهما على الحركة الإصلاحية التونسية (6 ديسمبر 1884، 4 جانفي 1885 و 9-24 سبتمبر 1903) في الكرّاسات التونسية عدد 61/64 الثلاثي الأول والرابع 1968 ص 57-96 .

يديرها وقتئذ بمعية صديقه الأفغاني[197]. وعند رجوعه إلى البلاد التونسية، في شهر سبتمبر 1903، أكد الشيخ عبده على أهمية الحركة الإصلاحية التونسية بالنسبة إلى الحركة القائمة بالجزائر إثر زيارته لها[198].

غير أن ما ينبغي ملاحظته هو أن الشيخ محمد عبده قد أسهم في تنمية الحركة الإصلاحية التونسية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين رغم أنه لم يشارك في بعثها. وقد كانت مجلة « المنار » المؤسسة سنة 1898، تصل إلى تونس حيث يقرأها العديد من رجال الفكر. وقد أولت هذه المجلة بعض الاهتمام بمسائل تونسية لا سيما المتعلقة منها بالتعليم. ولم يفتها بالمناسبة أن تنقل مقتطفات من جريدة «الحاضرة». لذلك يمكن القول بوجود تعايش وتواصل بين التيارين الاصلاحيين التونسي والمصري لكن لا يصح أن نذهب إلى أن الأول كان تابعا للثاني أو ناتجا عنه.

ومهما يكن من أمر فإن كل الآراء التي تنشرها «الحاضرة» و«الخلدونية» و«الصادقية» والتي تهدف بصفة أو بأخرى إلى تحديث الإيالة، ساعدت على إيقاظ الفكر في هذه البلاد وخاصة في مدينة تونس وفي أوساط المثقفين.

غير أن نمو الاستعمار، وتفاقم التناقض القائم بين أغلبية التونسيين والرعايا الأروبيين، وتزايد إفقار الأهالي الفاضح، جعل الشبان من حركة تونس الفتاة[199] يدركون أن عمل التجديد لبلادهم يتطلب إلى جانب

(197) نفس المرجع.
(198) دامت رحلة عبده الثانية إلى البلاد التونسية من 9 إلى 24 سبتمبر 1903، وكان حينها مفتيا بمصر.
(199) نسبت تسمية « الشباب التونسي » في نهاية القرن التاسع عشر إلى المصلحين التونسيين من قبل الطاعنين عليهم في أوساط المتفوقين بالمقارنة بحركة « تركيا الفتاة ».

هذا النشاط الذي تغلب عليه الصبغة الثقافية، عملا سياسيا صريحا. والمقصود هو الدفاع بصورة ملموسة عن مصالح السكان التونسيين ولفت نظر السلطات الفرنسية والرأي العام في فرنسا إلى خطورة الوضع. وكان البشير صفر[200] العضو المؤسس لجريدة الحاضرة وجمعية الخلدونية ورئيس جمعية الأوقاف هو الذي رسم الأسلوب لهذا الخط الجديد في الخطاب الذي ألقاه في 24 مارس 1906 بمناسبة تدشين مأوى «التكية» للفقراء والمعوزين.

(4) خطاب البشير صفر في 24 مارس 1906 :

عرض البشير صفر في هذا الخطاب، علانية وذلك بحضور المقيم العام ستيفان بيشون « في عبارات موزونة ولكنها واضحة » البعض من الإصلاحات التي كان يتوق إليها الشعب التونسي[201]. ولفت نظر سلطات الحماية إلى حالة الفقر التي كان عليها الأهالي مضيفا – وهو ما أثار غضب المتفوقين وسخطهم[202] – أنه لا يكفي الاقتصار على تخفيف الفاقة بل ينبغي القيام بدراسة جدية للوسائل الكفيلة بالوقاية منها.

(200) بشير صفر (1856-1917) هو ابن لواء من أصل تركي. دخل إلى المعهد الصادقي في نفس سنة تأسيسه وأصبح نظرا إلى تفوقه في الدراسة من أكثر ضيوف الوزير المصلح خير الدين تكريما وحظوة. أرسل إلى باريس لمواصلة دراسته الثانوية في معهد سان لويز، غير أنه عندما قطعت عليه المنحة المسندة إليه أذعن للبقاء بتونس حيث باشر وظيفة إدارية. وبعد شغله لوظيف متوسط، أصبح رئيس مكتب محاسبة الحكومة ثم وكيلا فرئيسا لجمعية الأوقاف ثم منذ 1908 قائد سوسة. وإضافة إلى هذه المهام الإدارية، كان بشير صفر أيد الآراء الإصلاحية، أولا في جريدة « الحاضرة » ثم في المحاضرات التي كان يلقيها لجمعية الخلدونية وأخيرا في جريدة « التونسي » (الصادق الزمرلي، وجوه تونسية، التابعون، الكتاب المذكور ص 15-29).
(201) ش. اندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير. القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية. الطبعة الثالثة باريس 1972، ص 65).
(202) نفس المرجع.



(صورة)

البشير صفر (1856 - 1917)

رائد الحركة الوطنية التونسية

وفي نظر رئيس جمعية الأوقاف، فإن أسباب هذه الفاقة تعود إلى سلب الأراضي وتدهور تجارة الأهالي وصناعاتهم وقلة استخدام العمال التونسيين في المشاغل العمومية والخاصة. وبعبارة أخرى، فالتناقضات وأنواع التمييز الناجمة عن نظام الحماية هي التي تفسر حالة الفقر التي كانت عليها الأغلبية الساحقة من التونسيين. وللوقاية من هذا الفقر، والتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبط فيها سكان الإيالة المسلمون فقد أوصى البشير صفر، بالحفاظ على ملكية الأهالي الفلاحية والنهوض بالصناعات المحلية بواسطة إجراءات جمركية وغيرها، وتنمية التعليم الصناعي والتجاري والفلاحي وكذلك بالتكوين الناجع لليد العاملة الأهلية وحمايتها [203]. وكان لهذا الخطاب الذي طرح لأول مرة بوضوح وعلانية مشكلة الأهالي، أصداء لا تنكر في فئات عريضة من سكان مدينة تونس. وكذلك كان شأن المسائل التي أثارها محمد الأصرم في نطاق المؤتمر الاستعماري الملتئم بمرسيليا من 5 إلى 9 سبتمبر 1906 .

(5) مداخلة محمد الأصرم في مؤتمر مرسيليا الاستعماري :

إعتبارا منه أن الاحتلال الأجنبي لن يكون مشروعًا ما لم يضمن للأهالي الرفاهية والعدالة والحرية، فقد اقترح الأصرم في أسلوب مهذب، الوسائل الكفيلة بالنهوض بالفلاحة وتربية الماشية والتجارة والصناعات اليدوية وكذلك مشاريع الحيطة، والقرض ومساعدة الأهالي. كما طالب بتشريك التونسيين في إدارة بلادهم وتمكينهم، على غرار الفرنسيين، من اقتناء مقاسم من أراضي الاستعمار، وإصلاح القضاء الاسلامي لتوفير

---

(203) الشاذلي خير الله، حركة الشباب التونسي، محاولة لتاريخ وتأليف للحركات الوطنية التونسية، ص 67-68 .

أكثر ما يمكن من الضمانات للمتقاضين ووقاية أملاك الأحباس من كل ضروب الإتلاف ومقاومة ظاهرة اتّباع الأولياء والفرق الصوفية، والعمل على النهوض بالأهالي فكريا وأدبيا بنشر التعليم وتشجيعه على كل المستويات [204]. وقد حللت كل هذه القضايا بصفة أوسع أثناء مؤتمر شمال إفريقيا الملتئم بباريس من 6 إلى 10 أكتوبر 1908، وفيه برزت بصفة خاصة ثلة من الشباب التونسي من حركة تونس الفتاة [205].

(6) « الشباب التونسي » في مؤتمر شمال إفريقيا :

اغتنم هؤلاء المناسبة تلك، للمطالبة بتحسين وضع الفلاحين و«الخمّاسة» وأرباب الصناعات اليدوية وصيادي الأسماك، والعمال التونسيين. كما طالبوا بإصلاح القضاء الاسلامي والنظام الجبائي، والجامعة الزيتونية، وإحداث جامعة إسلامية عصرية، وتعليم اللغة العربية للفتيات التونسيات، وتنمية تعليم اللغة الفرنسية في الإيالة « لإطلاع الجيل الجديد على التقدم الذي حققه العالم الغربي في النظام الاقتصادي » [206].

وقد لقيت هذه المطالب المعبرة عن مطامح فئات واسعة من السكان التونسيين صدى عميقا في أوساط الأهالي وخاصة في المدن. وكان مؤتمر باريس، حسب علي باش حامبة « حافزا للرأي العام الأهلي » [207].

(204) نفس المرجع .

(205) شارك في أعمال هذا المؤتمر كل من بشير صفر، وخير الله بن مصطفى وعبد الجليل الزاوش، والصادق الزّمرلي، والطاهر الاسود. أما محمد الأصرم الذي اضطر إلى البقاء بتونس فقد شارك بتقريرين متعلقين على التوالي بالتعليم الإسلامي العالي بجامع الزيتونة بتونس وبالخلدونية .

(206) مؤتمر شمال إفريقيا الملتئم بباريس من 6 إلى 10 أكتوبر 1908 . عرض للأعمال، باريس 1909، مجلدان. الجزء الثاني .

(207) ذكره جان دوفنيو، مخطط لسوسيولوجية القومية التونسية، المقال المذكور .

على أن الشباب التونسي، قد أسس قبل هذا المؤتمر بكثير، وتحت إدارة علي باش حامبة [208] جريدة أسبوعية للدفاع عن مصالح الأهالي عنوانها le Tunisien « التونسي ». وفيها طرحوا جملة من المطالب ذات صبغة اقتصادية واجتماعية وسياسية .

(7) مطالب جريدة « التونسي » :

على الصعيد الاقتصادي، طالبت هيئة هذه الجريدة خاصة، بتعصير الفلاحة والصناعة المحليتين، وبالعمل في سبيل ذلك على تنمية مؤسسات الحيطة والقرض، وتنظيم التعليم الصناعي والفلاحي وكذلك بإصلاح جبائي لمجابهة المنافسة الأجنبية .

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد طالبت باحترام الأوقاف العامة والخاصة، وحذف «المجبى»، وسنّ أداء عقاري يوظف على المداخيل، وتأسيس نظام الإسعاف العمومي والطبي، وتمكين صغار الفلاحين التونسيين من اقتناء مقاسم من الأراضي المعدة للاستعمار ومساهمة اليد العاملة التونسية في الأشغال العامة، وجعل التعليم الابتدائي مجانيا وإجباريا في جميع أنحاء الإيالة، وتيسير الدخول إلى التعليم الثانوي، وتشجيع النخبة من التلاميذ على متابعة الدراسات العليا، وإقرار حق التونسيين في الدخول إلى كل الوظائف الادارية بنفس الشروط الممنوحة للفرنسيين.

(208) علي باش حامبة (1876-1918). ولد بتونس العاصمة في عائلة من أصل تركي. وبعد دراسة ممتازة بالمعهد الصادقي عين متصرفا بهذا المعهد. وبفضل استغلال أوقات فراغة تمكن من الإحراز على إجازة في الحقوق ثم التحق بسلك المحامين بتونس. وإلى جانب ذلك وقّف وقته على نشاط سياسي كثيف. وقد كان عضوا بالخلدونية والمؤسس الأصلي للصادقية، ولدعم أرائه السياسية أسس سنة 1907 جريدة« التونسي »وسنة 1911 جريدة« الاتحاد الاسلامي ». وأثناء حادثه الترامواي أصبح بدون منازع قائدا لحركة الشباب التونسي. وعندما أبعد عن تونس في مارس 1912، استقر باسطنبول حيث أوكلت إليه السلطات التركية خططا إدارية هامة. توفي بتركيا في 29 أكتوبر 1918 في نفس اليوم الذي استولت فيه جيوش «الحلفاء » على اسطنبول (الصادق الزمرلي، وجوه تونسية، التابعون. المؤلف المذكور ص 43-67) والأرشيف العام للحكومة التونسية سلسلة IE 550 15/30 أشخاص مشبوهون. صندوق 550، ملف 61) .

(صورة)

علي باش حامبة (1876 - 1918)

رائد حركة الشباب التونسي

أما على الصعيد السياسي، فقد طالبت الهيئة باحترام النظرة العصرية لحقوق الحكومات والشعوب وواجباتها وبالتالي بتشريك الأهالي في الحياة العامة. ومن أجل ذلك طالبت بقبول مشاركة التونسيين في المجلس الاستشاري وإحداث تمثيل فلاحي وتجاري لهم على غرار « المتفوقين ». وهذه الإصلاحات تمكّن العنصر الأهلي من المساهمة في إدارة شؤون بلاده ومن حق النظر في استعمال الضرائب والدفاع عن مصالحه الخاصة. ولحماية السكان من الاستبداد والمظالم وكل أنواع التعسف، وقع التأكيد على وجوب الفصل بين السلطتين الإدارية والقضائيّة، وإحداث نظام قضائي مستقل عن الكاتب العام للحكومة وسن قانون تجاري. وإذ أن العدلية التونسية لم تكن توفر الضمانات الكافية للمتقاضين، فقد طالبوا بإعادة تنظيمها على أساس مبدإ الفصل بين السلطات وتقنين القوانين [209] .

هذه القضايا التي طرحتها حركة الشباب التونسي منذ خطاب البشير صفر في 24 مارس 1906 كانت تنبع من منظور واحد. فهي تندرج بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إطار التناقضات والمظالم وأنواع التمييز الناجمة عن النظام الاستعماري. وترمي الإصلاحات المقترحة أساسا إلى القضاء على كل الشوائب التي تلتصق بنظام الحماية أو على الأقل الحد منها . وهو الشرط الذي لابد منه للتقريب بين الأجناس المتواجدة بالبلاد التونسية. ومنذ تقديمها في 7 فيفري 1907 بأكثر مثابرة وثبات في جريدة « التونسي » التي أضيفت إليها منذ 1909 نشرية عربية بإدارة الشيخ عبد العزيز الثعالبي، شكلت المطالبة بهذه الإصلاحات عنصرا ثابتا للحركة الوطنية التونسية حتى الحرب العالمية الثانية .

وفي الحقيقة فقد كان الشباب التونسي بدفاعهم عن المصالح المشروعة لمواطنيهم يخدمون سياسة التشريك التي تدعو إليها حكومة الجمهورية

(209) Le Tunisien « التونسي » 7 فيفري 1907 ، علي باش حامبة . برنامجنا .

الفرنسية، بل كانوا يبرزون نشاطهم « كمساهمة مخلصة لمساعدة فرنسا على القيام برسالتها التمدينية» [210]. على أنهم قد ساهموا، من خلال كشف التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها يوميا فئات عريضة من الشعب، في بروز رأي عام بالبلاد التونسية مضيفين بذلك إلى الظروف الموضوعية الموجودة من قبل، ظروفا ذاتية ساعدت على نشأة الوعي الوطني .

وهكذا، تكون حركة الشباب التونسي قد ساهمت رغم صبغتها النّخبوية والبرجوازية، وعدم وجود تنظيم حقيقي لديها، في بروز الجماهير الشعبية التونسية على الساحة السياسية قبيل الحرب العالمية الأولى. كما كانت وراء الاصطدامات التي جدّت بمدينة تونس بين السكان المسلمين وجهاز الحماية، حيث شاركت فيها بصفة غير مباشرة .

٧ - بروز الجماهير الشعبية التونسية على الساحة السياسية :

بدأت الاصطدامات الأولى في مدينة تونس قبيل الحرب العالمية الأولى، في فترة بدأت فيها فئات عريضة من سكّان العاصمة تدرك التناقضات الناجمة عن النظام الاستعماري وذلك بفضل ما شرعت فيه حركة الشباب التونسي منذ تأسست جريدة « الحاضرة » سنة 1888، من دعاية نشيطة وشرح وتوضيح. وفعلا فواقعة الزّلاج في 1911 وحادثة الترامواي في 1912 تعبران عن « وعي الجماهير الشعبية لمعارضة لم تشعر بها حتى ذلك العهد إلاّ النخبة المثقفة » [211].

(210) نفس المصدر .

(211) ش . أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير (الكتاب المذكور) ص 65 .

(1) واقعة الزلاج :

كانت واقعة الزلاج أول اصطدام عنيف بمدينة تونس بين الجماهير الشعبية والجهاز الاستعماري، وسببها قرار صدر بلا تروّ عن بلدية مدينة تونس لتسجيل مقبرة الزلاج بالسجل العقاري وهي مقبرة لها مكانة خاصة في نفوس السكان المسلمين بهذه المدينة. ولم يمنع إلغاء القرار[212] من اندلاع فتنة دامية في 7 نوفمبر 1911 أسفرت عن مقتل ثمانية فرنسيين وإيطاليين [213] والعديد من التونسيين [214]. وإثرها أسفرت المحاكمة عن إصدار أحكام على 35 من المتظاهرين التونسيين منها 7 بالإعدام [215]. كما وقع تحجير كل الصحف العربية باستثناء جريدة «الزهرة» – وهي جريدة شبه رسمية – إثر الحوادث وإعلان حالة الحصار بمدينة تونس ودائرة مراقبتها المدنية .

وفي 13 نوفمبر 1911، صدر أمر من الباي علّق في نفس اليوم بالعربية والفرنسية والإيطالية ينص على ما يلي :

(212) تمّ الغاء هذا القرار بتدخل من عبد الجليل الزاوش عضو المجلس البلدي الذي لفت نظر زملائه إلى مدى التوتر الناجم في الأوساط المسلمة عن تسجيل مقبرة الزلاج، غير أنه لم يعلن عنه للعموم لا من قبل رئيس بلدية مدينة تونس ولا من قبل La Dépêche Tunisienne (البرقية التونسية) شبه الرسمية (أحمد توفيق المدني. حياة كفاح عاصمة الجزائر 1976 ج ا ص 43 .

(213) ش . أندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير (الكتاب المذكور) ص 65 .

(214) لم يعرف قط عدد الضحايا التونسيين الذين دفن البعض منهم خفية، خوفا من ردود الفعل الانتقامية التي قد تقوم بها السلطات على عائلاتهم. ويقول المدني إنه حضر دفن ثلاثة شبان تونسيين قتلوا خلال واقعة الزلاج تم دفنهم خفية من السلطات (المدني، المؤلّف المذكور ص 44) .

(215) من بين السبعة المحكوم عليهم بالإعدام في شهر جوان 1912، نفذ الحكم على اثنين فقط في 26 أكتوبر 1912 وهما الشاذلي القطاري ومنوبي الجرجار، أما الخمسة الآخرون فبعد عفو من رئيس الجمهورية الفرنسية، خفف الحكم عليهم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

« حيث أن الحوادث الناشبة بمدينة تونس ودائرة مراقبتها تستلزم إتمام ودعم الإجراءات المتخذة قصد اتقاء استئناف مثل هذا الشغب، وحفظ النظام في المدينة ودائرة مراقبتها، واستتباب الأمن المادي والمعنوي أصدرنا أمرنا بما يأتي :

فصل وحيد : حتى يؤمر بما يخالف هذا، للسلطة العسكرية الحق في:

(1) تفتيش مساكن المشتبه بهم مهما كانت جنسيتهم بالليل وبالنهار.

(2) إبعاد ذوي السوابق العدلية وكل من ليس له مسكن في مدينة تونس ودائرة مراقبتها المدينة .

(3) الأمر بتسليم الأسلحة والذخيرة والقيام بالبحث والاستحواذ عليها.

(4) منع المنشورات والاجتماعات التي ترى أنها من شأنها أن تثير الشغب وتديمه [216] .

وبقيت حاله الحصار التي عمت كامل الإيالة بمقتضى أمر 2 أوت 1914، قائمة الذات حتى نهاية شهر مارس 1921 .

غير أن واقعة الزلاج هذه التي حفرت هوة بين الجماهير الشعبية بتونس العاصمة ونظام الحماية والتي شحذت بالتالي الوعي الوطني بالبلاد التونسية لا تعود أساسا خلافا للرأي السائد إلى عوامل دينية .

فمن المعلوم أن عامة الشعب بمدينة تونس عميقوا التعلّق بهذه المقبرة حيث توجد زاوية الشيخ سيدي أبي الحسن الشاذلي مؤسس الطريقة الشاذلية التي تحظى بعديد الاتباع في العاصمة [217]، حيث اعتبر تسجيل مقبرة الزلاج بمثابة العمل التدنيسي، فهي فضلا عن ذلك وقف من الأوقاف، وبالتالي تحظى بالاحترام ولا يجوز بيعها أو شراؤها. كما أن الحرب التي شنتها إيطاليا على تركيا في 29 سبتمبر 1911 بهدف

(216) « البرقية التونسية » 14 نوفمبر 1911 .

(217) حسب علي باش حامبة، كان حوالي ثلاثة أرباع التونسيين منخرطين في « الشاذلية » « التونسي » 13 نوفمبر 1911 .

الاستيلاء على البلاد الطرابلسية قد اعتبرتها فئات عريضة من السكان التونسيين بمثابة اعتداء على الخليفة وبالتالي على الإسلام والمسلمين .

أما الأسباب العميقة لحوادث الزلاج، فإنها تكمن في التناقضات الناجمة عن نظام الحماية التي بدأ الوعي بها ينتشر بفضل نشاط حركة الشباب التونسي والتي احتدت وتفاقمت قبيل الحرب العالمية الأولى نتيجة لوضع اقتصادي مترد .

وقد كانت العشرية السابقة للحرب العظمى في مجملها فترة عجفاء شهدت خلالها الإيالة أحوالا مناخية غير ملائمة بل وكوارث طبيعية، فعلاوة على الجفاف ونقصان كمية الأمطار، عانت بعض المناطق خاصة سنة 1905 من كثافة تساقط الثلوج، وسنة 1908 من زحف الجراد [218]. وقد أثرت هذه الحالة مباشرة على الفلاحة وتربية الماشية لدى التونسيين. وفعلا فإن المجاعة كانت، من 1905 إلى 1912، مستوطنة فعلا بالبلاد التونسية. واشتدت وطأتها خاصة في سنوات 1905 و 1908 و 1910 و1912. فقد كانت محاصيل القمح خلال هذه السنوات الأربع على التوالي 1.107.000 قنطار، و 1.000.000 قنطار و 1.100.000 قنطار و 1.050.000 قنطار. أما محصول الشعير، فكان 702.000 قنطار ثم 1.101.000 قنطار ثم 900.000 قنطار ثم 670.000 قنطار. أما زيت الزيتون فكان 224.237 ق. ثم 62.288 ق ثم 36.540 ق ثم 160.338 ق. وهكذا كانت هذه السنوات الأربع متسمة بالعجز الواضح بالقياس إلى معدل الانتاج في مجموع فترة (1905-1912) وهي 1.440.000 ق للقمح، و 1.513.200 ق للشعير و 237.260 ق لزيت الزيتون[219]. ومع هذا، فلئن كانت سنوات 1906 و 1907 و 1908 و 1911 متوسطة على أقصى تقدير، فإنها لم تكن قط كافية لتعويض النقص في المحاصيل، ولا شك أن محصول 1911 كان أحسن محاصيل كل تلك

(218) الهادي التيمومي، الطبقة الفلاحية القبلية والرأسمالية الاستعمارية (الكتاب المذكور) ص 339و 381 .

(219) Statistique générale de la Tunisie الإحصاء العام للبلاد التونسية، سنة 1914 ص 156-157 .

الفترة غير أنه لم يمكنه سد عجز السنة السابقة لا سيما وأن العمليات العسكرية الإيطالية التركية بطرابلس تسببت في اشتراء كميات هامة من الحبوب [220] .

كما أثرت رداءة الأحوال الجوية على تربية الماشية. فبالإضافة إلى تقلص المراعي كانت فصول الشتاء قاسية خلال سنوات 1905 و1906 و1909، مما أدى إلى إبادة الماشية التونسية. ولم تتمكن الحيوانات قبيل الحرب العالمية العظمى من مقاومة البرد لا سيما وأنها أصابها الوهن من جراء فترة طويلة من المجاعة [221]. فكانت المواشي في تناقص كبير خلال فترة 1905-1912 [222] .

واعتباراً إلى أن الفلاحة وتربية الماشية كانتا إذاك العاملين الأساسيين في النشاط الاقتصادي بالإيالة، فلم تلبث الأزمة التي كانت مستفحلة في هذين القطاعين أن انعكست آثارها على الصناعات التقليدية والتجارة. فأرباب الصناعات التقليدية والتجار التّونسيون الذين تأذوا كثيرا في المدن من المنافسة الأجنبية قد أصبحوا تبعا لتدهور الأوضاع الحياتية لسكان الأرياف، محرومين من قسم هام من حرفائهم التقليديين. كما تأذى سكان المدن مثل سكان الريف من الأزمة الاقتصادية وتعرض كثير منهم قبيل الحرب العالمية الأولى لأهوال الكساد والبطالة وحتى الجوع.

وقد كان وضع سكان المدن حرجا ولا سيما أن الأسعار في هذه الفترة من الكساد الاقتصادي قد سجلت ارتفاعا هاما .

(220) بين 1910 و 1911 تضاعفت محاصيل القمح والشعير حوالي ثلاث مرات، وتضاعفت صادراتها سبع مرات (التقويم العام للبلاد التونسية، سنة 1919) .

(221) تقرير إلى رئيس الجمهورية عن الوضع بالبلاد التونسية ص 40 .

(222) حسب التقديرات الرسمية انتقل عدد الضأن (من 1904 إلى 1912) من 1.094.701 إلى 766.848 رأس غنم، وعدد العنز من 574.281 إلى 492.370 وعدد الابل من 147.229 إلى 109.884 (التقويم العام للبلاد التونسية سنة 1914، جدول ص 162) .

فمنذ 1905، وتبعا لتناقص المحصول المحلي، والتوقف التام تقريبا للواردات من روسيا إثر الاضطرابات التي نشبت في تلك البلاد، قد بلغت الحبوب أسعار مرتفعة : فمن 25 فرنكا لقنطار القمح و 17 و 18 فرنكا للشعير والخرطال وقت الدراس، ارتفعت في موسم البذر إلى 29.5 فرنكا و 20 و 21 فرنكا، وفي الغالب إلى أرقام أرفع بكثير في الأسواق داخل البلاد [223] .

كما أن ارتفاع أسعار الحبوب الناجم سنة 1911 عن اشتراء الجيوش التركية والإيطالية المتحاربة إذاك بطرابلس لكميات كبيرة، قد أضر كثيرا بالأهالي المنهكين من جراء سنوات عديدة من الجدب وذلك رغم زيادة بينة في الإنتاج [224] .

ومن الواضح أن ذلك الظرف الاقتصادي السيء كان له ثقيل الوقع على الطبقات الدنيا من المجتمع التونسي .

وليس من باب الصدفة أن تكون الطبقة الضعيفة لمدينة تونس هي التي لعبت في واقعة الزلاج الدور الأساسي. وقد أكدت سلطات الحماية في تقارير سرية أنه « لم يوجد إلاّ القليل من ذوي المستويات الحسنة من بين المشاركين في الاضطرابات » وأن أغلب المتظاهرين كانوا من السوقة [225] وأن الذين اعتبروا من المسيرين للفتنة وحكم عليهم بالإعدام كانوا عامة من الفقراء [226]. وفعلا فإن هؤلاء الناس هم الذين

(223) تقرير إلى رئيس الجمهورية عن الوضع بالبلاد التونسية سنة 1905 ، ص 56 .

(224) من سنة 1910 إلى 1911 ارتفع إنتاج القمح من 1.100.000 قنطار إلى 2.350.000 قنطار، وإنتاج الشعير من 900.000 إلى 2.900.000 قنطار (التقويم العام للبلاد التونسية سنة 1919، ص 184) .

(225) محلة شُهر عون الله منصف، حوادث الزلاج، بحث لنيل الأستاذية، باريس VIII، مرقون ص 83 .

(226) يوجد من بين السبعة المحكوم عليهم بالإعدام : بياع – سائق عربة – صانع مقهى – حمال – جنان – عامل يومي وعاطل عن العمل .

يتألمون أكثر من غيرهم من الوضع الناجم عن النظام الاستعماري بالبلاد التونسية والذي جعلته الظروف الاقتصادية لما قبيل الحرب العالمية بالخصوص قابلا للإنفجار .

في هذا الجو المتفجر الذي أدى فيه الغضب الكامن في نفوس الفئات الفقيرة لمدينة تونس لأسباب اقتصادية واجتماعية إلى نشوب حوادث 7 نوفمبر 1911 الدامية، لم يكن العامل الديني المتصل بالحرب الإيطالية التركية بطرابلس وخاصة بتسجيل مقبرة الزلاج العامل الحاسم بل كان بمثابة القادح والمفجر .

ومن جهة أخرى، فإن نفس هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي سوف يصير بعد ثلاثة أشهر كذلك، العامل المحرك لحادثة أخرى : هي حادثة الترامواي .

(2) حادثة الترامواي :

هذه الحادثة، التي كان سببها حادث يبدو غير خطير، كشفت عن مدى غضب السكان التونسيين، وفي الآن نفسه عن نشأة الوعي الوطني في عاصمة الإيالة قبيل الحرب العالمية الأولى. ففي 8 فيفري 1912 قُتل طفل تونسي إثر حادث تسبب فيه سائق ترامواي إيطالي، فآل الأمر بسكان مدينة تونس المسلمين إلى مقاطعة عربات الترامواي، وقد كانوا غاضبين أشد الغضب لاحتلال إيطاليا لطرابلس ولاستفزاز الرعايا الإيطاليين الذين لا يترددون في التفاخر علانية بانتصار بلادهم على تركيا .

ففي الليلة الفاصلة بين 9 و 10 فيفري، علق في الأحياء « الأهلية » إعلان بالعربية يدعو المسلمين إلى مقاطعة عربات الترامواي التي يسوقها

الإيطاليون وكذلك المتاجر الإيطالية [227]. وانتهز المستخدمون العرب بشركة الترامواي الفرصة للمطالبة بنفس الامتيازات التي يتمتع بها زملاؤهم الأوروبيون الذين يقومون بنفس العمل. وكونت حركة الشباب التونسي لجنة مقاطعة برئاسة علي باش حامبة [228] قصد الإشراف على هذه الحركة والقيام بالوساطة بين شركة الترامواي وأهالي مدينة تونس.

وسرعان ما فرضت لجنة المقاطعة نفسها كلسان رسمي لهؤلاء السكان، وحددت هذه المطالب التي قدمتها للشركة وهي في مجملها على النحو التالي :

(1) التزام شركة الترامواي بالاقتصار على استخدام الفرنسيين أو التونسيين وبأن لا تبقي بمصالحها إلاّ عددا من الأجانب بنسبة يتم تحديدها في وقت لاحق .

(2) المساواة في الأجور والمرتبات والترقية بين جميع الموظفين دون تمييز وإصدار هذه المساواة في الحال .

(3) تنظيم الشركة لمصلحة مراقبة تكلف بتحديد سرعة الترامواي التي يجب أن تكون معتدلة في المدينة العربية » [229] .

ويستخلص من هذه المطالب أن العوامل العميقة لحادثة الترامواي كانت ذات صبغة اقتصادية واجتماعية وانها ناجمة بالخصوص عن التناقضات بين التونسيين والإيطاليين المقيمين بالإيالة. وكما أشارت إلى ذلك بدقة جريدة «لوطون» في شهر نوفمبر 1911، إثر حادثة الزلاج فإن

---

(227) كـ . صموت، الامبريالية الرأسمالية الفرنسية (الكتاب المذكور) .

(228) تتضمن لجنة المقاطعة إلى جانب علي باش حامبة، حسن القلاتي، ومحمد نعمان، وعبد العزيز الثعالبي، والشاذلي درغوث والصادق الزمرلي ومختار كاهية .

(229) « التونسي »، 15 فيفري 1912 .

هاتين الطائفتين المتواجدتين جنبا لجنب كانتا « لأسباب تتصل بالشغل، في تزاحم لا ينقطع، ظلّ يتزايد باطراد مع الأيام »[230]. وفعلا ففي ميدان الشغل، وخارج الوظيفة العمومية يعاني الأهالي خاصة من مزاحمة الإيطاليين الذين كانوا يهجرون بلادهم بحثا عن الشغل، والذين كان عددهم في نمو متزايد[231]. فكانوا يشكلون منافسين خطيرين بالنسبة إليهم لا سيما وأنهم يتفوقون من حيث الكفاءة بصفة عامة. وقد لاحظنا أن المقاولات الأجنبية كانت تؤثرهم على العمال المحليين الذين لا يشكلون في المشاغل العمومية، حوالي سنة 1907، سوى قرابة 5 ٪ من مجموع المستخدمين. كما أن عددهم في شركة الترامواي كان يفوق بكثيرا عدد التونسيين[232].

وزيادة على ذلك، فإن العمال من الأهالي لا ينتفعون عند حصولهم على شغل إلاّ بأقل ممّا يتقاضاه نظراؤهم الأروبيون رغم تساوي الكفاءة والعمل. وشركة الترامواي، كما قد رأيناه، لا تشذّ عن القاعدة.

ويحتد بروز هذه المنافسة وهذا التمييز مع نمو الاستعمار وما ينجم عنه من إكداح متزايد للسكان التونسيين. وسوف يصبح في فترة الأزمة الاقتصادية مثيرا السخط والغضب.

على أن الكساد الاقتصادي الذي استفحل بالبلاد التونسية منذ سنوات عديدة قد ازداد تفاقما في بداية 1912 قبيل اندلاع حادثة الترامواي. كما أن الأحوال المناخية ما كانت لتبشر بسنة فلاحية

(230) ذكره محلة شُهَر عون الله منصف، حوادث الزلاج (المؤلف المذكور) .

(231) حسب التقديرات الرسمية، مرّ عدد الإيطاليين القاطنين بالبلاد التونسية من 11.206 سنة 1881 إلى 88.082 سنة 1911 .

(232) وكذلك فقد كانت شركة الترامواي لمدينة تونس تشغل سنة 1925، حسب Cavé (كافي) 450 إيطاليا مقابل 240 مسلما فقط (تبني سياسة تجنيس، « إفريقيا الفرنسية » نوفمبر 1925 في كافي، على إثر رد بالك، المشاكل التونسية بعد 1921 ، نشر لجنة إفريقيا الفرنسية، باريس 1928 ص 242) .

طيبة[233]. وحسب المقيم العام نفسه : « فإن ارتفاع الأسعار الذي يبدو أكثر بروزا في هذه السنة قد ساهم في جعل استياء جميع السكان يبلغ أقصاه »[234].

ويبدو أن سلطات الحماية كانت تشعر بالخطر الكامن في هذا الوضع الإجتماعي والإقتصادي الذي يحتوي في طياته على بذور انفجار فعلي. وإن مقاطعة الترامواي وإضراب السائقين التونسيين في وضع كهذا لينذران بنشوء حركة تمرد على نظام الحماية لا سيما وأن جماعة الشباب التونسي عوض أن يلازموا الحياد، كما كان شأنهم إبان حوادث الزلاج، فقد ساهموا، خلافا لذلك، بقسط وافر في قضية الترامواي، وخلقوا لأنفسهم في تلك المناسبة، إن لم تكن قاعدة شعبية فحظوة عريضة بين السكان المسلمين لمدينة تونس. وهكذا أدركت السلطات الاستعمارية أن الأمر لم يعد مجرد حادث أو نزاع بين التونسيين وإحدى شركات الترامواي بل هو حركة سياسية بالفعل. من أجل ذلك قررت وضع حد، ولو بالقوة، لمقاطعة الترامواي التي شرع فيها الأهالي يوم 9 فيفري 1912. وعندما رفض علي باش حامبة وجماعته الامتثال لأوامر السلطة قبل الحصول على تنازلات جوهرية من شركة الترامواي، أدى لهم الكاتب العام للحكومة التونسية بالتصريح التالي: «وعلى كل، فإني حريص على إعلامكم بأنه إذا لم يقع وضع حد في ظرف 48 ساعة لمقاطعة الترامواي، فإن هذه القضيّة تخرج من النطاق الاقتصادي لتصبح سياسية. وعندئذ يعتبر كل من يواصل الدعوة إلى المقاطعة أو منع التونسيين من ركوب الترامواي مقترفا لجريمة عدم الامتثال لأوامر فرنسا وتتخذ ضده إجراءات صارمة»[235].

(233) كانت محاصيل 1912 رديئة بالنسبة إلى سنة 1911 . فقد مرت محاصيل القمح في الفترة 1911-1912. من 2.350.000 قنطار إلى 1.050.000 قنطار، ومنتوج الشعير من 2.900.000 إلى 670.000 قنطار (التقويم التونسي للبلاد التونسية، سنة 1919 ص 184).

(234) ذكره محلة شُهر عون الله منصف (حوادث الزلاج المؤلَف المذكور) .

(235) ذكره الشاذلي خير الله الحركة التطورية التونسية (المؤلَف المذكور، الجزء III ص 95) .

غير أن أهالي مدينة تونس وقد أنذروا بدورهم لوضع حدٍّ للمقاطعة، واصلوا، رغم تهديدات السلط، حركتهم ضد شركة الترامواي. آنذاك قررت سلطات الحماية، ضرب لجنة المقاطعة لوضع حد لهذه الحركة.

وفي 13 مارس 1912، تمَّ إيقاف كل أعضاء تلك اللجنة، فنفي من الإيالة كل من علي باش حامبة وحسن القلاتي، وعبد العزيز الثعالبي، ومحمد نعمان [236]. وأبعد إلى مدنين بالجنوب التونسي كل من الصّادق الزمرلي والشاذلي درغوث. أما المختار كاهية فقد اقتصر على سجنه بباردو نظرا إلى قرابته بالمصاهرة مع العائلة المالكة [237] .

وهكذا تم حل لجنة المقاطعة ومنع جريدة « التونسي » من الصدور. وقد أدرك حينها العديد من الشباب التونسي حقيقة « الاسطورة التقدمية البرجوازية » وتبينوا بطلان سياسة التشريك التي ما انفكوا ينادون بها حتى ذلك الحين [238]. غير أن حزب « الشباب التونسي » قد ضرب ضربة قاصمة في الوقت الذي بدأ يربط فيه صلة حقيقية مع الجماهير الشعبية. وقد ساهم هذا الوضع في إدخال الحركة الوطنية التونسية في ركود تام طيلة الحرب العالمية الأولى .

(236) وقد أسعف كل أعضاء « الشباب التونسي، بضعة اشهر بعد ذلك، بإجراءات عفو. فعادوا جميعا إلى البلاد التونسية باستثناء علي باش حامبة الذي استقر باسطنبول .

(237) « البرقية التونسية »، 14 مارس 1912 .

(238) أما أعضاء حركة الشباب التونسي مثل عبد الجليل الزاوش وخير الله بن مصطفى الذين واصلا القيام بلعبة سياسة التشريك، فقد قبلوا وظائف مسؤولية في إدارة الحماية. واعتبروا غداة الحرب العالمية الأولى، عند الوطنيين التونسيين « كعملاء » .

الفصل الثاني

الحركة الوطنية التونسية خلال الحرب العالمية الأولى

إثر اضطرابات سنتي 1911-1912 استمر نشاط الحركة الوطنية التونسية بدون شك في الخارج رغم حرمانها من علي باش حامبة وهو ألمع قادتها[1]، وفقدانها كل وسيلة للتعبير أو الدعاية، وإخراسها بحكم نظام الحصار الصارم. لكنها عرفت في الداخل – خلال الحرب العالمية الأولى – فترة من الركود ساعد عليها تقلص التناقضات الناجمة عن نظام الحماية، وما شهدته البلاد من وضع اقتصادي حسن .

I - نشاط « الشباب التونسي » في المنفى خلال الحرب العالمية الأولى :

في الخارج، تواصلت الحركة الوطنية التونسية، خلال الحرب العالمية الأولى بدفع من عناصر حركة الشباب التونسي في المنفى مثل الأخوين

(1) رغم إجراءات العفو، فإن علي باش حامبة لم يعد إلى البلاد التونسية التي طرد منها إثر حوادث الترامواي. وتفسيرا لهذا كتب إلى رئيس الصادقية : « إني أقطع نهائيا كل صلة بالبلاد التونسية. فهناك نباتات يمكن تكسيرها ولا إحناؤها. فمعذرة إن كنت مثلها » (ذكره الشاذلي خير الله، الحركة التطورية التونسية، الكتاب المذكور، الجزء III) .

علي ومحمد باش حامبة والشيوخ صالح الشريف، واسماعيل الصفايحي ومحمد الخضر حسين. وكان نشاط هؤلاء الوطنيين التونسيين يندرج في نطاق حركة الجامعة الاسلامية التي ترمي إلى توحيد كلمة المسلمين كافة تحت سلطة الخليفة لمحاربة أعداء الاسلام. وكانوا، بمساندة من تركيا وألمانيا، يقومون بدعاية حثيثة بين أبناء شمال افريقيا في الجيش الفرنسي، الذين وقعوا في الأسر عند الألمان، لدعوتهم إلى الانضمام إلى الصفوف التركية [2]. وفي هذه الدعاية للوحدة الاسلامية، كان يقع التّركيز على ما تسلكه ألمانيا حليفة الخليفة من مداراة وحسن معاملة في سياستها تجاه المسلمين، مع التأكيد على أن هذا يخالف موقف الحلفاء الذين ما انفكوا على مرّ الأزمنة، معادين للإسلام. وإذ أن كلا من فرنسا وانجلترا وروسيا دول استعمارية، فقد شرع، لإضعافها وتحرير البلدان الاسلامية الخاضعة لسيطرتها، في إثارة الشعوب المستعمرة ضدها. وهكذا أمكن لجماعة «الشباب التونسي» أن يكونوا في خدمة الوحدة الاسلامية، وأن يدافعوا في الآن نفسه عن قضية بلادهم بالذات.

وانطلاقا من هذه الوجهة، مارس كل من الشيخ صالح الشريف واسماعيل الصفايحي ومحمد الخضر حسين[3] نشاطهم طيلة الحرب العالمية الأولى.

ولهذا الغرض تكونت ببرلين في نهاية سنة 1916 لجنة لاستقلال الجزائر والبلاد التونسية برئاسة صالح الشريف وبمشاركة شاب جزائري يدعى محمد مزيان التلمساني [4]. وفي سنة تأسيسها بالذات، وبمناسبة الندوة

(2) وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية – البلاد التونسية، المجلد 16، الكتابة العامة للأمن العمومي، مذكرة عن الدكتور دوبيني، تونس 24 جوان 1917.

(3) غادر البلاد التونسية سنة 1906 صالح الشريف واسماعيل الصفايحي وهما على التوالي أستاذ بجامع الزيتونة وقاض حنفي سابق لمدينة تونس، وتوفيا : الأول بسويسرا سنة 1920 والثاني باسطنبول سنة 1918.

(4) دانيال قلدشتاين، تحرير أم إلحاق، في مفترق التاريخ التونسي (1914-1922) تونس 1978 ص 266 (بالفرنسية).

الاشتراكية المنعقدة ببرن (سويسرا) أصدرت هذه اللجنة نشرية بعنوان « مطالب الشعب الجزائري - التونسي »، نددت فيها بنظام الاستعباد الذي يخضع له السكان الجزائريون والتونسيون، ونفت المزاعم القائلة بتقديم شواهد الإخلاص لفرنسا من قبل سكان الجزائر والبلاد التونسية، وطالبت بالاستقلال التام للبلدين. وفي السنة الموالية أعادت الهيئة المطالبة باستقلال تونس والجزائر. فأصدرت نشرية بعنوان « شكاوي البلدان المضطهدة : الجزائر والبلاد التونسية » لفتت فيها النظر بعبارات حادة إلى ما نجم عن النظام الاستعماري الفرنسي في هذين البلدين من الابتزاز والتعسف والمظالم والتمييز، وطالبت في الخاتمة باستقلالهما التام والفوري. وقد جاء في هذا الكراس : « إن الشعب لم يتخل في أي وقت من الأوقات عن حريته وارتباطاته بالخلافة التي توغلت في قلبه جذور محبتها وتعظيمها. وكان الوطنيون يعملون سرّا لتحرير بلدانهم. وقد هاجر كثير منهم لبلوغ هدفهم في أول فرصة. وحان الوقت ليطالب الشعب بمحاكمة مضطهديه، وبحقه في الحياة والحرية والاستقلال » [5]. وكانت نظرة جماعة الشباب التونسي المقتنعين بفكرة الجامعة الاسلامية إلى هذا الاستقلال، كانت والحق يقال، تقليدية : فقد كانوا يتصورونها في شكل حكم ذاتي في نطاق الامبراطورية العثمانية. ولتحقيق أهدافهم، كانوا يراهنون على تأييد امبراطوريات الوسط.

وموازاة لهذا النشاط الذي يقوم به، انطلاقا من ألمانيا خاصة، جماعة الشباب التونسي وهم من ذوي التكوين الزيتوني ومعتنقون بقوة لتيار الجامعة الإسلامية، كان وطنيون تونسيون آخرون، يقومون في «مجلة

(5) ذكره محمد الصالح الآجري، *تطور الحركة الوطنية التونسية*، الكتاب المذكور الجزء I ص 163 (بالفرنسية).

المغرب»، وهي صحيفة أسسها بجنيف، محمد باش حامبة [6] في شهر ماي 1916 ، بحملة أقل عنفا، وأكثر ترويا لفائدة البلاد التونسية والجزائر والمغرب الأقصى وطرابلس. ولم تكف هذه المجلة التي كانت تظهر شهريا، ولكن بانقطاعات متزايدة حتى سنة 1918 [7]، عن التنديد بكل شوائب النظام الاستعماري مثل استلاب الأراضي، وما صبغ الضرائب من جور واضطهاد، والتمييز في مجال التعليم والأجور لفائدة الرعايا الأوروبيين ورصد أكبر قسط من الميزانية لحاجيات الاستعمار، الخ ... [8] .

ويبدو أن مدير هذه المجلة، من خلال مقالاته، رغم المساعدة المالية التي كان يحظى بها من القنصلية التركية بجنيف [9]، كان يحاول تفادي التورّط المبالغ فيه مع إمبراطوريات الوسط، وذلك مراعاة للمستقبل .

وكان محمد باش حامبة، المقيم بسويسرا، البلد المحايد، والذي لم يكن على ما يظهر، يؤمن بانتصار تركي – ألماني، يتخذ في مجلته لهجة أقرب إلى التّحفظ، ويؤكد مباشرة على هدفه ليواصل في « مجلة المغرب » المشروع الذي بدأته جريدة « التونسي » التي لم تتخل عمليا، حتى تعطيلها

(6) ولد محمد باش حامبة بتونس سنة 1881 من عائلة تركية الأصل. زاول دراسته الابتدائية والثانوية بالمدرسة الصادقية. وبعد مرور بالادارة العامة للمالية كموظف وقتي، سمي قاضيا مساعدا بالدريبة. وأعد موازاة لعمله إجازة في الحقوق مع الإعفاء من شهادة الباكلوريا. غادر تونس سنة 1913 ليلتحق بأخيه علي باسطنبول. عاد إلى البلاد التونسية في 15 جانفي 1914 ثم غادرها نهائيا في 25 مارس 1914 . واستقر إبان الحرب العالمية الأولى بأروبا حيث شرع في دعاية نشيطة لفائدة بلدان المغرب. توفي ببرلين في ديسمبر 1920 (« صوت التونسي » 2 فيفري 1932 ، مقال الشاذلي خير الله) .

(7) شهرية سنة 1916. تظهر « مجلة المغرب » كل شهرين حتى شهر أوت 1918 . وتاريخ آخر أعدادها سبتمبر – ديسمبر 1918 وتصدر بالفرنسية .

(8) بشير التليلي، الحرب العظمى والمسائل التونسية، جماعة مجلة المغرب (1916-1918) في: الكرّاسات التونسية، الجزء XXVI ، الأعداد 101–102، الثلاثي الأول والثاني 1978 ص : من 31 إلى 108 .

(9) دانيال ڤلدشتاين، تحرير أو الحاق (الكتاب المذكور ص 267) .

سنة 1912، عن خطها المتزن. وقد كتب في عدد من مجلته : « وإننا عازمون على تتبع أحداث شمال إفريقيا للتعريف بنظام «العنف»، في مظاهره المختلفة، الذي أُخْضِعَتْ له. وسوف نحاول جهدنا في الآن، الإعراب عن مشاعر إخواننا والتعريف باحتياجاتهم ومطامحهم. ومع تجنبنا الدقيق للمغالاة والانحياز للأفكار المسبقة، سوف تواصل مجلتنا العمل الذي بدأته جريدة « التونسي »، تلك الصحيفة التي كانت طوال خمس سنوات، لسانهم، وكسبت بفضل اعتدالها، ولياقة نهجها وحسن نيتها التي لا تحيد عنها في أكثر مجادلاتها احتدادا، تقدير خصومها أنفسهم» [10] .

لا شك أن محمد باش حامبة كان قد أعلن إفلاس سياسة التشريك التي كانت تساندها جريدة « التّونسي »، لكن « التجاوز » الحاصل في 13 مارس 1912 قد أظهر بكل وضوح أنها من قبيل الوهم. ورغم هذا فإنه لم يطالب قبل 1918 باستقلال بلدان المغرب، مقتصرا على المناداة بادخال إصلاحات في نطاق النظام الاستعماري. وفي هذا الصدد، لاحظ في أول عدد من « مجلة المغرب » : « على مسلمي شمال إفريقيا الخاضعين لأروبا أن يهتموا بمصيرهم ويعملوا لمستقبلهم. ولئن كانوا لا يطمحون إلى الانفصال عن الوطن الأم [11]، فبإمكانهم على الأقل أن يعملوا بكل ما أوتوا من جهد للتوصل إلى تحسين الوضع المفروض عليهم وذلك، عند اللزوم، بمخاطبة المؤتمر الذي سوف يلتئم يوما ما لإعادة تشكيل خريطة العالم، وصياغة مبادئ جديدة لضمان حقوق الإنسان والشعوب» [12]. ويقتضي هذا الإصلاح المطلوب إلغاء كل أنواع التعسف والظلم والتمييز الناجمة عن النظام الاستعماري. فقد كتب محمد باش حامبة يقول : «إن

(10) مجلة المغرب، عدد 1، 30 ماي 1916، « برنامجنا » ص 2 (مركز التوثيق القومي بتونس مجموعة كاملة من هذه المجلة) .

(11) فنحن الذين نؤكد على ذلك .

(12) مجلة المغرب عدد 1، 30 ماي 1916 « برنامجنا » ص 4 .

مطالبنا بسيطة، فنحن نطلب ميثاقا يضمن احترام الذوات والممتلكات ونظام الأحوال الشخصية واللغة بالنسبة إلى الجزائريين والتونسيين، ويلغي القوانين والمحاكم الاستشارية، ويوفّر الضمانات الدستورية للجميع»[13] .

«نطالب بتعليم ابتدائي إجباري لجميع أبنائنا وفي لغتنا، وبتنظيم التعليم الثانوي والعالي ونطالب بمساواة الجميع أمام القانون والعدالة وبالمساواة الجبائية بالنسبة إلى الأعباء والمكاسب وبالمساواة السياسيّة».

«نطالب بإصلاح القوانين والأنظمة الغابية والتخفيف من قسوتها»

«وبإيجاز، نطالب بقانون عام للجميع وبالعدالة والحرية» [14] .

ومن خلال هذه المطالب التي قدمها مدير « مجلة المغرب » كذلك إلى مؤتمر القوميات الثالث الملتئم بلوزان في شهر جوان 1916 لا تبرز فكرة الاستقلال بل فكرة الدستور. وهكذا، فإن مجلة محمد باش حامبة ولئن تخلت عن سياسة التشريك التي ساندتها جريدة « التونسي» حتى تاريخ تعطيلها في سنة 1912، فقد بقيت وفيّة للخط الذي تميّزت به هذه الجريدة والمتمثل في المطالبة باقرار دستور للبلاد. ومن جهة أخرى فإن الصحيفتين تستندان، لتبرير مثل هذه المطالب، إلى التقاليد الدستورية التي كانت للبلاد التّونسية قبل الحماية مع إعلان عهد الأمان لسنة 1857، والدستور لسنة 1861[15] .

وهذا الاتجاه إلى المطالبة بإصدار دستور الذي اتخذته « مجلة المغرب» قد ازداد بروزا في نهاية 1917 مع تولي كل من جورج كليمانسو وستيفان بيشون، المعروفين بآرائهما التحررية [16] لرئاسة الوزارة ووزارة الشؤون

(13) فنحن الذين تؤكد على ذلك .

(14) مجلة المغرب، 30 ماي 1916 .

(15) مجلة المغرب، عدد 8، 30 ديسمبر 1916، الحكم المطلق بالبلاد التونسية ص 226 .

(16) في سنة 1915 طلب « جورج كليمانسو » بمعية « جورج ليبق » في رسالة علنية موجهة إلى الحكومة، تطبيق سياسة تحررية في كل من الجزائر وبلدان الحماية. وقد تمكن « ستيفان بيشون »، أثناء مروره على رأس الإقامة العامة بالبلاد التونسية من ديسمبر 1901 إلى جانفي 1907 من « كسب ثقة الشعب التونسي » .

الخارجية بفرنسا. إذاك طلبت المجلة بكل وضوح وباسم الشعب التونسي إصدار دستور يمنح :

(1) ضمان الحقوق والحريات الفردية .

(2) الفصل المطلق بين السلطات .

(3) الغاء كل نظام استثنائي، ومساواة الجميع أمام قانون موحد .

(4) إحداث مجلس تشريعي ومالي منتخب .

(5) تنظيم البلديات وإحداث مجالس بلدية منتخبة .

(6) إحداث مجالس إقليمية منتخبة [17] .

وكانت المناداة بمنح البلاد التونسية دستورا يضمن حقوق السكان المحليين ضد كل أنواع تعسف النظام الاستعماري، يشكل أساس مطالب « مجلة المغرب » حتى بداية سنة 1918، ولم تغير هذه الصحيفة خطها وتصلب موقفها إلاّ بعد الإعلان عن مبادئ الرئيس الامريكي ولسون الأربعة عشر التي كانت تنادي باحترام مبدإ القوميات وبالتالي، بحرية الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها. وذلك من أجل الوصول إلى سلم عادلة وتجنب حروب جديدة. واعتماداً على سياسة الولايات المتحدة التي رجّح دخولها الحرب سنة 1917 ميزان القوى لصالح الحلفاء، تخلّت مجموعة مجلة المغرب عن « المناداة بالدستور » للمطالبة بتطبيق المبادئ الولسونية لفائدة شعوب شمال إفريقيا. وفي هذا الصدد كتبت تلك الصحيفة « أن مسألة حق شعوب إفريقيا الشمالية، ومطالبهم سوف تقدم أمام مؤتمر السلم الذي عليه بحل هذه المسائل لمصلحة السلم ذاتها. وإنه لمما يبعث على اليأس من الإنسانية والعدالة إن كان لابد أن يبقى الشعبان الجزائري

(17) مجلة المغرب، عدد 11 و 12، نوفمبر – ديسمبر 1917، « مطالب الشعب التونسي » ص 168 .

والتونسي خاضعين على الدوام لسيطرة أقلية من المعمرين، يعانيان بدون انقطاع نظام اضطهاد لا يطاق ! إن هذين الشعبين يطالبان بنظام مطابق لأمانيهم وإن استفتاء للسكان هو الذي يحدد مصيرهم » [18] .

ويمكن لهذا الاستفتاء، أن يؤدي في رأي «مجلة المغرب» حتما إلى استقلال الجزائر والبلاد التونسية « لأن الشعب الجزائري - التونسي - كما لاحظت المجلة ذلك - لم يتنازل عن استقلاله رغم خضوعه لنظام خاص من الجور والعنف والإذلال والأرهاب الدائم. وهو يهيب بالضمير العالمي ليعترف له بحقه في العيش حرا مستقلا » [19] .

ولتحقيق هذا الهدف، كان يؤمّل « أن يكون للسيد ولسون النفوذ الكافي لفرض إحترام مبادئه على الحكومة الفرنسية » [20] .

وبانتقالهم في بداية 1918 من فكرة الدستور إلى فكرة الاستقلال، تبنّى جماعة «مجلة المغرب» الموقف الذي إلتزم به منذ بداية الحرب كل من الشيخ صالح الشريف والشيخ اسماعيل الصفايحي والشيخ محمد الخضر حسين. ولكن بينما كان هؤلاء الشيوخ المنتمون إلى حركة الشباب التونسي يتصورون استقلال البلاد التونسية في نطاق السلطنة العثمانية، ويراهنون لتحقيقه على مساندة أمبراطوريات الوسط، كان لمحمد باش حامبة تصور عصري للموضوع وكان يعلّق كل آماله على مبادئ ولسون. ومن المعلوم أن ميزان القوى كان في بداية 1918 واضح الرجحان لفائدة الحلفاء وأن الامبراطورية العثمانية كانت على وشك الانهيار .

وقد تخلى الشيخ صالح الشريف وأصحابه، على إثر الهدنة وانهزام امبراطوريات الوسط، عن فكرة الاستقلال التقليدية، وقد تجاوزتها إذاك

(18) مجلة المغرب – جانفي – فيفري 1918، « حق الشعوب » ص 17 .
(19) المصدر نفسه، ماي – جوان 1918، « استقلالنا » ص 65–66 .
(20) المصدر نفسه، جويلية – أوت 1918 « في المبادئ » ص 113 .

الأحداث، للمطالبة مع محمد باش حامبة باستقلال من نوع عصري في نطاق عُصبة الأمم [21] .

ومهما كان الأمر، فإن نشاط « الشباب التونسي » في المنفى بسويسرا وألمانيا، لم يتمّ دون إقلاق للسلطات الفرنسية. وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية تتابع ذلك النشاط بكل عناية، بواسطة بعثاتها الدبلوماسية والقنصلية بسويسرا. وقد أصدرت الأمر بمنع مجلة المغرب من الدخول إلى البلاد التونسية وتم حجز كل المكاسب المنقولة والعقارات التي كان يملكها في هذا البلد الأخَوان علي ومحمد باش حامبة، والشيخان صالح الشريف وإسماعيل الصفايحي « لتباع لفائدة الدولة » .

II – ركود الحركة الوطنية التونسية :

رغم الحظوة التي كان يتمتع بها هؤلاء «الشبان التونسيون» في الإيالة[22] فإن نشاطهم في الخارج لم يؤثر إلاّ في عدد قليل من السكان المسلمين بهذا البلد. إذ بقيت أغلبيتهم الساحقة هادئة طيلة الحرب العالمية الأولى، إن لم نقل لا مبالية. صحيح أن بعض القبائل التونسية دخلت بإيعاز من الطريقة السنوسية [23]، وبقيادة خليفة بن عسكر في حركة

(21) المصدر نفسه، سبتمبر – ديسمبر 1918، « مطالب الشعب الجزائري - التونسي »، مذكرة موجهة إلى مؤتمر السلم من اللجنة الجزائرية – التونسية ص 129–137 .
(22) وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، البلاد التونسية (1917–1929) مجلد 61، الكتابة العامة للأمن العمومي، مذكرة عن الدكتور دوبنيي، تونس 24 جوان 1917 .
(23) تكونت الطريقة السنوسية بطرابلس سنة 1835، خمس سنوات بعد التدخل الفرنسي بالجزائر. وهي كثيرة الاتباع في الجنوب التونسي وتمثل نزعة الإسلام المتطرفة تجاه العالم النصراني وتستجيب للجهاد الذي دعا إليه الخليفة جميع المسلمين في بداية الحرب العظمى.

مسلحة ضد المراكز العسكرية الفرنسية بجنوب البلاد [24]. غير أن هذه الهجومات التي سرعان ما ردت على أعقابها لم يكن لها أي صدى في بقية الإيالة، وقد شهدت الحركة الوطنية التونسية داخل البلاد التّونسية شيئا من الركود، رغم نداء الخليفة العثماني إلى جميع المسلمين لمحاربة الحلفاء.

– جذور هذا الركود :

قد نتساءل، لِمَ لم يغتنم السكان التونسيون مصاعب فرنسا أثناء الحرب للثورة ضد هذه القوة الاستعمارية. هناك عوامل عديدة تفسر هذا الخمول لدى معظم السكان والركود الذي شهدته الحركة الوطنية التونسية طيلة الحرب العالمية الأولى .

(1) الجذور السياسية :

رأينا أن حركة « الشباب التونسي » خرجت منهكة جدا من القمع الناجم عن حادثة الزلاج سنة 1911 وقضية الترامواي سنة 1912، وقد حرمها من كل حرية للنشاط، إعلان حالة الحصار في شهر نوفمبر 1911 في مدينة تونس ودائرتها المدنية، وتعميمها على كل الإيالة في 2 أوت 1914. وكان تعطيل جرائدها الناطقة بالعربية والفرنسية قد جرّدها من أنجع سلاح لها لدى الرأي العام التونسي. كما أن نفي علي باش حامبة في شهر مارس 1912، في الوقت الذي بدأ يفرض فيه نفسه على رأس الحركة

(24) شملت هذه الحركة قبيلة الودارنة بالجنوب التونسي خاصة. وكان من المقرر أن تدخل قبيلة بني زيد ومركزها حامة قابس في الانشقاق عند نداء قواد المقاومة الليبية، ولكن مشروعها أجهض إثر وشاية من خليفتها نفسه (وزارة الشؤون الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 61، من الابوتيت إلى ريبو، تونس 6 أكتوبر 1916 .

الوطنية التونسية، قد أفقدها أنشط قادتها وأكثرهم حظوة باحترام الجماهير .

وزيادة على هذا، فإن سلطات الحماية، كانت شديدة اليقظة، وفي منتهى الحذر من تيار الجامعة الاسلامية المرتبط بتركيا المعادية لفرنسا. فلم تكن تقبل طيلة الحرب أي نقد ولو كان مضمرا .

وهكذا اعتقل في شهر فيفري 1915 أحمد توفيق المدني وهو شاب تونسي من أصل جزائري، وقد نسبت إليه تهمة إجراء مراسلة مع أقارب له مستقرين باسطنبول [25] ونشر مقالات تحتوي على شيء من النقد في الجريدة الجزائرية «الفاروق» إضافة إلى ما نسب إليه من تهمة باطلة[26] حول تعليق قصيدة شديدة العداء للحلفاء على أبواب جامع الزيتونة بمدينة تونس، وقد أوقف وعمره خمس عشرة سنة وثلاثة أشهر، وبقي رهن الاعتقال الفعلي حتى نهاية الحرب، ولم يطلق سراحه إلاّ في أول يوم من نوفمبر 1918 أي أياما فقط قبيل إعلان الهدنة [27] .

كذلك كان شأن حسين الجزيري « المعروف بنزعاته العدائية لفرنسا » الذي توسط للمدني « كي ينشر عددا من المقالات في جريدة « الفاروق» بعاصمة الجزائر» [28] .

وما كان هذا الوضع ليشجع جماعة « الشباب التونسي » الذين أنطووا على أنفسهم طيلة الحرب واتخذوا خطة انتهازية تتمثل في انتظار نهاية الحرب لتحديد موقفهم طبقا للظروف. ففي حالة انتصار الحلفاء كان

(25) وزارة الشؤون الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) مجلد 61، من الابوتيت إلى ريبو، تونس 20 سبتمبر 1917 .

(26) هذه القصيدة، كانت في الواقع من نظم الشاذلي خزندار بطلب من محمد الناصر باي. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مذكرات)، الكتاب المذكور ص 88 .

(27) المرجع نفسه ص 147 .

(28) وزارة الشؤون الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) مجلد 61، من الابوتيت إلى ريبو، تونس 20 سبتمبر 1917 .

يمكنهم الاعتزاز بحسن سلوك الشعب التونسي خلال الحرب وما بذله من تضحيات مادية وبشرية لفائدة فرنسا، للمطالبة بالاعتراف بحقوق البلاد التونسية. وفي المقابل، وإذا كان النصر حليف امبراطوريات الوسط، فإن جماعة الشباب التونسي تذكرها آنذاك بالإهانات التي كانت فرنسا تكبدها لسكان الإيالة المسلمين، وتؤكد لها أيضا أن آلاف التونسيين المشاركين في القتال إلى جانب قوات الحلفاء، قد جندتهم السلطات الفرنسية قهرا، وأن خمول الأهالي طوال الحرب إنما كان نتيجة لحالة الحصار، وأنهم في انتظار وصول الجيوش الألمانية – العثمانية إلى حدود البلاد التونسية للانضمام اليها (29) .

ولقد تأكدت هذه النزعة للشباب التونسي بالإيالة بفضل التصريحات المبدئية والوعود الصادرة عن الحلفاء وحتى عن شخصيات سياسة فرنسية مرموقة. فبتقديم الحرب العالمية الأولى على أنها مقاومة القوى الديمقراطية لقوى الاستبداد من أجل حقوق الإنسان وتحرير الشعوب المضطهدة، لم يفت الحلفاء تعليل العديد من الوطنيين التونسيين بالأمل والأوهام وتمكينهم بنفس المناسبة من وسيلة لتبرير تراخيهم وخمولهم .

وكانت تصريحات السلطات الفرنسية إبان الحرب، المؤكدة في اتجاه سكان مستعمراتها، أن أداء الواجب العسكري يمنحهم حقوقا ثابتة لعرفان الوطن الأم (30)، من شأنها تثبيت « الشبان التونسيين » في موقفهم هذا .

وفي سنة 1915، وجه كل من جورج كليمانسو وجورج ليبق اللذين كان كلاهما مؤهلا لرئاسة الوزراء، باسم لجان الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ ومجلس النواب، رسالة علنية إلى ارستيد بريان طالبين منه تطبيق

(29) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مذكرات) الكتاب المذكور ص 74 .

(30) دوران انقليفيال، ما تطلبه البلاد التونسي من فرنسا. باريس 1921 (بالفرنسية) .

سياسة تحررية بالجزائر والبلدان الواقعة تحت الحماية (31). وهكذا كان تعيين كليمانسو رئيسا لمجلس الوزراء في نهاية 1917، وستيفان بيشون – وهو مقيم عام سابق « أفلح في كسب ثقة الشعب التونسي » – كوزير للشؤون الخارجية، قد أفعم نفوس الوطنيين التونسيين بالأمل .

وفي ظروف كهذه ما كان السكان التونسيون – وقد تركوا لحالهم، لا قائد يدلهم، ولا تنظيم يؤطرهم – ليدخلوا إبان الحرب في نشاط ذي قيمة تذكر ضد نظام الحماية .

إضافة إلى هذا، فإن الحرب العالمية الأولى قد أفرغت هؤلاء السكان من قوّتهم الأساسية. إذ غادر البلاد التونسية آلاف الشبان المجندين للقتال إلى جانب القوات الحليفة أو لتعويض قسم من العمال الفرنسيين الموجودين في ساحة المعارك. حيث زودت البلاد التونسية فرنسا بحوالي 80.000 جندي منهم 10.000 متطوعون اختياريون (32)، وذلك بين 1914 و1919 ويضاف إلى هؤلاء ثلاثون ألف عامل تونسي في الفلاحة والصناعة بفرنسا، منهم 14.332 انتدبتهم مصالح الحماية عن طريق التجنيد (33). وفي الجملة، فقد غادر، طيلة الحرب، أكثر من مائة ألف شاب تونسي سليم عائلاتهم وبلادهم وذهبوا لمقاومة أعداء فرنسا أو العمل في مصانعها وحقولها. وما كان هذا النزوح للشبيبة التونسية التي تشكل القوة الضاربة للحركة الوطنية، إلاّ ليساعد على خمول سكان الإيالة المسلمين طيلة الحرب .

على أن الركود الذي شهدته الحركة الوطنية التونسية أثناء الحرب العالمية الأولى، لا يفسر بهذه العوامل السياسية والبشرية فقط، بل له أيضا جذور اقتصادية واجتماعية .

(31) العقيد بارون، قضية الثعالبي، نسخة مرقونة تونس 1921 (مركز التوثيق القومي، تونس).

(32) أوغستان برنار، إفريقيا الشمالية إبان الحرب. باريس 1926 .

(33) المرجع نفسه .

(2) الجذور الاقتصادية والاجتماعية :

إنّ تقلص التناقضات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن النظام الاستعماري مع ما رافقه من تحسن الظروف المادية لسكان الإيالة طيلة الحرب، من شأنه أن يهدئ السكان التونسيين ويخفف حقدهم على نظام الحماية .

أ - تقلص التناقضات الاقتصادية - الاجتماعية الناجمة عن نظام الحماية:

إن التناقضات القائمة بين مصالح الفئات العريضة من السكان التونسيين ومصالح فرنسا ورعاياها بالبلاد التونسية قد خفت شيئا ما أثناء الحرب العالمية الأولى .

ففي الميدان الفلاحي، أصبح الفلاحون والمزارعون المحليون يعانون أقل من ذي قبل وطأة استعمار الأراضي .

ولمداراة السكان التونسيين، وضمان إخلاصهم أثناء الحرب لجأت السلطات الفرنسية على ما يبدو إلى نوع من الهدنة في سياستها الاستعمارية .

وفضلا عن ذلك، فقد كان العديد من المعمرين الذين جندوا أو في انتظار التجنيد، وتلقوا بعض العروض المغرية لبيع ضيعاتهم، ينزعون إلى التخلص من قسم من أراضيهم. فمن 1914 إلى 1920 ارتفعت مبيعات الأراضي الاستعمارية إلى 80.400 هكتار. وقد استفاد من هذا الوضع الرعايا الإيطاليون بالإيالة، بعد أن استفادوا بمهارة من هذا الظرف لتوطيد مكانتهم في تونس. وبما أنهم لم يتأثروا بالحرب والتجنيد إلاّ قليلا، فقد اشتروا من المعمرين الفرنسيين بين 1914 و 1920-134 ضيعة تمسح

15.200 هكتار بل توصلوا أيضا في هذه الفترة، إلى امتلاك أوفر قسط من المساحات المغروسة كروما وهي أهم زراعة أوروبية بالبلاد التونسية [34] .

إلاّ أن بيع الأراضي الاستعمارية قد استفاد منه التونسيون بقدر وافر حيث اقتنوا من بين الـ : 80.400 هكتار التي إستحوذ عليها المعمرون الفرنسيون 59.600 هكتار تمثل 278 ضيعة [35]. وإنّ تقلّص الاستعمار واسترداد السكان التونسيين لقسم من الأراضي الاستعمارية لم يحولا دون طمأنة المزارعين المحليين، ومن ثمّة تخفيف التناقضات بينهم وبين المعمّرين.

وموازاة لتراجع استعمار الأراضي عرفت البلاد التونسية أثناء الحرب العالمية الأولى تقلّصا في المنافسة الأجنبية. وقد تولد هذا الوضع عن انخفاض الانتاج الأروبي طيلة الحرب. إذ خلّف تجنيد نسبة مرتفعة من المنتجين وهدم العديد من المصانع وآلاف الكيلومترات من الطرقات والسكك الحديدية آثارا حادّة على الصناعة الأروبية. كما عانت الصناعة الفرنسية من احتلال مناطق الشمال والشمال الشرقي الذي حرمها من 40 ٪ من فحمها الحجري، و 90 ٪ من مناجمها الحديدية ومن 95 من بين 125 من أفرانها العالية [36] .

وعلاوة على ذلك، فقد كانت القوى المتحاربة تجد نفسها في حاجة إلى تكييف صناعتها طبقا لمقتضيات الحرب. وهكذا أعطيت الأولوية لإنتاج

---

(34) من 1913 إلى 1919 مرت المساحات المغروسة كروما التي كانت ملكا للمعمرين الفرنسيين من 9.186 . وهكتار إلى 9.590 هكتار، ومرت التي كانت ملكا للإيطاليين من 6.448 هكتارا إلى 10.283 هكتارا (ج بونسي، الاستعمار والفلاحة الأروبية بالبلاد التونسية منذ 1881 . الكتاب المذكور ص 248) .

(35) المرجع نفسه ص 249 .

(36) موريس كروزي، العهد المعاصر، بحثا عن حضارة جديدة. سلسلة التاريخ العام للحضارات، الجزء VII باريس 1961، ص 16 (بالفرنسية) .

الأسلحة والذخيرة على حساب السلع المصنوعة في المعامل التي كانت تستوْرَدُ عند الحاجة من الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن البديهي أن ينهار الانتاج الصناعي لأوربا الغربية، في ظلّ هذه الظروف، سيّما وانه لم يكن يتوفر لديها إبان الحرب العظمى فوائض من المنتوجات المصنوعة لترويجها في مستعمراتها .

ومع ذلك، فإن التجارة الأوربية والعالمية كانت تعاني طيلة الحرب من نقصان في الشحن، ومن الحصار الذي كان يفرضه الطرفان المتنازعان الواحد ضد الآخر .

ولكل هذه الأسباب، تدهور استيراد السلع المصنوعة أثناء الحرب، تدهورا واضحا، وانخفضت القيمة الجملية للمواد المصنوعة الموردة إلى البلاد التونسية من 70.436.519 فرنكا سنة 1913 إلى 53.452.475 فرنكا سنة 1914 و 45.087.612 فرنكا سنة 1915 و 70.200.520 فرنكا سنة 1916 و77.134.349 سنة 1917 و112.551.419 فرنكا سنة 1918 [37]. والزيادة الظاهرة التي سجلتها هذه الإحصائيات الرسمية منذ 1917 لا تدل على زيادة في حجم المستوردات [38]، بل هي ناتجة فحسب عن تدهور قيمة العملة الذي عرفته فرنسا طيلة الحرب. وفعلا، فمنذ إيقاف العمل بحرية تحويل النقود إلى ذهب في شهر أوت 1914 التجأت حكومة الجمهورية الفرنسية لتغطية المصاريف التي كلفتها الحرب، إلى إصدار أوراق «تتجاوز النسبة الاعتيادية من الاحتياطي المعدني» .

وقد سبّبت هذه السياسة التضخمية في مجال النقد انخفاضا في قيمة الفرنك وبالتبعية ارتفاعا في الأسعار. وقد سجل الفرنك من 1914 إلى 1919

(37) الاحصاء العام بالبلاد التونسية، السنة 1921، ص 258-259 .

(38) خلافا للصادرات التي تعين لها الإحصائية الجمركية منذ الحرب، نفس القيم الأساسية لما قبل الحرب حتى يمكن المقارنة بالمرحلة السابقة، فإن قيمة الواردات كانت مركزة على تصريحات الموردين .

انخفاضا بأكثر من النصف [39]. واعتبارا لنقصان كمية البضائع في السوق المتزامن مع ازدياد في حجم النقود، فإن الأسعار في فرنسا وفي منطقة الفرنك قد تجاوزت بحكم التضخم أثناء الحرب ضعف ما كانت عليه من قبل [40]. ففي سنة 1913 كان في الامكان اشتراء بمائة فرنك أكثر من ضعفين ونصف ما يشترى من السلع سنة 1918. وهكذا فالـ 70.436.519 فرنك التي تشكل قيمة واردات بالبلاد التونسية من المواد المصنوعة سنة 1913 أضحت تساوي حوالي 175.000.000 فرنك لسنة 1917. وفي هذه الظروف فإن البضائع المصنوعة والموردة إلى الإيالة سنة 1917، تمثل أقل من النصف بالقياس إلى سنة 1913 [41] وبصفة عامة، فإننا بتنا نشهد، خلال الحرب العظمى، انخفاضا واضحا في البضائع المصنوعة المورّدة إلى البلاد التونسية. كما هو الحال بالنسبة للشواشي التي تشكل أهم قطاع الصناعة التونسية. فالمعدل السنوي لتوريد هذه السلعة التي تمثل 43.614 قطعة لفترة 1906-1914 قد انخفض إلى 29.863 بين 1915-1920 [42] وما يصح بالنسبة إلى « الشواشي » هو نفسه بالنسبة إلى سلع النسيج مثل الحرير والقطن والمصنوعات الجلدية والمعدنية الخ ... [43] .

(39) مرّ كل من الجنيه الاسترليني والدولار اللذين يساويان قبل الحرب على التوالي 25.20 فرنكا و 5.18 فرنكات في ديسمبر 1919 إلى 41.8 فرنك و 10.87 فرنكات .

(40) الفرد سوفي، تاريخ فرنسا الاقتصادي بين الحربين (1919-1939) باريس 1965، ص 331 .

(41) أثرنا المقارنة بسنة 1917 التي بلغت فيها الحرب أشدها .

(42) بيير بنيك، تحولات مؤسسات الحرف بتونس، الكتاب المذكور ص 216 .

(43) مرت قيمة واردات الأقمشة من 20.218.357 فرنك سنة 1913 إلى 14.953.928 سنة 1914 و18.675.686 فرنك سنة 1915 و 32.160.384 ق سنة 1916 و 40.526.345 سنة 1917 و59.701.814 سنة 1918. أما الجلود والفراء المشكّلة المستوردة فقد مرت أثناء هذه السنوات على التوالي إلى : 3.251.825 فرنك و 2.847.510 ف و 3.468.500 ف و3.771.356 ف و3.996.317 ف و 4.949.459. أما تلك المتصلة بالمصنوعات المعدنية المستوردة فمرت بين 1913 و 1918 من 19.429.275 ف إلى 14.862.138 ف و 5.272.173 ف و7.791.265 ف و 6.794.474 و 9.282.178 ف (واعتبارا للزيادة في الأسعار المنجرة عن الحرب والتضخم، قد انخفضت كميات هذه الواردات انخفاضا واضحا أثناء هذه الفترة)، التقويم العام للبلاد التونسية السنة 1921، ص 262-263 .

وأفاد هذا الوضع أرباب الصناعات التّونسيين الذين أصبحوا يشعرون بأقل حدة بوطأة المنافسة الأجنبية، وقد ساعدتهم الحرب على توسيع السوق الداخلية .

كما استفاد منه كذلك التجار المسلمون الذين لقوا حتى 1914 وخاصة في تجارة السلع المحلية مزاحمة شديدة من السلع الأروبية المماثلة لسلعهم، والتي كانت، عند الاقتضاء، تكيّف طبقا لذوق السكان المحليين، كما استفاد التجار المسلمون من جهة أخرى من تجنيد جانب كبير من التجار الأروبيين المستقرين بالإيالة. وفعلا فقد مكن هذا التجنيد، من الزيادة، طيلة الحرب في نصيبهم من التجارة المحلية وبالتالي في أعمالهم وأرباحهم .

وفي هذه الظروف، فإن التناقضات القائمة بين أرباب الصناعات والتجار التونسيين وبين الصناعيين والتجار الأروبيين، أخذت خلال الحرب العالمية الأولى تتلاشى.

وكذلك كان الشأن بالنسبة إلى التناقضات القائمة بين العمال التونسيين ونظرائهم الأوربيين .

وفعلا، فذهاب نسبة كبيرة من العمال الأروبيين إلى الجبهة قد أبعد عن البلاد التونسية منافسين يقرأ لهم حساب في مجال العمل لا سيما وأنهم كانوا في الغالب أكثر كفاءة، وبفضل هذا التجنيد الذي انضاف إليه تجنيد آلاف من الشبان التونسيين وهجرة عدد كبير من العمال التونسيين إلى فرنسا، انفتحت آفاق عريضة لتشغيل العمال التونسيين الباقين بالبلاد، وانزاح طيلة الحرب، شبح البطالة. بل ان البلاد في هذه الفترة أصبحت تعوزها اليد العاملة، حتى أن سلطات الحماية لجأت إلى تسخير العمال، بكل ما ينجر عن ذلك من تعسف وإكراه، للاستجابة لحاجيات الاستعمار[44] .

(44) بمقتضى قرار 24 أفريل 1918، لسلطات الحماية كامل التسويغ لتسخير العمال الفلاحين .

ومهما كان الأمر، فإن العمال التونسيين لم يشهدوا أثناء الحرب العالمية الأولى، أهوال البطالة المنجرة عن النظام الاستعماري والتي تفاقمت، خاصة حتى 1914، نتيجة لمنافسة اليد العاملة الأروبية .

إلى جانب تقلص التناقضات الناجمة عن نظام الحماية بفضل الحرب، فإن الفتور الذي مرّت به الحركة الوطنية طيلة الحرب العالمية الأولى قد تولد كذلك عن تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة إلى العديد من طبقات السكان التونسيين خلال هذه الفترة نفسها .

ب – تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي :

عرفت البلاد التونسية أثناء الحرب العالمية الأولى فترة رخاء نسبي، فالأحوال المناخية كانت ملائمة بصفة عامّة، والمحاصيل حسنة في الغالب [45]. وفعلا فقد ازداد إنتاج القمح والشعير وزيت الزيتون [46] ازديادا واضحا بالنسبة إلى الفترة السابقة. فخلال السنوات الأربع 1911-1914، أنتجت البلاد 6.020.000 قنطارا من القمح و 6.320.000 ق من الشعير و 922.641 ق من زيت الزيتون. وارتفع هذا الإنتاج في سنوات 1915-1918 على التوالي إلى 8.990.000 ق من القمح و 7.920.000 ق من الشعير و1.272.987 ق من الزيت. ومرّ معدل إنتاج القمح إذن من 1.555.000 ق في فترة 1911-1914 إلى 2.247.500 ق في الفترة الموالية (1915-1918) . ومرّ معدّل إنتاج الشعير وزيت الزيتون على التوالي من 1.580.000 ق إلى 1.980.000 ومن 230.660.25 ق إلى 318.246.75 ق [47] .

(45) وزارة الشؤون الخارجية البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 62، من فلاندان إلى بيشون، تونس 12 جانفي 1920 .

(46) كان القمح والشعير والزيتون الزراعات الأساسية للسكان التونسيين .

(47) وهذه المجموعة قد حسبت انطلاقا من جداول عن المنتوجات الفلاحية المثبتة في الإحصائيات الرسمية (التقويم العام للبلاد التونسية) 1919، ص 184-185 و 188-189 .

وهكذا شهد المزارعون والفلاحون تحسنا في وضعهم. ومما لا شك فيه أن المحاصيل الحسنة يستفيد منها كبار الملاكين من الأهالي أكثر من سواهم لأنهم لم يفتهم، نظرا إلى صلتهم بالمعمرين الأوربيين، أن يقلّدوا طرقهم الزراعية. وقد نما هذا الأسلوب العصري في المزارع التونسية الكبيرة أثناء الحرب بالذات. إذ ارتفعت المساحات المزروعة لدى الفلاحين التونسيين بواسطة المحراث الفرنسي من 46.000 هكتار سنة 1914 إلى 79.000 هكتار سنة 1916 [48]. ونتج عن ذلك تحسن في المردود، وبالتالي زيادة في المحصول بالنسبة إلى كبار الملاكين التونسيين الذين أدخلوا الأساليب العصرية إلى فلاحتهم. وقد استفاد هؤلاء من هذا الظرف لا سيما وأن زيادة الإنتاج صادفت ارتفاعا في أسعار المنتجات الزراعية .

وفعلا فقد مر سعر قنطار القمح مثلا من 1914 إلى 1918 من 30 فرنكا إلى 60 فرنكا [49]. وهكتولتر زيت الزيتون من 100 فرنك إلى 265 فرنك [50]. وقد استفاد من ارتفاع الأسعار هذا كل الفلاحين التّونسيين الذين كان لديهم، خلال هذه الفترة من الرخاء، بصرف النظر عن مساحة ممتلكاتهم، فائض من الانتاج للبيع. ولئن كان هذا الارتفاع ناجما عن انخفاض قيمة العملة، فهو ناتج أيضا عن زيادة الطلب المترتب عن الحرب، إذ ضمنت احتياجات فرنسا المتزايدة طيلة سنوات القتال، سوقا ثابتة للفلاحين التونسيين. فرغم صعوبات النقل، مرّ المعدل السنوي لصادرات قموح البلاد التونسية ودقيقها وسميدها إلى فرنسا من 225.000 قنطار قيمتها

(48) وزارة الشؤون الخارجية البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 61، سياسة الحماية للأهالي، تقرير أعده شارلتي المدير العام للتعليم، أفريل 1918 .

(49) حسب م . ص . مزالي ، تراوح سعر قنطار القمح سنة 1914 بين 25 فرنكا و 30 فرنكا، وقنطار الشعير بين 16 فرنكا و 18 فرنكا، وقنطار الزيت بين 120 فرنكا و 135 فرنكا. (م . ص . مزالي. التطور الاقتصادي بالبلاد التونسية. تونس 1921 ص 6) .

(50) دانيال ڤلد ستاين. تحرير أو ألحاق، الكتاب المذكور ص 58 .

5.600.000 فرنك بين 1910 و 1914، إلى 290.000 قنطار قيمتها أكثر من 9.100.000 فرنك بين 1915 و 1919 [51] .

أما صادرات زيت الزيتون إلى فرنسا، فقد تجاوزت سنة 1917 210.000 قنطار مقابل معدل سنوي بلغ 61.000 قنطار بين 1910 و 1914 [52] على أن المعدل السنوي لصادرات هذا المنتوج لم تسجل زيادة بمثل هذا المقدار. فقد مرت من 101.419 قنطار بين 1911 و 1914 إلى117.945 قنطار بين 1915 و 1918 [53]. على أنها بقيت ذات مدلول كبير باعتبار صعوبة الشحن والحصار الذي كان يضربه كل طّرف من المتنازعين على الآخر، وبصفة عامة، فقد شهدت البلاد التونسية خلال الحرب زيادة في صادرات محاصيلها الفلاحية. فبالنسبة إلى القمح مثلا، سجل ميزانها التجارى بين 1915 و 1919 فائضا قدره 1.012.207 قنطار بعد أن بلغ عجزه 1.296.230 قنطار بين 1910 و 1914 [54]. وارتفع فائض صادرات الشعير على الواردات في هذه الفترات ذاتها من 2.142.580 قنطار إلى 2.957.778 قنطار، وفائض زيت الزيتون من 474.479 إلى 680.175 قنطار [55] .

وفي هذه الظروف، أمكن لمزارعي الحبوب والزيتون التونسيين، طيلة فترة الحرب، أن يحققوا صفقات رابحة. وكذلك كان شأن مربي الماشية، وقد استفاد هذا القطاع، مثل الفلاحة من الأحوال المناخية الملائمة التي

(51) جان بونسي، الاستعمار والفلاحة الأوروبية بالبلاد التونسية منذ 1881، الكتاب المذكور ص 248 .

(52) المرجع نفسه .

(53) حسبت هذه المعدلات، انطلاقا من جدول أعده م . ص . مزالي في كتابه عن « التطور الاقتصادي بالبلاد التونسية، الكتاب المذكور ص 30 .

(54) ومن الصحيح أن تصدير القمح « بأكمله تقريبا إلى فرنسا. ما عرفت البلاد التونسية أضخم منه قط » فقد بلغ سنة 1919 863.636 قنطارا بينما كان معدّل السنوات العشر السابقة 168.812 قنطارا (الكتاب المذكور، ص 26-27) .

(55) المرجع نفسه ص 6 .

عرفتها البلاد التونسية خلال الحرب. وقد سجلت الإحصائيات الرسمية زيادة كبيرة في الغنم والماعز التي كان العنصر التونسي يسيطر على تربيتها سيطرة واضحة. وقد قدر عدد الأغنام بـ 686.730 رأسا سنة 1911، و 641.944 رأسا سنة 1914 و 1.124.998 سنة 1918، أما عدد الماعز فقد قدر بالنسبة إلى نفس السنوات على التوالي بـ 468.828 رأسا و 394.465 و 548.912 رأسا [56]. ولو اعتبرنا المعدل السنوي، للاحظنا أنه مر من 706.015 رأس غنم بين 1911 و 1914 إلى 1.100.873 بين 1915 و 1918، ومن 465.270 رأس عنز إلى 507.405 بالنسبة الى نفس الفترات .

وقد كان نمو تربية الماشية أهم مما تذكره الاحصائيات الرسمية، ذلك أن تربية الماشية لم يوظف عليها الأداء حتّى 1918. فكانت الإحصائيات توضع على أساس أرقام تقريبية تدلي بها السلطات الاقليمية والمحلية، وبداية من 1919 ، حددت حسب إحصاء دقيق اقتضاه فرض أداء على الدواب بمقتضى الأمر المؤرخ في 21 ديسمبر 1918 . فأصبحت قريبة جدا من الحقيقة، وهي تشير بالنسبة إلى سنة 1919 الى وجود 2.661.579 رأس غنم و 1.660.621 رأس ماعز [57]. وهذه الأرقام أكثر مطابقة لسنة 1918، وكانت سنة رخاء مميّز [58] من تلك التي قد قدمت من قبل بالاعتماد على تقديرات غير دقيقة.

ومهما يكن الأمر، فقد عرفت تربية الماشية اثناء الحرب العظمى نموا لا ينكر. وقد استفاد من هذه الظروف كل التونسيين المقيمين في وسط البلاد أو في جنوبها والذين يكتسبون أهم مواردهم من هذا القطاع الاقتصادي. كما استفاد مربّو الماشية، خلال الحرب، من ارتفاع الأسعار التي سببتها احتياجات الصناعة التونسية المتزايدة إلى الصوف والجلود .

(56) التقويم العام للبلاد التونسية، السنة 1917 ص 154-155 والسنة 1919 ص 184-185.

(57) التقويم العام للبلاد التونسية، السنة 1919 ص 184-185 .

(58) كانت سنة 1918 أحسن سنة فلاحية بالنسبة إلى العشرية (1908-1918) .

وقد عرفت الصناعة اليدوية خلال الحرب شيئا من النمو. وفي هذه الفترة استفاد هذا القطاع الاقتصادي الذي كان مورد رزق لقسم هام من السكان خاصة في المدن، من اتساع السوق الداخلية، الناتج عن تقلص المنافسة الأجنبية، وكذلك عن ارتفاع القدرة الشرائية لدى سكان الريف الذين كانوا يشكلون معظم زبائن أرباب الصناعات التونسيين، وذلك بفضل السنوات الفلاحية الطيبة .

وإلى جانب توسع السوق الداخلية، عرفت بعض فروع الصناعة طيلة الحرب ورغم صعوبة الشحن، نموا في السوق الخارجية. ولئن انخفض المعدل السنوي لصادرات الشاشية من 230.000 قطعة بين 1902 و 1913إلى 82.000 بين 1914 و 1919 [59] . وكان هذا الانخفاض، أثناء الحرب العظمى ناتجا عن تراجع مشتريات مصر وطرابلس [60] اللتين كانتا الحريفين الأساسيين للبلاد التونسية، فلم يكن ذلك شأن الأقمشة الحريرية والقطنية والمصنوعات الجلدية .

فبالنسبة إلى هذه المنتوجات الثلاث، فقد تمتع الحرفيون التونسيون من إتساع سوقهم الخارجية بفضل الحرب واحتياجات الجيش الفرنسي، وقد رفّعت كل من الجزائر وفرنسا، وهما أهم زبائن هذه البضائع، من مشترياتهما طيلة فترة الحرب .

وهكذا ارتفع المعدل السنوي لصادرات الأقمشة الحريرية من 1681 كيلو غرام بين 1908 و 1913إلى 1836 كيلو بين 1914 و 1919 [61]. وارتفع معدل صادرات الأقمشة القطنية من 44.982 كيلو غرام بين 1902 و 1914 إلى 73.797

(59) بيير بنيك، تحولات مؤسسات الحرف بتونس (الكتاب المذكور ص 259) .

(60) مر معدل صادرات الشاشية إلى مصر من 148.000 قطعة بين 1902 و 1913 إلى 50.000 قطعة بين 1914 و 1919 ومعدل صادراتها إلى طرابلس من 87.000 قطعة إلى 30.000 في نفس الفترات (المرجع نفسه) .

(61) بيير بنيك تحولات مؤسسات الحرف بتونس، الكتاب المذكور ص 260 .

كيلو بين 1915 و 1919 [62] ومرّ معدل صادرات المصنوعات الجلدية من 3.893 كيلو بين 1902 و 1910 إلى 20.336 كيلو بين 1911 و 1920 [63] .

على أن منتوجات الصناعة اليدوية باستثناء هذه الفصول الثلاثة، قد شهدت تدهورا في صادراتها اثناء الحرب. ولو أخذنا 100 كرقم بياني لسنة 1902، لأمكننا أن نلاحظ أن هذا الرقم لئن أرتفع من 1912 إلى 1917 من 28 إلى 43 بالنسبة إلى صادرات الأقمشة الحريرية، ومن 63 الى 150 بالنسبة إلى صادرات الأقمشة القطنية، ومن 200 الى 315 بالنسبة الى صادرات المصنوعات الجلدية/فقد انخفض من 127 الى 34 بالنسبة إلى الشاشية، ومن 140 إلى 7،4 بالنسبة إلى الأثاث المنزلي، ومن 309 إلى 3 بالنسبة إلى الحلي والمصوغ [64]. ولكن رغم هذا، وبصفة عامة، فان تراجع السوق الخارجية، قد عوضه ما حصل من نمو عريض للسوق الداخلية .

وبالإضافة إلى هذا استفاد أرباب الصناعات التونسية من ارتفاع الأسعار، وبالتالي من الأرباح المسجلة اثناء الحرب. وحسب بحث أنجزته مصالح الاقامة العامة الفرنسية بالبلاد التونسية فان أسعار الملابس والأحذية قد ارتفعت فيما بين 1914 و 1918 بنسبة 200 ٪ [65] .

وقد شجع هذا الوضع على الإنتاج، وساعد كذلك على تنمية الصناعة اليدوية وتحسين الظروف الحياتية لأرباب الصناعات التونسيين .

وقد إنعكس هذا «الرخاء» النسبي الحاصل في الفلاحة وتربية الماشية والصناعة اليدوية على التجارة التّونسية التي عرفت هي أيضا أثناء الحرب نوعا من الازدهار. ومن المؤكد أن التجارة الخارجية مثلها مثل تجارة

(62) المرجع نفسه ص 261 .

(63) المرجع نفسه ص 266 .

(64) المرجع نفسه ص 268 .

(65) وزارة الشؤون الخارجية. البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 202، بحث عن الأسعار، من إعداد مصالح الإقامة الفرنسية بالبلاد التونسية .

الجملة كانت تبعا لتجنيد قسم هام من التجار الأروبيين، تحت سيطرة عناصر يهودية، تمكنوا نظرا إلى إعفائهم من الخدمة العسكرية [66] من استغلال هذه الظرفيّة بطريقة عجيبة أكسبتهم أرباحا ضخمة. وذهب السكان التونسيون إلى تحميلهم مسؤولية احتكار المواد الاستهلاكية وغلاء المعيشة. وقد أدى ما كانوا يظهرونه من صلف وتَعَالٍ، وما نشأ في نفوس المسلمين من حقد عليهم إلى الإضطرابات المعادية لليهود التي حصلت في شهري أوت وسبتمبر 1917 في مدن تونس وبنزرت والقيروان وسوسة وصفاقس [67] .

ولئن كانت تجارة الجملة تفيد اليهود أساسا، فإن تجارة التفصيل في المدن والقرى تفيد التجار المسلمين. وعلى غرار أرباب الصناعات اليدوية فإنهم قد استغلوا أثناء فترة الحرب تراجع المنافسة الأجنبية وتوسع السوق الداخلية، وارتفاع الأسعار لتوسيع مجالات عملهم. واغتنموا الفرصة التي توفرها لهم الحرب لتحقيق أرباح ضخمة شأنهم في ذلك شأن اليهود والأوربيين .

وقد بدت هذه الأرباح الطائلة مستفزة للمشاعر ولا سيما أنها اكتسبت في الوقت الذي كان العديد من الفرنسيين والتونسيين في جبهات القتال يؤدون ضريبة الدم. ومن أجل هذا، قرر المجلس الاستشاري توظيف ضريبة على أرباح الحرب لتحسين وضع الموظفين المالي [68]. ولهذا

(66) كان عدد اليهود التونسيين الذين تطوعوا في الجندية من 1914 إلى 1918 حوالي 171 منهم 99 تطوعوا في 1914 و 35 في 1915 و 25 في 1916 و 6 في 1917 و 2 في 1918. وكانت البلاد التونسية تعد سنة 1918، 60.000 يهودي منهم 51.000 تونسي و 9.000 أجنبي (وزارة الشؤون الخارجية. البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 61 ، مذكرة عن يهود البلاد التونسية، أوت 1918) .

(67) وزارة الشؤون الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 61 ، من آلابتيت إلى ريبو، تونس 6 سبتمبر 1917 .

(68) على إثر رد بالك، المشاكل التونسية بعد 1921 ، باريس 1928 ص 67 (بالفرنسية) .

الغرض، فرض أمر الباي الصادر بتاريخ 20 سبتمبر 1917، اقتطاع مبالغ لفائدة الخزينة « من الأرباح الاستثنائية أو الزائدة التي تحققت أثناء الحرب ». وفي الواقع لم تبدأ جباية هذه الضريبة إلاّ في موفّى سنة 1919 تقريبا عندما انتهت إدارة المال من ضبط سجلات المحاسبة. وقد دل تقدير هذه الاقتطاعات البالغة 57 مليون فرنك، على قيمة الأرباح التي حققها التجار بالبلاد التونسية أثناء الحرب. ومن بين 46.600.000 فرنك قبضتها إدارة المال بين 1919 و 1922 كضريبة على أرباح الحرب، كان الصادر عن التجار التونسيين 8.000.000 فرنك [69]. وهو دليل على أن الوضع المادي للتجار الأهالي قد تحسن بصفة ملموسة أثناء الحرب العالمية الأولى .

كما كانت هذه الظروف ملائمة بصفة عامة للعمال التونسيين الذين سجلت أجورهم طيلة فترة الحرب، زيادة محسوسة، تبعا لقلة اليد العاملة. وفعلا، فبقدر ما كانت اليد العاملة نادرة بالبلاد التونسية في هذه الفترة، تبعا للتجنيد وهجرة آلاف العمال التونسيين والأوروبيين بقدر ما عرفت البلاد التونسية ازدهارا اقتصاديا، بقدر ما تمّ إحداث مواطن عمل كثيرة. ففي الميدان الفلاحي مثلا، كانت زيادة المساحات المزروعة قمحا، وقد مرت من 405.960 هكتار إلى 649.100 هكتار بين 1914 و 1918 [70]، مولدة لمواطن عمل رغم ظهور المكننة واستخدام طرق متطورة في ضيعات شاسعة. كما تجلت هذه الظاهرة في الميدان الصناعي أيضا، فإلى جانب تقدم الصناعة التقليدية، شهدت البلاد أثناء الحرب، تَكَوُّنَ نواة صناعية، نظرا إلى العزلة الاضطرارية وصعوبات النقل. فالمطاحن وصناعات العجين الغذائي مثلا عرفت تقدما كبيرا [71]. وترتب عن ذلك زيادة في عروض التشغيل بالبلاد التونسية طيلة الحرب .

---

(69) المرجع نفسه ص 69 .

(70) جان بونسي، الاستعمار والفلاحة الأوروبية بالبلاد التونسية منذ 1881، الكتاب المذكور ص 248 .

(71) أوغستان برنار، إفريقيا الشمالية أثناء الحرب، الكتاب المذكور ص 48 .

وكان قطاع المناجم أثناء هذه الفترة، خاصة في ميدان الفسفاط الذي يشكل الثروة الأساسية للبلاد التونسية، يجتاز أزمة حادة تجسمت في هبوط الانتاج، الذي انخفض نظرا إلى صعوبات التسويق وتدني طلبات فرنسا [72] من أكثر من 2.000.000 طن سنة 1913 إلى حوالي 862.000 طن سنة 1918 [73]. وقد أدت أزمة الفسفاط هذه إلى نقص في تشغيل اليد العاملة. وبما أن أغلبية عمال هذا القطاع تتكون أساسا من طرابلسيين وجزائريين ومغاربة، لم يتضرر التونسيون كثيرا من هذا الوضع، وبذلك فإن عروض العمل أثناء الحرب بقيت أكثر من الطلب. وهو ما نتج عنه ارتفاع في الأجور .

لقد وقت الحرب التونسيين إذن من أهوال البطالة، وساعدت على الزيادة في أجورهم. فالعامل الفلاحي الذي كان أجره اليومي في أواخر القرن التاسع عشر يتراوح بين 0.75 فرنك و 1.25 أصبح يتقاضى في بداية الحرب بين 1.25 فرنك وفرنكين و أكثر من 3 فرنكات في بداية 1918 [74]. فارتفع معدل أجره بأكثر من الضعف. وكذلك كان شأن عمال بقية القطاعات الاقتصادية .

وكان بإمكان العمال التونسيين في بداية الحرب، تقاضي 5 فرنكات في اليوم [75]. ولا شك أن هذه الأجور بقيت في مجملها مُتَدَنِّية نظرا إلى الزيادة في كلفة المعيشة التي مرّ رقمها البياني من 100 سنة 1914

---

(72) كان فقدان قسم من الأراضي الفرنسية، أثناء الأعمال الحربية، له انعكاس على إنتاج الفسفاط التونسي الذي كانت الفلاحة الفرنسية حريفه الأساسي .

(73) التقويم العام للبلاد التونسية، السنة 1919، جدول عن الفسفاط والجير، حمولة البضائع المنقولة وقيمتها (الإيصال حتى الرصيف) 1910-1919 ص 134 .

(74) وزارة الشؤون الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 61، سياسة الحماية المحلية، تقرير أعده شارلتي المدير العام للتعليم .

(75) دانيال قلدشتاين، تحرير أو إلحاق، الكتاب المذكور ص 166-167 .

إلى 240 سنة 1918 [76]. ورغم ذلك فإن أوضاع العمال التونسيين المادية قد تحسنت في مجملها بالقياس إلى فترة ما قبل الحرب .

كما انتفع ماديا التونسيون المنتمون إلى مهن حرة ولا سيما المحامون منهم وباعتبارهم غير مطالبين بالخدمة العسكرية [77] من الحرب. فقد استفادوا من تجنيد قسم هام من نظرائهم الأوروبيين، المرافعة في العديد من القضايا طيلة الحرب.. صحيح أن عدد هؤلاء المحامين لم يكن هاما[78]. إلاّ أن قادة الحركة الوطنية التونسية، ومنشطيها كانوا ينتدبون خاصة من بينهم، وقد كانوا، طيلة الحرب، يبدون اهتماما خاصا بالقضايا الموكولة إليهم وهو ما شغلهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن الأنشطة السياسية.

وعلى العموم فإن تحسن ظروف عيش السكان التونسيين وتقلص التناقضات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن نظام الحماية، قد خفف من وطأة الاستعمار ومن الغضب السائد في المملكة، وتسبب أثناء الحرب العالمية الأولى في نوع من الركود في صلب الحركة الوطنية التونسية .

بيد أن النشاط الاستعماري قد عاد أقوى حالما انتهت الحرب. فتدهورت أحوال السكان المسلمين الاجتماعية والاقتصادية، كما تمّ التنكر للوعود الصادرة عن شخصيات سياسية فرنسية. وهذه الظروف الجديدة التي كانت أكثر مؤاتاة للاضطراب، قد أتاحت للحركة الوطنية التونسية إثر الحرب العالمية الأولى، الخروج من غفوتها والتأهب لانطلاقة جديدة .

---

(76) بيير بنيك، تحولات مؤسسات الحرف بتونس، الكتاب المذكور ص 311 .

(77) لم يكن التونسيون اليهود ومواليد مدينة تونس، والمحرزون على الشهادة الابتدائية أو على دبلوم آخر، مطالبين بالخدمة العسكرية .

(78) « رد بالك » بعد سنة 1920، في سلك المحاماة بتونس 13 محاميا مسلما (ذكره جاك بيرك، المغرب بين حربين، الكتاب المذكور ص 16 .

الفصل الثالث

الحركة الوطنية التونسية إثر الحرب العالمية الأولى

برزت الحركة الوطنية التونسية من جديد وبقوة على الساحة السياسية، بعد مرحلة هدوءٍ نتجت أساساً عن إضطرابات سنتي 1911 و1912.

وهذا الوضع الناجم عن تفاقم التناقضات بين المصالح الفرنسية والتونسية وتردي ظروف عيش السكان الأهالي، وآثار الظروف السياسية في الغرب والشرق على الرأي العام بالبلاد التونسية، قد أفضى إلى نشوء حزب وطني جديد : الحزب الحر الدستوري أو الدستور .

I – احتداد التناقضات الفرنسية التونسية :

نزعت السلطات الفرنسية بالبلاد التونسية على إثر الحرب العالمية الأولى إلى تقوية التناقضات القائمة بين السكان التونسيين من جهة وبين « المتفوقين » الفرنسيين والوطن الأم .

وقد أحسّ الأهالي بوطأة هذه السياسة لا سيما وأنها طرأت في أعقاب مرحلة « رخاء » خفت فيها نسبيا حدة التناقضات الفرنسية التونسية .

فقد شهدت مختلف طبقات السكان التونسيين، كما رأينا تحسنا في أوضاعها طيلة الحرب العظمى. فالفلاحون، وأرباب الصناعات والتجار التونسيون مثلا قد استفادوا أثناء فترة الحرب من توقف عملية استعمار الأراضي ومن تراجع كبير في المنافسة الأجنبية. فهم حريصون إذن على المحافظة على وضع ملائم لتنمية أعمالهم، وما كانوا ليقبلوا استئناف حركة الاستعمار بدون رد فعل.

لكن، ما أن انتهت الحرب، حتى عاد الاستعمار الفرنسي أقوى مما كان. ذلك أن فرنسا، بالنظر إلى ضعفها الناجم عن ذلك النزاع العالمي الذي خسرت خلاله 14 ٪ من رجالها المتراوحة أعمارهم بين 15 و 50 سنة[1]، و 30 ٪ من ثروتها الوطنية، فقد كانت تعول على المستعمرات لإعادة بناء بلادها. ولهذه الأسباب كانت هناك ضرورة لتدعيم الاستعمار بالبلاد التونسية حتى يمكن توجيه أكبر قسط من موارد البلاد لفائدة الدولة الحامية ورعاياها.

وكانت هذه السياسة ملائمة جدًا لا سيما وأن فرنسا كانت إثر الحرب في حاجة ماسة إلى المواد الأولية والمنتوجات الغذائية. وقد شكل الانشغال بتزويد فرنسا، الوطن الأم، إثر الهدنة أحد ثوابت السياسة الاستعمارية بالإيالة. وكانت حكومة الجمهورية تستعجل سلطات الحماية لتوفير الأسمدة للفلاحة الفرنسية. وسعيا إلى تلبية الرّغبات الفرنسية، اعتزمت إدارة الأشغال العامة بالبلاد التونسية تشغيل 10.000 عامل إضافي في مناجم الفسفاط [2]

(1) موريس كروزي، الفترة المعاصرة (الكتاب المذكور) ص 37 .

(2) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 61، من المقيم العام إلى وزير الخارجية، تونس 31 ديسمبر 1919 .

(1) العودة إلى استعمار الأراضي وغضب الفلاحين التونسيين :

كما كانت فرنسا في حاجة ماسة إلى المواد الغذائية لسد حاجات سكانها، بعد أن أضاعت أثناء الحرب قسما من أراضيها التي أصبحت غير صالحة للزراعة خاصة في مناطق القتال.

وسعيا إلى الزيادة في إنتاج المواد الغذائية الكفيلة بتموين الوطن الأم، أعد المقيم العام فلاندان مشروع أمر يوجب زراعة كامل الأراضي البور بالإيالة. وهذا المشروع يهم، حسب المقرر العام للجنة تنمية الاستعمار ما يناهز 3.500.000 هكتار من الأراضي البور تشمل بعض أراضي « الملك » التي هي بدون رسوم تملّك، وأراض موات وأراض مشتركة وأراض من الأوقاف العامة أو الخاصة [3] .

ومن البديهي في هذه الظروف، أن مشروع فلاندان، علاوة على أنه يمكّن من تموين فرنسا، فهو يساعد على التوسع في استعمار الأراضي. لذلك قد حظي بتأييد قوي من المعمرين الفرنسيين سواء في صلب لجنة تنمية الاستعمار أو بواسطة الصحيفة الناطقة بلسانهم : « المعمر الفرنسي » .

فكانت هذه الصحيفة تؤكد أن تموين فرنسا، في ذلك الوضع من الانحسار الاقتصادي الذي آلت إليه بعد الحرب مرتبط بالحرص على الحفاظ على جميع مستعمراتها وتوفير أراض جديدة لرعاياها [4] .

وهذا المشروع لاستعمار الأراضي، قد مس بمصالح كثيرة إلى حد إثارة هيجان بين السكان التونسيين. وقد كان لا مناص له من إثارة غضب

(3) وزارة الخارجية، البلاد التونسية، المجلد 62. مذكرة صادرة عن « المصالح الاقتصادية الأهلية » تعرض للكاتب العام للحكومة التونسية جلسة هيئة تنمية الاستعمار بتاريخ 7 ماي 1920 المتعلقة بمشروع القانون حول الزراعة الإجبارية للأراضي البور. تونس 8 ماي 1920 .

(4) **المعمر الفرنسي**، 22 ماي 1920 .

جانب كبير من الفلاحين التونسيين على السلطات الفرنسية وكذلك مشايخ الطرق الدينية الذين كان لهم إذاك تأثير كبير جدا على السكان المسلمين .

وعلى هذا الأساس، فإن الفلاحين، أعضاء لجنة تنمية الاستعمار الذين كانوا يحظون بثقة الحكومة مثل عبد الجليل الزاوش، قايد سوسة، وابن مبروك المندوب بالمجلس الاستشاري، وبشير الفورتي الصحافي، قد صوتوا ضد مشروع المقيم العام بدعوى أنه قد يشكل خطرا على أملاك الحبس وهي أملاك ذات صبغة دينية مقدسة وغير قابلة للتّصرف فيها مبدئيا . وقد آل الأمر بالبشير الفورتي إلى مرافقة وفد من الأعيان إلى المقيم العام للاحتجاج على كل إجراء قد يمس بوضع الأحباس. وبصفة عامة، شعر الفلاحون التونسيون أن مشروع فلاندان موجه ضدهم إذ أنه بفتحه مساحات شاسعة من الأراضي للاستعمار، يسد في وجوه التونسيين كل الآفاق لتنمية ممتلكاتهم وبالتّالي للزيادة في مكاسبهم. ولقد كانت الأملاك الحبس مثلا، تمكنهم وإن لم يكونوا مالكين لها، من تحقيق أرباح هامة عن طريق الإنزال. والصبغة الدينية لهذه الأملاك إنما وقعت الإشارة إليها لتعزيز موقفهم ودعم حجتهم. وفعلا، فإن غضب البرجوازيين مالكي الأراضي بالبلاد التونسية قد نجم أساسا عن التناقضات القائمة بينهم وبين المعمرين الفرنسيين في مجال توزيع الأراضي .

ولقد خسرت السلطات الفرنسية، بمحاباتها المعمرين الفرنسيين، قسما من الأعيان التونسيين بما فيهم من عرفوا إلى ذلك العهد باعتدالهم أو حتى بتعلقهم بنظام الحماية. وهذا ما يفسر أن البرجوازية التونسية، قد تجرأت بعد الحرب العالمية الأولى على اتخاذ موقف تجاه السلطات الفرنسية ما كان ليتصور قبل ذلك بسنوات قلائل [5] .

(5) نفس المصدر .

(2) الاعتداء على الأملاك « الحبس » وغضب شيوخ الطرق الدينيّة :

وفي نفس الوقت، أدى مشروع استعمار « الأراضي البور » بشيوخ الطرق الدينية، شأن البرجوازية العقارية، إلى الغضب على سلطات الحماية. فإنهم لم يقبلوا أن تفتح للمعمرين الفرنسيين أراضي الحبس بصفة مطردة وبدون تحديد، وقد كانت تشكل موردا هاما من مداخيلهم. ولا يستبعد أن يكونوا هم بالذات الباعثين على المظاهرة المنظمة بمدينة تونس في 14 ماي 1920 للاحتجاج على المشروع المتعلق بإحياء أراضي الحُبُس .

ومهما كان الأمر، فلم تكن الصبغة الدينية لهذه الأراضي هي التي أثارت غضب شيوخ الطرق الصوفية، بل مدى خطر مشروع فلاندان على الجزء الأساسي من مصالحهم. وفعلا فلم يكن هؤلاء المشائخ من الميالين عادة إلى القيام بدور المعارضة. بل كانوا على عكس ذلك. ونظرا إلى تمتعهم بمراعاة السلطة ونعمها، فكثيرا ما كانوا يضعون مكانتهم وتأثيرهم في خدمة الحماية. ولقد شكلت معارضتهم على إثر الحرب العالمية الأولى، للسياسية الفرنسية في مجال الاستعمار، كسبا ثمينا للحركة الوطنية التونسية. وهو ما أفقد حكومة الحماية وسيلة ناجعة كانت تستعملها بصفة عجيبة لتوطيد نفوذها بالبلاد التونسية في الأوساط الشعبية وقد كان لشيوخ الطرق عليها إذاك تأثير كبير [6] .

وإلى جانب الفلاحين ومشايخ الطرق الدينيّة فإن السياسة الفرنسية بالبلاد التونسية إثر الحرب العظمى، قد أثارت غضب فئات أخرى من السكان التونسيين .

(6) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مذكرات) الكتاب المذكور ص 174-175 .

(3) العودة إلى استيراد المنتجات المصنّعة وغضب أرباب الصناعات وصغار التجار التونسيين :

شهد أرباب الصناعات اليدوية نوعا من الرخاء بفضل الحرب، لكنهم، مع العودة إلى استيراد المنتجات المصنّعة الأوربية، وجدوا أنفسهم من جديد يواجهون المنافسة الأجنبية، وتجددت معاناتهم السابقة.

فقد إرتفع نسق الواردات التونسية، بعد أن شهد إنخفاظا واضحا طيلة الحرب فمرّت قيمتها من 207 ملايين من الفرنكات سنة 1918 إلى 286 مليونا سنة 1919 و 636 مليون سنة 1920 و 722 مليون سنة 1921 [7]. ونظرا إلى ما تميز به الظرف الاقتصادي من تضخم مالي وتدهور في قيمة الفرنك، فلا شك أن هذه الأرقام لا تعطي إشارات دقيقة عن وضع الواردات التونسية [8]. بل يؤكدها حجم الواردات ووزنها وهو ما يعطي فكرة أصح عن نمو تلك الواردات. فقد مر وزن هذه البضائع المصنّعة المستوردة إلى البلاد التونسية من 180.000 طن سنة 1918 إلى 320.000 طن سنة 1919 و 540.000 طن سنة 1920 و 590.000 طن سنة 1921 [9]. وبعبارة أخرى، فقد أصبحت الإيالة تستورد سنة 1920 ثلاثة أضعاف ما كانت تستورده سنة 1918 .

وقد كان لهذه الزيادة في الواردات انعكاسات خاصة على الصناعة اليدوية. فالمنتجات المصنّعة كانت تمثل بصفة عامة أكثر من نصف المواد المستوردة. ففي سنة 1921 مثلا، من 721.700.000 فرنك الممثلة للقيمة

(7) التقويم العام للبلاد التونسية، السنة 1921 ص 259 .

(8) مرّ الجنيه الاسترليني الذي كان يساوي قبيل الحرب الكبرى حوالي 25 فرنكا، إلى 41 فرنك في ديسمبر 1919 ولم يزل التباعد عن الفرنك يزداد حتى 1926 .

(9) دانيال ڤولد شتاين : تحرير أم إدماج، الكتاب المذكور ص 71 .

الاجمالية للواردات، بلغت المواد الغذائية 156.100.000 ف والمواد اللازمة للصناعة 181.500.000، والمواد المصنّعة 384.100.000 ف أي على التوالي، 22٪ و25٪ و 53٪ [10] .

وفي هذه المواد المصنوعة، تمثل سلع المنسوجات التي لها شبيهها بالبلاد التونسية قسما هاما [11] .

وفي هذه الظروف، فإن أرباب الصناعات اليدوية التونسيين، عادوا يعانون من جديد، بعد فترة الحرب، المنافسة الأوربية التي سوف تكون أكثر هولا خاصة وأن السلع المستوردة أرخص من السلع المحلية، وهي فضلا عن ذلك متلائمة وذوق السكان التونسيين .

وكان الحرفيون التونسيون يعانون إلى جانب ذلك، من منافسة المعاطف العسكرية التي اشتراها قدماء المحاربين وحتى غيرهم من العمال في الأرياف بأثمان زهيدة إبان تصفية المخزونات [12] .

كما أضرّ هذا الوضع بصغار التجار الذين كانوا يروجون منتوجات الصناعة اليدوية في السوق المحلية .

من هنا نتبيّن الأسباب التي جعلت أسواق مدينة تونس – حيث تتداخل الصناعات اليدوية والتجارة – تشكل إثر الحرب العالمية الأولى أرضية ملائمة جدًا لنشاط الوطنيين التونسيين. كما كان هؤلاء يختارون أنصارهم من بين النخبة المثقفة التي برزت معارضتها لنظام الحماية بوضوح إثر الحرب العالمية الأولى .

(10) وزارة الخارجية البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 322، البلاد التونسية : الوضع الاقتصادي، دراسة أعدتها شركة الدراسات والمعلومات الاقتصادية .

(11) المصدر نفسه .

(12) بيار بينيك، تحولات المؤسسات الحرفية بتونس الكتاب المذكور ص 270 .

(4) سن «الثلث الاستعماري» وغضب المثقفين التونسيين :

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، أصيب المثقفون التونسيون بخيبة أمل، فقد كانوا يطمحون إلى مشاركة أوسع في إدارة بلادهم أو على الأقل إلى نوع من المساواة مع الرعايا الفرنسيين طبقا لمبدإ « تساوي الحظوظ عند تساوي الكفاءات » و « تساوي الأجر عند تساوي العمل ». فبالاضافة إلى تزايد التفاوت بينهم وبين الموظفين الفرنسيين، وجدوا أن الآفاق قد سدت أمامهم بالفعل. فقد سنت سلطات الحماية سنة 1919 « الثلث الاستعماري » لفائدة الموظفين الفرنسيين وذلك قصد إغراء الفرنسيين للعمل بالبلاد التونسية، وتنمية الجالية وبالتالي التأثير الفرنسي في هذه البلاد. وهكذا رفعت أجور هؤلاء الموظفين بنسبة 33 ٪ . وبذلك أصبح التفاوت بينهم وبين نظرائهم التونسيين أكثر فداحة من ذي قبل [13]. والفوائد التي وفرتها هذه الإجراءات المعروفة باسم « ميثاق فلاندان » [14] للموظفين الفرنسيين العاملين بالبلاد التونسية قد جعلت، زيادة على ذلك، منافسة العناصر الأجنبية في الإدارة التونسية على غاية الحدّة. وبازدياد عدد الموظفين الفرنسيين الذين كانت تجذبهم إلى البلاد التونسية جرايات ضخمة، أصبحت حظوظ مشاركة النخبة المثقفة التونسية في إدارة بلادها تتضاءل أكثر فأكثر. وهذه السياسة التمييزية التي كانت تمارسها سلطات الحماية لم يقف منها المثقفون التونسيون موقف اللامبالاة. ففي رسالة مفتوحة إلى المقيم العام [15] ندد الموظفون التونسيون بميثاق فلاندان الذي زاد في تفاقم التفاوت بين أجور التونسيين ونظرائهم الفرنسيين عوض أن

(13) في مذكرة بعنوان « القضية التونسية » أعدها في آخر 1920 الوفد الدستوري الثاني لعناية النواب الفرنسيين، يعتبر في حالة مساواة في الكفاءة والعمل يوجد تفاوت في الأجور يتراوح من 50 إلى 60 ٪ لفائدة الفرنسيين .

(14) كان إتيان فلاندان إذاك مقيما عاما بالبلاد التونسية .

(15) ظهرت هذه الرسالة المفتوحة في l'Avenir Social « المستقبل الاجتماعي » بتاريخ 22 فيفري 1920 بعنوان « لنفس العمل نفس الأجر » .

يزيله [16] . ويزداد غضب المثقفين التونسيين على نظام الحماية لأنهم كانوا يطمحون إلى مكانة في إدارة بلادهم، غير أن حظوظهم ازدادت تقلصا على إثر إصدار « ميثاق فلاندان » وما انجر عنه من تزايد أعداد الموظفين الفرنسيين .

ويلاحظ هذا الغضب لدى المحامين التونسيين أيضا. فلقد كانوا طوال الحرب منشغلين بمكاتبهم التي ازدهرت أعمالها بسبب تجنيد زملائهم الفرنسيين. وعندما انتهت الحرب، وجدوا أنفسهم في وضعهم السابق بل أصبحوا عرضة لعداء نظرائهم الفرنسيين الذين أخذوهم بعد رجوعهم من الجبهة مزهوين بأداء الواجب، باغتنامهم فرصة الحرب والإفادة منها في حين كانوا يخاطرون بحياتهم من أجل فرنسا. بل ذهب العديد من المحامين الفرنسيين، سعيا إلى تعويض الأرباح الضائعة عليهم طيلة الحرب، حتى إلى المناداة بحظر مباشرة المحاماة، إن لم يكن على كافة التونسيين، فعلى الأقل، على من لم يسجل بعد في سلك المحامين [17]. وما كان هذا الموقف ليطمئن المحامين التونسيين الذين لم تكن تتوفر لديهم وسائل العمل الناجعة للتأثير على زملائهم الفرنسيين إذ لم يكن باستطاعتهم المشاركة في انتخاب مجلس هيئة المحامين ولا العميد [18]. ومن جهة أخرى قد وجد المحامون التونسيون أنفسهم، مع نهاية الحرب وعودة زملائهم الفرنسيين، أكثر تفرّغًا من ذي قبل. وقد ساعدت تهديدات زملائهم الفرنسيين ومضايقاتهم على حث العديد منهم على الالتحاق بالحركة الوطنية التي سيوفرون لها الإطارات والقادة .

(16) وفي هذه الرسالة المفتوحة إلى المقيم العام وقع التنبيه إلى أن الفرق بين أجور الموظفين الفرنسيين ونظرائهم التونسيين قد مر من 19.59 ٪ إلي معدل 51.90 ٪ .

(17) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 16، مذكرة بومارشي 27 أوت 1919.

(18) ينص أمر 28 ماي 1914 على هيئتين في نقابة المحامين : فرنسية وتونسية يضاف إليهما الأعضاء الأجانب وبمقتضى هذا الأمر تنتخب الهيئة الفرنسية وحدها مجلس التأديب والعميد.

وبصفة عامة، لقيت الدعوة إلى مناصرة القضية الوطنية إثر الحرب العالمية الأولى أصداء عميقة لدى قسم هام من المثقفين التونسيين الذين أصيبوا بخيبة أمل في مصالحهم ومطامحهم من جرّاء السياسة التي كانت تمارسها إذاك السلطات الفرنسية بالبلاد التونسية .

كما ساعدت دوافع أخرى لاستياء السكان التونسيين عند انتهاء الحرب العظمى على تنمية الحركة الوطنية التونسية .

(5) الدوافع الأخرى لاستياء السكان التونسيين :

1 – سياسة سلطات الحماية في مجال القرض :

هذه السياسة الرامية إلى استكمال التجهيز الأساسي لمتطلبات الاستعمار، تعود بالفائدة أولا وبالذات على السكان الأروبيين .

فالاقتراض المقدر مبلغه بـ 255 مليون فرنك، والمرخص فيه بمقتضى القانون الفرنسي المؤرخ في 31 جويلية 1920 كان مخصصا أساسا، إلى جانب تصفية الديون السابقة، لتجهيز البلاد التونسية بجهاز مائي لانتاج الكهرباء وتنمية الطرقات والسكك الحديدية بهدف توسيع الاستعمار وتكثيف الزراعة.

وكان القرض الذي عقدته الإيالة سنة 1912 والبالغ 90.500.000 فرنك قد صمم بعد لمد السكك الحديدية، ونظرا إلى توقف الأشغال من جراء الحرب، فقد بقي مقدار 50.800.000 فرنك مودعا لدى بنك القرض العقاري بفرنسا . ولم تكن حكومة الحماية تستطيع التّصرف فيه إلاّ لتحقيق المشروع الذي أسند من أجله. ولكن هذا المبلغ قد بدا بعد الحرب، غير كاف لإتمام مد السكك الحديدية المنصوص عليها في برنامج 1912. وقد أصبح تحقيق هذا البرنامج، تبعا لارتفاع أسعار التجهيزات واليد العاملة يتطلب مبالغ أكبر مما كان عليه الحال سنة 1912 . فهو يتطلب إلى جانب الرصيد البالغ 50.800.000 فرنك، مبلغا إضافيا قدره 141 مليون فرنك كان لا بد من اقتراضه .

ولكن، إلى جانب إتمام برنامج 1912، كان مشروع القرض الذي وضع سنة 1919 يرمي هو الآخر، كما قد رأينا، إلى إنشاء تجهيز اقتصادي بالبلاد التونسية ملائم لمتطلبات الاستعمار، هادف إلى توسيعه .

وفي سنة 1919، أفضت أعمال خمس لجان متكونة من نواب الهيئات المنتخبة ورؤساء الأقسام والفنيين، إلى إقرار لزوم هذه الأشغال التي قدرت بمبلغ 700 مليون فرنك .

إلاّ أن المجلس الاستشاري قد اكتفى ببرنامج أقل طموح لا ينبغي أن تتجاوز تكلفته طاقات ميزانية البلاد التونسية. ونظرا إلى أن المصاريف التي قدّرها هذا المجلس تبلغ 274.500.000 فرنك وانه ليس بإمكان الميزانية التونسية توفير هذا المقدار بأي حال، فقد كان لابد من الالتجاء إلى الاقتراض، وقد أبدى كل من الفرع الفرنسي والفرع الأهلي للمجلس الاستشاري بالإجماع رأيا موافقا على عقد هذا القرض [19] وقد رخص فيه القانون الفرنسي المؤرخ في 31 جويلية 1920 بعد أن خفض فيه إلى 255 مليونا .

وكانت سياسة الإقتراض هذه، المطبقة أساسا لصالح المعمرين، ثقيلة جدا على السكان التونسيين. وفعلا، فقد كانت تساعد على تنمية الاستعمار وبالتالي على انتقال الأراضي إلى أيدي الأروبيين. فمن القرض البالغ 255 مليونا المرخص به سنة 1920، خصص مبلغ 21 مليون لابتياع أراض لفائدة المعمرين الفرنسيين و 6 ملايين لإحداث مراكز استعمارية وتحسينها [20]. وزيادة على ذلك، ونظرا إلى أن الميزانية التونسية هي التي تتحمل إرجاع أصل هذا القرض وفائدته، فإن ذلك مما يثقل أساسا كاهل السكان

---

(19) وزارة الخارجية الفرنسية، تقرير إلى رئيس الجمهورية عن الوضع بالبلاد التونسية، السنة 1920 .

(20) رد بالك، البلاد التونسية بعد الحرب، باريس 1921 ص 218-219 .

التونسيين الذين يوفرون معظم واردات الميزانية. وهكذا، فإنهم يجدون أنفسهم محكوما عليهم بإمداد مشروع وضع لتوفير أحسن الظروف لاستغلالهم بالذات والاستحواذ على أراضيهم. ومن هنا يتبيّن إذن عداء الوطنيين التونسيين ومناهضتهم لسياسة الاقتراض .

ومن ناحية أخرى، فقد كانت هذه السياسة مكروهة لدى الشعب لما نجم عنها من زيادة في الضرائب وبالتالي في الأعباء الجبائية .

ب – الزيادة في الضرائب والترفيع في الأعباء الجبائية :

نتجت هذه الزيادة في الضرائب عن المصاريف الناجمة عن السياسة الفرنسية بالبلاد التونسية بعد الحرب العالمية الأولى. وهذه المصاريف الجديدة منجرة بدورها عن الترفيع في مرتبات الموظفين المقدرة بالنسبة إلى سنة 1920 وحدها بـ 24 مليون فرنك [21]. وكذلك عن ارجاع أصل الدين التونسي وفائدته. وبعبارة أخرى، فقد عمدت سلطات الحماية إلى الترفيع في الضرائب القديمة وسنّ أداءات أخرى جديدة وذلك قصد الترفيع في مرتبات الموظفين الفرنسيين والقيام بالتجهيز اللازم لتنمية الاستعمار.

ولهذا الغرض، نص أمر للباي صادر في 20 ديسمبر 1919 على نظام جبائي جديد يثقل كاهل الأهالي بصورة خاصة. وبمقتضى هذا الأمر وقع الترفيع في أداء « الاستيطان » – وهو ضريبة شخصية موظفة بالتساوي على الأغنياء والفقراء – بسنتيمات إضافية على الرعايا التونسيين الذين لا يطالبون بالتجنيد .

(21) قدرت هذه المصاريف أولا بـ 33.500.000 فرنك ولكنها أصبحت بعد طرح منح غلاء المعيشة التي حذفت في 1 جويلية 1919 والمنح المسماة منح زمن الحرب المحذوفة في 1 جويلية 1920، تساوى 24.000.000 (وزارة الخارجية، تقرير إلى رئيس الجمهورية عن الوضع بالبلاد التونسية، السنة 1920 .

وكذلك الشأن بالنسبة إلى « القانون » وهو أداء على الزياتين التي كانت بمقتضى أمر بتاريخ 8 ديسمبر 1901 مبوبة إلى ثمانية أصناف يوظف على كل أصل منها من 0.05 فرنك إلى 0.6 فرنك على أكثر تقدير. وقد أضاف أمر 20 ديسمبر 1919 صنفين جديدين موظف عليهما على التوالي : 0.75 فرنك وفرنك واحد .

كما وقع الترفيع في « العشر » وهو أداء على الحبوب. بمقتضى أمر 20 ديسمبر 1919 فإن الأداء على 6 هكتولتر خاضعة للضريبة بالنسبة للهكتار الواحد قد رفع من 3.16 فرنك إلى 4.15 فرنك بالنسبة إلى الشعير والخرطال ومن 6.60 فرنك إلى 7.60 فرنك بالنسبة إلى القمح والفول والذرة الصفراء والذرة البيضاء والحمص. وقد رفع في هذه التعريفات المطبقة ابتداء من 1920 بسنتيمات اضافية موظفة على الفلاحين التونسيين مخصصة لشركات الحيطة الأهلية .

كما شملت الزيادة في الأداءات ميدان الكروم. وتعتبر هذه الزراعة معفاة عمليا من كل أداء باستثناء الأداء الموظف لفائدة نقابة مزارعي الكروم لمقاومة مرض الفيلوكسرا، حيث أصبحت تخضع بمقتضى الأمر المؤرخ في 20 ديسمبر 1920، لأداء إضافي قدره 1.25 فرنك على الهكتوليتر الواحد من الخمر [22] . وعلاوة على الفلاحين، شملت الزيادة في الضرائب مربي الماشية والتجار وأرباب الصناعات اليدوية أيضا .

فقد أصبحت الماشية، بعد أن كانت حتى نهاية الحرب معفاة من أي ضريبة مباشرة تخضع منذ 1 جانفي 1919 لضريبة سنوية قدرها 0.17 فرنك على كل رأس غنم أو معز وفرنك واحد و 24 سنتيما على كل رأس بقر أو بغل و 2.28 فرنك على كل جمل و 3.42 ف على كل حصان (23) .

(22) يوظف هذا الأداء أساسا على المعمرين المحتكرين لزراعة الكروم .

(23) وظفت هذه الأداءات على الماشية بمقتضى أمر 21 ديسمبر 1918 .

وحق ضريبة المهنة (المعروف بالباتيندة) الذي حدده أمر 31 ديسمبر 1917 بـ 2 ٪ من الربح الصافي للمهن التجارية والصناعية الحرة ومن الوظائف والمهمات، قد رفع إلى 3 ٪ ابتداء من 1 جانفي 1920 .

كما رفع في الأداء على القيمة الكرائية، وهو أداء يجبى لفائدة الدولة على العقارات الموجودة في القرى التي تضم 500 ساكن على الأقل، ولم تحول إلى بلديات. وقد حدد بـ 3 ٪ من القيمة الكرائية بمقتضى أمر 31 ديسمبر 1910 و 6,25 ٪ في بعض مواقع من أحواز مدينة تونس بمقتضى أمر 30 مارس 1912، وقد ارتفع بالنسبة إلى كلتا الحالتين إلى 8 ٪ ابتداء من 1 جانفي 1920 .

كما تضرر التجار من الزيادة في أداء مراقبة المكاييل والموازين الذي ارتفع بمقتضى أمر 20 ديسمبر 1919، بنسبة تتراوح بين 100 و 250 ٪ .

وزيادة على ذلك فإن سنّ ضريبة فوق العادة على المرابيح الاستثنائية أو الإضافية الحاصلة أثناء الحرب، كان قد أضرّ بالتجار وأرباب الصناعات اليدوية. وقد وضعت على هذه المرابيح بمقتضى أمر صادر عن الباي في 24 فيفري 1919 ضرائب تمثل 50 ٪ من مجموعها إن كانت دون 100.000 فرنك و80 ٪ إن كانت أكثر من 500.000 فرنك (24) .

كما شمل الترفيع في الضرائب أداء التسجيل على نقل الملكية العقارية بين الأحياء وبالوفاة. وهذه الرسوم الموضوعة بمقتضى الأمر الأساسي المتعلق بالتسجيل المؤرخ في 19 أفريل 1912 والتي قد رفعت بعد بالنصف في 7 ديسمبر 1918، مرت من 5 إلى 7٪ بمقتضى أمر للباي بتاريخ 20 ديسمبر 1919 .

(24) وهذه الضرائب مطابقة للضرائب التي سنها القانون الفرنسي بتاريخ 31 ديسمبر 1917.

وقد شمل هذا الترفيع رسوم الجمارك أيضا. وهكذا كان شأن الرسوم على توريد الأقمشة القطنية : فقد أدخل تعديل على اتفاق 18 ديسمبر 1897 الفرنسي – الانجليزي الذي كان يحدد إلى 5 ٪ من قيمتها، رسوم الدخول إلى البلاد التونسية للأقمشة القطنية المستوردة من بريطانيا العظمى، وبالتبعية من كل البلدان المتمتعة بامتيازات الأمة الأكثر رعاية. وسن أمر صادر في 19 ديسمبر 1919 رسوما جديدة على الأقمشة القطنية الواردة من كل البلدان باستثناء فرنسا والجزائر، عند إنزالها بالإيالة .

وهذه الرسوم الجديدة المرتفعة جدا بالقياس إلى السابقة، قد وضعت وفقا لأدنى تعريفه للرسوم الجمركية الفرنسية. ولم تكن مع هذا مجعولة لحماية الصناعة التونسية من المنافسة الأجنبية، بل للمساعدة على الترويج بالبلاد الترنسية للأقمشة القطنية الفرنسية التي تمكنت سريعا من إزاحة الأقمشة القطنية الأنجليزية وكسب المكانة الأولى بحوالي نصف الإمدادات منذ 1921 (25) .

وكذلك شأن الرسم على توريد الشاي الذي مرّ بمقتضى أمر 20 ديسمبر 1919 من 130 فرنك إلى 208 ف على القنطار. ولن يتم هذا الترفيع بدون انعكاسات على سعر هذا المادة التي ما انفك استهلاكها يتزايد بالبلاد التونسية .

وزيادة على رسوم التوريد، فإن الزيادة قد شملت كذلك رسوم الصادرات في مجال الجمارك .

فقد مرت معاليم تصدير زيوت الزيتون وزيوت « الفيتورة » بمقتضى أمر 20 ديسمبر 1919 على التوالي من 6 فرنكات إلى 9,50 فرنكات ومن 1,50 فرنك إلى 2,50 فرنك على 100 كلغ. أما الرسوم الموظفة على الجلود الخام،

(25) دانيال قلدشتاين، تحرير أم الحاق (الكتاب المذكور ص 74)

الجديدة أو المجففة، فقد مرت بمقتضى نفس الأمر من 4,50 فرنكات و 6 فرنكات إلى 16,20 فرنك و 24 فرنك على القنطار .

كما رفعت سلطات الحماية في الأداء على استهلاك الكحول الذي مر منذ 1 جانفي 1920 من 6,00 فرنك إلى 8,50 فرنك على الهكتولتر من الكحول الصافي. يضاف إلى هذا سن رسوم استهلاك على الشاي والقهوة والشيكوريا والبهارات والفلفل وجوزات الطيب والفانيلة والتخفيض من أدنى التعريفة على المنتوجات التي هي من اختصاصات الدولة في مقاطعات الجنوب والترفيع في أثمان بيعها بمقتضى أمر 6 ديسمبر 1919 بمعدل 43 ٪ (26) .

وهذه الزيادة في الأداءات المباشرة وغير المباشرة قد انجرت عنها زيادة في الأعباء الجبائية كانت وطأتها أثقل على الأهالي التونسيين .

ولا شك أن هذه السياسة قد نجمت عن التضخم المالي وبالتالي عن تدهور قيمة العملة وارتفاع الأسعار الذين طبعا اقتصادي فرنسا ومستعمراتها فيما بعد الحرب العالمية الأولى. على إنها تسببت في غضب السكان من الأهالي. وكان وقعها على التونسيين من الشدة بمكان خاصة وأنها ظهرت في فترة كانت المحاصيل الزراعية أثناءها ضئيلة .

ج - رداءة المحاصيل الزراعية :

بعد سنوات الخصب التي وافقت مدة الحرب، شهدت البلاد التونسية بعد نهاية القتال فترة « بقرات عجاف ». فمحاصيل 1919 و 1920 كانت بالفعل دون السنوات السابقة بكثير .

(26) وزارة الخارجية، تقرير إلى رئيس الجمهورية عن الوضع بالبلاد التونسية، السنوات 1919-1920 .

فمحصول القمح الذي مثل، كما رأيناه، حسب الإحصاءات الرسمية، 225.000 طن سنة 1915 و 150.000 طن سنة 1916 و 199.000 طن سنة 1917 و325.000 طن سنة 1918، قد انخفض إلى 190.000 طن سنة 1919 و142.300 طن سنة 1920. وفي نفس السنوات مرّ محصول الشعير على التوالي من 230.000 طن إلى 107.000 طن و 170.000 طن و 285.000 طن و120.000 طن و 57.000 طن. فمحصول الحبوب لسنتي 1919 و 1920 كان في مجمله أقل بكثير من معدل سنوات 1915-1918 وقد بلغ فيها القمح 224.750 طن والشعير 198.000 طن (27). بل إن سنة 1920 كانت فادحة النقصان. وكان ذلك الوضع من الخطورة بمكان خاصة وأنه لم يكن يتوفر للبلاد التونسية مدّخرات هامة من الحبوب للتصدي لهذا العجز. فالبلاد التونسية قد أمدت فرنسا سنة 1919 بحوالي مليون قنطار من القمح وقرابة نفس المقدار من الشعير من محصول 1918 (28) . كما تدهور، بعد الحرب، محصول زيت الزيتونة الذي كان، مثل القمح والشعير، يهم إذاك السكان الأهالي بصفة خاصة. وبعد أن كان يمثل، دائما حسب الاحصاءات الرسمية، 178.507 قنطار سنة 1915 و 554.480 قنطار سنة 1916 و 150.000 قنطار سنة 1917 و 390.000 قنطار سنة 1918 انحدر إلى 165.000 قنطار سنة 1919 (29). صحيح أن البلاد قد أنتجت سنة 1920 قرابة 450.000 قنطار من الزيت لكن، نظرا إلي أن جني الزيتون لا يشرع فيه إلاّ في شهر نوفمبر، فإن آثار هذا المحصول لم يبدأ في الظهور إلاّ سنة 1921 .

لا شك أن البلاد التونسية قد شهدت بعد الحرب ارتفاعا ملتهبا في أسعار المواد الفلاحية وهو ناجم عن تأثير مزدوج لنقص المحاصيل

(27) أرقام مستخرجة من التقويم العام للبلاد التونسية. السنوات 1919-1920 .

(28) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 81، عرض بياني لميزانية سنة 1921 .

(29) التقويم العام للبلاد التونسية السنة 1919 .

والتضخم المالي. وقد مر قنطار القمح الذي كان يباع بمعدل 28 فرنكا سنة 1914 إلى 100 فرنك خلال النصف الأول لسنة 1920. ومرّ قنطار الشعير خلال نفس هذه الفترة من 17 فرنك إلى 50 فرنك وقنطار زيت الزيتون من 127,5 فرنك إلى 730 فرنك [30] .

وهذا الارتفاع في الأسعار، الذي كان في فترة الرخاء يستفيد منه كل من كبار الفلاحين وصغارهم، لم يجلب في السنوات الفلاحية الرديئة 1919 وخاصة 1920، أي نفع لمعظم الفلاحين التونسيين الذين لم يكن لديهم إذاك فائض يبيعونه .

لذلك، فإن سنة 1920 بقيت سنة عصيبة جدًا على السكان التونسيين. فالجفاف قد عرّض الزراعة للخطر وقضى على الماشية. وزاد في بؤس الأهالي ظهور المجاعة ووباء التيفوس .

وقد انعكست هذه الحالة الفلاحية على بقية القطاعات الأخرى مثل الصناعة اليدوية والتجارة .

فنظرا إلى الصعوبة التي عاشتها الفلاحة في نهاية الحرب، قد تدهورت الطاقة الشرائية للفلاحين الذين يمثلون معظم السكان التونسيين وضاقت السوق الداخلية. وكان أرباب الصناعات اليدوية والتجار الذين بدأوا مع عودة استيراد البضائع المصنّعة، يعانون من المنافسة الأجنبية، قد وجدوا أنفسهم، إضافة إلى هذا، محرومين من قسم هام من زبائنهم المألوفين .

وكان من آثار هذا التردي للوضع الاقتصادي أن زرع بين السكان التونسيين غضبا سرعان ما انتشر سنة 1920 وأخذت رقعته في الاتساع وقد قواه إلى جانب الجفاف والمجاعة، غلاء في المعيشة مفرط .

(30) محمد الصالح مزالي، التطور الاقتصادي للبلاد التونسية (الكتاب المذكور ص 6) .

د – غلاء المعيشة :

اتخذ غلاء المعيشة تبعا للتضخم المالي وما نجم عنه من تدهور للقيمة النقدية، أبعادا مفزعة .

كانت الأسعار قد شهدت طيلة الحرب ارتفاعا غير عادي. فإلى جانب كراء المحلات الذي عرف بين 1914 و 1918 زيادة بمعدل 44,2 ٪ ، قد شمل ارتفاع الأسعار في نفس هذه الفترة مواد الاستهلاك المألوفة مثل الخبز والعجين والزيت والسكر والشاي والقهوة والملابس وكذلك الحليب والمواد اللّبنية والبيض والدواجن واللحم والسمك ... وغير ذلك. وقد مر سعر الخبز من 0,40 فرنك إلى 0,65 فرنك الكيلوغرام والعجين من 0,50 فرنك إلى 2 فرنك الكغ، والسميد بأنواعه من 0,38 ف إلى 0,85 الكغ والزيت من 1,30 فرنك إلى 2,60 فرنكات اللتر والسكر من 0,75 ف إلى 1,80 ف والشاي من 1,80 فرنك إلى 8 فرنكات الكغ والقهوة المقلية من 3,40 إلى 4,60 ف والحليب الطازج من 0,45 ف إلى فرنك واحد، ولحم البقر من 2,50 ف إلى 4,50 ف الكغ، ولحم الغنم من 1,90 ف إلى 3,50 ف الكغ، والبيض من 1 ف إلى 1,80 ف الاثنتا عشرة [31]. ويستنتج من هذه الإحصاءات التي أعدتها مصالح الإقامة العامة، أن ارتفاع الأسعار المسجل بالبلاد التونسية في الفترة بين 1914 و 1918 بلغ 44,2 ٪ بالنسبة إلى الكراء و 200 ٪ إلى الملابس و 62,5 ٪ إلى الخبز ومعدل 111,8 ٪ إلى السميد وأنواع المكرونة و 100 ٪ إلى الزيت و 140 ٪ إلى السكر و 355,5 ٪ إلى الشاي و 35,3 ٪ إلى القهوة ومعدل 62,85 ٪ إلى لحوم البقر والغنم و 223 ٪ إلى الدواجن و 80 ٪ إلى البيض و 201,4 ٪ إلى السمك الطري ومعدل 193,75 ٪ إلى مصبرات السردينة والتن و 122 ٪ إلى الحليب الطازج و 283 ٪ إلى الخضر الطرية [32] و 130 ٪ إلى صابون البلاد التونسية الأخضر و 477 ٪ إلى مستلزمات الإنارة والتدفئة [33] .

(31) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 202، تحقيق عن الأسعار، أعدته مصالح الاقامة الفرنسية بالبلاد التونسية .

(32) فيما يخص الخضر الطريّة، وقع الاقتصار على المواد التي يستهلكها السكان المحليون عادة .

(33) من بين سلع التّدفئة والإنارة : النفط والخشب وكحول الإيقاد، وفحم الطهي .

ولو اقتصرنا على اعتبار هذه المواد الاستهلاكية المألوفة التي تهم والحق يقال بدرجات متفاوتة، كل فئات السكان التونسيين، لوجدنا أن ارتفاع الأسعار فيما بين 1914 و 1918 قد بلغ معدل 166 ٪ تقريبا .

وقد تأزم الوضع إثر الحرب مع تفاقم أزمة التضخم المالي [34]. فمر سعر كيلوغرام الخبز من 0.65 فرنك سنة 1918 إلى 0.80 فرنك سنة 1919 و 1.20 فرنك سنة 1920 [35] وبصفة عامة، فقد مرّ مؤشر اسعار المعاش من 100 سنة 1914 إلى 240 سنة 1918 و 311 سنة 1920 [36] .

ولئن كانت هذه الزّيادة في أسعار المعاش لم يظهر أثرها بوضوح طيلة الحرب، نظرا إلى السنوات الفلاحية الخصبة التي شهدتها إذاك البلاد التونسية، فإن مفعولها بدا شديدا غداة النزاع وعندما بدأت الحالة الاقتصادية في التردي. وقد شكلت سنتا 1919 و 1920 الدافع الأساسي لظهور الاضطرابات بين سكان الإيالة. وفعلا، فإن كلا من مستخدمي الترامواي وعمال ترسانة بنزرت وكناسي مدينة تونس وعمال آخرين نظموا، وخاصة في سنة 1919، إضرابات مطالبين أساسا بمطابقة أجورهم لتكاليف المعيشة [37]. وكان مستخدمو الترامواي أكثر وضوحا عند مطالبتهم بالمناسبة، بترفيع منح غلاء المعيشة بمبلغ 1.50 بالنسبة إلى كل عمال الشركة مهما كانت جنسيتهم [38] .

(34) مرّ الجنيه الاسترليني الذي كان يساوي قبيل الحرب 25 فرنكا، إلى 41 فرنك في ديسمبر 1919. وازداد كثيرا الفارق مع الفرنك في بداية 1924، وتجاوز الجنيه 100 فرنك في فيفري 1924 .

(35) دانيال قلدشتاين، تحرير أم إلحاق (الكتاب المذكور ص 67) .

(36) المرجع نفسه .

(37) المرجع نفسه ص 228 .

(38) كلود ليوزو، مستخدمو الترامواي التونسيون في بداية هذا القرن، انظر الكراسات التونسية عدد 89-90، ص 175 .

وقد تسبب ارتفاع الأسعار في شن مظاهرة يوم 5 أوت 1920، حيث تجمع عدة مئات من الأشخاص أمام الإقامة العامة للاحتجاج على زيادة سعر الخبز والسميد. وفي هذا الموضوع استقبل مندوب الإقامة العامة وفدا من عشرة أفراد وقد آلت المظاهرة إلى قيام « عناصر من جنسيات مختلفة » بنهب المحلات التجارية، وانتهت بإيقاف 21 شخصا [39]. وفي الغد أي يوم 6 أوت حدثت اضطرابات مماثلة في مدينتي سوسة والمهدية [40] وبعدها بأسابيع، انتظم في 15 سبتمبر 1920 بمدينة تونس اجتماع حول موضوع غلاء المعيشة [41] .

ولم تكن هذه الاضطرابات مقصورة على الأهالي التونسيين فقط، بل شارك في هذه الحركة ضد الزيادة في تكاليف المعيشة العديد من الأروبيين من ذوي الدخل المتواضع. إلاّ أن التونسيين كانوا في معظمهم أكثر تأثرا بغلاء المعيشة من الرعايا الأروبيين الذين تتوفر لديهم موارد أهم بكثير مما لدى التونسيين. ولذلك كان التونسيون إثر الحرب أكثر تأثرا بشعارات الوطنيين الذين لم يفتهم اغتنام فرصة ارتفاع سعر الخبز لتأليبهم على نظام الحماية [42]. ومن هنا لم تخطئ السلطات الاستعمارية عندما اعتبرت أن حملة تقودها الحركة الوطنية ضد غلاء المعيشة قد يكون لها أثر على السكان المحليين أقوى بكثير من المناداة بإقرار دستور البلاد[43] .

إلاّ أن غضب السكان التونسيين على النظام الاستعماري لا يفسره تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي والزيادة في الضرائب وغلاء المعيشة فقط بل وكذلك ضريبة الدم التي كانوا يخضعون لها والتي اتخذت خلال الحرب العظمى معناها الحقيقي .

(39) « البرقية التونسية » 6 أوت 1920 .

(40) الكولونيل بارون، قضية الثعالبي (تقرير محفوظ بمركز التوثيق القومي) .

(41) جاك بيرك، المغرب بين حربين، الكتاب المذكور ص 17 .

(42) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 318 ، مكالمة هاتفية من فلاندان إلى ميلوران، تونس 8 أوت 1920 .

(43) المصدر نفسه، من مندوب الإقامة إلى ميلوران، تونس 27 جويلية 1920 .

هـ – ضريبة الدم :

كان الشبان التونسيون البالغون العشرين من العمر، باستثناء اليهود، وأصيلي مدينة تونس، وعائلي الأسر، وطلبة جامع الزيتونة، والمحرزين على شهادة ختم الدراسة الابتدائية، ملزمين بخدمة عسكرية تدوم ثلاث سنوات، تتبعها سبع سنوات ضمن قوات الاحتياط [44]. ولا شك أن هذه الاعفاءات مضافة إلى نظام القرعة المعمول به كانت تؤدي إلى تخليص العديد من الأفراد من أداء هذا الواجب. وكان الموسرون يستطيعون تعويض أنفسهم بدفع مبلغ ألف فرنك [45] .

فهذه الخدمة العسكرية التي لم تكن، في حالة السلم تخيف كثيرا السكان التونسيين، ظهرت في مظهرها الحقيقي ابتداء من 1914 .

قد رأينا أن البلاد التونسية كانت من 1914 إلى 1919 قد أمدّت فرنسا بحوالي 80.000 جندي [46] وقرابة 30.000 عامل [47] أي أن أكثر من 100.000 شاب تونسي سليم قد فارقوا طيلة الحرب أسرهم وبلادهم وذهبوا لمقاتلة أعداء فرنسا أو للعمل في مصانعها وحقولها . وكان عدد الذين لم يرجعوا أو عادوا مشوهين أو مصابين بسقوط مرتفعا بالقياس إلى السكان التونسيين.

وفي كتاب بعنوان « إفريقيا الشمالية أثناء الحرب » صادر سنة 1926، يقدر أوغستان برنار بـ 10.723 عدد الجنود التونسيين الذين لقوا حتفهم في ساحات القتال الأروبية [48] يضاف إليهم حوالي عشرة آلاف من

(44) عند انتصاب حمايتها على البلاد التونسية أبقت فرنسا على هذا التقليد العسكري المتصل بالعائلة الحسينية .

(45) خلال الحرب مرّ مبلغ التعويض إلى 1200 فرنك ثم 1500 تبعا لندرة المتطوعين، بل قد حذف نظام التعويض سنة 1918 .

(46) أوغست برنار، افريقيا الشمالية أثناء الحرب (الكتاب المذكور) .

(47) المرجع نفسه .

(48) المرجع نفسه .

الجرحى [49]. وهذه التقديرات لا تختلف كثيرا عما أثبتته سلطات الحماية. ففي بداية 1920 ذكر المقيم العام فلاندان في تقرير إلى وزارة الخارجية الفرنسية عن اليد العاملة الأهلية « أن 10.000 جندي تونسي قتلوا أو فقدوا أثناء الحرب وأن 8.000 شوّهوا أو أصيبوا بسقوط ». ويضيف المقيم العام : أن « المجموع وهو 18.000 يمثل حوالي عدد الجيل السنوي لمن بلغوا 17 سنة من الشبان » [50]. وهذا الرقم – 18.000 من القتلى والجرحى – الذي لم يكن معدا لأغراض دعائية، هو أقرب إلى الحقيقة من الذي قدمه الوطنيون وجاء حسبما تقتضيه الحاجة، مبالغا فيه حتما [51] .

إلاّ أن هذه التقديرات لا تشمل التونسيين الذين قتلوا بالمغرب الأقصى والمشرق. واعتبارا لهذه الخسائر فإن جملة الجنود التونسيين القتلى أو المفقودين أثناء الحرب يمكن أن يبلغ بكل سهولة 15.000 [52] أي حوالي 20٪ من 80.000 شاركوا في الأعمال الحربية. ومن جهة أخرى فإن العديد من العمال التونسيين العاملين بفرنسا قد ماتوا خلال نفس الفترة إثر حادث أو مرض[53] .

وهكذا لم يرجع، العديد من الشبان التونسيين الذين جندتهم فرنسا لمتطلبات دفاعها واقتصادها إلى أسرهم، أو عادوا مصابين بسقوط مع نهاية الحرب. وكانت هذه المجزرة التي تعرض لها الشباب التونسي خلال الحرب، قد صدمت لفترة طويلة سكان الإيالة المسلمين. ومنذ ذلك الحين أصبحت الخدمة العسكرية تعتبر وسيلة لتعريض شباب البلاد إلى موت

(49) دانيال قلدشتاين، تحرير أم الحاق، الكتاب المذكور ص 176 .

(50) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 62 من فلاندان إلى بيشون، تونس 12 جانفي 1920 .

(51) في « تونس الشهيدة » وفي المذكرة بعنوان « القضية التونسية » التي أعدها الوفد الدستوري الثاني، ذكر الوطنيون 45.000 تونس بين قتلى وجرحى أثناء الحرب.

(52) دانيال قلدشتاين، تحرير أم إلحاق (الكتاب المذكور ص 176) .

(53) من 26000 عامل رسمي توفي ألف (في الموضع نفسه) .

شبه محقق. وأصبحت مكروهة شعبيا إلى حد أصبح معه التجنيد يصاحبه بصفة عامة بكاء وأنين من كل أفراد العائلة. وبصفة عامة فإن العائلات التونسية تكون يوم تنظيم مجلس مراجعة القرعة، إمّا في يوم عيد أو في مأتم وذلك حسب وقوع أبنائهم على الأرقام الحسنة التي تؤدي إلى الاعفاء أو السيئة التي تفرض على صاحبها أداء الخدمة العسكرية. وهكذا شكلت الخدمة العسكرية منذ الحرب العالمية الأولى، نظرا إلى العدد الهام من القتلى والمشوهين، عامل غضب مستمر لدى الأهالي على نظام الحماية[54].

وقد بلغ غضب الوطنيين التونسيين مبلغا كبيرا خاصة وأن السلطات الفرنسية، رغم كل التضحيات المادية [55] والبشرية التي قبل بدفعها الأهالي التونسيون طيلة الحرب، لم تعمل إثر انتهاء الحرب على تحرير النّظام السياسي بالبلاد التونسية .

فلم ترفع حالة الحصار التي كان قد أعلن عنها بجهة تونس في شهر نوفمبر 1911 إثر حادثة الزلاج ثم وقع تعميمها بمقتضى أمر 2 أوت 1914 على كامل البلاد، وذلك إلى حدود سنة 1920 أي بعد الهدنة بسنتين. صحيح أن حكومة الحماية قد رخصت في 1 فيفري 1920 في صدور الصحافة العربية، غير أن هذه الصحافة بقيت تحت طائلة الأحكام العرفية وبمقتضاها يمكن تعطيلها في أي وقت [56] .

وبصفة عامة، فإنّ الاستبداد والتعسف لم يزالا مألوفين بالبلاد التونسية كما كانا قبل الحرب [57] .

(54) أساء السكان التونسيون رد الفعل ضد تجنيد أبنائهم حتى في فترة السلم.

(55) زيادة على التضحيات البشرية، كانت البلاد التونسية تمد الوطن الأم طيلة فترة الحرب بالمواد الغذائية والمنجمية وتشارك حتى في قروض الحرب .

(56) عطلت الصحيفة العربية «المشير» مثلا في شهر مارس 1920 لإعادة نشر ترجمة لمقال مستوحى من « تونس الشهيدة » صدر في « المجلة البرلمانية » .

(57) رأينا أن فلاندان لاحظ إثر زيارة مفاجئة في شهر جويلية 1919 إلى السجن المدني لمدينة تونس أن كثيرا من التونسيين كانوا معتقلين اعتقالا تعسفيا وأن آخرين باقون في السجن رغم انتهاء قضاء عقوبتهم .

وهذا الاستمرار في الممارسات الاستعمارية رغم التضحيات التي قدمها التونسيون قد أدى إلى تفاقم غضب سكان الإيالة المسلمين على نظام الحماية وجعلهم أكثر تأثرا بنداءات الحركة الوطنية .

يضاف إلى هذه العوامل الداخلية عوامل أخرى خارجية متصلة أساسا بالظروف السياسية في الغرب والشرق إثر الحرب العالمية الأولى، سوف تساعد على تنمية الوعي الوطني بالبلاد التونسية .

II - تأثير الظروف في الغرب والشرق على الحركة الوطنية التونسية :

(1) المبادئ الولسونية :

ما فتئ الحلفاء طيلة الحرب يصورون هذا النزاع كصراع بين القوى الديمقراطية والقوى الاستبدادية من أجل تحرير الإنسان والشعوب المضطهدة. وقد كان رئيس الولايات المتحدة توماس وودرو ويلسون أكثر وضوحا عندما اقترح البرنامج الذي عرضه في جانفي 1918 أمام الكونغرس الأمريكي للقضاء على أسباب النزاعات، وتطبيق مبدأ القوميات في البلدان التي لم يزل منتهكا فيها، وبالتالي الاعتراف بحق الشعوب الخاضعة لهيمنة أجنبية في تقرير مصيرها وبلوغ الاستقلال [58] .

ومن المعلوم أن هذه المبادئ كان المقصود بها خاصة الشعوب الأوروبية الخاضعة إذاك للهيمنة الألمانية والنمساوية المجرية. وكان زعماء الحركة الوطنية التونسية يدركون جيدا هدفها الحقيقي. ولم يتوهم كل من عبد العزيز الثعالبي وحسن القلاتي [59] وأحمد توفيق المدني وحمودة المستيري قط إنه يمكن تطبيق هذه المبادئ على مستعمرات فرنسا وبريطانيا

(58) يحتوي البرنامج الذي عرضه ولسون في جانفي 1918 على 14 نقطة. غير أن النقطة الرابعة عشرة هي التي تعترف للقوميات المضطهدة بحقها في تقرير المصير .

(59) الكلونيل بارون، قضية الثعالبي (تقرير) مركز التوثيق القومي، الكتاب المذكور .

العظمى، وبالعكس فإن هاتين القوتين، عوض أن تمنحا بلدان امبراطورياتهما الاستقلال كانتا تعملان لتوسيعهما وذلك بإدماج البلدان العربية المتبقية من الامبراطورية العثمانية فيها [60] .

ولكن هذا ما كان ليمنع مبادئ الرئيس ولسون هذه، التي لقيت عند إعلانها صدى عظيما في الرأي العالمي، من أن تحدث بالغ الأثر في نفوس المثقفين التونسيين وتبعث آمالا كبيرة بين أكثر فئات سكان الإيالة وعيا .

يضاف إلى هذا، ما بعثته ثورة أكتوبر 1917 من آمال وقد نادى قادتها بتحرير كل الشعوب المستعمرة .

(2) ثورة أكتوبر 1917 :

لم تلبث أصداء هذه الثورة أن بلغت إلى أسماع « الشبان التونسيين » ومنهم، مثل محمد نعمان وحسن القلاتي، من كان إذاك من المناضلين الاشتراكيين. ولقد شاركت تونس في نطاق الجامعة الاشتراكية حتى في الجدال الذي قام في نهاية الحرب بين أنصار الأممية الثالثة وأنصار الأممية الثانية. وإثر المؤتمر الثامن عشر للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي التأم بمدينة تور بفرنسا في شهر ديسمبر 1920 [61] اختارت أغلبية الاشتراكيين بالبلاد التونسية الأممية الشيوعية [62] .

(60) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (الكتاب المذكور ص 154-155) .

(61) اجتمع المؤتمر لبحث مسألة انضمام الحزب إلى الأممية الثالثة واختارت أغلبية المؤتمرين الأممية الشيوعية، إلا أن الأقلية لم تخضع لهذا القرار وبقيت مرتبطة بالحزب الاشتراكي، وصوت انثليفيال والقلاتي مندوبا الجامعة الاشتراكية بالبلاد التونسية ضد الانضمام إلى الأممية الثالثة .

(62) عند عودتهما إلى تونس نظم انثليفيال والقلاتي اجتماعا اختارت إثره أغلبية أعضاء الجامعة الاشتراكية بالبلاد التونسية، الأممية الثالثة وأصبحت جريدة «المستقبل الاجتماعي» لسان حالها .

وكانت حركة الشباب التونسي إذن على علم بأطروحات الأممية الثالثة التي يتطلب الشرط الثامن للانضمام إليها من كل حزب شيوعي : « أن يكشف القناع بدون هوادة عن تصرفات امبرياليي بلاده في المستعمرات، ويساند بالفعل لا بالقول كل حركة تحريرية في المستعمرات، ويطالب بطرد امبرياليي الوطن الأم من المستعمرات، ويغذي في قلوب عمال البلاد عواطف أخوية حقا تجاه سكان المستعمرات الكادحين والوطنيين المضطهدين، ويديم بين فرق الوطن الأم العسكرية شغبا متواصلا ضد كل أنواع الاضطهاد للشعوب المستعمرة » [63]. وعلى هذا الأساس، أصبح الوطنيون التونسيون يستطيعون التعويل على مساندة الحركة الشيوعية العالمية وتضامنها .

كما أحدثت ثورة أكتوبر وإنشاء الأممية الثالثة من جهة أخرى تغييرا في ميزان القوى على الصعيد العالمي. ولأول مرة في التاريخ فقدت القوى الرأسمالية ما كان لها من انفراد في قيادة العالم. وبرزت بقوّة على الساحة السياسية حركات مؤازرة لنضالات التحرر الوطني. ومن شأن هذا الوضع المتولد عن ثورة أكتوبر أن يشجع حركة الشباب التونسي في كفاحها ضد الهيمنة الفرنسية. كما تأثر هؤلاء بردة فعل الأحداث التي عاشتها تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها .

(3) أحداث تركيا :

كان الرأي العام التونسي آنذاك متجها نحو اسطنبول، مقر الخلافة. وكان « الشبان التونسيون » الذين يعملون في الخارج وثيقي الاتصال باتجاه الجامعة الاسلامية التي كانت تنشطه تركيا وتشجع عليه المانيا .

(63) أنّي كريجيل، الأمميات العالمية، باريس 1970 ص 89 .

وكان بعضهم مثل الأخوين علي ومحمد باش حامبة، والشيخين صالح الشريف واسماعيل الصفايحي يواصلون أثناء الحرب وبعدها، انطلاقا من اسطنبول ولوازن وبرلين، دفع الحركة الوطنية التونسية. وقد لقي العمل الذي يقومون به ضد الحلفاء عامة وفرنسا خاصة أصداء عميقة بالبلاد التونسية [64] .

وليس من الغريب إذن، أن ينشغل السكان التونسيون – ومنهم فئة تربطها صلات مصاهرة مع عائلات باسطنبول – [65]، على وجه الخصوص بالمصير الذي آلت إليه الامبراطورية العثمانية. حيث خلّف انهزام تركيا، ودخول جيوش الحلفاء إلى اسطنبول وهي آنذاك مركز الخلافة الاسلامية، وبتر هذه البلاد من قسم هام من أراضيها في نفوسهم جراحا عميقة [66]. وفي نهاية أكتوبر 1918 نبه قسم افريقيا للأركان العامة بالجيش الفرنسي، في مذكرة عن الاتجاهين الإسلامي والعربي في بلدان المغرب إلى « أن انهزام تركيا قد أحدث ابتئاسا وكآبة لدى الجزائريين والتونسيين العاملين بالجيوش الفرنسية حتى أكثرهم إخلاصا بل ولدى الذين ساعدوا على تلك الهزيمة » [67] .

(64) في سنة 1917 قرر الشباب التونسي، بمناسبة وفاة الطيب الشريف تنظيم مظاهرة حول قبره تكريما لأخيه صالح الشريف الذي كانت حركته ضد الحلفاء تتمتع بحظوة شعبية بالبلاد التونسية. وقد تطلب الأمر تدخل الحكومة لدى أرملة الفقيد لمنع هذه المظاهرة (وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 61، مذكرة عن د. دوبيني تونس 24 جوان 1917) .

(65) المصدر نفسه، المجلد 62، من سان إلى بريان، تونس 11 فيفري 1921 .

(66) احتل الانجليز اسطنبول في ربيع 1920، وفي 10 أوت من نفس السنة بترت معاهدة «سيفر» تركيا، زيادة على « أقاليمها العربية » من سميرن والتراش الشرقية وأرمينيا والكوردستان. وفي جويلية 1920 احتلت اليونان بروس واندرينوبل .

(67) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 61، مذكرة عن التقرير المقدم إلى لجنة الشؤون الخارجية للمجلس من النائب ايميل بروسي، باريس 29 أكتوبر 1918 .

ولم تزل الشؤون التركية بعد الحرب تشغل بال السكان التونسيين. وكان الجنود التونسيون العائدون من اسطنبول محلّ عناية بالغة، وكانت الأخبار التي يروونها يتناولها الناس طويلا بالتعليق. وكان هؤلاء الشبان التونسيون الذين جندتهم فرنسا [68] يذكرون على وجه الخصوص أن السلطان العثماني لم يزل، رغم هزيمته الوقتية، في منتهى القوة. وكانت هذه الفكرة مبينة بصور كبيرة تمثل السلطان يحيط به أركان حرب متألق، وأسطولا تركيا قويا، وفرقا عسكرية سائرة إثر لواء الرسول [69]. وكانت هذه الصور تؤثر في العديد من التونسيين وتغذي لديهم الأمل في عودة القوة العثمانية إلى سالف عهدها. كما أن رفض الشعب التركي لتمزيق بلاده والخضوع لنير القوات الحليفة، والمقاومة التي خاضها ضد قوى الاحتلال بدفع من مصطفى كمال، بعثا في نفوس السكان التونسيين تيارا قويا من التعاطف والتضامن. وفي 10 مارس 1920، انتظمت مظاهرة تضم بضع مئات من التونسيين، أمام الإقامة العامة للاحتجاج على احتلال الجيوش الانجليزية لاسطنبول. واستقبل المقيم العام وفدا من المتظاهرين أعرب له عن انشغال الأهالي التونسيين بالوضع بتركيا [70]. وبصفة عامة، فإن أحداث تركيا التي كثر عليها التعليق بالبلاد التونسية، والتي كانت تندرج في نطاق الدفاع عن الإسلام والنضال من أجل الاستقلال، قد ساهمت في دعم الشعور بالوعي الوطني بالإيالة. وكذلك الشأن بالنسبة إلى الحركة الوطنية التي تأججت في مصر عند انتهاء الحرب العالمية الأولى واتخذت في سنة 1919 صبغة متصلبة .

(68) جندت فرنسا جنودا تونسيين في جيش سلونيك منذ 1916 .

(69) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 62، من الإقامة العامة إلى الكاي دورساي، تونس 9 جوان 1920 .

(70) كلونيل بارون، قضية الثعالبي (الكتاب المذكور) .

(4) معركة التحرير الوطني بمصر :

كان الشعب المصري يطالب بقيادة سعد زغلول وطبقا لمبادئ ولسون، بحقه في تقرير مصيره. وقد أثار إيقاف سعد زغلول ورفاقه في 8 مارس 1919 اضطرابا بلغ حدا اضطرت معه السلطات الانجليزية إلى إطلاق سراحهم بعد ذلك بشهر والسماح لهم بالسفر إلى باريس للدفاع عن قضية بلادهم لدى مؤتمر الصلح .

وكانت هذه الأحداث، حسب المقيم العام نفسه « محل اهتمام الأوساط الأهلية وتعاليقهم » [71]. ففي مدينة تونس، كان الرأي العام وخاصة الأوساط البرجوازية وفئة المثقفين من السكان التونسيين، يؤاخذون انجلترا على قساوتها على النخبة المصرية التي كانت تسعى، وحق لها ذلك، لاستغلال فرصة مؤتمر الصلح من أجل الاحراز على استقلال بلادها وتحريرها [72]. وبصفة عامة، فقد كان لنضال الشعب المصري ضد الهيمنة الانجليزية من الصدى ما جعل السلطات الفرنسية تتخذ الإجراءات اللاّزمة حتى تنشر بالبلاد التونسية الأخبار الصحفية المتصلة بهذه الأحداث بكامل الحذر والتعتيم[73]. وقصد حكومة الحماية من هذا كان وقاية السكان التونسيين من العدوى بالمثال المصري. ولكن أخبار مصر لم تزل رغم كل هذا تصل إلى البلاد التونسية [74] وتحدث في السكان التونسيين وخاصة العناصر الوطنية منها، آثارا تحاول سلطات الحماية جاهدة حصرها وتطويقها .

(71) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 61، من فلاندان إلى بيشون، تونس 26 مارس 1919 .

(72) المصدر نفسه، تقرير شرطة مصاحب للرسالة المذكورة أعلاه .

(73) المصدر نفسه، المجلد 61، من فلاندان إلى بيشون تونس 26 مارس 1919 .

(74) كانت الوكالات الصحفية بفرنسا تبعث إلى صحف شمال إفريقيا عدة مرات برقيات متعلقة بأحداث سوريا ومصر وآسيا الصغرى. وهو ما أدّى بالمقيم العام إلى أن يطلب من الكاي دورساي التدخل حتى لا تصل مثل هذه الأخبار إلى البلاد التونسية (المصدر نفسه، المجلد 62، تونس 22 جانفي 1920) .

وفعلا فإن الحركة الوطنية المصرية بدأت من ذلك الحين تلهم حركة الشباب التونسي لا على المستوى الايديولوجي فحسب، بل أيضا على مستوى طرق العمل. ولم يتأخر هؤلاء، على غرار الوطنيين المصريين، عن إرسال وفد إلى باريس لعرض مطالبهم، أن لم يكن ذلك أمام مؤتمر الصلح فعلى الأقل أمام الرأي العام الفرنسي [75] .

ومن ناحية أخرى، فإن الشباب التونسي كانوا قبل الحرب، يتابعون باهتمام كبير الحركة الوطنية المصرية وكانوا شديدي الإعجاب بقائدها مصطفى كامل باشا [76]. وكان عبد العزيز الثعالبي، وقد أقام في مصر في بداية القرن العشرين، يعتبر نفسه لدى رجوعه إلى تونس سنة 1904 من أنصار أفكار هذا الزعيم المصري الشاب [77]. وإثر الحرب العالمية الأولى، انتقل إعجاب الشبان التونسيين إلى سعد زغلول الذي فرض نفسه بعد موت مصطفى كامل كقائد للحركة الوطنية المصرية. وقد بلغ التشابه بين الحركتين الوطنيتين التونسية والمصرية حدا جعل بعض الملاحظين يلقبون الثعالبي بسعد زغلول التونسي .

ومن البديهي في هذه الظروف أن يؤثر الوضع في مصر وما يلقاه من الأصداء في الإيالة بعد الحرب العالمية، أثرا لا ينكر على الحركة الوطنية التونسية .

وإضافة إلى المثال المصري، فقد قوى الحركة الوطنية التونسية، منح إيطاليا لطرابلس في 1 جوان 1919 ميثاق تحرري معروف تحت اسم «النظام الأساسي»[78].

(75) كان أحمد السقا مندوب الشباب التونسي إلى باريس قبل اختتام مؤتمر الصلح. أما الثعالبي فإنه لم يسافر إلى العاصمة الفرنسية إلاّ في 10 جويلية 1919 أي بعد اختتام هذا المؤتمر .

(76) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 61، تقرير شرطة مصاحب لرسالة المقيم العام إلى الكاي دورساي بتاريخ 26 مارس 1919 .

(77) المصدر نفسه، المجلد 317 . مذكرة عن عبد العزيز الثعالبي، تونس 26 جانفي 1920.

(78) قد منح هذا الميثاق التحرري بعد طرابلس في أول جوان، إلى Cyrénaïque في نوفمبر 1919 .

(5) منح طرابلس « النظام الأساسي » :

ينص هذا الميثاق على أن ينشأ، إلى جانب الوالي الايطالي، مجلس نواب منتخب بمعدل نائب على كل 20.000 ساكن من بين المواطنين الطرابلسيين البالغين 20 سنة. وفيه يجلس، رؤساء المصالح الادارية لكن بدون أن يتجاوز عددهم سدس الأعضاء المنتخبين. وتتمثل وظيفة المجلس في التصويت على الضرائب الجديدة وتعيين القضاة الشرعيين. كما ينص « النظام الأساسي » على إحداث مجلس حكومة يتركب إلى جانب إيطاليين اثنين من ثمانية أعيان من الأهالي يختارهم مجلس النواب من غير أعضائه. ولا بد أن يستشار هذا المجلس لتعيين كافة رؤساء الإدارة المحلية الذين قد نص على أن يحدث إلى جانبهم هيئات منتخبة. كما يعفي « النظام الأساسي » الطرابلسيين من الخدمة العسكرية ويضمن لهم الحفاظ على نظمهم في مجال الأحوال الشخصية والميراث [79] .

وكان هذا الميثاق الذي يعترف في الصيغة التي قدم بها سنة 1919، بنوع من الاستقلال الداخلي لطرابلس، يعرب عن طموحات الوطنيين التونسيين. لذلك لقي أصداء عميقة بالبلاد التونسية، ولا سيما بين النخبة المثقفة لهذه البلاد وقد كانت تعتبر أن لها الحق في الإحراز من فرنسا على وضع مشابه، ولا يمكن أن تتصور حرمانها مما منحته إيطاليا لطرابلس والحال أنها بلاد أقل تقدما من البلاد التونسية إذا ما قويل بين أهمية النخبة، وانتشار التعليم وعدد السكان المستقرّين بالمدن والريف في كلا البلدين .

وهكذا فقد ساعد ميثاق « النظام الأساسي » الممنوح إلى طرابلس سنة 1919، عند إعلانه على تشجيع الشبان التونسيين في مطالبهم. ولم يفت الوطنيين التونسيين أن يطالبوا من فرنسا بالإعتراف لبلادهم بحقوق منحتها إيطاليا إلى جيرانهم بالجنوب والحال أنهم لم يكونوا بالضرورة أكثر منهم كفاءة للتصرف فيها .

---

(79) رد بالك، البلاد التونسية بعد الحرب (الكتاب المذكور) .

إلاّ أن القضايا التركية والمصرية والطرابلسية، إن كان لها انعكاس واضح على الحركة الوطنية التونسية فلم يكن هذا شأن قضايا البلدان العربية بالشرق الأوسط .

(6) قضايا البلدان العربية بالشرق الأوسط :

بقي الرأي العام التونسي بعد الحرب ملتفتا كما رأينا، نحو تركيا الوطن الأم للعالم الإسلامي ومركز الخلافة [80]. وكان أعضاء حركة الشباب التونسي بالمنفى، مندفعين تطوّعًا طيلة الحرب إلى جانب امبراطوريات الوسط، ويوجهون من الخارج دعاية نشيطة ضد القوى الحليفة التي قدّمت، وفق ما يقتضيه الظرف كأعداء الدّاء للاسلام. وهكذا فإن اتفاق الحسين، شريف مكة، مع بريطانيا العظمى وما انجرّ عنه من هجوم الجيوش الهاشمية على القوات التركية [81] قد رأت فيه فئات عريضة من السكان التونسيين خيانة للدين الإسلامي. ومن وقتها أصبح الرأي العام التونسي يضمر تجاه العائلة الهاشمية « مشاعر عدم الاطمئنان والاستياء » [82] وأصبح « الشبان التونسيون » منذ 1916 متألبين على شريف مكة. وكانت ثورة الحجاز التي اعتبروها « تمردا » تصور في « مجلة المغرب » على أنها تدخل للقوى الاستعمارية « في شؤون المسلمين الدينية الصرف » [83] .

---

(80) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 158 و 163 .

(81) سنة 1916 إثر مفاوضات جرت مع المندوب السامي الأنجليزي بمصر (هانرى ماك ماهون) الذي وعد حسين بتشكيل دولة عربية عظمى تحت إمرة الهاشميين بعد الحرب، دخل هذا الأخير في ثورة على تركيا .

(82) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 62، من سان إلى بريان، تونس 21 فيفري 1921 .

(83) بشير التليلي، تجمع مجلة المغرب، انظر الكرّاسات التونسية الأعداد 101-102 ص 75.

لذلك، عندما لم تف بريطانيا العظمى بوعدها بعد نهاية الحرب بالمساعدة على إنشاء دولة عربية كبرى تحت إمرة الهاشميين تضم الجزيرة العربية وسوريا وفلسطين والعراق، وقد كانت منذ 1916 اتفقت مع فرنسا على اقتسام البلدان العربية المتبقية من الأمبراطورية العثمانية، لم يتأثر السكان التونسيون بوجه خاص. ذلك أن هذه الوحدة العربية تحت إمرة الهاشميين إلى جانب ظهورها كمجازاة على خيانة، كان يشتم منها آنذاك رائحة استعمارية قوية. وبصفة عامة، فإن الرأي العام التونسي كان، بخصوص مسألة الشرق الأوسط هذه قد تأثر بتقسيم الامبراطورية العثمانية أكثر من تأثره بانتقال سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، بمقتضى اتفاق « سيكس بيكو » في سنة 1916، على التوالي تحت سلطة فرنسا وبريطانيا العظمى.

والواقع أن الحركة الوطنية التونسية مثل الحركة المصرية بقيت بعد الحرب العظمى تندرج ضمن تيار الجامعة الإسلامية الذي كانت تركيا تمثل مركزه. أما القومية العربية التي نشأت في الأقاليم العربية للإمبراطورية العثمانية، وكانت بالتالي موجهة ضد تركيا، فقد ظهرت كنقيض لتيار الجامعة الإسلامية. وبحكم طغيان اتجاه الجامعة الإسلامية على الإتجاه القومي العربي في العشرينات بالبلاد التونسية، لم يكن الرأي العام التونسي متأثرًا بالمشاكل العربية، باستثناء ما اتصل منها بمصر وطرابلس والتي كانت تتطور في نفس الاتجاه الداعي إلى الجامعة الإسلامية، إلاّ من خلال انعكاساتها على الامبراطورية العثمانية.

ومهما كان الأمر، فقد ساعدت الحرب العالمية الأولى، بفضل كل التقلبات التي أنتجتها عبر العالم، والأفكار التي ولّدتها، على تنمية فكر عام بالبلاد التونسية وأوسعت الشعور بالوعي الوطني لدى فئات عريضة من السكان التونسيين. فمبادئ ولسون، وثورة أكتوبر ومواقفها المناوئة للاستعمار ومقاومة الشعب التركي لتحرير أراضيه المحتلة، والثورة الوطنية بمصر والميثاق الممنوح من إيطاليا إلى طرابلس ما كان لها أن تدع سكان الإيالة في لا مبالاتهم ولا سيما في المدن والتجمعات السكنية الكبرى.

ومن جهة أخرى، فقد ساعدت عودة الجنود والعمال التونسيين عند نهاية الحرب، ومعظمهم أصيلو الأرياف، على ارتقاء نسبي في العقلية بالريف والتجمعات السكنية الصغيرة. فالجنود والعمال التونسيون الذين ذهبوا إلى فرنسا طيلة الحرب للقتال في الجبهة أو الخدمة في المصانع أو الحقول أمكن لهم أن يتصلوا لأول مرة بشكل جديد من الحضارة. وعند تسريحهم بعد انتهاء الحرب، عادوا إلى بلادهم وقد تكونت لديهم حاجيات جديدة وأفكار جديدة. فلقد شاهدوا الأرياف والقرى الفرنسية واستحسنوا فيها المعيشة التي تبدو أقل قساوة وأقل « بدائية ». وقد تأثروا خاصة بالهوة الفاصلة بين حضارتهم وحضارة فرنسا من الناحية المادية ووعوا بحكم ما رأوه من ظروف الأوروبيين المعايشة، ما هم عليه في تونس من بؤس وخصاصة [84]. ومن المرجح أيضا أن يكون العديد من الجنود والعمال، باتصالهم بالفرنسيين في الجبهة، والمصنع، والحقول قد وعوا الأفكار التحررية في المجالات السياسية والاجتماعية التي انعشتها تصريحات ولسون وثورة أكتوبر والتي لقيت أصداء عميقة في الأوساط التحررية والاشتراكية الأوروبية. أما الجنود الذين وقعوا في الأسر بين أيدي الألمان، فسرعان ما تأثروا بدعاية أنصار الجامعة الاسلامية التي يقوم بها الشبان التونسيون في المنفى، وكانت موجهة ضد دول الحلفاء وخاصة ضد فرنسا [85].

لقد أدخل هؤلاء الجنود والعمال التونسيون إلى البلاد التونسية حاجيّات وأفكار جديدة، وساعدوا هكذا عن قصد أو غير قصد على تكوين فكر عام في أرياف الإيالة وقراها وساهموا شيئا ما، في تهيئة الأسباب لتنمية الحركة الوطنية التونسية.

(84) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 64، من سان إلى بوانكاري، تونس 25 فيفري 1922.

(85) المصدر نفسه، المجلد 61، مذكرة من دوبتي تونس 24 جوان 1917.

ويمكن القول أن كل هذه الظروف الناجمة عن الحرب ساعدت على تكوين حزب سياسي ذي صبغة وطنية بالبلاد التونسية. لذلك فإن الشبان التونسيين الذين بقوا عمليا في حالة ترقب طيلة الحرب، قد استأنفوا نشاطهم حالما انتهى القتال .

ومن المحقق، أنهم لم يكونوا، كما رأينا، يؤملون شيئا من وعود الحلفاء ومبادئ ولسون، غير أنهم كانوا يعوّلون على التقدم الذي حققه بفضل الحرب الفكر التونسي وعلى تنامي الوعي بالتناقضات القائمة بين القسم الأعظم من السكان التونسيين وبين الجمهورية الفرنسية ورعاياها بالإيالة، لاستئناف عملهم حالما تنتهي المعارك الحربية .

III – نشاط «الشباب التونسي» بعد الحرب العالمية الأولى ونشأة حزب الدستور :

إن النشاط الوطني الذي كان يقوده طيلة الحرب، « الشباب التونسي » في المنفى، قد استؤنف حالما انتهت المعارك، على أيدي من كان منهم في الداخل .

وفعلا فقد أصبح من الصعوبة بمكان، مواصلة عمل الشباب التونسي في المنفى بعد انهزام امبراطوريات الوسط .

(1) الشباب التونسي في المنفى بعد الحرب :

وجد أعضاء هذه الحركة أنفسهم معرقلين إلى أبعد الحدود. فلم يعد بامكانهم التعويل على مساعدة ألمانيا والامبراطورية العثمانية المادية والأدبية. لذلك توقفت جريدتهم الوحيدة « مجلة المغرب » عن الصدور في آخر 1918، عندما توقفت المساعدة التركية وقد كانت تركيا تمولها منذ تأسيسها سنة 1916 [86] .

(86) آخر عدد من « مجلة المغرب » مؤرخ في سبتمبر – ديسمبر 1918 .

زيادة على هذا، ونظرا إلى تورطهم مع امبراطوريات الوسط التي أمدوها طيلة الحرب بكامل مؤازرتهم، وجد الشبان التونسيون أنفسهم في صف المهزومين عندما انتهت الحرب. وفي هذه الظروف لم تلق المبادرات التي يتخذونها أي صدى لدى القوى الحليفة. وربما أضرّت في نهاية الأمر حتى بالقضايا التي يدافعون عنها .

وذلك ما سيكون مآل مذكرة قدمتها « هيئة جزائرية تونسية » لمؤتمر باريس الذي التأم في شهر جانفي 1919. وفي هذه المذكرة التي تحمل إمضاء زعماء الشبان التونسيين في المنفى [87]، إلى جانب التنديد «بنظام الاستبداد والعنف والسلب» الذي تفرضه فرنسا على الشعب الجزائري – التونسي، وقعت المطالبة باسم « حق الشعوب في تقرير مصيرها » بتحرير شعوب شمال إفريقيا من « الهيمنة التي لم تؤسسها ولم تبق عليها إلاّ القوة الوحشية وحدها ». وقد جاء في خاتمتها: أن «الشعب الجزائري التونسي يطالب باستقلاله التام ويهيب بالضمير العالمي ليعترف له بحق تقرير مصيره بحرية ويرفع مطالبه الشرعية إلى مؤتمر الصلح الذي سيجتمع بعد أيام للنظر في خريطة العالم واصدار مبادئ جديدة لضمان حقوق الإنسان والشعوب» [88] .

وقد بقي هذا النداء الذي وجهته اللجنة الجزائرية التونسية إلى مؤتمر باريس حبرا على ورق. وكذلك شأن البرقية المرسلة في 2 جانفي 1919 إلى الرئيس ولسون وفيها يعيد أعضاء اللجنة الكرة، وينددون مرة أخرى باسم

(87) أمضى على هذه المذكرة محمد باش حامبة، صالح الشريف محمد الخضر بن الحسين ومحمد الشيبي التونسي من الجانب التونسي، ومحمد مزيان التلمساني، ومحمد براز الجزائري وحمدان بن علي الجزائري من الجانب الجزائري .

(88) مجلة المغرب الأعداد : 9–12، سبتمبر – ديسمبر 1918 (مركز التوثيق القومي يملك مجموعة مصورة لهذه المجلة) .

الشعب الجزائري – التونسي بالسياسة الفرنسية في الجزائر وتونس ويطالبون لمواطنيهم في البلدين « بحق إيفاد مفوضين شرعيين لمؤتمر الصلح للدفاع عن قضيتهم والإحراز على نظام جديد يخول لهم ممارسة كامل حقوقهم ». ويضيفون في الختام : « يضع الشعب الجزائري – التونسي آماله بين أيديكم يا سيادة الرئيس للإحراز على حقه في تقرير مصيره بكل حرية » [89] .

ولم يكن هذا النشاط للشباب التونسي في المنفى عديم الجدوى فحسب، بل كان حتى معرضا القضية التونسية للخطر. فلم يصعب على حكومة فرنسا رفض مطالب صادرة عن أشخاص يعدون عملاء لاسطنبول وبرلين ولم ينفكوا يعملون طيلة الحرب متواطئين مع امبراطوريات الوسط[90].

فقد إنتهت في ظلّ هذه الظروف مهمة هؤلاء الشبان التونسيين في المنفى بانتهاء هذه الحرب، وانهزام ألمانيا والامبراطورية العثمانية، بعد أن قاموا بإحياء جذوة نشاط وطني كان إذاك في خمول بالبلاد التونسية.

ثم ان أهم الشخصيات البارزة من هؤلاء الشبان التونسيين لم تعمّر طويلا بعد الحرب العالمية الأولى. فعلي باش حامبة واسماعيل الصفايحي كانا قد توفيا في اسطنبول سنة 1918 كما توفي محمد باش حامبة وصالح الشريف سنة 1920 ببرلين .

وقد أخذ الشبان التونسيون بالداخل على عاتقهم إعادة بناء الحركة الوطنية وتنظيمها سيما وانهم لم يتورطوا مع إمبراطوريات الوسط.

(89) المصدر نفسه، (مجموعة مركز التوثيق القومي) ص 138 .

(90) وقد أستعمل نشاطهم حتى ضد الشباب التونسي الذين بقوا بالبلاد التونسية، وقد كانت السلطات الفرنسية تؤاخذهم على صلاتهم بمواطنيهم في المنفى .

فلئن إتخذ هؤلاء الشبان التونسيون بالداخل، طيلة الحرب موقفا حذرا يتمثل في انتظار نهاية القتال للاستفادة من النصر مهما كان المحرز عليه [91] فانهم لم يغيبوا تماما عن الساحة السياسية. واستمروا يتلاقون في ناديهم بنهج الكومسيون ويتناقشون في مصير بلادهم على ضوء تطور الظروف السياسية على المستوى العالمي [92] .

وعند انتهاء الحرب، تخلوا عن موقف التحفظ هذا ليعطوا الحركة الوطنية التونسية دفعا جديدا وأقدموا لذلك على تأسيس حزب وطني تونسي .

(2) تأسيس الحزب التونسي :

التأمت لهذا الغرض اجتماعات سياسية عديدة لا بنادي نهج الكومسيون الذي كان تحت مراقبة شرطية عاتية [93] بل أساسًا في منازل خاصة وبالمقاهي [94]. وأهمها، الاجتماع الذي التأم في شهر مارس 1919 في صالون مقهى فرنسا سابقا برئاسة خير الله بن مصطفى، وهو أكبر الباقين من عهد جريدة « التونسي » سنّا. وحسب الشاذلي خير الله، كان الغرض من ذلك الاجتماع الذي ضم ستين عضوا ثلاثين مسلما وثلاثين يهوديا تونسيا، تخطيط برنامج أنشطة يستعيد مطالب جريدة «التونسي» مع تكييفها مع الظرف الجديد الناجم عن الحرب. وقد انقسم المشاركون خلال المناقشات إلى نزعتين متباينتين بوضوح. الأولى ويتزعمها عبد العزيز

(91) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (الكتاب المذكور ص 74) .

(92) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 61، ملحق إلى المذكرة عن دكتور دوبيني بتاريخ 24 جوان 1917 .

(93) دانيال قلدشتاين، تحرير أم إلحاق (الكتاب المذكور ص 276) .

(94) المرجع نفسه .

الثعالبي [95] قد طالبت بمنح دستور للبلاد وأبدت عزما على استعمال كل أشكال الدعاية بالبلاد التونسية وخارجها « لتغيير نظام الحماية، مهما كان الثمن، والوصول يوما من الأيام إلى تحرير البلاد » والثانية وهي تتضمن بضعة تونسيين واليهود الثلاثين، لم تكن تبغي الارتماء في أية مغامرة، وكانت ترى أن يقتصر نشاطها على « تعديل الحماية عن طريق المطالبة بإصلاحات لا غير ». وإذ أن كل شق قد تمسك بموقفه، تقرر عقد اجتماع آخر لإيجاد حل توفيقي ولكن، ودائما حسب الشاذلي خير اللّه، في التاريخ المقرر تغيب اليهود الثلاثون [96] وقد ضم الاجتماع الثاني إذن أنصار الخط المتصلب فقط، وقد أسسوا إذّاك « الحزب التونسي » .

---

(95) ولد عبد العزيز الثعالبي بمدينة تونس سنة 1874 من عائلة من أصل جزائري استقرت بتونس خلال احتلال الجزائر، أحد قدماء تلامذة الزيتونة، كان متبحرا في العلم، أسس سنة 1896 الجريدة العربية « سبيل الرشاد » حيث أبدى نزعة إلى مناقشة مفاهيم الاسلام مما أدى إلى سخط رجال الدين. ولم تلبث جريدته أن اختفت. عندئذ قام الثعالبي برحلة إلى تركيا والجزيرة العربية ومصر للمزيد من المعرفة. وعاد إلى تونس سنة 1902 مناصرا لأفكار مصطفى كامل باشا وكان إذاك زعيم حزب الشباب المصري. وفي سنة 1903 قام بزيارة إلى الجزائر والمغرب الأقصى. وعند عودته إلى تونس سنة 1904 لم يتورع عن المهاجمة في الساحات العامة لأكثر الأولياء تعظيما في العالم الاسلامي، وهو ما تسبب له في حكم الدريبة عليه بشهرين سجنا. وإثر هذا الحكم التحق بحركة الشباب التونسي وسرعان ما أصبح أنشط أعضائها وفي سنة 1910 شارك مع علي باش حامبة في الأحداث التي كانت الزيتونة مسرحا لها، وفي مظاهرات الطلبة الزيتونيين. وعندما كلفه علي باش حامبة بالقيام بتحرير النشرة العربية لجريدة « التونسي » تمكن من تحقيق شعبيّة وبلغ حتى إلى بعض التأثير على السكان التونسيين. وإن لم يكن المسؤول المباشر عن إحداث الجلاز، فقد شارك بمقالاته في خلق عقلية ساعدت على تلك الاضطرابات. وفي 1911 ساهم مساهمة نشيطة في جمع التبرعات لقائدة الجيوش التّركية بطرابلس وبعد أن شارك في أحداث الترامواي وقع نفيه من البلاد التونسية في شهر مارس 1912 ثم عاد إلى تونس في 26 أوت 1913 عند إلغاء قرار النفي. ثم غادر تونس في 10 جويلية 1919 قاصدا باريس حيث أصدر سنة 1920 بمعية أحمد السقا « تونس الشهيدة » التي كانت سببا لإيقافه في 31 جويلية 1920 وإرجاعه إلى تونس. وبعد إطلاق سراحه سنة 1921 غادر الإيالة في جويلية 1923 ولن يعود إليها إلاّ في 1937 (وزارة الخارجية البلاد التونسية 1917-1929، المجلد 317، مذكرة عن الثعالبي، تونس 26 جانفي 1920) .

(96) الشاذلي خير الله، الحركة الوطنية الونسية (1904-1932) مذكرات ووثائق، حركة ما قبل الدستور ونشاط الحزب التونسي (مارس 1919 مارس 1920، مركز التوثيق القومي، الملف ب 2-3) .



(صورة)

عبد العزيز الثعالبي (1874 - 1944)

زعيم الحزب الدستوري

وهذه التشكيلة القومية الجديدة التي تأسست في ربيع 1919، كانت تضم إلى جانب عبد العزيز الثعالبي وأحمد الصافي وحسن القلاتي زيادة على قدماء أنصار علي باش حامبة، وجوها جديدة جندت من بين المحامين والصحافيين والأطباء وحتى من أفراد العائلة المالكة. وليس المقصود إذن منظمة جماهيرية مهيكلة، بل حزبا نخبويا لم يكن يختلف كثيرا حين تأسيسه عن حركة الشباب التونسي ما قبل الحرب [97] .

ومع هذا فقد كان الحزب التونسي يشكل غداة الحرب، عند الشباب التونسي الموجودين بالنادي، وسيلة لتجديد حركتهم وتوسيع حظوتهم قصد المطالبة بتحرير يبدو أن الظرفية الوطنية والعالمية تساعدان عليه .

وقد أرسلوا من هذا المنطلق في شهر مارس 1919، على غرار اللجنة الجزائرية التونسية، مذكرة إلى ولسون وإلى وفود مؤتمر الصلح، يطالبون فيها بإعادة النظر في الحريات المفقودة » مع التذمر من الإذلال السياسي والاجتماعي « الناجم عن الاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية » [98] .

إلاّ أن رئيس الولايات المتحدة، الذي وضع في نهاية الأمر مصالح القوى الحليفة فوق مبادئه « قد يكون أعلم بأنه يعتبر المسألة التونسية من قضايا فرنسا الداخلية » [99] . واعترضت الحكومة الفرنسية على كل مشاركة تونسية في مؤتمر الصلح [100] .

---

(97) « صوت التونسي » 8 جويلية 1937 .

(98) حسب الشاذلي خير الله، إن هذه المذكرة المرسلة إلى ولسون الموجود إذاك في قصر الكرينال بروما، وفيها يطلب منه التطبيق على البلاد التونسية مبدأه في تقرير الشعوب لمصيرها، قد حررها كل من خير الله بن مصطفى وحسن قلاتي. (حركة ما قبل الدستور الكتاب المذكور، مركز التوثيق القومي الملف ب 3-2) .

(99) دانيال ڤلشتاين، تحرير أم إلحاق (الكتاب المذكور ص 275) .

(100) المرجع نفسه .

وإزاء هذا الوضع، غير الحزب التونسي خطته شيئا ما . فعوض أن يركز نشاطه على مؤتمر الصلح، عوّل، لتحقيق مطالبه على مساعدة اليسار الفرنسي وتفهمه. ومن هذا المنظور اتجه بنداء يتوسل فيه إلى الاشتراكيين الفرنسيين « ليطالبوا، للشعب التونسي ... بالحرية في نطاق عُصبة الأمم » [101] . كما كان هذا هدف المهمة التي أناطوها بأحمد السقا وعبد العزيز الثعالبي المكلفين بتمثيله بباريس .

(3) مهمة السقا والثعالبي بباريس :

كان أحمد السقا [102] الموفد إلى باريس في شهر أفريل 1919، أول مبعوث للحزب التونسي إلى فرنسا . ونظرا إلى أنه تابع حتى 1917 دراسته في العاصمة الفرنسية، فقد كان هذا المحامي الشاب يعرف جيدا الساحة الباريسية. وسوف يتمكن بفضل هذه الخبرة، إضافة إلى معرفته الجيدة باللغة الفرنسية من الاتصال بكل يسر بالصحف وحركات اليسار بفرنسا وعرض المطالب التونسية عليها . وهكذا، كانت الأسباب مهيأة جدا عندما التحق به عبد العزيز الثعالبي بباريس في شهر جويلية 1919. وأكثر الصلات التي قام بها زعيم الحزب التونسي في العاصمة الفرنسية كانت من عمل أحمد السقا. فهو الذي قدمه حال حلوله بباريس إلى مرسيل كاشان وكذلك إلى غيره من ممثلي الحزب الاشتراكي الذين كان يتصل بهم منذ شهر ماي 1919 [103] .

---

(101) المرجع نفسه .

(102) ولد أحمد السقا بالمتستير في 3 مارس 1892. كان والده محمد الصالح يشغل وظائف هامة في الادارة التونسية منها « القيادة » بقابس. زاول كل دراسته العليا بباريس وأحرز على الدكتوراه في الحقوق. تزوج من فرنسية في شهر أوت 1917 وقد ترك لكلية الحقوق ذكرى طالب ذكي جدا ونشيط (وزارة الخارجية، البلاد التونسية 1917-1929، من وزير الداخلية إلى وزير الشؤون الخارجية، باريس 15 أفريل 1922) .

(103) الكلونيل بارون، قضية الثعالبي (الكتاب المذكور) .

وكذلك شأن الصلات التي أقامها مع شخصيات من الحزب الراديكالي، وصحافيين « وكتاب مثل أناتول فرانس واقتصاديين مثل شارل جيد وواحد من أكثر رجالات السياسة تقديرا : فردينان بويسون « رئيس رابطة حقوق الانسان » الذي لم يضن بمؤازرة منظمته للقضية التّونسية (104) .

كما كان أحمد السقا يقوم بدور المترجم للثعالبي الذي كان يجهل اللغة الفرنسية ويعينه على إعداد مداخلاته المكتوبة أو الشفوية، ويحرر خطبه ويقرأها إذا اقتضت الحال باسمه. وهكذا، لمّا نظم زعيم الوطنيين التونسيين في 5 سبتمبر 1919 بمناسبة عيد الإضحى مأدبة وطنية بمقهى مدريد دعا إليها العديد من الشخصيات الفرنسية (105) أخذ هذا المحامي الشاب على عاتقه قراءة الخطاب الذي عرضت فيه المطالب التونسية (106).

على كل، فإن الدعاية التي قام بها معا مبعوثا الحزب التونسي إلى باريس، لدى عدة منظمات وتجمعات سياسية (107) وكذلك عبر الصحافة (108) قد اكسبت القضية التونسية تعاطفا ولا سيما في أوساط اليسار الفرنسي، وقد اعتزم الحزب الاشتراكي حتى النظر في القضية التونسية وعرضها على مجلس النواب (109). غير أن «تونس الشهيدة» وهو مؤلف صدر في بداية 1920، كان هو الذي شكل تتويج مهمة سقا والثعالبي في العاصمة الفرنسية .

(104) دانيال قلدشتاين، تحرير أم إلحاق (الكتاب المذكور ص 217) .
(105) الكلونيل بارون، قضية الثعالبي (الكتاب المذكور) .
(106) المرجع نفسه .
(107) زيادة على ما كان له من العلاقات مع الأحزاب الفرنسية اليسارية ورابطة حقوق الإنسان انضم الثعالبي إلى العديد من الجمعيات السياسية ومنها لجنة فرنسا – المشرق والجمعية الفرنسية للشرق والتجمع « وضوح » ... الخ .
(تقرير الكلونيل بارون : الكتاب المذكور) .
(108) اكتتب الثعالبي في حصص المساهمين في جريدة « الشعبي » أخذ 25 اشتراكا في جريدة « الوفاق » وكان على صلة بجريدة « الانسانية » (المرجع نفسه) .
(109) المرجع نفسه .

(4) « تونس الشهيدة »

لم يكن هذا الكتاب الصادر في 212 صفحة، خلافا للرأي السائد، من الإنتاج الشخصي لعبد العزيز الثعالبي، بل إنه كان ثمرة لمساهمة العديد من الشباب التونسي(110). وفعلا فإن زعيم الحركة الوطنية التونسية شرع في باريس بمعية أحمد السقا وبالاعتماد على تقارير بعثت من تونس في إعداد هذا المؤلف (111). وحيث أن هذا الكتاب كان موجها إلى الرأي العام الفرنسي على وجه الخصوص، ونظرا إلى أن الثعالبي كان يجهل اللغة الفرنسية، فإن أحمد السقا هو الذي حرره بالفرنسية (112). فكانت مساهمة هذا المحامي في كتاب «تونس الشهيدة» سواء من حيث التصور أو الإعداد أهم من مشاركة الثعالبي الذي كان ينسب إليه عادة هذا المؤلف.

ولكن إضافة إلى هوية المؤلفين، فإن أهمية الكتاب تكمن فيما يقدمه من تحليل لنظام الحماية، وما يطرحه من المطالب وعلى وجه الخصوص في أثره على الحركة الوطنية التونسية .

ففي لهجة يشوبها الجدال والحماس أحيانا، يسجل كتاب « تونس الشهيدة » لعناية شعب « فرنسا، تلك الشغوفة بالحرية والعدالة»(113). صورة قاتمة للحالة الناجمة عن الاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية. ويندد بشدة وبدون تحفظ، باستعمار الأراضي وتدهور الصناعات المحلية وسياسة التمييز في ميدان الجباية والتعليم والأجور، والقرض الخ ... وبإقصاء التونسيين بما فيهم حاملي الشهادات، عن المسؤوليات الادارية، وخرق الحريات العامة وحقوق الإنسان وبصفة عامة باستغلال السكان

(110) المرجع نفسه .
(111) المرجع نفسه .
(112) المرجع نفسه .
(113) « تونس الشهيدة » الكتاب المذكور ص 1 .

التونسيين واستعبادهم. ولذلك وقع الاعتماد على حجج وأرقام مستخلصة عند اللزوم من وثائق وإحصائيات رسمية، لكن بالتصرف فيها بمهارة تصرفا يجعل المعطيات المناسبة ظاهريا تنقلب ضد الحماية .

وهكذا، فمع اعترافهما بأن محصول الحبوب (القمح والشعير) قبيل الحرب العالمية الأولى تضاعف فعليا بالقياس إلى ما قبل الحماية، يعتبر مؤلفا « تونس الشهيدة » أن هذه النتيجة رديئة على كل حال [114]. ووقع التنبيه، في نفس السياق، إلى إنشاء تجهيز هام بالسكك الحديدية والطرقات منذ 1881 بالبلاد التونسية، ولكن يضاف إلى ذلك أن هذا قد تحقق على ظهر السكان التونسيين ولصالح الاستعمار فحسب [115]. ولم ينسب أي مظهر إيجابي، خلافا لاحتياطات الوطنيين التونسيين المعهودة، لفائدة الحماية [116]. وبالعكس، فإن هذا النظام الذي يضطهد سكان الإيالة المسلمين كان مفعما اعتبارا وعناية بالرعايا الأوروبيين المقيمين بهذه البلاد. وهكذا « فإلى جانب هذا المجتمع التونسي المصاب بأوحش أنواع النبذ السياسي، يعيش مجتمع أوروبي متمتعًا بكل الحريات وكل الحقوق التي يتطلبها احترام الشخصية الإنسانية ونموها الحر، بحيث أن التونسي يعيش في بلاده ذاتها عيشة الغريب المكروه بين مواطنين » [117] .

ويقيم كتاب « تونس الشهيدة » مقارنة بين هذا الوضع المفعم ظلما واستبدادا وتمييزا المميّز لعهد الحماية، وبين الوضع الذي كان سائدا بالبلاد التونسية قبل الاستعمار، وقد عرض في الوان مفرطة الإشراق

(114) في الموضع نفسه، ص 110 .

(115) في الموضع نفسه، ص 119-120 .

(116) في مقدمة دوران انقليفيال : « ما تطلبه البلاد التونسية من فرنسا » الصادر سنة 1921 يؤكد أحمد الصافي الأمين العام للدستور أن إنجاز فرنسا الاقتصادي بالبلاد التونسية جدير بالإعجاب « إلاّ أن التونسيين لا يستطيعون الاستفادة الكافية منه.

(117) تونس الشهيدة » (الكتاب المذكور ص 20) .

باعتباره عهد ديمقراطية بل والى حد ما عهد رخاء. وبعبارة أخرى فبدل أن تشكل عامل تقدم للشعب التونسي، أتت الحماية، عكس ذلك، لتذله وتفقره .

ولمعالجة هذه الحالة، عُرض في « تونس الشهيدة » برنامج واق من التفاوت والاستبداد وغير ذلك مما نجم عن الحماية من أنواع التعسف .

ويوصي هذا البرنامج على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بـ :

1) – منع الحكومة من التدخل في المنظمات الاقتصادية المتولدة عن المبادرة الخاصة إلاّ للمراقبة الوقائية والتشجيعات وهي الصلاحيات السليمة المألوفة لدى حكومة سليمة الصياغة .

2) – تنمية الأجهزة المائية الفلاحية، وتعميم الطرق المفيدة لتكون في متناول الجميع .

3) – تعميم أشغال المصلحة العامة في مناطق البلاد التي تكون فيها لازمة. ولا ينبغي أن تتولد هذه الأشغال إلاّ عن اعتبارات اقتصادية فحسب، ولا عن مصالح خاصة بفئة معينة من الناس .

4) – تنظيم القرض الشعبي الفلاحي والتجاري والصناعي وتنمية التعاونية .

5) – إلغاء الاجراء الحكومي البغيض لمصادرة الممتلكات والإعتراف بحق ملكية القبائل للأراضي التي يقطنونها وكذلك مشاركة التونسيين مثل الأجانب في ابتياع أراضي أملاك الدولة .

6) – إلغاء الإمتيازات والإعفاءات الجبائية. وعلى كل فرد، مهما كانت جنسيته أن يساهم حسب إمكانياته وموارده .

7) – حق كل تونسي، مهما كان دينه، وجنسيته في المشاركة في كل الوظائف العمومية ولا تحديد للحقوق إلاّ حسب الكفاءة والاستحقاق .

8) – إصدار قوانين اجتماعية لحماية الطفل والمرأة والمسنين ... تنمية الإسعاف والخيرية وإنشاء حق الإغاثة .

وزيادة على ذلك، توصي « تونس الشهيدة » بتنمية التعليم بالبلاد التونسية ولهذا تطالب :

– بحرية التعليم

– وبتعليم ابتدائي إجباري للأطفال وباللغة العربية. ويكون تعليم اللغات الأجنبية إجباريا في المعاهد الدولية الثانوية والعليا. وللغة الفرنسية الأولوية بالنسبة إلى بقية اللغات .

– إحداث تدريجي لمدارس التعليم الثانوي والعالي والتقني والمهني على قدر الحاجيات .

– إحداث مدرسة ترشيح المعلمين التونسيين للإمداد بإطارات تعليم العربية .

– رصد قروض هامة للمؤسسات الرامية إلى تربية الشعب تربية فكرية وأخلاقية ومهنية .

– منح مدرسية تعطى إلى مجموعة من الشبان التونسيين لإرسالهم إلى الكليات الأوروبية .

على المستوى السياسي تطالب « تونس الشهيدة »

– « بمساواة الجميع أمام القانون وأمام الوظائف العمومية » .

– بحرمة المسكن والممتلكات .

– بالضمان الناجع للحرية الفردية، لا تستثنى إلاّ الحالات الشرعية التي على محاكم الحق العام معرفتها .

– بحرية العمل، والتعبير والصحافة وتأسيس الجمعيات .

– بالحق في إنشاء الجمعيات المهنية للعمال والمستخدمين وأرباب الأعمال والموظفين .

– بحق العرائض والإضراب .

لكن لبلوغ احترام الحريات العامة، وإلغاء التفاوت والتعسف الناجمين عن نظام الحماية ينبغي، مسبقا تزويد البلاد التونسية بميثاق دستوري. وفي هذا المنظور، يوصي « تونس الشهيدة » بتنظيم جديد للسلط العامة يعتمد على فصل السلط والمسؤولية الحكومية، وخطط كما يلي :

1) – تكون السلطة التنفيذية وراثية في العائلة المالكة حاليا لصالح أفرادها حسب السن والعرف المعمول به في المملكة .

ويكون الأمير الحاكم المالك لكل صلاحيات السلطة التنفيذية – السلطة التنظيمية، التعيين للوظائف المدنية والعسكرية، حق العفو – مسؤولا عن الأعمال الواقعة أثناء القيام بأعمال وظيفته أمام المجلس الأعلى .

وتمتد هذه المسؤولية إلى الوزراء الذين يجب عزلهم إذا صوّت المجلس الأعلى بسحب الثقة منهم .

2) – ويسهر على تسيير السلطة التشريعية مجلس أعلى يتركب من 60 عضوا، يكونون مواطنين تونسيين، يعين رئيس الدولة عشرة منهم وينتخب الشعب الخمسين الباقين لمدة أربع سنوات بأكثر عدد ممكن من الأصوات.

وينتخب مكتب المجلس لسنة ويجدد انتخابه ويكون المجلس الأعلى دائما.

وتنبثق عن هذا المجلس لجنة تنتخب من داخل المجلس، تكلف بالمصلحة العادية : مثل تزويد رئيس الدولة والوزراء برأي عندما يطلبونه عن القضايا التي لا تستدعي موافقة المجلس الأعلى، وإعداد القضايا التي يجب عرضها على مداولات المجلس، وتعيين مواعيد الجلسات الخ ...

يتمتع المستشارون خلال تفويضهم بالحصانة البرلمانية .

وللسلطة التنفيذية المبادرة بالقوانين بالتنافس مع المجلس الأعلى. ولرئيس الدولة إقرار القوانين التي تصبح قابلة للتنفيذ بعد نشرها في الرائد الرسمي للمملكة. وينبغي أن يتم هذا النشر بعد شهر من تاريخ الإقرار .

ويقر المجلس الأعلى القروض العامة والبرامج ذات المنفعة العامة .

وهو الذي يقر كل سنة الميزانية والضرائب بقدر ما تسمح به الواجبات الدولية .

3) – تأسيس سلطة قضائية مستقلة. ويجب أن تكون العدالة المفوضة في كل المستويات منبثقة من السيادة التونسية .

إعادة تنظيم القضاء التونسي خاصة الشرعي، والمحكمة العقارية والحق العام على أساس إدارة عدلية سليمة .

وعلى المحاكم الشرعية والحاخامية والفرنسية أن تعتبر بصفة استثنائية على التوالي : قانون الأحوال الشخصية والميراثية للمسلمين واليهود والأروبيين .

تحويل المحكمة العقارية المختلطة إلى محكمة متكونة من قضاة حقيقيين مستقلين يجب أن تكون قراراتهم المصرح بها في أول الأمر من اختصاص الشرع وهو القضاء الوحيد المختص في مادة الملكية .

إلغاء المحاكم الاستثنائية، مع وضع وإصدار نظام قوانين كامل وبصفة سريعة.

4) – يجب أن تحظى كل من المقاطعات الادارية الحالية (إدارة العمل) والمدن والقرى التي ينبغي تحويلها إلى بلديات، والقبائل، بالشخصية الأدبية ومجالس تفاوضية منتخبة يرأسها العامل (القائد) بالنسبة «للأعمال» وشيوخ مدينة منتخبون بالنسبة للمقاطعات الأخرى [118] .

(118) قد نقلنا هذه المطالب عن « تونس الشهيدة » بتنظيمها حسب الاغراض (تونس الشهيدة، الكتاب المذكور ص 208-212) .

وقد استوحى هذا البرنامج في خطوطه العريضة من «عهد الأمان» الذي أصدره سنة 1857 محمد باي وكذلك الدستور الذي منحه محمد الصادق باي سنة 1861 إلى الشعب التونسي. ويطلق على المجلس المطالب به نفس الإسم، ويتضمن نفس عدد مقاعد المجلس المؤسس بمقتضى إصلاحات 1861 .

على أن مؤلفي « تونس الشهيدة » أدخلا عليه تجديدات ديمقراطية متعلقة خاصة باختيار أعضاء المجلس الأعلى. فبينما يقضي دستور 1861 بتعيين 20 عضوا واختيار الأربعين الآخرين [119] يوصي المؤلفان بانتخاب خمسة أسداس هذا المجلس لأربع سنوات بأوسع اقتراع ممكن .

ومهما يكن من أمر فإن مطالب « تونس الشهيدة » تسجل قطيعة مع سياسة التشريك التي أقرها الشباب التونسي غداة الحرب العالمية الأولى. وفي نظر مؤلفي هذا الكتاب، فإن تجربة الفرع الأهلي للمجلس الاستشاري تبيّن أن « ما يسمى سياسة التشريك إنما هي وسيلة إضافية لدعم الهيمنة الاستعمارية وإقرارها ولمخادعة أثبت للرأي العام الأروبي [120]». ويضيفان قائلين : فحتى المشاركة في سياسة الحماية «هي خيانة لأكثر مصالح الوطن قداسة» [121] .

ومع ذلك، فإن كان هذا البرنامج الوطني التونسي يرمي في النهاية إلى تحقيق الاستقلال الداخلي للإيالة، فإنه لم يكن يطعن مباشرة في مؤسسة الحماية .

لا شك أن السيادة ترجع إلى الشعب التونسي، وعلى الأجانب المشاركين في السلطة اعتناق الجنسية التونسية. على أنه لم تخصص أي

(119) ج ڤانياج، جذور الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية (الكتاب المذكور ص 70) .
(120) تونس الشهيدة، الكتاب المذكور ص 15 .
(121) المرجع نفسه ص 190 .

إشارة إلى السيادة الخارجية المعترف بها ضمنيا من اختصاصات الجمهورية الفرنسية طبقا لمعاهدة باردو .

وترمي هذه التحفظات إلى محاباة السياسيين الفرنسيين لكسب مساندتهم للمطالب التونسية. وفعلا، فبعد أن أضاعوا كل أمل في المبادئ الولسونية ومؤتمر الصلح ولم يعودوا يغترون بها، راهن الوطنيون التونسيون على مساعدة فرنسيي الوطن الأم للبلوغ إلى تحرير بلادهم .

وهكذا، فقد كانوا، رغم تنديدهم الشديد بالمعمرين والرأسماليين وسلطات الحماية، يتمالكون عن إضمار أي حقد أو عداء لشعب « فرنسا تلك الشغوفة بالحرية والعدالة، الراغبة بعمق أن ترى الحريّة تنير العالم والتي ما فتئت، كلما بلغها أن أحد الشعوب المضطهدة يعاني من الظلم، تضحي بدون حساب في سبيل تحريره بنزاهة وتفان لم يسجلهما التاريخ العالمي عند شعوب أخرى إلاّ نادرا » [122] .

وكان برنامج « تونس الشهيدة » يقرأ حسابا حتى لمعاملة ممتازة للغة الفرنسية وللرعايا الفرنسيين في الإيالة. وتلتزم الحكومة التونسية في نطاق إمكانياتها في تشغيل عناصر أجنبية بإعطاء الأولوية للفرنسيين [123]. وفيما يخص تعليم اللغات الأجنبية الذي يكون إجباريا في المعاهد الدولية الثانوية والعليا ترجح اللغة الفرنسية على بقية اللغات [124] .

ووقع التذكير من جهة أخرى بأن الشعب التونسي الذي قدم طيلة الحرب تضحيات ضخمة لفائدة فرنسا لجدير «بنظام الحرية والعدالة» هذا، الذي منحته إيطاليا إلى طرابلس، شعورا منها بالتطور الذي شمل الأفكار والتصور الأخلاقي في العالم » [125] .

(122) المرجع نفسه ص 1 .
(123) المرجع نفسه ص 209 .
(124) المرجع نفسه ص 211
(125) المرجع نفسه (وهذا النظام الذي منحته إيطاليا لم يكن في الواقع ساري المفعول) .

وهكذا، حظي كتاب « تونس الشهيدة » عندما أرسل إلى كل من أعضاء البرلمان، « ورابطة حقوق الانسان » ولجان اليسار، والفرانماسونيين، ومديري أهم الصحف، ورجال الفكر المرموقين [126] بتعاطف بفرنسا وخاصة داخل الأوساط الاشتراكية والليبرالية. وذهب النائب بيرتون إلى حدّ إستعارة عنوان هذا المؤلف لأحد مقالاته عن الإيالة نشر في جريدة «لومانتي» (L'humanité).

ونشر هانري دي شامبون تلخيصا أمينا له في « المجلة البرلمانية» [127]. إلاّ أن الصدى الذي لاقاه بالبلاد التونسية حيث دخل سرّا [128]، كان عميقا جدّا.

ورغم تغلب فكرة الدستور على فكرة الاستقلال في كتاب « تونس الشهيدة » فقد لاقى هذا المؤلف استقبالا حماسيا لدى الطبقة المثقفة من السكان التونسيين. وبتوزيعه رغم حظره، وتسلط مراقبة إدارية صارمة عليه، كان له على الحركة الوطنية تأثير كبير. وحسب تقرير الكولونيل بارون « أصبح كتاب « تونس الشهيدة » بتنقله من يد إلى أخرى، ومناقشته في الاجتماعات والمحادثات، خميرة لحقد نجم عنه بعد انتشاره بين الأهالي، واستغلاله من قبل القادة، زيادة في المنخرطين، وأهمية في موارد الحزب » [129]. ووفر كتاب « تونس الشهيدة » إذن للحركة الوطنية، بيانا حقيقيا، اعتمده الوطنيون التونسيون لتأسيس حزب حقيقي في شهر مارس 1920 .

(126) الكولونيل بارون، قضية الثعالبي، الكتاب المذكور .
(127) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (الكتاب المذكور ص 163) .
(128) وقع حظر تونس الشهيدة بالبلاد التونسية، غير أن الثعالبي تمكن من إرسال 474 نسخة منه إلى مدينة تونس (تقرير الكولونيل بارون، الكتاب المذكور) .
(129) الكولونيل بارون، قضية الثعالبي، الكتاب المذكور ص 38 .

(5) مولد الحزب الدستوري

لم يكن الحزب التونسي الذي تأسس في ربيع 1919، كما رأيناه آنفا، حركة جيدة الهيكلة، بل مجرد تجمع نخبوي واصل تحت اسم آخر حركة الشباب التونسي لما قبل الحرب. ولكن أمام تكاثر الانخراطات المتولد عن ظرفية مواتية جدا لتفتح الشعور الوطني الذي نشطه حماس مبعثه «تونس الشهيدة»، انتهى الوطنيون التونسيون إلى تركيز حركتهم في منظمة جيدة الهيكلة .

وكان لابد من تأسيس حزب جماهيري ولا سيما أن الظرفية الفرنسية والدولية كانت، بعد نشوة ما بعد الحرب، تتدرج نحو صالح القوى المحافظة والاستعمارية. ومنذ ذلك الحين كان ينبغي للإحراز على الاصلاحات وبلوغ تحرير البلاد، التعويل أساسا على حركة الشعب التونسي .

وفعلا، فلم يطبق مؤتمر الصلح، المبادئ الولسونية ولا سيما المتعلقة منها بحق الشعوب في تقرير مصيرها إلاّ على الأمم الأروبية التي كانت في السابق تحت هيمنة النمسا - المجر، وألمانيا. ولم تحرز المناطق العثمانية مثل سوريا وفلسطين والعراق على الاستقلال بعد انهزام تركيا ولكنها كانت تنتظر في بداية 1920 تقسيمها بين فرنسا وبريطانيا العظمى. وعلى الصعيد الأروبي، تكبدت القوى التقدميّة المناصرة صراحة لتحرير الشعوب المستعمرة هزائم ماحقة وخاصة في ألمانيا والمجر [130] .

كما كان اليسار بفرنسا في موقف حرج. فقد مكنت الانتخابات التشريعية لسنه 1919، الوسط واليمين المجتمعين في الكتلة الوطنية الجمهورية، من أغلبية مريحة جدا[131]. وكانت الطبقات المتوسطة في

(130) قد محقت سنة 1919 ثورتان من أقصى اليسار وهما ثورة بلاكون بالمجر وثورة سبارتكيست بألمانيا .

(131) ربحت الكتلة الوطنية 437 مقعدا من 613 يتضمنها إذاك مجلس النواب .

المدينة والريف وقد تسلط عليها « الخطر البلشفيكي » [132] تبعا لكثرة الدعاية، قد أعطت أصواتها للأحزاب المحافظة التي لم تتردد وقد تقوّت بهذه الحظوة في قمع صارم لإضرابات شنتها سنة 1920 الحركة النقابية. وللإحراز على مساندة الكنيسة وضعت حدّا لمقاومة الكليروس واستعادت سنة 1921 حتى العلاقات الدبلوماسية مع الفاتكان .

ويعدّ هذا التغيير في ميزان القوى العنصر الرئيسي الذي دفع عبد العزيز الثعالبي إلى تعديل المطالب الوطنية وتأسيس حزب جماهيري لتحقيقها .

ويبدو أن زعيم الشباب التونسي قد راهن كثيرا للبلوغ إلى تحرير البلاد التونسية على قدوم اليسار الفرنسي إلى الحكم. وبعد هزيمة الاشتراكيين والراديكاليين وغيرهم من الجمهوريين اليساريين في انتخابات نوفمبر 1919 [133] أدرك الثعالبي أن على الحركة الوطنية التونسية أن تعول أولا وبالذات، لتحقيق أهدافها على ضغط الجماهير الشعبية. وكان هذا على الأقل مقصد الرسالة التي بعث بها إلى أصحابه بتونس في فيفري 1920، وفيها نبه إلى إفلاس المبادئ الولسونية وكل ما أثارته من آمال وأضاف أنه لا يتسنى للشعوب كسب حقوقها إلاّ بمجهوداتها ونضالها وأنه لابد من الاستعداد لخوض معركة طويلة شديدة. كما ذكّر بأنه لا يمكن في الظروف الحالية المطالبة بإلغاء الحماية بل ينبغي الاكتفاء بالمطالبة بدستور يمكّن التونسيين من أخذ مقاليد شؤون بلادهم باستثناء السياسة الخارجية التي تعود بالنظر إلى الحكومة الفرنسية وفقا لمعاهدة باردو. ويستخلص أنه على الحزب، لكل هذا، أن ينظم بالاعتماد

(132) كانت الحكايات عن « الرعب الأحمر » والمعلومات الغربية مثل «تأميم» النساء قد أحدثت حالة « هيستيريا بالجماعة » و« خوفا عظيما » قد احتدا بالنداءات « للثورة العالمية » و« تأسيس جمهورية دولية سفياتية للعمال » دعت إليها الأممية الثالثة .

(133) فالمجموعة الاشتراكية SFIO لمجلس النواب التي كانت تعد أكثر من 100 عضوا سنة 1914 قد تدنت إلى 68، واليسار غير الاشتراكي (الرديكاليون وغيرهم من جمهوريي اليسار الذين لم ينضموا إلى الكتلة الوطنية) يعد حوالي 100 مقعدا (موريس أقولون واندري نوشي، فرنسا من 1914 إلى 1940، باريس 1971 ص 21) .

على أسس جديدة وأن يجمع في صلبه كل الفئات الإجتماعية ويتسمى باسم الحزب الحر الدستوري [134]. وقد تكون هذه الرسالة دعّمت مشاركة عبد العزيز الثعالبي في تأسيس تشكيلة سياسية جديدة كانت إذاك تشغل فكر الشباب التونسي [135] .

وفعلا فقد نظم هؤلاء في شهر فيفري 1920 بتونس في منازل خاصة اجتماعات عديدة قصد إعداد برنامج مشترك وإحداث حزب سياسي على هذا الأساس يجمع كل الوطنيين التونسيين [136] .

وإنتهى الأمر إثر نقاش حاد بين أنصار سياسة التشريك ودعاة الاستقلال[137] إلى الاتفاق على مشروع مستوحى في خطوطه العريضة من مطالب « تونس الشهيدة » .

ثم أرسل هذا البرنامج في رسالة بتاريخ 7 مارس 1920 إلى الثعالبي الذي أعاده في 18 من هذا الشهر بعد النظر فيه وتنقيحه [138]. وهكذا أسس هذا الحزب الذي سيجمع كل الوطنيين التونسيين .

وبعد أن عرف في أول الأمر باسم الحزب الحر التونسي لم يلبث أن اتخذ، بإيعاز لا شك فيه من الثعالبي إسما أنسب لبرنامجه وهو الحزب الحر الدستوري التونسي ويطلق عليه عادة اسم « الدستور » [139] .

وهذا الحزب بالذات هو الذي سيكون في العشرينات حافزا فعليا للحركة الوطنية التونسية .

---

(134) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 173 .

(135) حسب أحمد توفيق المدني، أعلن الشباب التونسي تأسيس الدستور، إثر هذه الرسالة للثعالبي (المرجع نفسه ص 173) .

(136) الكلونيل بارون، قضية الثعالبي، الكتاب المذكور ص 41 .

(137) حسب الكلونيل بارون، كان حسن القلاتي من أنصار سياسة التشريك بينما كان محمد الرياحي وهو أحد موظفي جمعية الأوقاف، معارضا لهذه السياسة باعتبار أنه لم يكن لفرنسا حقوق بالبلاد التونسية (المرجع نفسه ص 41) .

(138) المرجع نفسه .

(139) حسب المدني، إن الثعالبي هو الذي كان سببا لهذه التسمية (حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 173) .

الجزء الثاني

نمو الحركة الوطنية التونسية

(1925 - 1920)

الفصل الأول

نشاط الحزب الدستوري وتوسع الحركة الوطنية التونسية

إن تأسيس الحزب الحرّ الدستوري في شهر مارس 1920، المعروف خاصة باسم «الدستور» أو «الحزب الدستوري»، قد أعطى بعدا جديدا للحركة الوطنية التونسية التي تجاوزت منذ ذلك الحين صبغتها النخبوية لتنفتح أمام الجماهير الشعبية. وأصبح لها ولأول مرة، تنظيم محكم من حيث الهيكلة مع برنامج ووسائل عمل تلزم كل الأعضاء.

ذلك أن الأرضية التي تمّ إقرارها بعد مناقشات حادة والتي ادخل عليها عبد العزيز الثعالبي تعديلات طفيفة في شهر مارس من نفس السنة، كان «الشبان التونسيون» قد حددوا فيها التنظيم والبرنامج وحتى وسائل العمل للحزب الجديد.

I – تنظيم الحزب الدستوري:

كان حزب الدستور، على غرار الأحزاب الأوربية التي كان تنظيمها معروفا بالبلاد التونسية [1]، له قانون أساسي يحدد الهياكل التي يجب أن يتطور داخلها هذا الحزب.

(1) كان الحزب الاشتراكي الفرنسي، تمثله بالإيالة الجامعة الاشتراكية بالبلاد التونسية حيث يناضل البعض من الشاب التّونسي مثل حسن القلاتي ومحمد نعمان.

وبمقتضى هذا القانون يقع انتداب أعضاء الحزب الدستوري من المسلمين واليهود التّونسيين الذين يقطعون عهدا بالامتثال لمبادئه .

ويكون مقرّ هذا الحزب بمدينة تونس، ويمكن إحداث شعب له في كامل البلاد التونسية .

وتدير الحزب لجنة ادارية تنفيذية وهي جهاز قار يتركب من : أمين عام وأمينين مساعدين، وأمين مال عام وأمين مال مساعد[2] .

وتعتبر إدارة الحزب مسؤولة أمام المجلس الملّي الذي يضم إلى جانب اللجنة التنفيذية، عشرة أعضاء من مدينة تونس، وعضوين عن كل شعبة. ويجتمع هذا المجلس على الأقل مرتين في السنة بدعوة من الأمين العام وكلما رأت اللجنة التنفيذية لزوم ذلك. كما يمكن أن يلتئم بطلب معلل موقع من 25 عضوا من أعضاء الحزب. أما الشعب الدستورية، فيكون على رأسها مجالس قارة يشتمل كل واحد منها على أمين عام وأمين عام مساعد وأمين مال وأمين مال مساعد .

وعلى كل من أراد الانخراط في «الدستور» أن يقدمه إلى اللجنة التنفيذية إثنان من الأعضاء المسنين، وأن يؤدي أمامها اليمين على الكتاب المقدس في دينه «بالالتزام الأمين بقواعد الحزب ومبادئه وبخدمته بمثابرة وإخلاص» .

ويطالب كل عضو من «الدستور» بدفع اشتراك سنوي قدره 12 فرنكا يسدد شهريا. وإذا ما تغيب بدون عذر أو تخلى عن دفع اشتراكه طيلة شهرين متتالين رغم الإنذار، اعتبر مستقيلا .

---

(2) **افريقيا الفرنسية**، أخبار البلاد التونسية (أوت 1922 أوت 1928) ص 287-289 (يبدو إن تسمية اللجنة الإدارية أو مجلس الإدارة الذين ذكرهما على التوالي الكولونيل بارون **وافريقيا الفرنسية** للدلالة على إدارة الحزب قد تركها الحزب لعبارة اللجنة التنفيذية) .

كما ينص القانون الأساسي أن الحزب الدستوري يقبل كل التبرعات التي قد تسند إليه .

ويمكنه، لنشر دعايته ومبادئه بين السكان التونسيين، اختيار صحف تونسية من بين الناطقة بالعربية أو العبرية أو الفرنسية[3] .

وإلى جانب القانون الأساسي، فإن الأرضية التي تأسس عليها الحزب، تضبط له برنامجا وحتى طرق عمل لتنفيذ ذلك البرنامج .

II – مطالب الحزب الدستوري :

(1) الاستقلال الداخلي :

لئن كان البرنامج الأول للحزب الدستوري يهدف على المدى البعيد، إلى إلغاء نظام الحماية وحصول البلاد على الاستقلال التام، فإنه يكتفي، في المدى القريب، بالمطالبة بنظام دستوري يمنح الشعب التونسي حق تسيير شؤونه بنفسه. وفعلا، ففي الأرضية التي انطلق منها تأسيس «الدستور »، وإلى جانب التأكيد على «أن هدف هذا الحزب هو تحرير البلاد التونسية من نير العبودية حتى يتمكن الشعب التونسي من التمتع بالحقوق والحريات التي تتمتع بها كل الشعوب الحرة »، يضاف أنه من الواجب، لبلوغ هذا الهدف «الاجتهاد خاصة لسنّ دستور يضمن للأمة التونسية الاستقلال الداخلي طبقا لمبادئ العدالة المقررة والمتبعة عند جميع الأمم المتحضرة» .

وهذا النظام الدستوري الذي طالب به حزب الدستور والذي كان يتصوره كمرحلة نحو تحرير الشعب التونسي يقتضي، إلى جانب الفصل

---

(3) الكلونيل بارون، قضية الثعالبي (الكتاب المذكور) **وافريقيا الفرنسية**، أخبار البلاد التونسية (أوت 1922 أوت 1928) ص 287-289 .

بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، احترام جميع الحريات الفردية، وحرية الاجتماع والتعبير والكتابة والنشر والسكن والملكية بالنسبة إلى جميع السكان بصرف النظر عن العرق والدين .

ويجب الإبقاء على الملوكية في العائلة الحسينية على أن سلطات الباي يحددها الدستور ويجب أن يقسم الباي بأن يكون له وفيا .

وأن يعهد بالسلطة التنفيذية الحقيقية إلى حكومة تتركب من تونسيين، يختارها ويرأسها وزير أول يعينه الباي. وتكون هذه الحكومة مسؤولة أمام مجلس وطني تونسي، ويقتضي بقاؤها في مباشرة الحكم، الإحراز على ثقة أغلبية أعضاء هذا المجلس .

والمجلس الوطني الذي يتولى السلطة التشريعية، والنظر في ميزانية الدولة ومراقبتها، يجب أن يكون ثلثا أعضائه تونسيين منتخبين بالاقتراع العام من قبل مواطنيهم البالغين 21 سنة على الأقل، والمتمتعين بحقوقهم المدنية .

ينص الدستور الذي يطالب به الحزب الدستوري من جهة أخرى على إحداث مجالس جهوية بمراكز إدارات العمل «القيادات» تنتخب بالاقتراع العام النسبي ويكون دورها المساهمة إلى جانب العامل «القايد» في إدارة «القيادة» .

وعلى الحكومة، أن تؤسس إلى جانب ذلك، مجالس بلدية في كل المناطق التونسية، ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام النسبي من بين جميع سكان الإيالة .

كما يطالب برنامج الحزب الدستوري بتأسيس غرف فلاحية وتجارية تونسية صرف في جميع المدن التونسية الكبرى، ينتخب أعضاءها الفلاحون والتجار من الأهالي .

ومن ناحية أخرى، يجب أن تخصص موارد الميزانية لمصالح تونسية عامة، ولنفقات الجيش الوطني لا غير «ويجب تقصير الجيش على المجموعات اللازمة لضمان أمن البلاد. ولا يمكن في أي حال من الأحوال استعماله لشن الحرب على شعوب مسلمة وهو ما قد يمس مسا مذموما بدين البلاد الرسمي وبجيشها » [4] .

ويجب اعتبار اللغة العربية لغة البلاد الرسمية مع كامل الحرية للغات الأخرى [5] .

كما كانت هذه المطالب في خطوطها العريضة مستوحاة من المطالب التي قدمت في «تونس الشهيدة ». وتطبيقها يفضي إلى الاستقلال الداخلي. على أنها كانت تشكل تراجعا بالنسبة إلى مطالب «تونس الشهيدة ». وفعلا، فبينما لا تنص هذه الوثيقة على منح مقاعد للفرنسيين[6] في المجلس الأعلى، فإن الأرضية التي أعدها الحزب الدستوري تخصص لهم حيّزا يمكن أن يبلغ حتى ثلث أعضاء المجلس الوطني، بصفة انتقالية، والحق يقال، مع التنبيه «إلى أنه لا يوجد أي حق شرعي يخول للأجانب حق مشاركة التونسيين في ممارسة السلطة التشريعية» [7]. وبينما سكتت «تونس الشهيدة» في مطالبها عن السيادة الخارجية للإيالة، فإن برنامج الدستور يعهد بصلاحياتها إلى الجمهورية الفرنسية. وبمقتضى هذه الوثيقة، فمن صلاحيات المقيم العام تسيير السياسة الخارجية للبلاد التونسية إلى أن «تصبح قادرة على الاضطلاع بنفسها ومباشرة بعلاقاتها الخارجية عن طريق وزير وقائمين بالأعمال تونسيين» [8] .

(4) الكلونيل باون، قضية الثعالبي (الكتاب المذكور) .
(5) **إفريقيا الفرنسية**، أخبار البلاد التونسية (أوت 1922 أوت 1928) المرجع المذكور .
(6) لكن كل من حصل على الجنسية التونسية يمكنه التمتع بحقوق المواطن التونسي وواجباته .
(7) الكلونيل بارون، قضية الثعالبي (الكتاب المذكور) .
(8) المرجع نفسه .

فالاعتراف بالحماية جاء في هذا البرنامج بصورة أوضح مما ورد في «تونس الشهيدة» لكنه يحددها بأحكام معاهدة باردو ويعتبرها وقتية [9] .

(2) إصلاحات في نطاق الحماية :

إلاّ أن البرنامج الذي يوصل تطبيقُه البلاد التونسية حتما إلى الاستقلال الداخلي، لم يلبث أن تغير في اتجاه الاعتدال. فتحت ضغط الجناح الإصلاحي للحزب، وأمام تحفظ العديد من المناضلين من التكفل بمطالب مستوحاة من «تونس الشهيدة» اتخذ الحزب الدستوري في شهر جوان 1920 خطا أكثر مرونة وبالتالي أدعى إلى الاطمئنان[10].

ويعتمد البرنامج الجديد الذي يمثل تراجعا بالنسبة إلى السابق، على النقط الثمانية التالية :

(1) مجلس تفاوضي متركب من أعضاء تونسيين وفرنسيين منتخبين بالاقتراع العام، يملك حق وضع جدول أعماله وله صلاحيات واسعة للنظر في ميزانية الدولة .

(2) حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس.

(3) الفصل التام بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

(4) دخول التونسيين إلى جميع الوظائف شريطة أن تتوفر فيهم الضمانات الفكرية والأدبية المطلوبة لدى المترشحين الفرنسيين .

(5) التساوي في مرتبات الموظفين ذوي الكفاءات المتساوية، الشاغلين لوظائف متماثلة بدون تمييز لصالح الأوربيين على حساب التونسيين .

---

(9) المرجع نفسه .

(10) المرجع نفسه .

(6) تنظيم مجالس بلدية في جميع المراكز التونسية تنتخب بالاقتراع العام .

(7) مشاركة التونسيين في شراء مقاسم الأراضي الفلاحية وأملاك الدولة .

(8) حرية الصحافة والاجتماع وتأسيس الجمعيات [11] .

ولا شك أن تنفيذ هذه المطالب يمكن أن يفضي إلى القضاء على مظاهر التمييز والمظالم الناجمة عن نظام الحماية، ومنح السكان التونسيين الحقوق والضمانات التي تتمتع بها الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية. كما تسمح هذه المطالب بتأسيس نظام دستوري في هذه البلاد وإن كان في نطاق الحماية وبدون طعن في نصيب فرنسا ورعاياها من إدارة الشؤون الداخلية للإيالة. فنحن إذن بعيدون عن الاستقلال الداخلي المقصود في البرنامج السابق. ثم إن البرنامج الجديد، قد أغفل التعرض إلى مسألة الجيش وكأنه يقبل بذلك ضمنيا بالوضع الراهن في هذا المجال أي أنه يقر حضور جيش الاحتلال الفرنسي بالبلاد التونسية. كما أنه لم ينبه إلى الصبغة الانتقالية لمشاركة الفرنسيين في المجلس التفاوضي .

ولئن كان انتخاب هذا المجلس بواسطة الاقتراع العام يلمح إلى مشاركة نسبية فقط للفرنسيين، فإن القادة الدستوريين قد رفعوا كل التباس حول هذه النقطة معترفين للرعايا الفرنسيين بالحق في نصف المقاعد. وذهب حسن القلاتي حتى إلى تبرير هذه المناصفة «بالتفوق التقني والعلمي لدى الجالية الفرنسية» [12]. وهو ما أكده أحمد الصافي في آخر شهر جوان 1920 بباريس أمام اللجنة الاستعمارية بمجلس النواب الفرنسي[13]. وهكذا يتسنى للجالية الفرنسية بالبلاد التونسية أن يكون لها

---

(11) Le Temps (الزمان) 14 جويلية 1920 .

(12) «المستقبل الاجتماعي» 24 جوان 1920 .

(13) دانيال قلدشتاين، تحرير أم إلحاق (الكتاب المذكور ص 311) .

من الممثلين في المجلس المراد انشاؤه عدد مساو لممثلي السكان التونسيين وهم أكثر منهم بأربع وثلاثين مرة على أقل تقدير [14] .

وزيادة على هذا، فإن أحمد الصافي يستثني كلا من المقيم العام وقائد فرقة الاحتلال وأمير البحر من أن يكونوا مسؤولين أمام المجلس المنصوص عليه في النقطة الثانية [15] .

وزيادة على ذلك، فقد وقع التأكيد في تقديم البرنامج الجديد، على أن الضمانات الدستورية المطالب بها «ليست متناقضة إطلاقا مع وضعية فرنسا بالبلاد التونسية، وهي وضعية مصونة وسوف تكون دائما تامة الصيانة بوجود المقيم العام بتونس وهو وزير الشؤون الخارجية لدى سمو الباي، وكذلك بوجود اللواء قائد جيش الاحتلال وأمير البحر قائد كل القوات»[16].

وكان هذا البرنامج كما قدمه زعماء الحزب الدستوري دون مستوى ما تنادي به «الجامعة الاشتراكيّة» من مشاركة صادقة مخلصة مع الفرنسيين في نطاق المساواة في الحقوق والواجبات» [17]. وفعلا، فالقسط الذي يمنحه إلى الرعايا الفرنسيين في إدارة شؤون الإيالة، كان، اعتبارا لعددهم، أهم مما أعد للسكان التونسيين. وبذلك فهو لا يقر سيطرة فرنسا بالبلاد التونسية فحسب، بل وكذلك تفوق الجالية الفرنسية في هذه البلاد .

وفي نهاية 1920، قدم الحزب الدستوري بصفة أوضح مطالبه الثمانية مضيفا إليها نقطة تاسعة متعلقة باقرار التعليم الإجباري بالبلاد

(14) حسب إحصاء 1921 بلغ عدد السكان التونسيين 1.874.981 نسمة منهم 1.826.545 مسلما و 48.436 يهوديا بينما لا تعد الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية سوى 54.476 .

(15) دانيال ڤلدشتاين، تحرير أم إلحاق (الكتاب المذكور ص 311) .

(16) المرجع نفسه ص 309 .

(17) المرجع نفسه .

التونسية [18] وذلك كمجرد ضمانات يطلبها الشعب التونسي من فرنسا ضد المظالم الناجمة عن إدارة الحماية .

وقد أدلي بالتوضيحات التالية تفسيرا لهذه المطالب التسعة لعناية البرلمان وحكومة الجمهورية الفرنسية [19] :

– إن الغاية من احداث المجلس التفاوضي هي ضمان استقرار القانون بالإيالة «بحيث يقع التخلص من نظام المراسيم التي يتم وضعها واصدارها وتنفيذها بعيدا عن المعنيين بالأمر الذين ليس لهم الحق في إسماع أصواتهم إلاّ للإعراب عن رضاهم ». وفعلا فالأوامر والمراسيم الإدارية التي يمكن للسلطة في أي وقت تغييرها وتعويضها بل وحتى مخالفتها كانت مصدرا لكل أنواع المظالم. وكانت تشكل سلاحا قويا في أيدي سلطات الحماية تستعمله كما شاءت لسلب السكان التونسيين من قسم هام من أراضيهم [20] .

وتعبيراً عن رغبته الفعلية في معالجة هذه الطريقة في سن القوانين التي كانت «جديرة جدا بتعكير الأمن الضروري لتنمية البلاد الاقتصادية» نادى الحزب الدستوري بتحويل المجلس الاستشاري إلى «مجلس تشريعي وحيد يتكون اعضاؤه بالتساوي من فرنسيين وتونسيين» .

إلى جانب هذا، فإن المجلس التفاوضي يتيح لممثلي دافعي الضرائب التونسيين الذين يوفرون تسع أعشار واردات الميزانية، اجراء مراقبة على

(18) يؤكد حسن القلاتي أن الوفد الدستوري الثاني إلى باريس قد أضاف بتحريض منه هذه النقطة التاسعة إلى مطالبه .

(19) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 62، القضية التونسية (مذكرة تشرح نقط الدستور التسعة التي أعدها الوفد الثاني لعناية أعضاء البرلمان) ملحق لرسالة بريان إلى سان – باريس 29 جانفي 1921 .

(20) المصدر نفسه .

الأموال العمومية بحيث تتحمل كل المجموعات المكونة لسكان الإيالة «تكاليف متساوية، وتنتفع بنفس الفوائد ». كما تمكّن التونسيين من حق في الرقابة على مراحل التقرير ورصد القروض التي يمكن أن تبرمها الحكومة التونسية ويحمل الإدارة على التوظيف العادل للضريبة على دافعيها، بصرف النظر عن جنسيتهم، وعلى التوزيع المحكم لمختلف أبواب الميزانية، ويمنعها عن اتخاذ أي قرار في مادة الاقتراض بدون موافقة المجلس فإن هذا النظام من شأنه أن يساعد على القضاء على سياسة التمييز في المادة الجبائية وعلى وضع حد لمظاهر التبذير والاسراف التي كانت تميز السياسة المالية لسلطات الحماية [21] .

وأضيف في المذكرة التفسيرية للمطالب التونسية التسعة، أن هذا الإصلاح يقتضي إصلاحا آخر : وهو تعويض نظام اللامسؤولية المنظم، بنظام المسؤولية المحددة للإدارة. لأنه «ليس من المعقول أن الموظف السامي [22] عندما يعرّض للخطر المصالح العامة التي يعهد بها إليه، لا يبعد فورا ويحمّل مسؤولية أخطائه ». فمسؤولية الإدارة أمام المجلس – وهو حاكم أكثر يقظة عندما يتعلق الأمر بحماية مصالح منوبيه – تمكّن بهذه الطريقة من إيقاف تبذير الأموال العمومية. كما تضمن إلى جانب هذا الفصل بين السلطات .

وفعلا، «فإن نظام المسؤولية الحكومية لا يساهم في إزالة تشابك السلطتين التشريعية والتنفيذية فقط، بل وكذلك في إلغاء التشابك بين السلطتين الإدارية والقضائية ». وهذا يقتضي الغاء القضاء المقيّد الذي كان، كما سبق أن رأيناه، يمنح للباي وبالتبعية للإدارة حرية التصرف في

(21) في المصدر نفسه .

(22) لا يعتبر المقيم العام واللواء قائد فرقة الاحتلال وأمير البحر «كموظفين سامين» بل كممثلين لحكومة الجمهورية بالبلاد التونسية وهم من أجل هذا معفون من المسؤولية .

النظام القضائي. وإذ أن القاضي لم يعد هو المشرع في نفس الآن، فقد أصبح مقيدا بقانون ليس بامكانه تغييره [23] .

وقد أكد الحزب الدستوري أنّ هذا الاصلاح القضائي هو أحسن وسيلة لحماية السكان التونسيين من ظلم الحكام الذي أضحى أمرا معتادا بالبلاد التونسية. وهو يشكل إذن «أمنية شرعية ليست من الثورية في شيء، ولا تعني من قريب أو من بعيد أننا مدفوعون [24] ضد فرنسا بعاطفة عنصرية أو بحقد متعصب» .

أما حريات الصحافة والاجتماع وتكوين الجمعيات التي لا تقبلها الإدارة لمنع الاحتجاج على مظاهر التعسف، فهي معدة لحماية التونسي من الاستبداد والمظالم التي كثيرا ما يتعرض لها ولضمان نمو شخصيته واستكمالها .

ويوضح محرور المذكرة المفسرة للمطالب التونسية التسعة في هذا الصدد أن هذه الحقوق السياسية التي يطالب بها الحزب الدستوري «لا ترمي البتة إلى المس ولو بقليل بوضع فرنسا بالبلاد التونسية، بل هي تشكّل الضمان الضروري للتونسيين إزاء التغيرات الممكنة والمتكررة للإدارة المحلية ». وهي منبثقة جميعها من الإصلاح المتصل باستقرار القوانين. ذلك فإن استقرار القوانين الذي يقتضي تنظيما تشريعيا وبالتالي مشاركة الشعب مع السلطة التنفيذية «يولّد نظاما يتسم بالمساواة بين جميع الأفراد »، ويمكّن بذلك من إنهاء الامتيازات التي تنتفع بها أقلية أوروبية على حساب السكان الأهالي. وبهذه الطريقة «يصبح التعليم الذي

(23) بمقتضى القضاء المأثور، عندما يوقع الباي أي الإدارة على حكم، فإنه يصبح قانونا نافذ المفعول بحيث لو كان الحكم مخالفا لترتيب قانوني اعتبر ناسخا له بالنسبة إلى هذه القضية بالذات موضوع الحكم (وزارة الخارجية، البلاد التّونسية (1917-1929) المجلد 62، القضية التونسية، المصدر المذكور) .

(24) قصده أعضاء الدستور .

لم يزل يحظى بميزانية زهيدة، في متناول الجميع. كما أن الإدارة البلدية والدخول إلى الوظائف العامة والمشاركة في اشتراء مقسمات الاستعمار لن تبقى مخصصات تمتاز بها فئة واحدة من السكان بل يصبح من الممكن للجميع التمتع بنصيب منها بنسبة عادلة منصفة» [25] .

وهذه المطالب للحزب الدستوري، على الوجه الذي تم به تقديمها، لا تطعن البتة في نظام الحماية. فقد اقتصرت على طلب تطبيق المبادئ التي تسود المجتمع الفرنسي على جميع سكان الإيالة بصرف النظر عن العرق والجنسية وذلك لضمان ممتلكات السكان التونسيين وحقوقهم وحرياتهم إزاء الاستبداد والتعسف المنجرين عن إدارة الحماية .

وكان هذا التأويل للمطالب التونسية موجها، في الحقيقة، إلى السلطات الفرنسية وإلى الرأي العام الفرنسي وذلك لإبعاد الظنون والأحكام المسبقة التي تحوم حول الدستور، وهو الحزب الذي يصوّره المتفوّقون الاستعماريون كتنظيم متطرف ثوري يعمل لطرد فرنسا من البلاد التونسية.

على أن برنامج الحزب الدستوري المذكور لم يكن يحتوي عند عرضه على الرأي العام التونسي، تحفظا ولا قيدا. فقد بقي مركّزا على تأسيس نظام دستوري يمكّن التونسيين من حكم أنفسهم بأنفسهم ويوصل ان لم يكن إلى الاستقلال فعلى الأقل إلى الحكم الذاتي .

وعلى هذا الأساس عرض هذا البرنامج المسطر في عرائض، في ربيع 1920 على توقيع السكان الأهالي [26]. وكان الحزب الدستوري يقصد بهذا إقامة الدليل على أن مطالبه لم تكن منبثقة عن مجموعة صغيرة من «الشباب التونسي» بل كانت تعبر عن الإرادة الشعبية. وهذه العرائض هي

(25) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 62، القضية التونسية (المصدر المذكور) .

(26) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (المصدر المذكور) ص 117 .

بالذات التي قدمتها الوفود الدستورية في شهر جوان 1920 إلى الباي، وإلى البرلمان والحكومة الفرنسية .

وسيكون إرسال الوفود «إلى باريس وغيرها لخدمة مبادئ الدستور وتنفيذ أهدافه كلما دعت الحاجة إلى ذلك» [27]، ولمدة طويلة هو الأساس لعمل الوطنيين التونسيين .

III – نشاط الحزب الدستوري :

حرص الحزب على إضفاء صيغة شرعية على مطالبه، فبذل مساع لدى القصر الملكي للإحراز على ضمان الباي. والهدف من هذا هو اقامة البرهان على أن المطالب التونسية لم تكن نابعة فقط من حزب سياسي ليس له وجود قانوني بل وكذلك من أمير تقر سيادته معاهدات الحماية. وكان الدستور يعتقد أنه يدحض بهذه الطريقة حجة السلطات الفرنسية القائلة إن فرنسا قد التزمت بضمان سيادة الباي ولا يمكنها بالتالي الحد منها بواسطة ميثاق دستوري. وهو ما يقتضي حمل الباي على المطالبة بنفسه بدستور، أو على الأقل على التكفل بمساندة مثل هذا المطلب. ولهذا الغرض ذهب وفد دستوري في 18 جوان 1920 لعرض هذا البرنامج على الباي.

(1) الوفد الدستوري لدى الباي :

كان الدستور يعوّل على حسن استعداد القصر تجاه الوطنيين التونسيين الذين لم يطعنوا في نظام الباي ولم يتبعوا إثر الحرب الكبرى

(27) الكلونيل بارون، قضية الثعالبي (المصدر المذكور) .

محمد باش حامبة الذي كان ينادي بإقامة نظام جمهوري. وبالعكس فقد أعلنوا في كتاب «تونس الشهيدة» عن رغبتهم في تثبيت العائلة الحسينية على رأس الإيالة في نطاق ملكية دستورية .

ومع هذا فقد كان أعضاء حركة «الشباب التونسي» يقيمون علاقات قيّمة داخل العائلة المالكة. فكان أبناء محمد الناصر باي : الحسين، وخاصة المنصف، وغيرهما من الأمراء، متعاطفين مع أفكار الدستور [28]. وكان الشاذلي خزندار وهو قريب بالمصاهرة من الباي ومرافق عسكري له، وطنيا متحمّسا [29] .

وكان محمد الناصر [30] نفسه متحمسا للآراء الإصلاحية، وقد نشأ، وهو ابن محمد باي الذي أصدر سنة 1857 عهد الأمان الضامن لحريات كل سكان الإيالة وحقوقهم، في فترة متّسمة بنمو النزعة الإصلاحية [31] .

حتى أننا نجد معلمه محمد السّنوسي من بين أنصار الوزير المصلح خير الدين [32]. لذلك لم يكن محمد الناصر ينفر من فكرة الدستور التي لم تكن غريبة عنه. بل ربما كان يؤثر حكما فعليا ولو كان محددا بميثاق دستوري على الدور الزخرفي المحض الذي تتركه له الحماية. ولئن لم يبد،

(28) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 2، من سان الى بوانكرّي، تونس 15 أفريل 1922 .

(29) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (الكتاب المذكور ص 89) .

(30) ولد محمد الناصر سنة 1856 وهو ابن محمد باي الذي أصدر سنة 1857 عهد الأمان، خلف في 12 ماي 1906 ابن عمه محمد الهادي باي. توفي في 10 جويلية 1922 في السادسة والستين بعد حكم دام 16 سنة .

(31) تميزت هذه الفترة خاصة بقدوم الوزير الأكبر المصلح خير الدين إلى الحكم من 1873 إلى 1877 .

(32) أحمد عبد السلام، المؤرخون التونسيون في القرون XVII و XVIII و XIX ، محاولة تاريخ ثقافي، تونس 1973 ص 114 .

منذ توليه الحكم في شهر ماي 1906، أي مقاومة أمام السلطات الاستعمارية [33]، فقد كان في قرارة نفسه يرجو استقلال بلاده .

وفي هذا الإطار وبطلب من محمد الناصر باي نظم الشاعر الشاذلي خزندار في بداية الحرب العالمية الأولى، قصيدا وطنيا حماسيا يدعو فيه التونسيين إلى طرد الفرنسيين من القطر التونسي [34]. وعلاوة على ذلك، فقد كان محمد الناصر يخضع لتأثير ابنيه المنصف والحسين اللّذين تعاطفا إثر الحرب العالمية الكبرى مع القضية الوطنية. لذلك، استجاب في جوان 1920 لقبول وفد يضم أربعين شخصية تونسية [35] كلفوا بعرض رغائب الأمة ومطالبها عليه .

وهذا الوفد الذي أريد أن يكون ممثلا لكل فئات الشعب التونسي كان، حسب أحمد توفيق المدني، يضم علماء ومدرسين بجامع الزيتونة، ومحامين وفلاحين وتجارا وصناعيين وحتى عمالا [36]، قد تقدم يوم 18 جوان 1920، برئاسة الشيخ الصادق النيفر إلى القصر حيث نظمت له مقابلة مع الباي. وقد اعترض الوزير الأكبر الطيب الجلولي على دخوله، مدعيا مرض الباي وضرورة المرور بجهاز الحكومة للحصول على إذن بمقابلة الباي. إلاّ أن الأمير المنصف، أكبر أبناء محمد الناصر، قد تدخل بشدة لفائدة الوفد معلنا حق الشعب التونسي في زيارة ملكه، مضيفا، أمام الوزير الأكبر : أنه ليس لأي كان الحق في منعه من ذلك [37]. إذاك، تمكّن الوفد من الدخول إلى القصر حيث قاده المنصف إلى غرفة أبيه الذي كان مريضا

(33) وهو الذي وقّع على أمر نوفمبر 1911 المعلن على الأحكام العرفية في مراقبة مدينة تونس وكذلك أمر طرد الشباب التونسي سنة 1912 .

(34) أ . ت المدني، حياة كفاح (الكتاب المذكور ص 88-89) .

(35) المرجع نفسه ص 180 .

(36) المرجع نفسه .

(37) المرجع نفسه ص 181-182 .

حقا وملازما الفراش، وأكد رئيسه إلى الباي ولاء كل الأعضاء لشخصه، وذكره بالتقاليد الدستورية للعائلة الحسينية، ورجاه أن يواصل سياسة أبيه محمد وعمه محمد الصادق [38]. وبعد أن ذكر الخطوط العامة للاصلاحات التي كان يتطلع إليها الشعب التونسي، طلب الشيخ الصادق النيفر من الملك أن يؤيّد تأييدا كاملا مطالب الحزب الدستوري وسلمه عريضة دونت فيها تلك المطالب [39] .

وقع التأكيد في هذه العريضة على «أن حق الشعوب في وثيق المشاركة في تسيير مصائرهم قد فرض نفسه على الضمير العالمي» إثر الحرب العالمية الكبرى. وأضيف أن الشعب التونسي الذي شارك بنجاعة في نصرة الحرية والحق والعدالة بمساهمته في هذا النزاع العالمي «لمجمع على إرادته أن يحكم مثل آبائه طبقا لدستور مكتوب يعلن عن الحقوق والحريات العامة، والفصل بين السلطات الاجتماعية، والمشاركة التامة للشعب بصرف النظر عن الجنس أو الدين، في حكومة البلاد في حدود موافقة التزاماته الدولية بشأن كيفيات هذه المشاركة ». وفي الختام، دعي الباي «إلى الإستجابة لصوت شعبه المقدس بالإعلان عن دستور» [40] .

وبتأثير من ابنه المنصف المعروف بتعاطفه مع الحزب الدستوري، أيد الباي البرنامج الدستوري [41]. وإجابة عن تدخل الصادق النيفر، صرح لعناية المندوبين : «يا أولادي، ما تظنون بموقفي ما أنا إلاّ واحد منكم أشعر بما تشعرون وأحسّ بما تحسّون وأرغب ما ترغبون. ستجدونني

(38) أصدر الأول عهد الأمان سنة 1857 والثاني الدستور سنة 1861 .

(39) الأرشيف العام للحكومة التونسية، سلسلة غير مرتبة صندوق 10، نص العريضة المسلمة للباي في 18 جوان 1920 .

(40) وزارة الخارجية (البلاد التونسية (1917-1922) المجلد 318، الترجمة الفرنسية لنص العريضة المسلمة للباي الناصر في 18 جوان 1920 .

(41) الأرشيف العام للحكومة التونسية، سلسلة غير مرتبة صندوق 10. مذكرة سرية من المأمور كلابيي تونس 21 جوان 1920 .

معكم دوما وباستمرارا ومطالبكم هي مطالبي. وسأسعى جاهدا لتحقيقها بكل ما ملكت من قوة وأوتيت من حول ...» [42] .

وكان موقف الباي هذا، أي موقف «البلاد التونسية الشرعية» يهدف إلى تقوية موقف الوفد الدستوري الذي سافر يوم 6 جوان 1920 إلى باريس لدعم المطالب التونسية لدى البرلمان وحكومة الجمهورية الفرنسية وإنارة الرأي العام الفرنسي عن الوضع السائد في الإيالة .

(2) الوفد الدستوري الأول لدى الحكومة الفرنسية :

التحق هذا الوفد بعبد العزيز الثعالبي الذي مازال مقيما بباريس ليواصل على أسس جديدة العمل الذي قام به بمعية أحمد السقا منذ شهر جويلية 1919 .

لذلك كان ينبغي له أن يبرز كممثل للسكان التونسيين وأن يبحث عن المساندين بين كل الأحزاب السياسية الفرنسية [43]. ويظهر حرص الوفد على تأكيد صبغته التمثيلية في هذه المئات من التوقيعات التي وضعها تونسيون من كل طبقات السكّان [44] ليذيّلوا بها العريضة التي وجهها الشعب التونسي إلى البرلمان الفرنسي مطالبا بمنح دستور للبلاد [45]. كما يتجلى في تركيبة الوفد الذي كان يتضمن : ثلاثة محامين، وملاّكين اثنين كانا في نفس الوقت من مشايخ الطرق الصوفية وكان الثلاثة الأولون، أحمد الصافي الذي يترأس الوفد وصالح بالعجوزة والبشير عكاشة من أبرز الممثلين لحركة الشباب التونسي المتشبعين بالثقافة

(42) أ . ت المدني، حياة كفاح (الكتاب المذكور ص 183) .

(43) والمراد هو تدارك خطأ الثعالبي الذي راهن خاصة على مساندة اليسار. وفي حقيقة الأمر فقد أعطت الانتخابات التشريعية أغلبية مناسبة جدا في مجلس النواب للوسط واليمين.

(44) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 318، عريضة موجهة إلى البرلمان الفرنسي من الشعب التونسي مطالبا بدستور .

(45) المصدر نفسه .

الفرنسية والمتأثرين عميق التأثر بمبادئ ثورة 1789. أما الملاكان بشير البكري ومصطفى الباهي – وقد انضما إلى حزب الدستور للتعبير عن معارضتهما لفتح أراضي الأحباس أمام المعمرين الفرنسيين وقد نص عليه المشروع الفرنسي لاستعمار «الأراضي البور» – فقد كانا، بوصفهما شيخي الزاوية البكرية والزاوية الباهية يحظيان بسيط كبير لدى فئات عريضة من السكان التونسيين .

وقد وزع الوفد، حال وصوله إلى باريس مذكرة ندد فيها بالاستبداد السائد بالبلاد التونسية مذكرا بما قدمته هذه البلاد من تضحيات طوال الحرب العالمية الأولى المطالبة بتمكينها من ضمانات دستورية على أساس برنامج الحزب الدستوري [46] .

وقام في العاصمة الفرنسية، بحملة للمطالبة بمنح دستور للبلاد وكذلك لمناهضة مشروع القرض الذي عرضته سلطات الحماية على الحكومة الفرنسية وخاصة لمعارضة فتح الأحباس الخاصة أمام الاستعمار [47] .

وفي 18 جوان 1920، أكد أحمد الصّافي[48] رئيس الوفد الدستوري بوضوح في تصريح إلى جريدة «الجمهورية الصغيرة» على أدواء النظام

(46) مركز التوثيق القومي، ملف أ – 32/3، الوفد الدستوري بباريس 1920–1924 .

(47) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917–1929) المجلد 317، برقية من مندوب الإقامة إلى الكاي دورساي، تونس 7 جوان 1920 .

(48) ولد أحمد الصافي نحو 1890. زاول تعلمه بمعهد كارنو بتونس أولا ثم بكلية الحقوق بباريس، شارك وهو شاب في حركة «الشباب التونسي» وبرز في أحداث الجلاز، وقد أحرز على سمعة قوية كمحام بتونس. وكان يغشى مكتبه كثيرا، لا المتقاضون أصيلو مناطق تونس فقط بل كذلك من الوسط ومناطق بنزرت وماطر وسوق الاربعاء وطبرية يأتون لاستشارته في اختيار محام إذا ما تعذر عليه التكفل الشخصي بقضاياهم. ولم يكن متشددا في أجرة أتعابه. وقد خدم مقتنعا، كأمين عام للدستور قضية هذا الحزب وسهر بغيرة على موارده. ولا يبدو إذن، كما أكده المقيم العام أنه اختلس أموال الدستور. ونظرا إلى رفاهته واقتنائه لأملاك عقارية، أشاع خصومه حوله شكوكا والحال أنهما يفسران بازدهار مكتبه كمحام .
(وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917–1929) المجلد 67، من سان إلى هيريو، تونس 20 نوفمبر 1924 والمجلد 68، عرض موجز عن أعضاء الوفد الدستوري بباريس 15 ديسمبر 1924، معلومة، مصدر حسن) .

الاستعماري واقترح أنواع العلاج الملائمة لها قائلا : «إننا نعيش حاليا، تحت نظام الحكم المطلق بل ربما حكم اللاّشرعية. ولا يوجد واحد من أبناء جنسنا قرب الحكومة لتمثيل مطالبنا. ففي كل آونة تقرر ضرائب وتعقد قروض، وتناقش الميزانية التونسية بدون أن يتمكن الشعب من الفوه بشيء أو ابداء رأيه أو الإعراب عن تخوفاته. وهناك مكاتب تعد نصوص الأوامر ليوقع عليها الباي في الحال وهذا كل ما يحكمنا. وبهذا فليس لنا أي ضمان للحرية والأمن. فنحن نعيش منذ 1911 تحت نظام حالة الحصار، ولم تزل الصحافة خاضعة لنظام الترخيص الوقتي، فالدواء يكمن في الميثاق الدستوري الذي يقتضي الفصل بين السلطات، ومسؤولية الحكومة واحترام الحريات والحقوق ...» .

وأضاف أحمد الصافي متحدثا عن الأحباس الخاصة : «قد سلبتنا الحكومة أولا من الأراضي الدولية، ومن الأحباس العامة وهي تفكر في القيام باجراء مماثل فيما يتعلق بالأحباس الخاصة والأراضي المشتركة. وقد أصبح فلاّحونا الذين كانوا يملكون القسط الأوفر من الأراضي الخصبة محكوما عليهم بالعيش على الأحباس الخاصة والأراضي المشتركة، ولو سلبت منهم لما بقي لهم إلاّ النزوح إلى الجنوب. ولتبرير هذا السلب، وقع التصريح بأنه من اللاّزم جعل بعض الأراضي البور تنتج شيئا ما. ولكن لو أعطى التونسي مثل ما يمنح المعمر من قرض وما يلزم من الوسائل لاستطاع أن يزرع الأرض وأن يخرج منها الخيرات» [49] .

غير أن الوفد نبه إلى أن المطالب التونسية لا تتناقض مع وضع فرنسا بالبلاد التونسية، وأنها لا ترمي إلاّ إلى تأسيس نظام يضمن كرامة الانسان في هذه البلاد طبقا لمبادئ 1789[50]. وكان هذا لطمأنة السلطات والرأي العام في فرنسا، مع التأكيد على أنه لا يتوجه إلى حزب سياسي معين .

(49) «الجمهورية الصغيرة» 18 جوان 1920، تصريح أحمد الصافي .

(50) مركز التوثيق القومي الملف أ – 32/3، الوفد الدستوري بباريس 1920–1924 .

إلاّ أن الوفد الدستوري، قد قوبل رغم هذه التطمينات، بتحفظ شديد من قبل الأوساط السياسية الفرنسية. فالمطالبة بمجلس تفاوضي منتخب عن طريق الاقتراع العام، وبحكومة مسؤولة أمام هذا المجلس، قد اعتبرتها جميع النزعات السياسية، باستثناء أقصى اليسار، متناقضة مع نظام الحماية. وقد كتب حسن القلاتي في هذا الموضوع :

« إن لفظة «الدستور» قد جرحت آذان أشد السياسيين تعلقا بالديمقراطية. وقد اتهمنا خصومنا بأسوإ المقاصد وأعلنوا في كل مكان أن هذه اللفظة بريئة الظاهر تخفي الطرد المتمهل لفرنسا من أراضي الإيالة التونسية. أما الدوائر العليا للادارة الفرنسية فقد رأت فيها مسا خطيرا وإجراميا بصرح الحماية المقدس، وبالمعاهدات الدولية ...» [51] .

وقد استقبل الوفد في اليوم الموالي لقدومه إلى باريس رفقة عبد العزيز الثعالبي من قبل رابطة حقوق الانسان [52] وقدم لها المطالب التونسية [53]. كما حظي باستقبال ودي من قبل الهيئة الفرنسية الاسلامية التي كان يرأسها إذاك «إدوار هرّيو» زعيم الحزب الرّاديكالي. كما استقبل في 23 جوان 1920 من قبل «لجنة الجزائر والمستعمرات وبلدان الحماية بمجلس النواب» حيث اصطدم بعداء أغلبية أعضائها الذين كانوا من ذوي النزعة الاستعمارية الواضحة [54]. ولكنه لم يتمكن من مقابلة وزير الشؤون الخارجية الذي ترجع إلى نظره البلاد التونسية، وإنما قبله في 31 جويلية 1920 موظف سام بوزارة الخارجية، وهو المدير المساعد للشؤون الإفريقية الذي ذكّره بأن الحكومة الفرنسية عازمة على مكافأة الفئات التونسية التي وفرت مقاتلين لفرنسا إبان الحرب. وهذا، على حد قوله، هو السبب الذي

(51) «تونس الاشتراكية» 28 أوت 1921، القضية التونسية .

(52) كان ينشط «رابطة حقوق الانسان» رجال من اليسار .

(53) Le Courrier de Tunisie «بريد البلاد التونسية» 9 سبتمبر 1921 .

(54) كانت هذه اللجنة تضم من بين أعضائها ايميل مورينو والكونت دي وارين الذين يمثلان على التوالي : الاستعمار الجزائري، والتفوق الفرنسي بالبلاد التونسية .

من أجله قبلت فرنسا ضمان قرض يعقده الباي قصد إعطاء دفع واسع للأشغال العامة وتنمية المشاريع الخيرية. وأضاف المدير المساعد للشؤون الافريقية أن الحكومة الفرنسية قد تنظر بعطف في رغبات التونسيين [55] شريطة أن لا يقع بالبلاد التونسية مظاهرات أو إخلال بالنظام العام .

ولم يذكر هذا الموظف السامي بوزارة الخارجية الذي عرض عليه الوفد المطالب التونسية صراحة إلاّ مسألة القرض الذي قدمه كبرهان على حسن استعداد فرنسا، ولم يتعرض في حديثه لا إلى مجلس تفاوضي ولا إلى حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس. وهكذا كانت الخيبة مآل مهمة هذا الوفد الدستوري الأول .

صحيح أن مشروع استعمار «الأراضي البور» التي تشمل الأحباس الخاصة قد تم التخلي عنه. وكان هذا الاجراء يرمي في الحقيقة إلى طمأنة الأعيان ومشايخ الطرق الدينية [56] لإقصائهم عن الحزب الدستوري وكسر التحالف بين الشيوخ أصحاب «العمائم» و «الشباب التونسي» على أساس الحفاظ على أملاك الأحباس .

ولكن في نفس اليوم الذي قبل فيه الوفد بوزارة الخارجية الفرنسية، صدر قانون فرنسي يرخص للحكومة التونسية في عقد قرض بمبلغ 255 مليونا من الفرنكات وألقي القبض بباريس على عبد العزيز الثعالبي زعيم الحزب الدستوري بتهمة التآمر على أمن الدولة ثم نقل إلى تونس للمثول أمام مجلس حربي .

ويفسر فشل الوفد الدستوري الأول بما كان للحكومة الفرنسية من تحيزات ضد الوطنيين التونسيين. فمنذ توليها الحكم سنة 1919، كانت

(55) الأرشيف العام للحكومة التونسية، سلسلة غير مرتبة صندوق 10، مذكرة متعلقة بالوفود المنظمة من قبل الوطنيين التونسيين بهدف الحصول على دستور للبلاد التونسية .

(56) كان للطرق الدينية إذاك نفوذ كبير على السكان التونسيين .

الكتلة الوطنية وهي تجمّع يضم الوسط واليمين، حريصة كل الحرص على المحافظة على الامبراطورية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من فرنسا لا سيما وأن هذه البلاد كانت في حاجة إلى مستعمراتها لضمان إعادة بنائها. وكانت مناهضة لكل حركة انفصالية. وفعلا فإن كلا من سلطات الحماية والمتفوقين كانوا يصورون الحزب الدستوري كحزب متطرف ثوري هدفه طرد فرنسا من الإيالة التونسية. وفي شهر أفريل 1920، نبه المقيم العام في برقية إلى وزارة الخارجية حول برنامج حزب الدستور إلى أن «تحقيق هذا البرنامج يؤول إلى القضاء على سلطة الباي التي نحن ملتزمون بالإبقاء عليها وفقا لمعاهدة باردو، كما يؤول إلى القضاء على التفوق الفرنسي»[57].

والواقع أن المتفوقين هم الذين كانوا وراء تنظيم الحملة الرامية إلى الإزدراء بالحزب الدستوري. وقد وجدوا أنصارا بباريس يبلغونها إلى البرلمان والحكومة الفرنسية. وكان النائب شيخ مدينة قسنطينة، مورينو، مثلا، قد ندد بالوطنيين التونسيين بمنتهى الشدة، لا سيما وأن كل تطور بالبلاد التونسية ولو كان تحرريا فقط، يهدد بالعدوى الجزائر المجاورة. ولم يتخل الكونت دي وارّين أحد قدماء المعمرين الذي لم تزل له مصالح بالبلاد التونسية [58]، عن إنذار الحكومة الفرنسية بالخطر الذي يمثله الحزب الدستوري على وضع فرنسا بإفريقيا الشمالية.

وهكذا، فقد كان الهاجس الأول للحزب الدستوري هو مواجهة الدعاية التي يقوم بها خصومه، وهو ما يستدعي تعديلا في لهجته وحتى في مطالبه. وإذ أن المطالبة بمجلس تفاوضي، وحكومة مسؤولة أمام هذا المجلس كانت في نظر كل الأوساط السياسية الفرنسية، باستثناء أقصى

(57) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 317، برقية من المقيم العام إلى وزارة الخارجية، تونس 17 أفريل 1920.

(58) المصدر نفسه، المجلد 65، مذكرة دي وارّين نائب «مورت وموزيل» عن الوضع بالبلاد التونسية 28 ماي 1922.

اليسار، منافية للحماية، فقد كان على الحزب الدستوري أن يزيح كل التباس في هذا الموضوع. لهذا وقع التوضيح أن المجلس سوف يتكّون مناصفة من تونسيين وفرنسيين ينتخبون بالاقتراع العام، وأن المقيم العام واللواء قائد فرقة الاحتلال وأمير البحر قائد القوات البحرية مبعدون عن المسؤولية الحكومية [59].

وعلى هذا الأساس، أرسل الحزب الدستوري في شهر أكتوبر 1920 ممثلا جديدا، وهو فرحات بن عياد [60] لكسب أنصار جدد للقضية التونسية وتهيئة المناخ لوفد جديد. وكان هذا الأخير، خلافا لعبد العزيز الثعالبي لا يعتمد على حزب سياسي واحد، بل يبحث عن أنصار ضمن كل النزعات. والمقصود هو طمأنة مجموع الأحزاب السياسية الفرنسية حول نوايا الشباب التونسي، ومحو الأثر الذي أحدثه في الأوساط البرلمانية كل من كتاب «تونس الشهيدة» ودعاية المتفوقين.

وقد ساهم النشاط الذي قام به بن عياد بباريس، في التخفيف من تحيزات الأوساط السياسية الفرنسية ضد الوطنيين التونسيين من ذلك أن جريدة «لوتون» التي كانت في شهر جويلية 1920 تظهر العداء لمطالب الدستور [61] كتبت في بداية ديسمبر مقالا مواليا لهذا الحزب [62]. فأمكن إذن للدستوريين أن يرسلوا وفدا جديدا لفرنسا يعرض مطالبهم على حكومة الجمهورية وعلى المقيم العام الجديد لوسيان سان الذي عين خلفا لإيتيان فلاندان.

(59) أ. ت المدني، حياة كفاح (الكتاب المذكور ص 186).

(60) عندما كلف بتعويض الثعالبي بباريس، اتهم ابن عياد بالتواطئ وأوقف إثرها من قبل الأمن المرسيلي لردّه إلى البلاد التونسية. وقد تمكن، متذرعا باعتباره محميا انجليزيا بالالتحاق بالعاصمة الفرنسية في أكتوبر 1920 (كازمجور - الحركة الوطنية بالبلاد التونسية: من عهد الأمان لمحمد باي حتى موت المنصف باي (1857-1948) نسخة مرقونة في: الأرشيف العام للحكومة التونسية ص 76).

(61) أ. ت المدني، حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 217.

(62) ذكره قابريال بيو في رسالة إلى صديق (وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 318، تونس 15 ديسمبر 1920.

(3) الوفد الدستوري الثاني لدى الحكومة الفرنسية :

كان هذا الوفد الذي أقلع من تونس في 22 ديسمبر 1920 يتركب من عناصر معتدلة لا تنتمي جميعها إلى الحزب الدستوري [63]، وكان يرأسه الطاهر بن عمار الذي تربطه علاقات طيبة مع الأوساط السياسية الفرنسية [64]. ولتوسيع حظوة هذا الوفد والزيادة في طمأنة برلمان فرنسا وحكومتها، فقد ضم إليه عضوا من المجلس الاستشاري وممثلا عن الجالية اليهودية بالإيالة، وفي الجملة فإن الملاكين الثلاثة، والصناعي والمحاميين الذين شكلوا الوفد، هم أبعد ما يكونون عن التطرف [65]. وذهب البعض قبل مغادرة البلاد التونسية حتى إلى التعبير عن ولائه لفرنسا. وقد جاء عبد الرحمان اللزّام ممثل بنزرت في المجلس الاستشاري نفسه، ليؤكد إلى الكاتب العام للحكومة التونسية ڤابريال بيو «أنه لا يذهب إلى باريس لمعارضة الحكومة التونسية» [66]. كما ألقى حسونة العياشي، وهو أيضا عضو في الوفد الثاني، قبيل سفره إلى باريس خطابا يتضمن مجاهرة واضحة جدا بولائه لفرنسا [67].

وقبل مغادرة تونس أدلى الوفد بتصريح أعلن فيه عن ولاء التونسيين لفرنسا وإعجابهم بثقافتها وعن «صداقتهم الدائمة للشعب الفرنسي» [68].

(63) ثلاثة أعضاء من الوفد الثاني : وهم عبد الرحمان لزّام (عضو المجلس الاستشاري) ومحاميان : إيلي زراه وحسونة العياشي، لا ينتمون إلى الحزب الدستوري .

(64) أ . ت المدني، حياة كفاح (الكتاب المذكور ص 191) .

(65) تضمّن الوفد الثاني : 3 فلاحين : الطاهر بن عمار وفرحات بن عياد وحمودة المستيري، وصناعيا : عبد الرحمان لزّام وهو أيضا ممثل بنزرت بالمجلس الاستشاري ومحاميين : حسونة العياشي وإيلي زراه وهو يهودي .

(66) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 318، رسالة من ڤبريال بيو إلى صديق، تونس 15 ديسمبر 1920 .

(67) المصدر نفسه، من مندوب الإقامة إلى وزارة الخارجية، تونس 22 ديسمبر 1920 .

(68) مركز التوثيق القومي أ – 32/3، الوفد التونسي بباريس (1920-1924) .

كما كان يرافق الوفد الثاني حسن القلاتي [69] وهو زعيم الشق المعتدل لحزب الدستور، ودوران انڤليفيال [70] أحد القادة الرئيسيين للجامعة الاشتراكية بالبلاد التونسية. وقد «صرح سرا إلى السيد بيو بأنه يعتبر من حسن السياسة أن يساهم الفرنسيون المنتمون إلى الأحزاب التقدمية في الحركة حتى يحولوا دون اتخاذها صبغة وطنية معادية للفرنسيين » [71] .

وفي هذه الظروف قدم الوفد الثاني كل ضمانات الاعتدال إلى السلطات الفرنسية. وذهب ممثل الإقامة العامة إلى إستخلاص النتيجة التالية «أنه يبدو أنّ قيادة الحركة أفلتت من المتطرفين وأن الإجراءات الصارمة المتخذة ضد الثعالبي قد أحبطت عزائم الذين يطمحون إلى تحرير البلاد التونسية تحريرا كاملا» [72] .

وفعلا، فقد تمثل نشاط الوفد الثاني بباريس، في نشر هذه الفكرة لدى برلمان فرنسا وحكومتها. حيث وقع التأكيد بإلحاح على أن المطالب التونسية لا تطعن البتة في الحماية الفرنسية على البلاد التونسية وبالتالي فإنه لا أساس لاتهام المتفوقين الشباب التونسي بالنزعات القومية والانفصالية. وفي مذكرة أرسلت إلى أعضاء البرلمان، استخلص الوفد، بعد تقديم هذه المطالب كمجرد إصلاحات ضامنة في نطاق الحماية لأملاك السكان التونسيين وحقوقهم وحرياتهم ضد تعسف الإدارة وتجاوزاتها، أن القضية التونسية «خالية من كل فكرة ثورية ومن كل شعور بالأنانية ومن باب أحرى من كل معاداة ونكران تجاه فرنسا» [73] .

(69) وصرح القلاتي «بأنه ذاهب للمشاركة في مؤتمر تور للحزب الاشتراكي وأن صفته كجزائري لا تخوّل له أن يتقدم بإسم التونسيين »، وزارة الخارجية – البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 318، برقية من مندوب الإقامة إلي وزارة الخارجية، تونس 22 ديسمبر 1920 .

(70) «قام انڤليفيال بدور الوسيط لدى الأوساط البرلمانية وقاعات التحرير» (المصدر نفسه) .

(71) المصدر نفسه .

(72) المصدر نفسه .

(73) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 62، مذكرة تشرح نقاط الدستور التسع التي أعدها الوفد الثاني لعناية النواب الفرنسيين .

وفي رسالة إلى جريدة «لوتون» (الزمان) يعزو الطاهر بن عمار سوء التفاهم بين التونسيين والفرنسيين إلى الأخطاء التي ارتكبتها إدارة الحماية والاتهامات التي يكيلها المتفوقون إلى الوطنيين التونسيين مضيفا «أن كل هفوات الإدارة وأخطائها لم توفّقَ قط إلى حملنا على اليأس من فرنسا ». وردًا على اتهامات المتفوقين نبّه إلى «أنهم يصوّروننا كعملاء للخارج أو كأدوات لوطنية ضيقة متصلبة أو بهاتين الصورتين معا. وقد لقيت هذه المعلومات المشوهة لحقيقتنا أصداء لدى الرأي العام الفرنسي. وفي الواقع، فإنه لا وجود لحزب «الشباب التونسي ». والطموحات التي تم التعبير عنها لكم هي موجودة في قلوب كل التونسيين. والذين يتسمّون «بالشباب التونسي» ليسوا إلاّ أولئك الذين هم بفضل تعلمهم ووضعهم الاجتماعي لسان حال المجموعة. وقد تأسس هذا الوضع آليا يوم تمكّنا بفضل فرنسا من الاستفادة من تدريس أساتذتكم ومن ارتياد مدارسكم، وتعلمنا على مقاعد كلياتكم المبادئ السامية للحرية والعدالة اللتين يجب أن تكونا ركيزة للمؤسسات العصرية. فالفكر النقدي، والتفكير المنطقي، وحب النقاش، والسعي إلى مختلف ضروب التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إن كل هذه الخصال الجوهرية للفكر البشري، وللفكر العصري، قد كسبناها منكم. وقد حدقنا مستغربين متألمين بعد أن فتحت عيوننا واسعة بفضل مناهجكم ودروسكم، في النظام الذي فرض علينا باسم فرنسا. فتمتمنا إذاك في صحفنا الاحتجاجات، وحاولنا كما يقع بفرنسا القيام باجتماعات، وأسمعنا التطلعات الجديدة المتولدة عن اتصالنا بالتأثير الفرنسي»[74] وبعبارة أخرى، فإن هذه التطلعات كانت بعيدة عن أن تشكل عملا عدائيا ضد فرنسا، بل كانت بالعكس تعبر عن تمسك التونسيين بالمبادئ التي ترتكز عليها نظم الدولة الحامية والتي يطالبون بتطبيقها بالبلاد التونسية. ومن هذه الوجهة، وقعت المطالبة كما صرح

(74) «الزمان» 30 جانفي 1921، الحقيقة عن المطالب التونسية، رسالة من الطاهر بن عمار .

الطاهر ابن عمار بذلك إلى جريدة «لوتون» بأن يوفر للتونسيين «حماية القانون المكتوب لضمان حرياتنا الشخصية والحفاظ على أملاكنا من نزوات إدارة لامسؤولة والمشاركة في إدارة بلادنا، ومراقبة الميزانية، وبلوغ وظائف غير وظيفة الحاجب والمترجم، وتنمية التعليم العمومي»[75] .

وحتى يزيح كل لبس بشأن نوايا «الشباب التونسي »، ذهب رئيس الوفد الثاني إلى إقرار الحتمية التاريخية للحماية وصرح بقوله : «إننا نقر الحماية الفرنسية كحدث تاريخي لا ينبغي أن نناقشه، علما بأن فرنسا لو لم تحتل في هذه البلاد المكانة الممتازة التي تخولها إياها المعاهدات، لأصبحنا خاضعين لدولة عظمى أخرى. فالموقع الجغرافي للبلاد التونسية الموجودة في مفترق الطرقات الكبرى للقارات القديمة يجعل هذه البلاد الصغيرة تحتل مكانة هامة جدا في الجغرافيا العسكرية والاقتصادية للعالم لا تستطيع معها العيش مستقلة بعيدة عن تأثير إحدى الدول الأوروبية العظمى» [76] .

ومن شأن مثل هذه التصريحات أن تغيّر في نظر الأوساط السياسية الفرنسية صورة «الشباب التونسي» الذين قدّموا كوطنيين متطرفين وبالتالي انفصاليين ومعادين لفرنسا .

وفي 2 فيفري 1921، أي ثلاثة أيام بعد نشر رسالة الطاهر بن عمار، نشرت جريدة «لوتون» مقالا أكدت فيه مشروعية المطالب التونسية، وسوء نية من يصورونها كعمل أناس معادين لفرنسا. وقد كتبت ما يلي: «هناك عمل طويل ينبغي القيام به لتصبح البلاد التونسية في مأمن من التعسف وتوضع تحت رعاية القانونَ المكتوب، ومن العار ألاّ يوجد في المدارس سوى ألف تلميذ من أصيلي البلاد، وأن لا نلاقي ولو منتخبا أهليا واحدا لا في المجلس الاستشاري ولا في المجالس البلدية، وأن لا يكون القضاة في

(75) المصدر نفسه .

(76) دوران انفليفيال، ما تطلبه البلاد التونسية من فرنسا (الكتاب المذكور ص 43) .

ميدان العدلية، سوى مستخدمين لصالح الإدارة ... وكانت نتيجة السياسة الفرنسية أن نمّتْ قبل كل شيء «استعمار الأهالي »، ويضيف محرر افتتاحية «لوتون» قائلا : «من الضروري تعديد هذه المطالب حتى يتمكن كل فرنسي ذي نية صادقة من التصور الصحيح لمشكلة قدمها البعض تقديما خاطئا وغير ملائم، كعمل أناس معادين لفرنسا. والحال أن الحقيقة مخالفة لذلك تماما. ولن يمكن لمجادلات متحمسة، ولا لتقارير شرطة غير جديرة بإدارة جدية أن تقدم البديل في هذا الصدد ... فمن الضروري أن نعطي بسرعة، لا إلى الحزب المسمى «الشباب التونسي »، بل إلى السكان المحليين الترضيات المشروعة التي كادوا يجمعون على المطالبة بها. ولئن كان لابد لهذه الترضيات أن تزيل بعض الامتيازات التي ليس لها مبرر إطلاقا، فإن من نتائجها التي لا مثيل لها أن ترغب جميع التونسيين في الإبقاء على الحماية. فالشعب التونسي طيّب القلب وبأيدينا أن نجعله يشعر بأنه متصل بفرنسا بروابط غير روابط الإرغام» [77] .

لقد تمكن الوفد الثاني حينئذ من التغلب على تحيزات الأوساط السياسية الفرنسية ضد المطالب التونسية. ولذلك قوبل خلافا للأول، بشيء من الاعتبار من قبل السلطات الفرنسية. فقد استقبله رئيس الحكومة جورج لايف، في جانفي 1921 وصرح له أنه قد عين مقيما عاما جديدا مكلفا بدرس الوضع بالبلاد التونسية والقيام بالاصلاحات اللاّزمة [78]. وقد خص هذا المقيم العام، لوسيان سان [79] الذي خلف ايتيان فلاندان، في

(77) «الزمان» 2 فيفري 1921، الافتتاحية .

(78) مركز التوثيق القومي أ – 32/3، القضية التونسية مذكرة قدمها الوفد الدستوري الثالث .

(79) ولد لوسيان سان بإفرو سنة 1867، واتجه بعد دراسات قانونية لمهنة المحاماة قبل الانتقال إلى إدارة المحافظة حيث تقلّد وظيفة رئيس ديوان محافظ «أوب» ثم محافظ «الاين »، سمي مقيما عاما بالبلاد التونسية في نوفمبر 1920. وأدار هذه البلاد حتى 1929 وفي هذا التاريخ نقل لنفس الخطة إلى المغرب. وفي 1937 عاد إلى فرنسا حيث انتخب شيخا، توفي سنة 1938 .

نهاية 1920، أعضاء الوفد التونسي بباريس «بألطف استقبال» [80]. كما صرح بيرتي، مدير الشؤون السياسية والتجارية بوزارة الخارجية، للوفد الذي سلّمه مذكرة عن القضية التونسية أن لوسيان سان غادر باريس وهو عازم على القيام «بإصلاحات اقتضتها مشاركة التونسيين في الحرب العالمية الكبرى، والمبادئ المعلن عنها إبان مفاوضات السلام، والحركة التي بدأت تظهر في العالم العربي ولا سيما بمصر وسوريا» [81]. ومع التنبيه إلى ضرورة توخي طريقة المراحل وملازمة الحذر، رسم هذا الموظف السامي الإطار العام لتلك الإصلاحات «التي يجب أن ترتكز خاصة على إعادة تنظيم المجلس الاستشاري التي قد درسها فلاندان من قبل، وتنمية التعليم العمومي، ونظام الأراضي، ودخول أهالي البلاد إلى الوظيفة العمومية» [82]. وحسب هذه التصريحات، فإن وزارة الخارجية كانت مقتنعة بضرورة الإصلاحات بل إنها ذهبت إلى إظهار شيء من التفهم للقضية التونسية. ولم يُشِرْ مدير الشؤون السياسية والتجارية بوزارة الخارجية الفرنسية إطلاقا إلى إمكانية جعل الحكومة مسؤولة أمام المجلس، ولا إلى فصل السلطات وحرية الصحافة والاجتماع وتأسيس الجمعيات أي إلى المطالب الأساسية في نظر الشباب التونسي إذ أنها كانت أساس «الدستور» الذي يشكل حصان معركتهم. إلاّ أن بيرتي ترك الباب مفتوحا للنقاش مطمئنا أعضاء الوفد أن المقيم العام مستعد لقبولهم و«درس مطالبهم بكل رعاية» [83] وبعبارة أخرى فقد فوضت وزارة الخارجية إلى لوسيان سان أمر تحديد طبيعة الاصلاحات ومداها .

(80) «الزمان» 29 ديسمبر 1920 .

(81) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 62، من بريان إلى سان، باريس 29 جانفي 1921 .

(82) المصدر نفسه .

(83) المصدر نفسه .

وفي 21 جانفي، بعيد انتصابه بالبلاد التونسية، استقبل المقيم العام الجديد وفدا يتكون من أربعين من الأعيان التونسيين المسلمين واليهود، قدّموا له كراس مطالب تعتمد على المطالب الدستورية الثمانية [84]. وعلى الفور، رفض لوسيان سان قطعيا وبكل وضوح، النقطتين الأوليين المتعلقتين بتأسيس مجلس منتخب بالاقتراع العام وحكومة مسؤولة أمامه. وأكد لأعضاء الوفد أن الحكومة الفرنسية، لئن كانت مستعدة لانتهاج سياسية إصلاحية فإنها لا تقبل البتة منح البلاد التونسية ميثاقا دستوريا يتضمن برلمانا منتخبا بالاقتراع العام وحكومة مسؤولة أمامه، لأن مثل هذا الميثاق يتناقض مع مبادئ الحماية [85].

وكانت هذه السياسة الاصلاحية الرامية إلى تهدئة الرأي العام التونسي، مقتصرة على إجراءات ذات طابع تحرري .

وفي 29 مارس 1921، عرض لوسيان سان على الباي التوقيع على أمر ينهي حالة الحصار المفروضة أولا على دائرة مراقبة مدينة تونس ثم على كامل القطر التونسي على التوالي منذ 13 نوفمبر 1911 و 2 أوت 1914. غير أن هذا الأمر لم يضع حدا للتتبعات ضد عبد العزيز الثعالبي أمام المحكمة الحربية. وفعلا فقد أبقى للمحاكم العسكرية هذه الصلاحية للبت في القضايا السياسية التي في طور التحقيق [86]. إلاّ أن زعيم الحزب الدستوري سرعان ما حصل على عدم سماع الدعوى [87]. وقد استفاد من قانون العفو التشريعي العام الصادر في 29 أفريل 1921 المطبق على البلاد

(84) قاد هذا الوفد أحمد الصّافي الأمين العام للحزب الدستوري وقد قدم إلى المقيم العام برنامجا يحتوي 8 نقط لأن النقطة التاسعة عن التعليم الاجباري قد أضافها الوفد الدستوري الثاني الذي لم يعد إلى تونس إلاّ في بداية فيفري 1920 .

(85) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 62، من سان إلى بريان، تونس 4 مارس 1921 .

(86) Le Courrier de Tunisie «بريد البلاد التونسية» 10 أفريل 1921 .

(87) ومن قبل منح في 4 ديسمبر 1920 الشيخان محمد الرياحي وصالح بن يحيى، وكانا قد أوقفا في نهاية أكتوبر 1920 من قبل السلطة العسكرية بتهمة التآمر ضد أمن الدولة، السراح الوقتي (وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 318، برقية من مندوب الاقامة العامة إلى وزارة الخارجية، تونس 30 أكتوبر 1920، ومذكرة مرفقة برسالة وزير الحرب إلى وزير الخارجية، باريس 6 جانفي 1921) .

التونسية[88] إستجابة إلى طلب أعرب عنه ضمنيا البرلمان الفرنسي خلال النقاش إثر مداخلة لنائبين من أقصى اليسار وهما موتي وبرتون[89]. وقد وقع الإعلان على قرار بإنهاء التتبعات ضد الثعالبي «وشركائه» [90] في 18 جوان 1921. [91] وعلاوة على إجراءات التهدئة هذه، يبدو أن المقيم العام قد توغّل أكثر في درب التحرر وذلك بإحداث وزارة للعدل بالبلاد التونسية عهد بها إلى تونسي مسلم. وكان للوزير الجديد ضمن مشمولاته إدارة المصالح العدلية وكل القضايا التي هي من اختصاص المحاكم الشرعية والتي سُحِبَت من «دائرة الدولة» «حتى لا تبقى السلطة التنفيذية وقوانين النزاعات العدلية بين أيدي نفس الأشخاص» [92] ولئن قدّم كتأكيد لفصل السلطات، فإن هذا الإجراء كان يهدف في الواقع إلى توطيد الحماية بالبلاد التونسية. وهو يمكّن فعلا، من مواصلة التنقيص من سلطات الناصر باي الذي كان يقلق السلطات الاستعمارية بميوله إلى الاتجاه الاصلاحي وتواطئه مع الحزب الدستوري. وبمقتضى هذا الاصلاح يتخلى الباي عن القضاء المحفوظ [93] ويفوّض سلطاته إلى «محكمه الوزارة» كما فعل ذلك بالنسبة إلى المجالس العدلية في الأقاليم. وكانت سلطات الحماية تعتقد أنها بهذه الطريقة ستفسد علاقات الباي بالحزب

(88) أصبح هذا القانون منطبقا على البلاد التونسية بمقتضى أمر باي بتاريخ 11 جوان 1921 (المصدر نفسه، من وزير الحرب إلى وزير الخارجية، باريس 9 جويلية 1921) .

(89) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 63، برقية من سان إلى بريان تونس 6 جوان 1921 .

(90) كان قرار إيقاف التتبعات الذي أصدره اللواء قائد فرقة الاحتلال يهم الثعالبي وسقا والمواطن المصري حسن كامل (المصدر نفسه المجلد 318، من وزير الحرب إلى بريان، باريس 9 جويلية 1921) .

(91) المصدر نفسه .

(92) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 62، برقية من سان إلى بريان، تونس 4 مارس 1921 .

(93) طبقا للشريعة الاسلامية، يسن العاهل القانون ويطبقه. وإن تخلى عن سلطته القضائية لفائدة المحاكم الابتدائية فإن الاستئناف يبقى موقوفا عليه .

الدستوري الذي قدّم، حسب الاقتضاء، كما لو كان هو مصدر هذا الإصلاح [94]. ويرى الكاتب العام للحكومة التونسية «أن التخلي عن القضاء المقيد سيكون بالنسبة إلى الباي تضحية مؤلمة وتجعله أكثر تحفظا تجاه الشباب التونسي» [95] .

وعلاوة على هذا، فقد عهد بوزارة العدل إلى الطاهر خير الدين [96] الذي برهن على ولائه للحكومة الفرنسية «بمقاومة صارمة جدا لنزعات حزب الشباب التّونسي الانفصالية» [97] والذي كان يتحصل على جراية من فرنسا [98]. ونظرا إلى اعتزازه بحظوة والده الوزير المصلح خير الدين، وباعتبار انه كان شخصيا وزيرا سابقا «للباب العالي» كان للطاهر خير الدين شيء من النفوذ سواء في قصر الباي أو لدى فئة المثقفين التونسيين. وهو يبدو إذن الشخص المناسب جدا لإقناع محمد الناصر باي بالتخلي عن القضاء المحفوظ، وخاصة بالتخلص من حاشية متعاطفة مع قضية الحزب الدستوري. وحتّى يقوي نفوذه في القصر، فكر المقيم العام في تكليفه، إلى جانب الشؤون العدلية، بما يتصل بجرايات الباي والعائلة المالكة التي من المفروض «أن يكون لفرنسا لديها ممثل متميز وذو نفوذ لا جدال فيه» [99]. وهكذا، فإن إحداث وزارة للعدل يعهد بها إلى تونسي

(94) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 317، رسالة ڤبريال بيو إلى أحد أصدقائه، تونس 25 جوان 1920 .

(95) المصدر نفسه .

(96) الطاهر خير الدين (1872-1937) كان ابن الوزير المصلح خير الدين باشا. نشأ باسطنبول حيث شغل عدة وظائف هامة منها الوزارة، وبعد هزيمة تركيا وظهور النزعة الكمالية، غادر نهائيا اسطنبول ليقدّم خدماته إلى السلطات الفرنسية بالبلاد التونسية (أكتوبر 1919) .

(97) إبان الحرب، قدم للسلطات الفرنسية تقريرا عن الأنشطة المعادية لفرنسا التي كان يقوم بها بجنيف محمد باش حامبة أخو علي باش حامبة (الأرشيف العام للحكومة التونسية) ملف باش حامبة من الطاهر خير الدين إلى الكاتب العام للحكومة التونسية 1 أفريل 1916 .

(98) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 62، من سان إلى بريان، تونس 4 مارس 1921 .

(99) المصدر نفسه .

مسلم، ورغم أنه قدم للرأي العام على أنه تأكيد لفصل السلطات، فقد مكن لوسيان سان من إرضاء كبرياء الرأي العام التونسي بدون مس بمكانة فرنسا بالبلاد التونسية. وفعلا، فرغم موالاته، والخدمات التي يمكنه تقديمها لسلطات الحماية بتأثيره لدى الباي، كان وزير العدل الطاهر خير الدين يساعده في كل أعمال وظائفة مندوب فرنسي [100] وضع إلى جانبه كمستشار ومراقب .

وعلاوة على هذه الاجراءات السياسية، اتخذ المقيم العام كذلك إجراءات اقتصادية ترمي من جهة أخرى إلى حماية الصناعة التقليدية للشاشية [101]. وكان قصده من هذا، ومن غير أن يمس بمصالح فرنسا، حفظ مقومات هذه الصناعة التي أصبحت تصدر الشاشية أقل بكثير من ذي قبل [102] وإرضاء قسم كبير من أرباب الصناعات الذين كانوا يشكلون سندا قويا للحركة الوطنية التونسية والذين قد تكون إضراباتهم سلاحا ناجعا جدا بين أيدي الحزب الدستوري .

وكانت السلطات الفرنسية تراهن بكل هذه الإجراءات على التخفيف من الأزمة السياسية وعزل النزعة المتطرفة في صلب الحركة الوطنية التي كان يرجى أن ينفصل عنها «التونسيون المعتدلون، والبرجوازيون الصناعيون، أو الموظفون» [103]. والمقصود من هذا هو تكوين مجموعة ضمن أنصار الحزب الدستوري «ترجع إلى مشاعر أكثر رصانة وتتخلى إطلاقا عن المطالب المفرطة» [104] .

(100) المصدر نفسه .

(101) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 63، من سان إلى بريان، تونس 23 أفريل 1921 .

(102) بيار بنيك، تحولات المؤسسات الحرفية بتونس (الكتاب المذكور، الجدول رقم 2 ص 216).

(103) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 63، من سان إلى بريان، تونس 23 أفريل 1921 .

(104) المصدر نفسه .

ومن البديهي أن سياسة لوسيان سان هذه ما كانت لترضي الحزب الدستوري الذي بقي برنامجه مركزا على المطالبة «بالضمانات الدستورية» التي بدونها يبقى الشعب التونسي تحت رحمة تعسف إدارة الحماية وتجاوزاتها .

وأمام موقف لوسيان سان، تيقن الحزب الدستوري أنه لابد أن تتوفر لديه وسائل قوية للضغط على السلطات الفرنسية للإحراز على ذلك الميثاق الدستوري. فشرع لذلك في توسيع إشعاعه بالبلاد التونسية وكسب أنصار للقضية التونسية بفرنسا .

IV – اتّساع حظوة الحزب الدستوري :

والمقصود هو تأسيس حركة في الرأي العام التونسي موالية للدستور ومنح هذا الحزب هياكل تغطي مختلف مناطق البلاد. وينبغي القيام بحملة موازية بفرنسا يقع فيها التأكيد على الصبغة المعتدلة للمطالب التونسية والتشبث إن لزم الأمر بالحجج والبراهين القانونية للدلالة على عدم تعارضها مع الحماية، وذلك بهدف دحض «اتهامات» المتفوقين وكسب تعاطف الأوساط الليبرالية. وبهذه الطريقة يتمكن الحزب الدستوري من توسيع حظوته سواء داخل الإيالة أو بفرنسا .

(1) اتساع حظوته في الداخل :

قام الحزب الدستوري، لتوسيع نفوذه الداخلي بحملة صحفية ترمي إلى تحسيس الرأي العام التونسي بضرورة منح البلاد التونسية دستورا باعتباره الضمان الوحيد ضد المس بحريات السكان الأهالي وممتلكاتهم. وقد توفّرت لدى الحزب الدستوري صحف عديدة، أسبوعية في أغلبها .

أ – الصحافة الدستورية :

بعد تعطيلها في شهر نوفمبر 1911 إثر حوادث الجلاز، باستثناء جريدة «الزهرة »، لم تعد الصحافة الناطقة بالعربية إلى الظهور إلاّ في ربيع 1920 بعد ترخيص وقتي وشرطي من المقيم العام إيتيان فلاندان. وسرعان ما شهدت البلاد التونسية ازدهارا فعليا للصحف. وعلاوة على عودة صحف قديمة إلى الظهور مثل «المنير» و «مرشد الأمة» و «الصواب» و«المشير» وغيرها تأسست صحف جديدة مثل «النديم» و «لسان الشعب» و«الوزير» و «الاتحاد» و «الجامعة» و «العصر الجديد» وغيرها [105]. وكانت الصحافة الناطقة بالعربية تعد في مجموعها أكثر من 20 عنوانا سنة 1920 وأكثر من 30 سنة 1921 [106] .

وعدا جريدة الزهرة [107] فإن جميع هذه الصحف كانت تساند أطروحات الحزب الدستوري وتنشر مبادئه بين السكان التونسيين، ولقد كان البعض من الصحافيين مثل محمد الجعايبي مدير «الصواب» والطيب بن عيسى مدير «الوزير» [108] والشاذلي المورالي مدير «المنير» أعضاء باللجنة التنفيذية للحزب الدستوري. وهم بهذه الصفة ملزمون بالدفاع عن المطالب الدستورية في صحفهم. ولكن، نظرا إلى أن لمحمد الجعايبي داخل الدستور مكانة أقوى من بقية الصحفيين فقد كانت صحيفة «الصواب» هي التي تبدو اللسان الرسمي لهذا الحزب [109] .

---

(105) عمر بن قفصية، أضواء على الصحافة التونسية، تونس 1972 ص 16 .

(106) دانيال قلدشتاين، تحرير أم الحاق (الكتاب المذكور ص 296) .

(107) حسب عمر بن قفصية كان مدير الزهرة عبد الرحمان الصنادلي قد التزم الحياد بدون تحيز لا للدستور ولا ضده (أضواء ... الكتاب المذكور ص 20) .

(108) أسس الطيب بن عيسى «الوزير» في شهر مارس 1920 بعد تعطيل سلطات الحماية لصحيفته «المشير» .

(109) عمر بن قفصية، أضواء ... الكتاب المذكور ص 20-21 .

غير أن هذه الصحيفة إذ لم تكن تصدر إلاّ مرة في الاسبوع، فقد كان لبقية الصحف كذلك إمكانية التكلم بلسان الحزب. وفعلا، فلإفشال مفعول التّعطيلات التي لم يزل قانون الصحافة المعمول به بالبلاد التونسية [110] يجعلها تخيّم على الصحف العربية حتى بعد إنهاء حالة الحصار، لم يكن الصحافيون التونسيون يؤسسون صحيفة واحدة بل عدة صحف اسبوعية مختلفة المديرين. وبهذه الطريقة، فإن تعطيل إحدى هذه الصحف، لا يضع حدا، حسب رأيهم، لدعاية الحزب الدستوري [111]. وحسب أحمد توفيق المدني، فقد كان لهذه الصحف، عمليا نفس المحررين. وكان الحزب الدستوري يشكل في صلب لجنته التنفيذية هيئة تحرير تمدّ الصحافة العربية يوميا بمقالات تعبر عن الخط السياسي لهذا الحزب [112] .

وعلى كل حال، فإن هذه الصحافة العربية كانت تشكل سلاحا خطيراً بين أيدي الوطنيين التونسيين. فكانت تمكنهم من تكوين حركة رأي موال للدستور لا بمدينة تونس فقط، بل وفي داخل البلاد أيضا. وكان تأثير هذه الصحف من الأهمية بمكان ناهيك أنه انعكس حتى على فئات الأميين من السكان التونسيين. فبمدينة تونس «يشترك الزبائن والرواد في مقاهي باب المنارة، وباب الجديد لاكتراء صحيفة وقارئ عمومي يستمعون إليه وهم يتعاطون مشروبات قد لا تكون مشروعة تماما» [113] وبصفة عامة فقد كان المناضلون الدستوريون أو التونسيون المثقفون يشرحون مقالات الصحف ويعلقون عليها لعناية إخوانهم في الدين الأميين الذين كانوا متأثرين بهذا النّوع من الدعاية وبما أنهم يقدسون بصفة عامة ما هو مطبوع، وكانت قراءة الصحف العربية مناسبة لاجتماعات «يعتمد أثناءها الشارح

(110) كان من الممكن تعطيل الصحف الدورية أو غير الدورية بمقتضى أوامر 6 ماي 1893 و 15 جويلية 1910 .

(111) أ . ت المدني، حياة كفاح (الكتاب المذكور ص 240-241) .

(112) المرجع نفسه ص 241 .

(113) جاك بيرك، المغرب بين حربين (الكتاب المذكور ص 17) .

أقل إشارة، بريئة في الظاهر، تبدو في الترجمة الفرنسية ناجية من عقاب التعطيل القاسي، لإثارة الأفكار وتهييج الرأي العام» [114] .

وكتب المقيم العام لوسيان سان منبها إلى تأثير الصحافة العربية على الرأي العام التونسي : «يجمع المراقبون المدنيون على ملاحظة الآثار الهامة للدعاية عن طريق الصحافة. فبمخاطبة مستمعين سذج، يغتنم الدستوري الذي يجيد القراءة الشرح أمامهم لمقال صحفي سرعان ما ينقلب إلى صفحة منزلة من كتاب مقدس. وهكذا فإن الصحيفة عندما تقع في أيدي قلة من الأفراد يجيدون استعمالها، لا في مدينة تونس فقط بل في أقصى مناطق البلاد أيضا، تهدد بأن تنقلب إلى وسيلة عمل قوية ضدنا» [115] .

ولإيقاف هذه الدعاية، لم تلبث سلطات الحماية أن سلطت القمع على الصحافة التونسية. ومنذ 1921 دفع قبريال بيو الكاتب العام للحكومة التونسية لوسيان سان إلى تسليط عقوبات على الصحف العربية [116] وكتب مبررا هذه السياسة السلطوية تجاه هذه الصحافة : «إن هناك عملا خطرا لتسميم الرأي العام الأهلي، لا سلاح لنا ضده إلاّ رقابة صارمة مع تعطيل الصحف تطول أو تقصر مدته ». وأضاف في نفس الرسالة متحاشيا أن يكون مناهضا للديمقراطية : «إنه لا يلهمني فكر تسلطي، فأنا ديمقراطي، لكني لاحظت بالتجربة أن بعض مبادئ ديمقراطيتنا الفرنسية غير مجدية بل خطرة في بلاد شرقية. فالود القائم على الشعور بالمساواة والتسامح المرفوق بالابتسام والصراحة اللذيذة وهي الوسائل الممتازة للحكم بفرنسا ليست صالحة وغير مجدية في البلاد التونسية» [117] .

(114) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 71، من سان إلى بانلوفي، تونس 6 جويلية 1925 .

(115) المصدر نفسه، المجلد 64 ، من سان إلى بوانكاري، تونس 12 ماي 1922 .

(116) المصدر نفسه، المجلد 65، من بيو إلى سان «لاسورس مودون قلفوري» 5 سبتمبر 1921.

(117) المصدر نفسه .

ولكن الصحافة العربية، قد واصلت رغم التعطيلات [118]، نشر مطالب الدستور ومبادئه بين السكان التونسيين معرقلة تنفيذ القانون المعمول به وكانت تعد المناخ الملائم لتركيز دعائم لهذا الحزب في مناطق مختلفة من الإيالة.

ب – هيكلة الحزب الدستوري :

موازاة لهذه الدعاية عن طريق الصحافة، كان الحزب الدستوري آخذا في الانتظام والتجهّز بهياكل ويبنى لا في مدينة تونس فحسب، بل وفي داخل البلاد أيضا .

ففي 29 ماي 1921، وبعد الإفراج عن عبد العزيز الثعالبي بقليل، عين الدستور قيادة لم تكن، خلافا للسابقة، سرية [119]. وتضمنت هذه اللجنة التنفيذية الثانية 24 عضوا [120]. وعهد بالأمانة العامة للحزب إلى أحمد الصافي وكان محاميا، وأضيف إليه بصفة مساعدين الطيب الجميّل وكان كذلك محاميا، للتحرير بالفرنسية، وأحمد توفيق المدني للتّحرير بالعربية. وعين حمودة المستيري وهو ملاك وفلاح كبير، أمين المال، وعين المنوبي درغوث والطيب رضوان، وكلاهما فلاح، كمستشارين في اللجنة التنفيذية. أما عبد العزيز الثعالبي، فقد اختار، رغم كونه في الواقع زعيم الحزب الفعلي، وضعية عضو عادي في إدارة الحزب. وكان بقية أعضاء اللجنة التنفيذية الثانية التالية أسماؤهم : صالح فرحات (محام) ومحمد الجعايبي، والشاذلي المورالي، وسليمان الجادوي، والطيب بن عيسى وكلهم صحافيون، وفرحات بن عياد والطاهر بن عمار ومصطفى آغا، وعلي كاهية

(118) وهكذا فعندما عطلت صحيفة المشير في شهر مارس 1920، سرعان ما أصدر مديرها الطيب بن عيسى صحيفة جديدة باسم «الوزير» .

(119) أ . ت المدني، حياة كفاح (الكتاب المذكور ص 192–193) .

(120) تتضمن اللجنة التنفيذية 27 عضوا. إلاّ أن اليهود التونسيين الثلاثة المعينين في هذه القيادة لا يشاركون في أعمالها (المرجع نفسه ص 193–194) .

وكلهم ملاكون، ومحمد التليلي ومحمد بن عمار وصالح بن يحيى وهم تجار، والصادق النيفر وأحمد جعيط وهما أستاذان بجامع الزيتونة، ومحمد الرياحي وهو موظف بجمعية الأوقاف، والشاذلي خزندار وهو ضابط بالحرس الملكي، ومحمد الصالح ختاش [121] .

ويتبين من تركيبة هذه المجموعة أن أغلبية الزعماء الدستوريين من أصيلي مدينة تونس، أما بقية أعضاء اللجنة، فقد كانوا جميعا من أبناء مدينة تونس بالأصالة أو بالتبني باستثناء صالح بن يحي وهو مزابي الأصل و سليمان الجادوي وأصله من جربة[122]. فمدينة تونس هي إذن التي تولت حتى الثلاثينات قيادة الحركة الوطنية التونسية .

وعلاوة على هذا، كانت قيادة حزب الدستور تحت سيطرة عناصر جلّهم برجوازية. وفعلا فإن أكثرية اللجنة التنفيذية تتكون من ملاكي أراضٍ وفلاحين وتجار ومحامين. غير أن البعض من الأعضاء كانوا ذوي وضعية متواضعة، وكان ذلك شأن عبد العزيز الثعالبي الذي لم يكن يشغل أي عمل ولم يورثه والده – وكان من العدول بمدينة تونس – إرثا هاما. كذلك كان شأن أحمد توفيق المدني الذي انقطع عن الدراسة سنة 1920 ليتفرغ كليا للقضية الوطنية [123]. وكذلك كان محمد الرياحي الذي لم يكن يشغل سوى منصب متواضع بجمعية الأوقاف. أما محمد الجعايبي وسليمان الجادوي والطيب بن عيسى فقد كانوا يشغلون إلى جانب عملهم الصحافي، ولا سيما إبان تعطيل صحفهم على التوالي : مهنة خياط وعطار وإسكافي [124]. فكل هؤلاء الذين كانت لهم بصفة عامة مكانة قوية ضمن قيادة الحزب الدستوري كانوا إذن بحكم مواردهم وانتمائهم الاجتماعي أبعد ما يكونون عن البرجوازية. ومن ناحية أخرى فلم تكن اجتماعات اللجنة

(121) المرجع نفسه .

(122) كان الثعالبي والمدني أصيلي الجزائر ولكنهما ولدا بتونس، والطيب رمضان أصيل سوسة ولكنه مولود بتونس حيث استقرت عائلته .

(123) أ . ت المدني، ياة كفاح (الكتاب المذكور ص 176) .

(124) دانيال قلدستاين، تحرير أم إلحاق (الكتاب المذكور ص 327) .

التنفيذية موقوفة على أعضائها بالذات، بل كانت عكسا لذلك مفتوحة أمام كل من يريد المشاركة فيها من الدستوريين [125] .

وكما أنها لم تتضمن برجوازيين فقط، فإن قيادة الحزب – خلافا للرأي المسلم به عادة – لم تكن متركبة من رجال رجعيين من ذوي التكوين التقليدي .

فأحمد الصافي الأمين العام للحزب ومساعده الطيب الجميّل وكذلك صالح فرحات وهو عضو ذو تأثير كبير في اللجنة التنفيذية، هم جميعاً محامون متخرجون من الجامعات الفرنسية. وكان الطاهر بن عمار من قدماء تلامذة معهد كارنو. وفي اللجنة التنفيذية أعضاء آخرون مثل أحمد توفيق المدني[126] والطيب رضوان تلقوا تعليما مزدوجا بالعربية والفرنسية[127] .

ولئن كانت القيادة الدستورية، تتضمن، والحق يقال، عناصر عديدة ذات تكوين زيتوني محض، فإنهم كانوا، بعيدين عن الرجعية، بل هم يسيرون في خط الشباب التونسي لما قبل الحرب. وهم كما قد تقدم، من ذوي النزعة العصرية أساسا. وكان زعيمهم عبد العزيز الثعالبي وهو من رفاق علي باش حامبة، ينزع في مادة الدين نزعة اصلاحية جريئة. ففي سنة 1904، حكمت عليه محكمة الدريبة بشهرين سجنا لتنديده ببعض الممارسات الدينية ولتهجمه العنيف على عدد من أقطاب الأولياء في العالم الاسلامي [128]. كما تجلت النزعة العصرية لدى هؤلاء الزيتونيين في الميدان الاقتصادي. فالطيب رضوان، وهو من قدماء شيوخ الزيتونة، كان يستعمل، عند مزاولته الفلاحة، أحدث طرق الاستغلال[129]. وعليه فلم يكن قادة الدستور مناهضين لكل تجديد ولكنهم، كانوا خلافا لذلك يرمون، في نطاق المأثور من النزعة الإصلاحية التونسية، إلى التوفيق بين الاسلام والعالم العصري .

(125) أ . ت المدني، حياة كفاح (الكتاب المذكور ص 200) .

(126) تعلم المدني الفرنسية في السجن (المرجع نفسه ص 124) .

(127) الصادق الزمرلي، التابعون (الكتاب المذكور ص 235) .

(128) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917–1929) المجلد 317، مذكرة عن الثعالبي، تونس 26 جانفي 1920 .

(129) الصادق الزمرلي، التابعون، الكتاب المذكور ص 236 .

كما لم يكن أنصار الدستور، خلافا للرأي السائد، ينحصرون في البرجوازيين من أبناء العاصمة، بل كانوا يمتدون إلى كافة الطبقات الاجتماعية وإلى مناطق شتى من الإيالة .

ففي 6 سبتمبر 1921، قررت اللجنة التنفيذية إحداث شعب دستورية لا في مدينة تونس فحسب، بل وفي داخل البلاد أيضا. وعهد بهذه المهمة إلى أحمد توفيق المدني ومحمد الجعايبي اللذين غادرا العاصمة في 23 ديسمبر 1921 متجهين نحو «خط» سوسة قابس. وحسب المدني، فقد خصّ السكان هذين الزعيمين الدستوريين باستقبال حماسي علمًا أنهما كانًا قد أسسا فروعا في كل القرى التي زاراها. وهكذا، تأسست شعب دستورية في سوسة وفي قرى مختلفة من الساحل مثل أكودة وجمّال والقصيبة ومساكن وقصر هلال والمسعدين وغيرها ... وأحدثت خلال نفس هذه الجولة شعب أخرى بالقيروان وصفاقس وقابس والحامة [130]. وبعدها أسست شعب عديدة في مناطق باجة وماطر وحتى ببنزرت رغم شهرتها كقلعة استعمارية حصينة [131]. ولحث السكان على الانضمام إلى الحزب الدستوري كان الدعاة يستغلون التناقضات الاجتماعية الناجمة عن نظام الحماية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية الرديئة التي تشهدها البلاد التونسية بعد الحرب العالمية، وغلاء المعيشة، وحتى الشعور الديني [132] .

ولم يقتصر هذا النشاط على البرجوازية فقط، بل امتد كذلك إلى فئات أخرى من السكان التونسيين. فبمدينة تونس، أسست شعب دستورية في أكثر الاحياء شعبية مثل حي الحلفاوين الذي كانت عناصره تشكل نصل الحركة الوطنية التونسية. وفي السّاحل، وفي مناطق انتصاب الاستعمار كان أنصار الدستور يجندون من بين الحرفيين وصغار الفلاحين الذين يشكلون أكثرية السكان بتلك المناطق [133] .

(130) أ . ت المدني، حياة كفاح (الكتاب المذكور ص 228–233) .

(131) المرجع نفسه ص 234 .

(132) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917–1929) المجلد 65، مذكرة دي ورّين نائب مورت وموزيل، 28 ماي 1922 .

(133) حسب دي وارّين، كانت باجة سنة 1921 تعد 12 دستوريا، فأصبحت في ماي 1922 تعد 3000 (المصدر نفسه) .

وهكذا فقد تواصل نمو عدد الدستوريين خلال السنوات 1921-1922. وكان الثعالبي قد ذكر عدد 100.000 منخرط بالحزب في بداية 1923 [134]، وهو رقم يتعلق بسنة 1922. غير أن عدد المنخرطين قد نزل حسب صالح فرحات إلى 30.000 [135] سنة 1923 وهي سنة جزر بالنسبة إلى الحزب الدستوري. أما في سنة 1924 وقد استعاد الحزب نشاطه فإن سلطات الحماية ذاتها قدرت عدد المنخرطين بهذا الحزب بـ 45.000 هذا دون اعتبار الأنصار غير المسجلين أي «كل أولئك الذين لا يعربون صراحة عن رأيهم إما لمصلحة ما أو احتشاما» وهم أكثر عددا [136]. أما عدد الشعب الدستورية فقد كان في نفس الفترة وحسب مختلف هذه التقديرات حوالي 70 [137]. ويظهر إذن أنه لم يتغير في الفترة ما بين 1922و 1924. ولكن الحزب كان، حسب أحمد توفيق المدني، وهو أحد منظمي الدستور الأساسيين، يعد في شهر جوان 1925 مائة وثلاثين شعبة [138].

ومهما كان الأمر، فإن الحزب الدستوري شهد منذ 1921 اتساعا لا شك فيه. وقد لاحظ ڤبريال بيو الكاتب العام للحكومة التونسية بهذا الصدد، في نهاية تلك السنة : «إن التقدم الذي أحرزه الوطنيون منذ سنة في الداخل يدعو إلى الرعب. وقد حان الوقت لإيقاف هذه الدعاية» [139].

وقد شكلت هذه التعبئة لقسم من السكان التونسيين عاملا ثمينا ساعد على اتساع حظوته في الخارج.

---

(134) دانيال ڤلدستاين، تحرير أم إلحاق، الكتاب المذكور ص 350.

(135) «تونس الاشتراكية» 3 أوت 1923.

(136) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 67، تقرير كستيون، مندوب بالاقامة عن «الدستور» تونس 18 أكتوبر 1924.

(137) المصدر نفسه.

(138) أ. ت المدني، حياة كفاح (الكتاب المذكور ص 233).

(139) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 65، من بيو إلى سان 1 ديسمبر 1921.

(2) اتساع حظوة الحزب الدستوري في الخارج :

وبشكل مواز مع الدعاية التي يقوم بها داخل البلاد التونسية، فقد عكف الحزب الدستوري على القيام بنشاط بفرنسا لدى مختلف التنظيمات السياسية لكسب مساندتها للقضية التونسية. والقصد هو الرد بحجج قانونية على دعوى السلطات الفرنسية القائلة بأن تأسيس نظام دستوري في الإيالة يتنافى مع الحماية. وكان المرجع في ذلك النظام الدستوري الذي عرفته البلاد التونسية في سنوات 1860[140]. كما كان الهدف من الرجوع إلى عهد الأمان لسنة 1857 ودستور 1861 إبراز الأسس القانونية للمطالب التونسية. وبذلك يمكن للقادة الدستوريين التأكيد على أنه اعتبارا إلى أن الحماية الفرنسية تنص على احترامها لسيادة الباي الداخلية في الوضع الذي كانت فيه إبان التّوقيع على معاهدة باردو، أي محددة بدستور، فبإمكان الباي إذن إعادة العمل بهذا الدستور دون إخلال بالتزاماته نحو فرنسا.

وفي هذا الإطار يندرج نشاط فرحات بن عياد ممثّل الحزب الدستوري بباريس حيث تربطه علاقات ثمينة بمختلف الأوساط السياسية [141]. ولتأكيد دعوى الدستور بالاعتماد على حجة فرنسية قانونية عظيمة، تحصل ابن عياد في شهر جويلية 1921 من جوزيف بارتيلمي، وهو عضو لمجلس النواب وأستاذ القانون الدستوري بجامعة باريس، بالاتفاق مع أندري وايس أستاذ القانون الدولي العام بنفس الكلية، والرئيس المساعد بمحكمة لاهاي الدولية والمستشار القانوني بوزارة الخارجية [142]، على فتوى

---

(140) لم تعرف البلاد التونسية هذا النظام الدستوري إلاّ بالاسم، ومن ناحية أخرى فإن دستور 1861 قد علّق إثر ثورة 1864.

(141) كان لابن عياد علاقات حسنة مع جمهوريين يمينيين مثل تايتنجر، وكذلك مع نواب من أقصى اليسار مثل برتون.

(142) صرح وايس إلى بريان بأنه لم يكن تصرفه كمستشار قانوني بوزارة الخارجية بل كمجرد أستاذ بكلية الحقوق (وزارة الخارجية، البلاد التونسية 1917-1929) من بريان إلى سان، باريس 27 ديسمبر 1921.

مفادها أن الدستور الذي منحه محمد الصادق باي إلى الشعب التونسي لم يزل نافذ المفعول وأن النظام الدستوري لا يتنافى على كل مع نظام الحماية .

أ – فتوى وايس – برتيلمي القانونية :

أكّد هذان الحقوقيان المرموقان بوضوح أن الدستور المحرر سنة 1861 لم يزل له وجود قانوني «لأن أمير البلاد، وهذا ما كتباه، عندما منح الدستور، وكان حتى ذلك العهد ذا حكم مطلق، قد اعترف إلى جانب سيادته الشخصية، بسيادة الشعب، وهو اعتراف لا يمكن إنكاره فيما بعد ... ولم يقرر الأمير ذلك لنفسه فقط بل لخلفائه أيضا. ومبدأ ثبات المواثيق المستمد من النظرية الفرنسية، ينطبق على كل المبادئ الأساسية لهذا الميثاق : الحرية السياسية والنظام النيابي وغير ذلك ...وبذلك أضحى مفعول تطبيق الميثاق دائمًا. ولا شك أن هذا الدستور لم يحترم بأمانة. غير أن الدستور لا يلغى إذا انتهك. بل هو يحافظ على كليته القانونية رغم الإنتهاكات» .

وتأكيدا لدعوى الحزب الدستوري يضيف برتيلمي : «لم يغيّر نظام الحماية النظام الدستوري للبلاد التونسية لأن الحماية تحترم سيادة الباي الداخلية، وتحترمها في الوضع الذي كانت فيه عند انتصاب الحماية، أي عندما كانت محددة بميثاق دستوري. ومن جهة أخرى فإن حماية جمهورية تحررية لا يمكن أن يكون من نتائجها تقوية الحكم الفردي للدولة المحمية».

وعلى السؤال : هل أن إعادة إقرار هذا الدستور وتحويره في إطار نظام الحماية، متلائمان مع هذا النظام، يجيب جوزيف برتيلمي : «هذا السؤال يعود بنا إلى التساؤل عمن يملك نظام سن الدستور بالبلاد التونسية. فدستور 1861 لم يلغ ولكنه عمليا قد أهمل. وقد اجتنب الأمير الحالي عند اعتلائه العرش عن القسم باحترامه. والمقصود هو أخراجه من سباته إما في نصه الكامل أو بتحويرات وتكييفات. وما هي السلطة المختصة لإعادته كما هو أو محورًا إنه الباي، لأن معاهدة المرسى تعلن أن الحكومة الفرنسية سوف تتفق مع الباي في موضوع الإصلاحات

الإدارية والقضائية والمالية». وإذ إن الإصلاحات الدستورية لم ينص عليها في هذا التعداد، فإنها تبقى كاملة. ويمكن في الوقت الراهن، إدخال إصلاح دستوري بالبلاد التونسية بالاتفاق بين الباي والحكومة الفرنسية. ومن حق الباي القيام بمحادثات مع الحكومة الفرنسية، وعرض اقتراحات عليها قصد المحافظة على رفاهية الشعب الذي لم يزل مسؤولا عنه. ولا يمكن لفرنسا إلاّ أن تخصص لهذه المقترحات أنسب استقبال وتضمن للشعب التونسي النظام الملائم لمستوى وعيه السياسي» .

أما فيما يخص معرفة ما إذا كان النظام الدستوري يتفق ونظام الحماية أم لا، فقد لاحظ برتيلمي أنه «لا يوجد في مفهوم الحماية المرن جدا، أي عنصر متناقض مع النظام الدستوري، وبالعكس فإن الحماية عندما افتكت إدارة العلاقات الدولية للدولة المحمية، وابتلعت إن صح التعبير شخصيتها الديبلوماسية، كانت تدعي احترام سيادتها الداخلية. فالنظام الدستوري إذن متلائم أساسا مع نظام الحماية. والاستقلال الداخلي للدولة المحمية، هو نظريا أكثر مما في المستعمرة أو الدومينيون. ومع هذا فهناك مستعمرات تتمتع باستقلال ذاتي متسع، وبعض دومينيونات شبهت صلتها بالوطن الأم «بخيط من الحرير» ... فليس هناك أي تعارض سياسي بين سياسة داخلية ما للدولة المحمية ونظام الحماية. وينبغي أن تتلاءم هذه الحرية الداخلية مع الوضعية العامة للشعب المعني، وهي وضعية تكوّن عناصرها الحاسمة المستوى التربوي ونشر التعليم العام وكذلك الطموحات الشرعية إلى نظام متلائم مع النزعات العامة للشعوب العصرية. وتلاؤم نوع من الحرية السياسية والإدارية مع نظام الحماية ليس مشبوها من الناحية القانونية. أما درجة هذه الحرية، فهي مسألة سياسية تحل باتفاق بين الدولة الحامية والحكومة المحمية » (143) .

(143) نص هذه الفتوى القانونية الذي سلمه إلى بومارشي فرحات بن عياد رفقة بانلوفي، في 6 أوت 1921، محفوظ في أرشيف وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 63، أوت 1921 .

ومن شأن فتوى كهذه تقوية الموقف القانوني لحزب الدستور. إلاّ أن حكومة الجمهورية الفرنسية بقيت تعتبر الدستور متناقضا ونظام الحماية. ويرى المقيم العام لوسيان سان بموافقة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ارستيدبريان، أن الحماية خلافا لتأكيدات وايس وبرتيلمي لا تزعم احترام السيادة الداخلية للدولة المحمية. وهي حسب رأيهما محددة بوضوح بمعاهدة المرسى التي «يلزم فصلها الأول الباي بإجراء الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى صلوحيتها الحكومة الفرنسية». وفي هذه الظروف، لا يمكن للعمل التشريعي أن يكون فعليا إلاّ من اختصاص ممثل حكومة الجمهورية الفرنسية، ولا يمكن للباي أن يتنازل في هذه المادة، لمجلس محلي منتخب عن سلطات المبادرة والقرار»[144] .

ولكن، رغم هذا فإن فتوى وايس – برتيلمي قد مكنت الحزب الدستوري من كسب أنصار جدد للقضية التونسية بفرنسا، وخاصة في الأوساط البرلمانية. ولم يفت فرحات بن عياد ممثل هذا الحزب بباريس اغتنام هذا لحمل النائب بيار تايتنجر على عرض مشروع على المجلس يدعو فيه حكومة الجمهورية لمنح البلاد التونسية ميثاقا دستوريا .

ب – عريضة تايتنجر :

ومن ناحية أخرى، فلم تخل سياسة الحزب الدستوري من طمأنة العديد من النواب الفرنسيين. وهكذا، فبعد مؤتمر تور وما أنجرّ عنه من انشقاق في الحزب الاشتراكي الفرنسي، ابتعد الحزب الدستوري عن النزعة الشيوعية ليقترب من الشق المعتدل [145] واتصل برنامجه حتى ببرنامج

(144) المصدر نفسه، المجلد 63، من سان إلى بريان، تونس 26 نوفمبر 1921 ومن بريان إلى سان، باريس 27 ديسمبر 1921 .

(145) المصدر نفسه، المجلد 62، من سان إلى بريان تونس 4 مارس 1921 .

الجامعة الاشتراكية بالإيالة [146]. وهذا الحزب، يطلب من فرنسا، كما قد رأيناه، أن تضمن فقط، في نطاق الحماية، المساواة بين الفرنسيين والتونسيين، وأن النظام المطالب به يضمن للجالية الفرنسية بالإيالة حتى المناصفة في «المجلس التفاوضي »، ويستثني من المسؤولية الحكومية ممثلي حكومة الجمهورية الفرنسية بالبلاد التونسية [147] .

ومن شأن هذه الضمانات مضافة إلى فتوى وايس – برتيلمي أن تعرقل حملة المتفوقين الذين يقدمون «الدستور» كحزب انفصالي. وهذا ما جعل العديد من النواب، وبعضهم من المعتدلين جدا يقتنعون بسداد القضية التونسية. ولم ينفروا تبعا لتشبعهم بالتقاليد البرلمانية الفرنسية، من فكرة تمكين دافعي الضرائب من مراقبة الميزانية وحق الرقابة على السياسة الداخلية نظرا إلى انعكاساتها على الميزانية، وذلك عن طريق ممثلين منتخبين. وإن إصدار الحكومة لقرض بمبلغ 255 مليون فرنك، مرخص فيه بقانون فرنسي بتاريخ 31 جويلية 1920، يتصل بالميزانية ويهمّ كافة دافعي الضرائب بالإيالة. وقد اغتنم فرحات بن عياد حسن استعداد العديد من النواب تجاه الحزب الدستوري ليطلب جعل إصدار هذا القرض موقوفا على منح البلاد التونسية ميثاقا دستوريا. ولهذا الغرض قدّم 26 نائبا في 2 فيفري 1922، بمبادرة من بيار تايتنجر، لمكتب مجلس النواب الفرنسي مشروع قرار هذا نصه :

– شرح الأسباب : «رخص قانون 31 جويلية 1920 للحكومة التونسية في إصدار قرض بمبلغ 255 مليون فرنك، لم يحقق حتى هذا التاريخ تبعا للصعوبات الاقتصادية والمالية بالبلاد التونسية. وأملنا أن يتم عما قريب.

(146) في كتاب ظهر سنة 1921 بعنوان «ما تطلب البلاد التونسية من فرنسا» أكد دوران انقليفيال الزعيم الرئيسي للجامعة الاشتراكية بالإيالة، على أن برنامج الدستور يتصل ببرنامج الاشتراكيين الفرنسيين بالإيالة .

(147) أي : المقيم العام واللواء القائد لفرقة الاحتلال وأمير البحر .

إلاّ أنه يبدو لنا من الضروري، والهدف نجاحه بالذات، أن يصدر في أحسن الظروف المادية والمعنوية. وقد دلت مجموعة من التقارير الفنية على أن العديد من المصاريف المقدرة ليست مبررة بما فيه الكفاية. ومن جهة أخرى، فقد بقي قسط بمبلغ عدة عشرات الملايين ينبغي صرفها على قرض 1912. وكيف لا يرجى في هذه الظروف لحسن سمعة فرنسا، أن تعطي لدافعي الضرائب التونسيين الضمانات الكافية حتى يكون ما يطلب لهم من اعتمادات، مستجيبا لاحتياجات مستعجلة. وفعلا فإن الدولة الحامية لا يمكن أن ترفض للبلاد التونسية أن تكون حقوقها مبيّنة بوضوح في ميثاق دستوري. وهل من الضروري الإدلاء بتفسيرات طويلة للبرهنة على جدارة البلاد التونسية بذلك «فالشعب التونسي، بسلوكه المتسم بالاخلاص، وبالتضحيات العظيمة التي قدَّمَهَا إبان الحرب، قد شارك في انتصار الحق والعدل واستحق عرفان الشعب الفرنسي. ولنذكر مرة أخرى، أن الخطر الأجنبي في البلاد التونسية كبير جدا في الوقت الراهن، تبعا لقلة عدد العنصر الفرنسي وأن فرنسا لا يمكنها للحفاظ على تفوقها القيام بمسعى أحسن من الاعتماد على العنصر الأهلي التونسي الذي يمتاز بإخلاص لا شك فيه. ولنضف أن مراقبة يقظة هي ضمان إدارة مالية حسنة. وفي هذه الظروف، فالرجاء من المجلس المصادقة على القرار التالي :

« تُدعى الحكومة إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأجيل عقد القرض التونسي إلى حين تمنح فيه الحكومة الفرنسية للشعب التونسي، باتفاق مع باي تونس، الأمير الحاكم، ميثاقا دستوريا يعتمد على مبدأ الفصل بين السلطات مع مجلس تفاوضي منتخب بالاقتراع العام له صلاحية متسعة في مجال الميزانية، وحكومة محلية (تونسية) مسؤولة أمام هذا المجلس لتصرفاتها، بدون أن تتجاوز هذه المسؤولية حدود مسائل المصلحة المحلية الصرف» (148) .

(148) مجلس النواب، الدورة 22، ملحق محضر جلسة 2 فيفري 1922 اقتراح قرار متعلق بالقرض التونسي. وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917–1929) المجلد 63، فيفري 1922 .

وبعبارة أخرى، فلقد أكد عدد كبير من النواب الفرنسيين من نزعات مختلفة علانية، مساندتهم للمطالب التونسية ودعوا البرلمان إلى الاستجابة لرغبات الحزب الدستوري(149) .

وليس من العجيب أن تحدث لائحة تايتنجر صيحة استنكار عام بين المتفوقين الذين رأوا فيها تشجيعا للوطنيين التونسيين، وهي بالتالي طعن في مركز فرنسا بالبلاد التونسية ومس بنظام الحماية .

وفي 3 مارس 1922، قرر أعضاء القسم الفرنسي بالمجلس الاستشاري، المجتمعون خارج الدورة بـ 33 صوتا ضد 3(150) تعيين وفد بثلاثة أعضاء للاتصال بالمقيم العام والتعبير له عن الرجة التي أحدثتها اللائحة في صُلب الجالية الفرنسية وللذهاب إلى باريس للاتصال بتايتنجر وغيره من الموقعين عليها، وكذلك بلجنة الجزائر والمستعمرات وبلدان الحماية بمجلس النواب، قصد عرض الوضع الحقيقي بالبلاد التونسية عليهم والتأكيد على ما ينجر عن إقرار اللائحة من وخيم العواقب على مصالح فرنسا بالبلاد التونسية(151). كما انبعثت احتجاجات من داخل الإيالة .

فقد احتجت جمعية المعمرين الفرنسيين بغار الدماء في اجتماع فوق العادة بتاريخ 28 فيفري 1922 ضد لائحة تايتنجر وإلغاء القرض(152) .

(149) قدمت مقترحات القرار المتعلق بالقرض التونسي من قبل النواب التالية أسماؤهم : تايتنجر – بانلوفي – انتريو – مونيي – شارل بيرنار – جان فابري – الكولونيل جيررو – الكلونيل بيكو – فياري – دوفيز – موريس دورتشيلد – إدوار سولبي – جواشم مورا – جوزيف بارتيلمي – هنري فوجير – بنازيت – بول اسكوديي – موريس بارّيس – بول دي كاسانياك – رونار – فونوبلو – هنري أوربول – توبلومير – شارل برتران (المصدر نفسه) .
(150) يعد القسم الفرنسي للمجلس الاستشاري 45 عضوا تغيب منهم 9 في 3 مارس 1922.
(151) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 64، من سان إلى بوانكاري، تونس 4 مارس 1922 .
(152) المصدر نفسه، المجلد 64، احتجاج جمعية المعمرين الفرنسيين بغار الدماء – غار الدماء في 1 مارس 1922 .

إلاّ أن موقف حكومة الجمهورية الفرنسية كان أكثر ما يمكن طمأنة تجاه المتفوقين. فجوابا عن برقية من لوسيان سان يرى فيها أن «هذه اللائحة التي لم يمضها المتطرفون فحسب بل وكذلك المعتدلون خطرة العواقب»[153] أكد بوانكاري أن مقترح تايتنجر سوف تقاومه الحكومة إذا ما وقعت مناقشته في المجلس، بل وأضاف رئيس الوزراء ووزير الخارجية أن محاولات تجري الآن من قبل رئيس لجنة الجزائر والمستعمرات وبلدان الحماية لحمل تايتنجر على سحب مقترحه. ويختم بوانكاري قائلا : «على كل، فالاتفاق مع بنك القرض العقاري» (فيما يخص القرض) هو موضوع أمر بتاريخ 28 فيفري سينشر عاجلا في الجريدة الرسمية الفرنسية»[154] .

إن عزم الحكومة الفرنسية هذا، يضاف إليه إصدار الأمر المتعلق بالترخيص في ابرام عقد القرض بتاريخ 3 مارس 1922، جعل المقيم العام لوسيان سان يطلب من ممثلي المتفوقين إرجاء إرسال وفد إلى باريس خشية أن يؤدي ذلك بالوطنيين إلى توجيه وفد دستوري جديد إلى فرنسا [155] .

وهكذا، فقد كانت السلطات الفرنسية عازمة على الاعتراض على مطالب الدستور. وفي هذا الغرض تندرج الإجراءات المتخذة ضد قادة هذا الحزب وصحافته والرامية إلى إضعافه .



V – محاولات إضعاف الحزب الدستوري :

(1) اتهام القادة الدستوريين بالتآمر ضد أمن الدولة :

وللحد من الهيجان الدستوري، بدأت السلطات الفرنسية بمحاصرة عبد العزيز الثعالبي الذي كان يُعتقد أنه هو مؤلف «تونس الشهيدة» والذي كان

---

(153) المصدر نفسه، من سان إلى بوانكاري، تونس 26 فيفري 1922 .
(154) المصدر نفسه، من بوانكاري إلى سان، باريس 2 مارس 1922 .
(155) المصدر نفسه، من سان إلى بوانكاري، تونس 4 مارس 1922 .

منذ شهر جويلية 1919 يقوم في باريس بحملة ضد سياسة فرنسا بالبلاد التونسية. ومنذ شهر جانفي 1920، وعند عجزها عن حظر توزيع كتاب «تونس الشهيدة» [156] بفرنسا، فكرت الحكومة الفرنسية في استعادة العمل بقرار إبعاد الثعالبي الصادر في 13 مارس 1912 [157]. وفي انتظار تنفيذ هذا الإجراء، طلب وزير الخارجية من زميله بالداخلية القيام بمراقبة هذا «الشاب التونسي» مدة من الزمن، وإعلام وزارة الخارجية بالملاحظات المتعلقة بسلوكه واتصالاته [158]. كما كان هذا رأي المقيم العام فلاندان الذي ألح في شهر فيفري 1920 على ضرورة مراقبة تحركات الثعالبي وإنذاره إن لزم الأمر [159]. وفي بداية جوان 1920، أي قبيل يوم من سفر الوفد الدستوري الأول إلى باريس، رأى فلاندان أنه «قد يكون من المفيد جدا القيام بالطريقة القانونية، بحجز قانوني للوثائق التي وقع اعتراضها والتي لا يمكن أن يكون لها حاليّا أي وجه من وجوه الاستعمال ». وهذا الحجز العدلي قد يصلح فيما بعد أساسا لتحقيق قضائي ضد القادة الدستوريين. وطلب المقيم العام من وزارة الخارجية النظر «فيما إذا كان من الممكن إصدار إذن إلى قاضي التحقيق بمقاطعة «السين» المكلف بالتحقيق في المؤامرة على أمن الدولة بإجراء تفتيشات فورية ضد الثعالبي وشركائه. وأضاف : «بأن تحجز في الآن نفسه المراسلة في مكتب البريد طبقا للفصل العاشر من قانون التحقيق الجنائي. كما تقع في نفس الآن عملية مماثلة بتونس» [160] .

---

(156) ليس لدي أي وسيلة شرعية لمنع توزيع «تونس الشهيدة ». هذا ما كتبه وزير الداخلية لزميله بالخارجية. فقانون 29 جويلية 1881 المتمم بقانون 22 جويلية 1895 لا يخوّل إلاّ حظر الصحف والدوريات الأجنبية وكذلك الجرائد المنشورة بفرنسا باللغة الأجنبية (المصدر نفسه، المجلد 317، من وزير الداخلية إلى وزير الخارجية، باريس 29 جانفي 1920) .
(157) المصدر نفسه .
(158) المصدر نفسه المجلد 317، من وزير الخارجية إلى وزير الداخلية، باريس 16 فيرفي 1920 .
(159) المصدر نفسه، من فلاندان إلى ميلوران، تونس 6 فيفري 1920 .
(160) المصدر نفسه، مذكرة إلى رئيس الوزراء باريس 3 جوان 1920 .

ولم تلبث هذه الإجراءات التي نادى بها اتيان فلاندان أن أثارت حكومة الجمهورية الفرنسية. ففتح المجلس العسكري بمدينة تونس تحقيقا ضد الثعالبي لقيامه بحركة انفصالية. وإثر ذلك أجرت الشرطة العدلية يوم 23 جوان 1920 في الساعة الرابعة صباحا، بطلب من وزارة الحرب، وبمقتضى إنابة قضائية، بالتفتيش في منزل زعيم الشباب التونسي [161]. والهدف من هذا هو حجز ما قد يكون لدى الثعالبي من وثائق ورسائل للاستدلال على تواطئه مع «المشاغبين من حركة تركيا الفتاة» الموجودين في اسطنبول أو في برلين [162]. وفي 31 جويلية 1920 أوقف زعيم الحزب الدستوري ثم حبس بباريس في سجن «شيرش ميدي» قبل أن ينقل في 22 أوت الموالي إلى السجن المدني بمدينة تونس [163]. وبعد ذلك بثلاثة أشهر، في 28 أكتوبر 1920، أصدر الجنرال قائد جيش الاحتلال أمرا بالتحقيق ضد عبد العزيز الثعالبي ومحمد باش حامبة وفرحات بن عياد ومحمد الرياحي وصالح بن يحيى بتهمة التآمر على أمن الدولة [164] وأوقف هذان الأخيران في 30 أكتوبر 1920 بعد تفتيش منزليهما [165] وكان محمد باش حامبة آنذاك في المنفى في برلين حيث لم يلبث أن توفي. أما فرحات بن عياد فكان يتوقع أن يتم إيقافه على أيْدي شرطة مرسيليا حيث كان في طريقه إلى باريس لكنه تمكّن بعد الاستظهار بصفته كمحمي انجليزي من الوصول إلى العاصمة الفرنسية [166].

على أن هذه القضية المتعلقة بالتآمر على أمن الدولة ستنتهي بالحكم بعدم سماع الدعوى. وفي 4 ديسمبر 1920 أطلق سراح الشيخين محمد

(161) المصدر نفسه، المجلد 318، من الثعالبي إلى ميلوران، باريس 26 جويلية 1920 .
(162) المصدر نفسه، من ميلوران إلى مندوب الإقامة، باريس 24 جويلية 1920 .
(163) المصدر نفسه، من ميلوران إلى مندوب الإقامة، باريس 21 أوت 1920 .
(164) المصدر نفسه، من مندوب الإقامة إلى ميلوران، تونس 21 أكتوبر 1920 .
(165) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 30 أكتوبر 1920 .
(166) كاسماجور، الحركة الوطنية بالبلاد التونسية وعهد الأمان من محمد باي حتى وفاة منصف باي (الكتاب المذكور ص 76) .

الرياحي وصالح بن يحيى بصفة مؤقتة [167] كما أطلق سراح الثعالبي الذي استفاد مثل شركائه في التهمة من قانون العفو العام الصادر في 29 أفريل 1921 [168]. ولكن هذا لم يمنع تهمة التآمر على أمن الدولة من أن تشكل حتى تاريخ 18 جوان 1921، وهو تاريخ صدور الأمر بإيقاف التتبعات، سيفا مشرعا يرمي إلى السيطرة على الحزب الدستوري. ومن جهة أخرى، فقد اتخذت، موازاة لقضية التآمر هذه، إجراءات لإيقاف موظفين تونسيين عن العمل لنشاطهم في صلب الحزب الدستوري .

(2) إيقاف ستة موظّفين دستوريين عن العمل :

وفعلا، فقد أوقف عن العمل لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر، ستة موظفين تونسيين لمشاركتهم في 18 جوان 1920 مع الوفد المكلف بعرض المطالب التونسية على الباي [169]. وأمام معارضة محمد الناصر لمعاقبة هؤلاء المستخدمين ورفضه استعمال خاتمه الخاص للتصديق عليها، أصدرت إجراءات الإيقاف بقرار من الوزير الأكبر [170]. ورغم تدخل الكاتب العام للحكومة التونسية ڤبريال بيو الذي رافق الوزير الأكبر لعرض القرار على خاتم الباي، قد قابل هذا الأخير ذلك بأوضح رفض وصرح بأنه

(167) الوزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 318، ملحق برسالة وزير الحرب إلي وزير الخارجية، 6 جانفي 1921 .
(168) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، باريس 9 جويلية 1921 .
(169) أوقف عن العمل ستة أشهر الصادق النيفر وعثمان بلخوجة، وهما أستاذان بجامع الزيتونة، وثلاثة أشهر كل من محمد الرياحي موظف بجمعية الأوقاف، وأحمد العتكي قاض بالمصالح العدلية، ويوسف زويتن ومحمد بن عمار وكيلان بمدينة تونس وحسين شلايفة أمين بالمهدية (الأرشيف العام للحكومة التونسية، سلسلة غير مرتبة، صندوق 10 مذكرة متعلقة بالوفود التي نظمها الوطنيون التونسيون بهدف الحصول على دستور) .
(170) وزارة الخارجية (1917-1929) المجلد 318، برقية من مندوب الإقامة إلى ميلوران، تونس 3 جويلية 1920 .

«لا يستطيع بعد مقابلة الوفد معاقبة المندوبين فيتناقض مع نفسه، ويستصغر في أعين رعاياه» [171] .

وبذلك فإن المحاولة الرامية إلى فصل محمد الناصر عن الحركة الوطنية التونسية قد آلت إلى الفشل. وأمام إصرار الباي، اضطر المقيم العام اتيان فلاندان إلى تعديل موقفه. وخلافا لبيو الذي يريد فرض وجود فرنسي واحد أو عدة فرنسيين بالقصر [172] فضّل فلاندان الإعراب للباي عن كل مظاهر الاحترام والاعتبار المتلائمة ومصالح فرنسا لأن «تخليه عن العرش، وإن كان قليل الاحتمال، قد يحدث لو اتفق وقوعه، وخاصة في هذا الظرف أخطر التعقيدات» .

ولم يؤيّد فلاندان أيضا الإجراءات التي نادى بها الكاتب العام للحكومة التونسية والرامية إلى حظر الصحافة العربية. وإذ أن مثل هذه الإجراءات تفضي، في رأيه إلى وخيم الآثار على الأوساط البرلمانية في فرنسا، فمن الواجب التحرك بحذر والاقتصار على ضرب الصحف التي تذهب في لهجتها إلى تجاوزات تبرر تسليط العقوبات عليها [173]. وهذه السياسة هي التي اتخذها تجاه الصحافة العربية إتيان فلاندان حتى مغادرته تونس في نهاية 1920 .

(3) الحد من حرية الصحافة الوطنية :

بعد الترخيص لها بالعودة إلى الظهور في فيفري 1920، قامت الصحافة العربية، رغم حالة الحصار المعلنة في البلاد وإنذارات الكاتب العام، بحملة وطنية مستوحاة من «تونس الشهيدة ». وللحد من هذه الدعاية المعادية

---

(171) المصدر نفسه .

(172) المصدر نفسه، المجلد 317، رسالة من بيو إلى صديق، تونس 25 جوان 1920 .

(173) المصدر نفسه، المجلد 318، من فلاندان إلى مندوب الإقامة، باريس 6 جويلية 1920 .

لفرنسا «التي أدخلت تشويشا على أفكار التونسيين ورَجَّتْ بعمق الجالية الفرنسية» [174] "ولحصر مجادلات الصحافة العربية في الحدود المقبولة» [175] عمدت سلطات الحماية، طبقا لأحكام الأمر المتعلق بإعلان حالة الحصار، إلى تعطيل صحيفة «المشير» التي نقلت في عددها بتاريخ 22 مارس 1920، مقالا نشر في «المجلة البرلمانية» تحت عنوان «الحقوق الشرعية للأمة ». ورأي المقيم العام أن هذا المقال الذي يعرض الأطروحات الواردة في كتاب «تونس الشهيدة »، الذي حجّر توزيعه بالبلاد التونسية «يطعن في مؤسسة الحماية ذاتها وفي التنظيم السياسي للإيالة» [176]. لذلك اعتزم فلاندان أن يطلب من الجنرال القائد لجيش الاحتلال تحجير بقية الصحف إن هي أصرت على موقفها العدائي [177] .

وفي 15 جوان 1920، عطلت جريدة «الجامعة » بدورها، وبعدها أطرد من الإيالة [178] مديرها حسن كامل وهو من أصلٍ مصري. وبعد ذلك بأسبوعين صودرت صحيفة أخرى : وهي «غصن البان» [179] .

ولكن يمكن تجاوز هذه التحجيرات بيسر. فقد كان نظام الصحافة الجاري به العمل في البلاد التونسية يحتوي حتى بداية 1922، رغم عدد من التضييقات، على بعض المظاهر التحررية. ولاشك أن هذا التشريع قد احتوى أحكاما خاصة بالصحف الناطقة بالعربية والعبرية التي يمكن منع نشرها وتوزيعها بالإيالة بقرار خاص من الوزير الأكبر يصادق على إمضائه المقيم العام [180]. غير أن الصحيفة المعطلة، كان يمكنها، بتغيير

---

(174) المصدر نفسه، المجلد 317، برقية من فلاندان إلى ميلوران، تونس 24 مارس 1920 .

(175) المصدر نفسه، برقية من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 17 أفريل 1920 .

(176) المصدر نفسه، برقية من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 24 مارس 1920 .

(177) المصدر نفسه .

(178) المصدر نفسه، من مندوب الإقامة إلى ميلوران، تونس 23 جوان 1920 .

(179) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 27 جوان 1920 .

(180) يمكن اتخاذ إجراءات المنع هذه بمقتضى مرسوم 6 ماي 1893 للمحررات الدورية ومرسوم 15 جويلية 1910 للمحررات غير الدورية .

اسمها أن تعود من جديد للظهور بعد أيام إن لم يكن في الغد. ويبقى أي تحجير جديد صوريا مثل الأول تماما. كما هو الشأن بالنسبة إلى الطبيب بن عيسى مدير «المشير» الذي أسس في شهر مارس 1921، بعد أيام فقط من تعطيل جريدته، صحيفة جديدة بعنوان «الوزير ». وبنفس الطريقة عادت إلى الظهور، رغم تعطيلها، الصحف الشيوعية الناطقة بالعربية، بأسماء مختلفة. وهكذا فإنّ الشيوعيين أصدروا من 23 أكتوبر إلى 29 ديسمبر 1921 على التوالي خمس صحف ناطقة بالعربية (181).

وتجنبا لهذه «المناورات» التي تقوم بها الصحف العربية غيّرت سلطات الحماية القانون الذي ينظم هذه الصحافة فتمكنت بواسطة أمر صادر في 4 جانفي 1922 من تشديد الرقابة على الصحف المحررة كليا أو جزئيا بالعربية أو العبرية.

كما كان مدير الصحيفة الجديدة حتى ذلك العهد خاضعا لتصريح كتابي يسلم له في مقابله وصل. وأكثر من هذا، فنظرا إلى أن القانون لم ينصّ على أي أجل لاستلام الوصل، فبالامكان إصدار الصحيفة حالما يتم التّصريح.

وبعد صدور أمر 4 جانفي 1922 أصبح نشر الصحيفة قبل استلام الوصل يشكل جريمة يعاقب عليها بغرامة تتراوح بين 18 و 1.000 فرنك، وفي حالة التكرار من 6 أيام إلى 3 أشهر سجنا. ويمكن تأجيل تسليم الوصل حسب الظّروف(182). وإلى جانب ذلك فإن الوصل المستلم يفقد صلاحيته في أجل ثلاثة أشهر إن لم يتم نشر الصحيفة في الظروف الزمانية التي ينص

(181) وهذه الصحف الخمس هي: حبيب الأمة – حبيب الشعب – النصر – المظلوم – البصير.

(182) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 63، نظام الصحافة بالبلاد التونسية، مذكرة ملحقة برسالة سان إلى بوانكاري بتاريخ 18 فيفري 1922.

عليها التصريح(183). وهذا الأمر الذي قدمته سلطات الحماية كإجراء ضد الصحف الشيوعية كان في الحقيقة موجها أساسا ضد الصحافة الوطنية. وهذا على أي حال ما عناه المقيم العام لوسيان سان في رسالة كتبها إلى وزارة الخارجية حول الهيجان الشيوعي بالبلاد التونسية : «إن مسألة الصحافة العربية، تتشابك مع الاضطراب السياسي ومطالبة الشباب التونسي بدستور. فهؤلاء الشبان التونسيون يبحثون عن حلفاء وقد وجدوهم بين المتطرفين الفرنسيين. كما مكنتهم لائحة تايتنجر من كسب حلفاء في قسم آخر من مجلس النواب » (184). وبعبارة أخرى، فإن الصحافة الشيوعية الناطقة بالعربية لا تكون خطرة إلاّ بقدر ما تشكل قوة مساعدة للحركة الوطنية التونسية. وكانت سلطات الحماية أكثر وضوحا فيما يتعلق بمبررات أمر 4 جانفي 1922 وذلك بتأكيدها في هذا الشأن في مذكرة إلى وزارة الخارجية في شهر فيفري 1922 ما يلي: «وأخيرا كان احتداد الدعاية الوطنية المعادية لفرنسا في فترة ما بعد الحرب، والتصعيد في النشاط الشيوعي من الدوافع التي حملتنا على إقرار تحديدات جديدة في الفترة الأخيرة» (لحرية الصحافة العربية)(185).

ومن ناحية أخرى فقد كانت سلطات الحماية تنزع إلى الخلط بين نشاط الوطنيين والشيوعيين(186). حيث كانت الشيوعية تشكل آنذاك الخطر الأساسي في نظر البرجوازية الفرنسية، وهي بالتالي العدو رقم واحد. ومنذ ثورة أكتوبر 1917 بدت موسكو كمركز للتآمر ضد القوى الرأسمالية. ويثير الحزب الشيوعي الفرنسي، بمواقفه الراديكالية، تخوفات البرجوازية.

(183) المصدر نفسه.

(184) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 63، مذكرة من سان عن الهيجان الشيوعي بالبلاد التونسية، تونس 3 فيفري 1922.

(185) المصدر نفسه، مذكرة ملحقة برسالة سان إلى بوانكاري، تونس 18 فيفري 1922.

(186) عند قبوله في 31 مارس 1922 بديوان وزير الخارجية كان فرحات بن عياد مندوب الدستور بباريس «يأسف للخلط بين نشاط الدستوريين والشيوعيين» (المصدر نفسه، المجلد 318، من بوانكاري إلى سان، باريس 31 مارس 1922.

وفي هذه الظروف، فإن أحسن وسيلة لإبعاد النواب التحرريين عن الدستور، والإزدراء بهذا الحزب أمام الرأي العام الفرنسي، ومحاولة تبرير القمع الذي يسلّط عليه، تتمثل في تقديمه كحليف للشيوعيين. ولم يعد الوطنيون التونسيون منذ ذلك الحين يتهمون بكونهم أعوانا لفائدة اسطنبول أو برلين، فقد أصبحت تركيا وألمانيا بعد نهاية الحرب لا تشكلان خطرا على فرنسا، بل صار الاستعمار يفضل أن يتهمهم بالتعامل مع موسكو مركز الثورة العالمية التي تشجع حركات تحرير الشعوب المستعمرة. وبهذه الطريقة استطاعت سلطات الحماية إدراج كل إجراء ضد الدستور في إطار مقاومة الحركة الشيوعية العالمية. وبعبارة أخرى، فهي تستطيع بحجة مقاومة الشيوعية، ممارسة سياسة قمعية بالبلاد التونسية بدون مصادمة الرأي التحرري الفرنسي، بل ذهبت إلى التضخيم في أهميّة الشيوعية بالإيالة لتبرير الحد من الحريات العامة المسلطة على الوطنيين بالأساس[187].

وموازاة مع هذه الإجراءات القمعية، راهنت السلطات الفرنسية، لإضعاف الحركة الوطنية، على عزل النزعة المتطرفة في الحزب الدستوري التي كان يرجى أن يبعد عنها «التونسيون المعتدلون والبرجوازيون الصناعيون أو الموظفون»[188].

لذا وجبت المساعدة على تشكيل مجموعة منافسة ضمن أنصار هذا الحزب، تعود إلى «عواطف أكثر اتزانا، وتتخلى عن تقديم مطالب مشطة»[189].

---

(187) ومن جهة أخرى، فمن شأن قمع الشيوعيين، بدون مصادمة للرأي العام الجمهوري بفرنسا، أن يُرهب الوطنيين.

(188) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 63، من سان إلى بريان تونس 23 أفريل 1921 .

(189) المصدر نفسه .

(4) تأسيس الحزب الإصلاحي :

وجدت هذه النزعة في صلب الحركة الوطنية التونسية منذ صيف 1920 والمقصود هو دعمها وتوطيدها. وفعلا، فإثر اعتقال الثعالبي، وفشل الوفد الدستوري الأول، تشكلت بضاحية سيدي أبي سعيد في أحواز مدينة تونس، مجموعة من أعيان هذه القرية أساسا[190]. وكان أعضاؤها يرون أن البعض من المطالب التي قدمها الدستور يستحيل تحقيقها وهم يعتقدون أنه يمكن بواسطة مطالب معتدلة الحصول من الحكومة على إصلاحات من شأنها إرضاء السكان المسلمين. وقد حصل الانقسام داخل الحزب الدستوري عندما انظم رسميا إلى هذه المجموعة المحاميان محمد النعمان وحسن قلاتي من أجل تأسيس الحزب الإصلاحي[191]. وكان الحزب الجديد يؤاخذ القادة الدستوريين على عجزهم عن تكييف برنامجهم وفق الظروف. وإن لم يرفض فكرة منح دستور للبلاد فإنه كان يراها هدفا بعيدا لا يمكن بلوغه إلاّ بمراحل متتالية. أما في هذه الحالة فلم يكن الظرف مناسبا لإصلاحات متعلقة بتأسيس مجلس برلماني وحكومة مسؤولة أمامه. بل يجب الاكتفاء بجمعية تفاوضية تتركب مناصفة من تونسيين وفرنسيين منتخبين بالاقتراع العام وتكون صلاحياتهم مقصورة على الميزانية دون سواها، ويسنّ المسؤولية الإدارية لرؤساء الإدارات العمومية في حالة مخالفة قواعد الميزانية التي يضعها ذلك المجلس. غير أن الحزب الإصلاحي لم يرفض بقية مطالب حزب الدستور وقد طلب زيادة على ذلك بمنح الحق للتونسيين في أن يكون لهم بباريس حيث تعد برامج السياسة الاستعمارية الفرنسية ممثلان أو ثلاثة منتخبون انتخابا حرا،

---

(190) المصدر نفسه المجلد 62، من سان إلى بريان، تونس 4 مارس 1921 .

(191) حسب كزماجور، قد تم انشقاق الدستور الأول الذي تولد عنه الحزب الاصلاحي في 16 أفريل 1921 (كزماجور، النشاط الوطني بالبلاد التونسية الكتاب المذكور ص 77) .

وينبغي أن تسمعهم الحكومة ووزارة الخارجية والبرلمان حول كل المسائل التي تهم الإيالة [192].

ويعتبر حسن القلاتي [193] رئيس الحزب الاصلاحي، هذا البرنامج «برنامجا أدنى سوف يعد تحقيقه البلاد التونسية إلى مرحلة أعلى في طريق الحريات التي يطمح إليها طموحا شرعيا كل شعب واع بكرامته وحريته» [194] ويضيف القلاتي موضحا أكثر نوايا حزبه : «نحن نقول أن الهدف الذي نرمي إليه هو البلوغ، بمراحل متتالية ومنظمة وفي كنف النظام والعمل والسلم إلى كسب حق الإحراز على مؤسسات البلدان الحرة المستقلة أي برلمان تشريعي قوي متكون من تونسيين وفرنسيين منتخبين، وسلطة تنفيذية معينة بموافقة الرعايا ومسؤولة أمام البرلمان، والوصول هكذا إلى تحقيق الحكم الذاتي الفرنسي – التونسي الذي سوف يجعل من هذه البلاد التونسية الجميلة واحدا من أغنى دومنيونات فرنسا» [195].

يبدو من خلال هذه الأقوال أن الحزب الاصلاحي بقي يرفض حتّى على المدى البعيد كل فكرة للاستقلال، ويرجع إلى المناداة بسياسة التشريك التي نادت بها قبيل الحرب حركة الشباب التونسي. وقد كان القلاتي ونعمان منضمين إليها[196]. وفضلا عن ذلك، فإن «البرهان» لسان الحزب

(192) نشر هذا البرنامج في صحيفة الحزب الجديد «البرهان» التي ظهر عددها الأول في 19 سبتمبر 1921 .

(193) شارك القلاتي، وهو محام من أصل جزائري، قبيل الحرب في حركة «الشباب التونسي» وأصبح حتى محررا بصحيفة «التونسي» التي كان يديرها علي باش حامبة، وفي 1912 إثر حادثة الترامواي طرد من الإيالة مع علي باش حامبة، والثعالبي، ونعمان. لكنه رجع إلى البلاد التونسية حيث رخص له بالإقامة .

(194) «البرهان» 19 سبتمبر 1921 .

(195) المصدر نفسه .

(196) طرد نعمان والقلاتي من البلاد التونسية في الآن نفسه وعلي باش حامبة سنة 1912 إثر حادثة الترامواي .

الاصلاحي، الذي أسس في سبتمبر 1921 يذكر من حيث اللهجة والتمشي الفكري، بصحيفة «لوتينزيان» (التونسي) لعلي باش حامبة [197]. وفي العدد الأول من «البرهان »، يقدم القلاتي نفسه باعتزاز، كمواصل لحركة الشباب التونسي لما قبل الحرب، فكتب يقول «إن قصدنا هو أن نرتبط بتقاليد الصحافة العليا التي أحدثتها في هذه البلاد الوجوه السمحة العظيمة التي سرعان ما فقدت ويالأسف ! والتي لا يمكن إطلاقا للبلاد التونسية أن تبكيها بكاء كافيا : علي بوشوشة، وبشير صفر وعلي باش حامبة الذين نعتز بالنضال الجيد الذي خضناه معهم منذ خمس عشرة سنة»[198].

وكان الحزب الإصلاحي، برجوعه إلى سياسة تجاوزتها الأحداث، بدون اعتبار لتطور الرأي العام التونسي والظرفية الدولية، يعمل موضوعيا لفائدة السلطات الاستعمارية. وفضلا عن ذلك، فلم يكن المقيم العام لوسيان سان يخفي الاهتمام الذي يعيره لنزعات الدستور المعتدلة، وكان ينوي استغلالها «بهدف إحداث انشقاق في الحزب لا يمكن أن يكون إلاّ في صالح السياسة الفرنسية» [199]. وقد كتب في أوائل مارس 1921 «ومن المؤمل أن يوطد الحزب الإصلاحي المعتدل نشاطه، ويعادل تأثير الوطنيين المتطرفين الذين لن يمكنهم أن يدّعوا كما يفعلون اليوم، انهم يمثلون دون غيرهم كل طموحات مواطنيهم وأن يعتبروا أنفسهم ألسنة الحال المأذونين للرأي العام التونسي» [200] .

(197) كان حسن القلاتي نفسه، محررا بصحيفة «التونسي» .

(198) «البرهان» 19 سبتمبر 1921 .

(199) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 62، من سان إلى بريان، 4 مارس 1921 .

(200) المصدر نفسه .

وتشجيعا للحزب الاصلاحي، كان المقيم العام يمنح مقابلات لمندوبيه كما كان يفعل تماما مع ممثلي الحزب الدستوري [201]، ولم يكن هذا يقع بدون إغاضة للحزب الدستوري الذي كان يقوم، وهو قلق من خروج عديد المناضلين من صفوفه، بحملة صحيفة ضد المرتدين الذين يتهمهم بكونهم صنائع الإقامة العامة [202].

إلاّ أن الحزب الاصلاحي، لم يكن يتمتع بحظوة شعبية نظرا إلى أنه كان يسير في اتجاه معاكس للرأي العام وكان انتشاره محصورا في منتدى لبعض رجال الفكر. وفي شهر مارس 1922 اعترف لوسيان سان نفسه «أن الحزب الإصلاحي بقيادة القلاتي قد انهار تقريبا» [203]. ولم يلبث هذا الحزب أن اختفى تماما من الساحة السياسية [204] ولم يقض – خلافا لتوقّعات سلطات الحماية – على حظوة حزب الدستور الذي بقي وحده «لسان حال الرأي العام التونسي المأذون». وكان نشاط هذا الحزب يهدد إلى حد كبير وضع فرنسا بالإيالة، ولا سيما أنه يعمل بتواطئ مع القصر. ولحرمانه من هذه الورقة التي كانت بيده سعى المقيم العام قبيل زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى البلاد التونسية إلى أن يوتّر العلاقة بين الحزب الدستوري وبين محمد الناصر باي. ولكن، عوض إضعاف الدستور فقد آلت هذه المناورات في شهر أفريل 1922 إلى إحداث أزمة خطيرة بالإيالة وانجر عنها تصلب في موقف الحركة الوطنية التونسية.

(201) لم يفت الدستور أن يحتج على اعتراف سلطات الحماية بالإصلاحيين كمخاطبين مقبولين وبالتالي كممثلين للرأي العام التونسي.

(202) «تونس الاشتراكية» 18 أوت 1921 مقال القلاتي.

(203) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 64، من سان إلى بوانكاري، مارس 1922.

(204) في سنة 1928 أنهى الحزب الإصلاحي كل نشاط إثر فشل رئيسه في انتخابات المجلس الكبير وفشل الشاذلي القصطلي مدير جريدة «النهضة» (التي عوضت «البرهان» سنة 1923) في انتخابات الحجرة التجارية (عمر بن قفصية، أضواء ... الكتاب المذكور ص 26).

VI – أزمة أفريل 1922 وتصلب الحركة الوطنية التونسية:

كان لوسيان سان يعتقد أنه بفصل الباي عن الدستور يكون قد حرم هذا الحزب من الأساس الشرعي الذي تركّز عليه نشاطه. وفعلا، فقد كان الدستوريون يضفون على عملهم صبغة الشرعية إذ يفوضون الأمر إلى الباي الذي تعترف معاهدات الحماية بسيادته، ليمنح البلاد التونسية باتفاق مع الحكومة الفرنسية ميثاقا دستوريا.

وقد رأينا أن الفتوى القانونية التي سعوا إلى إصدارها في شهر جويلية 1921 من جوزيف برتيلمي توضح بهذا الصدد: «أنه يمكن إدخال إصلاح دستوري بالبلاد التونسية باتفاق بين الباي والحكومة الفرنسية، وأن للباي الحق في إجراء محادثات مع الحكومة الفرنسية وعرض مقترحات عليها بهدف رخاء الشعب الذي لم يزل عنه مسؤولا». كما تتجلى خطة الدستور هذه من خلال لائحة تايتنجر التي قدمت إلى مكتب المجلس بسعي من فرحات بن عياد وفيها دعا 23 نائبا حكومة الجمهورية الفرنسية إلى اتخاذ الإجراءات اللاّزمة لتأجيل إصدار القرض التونسي إلى اليوم الذي تمنح فيه الحكومة الفرنسية باتفاق مع باي تونس، الملك الحاكم[205] ميثاقا دستوريا إلى الشعب التونسي ...» وبعبارة أخرى، فالباي كان يشكل في نظر العديد من النواب الفرنسيين، السلطة الشرعية التي يجب أن تتباحث معها الحكومة الفرنسية بهدف منح دستور للبلاد التونسية.

وفي هذه الظروف، كان وفاق الباي مع الدستور يشكل ورقة ثمينة بين أيدي هذا الحزب، وكان الباي محمد الناصر، نظرا إلى ما يكنه من اعتبار للدستوريين[206]، يستطيع تبني مطالبهم وإكسابها هكذا صبغة شرعية لدى

(205) نحن نبهنا إلى هذا.

(206) رأينا أن محمد الناصر قبل فعلا في 18 جوان 1920 وفدا دستوريا عرض عليه البرنامج الدستوري للحزب وأنه رفض ختمه على إجراءات الإيقاف المتخذة ضد الموظفين المشاركين في ذلك الوفد.

الرأي العام التحرري الفرنسي. وكانت سلطات الحماية تخشى حتى أن يقدم الباي على القيام بمبادرة في شهر أفريل 1922 بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية الكسندر ميلران للبلاد التونسية .

وسعيا إلى إزالة كل مصداقية للمطالب التونسية من جهة وإحداث وضع يجعل الباي محمد الناصر يتجنب محادثة رئيس الدولة الفرنسية، في شأنها اجتهد المقيم العام لوسيان سان في تعكير العلاقة بين الباي والحزب الدستوري .

(1) حدوث أزمة أفريل :

تمكّن الصحافي الفرنسي قاستون دومزيار، بتحريض من المقيم العام وبمساعدة الوزير الأكبر الطيب الجلولي، ووزير العدل الطاهر خير الدين ومدير التشريفات خير الله بن مصطفى، من إجراء حديث مع محمد الناصر باي لفائدة «البتي جورنال» :

أ – استجواب «البتي جورنال» :

صدر الحديث في هذه الصحيفة الباريسية في 22 مارس 1922 تحت عنوان «مقابلة مع صاحب السمو باي تونس، الشيوعية والحزب الدستوري بالإيالة ». وقد نسب إلى محمد الناصر باي أقوالا معادية لا للشيوعيين فحسب بل وللدستوريين أيضا .

يستنكر الباي بشدة حسب هذه التصريحات، لا بصفته الملك الحاكم بل وكزعيم ديني «النظرية الشيوعية، تلك المحاولة الموجهة ضد الاسلام، الذي لم ينفك منذ أكثر من ثلاثة عشر قرنا، يدعو إلى النظام والانسجام واحترام السلطة الشرعية والحقوق المكتسبة بصفة مشروعة، ويقر لكل فرد بحرية التصرف حسب مشيئته وبكل أولوية في ثمار عمله» .

ولئن لم يرفض الباي مطالب الدستور المعتدلة، فقد أنكر قطعيا النقطتين المتعلقتين بتأسيس مجلس تفاوضي منتخب بالاقتراع العام وحكومة مسؤولة أمام هذا المجلس وقد اعتبرهما متناقضتين مع نظام الحماية .

كما نسب إلى الباي أنه قد صرح إلى دومزيار «بأنه لم يوجد بعد بالبلاد التونسية مجال لدستور، بل لإصلاحات مدروسة بحكمة ومطبقة بحذر فقط» [207] .

وبعبارة أخرى، فمحمد الناصر، بهذا التصريح قد انفصل عن الحزب الدستوري الذي لم يزل حتى ذلك الحين يحظى بتشجيعه .

وفي الواقع، ثمة علامات عديدة تجعل الشكوك تحوم حول صحة هذه التصريحات. صحيح أن محمد الناصر أجرى مقابلة مع دومزيار غير أنه كان يجهل اللغة الفرنسية. وما كان له أن يتثبّت من نص الاستجواب الذي وقّع عليه، والحق يقال، وزراء تونسيون لا يعرفون للمصانعة حدا [208]. ومن جهة أخرى، فقد كانت التّصريحات المنسوبة إلى الباي متلائمة تماما ومواقف المقيم العام وهو ما يمنع أن تكون من باب مجرد الصدفة [209]. ثم ان قاستون دومزيار الذي أجرى الاستجواب هو ملحق صحفي بالإقامة العامة [210] وقد كان من الأتباع المخلصين جدا للوسيان سان، كما كانت كل القرائن تدعو إلى الاعتقاد بأنها مؤامرة حاكها المقيم العام للفصل بين الدستور – كما قد رأينا – وبين القصر، لحمل الباي على اجتناب تبني

(207) «لوبوتي جورنال» 22 مارس 1922 .

(208) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 312، من سان إلى بوانكاري، تونس 11 ماي 1922 .

(209) كانت مقاومة الحزبين المتطرّفين «الدستور» والحزب الشيوعي شغل لوسيان سان الشاغل .

(210) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 312، من سان إلى بوانكاري، تونس 11 ماي 1922 .

المطالب الدستورية بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية للبلاد التونسية، وإن نشر المقيم العام لتصريحات محمد الناصر في صيغة بلاغ رسمي مما يؤكد صحة هذا الرأي[211] .

وعلاوة على ذلك، فإن رد فعل الباي، الذي، ذهب، عند اطلاعه على فحوى الاستجواب المنشور، إلى تقرير التخلي عن العرش، لدليل على أن ما نسب إليه من التصريحات لم يكن صحيحا .

فحالما أعلمه ابنه المنصف ببلاغ الإقامة، دعا محمد النّاصر على وجه السرعة الوزير الأكبر ومدير التشريفات وطلب منهما التكذيب الفوري والصارم لما نسب إليه من الأقوال، فأجابه الطيب الجلولي، انه سيفاوض المقيم العام في الأمر. آنذاك أمر الباي بعنف شديد، ذينك الموظفين الساميين بالخروج وقد بديا له انهما ضالعان في المؤامرة التي حاكتها سلطات الحماية. بل اعتبر أنه إن سكت عن هذه القضيّة، فقد أهان نفسه وأهان أسرته وأهان شعبه. ولما ظهر له بهذه المناسبة أن سلطته مجرد سلطة شكلية، قرر التخلي عن العرش [212] .

ب – تنازل محمد الناصر باي عن العرش :

دعا الباي محمد الناصر المقيم العام إلى القصر يوم الاثنين 13 أفريل 1922 في الساعة الثامنة مساء وأعلمه بتخليه عن العرش رافضا إطلاعه على الأسباب التي كان يحتفظ بها لعرضها على الحكومة الفرنسية خلال سفر قادم يقوم به إلى باريس .

(211) أ . ت المدني حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 248-249 .

(212) المصدر نفسه ص 249 .

وقد شاع خبر تخلّي محمد الناصر عن العرش يوم الثلاثاء 4 أفريل بمدينة تونس منذ الثامنة صباحا وذلك رغم وعد الباي بالمحافظة عن سرّ الفعل الذي اعتزم القيام به، فأثار ذلك هزة شديدة لدى السكان التونسيين. وفي الساعة الرابعة مساء، نشرت «ليكودي لابريس» (صدى الصحافة) «وهي صحيفة تونسية تصدر بالفرنسية اقتناها حزب الدستور منذ عهد قريب، الإعلان الدقيق عن تخلي الباي عن العرش في عدد خاص. وفي نفس الوقت تقريبا، أشاعت «الصواب» في عدد خاص الخبر في أوساط الأهالي التونسيين»[213].

ولما اطلعت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري على موقف الباي بواسطة رسول أوفده إليها الأمير المنصف نجل الباي، اجتمعت في الحال وشرعت في تحليل الوضع وتقرير ما ينبغي القيام به من العمل .

ورأى القادة الدستوريون أن تصريح الباي المزعوم «للبتي جورنال» والإشهار الذي أحاطه به المقيم العام، يشكلان مؤامرة حقيقية ترمي إلى قطع الصلة بين الملك وبين الشعب، بل حتى إلى محاربة الشعب باسم الملك[214]. ولإحباط مناورة المقيم العام هذه، أعلنت اللجنة التنفيذية مناصرة حزب الدستور للملك وأن الشعب التونسي لا يقبل تنازله عن العرش. وسيكون الإعراب عن هذه المساندة بالقيام في 5 أفريل 1922 بإضراب عام، ومظاهرات للاحتجاج على المناورة التي دبرتها الاقامة العامة. كما قررت تنظيم مسيرة شعبية تتوجه إلى القصر الملكي بالمرسى لتعلن عن مناصرة الشعب التونسي لملكه وتأييده لموقفه. وكان القادة الدستوريون ينوون، علاوة على ذلك، دعوة الشعب إلى مقاطعة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية للبلاد التونسية لتؤكد له وللرأي العام العالمي غضب الشعب التونسي[215].

(213) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 2، من سان إلى بوانكاري، تونس 8 أفريل 1922 .

(214) أ . ت المدني حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 50 .

(215) المرجع نفسه .

وبذلك، استغل الحزب الدستوري بمهارة تنازل محمد الناصر عن العرش. وقد أحدث خبر تخلي الملك عن العرش الذي أشاعه هذا الحزب وصحفه، غليانا كبيرا في مدينة تونس يوم الاربعاء 5 أفريل. حيث اتبع سكان العاصمة على نطاق واسع الأوامر التي أصدرها حزب الدستور. وحسب لوسيان سان «فقد أغلقت المحلات في الأسواق والمقاهي العربية وحوانيت التجار اليهود، وغادر العمل العمال المحليون في مختلف الصناعات وكذلك مستخدمو الترامواي، وترك مدارس التعليم طلاب المدارس العربية وتلاميذها»[216]. وبعبارة أخرى، فإن الإضراب بمدينة تونس كاد أن يكون شاملا في يوم 5 أفريل 1922.

وزيادة على الإضراب، ودائما حسب المقيم العام، انتظمت مظاهرات بناء على أوامر بثّت في المساجد وتمت «في هدوء مطلق لم يَشُبْهُ الإضطراب في أي وقت».

«وقد انتظمت أهم مظاهرة صباح يوم 5 أفريل في مقر حزب الدستور بنهج انجلترا حيث خطب بعض المناضلين في الجمهور. ووقّع من يحسن الكتابة على أوراق خاصة سوف يتم بلا شك استعمالها فيما بعد. ووزعت عن طريق الحزب نداءات إلى الهدوء مطبوعة بالعربية»[217]. وكتب لوسيان سان في وصفه للمسيرة الشعبية. «في نحو الساعة العاشرة، كان طابور ممتد من المتظاهرين متجها نحو المرسى مستعملا جميع وسائل النقل. ورغم شدة الحرارة في ذلك اليوم، فقد اجتاز أكثرهم المسافة مشيا على الأقدام. وفي المرسى هتف الجمهور طويلا للباي، الذي ظهر في شرفة القصر ولكنه لم يستقبل وفد المتظاهرين. وأبلغهم عن طريق الجنرال قائد

(216) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 2، من سان إلى بوانكاري، تونس 8 أفريل 1922 .

(217) المصدر نفسه .

حرسه، شكره على دلائل المحبة التي أعربوا له عنها ودعاهم إلى استئناف أعمالهم وحياتهم العادية»[218] .

وكانت مظاهرات 5 أفريل 1922 ومساندة السكان للباي، قد زادت في التزام الباي بالقضية الوطنية وحملت أفراد أسرته على الالتزام قَسَمًا بالقرآن، بعدم قبول الخلافة على العرش ما دام هو على قيد الحياة[219] .

وقد صلّب الباي موقفه حينئذ ورفض في مساء 5 أفريل قبول الوزير الأكبر ووزير العدل الّذين كلفهما المقيم العام بحمله على التوقيع على بلاغ تكذيب لنبأ تنازله عن العرش. وبغية إنهاء هذا الوضع طلب لوسيان سان حينها مقابلة الباي. وعلى الساعة السابعة مساء تحول صحبة كستيون سان فكتور، المندوب بالإقامة العامة وريمي المترجم والمحتسب لجرايات الباي السنّوية، إلى المرسى حيث حمل محمد الناصر مستعملا الوعد والوعيد[220] على التوقيع على التصريح التالي :

«لقد ارتجّت رعيتي لانتشار هذه الإشاعات. وقد تأثرت كثيرا لدلائل محبتهم ولابد أن أطمئنهم. إذ ليس في نيتي التخلي عن عرش أجدادي. وإني واثق من ضمان فرنسا الحامية لسعادة رعيتي طبقا للمعاهدات التي تربط العائلة الحسينية بفرنسا»[221] .

وعبثا طلب الباي حذف الجملة الأخيرة على الأقل والتي تشير إلى المعاهدات «بدعوى أن الاتفاقيات المعقودة في الماضي لم تعد تتلاءم والظروف الحالية»[222]. ولكن لوسيان سان رفض ذلك. وعند ذلك قبل الباي

(218) المصدر نفسه .

(219) المصدر نفسه .

(220) أ . ت المدني حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 253 .

(221) «البرقية التونسية» 6 أفريل 1922 .

(222) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 2، من سان إلى بوانكاري، تونس 8 أفريل 1922 .

التوقيع على البلاغ على شرط قبول برنامج في 18 شرطا. فأجاب المقيم العام أن حكومة فرنسا لا تقبل فرض شروط عليها [223] ولكنه قبل أن يسلم الباي الوثيقة إلى المترجم [224]. وكانت هذه الشروط الثمانية عشرة التي من المحتمل جدا أن تكون أعدت بموافقة الوطنيين التونسيين تضمنت إلى جانب خاتم الباي وولي العهد، توقيعات أفراد العائلة المالكة. وكانت تتضمن مطالب حزب الدستور مع زيادات عليها، وكان تطبيقها من شأنه أن يفضي بالبلاد التونسية، إن لم يكن إلى الاستقلال التام فعلى الأقل إلى الاستقلال الداخلي.

ج – مطالب محمد الناصر باي :

(1) مجلس تشريعي منتخب بالانتخاب العام وموافقة مولانا الباي عليه.

(2) حكومة مسؤولة (أي الوزراء التونسيون ومستشاروهم) [225].

(3) يختار الباي رئيس مجلس الوزراء الذي يشكل الوزارة على غرار الدول العظمى.

(4) يكون جميع الوزراء ومستشاروهم تونسيين وتحذف عبارة «إدارة» وتعوض بعبارة «وزارة».

(5) يفتح المجلس التشريعي في كل مرة بحضور الباي. وعند تغيب الملك للتعذّر، ينوّب عنه من شاء.

(223) المصدر نفسه.

(224) المصدر نفسه.

(225) تتحدث النسخة الأصلية (بالعربية) الخاصة بمطالب محمد الناصر التي تتضمن خاتم الباي وإمضاء أمراء العائلة الحسينية، عن مسؤولية الوزراء ومستشاريهم. وقد ترجمت مصالح الإقامة العامة «الوزراء المسؤولون لا مستشاروهم» (يوجد النص العربي في : وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 77، الأمن العام، 14 أفريل 1922).

(6) يرأس الوزير الأكبر مجلس الوزراء. ويجمع سمو الباي المجلس عند اللزوم.

(7) توزيع القروض توزيعا عادلا على التونسيين. (أي استعمال المال المتأتي من القرض بصفة متساوية).

(8) إلغاء ابتياع الأراضي لفائدة الاستعمار بمال الحكومة التونسية.

(9) إلغاء مطلق لأمر تجنيس التونسيين سواء قاموا أم لم يقوموا بالخدمة العسكرية.

(10) لا يرفع الجنود التونسيون إلاّ علمهم.

(11) احترام كافة الأحباس الخاصة والعامة.

(12) التعليم الإجباري.

(13) إحداث جامعات بالمملكة التونسية وإرسال التلاميذ المحرزين على الشهادات العليا إلى الخارج لإتمام دراستهم للعلوم العصرية.

(14) احترام الهيئة الشرعية والهيئة العدلية مع التحقيق التام.

(15) تشجيع الحكومة للأهالي على المشاريع العامة، كالفلاحة والتجارة وغيرها.

(16) تطبيق القانون الفرنسي فيما يتعلق بحرية الصحافة وحرية الاجتماع.

(17) العناية بأفراد العائلة المالكة ماديا ومعنويا.

(18) فيما يخص شؤون العائلة، عرضها على سمو الباي على وجه الخصوص [226].

(226) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 2، من سان رلي بوانكاري، تونس 8 أفريل 1912.

وهذا البرنامج المقدم باسم كل العائلة المالكة قد أدرج جميع المطالب الوطنية ولكن في اتجاه أكثر تصلبا. وهو دليل إذن على تصلب الحركة الوطنية التونسية.

وعلاوة على هذه المطالب، طلب محمد الناصر عزل الطيب الجلولي، والطاهر خير الدين وخير الله بن مصطفى وذهاب ڤابريال بيو. فقد اتهم الوزير الأكبر ووزير العدل بكل ما حدث له معتبرا أنهما خائنان يعملان على إضعاف سلطته. كما آخذ الكاتب العام للحكومة التونسية «على تأثره بالوزراء الذين يكرههم ومشاركتهم للتخفيض من نفوذه ولا سيما في مادة الدين» [227].

ولئن قبل إرجاء مناقشة برنامجه إلى ما بعد زيارة «ألكسندر ميلران» للبلاد التونسية، فقد ألح لدى المقيم العام على استقبال رئيس الجمهورية الفرنسية ولديه وزراء جدد يفتحون فيما بعد مباحثات بشأن النقاط الثمانية عشرة. ولكي يعارض مشروع إلحاق البلاد التونسية بفرنسا، كان محمد الناصر يعول على مساندة إيطاليا وانجلترا [228].

وفعلا، فلئن تجنب القنصل الإيطالي بتونس التّدخل في شؤون الإيالة الداخلية[229] فقد كان نظيره الانجليزي ساريل يبدو حسن الاستعداد تجاه الوطنيين التونسيين. وكان حسب الأمير الطاهر يؤكد أن انجلترا تساند حزب الدستور وتساعده على الحصول على الاستقلال وفاء منها للمبادئ التحررية التي آلت بها إلى التخلي عن حمايتها لمصر. ومن جهة أخرى،

(227) المصدر نفسه.

(228) روما، أرشيف وزارة الشؤون الخارجية، صندوق 97/1-30-35 تقرير (عدد 237/2256) القنصلية العامة الملوكية (الايطالية) بتونس، 13 أفريل 1922.

(229) حسب لوسيان سان «ليس لإيطاليا (خلافا لانجلترا) دخل في الموضوع، وصرحت الصحيفة الوطنية الإيطالية «لونيون» في 17 أفريل أن الأحداث الحالية لا تهم مطلقا إيطاليا التي لم يكن لها أي دخل في الموضوع» (وزارة الخارجية البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 2، من سان إلى بوانكاري، تونس 15 أفريل 1922.

ففي 5 أفريل 1922 بالمرسى، كان الأوروبيون الثلاثة الوحيدون الذين اختلطوا بالمتظاهرين التونسيين هم السيدة ساريل وابناها [230].

ويرى لوسيان سان أن محمد الناصر كان متأثرا بالقنصل العام لأنجلترا عن طريق عمر البكوش وقد كان المؤتمن والمدير لممتلكات «البارون درلانجي» من الدار الكبرى للبنوك بلندن – وهو أحد الرعايا الأنجليز مقيم «بسيدي أبي سعيد» – وصديقا شخصيا للقنصل البريطاني [231].

فعمر البكوش الذي كان خلال أزمة أفريل باستمرار في المرسى رفقة أبناء الباي، قد لعب بالقصر دورا «مريبا جدا»، حتى أن اسمه قد ورد في «قائمة مرشحي الباي لخلافة سي الطيب الجلولي» [232]. وعند اقتناعه بتواطئ قنصل أنجلترا مع الوطنيين التونسيين أسرّ المقيم العام إلى وزارة الخارجية الفرنسية أنه لم يعد يثق بالسيد ساريل الذي اتخذ صراحة بالبلاد التونسية موقفا معاديا لفرنسا [233]. وأن سعي هذا الديبلوماسي لدى لوسيان سان ليحدّثه عن زيارة يؤديها له «شخص كثير الاتصال بالملك، قد اطلعه عن الوضع الراهن وعن المساعدة التي كان حزب الدستور وحاشية الباي يترقبانها من انجلترا» انما هو دليل، في رأي المقيم العام، على تخوف القنصل الانجليزي من تورطه في هذه القضية، ويؤكد إذن تواطأه مع الوطنيين التونسيين [234].

وزيادة على هذه الصلات مع السيد ساريل، يبدو أن حزب الدستور، قد أخبر، بواسطة ممثله بباريس فرحات بن عياد الذي كان محميا انجليزيا، سفير انجلترا بفرنسا بالأحداث التي شهدتها البلاد التونسية في شهر أفريل 1922 [235].

(230) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 12 أفريل 1922.

(231) المصدر نفسه، من سان إلى بوانكاري، تونس 15 أفريل 1922.

(232) المصدر نفسه.

(233) المصدر نفسه.

(234) المصدر نفسه، المجلد 2، من سان إلى بوانكاري، تونس 16 أفريل 1922.

(235) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 12 أفريل 1922.

إلى جانب هذا، فلا أحد من العموم يجهل الاشاعات التي روجتها العائلة المالكة بدون شك، والقائلة إن الباي وأبناءه قد يكونون واثقين، في حالة نزاع مع فرنسا، من وجود لجوء بالقنصلية العامة الانجليزية (236) .

فمما لاشك فيه أن الحزب الدستوري والباي كانا إذن يراهنان على مساندة انجلترا لتحقيق مطالبهما وكان من المعول عليه مساندة هذه البلاد، خاصة وأنها أنهت في شهر فيفري 1922 حمايتها لمصر. وكان المعتقد أنه لا يمكن لأنجلترا، بعد تحرير مصر، وللحفاظ على التوازن بالبحر الأبيض المتوسط، إلاّ أن تساند استقلال البلاد التونسية. ومن جهة أخرى، فحتى قبل أزمة أفريل، كانت الصحيفة الأنجليزية الهامة «الدايلي تلغراف» تبعث قراءها على الاعتقاد، بعد التأكيد على اضطراب الوضع بالإيالة، بأن موقف فرنسا في البلاد آخذ في الضعف (237) .

ولئن كانت فرنسا تبدو كأنها حصلت على ضمانات من الحكومة الانجليزية فيما يخص البلاد التونسية (238)، غير أن هذا لم يمنع أن الرأي السائد في الإيالة إبان أزمة أفريل 1922 أن أنجلترا موافقة على إلغاء الحماية الفرنسية، قد ساعد على تصلب الحركة الوطنية التونسية .

د – رد فعل السلطات الفرنسية :

ومن هنا جاءت تخوفات السلطات الفرنسية، التي لئن لم تذهب إلى حد إلحاق البلاد التّونسية بفرنسا أي إلى إلغاء النظام الملكي بدون تحفظ ولا شرط وكل صلاحيات السيادة التونسية، فإنها فكرت في إجراءات شتى للقضاء على الأزمة .

(236) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 15 أفريل 1922 .
(237) المصدر نفسه، المجلد 64، من سان إلى بوانكاري، 31 مارس 1922 .
(238) في رسالة إلى سفير فرنسا بلندن، كتب بوانكاري «أنه لم يبد له من الجائز أن يكون للقنصل الانجليزي بتونس وسفير انجلترا بباريس أي مشاركة في دسائس قصر الباي» المصدر نفسه المجلد 64 باريس 18 أفريل 1922 .

ومنذ 6 أفريل 1922 فكرت في تعزيز جيش الاحتلال بالبلاد التونسية والحال أنه يعد 544 ضابطا و 7138 جنديا فرنسيا، و 8650 تونسيا و 3131 من جنود المستعمرات أي في الجملة 19.463 (239). وطلب الجنرال قائد جيش الاحتلال من الحاكم العام للجزائر أن يضع تحت تصرفه سريتين من الخيالة (240). وقد أوصى المقيم العام، زيادة على هذا، بأن يؤتى من قابس حتى قرب مدينة تونس بكتيبة من الجنود السينغاليين وأن يرسل إلى تونس بفوجين من السينغاليين يؤخذان من القوات المرابطة بالجزائر أو بفرنسا (241) .

وكانت السلطات الفرنسية تنوي إلى جانب الاستعداد للقضاء بالقوة على الاضطرابات التي يحدثها الوطنيون بالبلاد التونسية (242)، وفي حالة عدم تراجع الباي محمد الناصر عن قراره، منح عرش الإيالة إلى ولي العهد محمد الحبيب. وإذا رفض هذا الأخير الجلوس على العرش «فإنه يحسن، تجنبا لرفض ثان، تنظيم مجلس إمارة قد يتركب من وزراء الباي الثلاثة» (243) .

ولكن، قبل اللجوء إلى هذا الإجراء «الذي قد لا يفوت الشباب التونسي استغلاله من أجل تحقيق هدفهم وهو الاستقلال» فقد تمّ التفكير في استغلال احتياجات الباي إلى المال لحمله على التراجع في رفضه الأول (244)، وفي صورة إخفاق هذا المسعى يتم تحوير النظام الترتيبي

(239) المصدر نفسه، من وزير الحرب إلى بوانكاري، باريس 6 أفريل 1922 .
(240) المصدر نفسه، من سان إلى بوانكاري، تونس 9 أفريل 1922 .
(241) المصدر نفسه .
(242) حسب اللواء قائد فرقة الاحتلال : «إن الحركة التي اندلعت بتونس العاصمة في 4 أفريل كان لها في آن واحد أثر في مدينة صفاقس وأنه يمكن أن تحدث فورا من جديد في كامل الإيالة» المصدر نفسه، المجلد 64، من روبيو إلى سان، تونس 6 أفريل 1922 .
(243) المصدر نفسه، المجلد 64، من ميلوران إلى بوانكاري، مراكش 7 أفريل 1922 .
(244) المصدر نفسه، المجلد 2، من بوانكاري إلى سان، باريس 8 أفريل 1922 .

للخلافة على العرش ومنح الملك إلى محمود باي[245] الذي يبدو أنه أرغم على القسم بأن لا يتولى الملك ما دام محمد الناصر على قيد الحياة[246].

كما فكر المقيم العام تحسبا لاستئناف الاضطرابات و«اتقاء أحداث خطرة قد تهدد حياة الرعايا الفرنسيين وأملاكهم»، في اللجوء إلى اعلان حالة الطوارئ. وللإستغناء عن خاتم الباي الذي لابد منه في هذه الظروف، طلب لوسيان سان تخويله حق الإعلان عنه بنفسه. ولهذا الغرض عرض على وزارة الخارجية الفرنسية مشروع الأمر التالي : «في صورة حصول حاجة مستعجلة إلى حفظ النظام وحماية المصالح الفرنسية، يمكن للمقيم العام لفرنسا بالبلاد التونسية، بقرار خاص إعلان حالة الطوارئ على الصورة التي تم تأسيسها عليها بمقتضى أمر الباي الصادر في 2 أوت 1914»[247].

وقد وافقت حكومة الجمهورية الفرنسية ممثلها بتونس[248] وعزم لوسيان سان – ما لم تقع أحداث جديدة – على إعلان حالة الطوارئ يوم 17 أفريل 1922[249]. وقد دعته حاشيته إلى الشروع لا في إيقاف قادة الدستور فقط، بل كذلك الباي وعائلته[250].

(245) المصدر نفسه (محمود باي هو ابن عادل باي الذي ثار سنة 1867 على أخيه محمد الصادق وحكم عليه بالإعدام، ونفذ عليه بأمر منه، كان في المرتبة الرابعة في نظام ولاية العهد، وكان يبدو للسلطات الفرنسية : «مخلصا وثقة».

(246) المصدر نفسه، المجلد 64، من سان إلى بوانكاري، تونس 9 أفريل 1922 .

(247) المصدر نفسه، برقية من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 8 أفريل 1922 .

(248) كان رئيس الجمهورية ميلوران موافقا على حالة الحصار حتى بدون خاتم الباي (المصدر نفسه من ميلران إلى سان، الرباط 9 أفريل 1922) .

(249) المصدر نفسه، المجلد 2، برقية من سان إلى بوانكاري، تونس 16 أفريل 1922 .

(250) المصدر نفسه، المجلد 64، رسالة خاصة من سان إلى بومارشي، تونس 21 أفريل 1922 .

إلاّ أن الكاي دورساي اعتبر في 17 أفريل 1922 أن الترضيات التي منحها محمد الناصر كافية وعبر عن الأمل في «أن الأحداث الأخيرة يمكن اعتبارها كالمنتهية ولن يكون لها انعكاسات خلال إقامة ميلران القادمة» بالبلاد التونسية [251]. ولبلوغ هذه النتائج، استعمل لوسيان سان والحق يقال، التهديد والتخويف. ففي 15 أفريل 1922 تحول إلى المرسى رفقة سرية من «خيالة افريقيا» وأبلغ محمد الناصر بلهجة صارمة جدا أن «فرنسا قد استاءت من سلوكه وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خلعه عن عرشه ونفيه خارج الإيالة». عندئذ «عدل الباي عن النقاط الثمانية عشرة واعترف بأنه لم يبلغها بصفة رسمية، وقبل التعبير عن اعتذاره للمقيم العام لما لحقه من تقصير في شأنه، ومعاقبة أبنائه الأربعة. وتخلى عن المطالبة بالحق له وحده في تسمية وزرائه ودون مراقبة من فرنسا. وقبل قطعيا أن لا تقع هذه التسميات إلاّ باقتراح من ممثل فرنسا وموافقته» [252].

غير أنّه تراجع في 16 أفريل 1922 عن وعده باتخاذ عقوبات ضد أبنائه «لأنه كان يعتبر حضورهم حوله ضروريا عند زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية» [253].

ففكّر لوسيان سان عندئذ في إعلان حالة الطوارئ بالبلاد التونسية، إلاّ أن بوانكاري، الذي اعتبر – كما تقدم لنا ذلك – أن تنازلات الباي مرضية في جملتها، عارض هذا المشروع.

هـ – نهاية أزمة أفريل :

وقّع محمد الناصر في 19 أفريل 1922، على بيان حررت عباراته باتفاق مع المقيم العام، يحث فيه الأهالي على إضفاء مظاهر البهجة على

(251) المصدر نفسه، المجلد 2، من بوانكاري إلى سان، باريس 17 أفريل 1922 .

(252) المصدر نفسه، من سان إلى بوانكاري ، تونس 16 أفريل 1922 .

(253) المصدر نفسه، من سان إلى بوانكاري، تونس 16 أفريل 1922 .

الاحتفالات المنظمة تشريفا لرئيس الجمهورية الفرنسية [254]. غير أن الباي، لم ينتظر طباعة هذا البيان وتعليقه بواسطة أعوان الاقامة العامة حسب الاتفاق بل أبلغ عن طريق ضابطين من القصر وهما محمد العيد والشاذلي خزندار، محتواه إلى حزب الدستور وتولت صحافة هذا الحزب نشره إلى العموم[255]. وكان الشاذلي خزندار وهو شاعر وزعيم وطني، هو الذي أبلغ يوم 19 أفريل 1922، أثناء اجتماع ملتئم في مركز الحزب الدستوري، نداء محمد الناصر وفيه يعلم الباي الدستور أن المطالب التي قدمها قد قبلتها الحكومة الفرنسية وسوف تنفّذ بعد زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية للبلاد التونسية. وأضاف مبعوث الباي أن الملك قد عزل الطيب الجلولي وخير الله بن مصطفى وأنه عدل عن استقالته وتربع على عرش البلاد من جديد وأنه يطلب من الشعب التونسي أن يخص الرئيس ألكسندر ميلران بأحسن استقبال [256] .

كان مضمون هذا الخطاب، متناقضا في جوانبه الجوهرية مع دعاوي المقيم العام. لاشك أن لوسيان سان وعد الباي بتغيير الوزير الأكبر ومدير التشريفات. وقد أكّد هذه الوعود رئيس الجمهورية الفرنسية إبان زيارته للبلاد التونسية [257] .

كما أن المقيم العام قد يكون وعد، اتقاء لحدوث اضطرابات أثناء إقامة ميلران بالإيالة، إن لم يكن بالاستجابة لمطالب الباي فبدراستها على الأقل[258] .

---

(254) المصدر نفسه، المجلد 64، برقية من سان إلى بوانكاري، تونس 21 أفريل 1922 .

(255) المصدر نفسه .

(256) أ . ت المدني حياة كفاح (الكتاب المذكور ص 257) .

(257) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1922) المجلد 2، من ميلران إلى بوانكاري، تونس 28 أفريل 1922، برقية من سان إلى بوانكاري، تونس 12 ماي 1922 .

(258) المصدر نفسه، المجلد 64، رسالة خاصة من سان إلى بومارشي تونس 21 أفريل 1922، المجلد 2، من بوانكاري إلى سان تونس 17 أفريل 1922 .

وفعلا، فإن سلطات الحماية لَمْ تكذب البلاغ الذي نادى فيه الحزب الدستوري الأهالي التونسيين إلى استقبال رئيس الجمهورية الفرنسية استقبالا وديا، والذي أوضح فيه أن برنامج الباي قد قبلته الحكومة الفرنسية، وفي الحقيقة فإن لوسيان سان قد أعلم المراقبين المدنيين أن الأخبار التي مفادها «أن الحكومة الحامية، وجدت نفسها أمام تقصير الباي، وسعيا إلى تجنب أي نوع من المضاعفات بمناسبة زيارة الرئيس ميلران، مجبرة على الموافقة على منح الدستور الذي يطالب به الحزب الدستوري» ليس لها أساس من الصحة وكتب يقول : «إن هذا المشروع الساذج لن يقدر له أن يتحقق. والمقصود الآن على وجه الخصوص هو اتباع سياسة تهدئة حتى لا نعطي فرصة لتحرك المشاغبين» [259] .

فمن المحتمل جدا أن يكون المقيم العام قد خادع إذن محمد الناصر ليتمكن رئيس الجمهورية الفرنسية من زيارة تونس ولضمان نجاح هذه الزيارة .

وفعلا، فبفضل النداء الذي توجه به الباي وحزب الدستور إلى الأهالي تمت في أحسن الظروف الممكنة [260]، الزيارة التي قام بها ألكسندر ميلران من 27 أفريل إلى 6 ماي 1922 والتي زار خلالها علاوة على مدينة تونس كلا من سوسة، وصفاقس والقيروان وبنزرت وجربة [261]. وكان موقف الرئيس الفرنسي أبعد ما يكون عن الوعد بالإستقلال الداخلي للإيالة بل إنه اعتبر أن الحفاوة التي لقيها لدى الأهالي برهان على عزلة «حزب الدستور» وأكد في ختام زيارته «أن تونس مرتبطة بفرنسا إلى الأبد» [262] .

---

(259) المصدر نفسه، المجلد 2، من سان إلى المراقبين المدنيين، تونس 20 أفريل 1922 .

(260) المصدر نفسه، المجلد 66، مذكرة عن أهم أحداث البلاد التونسية خلال سنة 1922، 4 نوفمبر 1922 .

(261) المصدر نفسه، المجلد 64، رسالة خاصة من سان إلى بومارشي، تونس 5 ماي 1922 .

(262) أ . ت المدني حياة كفاح (الكتاب المذكور ص 259) .

وهكذا خرج المقيم العام منتصرا من أزمة أفريل هذه بينما أدرك الوطنيون التونسيون بأنهم خدعوا مع الباي وغمرهم شعور من الأسف والإحباط [263] .

(2) جذور أزمة أفريل :

مهما كان الأمر، فإن الأحداث التي شهدتها البلاد التونسية في شهر أفريل 1922 تقوم برهانا على تصلب الحركة الوطنية التونسية .

وكان هذا التصلب منبثقا عن عوامل مختلفة متصلة بالظرفية الشرقية وبالوضع الداخلي بالبلاد .

أ – العوامل الخارجية :

علاوة على لائحة تايتنجر، فإن الأحداث التي وقعت في كل من المغرب الأقصى ومصر كانت لها آثارها على الحركة الوطنية التونسية .

فمن شأن مثال المغرب الأقصى – حيث أحرز عبد الكريم الخطابي في جويلية 1921 بأنوال انتصارا باهرا على الجيش الاسباني وأعلن عن قيام جمهورية مستقلة في منطقة «الريف» – تشجيع الوطنيين التونسيين، غير أن اعتراف انجلترا باستقلال مصر في 28 فيفري 1922 هو الذي يفسر، أكثر من قضية الريف، تصلب الحركة الوطنية بالبلاد التونسية. وفي نظر سلطات الحماية التي كانت تسعى إلى التخفيف من مسؤولياتها الذاتية، فتنزع إلى المبالغة في أهمية العوامل الخارجية، فإن لمثال مصر ضلعا هاما في اندلاع أزمة أفريل 1922. وقد كتب المقيم العام في 15 أفريل 1922 : «إن الوطنيين التونسيين، وقد تشجعوا بمثال مصر، وبلائحة

(263) المصدر نفسه، ص 259-260 .

تايتنجر، اعتبروا الوقت سانحا للإسراع بالعمل» وأضاف في نفس هذا التقرير عن أزمة أفريل «إن طيف مصر يحوم فوق كل ما يحدث هنا، وبما أن الناصر باي قد تم اعلامه بتلك الأحداث بطريقة متحيزة، فقد انساق إلى إعجابه باللقب الجديد لفؤاد الأول وبما احرزته بلاده من استقلال»[264].

ب – العوامل الداخلية :

ولئن كنا لا ننكر أهمية هذه العوامل الخارجية، فإنها لم يكن لها في الواقع إلاّ دور المساعدة. أما العوامل الحاسمة في أزمة أفريل، فإنما تكمن في اختلال الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته البلاد التونسية إثر الحرب العالمية الأولى والذي تفاقم في سنة 1922 بالذات .

وكما تقدم، فقد عاشت البلاد التونسية اثر نهاية الحرب، فترة «من السنوات العجاف ». وكانت المحاصيل الزراعية لسنة 1922 أشد انخفاضا من السنوات السابقة .

ارتفع انتاج القمح ما بين 1920 و1922 من 1.423.000 قنطار إلى 2.438.500ق ثم انخفض إلى مليون قنطار فحسب. ومرّ محصول الشعير في نفس الفترة من 570.000 قنطار إلى 2.500.000 ق ثم انخفض إلى 400.000 ق [265]. كما أصابت الأزمة قطاع المواشي. فالبلاد التونسية التي كانت سنة 1919 تعد 2.661.579 رأس غنم لم يبق فيها سنة 1921 سوى 2.037.551 رأس وقد انخفض هذا العدد إلى 1.919.655 سنة 1922. وكذلك الشأن بالنسبة إلى

(264) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 2، من سان إلى بوانكاري، تونس 15 أفريل 1922 .

(265) التقويم العام للبلاد التونسية، السنة 1923 ص 223 .

المعز التي مرّ عددها من 1.660.621 رأسا سنة 1919 إلى 1.113.845 سنة 1921 و1.001.188 سنة 1922[266]. وقد انعكست هذه الأزمة الفلاحية على الصناعات التقليدية التي شهدت علاوة على عودة المنافسة الأجنبية [267] نقصا في سوقها الداخلية يعود لتدهور الطاقة الشرائية للسكان التونسيين. يضاف إلى هذه الأزمة الاقتصادية، أزمة مالية لم تزل في تفاقم مطرد منذ نهاية الحرب. فالجنيه الاسترليني الذي كان يساوي في ديسمبر 1919 : 41.8 فرنكا مرّ في أفريل 1922 إلى 47.94 ف [268]. ونجم عن هذا الانخفاض في قيمة الفرنك غلاء في الأسعار اشتدت وطأته على عامة المستهلكين دون أن تفيد صغار المنتجين التونسيين الذين لم يتوفر لديهم خلال تلك المدة فائض يبيعونه .

عزا لوسيان سان حتى قبل اندلاع أحداث أفريل 1922 إلى هذه الأزمة الاقتصادية أسباب نمو الحركة الوطنية التونسية وتصلبها. وقد لاحظ في هذا الصدد في تقرير إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 25 فيفري 1922: «أن الأزمة الاقتصادية والمالية التي تجتازها البلاد التونسية في هذه الآونة هي السبب الأساسي إن لم نقل الوحيد لضيق واستياء كامنين في نفوس الأهالي. وإذا ما تأكد ما يذهب إليه المتشائمون من أن المحصول الفلاحي القادم سوف يكون رديئا فإن هذه العقلية لن تزداد إلاّ نمواً» ويضيف المقيم قائلا : «ولا يمكن لحكومة الحماية تحمّل مسؤولية وضع مادي ليس لها على أسبابه العالمية سلطان ولكن بالنسبة إلى عقليات في مستوى سذاجة الأهالي، فإن هؤلاء يرون آثاره ويشعرون به بدون أن

(266) المصدر نفسه، ص 270.

(267) استؤنفت المنافسة الأجنبية غداة الحرب العالمية الأولى وتفاقمت شيئا فشيئا مع إعادة القوى الصناعية بناء اقتصادها .

(268) الفريد سوفي، تاريخ فرنسا الاقتصادي بين الحربية (1918-1931) الكتاب المذكور ص 41 و 45 .

يدركوا أسبابه العميقة لأنهم عن ذلك عاجزون. وهذه الأسباب يعرفها جيدا قادة الأحزاب الوطنية، لكنهم عوض تحليلها في صحفهم يستغلون نتائجها لتطوير وتقوية دعاياتهم، وهذه الدعايات وإن اتخذت في الظاهر صيغة المشاركة في إدارة البلاد فهي ترمي في الواقع إلى طردنا» [269] .

وكان السكان التونسيون في بداية 1922، أشد ما يكونون تأثرا بالشعارات الوطنية، لا سيما وأنهم، زيادة إلى تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي وإلى غلاء المعيشة، قد أضحوا في ضائقة لارتفاع أداء «الاستيطان» وهو ضريبة شخصية تدفع منذ أول جانفي من السنة المالية «أي بالضبط في وسط فصل الكساد» ويوفر جمعه حسب الكاتب العام للحكومة التونسية فرصة لا مثيل لها للجباة الأهليين لممارسة جشعهم [270]. ولم يفت الحزب الدستوري أن يستغل استياء الشعب من هذا الاجراء للقيام ضده بحملة حادة [271] في صحافته، وزيادة على هذا، فقد هاج الوطنيون التونسيون إثر صدور أمر 4 جانفي 1922 الذي قلّص إلى حد كبير – كما لاحظنا ذلك من قبل – من حرية الصحافة العربية والعبرية في البلاد التونسية .

وقد أحدثت جملة هذه العوامل غضب السكان المحليين وساعدت هكذا على تعبئتهم ضد النظام الاستعماري .

كما كان الوضع السائد بالبلاد التونسية في بداية 1922، ملائما لحمل الباي وبقية أفراد عائلته على تأييد القضية الوطنية .

وكانت العائلة المالكة تتخبط إذاك في صعوبات مالية خطرة جدا، ولا سيما أن قيمة جراياتهم في تآكل مطرد بحكم التضخم المالي .

(269) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 64، من سان إلى بوانكاري تونس 25 فيفري 1922 .

(270) المصدر نفسه، المجلد 65، مذكرة ڤابريال بيو، 17 ديسمبر 1921 .

(271) المصدر نفسه .

ولم ينج الباي نفسه وولي العهد من هذه الصعوبات، وكانت السلطات الفرنسية مدركة لهذه الوضعية تمام الإدراك حتى أنها حاولت استغلالها لإبعاد محمد الناصر إبان أزمة أفريل عن الوطنيين التّونسيين. وفي 6 أفريل 1922 كتب بوانكاري إلى لوسيان سان قائلا «إذا ما بدا لكم أن وضع الباي المالي المحرج قد يتطلب إجراءات من شأنها تيسير تسوية الوضع، فإني سوف أنظر فيما تعرضونه علي من المقترحات بكل رعاية» [272] .

كما أشار رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بعد ذلك بيومين إلى ضرورة استخدام هذه الوسيلة المالية نفسها لحمل ولي العهد، نظرا إلى حاجته إلى المال، على تعويض الباي في حالة تمسك محمد الناصر بموقفه[273]. وما كان صحيحا بالنسبة إلى الباي وولي العهد كان أصح بالنسبة إلى بقية أفراد العائلة المالكة. ومن هنا جاء غضب الأمراء على نظام الحماية والتزامهم في شهر أفريل 1922 بعدم قبول خلافة محمد الناصر ما دام على قيد الحياة، وموافقتهم على التوقيع على المطالب الثمانية عشرة التي يؤدي تطبيقها إلى طرد فرنسا من الإيالة .

لقد كانت إذن كلّ الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تشهدها مختلف قطاعات السكان التونسيين السبب الأساسي في أزمة أفريل 1922.

إلاّ أن نهاية هذه الأزمة قد وضعت حدا لكل ما قد بعثته من الآمال، وأحدثت تثبيطا لعزيمة العديد من المناضلين وتسببت بالتالي في تراجع الحركة الوطنية .

(272) المصدر نفسه، المجلد 2، من بوانكاري إلى سان، باريس 6 أفريل 1923 .

(273) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، باريس 8 أفريل 1922 .

الفصل الثاني

تراجع الحركة الوطنية التونسية بعد أزمة أفريل 1922

أدّت أزمة أفريل، أول الأمر، إلى تنمية الحركة الوطنية التونسية، فشهد الحزب الدستوري طيلة الأزمة إقبالا على الانخراطات منقطع النظير[1]. وأحدثت احتمالات حصول الإيالة على الحكم الذاتي تعبئة عظيمة للأهالي التونسيين[2]. إلاّ أن نهاية هذه الأزمة أحبطت عزائم الوطنيين التونسيين وأدخلت في نفوسهم المرارة والحيرة. وقد ساهم تأكيد رئيس الجمهورية الفرنسية ألكسندر ميلران، بمناسبة زيارته للإيالة، كون «فرنسا باقية بالبلاد التونسية إلى الأبد» في وضع حدّ للآمال الناجمة عن أحداث أفريل وعن مطالب محمد الناصر باي .

عمت عندئذ خيبة الآمال ووهنت العزائم. ولم يطق القادة الدستوريون الذين أوصوا الأهالي بتخصيص استقبال حار لرئيس الجمهورية الفرنسية خداع الإقامة العامة سيما وقد فقدوا بسبب ذلك الكثير من نفوذهم بين السكان .

(1) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 2، من لوسيان سان إلى المراقبين المدنيين، تونس 21 أفريل 1922 والمجلد 65 ، مذكرة دي وارين نائب مقاطعة «مورت وموزيل» بخصوص الوضع بالبلاد التونسية 28 ماي 1922 .

(2) المرجع نفسه، المجلد 2، من سان إلى بوانكاري تونس 8 أفريل 1922 .

I - ضعف حظوة الحزب الدستوري في الداخل :

ولم يلبث المقيم العام لوسيان سان أن استغل هذا الوضع لإضعاف الحركة الوطنية التونسية ما استطاع إلى ذلك سبيلا [3]. وسرعان ما سعى إلى عزل الدستور وإضعافه محملا إياه مسؤولية أزمة أفريل ومقدما إياه مرة أخرى كعدو لفرنسا يعمل بتواطئ مع الشيوعيين بهدف إجلائها عن البلاد التونسية. وكان هدف سلطات الحماية يتمثل في حث العناصر المعتدلة على الابتعاد عن هذا الحزب وحرمانه من صحافته وبالتالي من وسائل دعايته وإضعاف موارده حسب الإمكان، وتشويه صورته لدى الأوساط الليبرالية بفرنسا والحد من حظوته سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .

ولبلوغ هذه الغاية، جمع المقيم العام بين التخويف والرشوة، وبين الوعيد والوعد، وبعبارة أخرى فقد شرع لوسيان سان في تطبيق سياسة اشهار الهراوة في وجه «المتطرفين» وإغراء «المعتدلين» بسياسة الجزر لفصلهم عن الحزب الدستوري .

(1) قمع الوطنيين التونسيين وإرهابهم :

سلك لوسيان سان سياسته المفضلة بالجمع بين القمع والارهاب منتهجا سبيل الخلط والمزج ضد الشيوعيين والدستوريين بصفة متوازية.

فقد جردت الجامعة الشيوعية بالبلاد التونسية من منشطيها الأساسيين قبل صدور الاذن بحلها. فحكم على رئيسها، بيار لوزون، في شهر مارس 1922 بثمانية أشهر سجنا[4]. وشرع لوسيان سان، إثر أزمة أفريل، في

(3) المرجع نفسه، المجلد 64، رسالة خاصة من سان إلى بومارشي، تونس 5 ماي 1922 .
(4) المصدر نفسه، المجلد 64، برقية من سان إلى بوانكاري، تونس 12 ماي 1922 .

إبعاد بقية منشطي الجامعة الشيوعية عن مدينة تونس فوضع «بارّو» وهو موظف بالبريد، على ذمة إدارة البريد بفرنسا. وعند تعيينه بباريس غادر نهائيا البلاد التونسية في 20 ماي 1922. أما «فيندوري» وهو عامل بلدي، فقد أحيل على مجلس التأديب الذي فصله مؤقتا عن العمل، نظرا إلى وظيفته كمدير للصحيفة الشيوعية «المستقبل الاجتماعي» الصادرة بالفرنسية حيث عوض «لوزون». وتمّ حلّ الجامعة الشيوعية في 17 ماي 1922 بقرار من الوزير الأكبر للإيالة [5]. وكانت العقوبات المتخذة ضد الموظفين الفرنسيين لأنشطتهم السياسية وبصفة عامة كل الاجراءات ضد الشيوعيين ترمي إلى تثبيط عزائم مستخدمي الحماية الذين يجنحون إلى المعارضة كما ترمي إلى إرهاب الحركة الوطنية التونسية .

وقد ضربت هذه الحركة في أكثر عناصرها نشاطا وأقواهم عزيمة، فمنذ 5 أفريل 1922، أوقف خمسة مناضلين إثر مظاهرة انتظمت بالمطوية وهي بلدة في جنوب الإيالة. إلاّ أن سلطات الحماية، سعيا إلى تهدئة الوضع قبل زيارة «ألكسندر ميلران» قد أسعفت «مشاغبي» المطوية الخمسة بالسراح الوقتي وذهبت حتّى إلى الحكم لهم بعدم سماع الدعوى في 17 أفريل 1922. وفي 7 ماي الموالي، أوقف دستوريان آخران في مدينة باجة ثم أطلق سراحهما بعد عشرة أيام بمناسبة عيد الفطر. وقد أوخذا على قيامهما لفائدة حزب الدستور بدعاية نشيطة من أبرز مضامينها: «أن المعمرين سيغادرون البلاد بفضل نضال هذا الحزب، وسوف تقسم أراضيهم بين عمالهم وأجوارهم المسلمين»[6] .

وتندرج كل هذه الإجراءات ضمن سياسة الإرهاب الرامية إلى تعطيل دعاية الوطنيين التونسيين[7]. كما وجهت في إطار هذه السياسة اتهامات

(5) المصدر نفسه، المجلد 64، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 26 ماي 1922 .
(6) المصدر نفسه، المجلد 65، برقية من سان إلى بوانكاري، تونس 2 جويلية 1922 .
(7) المصدر نفسه، المجلد 65، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 1 جويلية 1922.

وتهديدات ضد قادة الدستور وبصفة أدق ضد أمينه العام أحمد الصافي. ونسبت إليهم مسؤولية أحداث أفريل 1922 ،المندلعة بتواطئ مع الشيوعيين لطرد الفرنسيين من الإيالة ». وتمت دعوة أحمد الصافي من قبل قاضي التحقيق الفرنسي للإجابة عن تلك التهم. غير أن أمين عام الدستور سرعان ما سافر إلى باريس يوم 6 ماي 1922 بهدف تفنيدها أمام حكومة الجمهورية الفرنسية وإيقاف الحملة الدعائية القائمة ضد حزبه. ولمعارضة مساعي أحمد الصافي أرسل لوسيان سان على إثره ملحقه الصحافي «قاستون دومزيار»[8]، وحذر الكاي دورساي من أخطار تكاثف الدعاية الدستورية في حال وجود أحمد الصافي لمركز دعم بباريس[9] .

وبالتوازي مع سياسة التهديد والإرهاب، التي من شأنها تثبيط عزائم العديد من كبار الدستوريين، سعى المقيم العام، باستعمال الرشوة والوعود عند الاقتضاء، إلى فصل عدد من المناضلين المحنكين عن الدستور.

وهذا ما حصل مع فرحات بن عياد الذي كان منذ أكتوبر 1920 يمثل بكفاءة ونبل، الحزب الدستوري في العاصمة الفرنسية، وقد أقام علاقات متطورة في مختلف الأوساط السياسية تمكن بفضلها من إقناع العديد من النواب الفرنسيين بسداد المطالب التونسية. كما نجد أن الفتوى التي قدمها جوزيف برتيلمي القانونية ولائحة تايتنجر وقد تضمنت كلتاهما الاعتراف بشرعية هذه المطالب يرجع الفضل فيهما - كما قد رأيناه - بقدر كبير إلى جهود فرحات بن عياد الشخصية .

غير أن ابن عياد، تنكر فجأة إثر أزمة أفريل للحزب الدستوري وقدم خدماته بدون مراوغة إلى حكومة الجمهورية الفرنسية .

(8) أ . ت. المدني، حياة كفاح، الكتاب المذكور، ص 268 .

(9) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 64، من سان إلى بوانكاري، تونس 26 ماي 1922 .

(2) ارتداد فرحات بن عياد وتأسيس الحزب الدستوري المستقل :

جاء هذا الموقف تعبيرا عن انفصال ابن عياد عن الخط المتصلب الذي تبناه الحزب الدستوري في شهر أفريل 1922 والذي يتنافى مع الصورة التي كان يقدمها عن هذا الحزب منذ استقراره بباريس [10]، ومن جهة أخرى، فليس من المستبعد أن يكون فرحات ابن عياد قد وقع بدوره تحت تأثير أولئك الذين كسبهم لفائدة القضية التونسية والذين أربكهم بصورة خاصة التطور الحاصل في الحزب الدستوري [11] .

إن هذا الموقف، يعبر كذلك عن حذر أحد برجوازيي مدينة تونس من الإرهاب والتهديدات التي أصدرتها سلطات الحماية ضد قادة الدستور. كما يفسر حنقه على قادة الدستور الذين لم يكونوا يمدونه بانتظام بالمال اللازم له بالعاصمة الفرنسية [12]. وهو يعرب أخيرا عن نفاد صبر رجل يرغب في استعادة وضع عائلته الذي كان في السابق مزدهرا [13]. ولم يعد يعتقد أن في الإمكان تحقيقه، نظرا إلى إختلال ميزان القوى، إلاّ في نطاق الحماية .

ولكل هذه الأسباب، إنقلب فرحات بن عياد على حزبه ليصبح في خدمة فرنسا .

وقد جاء في بداية شهر ماي 1922، بتحريض من تايتنجر، ليصرح إلى بومارشي المدير المساعد لشؤون إفريقيا بوزارة خارجية فرنسا «أن الدستوريين قد ارتكبوا تجاوزات في استغلال اسمه وأنه لم يكن قط من أنصار منح «دستور» للإيالة يؤدي إلى تناقص حقوق فرنسا في البلاد». وإن ادعى بأن له الشرف في إلهام لائحة تايتنجر فقد أكّد «أن المتطرفين قد

(10) المصدر نفسه، المجلد 318، من بوانكاري إلى سان، باريس 31 مارس 1922 .

(11) المصدر نفسه، مذكرة بومارشي، باريس 27 ماي 1922 .

(12) أ . ت. المدني، حياة كفاح الكتاب، المذكور ص 261-262 .

(13) جاك بيرك، المغرب بين حربين، الكتاب المذكور ص 18 .

حرّفوا نواياه» وأضاف أنه يأسف للعلاقات التي أقامها مع الثعالبي الذي قد سحره في الماضي بفصاحته وبيانه ولكنه أصبح الآن متحالفا مع الشيوعيين، وأنه يرفض إتباعه في الميدان الجديد الذي تحول إليه. وأعلن بنفس المناسبة قدوم وفد دستوري جديد إلى فرنسا مكلف بمتابعة القضايا التونسية لدى نواب البرلمان. ومع طلبه بعدم اطلاع أي أحد من مواطنيه على ما يقوم به من مسعى، عرض على بومارشي، برهانا على وفائه وإخلاصه، أن يبقى تحت تصرفه لاعلامه بأنشطة الوفد التونسي بدقة [14].

وفي 27 ماي 1922، جاء فرحات بن عياد حسب الاتفاق، لإطلاع المدير العام المساعد لشؤون إفريقيا عن نشاط أحمد الصافي بباريس [15]. واغتنم هذه الفرصة ليؤكد من جديد انفصاله عن الدستوريين «الذين يرى أنه لم تعد تربطه بهم أي صلة» ويصرح «أنه ينتظر بفارغ الصبر قدوم لوسيان سان إلى باريس ليؤكد له شخصيا شواهد إخلاصه» [16].

على أن خداع ابن عياد لم يخف طويلا على القادة الدستوريين. وكان عبد العزيز الثعالبي الزعيم الروحي للدستور، مطلعا بانتظام على سلوكه وأعماله بواسطة الجيلاني بن رمضان [17]. وخلال مهمته بباريس في شهر ماي 1922، وجد أحمد الصافي سلوك مندوب الحزب الدستوري أقل ما يقال فيه أنه محير. وقد برهن فرحات بن عياد آنذاك تجاه الأمين العام للحزب عن سوء نية. فلم يساهم قط في تيسير مهمته وكان يتملص كلما طلب منه مشاركته. ولئن قبل أن يطلعه على نسخ من تقارير «هامة جدا» عن القضية التونسية، كانت أرسلت إلى حكومة الجمهورية

(14) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1922) المجلد 318، من بوانكاري إلى سان، باريس 12 ماي 1922 .

(15) المصدر نفسه، مذكرة بومارشي، باريس 27 ماي 1922 .

(16) المصدر نفسه .

(17) أ . ت. المدني، حياة الكفاح، الكتاب المذكور ص 265 .

الفرنسية[18] قبل أزمة أفريل، فقد كان يبدي حرصا شديدا على استرجاعها[19] .

وفي هذه الظروف، قرر القادة الدستوريون دعوة مندوبهم بباريس إلى العودة إلى تونس [20]. إلاّ أن فرحات بن عياد وجد في اللجنة التنفيذية للدستور، مدافعين وأنصارا مثل الشاذلي المورالي والطيب بن عيسى وكان الأول مديرا «المنير» والثاني مديرا «الوزير» وهما صحيفتان باللغة العربية

وزيادة عن عزلة زعماء الحزب الدستوري، وتفاقم بلبلتهم عمل المقيم العام لوسيان سان على «استغلال النفوذ الذي يتمتع به فرحات بن عياد في بعض أوساط الأهالي قصد تأسيس حزب تونسي موال لفرنسا بحيث يمكن لها الاتفاق معه» [21]. وعند عودته إلى تونس، أسس المندوب السابق للحزب بمعية المورالي وابن عيسى «الحزب الدستوري المستقل ». وهذه الحركة الجديدة، التي كانت، خلافا للدستور، لا تشترط من المنخرطين دفع اشتراك مالي ولا قسم يمين خلاص، سرعان ما شنّت حملة صحفية ضد الثعالبي ورفاقه لتطعن في احتكارهم للوطنية وتتهمهم باختلاس أموال الحزب الدستوري لفائدتهم[22]. ولئن تمكن من إحداث شيء من البلبلة الفكرية في الأوساط الوطنية بمدينة تونس، فإن «الحزب الدستوري المستقل» لم يلق أي صدى داخل البلاد حيث كان زعيمه فرحات بن عياد الذي قد باشر نشاطه بباريس لا يكاد يعرفه أحد[23] .

(18) أ . ت. المدني، حياة كافح، الكتاب المذكور ص 264 .

(19) أ . ت. المدني، حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 264 .

(20) وزارة الخارجية، البلاد التونسية المجلد 319، من كستيون إلي بوانكاري، تونس 17 جوان 1922 .

(21) المصدر نفسه، مذكرة المدير المساعد لديوان وزير الشؤون الخارجية، 23 جانفي 1923 .

(22) المصدر نفسه، المجلد 66، من سان إلى بوانكاري، تونس 13 نوفمبر 1922 .

(23) أ . ت. المدني حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 265-266 .

وعلى أي حال، فلم يبق ابن عياد مهتما بصفة خاصة بالنشاط السياسي. وكان هدفه يتمثل أساسا في استعادة وضع مادي ميسور في نطاق الحماية لاسترجاع حظوة عائلته وثروتها وشهرتها. ولا يمكن له ذلك إلاّ بتقديم شواهد الإخلاص لفرنسا. وكان تأسيسه الحزب الدستوري المستقل، والعدول عن صفته كمحمي انجليزي علامات واضحة للدلالة على رغبته وعزمه على التعاون مع السلطات الفرنسية. وكانت الرسالة التي كتبها في 21 جانفي 1923 إلى ريمون بوانكاري رئيس الوزراء ووزير خارجية فرنسا إذاك، تعرب تماما عن هذه العقلية. فقد كتب يقول : «اقتناعا مني بتشريك أصفى العناصر الاسلامية في السياسة الفرنسية فإني أضع تحت تصرف سيادتكم كل ما أملك من ذكاء ونشاط، وكل ما أكسبني إياه ماضي أسلافي – وأنالهم وفيّ – من اعتبار. وأطلب منكم تكليفي بوظيفة، أتمكن بفضلها، من خدمة البلاد التونسية وفرنسا بنفس الروح تحت سامي سلطة سان» [24] .

طلب ابن عياد في أول الأمر، يؤيده في ذلك أصدقاؤه بباريس وبصفة أخص بيار تايتنجر، وظيفة «قائد» (والي منطقة) بالبلاد التونسية، ثم وظيفة مندوب للباي بباريس وهذا ما يمكّنه، كما قال، «من العمل على توثيق العلاقة بين الملك التونسي وبين فرنسا»[25]. وقد وافق ديوان وزارة الخارجية على أن يعهد بهذه الوظيفة إلى هذا الرجل «الذي بذل جهدا نشيطا في عدة مناسبات لدى مواطنيه لتهدئة البعض من العناصر المشاغبة وعرقلة كل حركة متمردة»[26]. إلاّ أن بومارشي المدير المساعد

(24) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917–1929) المجلد 319، من ابن عياد إلى بوانكاري، تونس 21 جانفي 1923 .

(25) المصدر نفسه، المجلد 67، مذكرة بومارشي، باريس 27 سبتمبر 1924 .

(26) المصدر نفسه، المجلد 319، مذكرة من ديوان وزير الخارجية إلى بومارشي، باريس 28 نوفمبر 1924 .

لشؤون إفريقيا بوزارة الخارجية كان يعتبر أن فرنسا «ليس لها أن تمنح الباي الحق في إنشاء مفوضية، وهو حق لم يكن له قبل الحماية»[27] .

ومن جهة أخرى، فإن كل وظيفة رسمية تمنح إلى ابن عياد تفقده كل مصداقية لدى السكان التونسيين وتقضي إذن على كل عمله ضد الدستور. لذلك أمسكت السلطات الاستعمارية عن العهد له بأي وظيفة ما دام يمارس نشاطه. ولم يعينه المقيم العام في خطة «صاحب الطابع» لدى الباي إلاّ بعد أن استغله استغلالا تاما، وبدأ انكشاف ألاعيبه .

ومن ذلك الحين دخل فرحات بن عياد في فترة التعامل المكشوف مع المقيم العام واقفا بقية حياته على خدمة الحماية. وعندما تورط نهائيا في نظر الأهالي، اختفى تماما عن الساحة السياسية ومعه حركته العابرة للحزب الدستوري المستقل. على أنه قد شارك بعد انسلاخه في 1922 وحتى سنة 1924 باتهاماته وتلميحاته المؤذية ضد القادة الدستوريين في عزل الدستور ومن ثم في إضعاف الحركة الوطنية التونسية التي قدّم لها في السابق خدمات مثلى .

كما تمكن لوسيان سان من فصل مناضلين وطنيين آخرين عن الدستور زيادة على فرحات بن عياد والطيب بن عيسى والشاذلي المورالي واصدقائهم من الحزب الدستوري المستقل،

وأصدر لوسيان سان في شهر جويلية 1922، مستغلا البلبلة السائدة في هذا الحزب إثر أزمة أفريل[28]، إصلاحات توفر للعديد من الوطنيين الوجلين، أعذارا ومبرّرات للابتعاد عن الدستور[29] .

(27) المصدر نفسه، المجلد 67، مذكرة بومارشي، باريس 27 سبتمبر 1924 .

(28) المصدر نفسه، المجلد 64، رسالة خاصة من سان إلى بومارشي، تونس 5 ماي 1929 .

(29) الملاحظ أن سان نبه حتى من قبل أزمة أفريل 1922 إلى أنه نظرا إلى أن عقلية التونسيين لم تعد كما كانت قبل الحرب «فلا يمكن مواصلة السياسة المتبعة حتى 1914» (المصدر نفسه، من سان إلى بوانكاري، تونس 25 فيفري 1922) .

(3) إصلاحات 1922 وعزلة الحزب الدستوري :

على أن هذه الإصلاحات لم تغير كثيرا طبيعة نظام الحماية. صحيح أن فرنسا قد قبلت لأول مرة منذ 1881 مبدإ تمثيل السكان التونسيين عن طريق الانتخاب في مجالس محدثة في المستويات المحلية والجهوية والوطنية : مجالس العمالة (الولايات) ومجالس الجهات والمجلس الكبير. إلاّ أن الاقتراع هو أبعد من أن يكون عاما، وكانت الانتخابات تتم في الدرجة الثانية بل وحتى الثالثة. ومع هذا، فقد أصبح من الممكن لمجموعة من التونسيين البعض منهم منتخب [30] أن يناقشوا لأول مرة منذ انتصاب الحماية المشاكل الاقتصادية، والمالية والمتصلة بالميزانية لبلادهم، والاعراب ان لم يكن عن تطلعات الأهالي فعن مطالبهم على الأقل [31]. وبذلك فإن المطلب القديم الذي قدّم قبل الحرب، والمتعلق بمشاركة التونسيين في إدارة بلادهم قد تم إرضاؤه في الظاهر. كما ألغيت خطة الكاتب العام للحكومة التونسية وكان موظفا ذا نفوذ واسع وعينا للمقيم العام على الوزراء التونسيين [32]. وبذلك استعاد الوزراء التونسيون الثلاثة، ظاهريا على الأقل، جانبا من نفوذهم .

وفي الواقع فقد أفرغت تراتيب التطبيق هذه الإصلاحات من محتواها. ولم تقبل فرنسا منح هذه الاصلاحات إلى البلاد التونسية إلاّ مع الحرص على إبقاء سلطتها كاملة في هذه البلاد والمحافظة على مصالحها المادية والمعنوية فيها. ولهذا الغرض اتخذت احتياطات على مستوى تركيبة مختلف المجالس وصلاحياتها وكذلك علاقاتها مع سلطات الحماية .

(30) منذ 1907، تضمن المجلس الاستشاري المؤسس سنة 1896 «قسما أهليا ». إلاّ أن أعضاء هذا القسم الذين ينبغي مبدئيا أن ينتخبوا في أغلبهم من قبل «الغرف الاستشارية الأهلية للمصالح الفلاحية والتجارية والصناعية» كانوا حتى 1922، يعينهم المقيم العام لأن هذه الغرف لم تؤسس بعد .

(31) Le Temps «الزمان» 10 أفريل 1923 .

(32) كانت صلاحيات الكاتب العام، المحددة في فيفري 1883 قد جعلت منه الرئيس الحقيقي لإدارة الإيالة .

كانت طريقة الإنتخابات لمختلف المجالس مخالفة لمبادئ الديمقراطية. فالطبقات غير المحظوظة كالمزارعين الفقراء، والخماسة والعملة لا حق لهم في الانتخاب. كما استثنيت من الانتخابات المناطق البلدية (المدن والقرى الكبرى) حيث يقيم أكثر العناصر وعيا ونضجا، وحيث تتبادل الآراء وهي بالتالي تشكل ضمير الأمة. كما لا يمكن انتخاب البعض من العناصر المثقفة المقيمة خارج المناطق البلدية مثل موظفي الدولة والمؤسسات العمومية، ومستخدمي مصالح الامتياز والعدول. فالمجالس كانت إذن مقصورة على الأعيان وحدهم الذين تتحرى السلطات الاستعمارية في انتقائهم وذلك إمّا لمجازاتهم على حسن مشاعرهم تجاه فرنسا أو لحثهم على التعاون مع نظام الحماية وتخليصهم بالتالي من تأثير حزب الدستور. ومن جهة أخرى، فباستثناء مجالس «القيادات» (الولايات) المتركبة أساسا من التونسيين، فإن أغلبية الأعضاء في بقية المجالس كانت من الفرنسيين. وهكذا كانت مجالس الجهات الخمسة في سنة 1922 تضم 62 فرنسيا و 57 تونسيا[33]. وكان التباين أشد على مستوى المجلس الكبير حيث كان القسم الفرنسي يعد 44 عضوا بينما لا يضم «القسم الأهلي» سوى 18 عضوا. ولقد كان ممثلو الجالية الفرنسية، المقدرة بحوالي خمسين ألف نسمة، في المجالس الجهوية وخاصة في المجلس الكبير أكثر عددا من ممثلي السكان التونسيين الذين يعدون قرابة المليونين[34] .

وكما اتخذت الاحتياطات على مستوى تركيبة مختلف المجالس، فقد تم توخي درجة مماثلة من الحذر إن لم تكن أشد على مستوى صلاحياتها. وتجنّبا لأي تقليص من سلطة فرنسا ونفوذها بالبلاد التونسية حرمت هذه

(33) قد تفاقم التفاوت بين الفرنسيين والتونسيين مع تكاثر الجالية الفرنسية (جورج ركتنولد، المجالس المنتخبة بالحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، الجزائر 1931) .

(34) حسب إحصاء 1921 يقدر السكان التونسيّون بـ 1 913.344 نسمة منها 1.864.908 مسلما و 48.436 يهوديا وكانت الجالية الفرنسية تعد إذاك 54.476 فردا .

المجالس من كل نفوذ سياسي وتشريعي ودستوري. فكانت صلاحياتها تتعلق بالاقتصاد وبالميزانية لاغير. على أنه يجب التنبيه إلى أن سلطاتها في هذه الميادين كانت استشارية وليست سلطات حقيقية .

فمجلس «القيادة» يناقش احتياجات «القيادة» (الولاية) من الوجهة الاقتصادية ويمكن دعوته إلى إبداء رأيه فيما تعرضه عليه الحكومة من المسائل التي تهم تلك الدائرة .

ينظر مجلس الجهة في آراء مجالس «القيادة» ويدرس احتياجات المنطقة الاقتصادية، ويبدي رأيه في برامج الأعمال التي تعتزم البلديات إنجازها وفي كل المسائل التي تعرضها عليه الإدارة. كما يمكن دعوته إلى إبداء رأيه في كل المصاريف ذات الصبغة الجهوية في ميزانية الدولة العامة.

أما المجلس الكبير، فلئن كانت سلطاته أوسع من مجلس الجهة، فإنها محدودة هي الأخرى. وكانت صلاحياته مثل مجلس الجهة مقتصرة على المسائل الاقتصادية والمتصلة بالميزانية لا غير. ويمكن لقسميه اللّذين يجلسان كل على حدة، إبداء مقترحات ذات طابع اقتصادي ومالي. ولأعضاء المجلس الكبير الحق في طرح أي سؤال على الحكومة شريطة ألا يخرج عن الصلاحيات المحددة لمجلسهم. وفي كل دورة عادية، تعرض عليهم الحكومة تقريرا عن الحساب الإداري للميزانية السابقة بحيث يمكن للمجلس مراقبة الميزانية. والدور الأساسي لهذا المجلس إنما يكمن في مجال الميزانية. وفعلا فالمجلس الكبير ينظر في ميزانية الدولة التي تعدها الحكومة. وعندما يبدي القسمان – الفرنسي والتونسي – نفس الرأي في مادة الميزانية في حدود السلطات المسندة إلى مجلسهم، فعلى الحكومة مبدئيا أن تحترمه. وزيادة على هذا، فإنه لا يمكن للدولة إبرام أي قرض ما لم يوافق عليه القسمان اللّذان يجلسان إذاك معا لهذا الغرض. إلاّ أن قيودا عدة أفرغت هذه السلطات من كل مضمون حقيقي. من ذلك أن المجلس الكبير لا يحق له مناقشة المصاريف المتصلة بالعائلة المالكة،

والإقامة العامة، والعدالة الفرنسية ومصالح أمن الدولة، وتسديد الدين التونسي. وإن لم تكن آراء القسمين متطابقة في مادة الميزانية، يتم حسم الخلاف من قبل المجلس الأعلى، وهو جهاز منبثق عن المجلس الكبير، متركب من 10 أعضاء : 5 تونسيين و 5 فرنسيين. وإن لم يتوصل هذا المجلس إلى نتيجة، اتسع لتشريك الوزير الأكبر وأعضاء الحكومة الفرنسيين وبذلك تضم لجنة التحكيم الجديدة 6 تونسيين من بينهم الوزير الأكبر و 14 فرنسيا . ومن البديهي أن قراراتها في هذه الظروف إنما تعبر لا عن رأي المجلس الكبير بل عن رأي الحكومة. وزيادة على هذا، ففي حالة اتفاق القسمين، يمكن لوزارة خارجية فرنسا، وقد «أنارها» المقيم العام برأيه أن تعدل اقتراحا تعتبره منافيا لمصالح فرنسا المادية والمعنوية. ذلك أن كل قرار يتخذه المجلس الكبير يجب أن يؤيده مسبقا وزير الخارجية، ويضيف الفصل 19 من أمر 23 جويلية 1922، مع إقرار احترام الآراء التي يعبر عنها القسمان في مادة الميزانية، أن «هذا الفصل لا يضر مطلقا بحق التصديق المخصص لوزير الخارجية للحكومة الفرنسية قبل أي إصدار للميزانية التونسية» .

غير أن الحد من السلطات لم يكن متماثلا بالنسبة إلى القسمين. فصلاحيات القسم الأهلي كانت أكثر تقييدا من صلاحيات القسم الفرنسي. ونظرا إلى أن التونسيين كانوا في المجلس الكبير أقل من نصف عدد الفرنسيين، فإن كل قرار هام كان يعبر بالأحرى عن رأي القسم الفرنسي. وهكذا فعندما يجلس القسمان معا لمناقشة إبرام القرض، فإن الأغلبية يمكن الحصول عليها دائما دون اعتبار التونسيين. وقد سبق لنا أن أشرنا إلى أن النزاع – في حالة خلاف بين القسمين الجالسين كل على حدة – يتم فيه الفصل بواسطة المجلس الأعلى الذي غالبا ما يشارك فيه الوزير الأكبر وأعضاء الحكومة الفرنسيون، وفيه يكون التونسيون إذن أقلية واضحة. والمنع الصارم للمجلس الكبير من إبداء أي رغبة من نوع سياسي أو دستوري إنما هو موجه خاصة ضدّ العنصر التونسي. ذلك أن المطلوب هو

الحفاظ على الوضع الراهن والنظام القائم لفائدة الفرنسيين الذين لا يمكن الطعن فيهما إلاّ من قبل التونسيين. يضاف إلى هذا أن كل مفاوضة متعلقة بموضوع غير موجود ضمن صلاحيات المجلس الكبير أو خارج الدورات المرخص فيها قانونيا [35] يحكم عليها بالبطلان. وقد ينجر عنها حتى حل أحد القسمين. والمقصود من هذا تجنب الاجتماعات التي قد تفرضها الظروف خاصة على القسم الأهلي .

وكان المجلس الكبير، وخاصة قسمه الأهلي يشكل مجلسا استشاريا على أكثر تقدير، نظرا إلى حرمانه من السلطة في الميدان السياسي والتشريعي والدستوري، وإلى صلاحياته المحدودة جدا في مادة الميزانية. وهو لا يكاد يختلف عن المجلس الاستشاري الذي تزعم سلطات الحماية إصلاحه. فدوره يقتصر مثل المجلس الاستشاري، على إبداء الآراء في المادة الاقتصادية والمالية [36] .

ومن البديهي أن مختلف المجالس المحدثة في جويلية 1922 ما كانت في هذا الظروف لتضايق سلطة فرنسا بالبلاد التونسية .

وكما أنها لم تتأثر من تأسيس هذه المجالس، فإن هذه السلطة لم تتأذّ كذلك من إلغاء الكتابة العامة لحكومة الحماية. وفي الواقع، فإن هذه المؤسسة لم تلغ وإنما قسّمت فقط إلى إدارتين : إدارة الداخلية وإدارة العدل، يديرهما مديران فرنسيان كانا بالضّبط مثل الكاتب العام يراقبان بدقة الوزراء التّونسيين ولهما صفة عضوين في الحكومة [37] .

(35) نفتح الدورة العادية للمجلس الكبير خلال الثلاثي الرابع من كل سنة في تاريخ يحدد بأمر. ولا تتجاوز الدورة 20 يوما. ويمكن دعوة المجلس الكبير لدورة استثنائية بأمر .

(36) لا يكون نفوذ المجلس الكبير فعليا إلاّ في مادة القرض، إلاّ أن القسمين عندما يجتمعان معا فالقرار يعود إلى المندوبين الفرنسيين الذين يمثلون سنة 1922، 44 عضوا من بين 62 يعدهم المجلس الكبير .

(37) رسميا كانت صلاحياتهم أوسع حتى من صلاحيات الكاتب العام. لأن دور هذا الأخير ينحصر مبدئيا في المراقبة، بينما يمتد دور المديرين حتى الإدارة (أمر 14 جويلية 1922، الرائد الرسمي التونسي 5-8-12-15 جويلية 1922) .

وفي هذه الظروف، بقي تشريك التّونسيين في إدارة بلادهم أمرا نظريا بحتا والروح الديمقراطية التي زعم إدخالها في الإيالة قد زيفت من جراء المكانة الممتازة الممنوحة للمتفوقين وخاصة في المجلس الكبير، [38] على حساب أغلبية الأهالي التونسيين بل أيضا وعلى حساب كل الفرنسيين المستقرين بالبلاد التونسية والذين تتأتى مواردهم من قوة عملهم والوظيفة العمومية والمهن الحرة .

إلاّ أن إصلاحات 1922، لئن قابلها اليسار الفرنسي بالبلاد التونسية باستياء [39]، واعتبرها الدستور نوعا من الرجوع إلى الوراء [40]، فإنها ساهمت في عزلة الدستور وبالتالي في إضعافه. وفعلا فقد أراحت ضمير الوطنيين الذين كانوا يبحثون، منذ تغيّر ميزان القوى، بدافع الخجل أو الخوف من القمع، عن الخروج من ميدان المقاومة الوطنية .

ولم يفت الحزب الإصلاحي، وقد كان، والحق يقال، يدعو منذ تأسيسه سنة 1921 إلى الاعتدال، أن يستغل هذا الوضع ليدعم أركانه على حساب الدستور. ومن جهة أخرى، فلم تبخل سلطات الحماية بالوسائل لتوفر له جميع التشجيعات. واستغل المقيم العام لوسيان سان الحركة المناهضة التي بدت تظهر ضد الدستور إثر أزمة أفريل 1922، لمساعدة نمو الحزب الاصلاحي الذي «كان – على حد قوله – رغم نزعته التحررية والاصلاحية، صديقا مخلصا لفرنسا، يقبل راضيا التعديلات السياسية والإدارية التي ستدخل إلى الإيالة » [41]. وكان يعول على هذه الحركة السياسية لمواجهة الدعاية الدستورية المناهضة لإصلاحات 1922 لدى السكان التونسيين.

(38) «تونس الاشتراكية» 22 أكتوبر و 19 نوفمبر 1922 .

(39) في المصدر نفسه .

(40) كاز ماجور، الحركة الوطنية بالبلاد التونسية، الكتاب المذكور ص 81 .

(41) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 66، من سان إلى بوانكاري، تونس 15 جويلية 1922 .

وحتى من قبل إصدار هذه الإصلاحات، استقبل لوسيان سان قادة الحزب الإصلاحي «وعرض عليهم النوايا التحررية للحكومة»[42] وإثر هذه المقابلة، شرع حسن القلاتي زعيم الإصلاحيين، وقد اقتنع سريعا ببيانات المقيم العام، في القيام بحملة لفائدة الإصلاحات المقصودة .

ففي صحيفة «البرهان» بتاريخ 4 جويلية 1922 وفي معرض حديثه عن اللقاء الذي جمعه بلوسيان سان، أشار القلاتي إلى وعود المقيم العام الذي قال ان الانتخابات المقبلة ستكون حرة وبعيدة عن كل تدخل إداري. كما أضاف موجها كلامه إلى السكان التونسيين أن الإصلاحات القادمة لا يمكن إقرارها إلاّ إذا لزم التونسيون الهدوء وأخذوا بعين الاعتبار تصريح رئيس الجمهورية الفرنسية ألكسندر ميلران القائل «بأن فرنسا باقية إلى الأبد بالبلاد التونسية ». وختم مقاله بدعوة الأهالي، بصفة غير مباشرة، إلى وضع ثقتهم في لوسيان سان الذي برهن على حسن إستعداده تجاه التونسيين، وكتب : «لم نر قط مقيما عاما اهتم بالقضية التونسية وبمصالح الأهالي اهتمام السيد لوسيان بها. فإنه يقف أكثر وقته على القيام بمهامه على أحسن وجه بدون أن يأنف من التوفير والأخذ للمعلومات. وفعلا فقد فتح أبواب دار فرنسا أمام كل الذين يرغبون في خدمة الصالح العام»[43]. وندرك رضا المقيم العام إذاك عن هذا المقال الذي بدا له: «معبرا عن مشاعر الثقة التي كان الإصلاحيون ينزعون إلى إدخالها لدى الأهالي التونسيين عوضا عن العقلية العدوانية الجلية التي يجتهد الدستوريون لنشرها» [44] .

(42) المصدر نفسه .

(43) «البرهان» 4 جويلية 1922 .

(44) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1922) المجلد 66، من سان إلى بوانكاري، تونس 15 جويلية 1922 .

وتواصلت حملة الإصلاحيين هذه لفائدة سياسة لوسيان سان بعد إصدار إصلاحات 1922 والحال أن صبغتها اللاديمقراطية والتمييزية كانت ظاهرة للعيان .

وقد قابل الحزب الإصلاحي أوامر 1922 بتأييد في منتهى الايجابية. فقد كان يرى أن النظام الجديد يحتوي عناصر ديمقراطية، ويشكل إذن خطوة إلى الإمام، وفي برقية إلى رئيس مجلس الوزراء الفرنسي، عبّر زعماء الحزب الإصلاحي إلى جانب أملهم في توسيع هذه الإصلاحات، عن اغتباطهم بما توفره للسكان التونسيين من إمكانية للمشاركة في الحياة العامة : «بعد دراسة معمقة وواعية للأوامر الصادرة أخيرا عن السيد سان والتي تمنح الشعب الإصلاحات الديمقراطية، يسعد الحزب الإصلاحي التعبير للملك المعظم سمو الباي، ولحكومة الجمهورية، وسيادة رئيس مجلس الوزراء، عن أخلص عبارات الشكر والتقدير. وإن الأهالي ليرون في هذه الإصلاحات التحررية، بعد حرمانهم إلى حد الآن من أي مشاركة في الحياة العامة، مرحلة كفيلة بتدريبهم على إدارة الشؤون العامة والإسراع بتطويرهم التدريجي في تعاون وثيق مع الدولة الحامية. وإنا لعاقدون الأمل على أن يكرس الأمر الذي هو بصدد الإعداد، والمتعلق بتنظيم المجلس الأعلى، مبدأ المساواة بين عدد الممثلين الفرنسيين والتونسيين وأن تتبع ذلك في أقرب الآجال الانتخابات البلدية الموعودة، لتمكين العنصر المثقف من أداء رسالته التربوية .

وبتأكيدنا لكم إرادة التعاون المخلص والفعلي، في كنف الهدوء والنظام، والعمل، نرجوكم التفضل بقبول فائق مشاعر التقدير » [45] .

(45) الموقعون على البرقية : محمد نعمان – أحمد بن نيس – الطاهر بن عمار – محمد بورقيبة – بوبكر تريمش – حسن القلاتي – الشاذلي قصطلي – ميمون شويخة (**Le Courrier de Tunisie** «بريد البلاد التونسية »، 29 جويلية 1922) .

وكان الإصلاحيون ينزعون إلى المبالغة والإفراط في تقدير الصيغة الديمقراطية والتحررية للنظام الجديد. ففي مقال صدر في «لاديبيش تونيزيان» في 30 جويلية 1922، نبه زعيمهم حسن القلاتي فيما يخص «مجالس القيادات» وقد بالغ في تأويل النص رغم وضوحه التام، أن هذه المجالس تمثل كل الطبقات التونسية وتمكن إذن «عامة الناس الذين يكدحون ويتألمون من إبلاغ أصواتهم» [46] .

ولا شك أن الإصلاحيين كانوا مدركين لما في النظام الجديد من نقائص. ولم يفتهم التنبيه إلى ما فيه من نقط الضعف. ولكن اعتبارهم «أن المطالب الكل في آن واحد لا توصل إلى أي شيء» قد جعلهم ينادون بسياسة المراحل التي من شأنها أن تقضي تدريجيا بالبلاد التونسية إلى نظام دستوري. وإن إصلاحات 1922 كانت في نظرهم، رغم بساطتها وتواضعها لا تخلو من الثراء بالنسبة إلى المستقبل. ولا شك أنها تحتوي على ثغرات ونقاط ضعف لكن «يمكن سد الأولى وتقويم الثانية » [47]. وهي تعتبر «كمرحلة أولى تضمن التكوين الاقتصادي والسياسي للأهالي المحميين وتجعلهم يتطورون نحو الأشكال الدستورية العليا ». وقد عقد الأمل على «أن يلزم تطبيق الإصلاحات الحكومية بإلغاء التحفظات والقيود التي تضمنتها الأوامر الصادرة، ويزيد في الحقوق والإعفاءات الممنوحة ويضمن لكل طبقات الأهالي الاسهام والمشاركة في الازدهار المشترك» [48] .

ومع التعبير عن الأسف لما يتخذه نظام الحماية من الحذر تجاه المثقفين التونسيين وما يحيطهم به من الريبة، وقد أقصاهم النظام الجديد في

(46) La Dépêche Tunisienne «البرقية التونسية» 30 جويلية 1922 .

(47) المصدر نفسه .

(48) «بريد البلاد التونسية» 29 جويلية 1922، برقية من هيئة تحرير «البرهان» إلى بوانكاري رئيس الوزراء (إمضاء حسن القلاتي، مدير «البرهان») .

الواقع عن الحياة السياسية، يرى الإصلاحيون أنه ليس «من العدل أن تحمل الطبقة المثقفة كلها مسؤولية أعمال وهفوات صادرة عن بعض المشاغبين الذين لا يمثلون إلاّ أنفسهم »، غير أنهم يثقون بالمقيم العام لوسيان سان «لمنح الحقوق المشروعة لهذه النخبة التي تعتزم القيام بدورها المتمثل في التعاون الصريح» [49] .

وبهذا الموقف، اكتسب الإصلاحيون رعاية السلطات الاستعمارية. ولمواجهة تطرف الدستور، اعتمد لوسيان سان على مساندتهم لتبرير سياسته أمام الرأي العام الفرنسي. ذلك أنه باستثناء البعض من مستخدمي الإدارة الذين أمضوا بتحريض من المراقبين المدنيين، برقيات تأييد للنظام الجديد [50] والطائفة اليهودية التي أعربت على لسان مجلسها المنتخب عن عميق عرفانها للإصلاحات الديمقراطية» [51] فإنه لم ينضم إلى سياسة المقيم العام إلاّ قليل من التونسيين. وكان الإصلاحيون هم الذين يشكلون بالضبط، أولئك التونسيين المسلمين القلائل القادرين، نظرا إلى ماضيهم، على جر قسم من السكان المحليين إثرهم. لذلك رحبت الأوساط الرسمية بمساندتهم. وقد كتبت «لاديبيش تونزيان» لسان حال الإقامة العامة، في شأنهم : «ومع إعرابهم في نفس الآن عن ذكاء سياسي سوف يقع تكريمه بباريس، فإنهم يبرهنون انه يوجد لدى المثقفين من مسلمي الإيالة روح ووئام ووحدة من شأنها الزيادة في إثمار سياسة التعاون التي تتبعها فرنسا بالبلاد التونسية» [52] .

ويرى المقيم العام أنه يحسن مراعاة الحزب الإصلاحي – الذي كان قائما بحملة نشيطة ضد الدستور والذي بإمكانه تقديم مساعدته لوضع

(49) «البرقية التونسية» 30 جويلية 1922، مقال القلاتي .

(50) «الاتحاد» 8 أوت 1922 .

(51) «بريد البلاد التونسية »، 29 جويلية 1922، برقية إلى بوانكاري رئيس الوزراء باسم المجلس المنتخب للطائفة اليهودية (إمضاء أوجين بسيس رئيس هذا المجلس) .

(52) «البرقية التونسية» 28 جويلية 1922 .

إصلاحات 1922 موضع التنفيذ – لتدعيم موقفه لدى السكان التونسيين وبالتالي لتعزيز العمل المفيد الذي هو قادر على القيام به (53). ويبدو أن يغتر كثيرا بقيمة الحزب الإصلاحي الذي لا يعد منخرطين كثيرين، كان لوسيان سان يعتبر أن هذه الحركة المستلهمة من شعور الإخلاص تجاه فرنسا، تصلح على الأقل كموازن مفيد تجاه الدستوريين (54).

وكان من آثار الحملة التي قام بها الإصلاحيون لفائدة إصلاحات 1922 قبل إصدارها وبعدها، أن شجعت العديد من الوطنيين على الابتعاد عن الحزب الدستوري واختيار طريق العمالة والتعاون مع الاستعمار. وفي الحقيقة فإن هؤلاء قد أغرتهم آفاق وضع أثير يمنحهم إياهم النظام المنبثق عن إصلاحات 1922. وأدّت هذه الظرفيّة التي استغلها لوسيان سان بطريقة عجيبة – وقد مزج لعزل الدستور بين الإغراء والرشوة – (55) إلى خروج العديد من المناضلين من صفوف هذا الحزب.

وقد انضم العديد من وطنيي الرعيل الأول إلى «النظام الجديد»، وشاركوا، رغم نداءات الدستور إلى الإمساك عن تلك المشاركة، في انتخابات مختلف المجالس بدعوى أنهم، بإمساكهم، قد يتركون المجال حرا للرعاع المأجورين الذين تريد الحكومة تنصيبهم(56).

وهذا كان شأن الطاهر بن عمار الذي ترأس الوفد الدستوري الثاني في أواخر 1920 المرسل إلى باريس لعرض المطالب التونسية على السلطات الفرنسية(57). وكذلك شأن محمد شنيق، والطاهر التوكابري والجيلاني

(53) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 66، من سان إلى بوانكاري، تونس 17 سبتمبر 1922.

(54) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 13 نوفمبر 1922.

(55) إيلي كوهين حضرية، من الحماية الفرنسية إلى الاستقلال الذاتي تونس 1976 ص 76.

(56) أ . ت المدني حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 272.

(57) المرجع نفسه، ص 274.

بن رمضان وغيرهم من كبار الدستوريين الذين أعلنوا انضمامهم إلى الإصلاحات ودخلوا في شهر ديسمبر 1922 إلى «القسم الأهلي» من المجلس الكبير بل وتزاحموا على كرسي الرئاسة (58).

وقد انفصل دستوريون آخرون بارزون من أعيان اللجنة التنفيذية حيث أظهروا مواقف وإن لم تكن مساندة لإصلاحات 1922 فهي على الأقل تبرز ما في سياسة لوسيان سان الجديدة من مظاهر إيجابية.

وكان هذا شأن الشيخ الصادق النيفر الذي تسبب نشاطه الوطني في إقصائه سنة 1920 عن وظيفته كمدرس بجامع الزيتونة، طيلة ستة أشهر. وعند تعيينه في منصب قضاء العاصمة إثر جلوس محمد الحبيب في منصب العرش، أذاع بيانا دعا فيه السكان التونسيين إلى «الامتثال لإصلاحات 1922 التي أصدرها الأمير وأقرها وهو ولي الأمر منا. وعليه فقد أصبح اتباعها أمرا واجبا علينا دينا» (59).

وقد حصل نفس الشيء لمحمد الجعايبي الذي كان أحد الأعضاء البارزين باللجنة التنفيذية للحزب الدستوري وهو صاحب جريدة «الصواب» التي عطلت في 5 أفريل 1922 لنشرها مطالب محمد الناصر باي الثمانية عشر. ومن غير أن يغادر في الحال الحزب الدستوري، فإنه لم يكن يشاطر موقف أصحابه من إصلاحات 1922 متبنّيا في هذا الموضوع رأيا قريبا من رأي الحكومة (60). وقد سبق له في 11 جويلية 1922 أن أعرب عن استعدادات حسنة تجاه سياسة الإصلاحات. وكان يرى أن هذه السياسة إن لم تستجب للمطالب الدستورية فإنها تشكل على كل

(58) المرجع نفسه، ص 275.

(59) المرجع نفسه، ص 273.

(60) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 66، من سان إلي بوانكاري، تونس 20 جوان 1923.

حال «وميض إصلاح» [61]. وبالتأكيد المتزايد على الفوائد المترتبة للسكان التونسيين من إصلاحات 1922، انفصل محمد الجعايبي عن الزعيم الدستوري عبد العزيز الثعالبي وبالتالي عن الحزب [62] .

كما أدّت إصلاحات 1922 إلى إنسحابات على مستوى إطارات الحزب المحليين والجهويين الذين انساقوا للإغراء بما تعرضه عليهم سلطات الحماية من المراكز في صلب مجالس «القيادات »، ومجالس الجهات وحتى في المجلس الكبير .

وهكذا كان أمر أعضاء هيئة شعبة قصر هلال الدستورية الذين انضموا في شهر نوفمبر 1922، باستثناء اثنين منهم، إلى مجلس «القيادة» [63]. وبصفة عامة، فإن «الأعيان» حتى الذين كانت لهم علاقات مع الدستور لم يتبعوا دعوة هذا الحزب إلى عدم المشاركة، وشاركوا في انتخابات مجالس القيادات. ومن ناحية أخرى، فإن المشاكل التي أثيرت خلال الدورات الأولى لهذه المجالس كانت تعطي المزيد من المصداقية للدعاية الرسمية الزاعمة أن المؤسسات الجديدة تستجيب لإرادة حكومة الحماية استشارة دافعي الضريبة عن حاجياتهم وتطلعاتهم. وفعلا، فقد طرقت في البعض من «القيادات» الهامة مثل «قيادة» الكاف وسوسة، مسائل خطيرة جدا. ففي الكاف استمع المجلس إلى نقاش معمق عن «الخماسة» وقرر النظر في اجتماعه القادم، في مسائل متعلقة بالمساعدة الطبية والمشاريع الاستشفائية. وفي سوسة، اهتم المجلس بإحداث مدارس جديدة وأعرب عن رجائه في بناء طرقات وانشاء مسالك وموارد مائية. ومن شأن هذه المناقشات معالجة مثل هذه المشاكل

(61) «الاتحاد» 11 جويلية 1922، مقال الجعايبي .

(62) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 66، من سان إلى بوانكاري، تونس 20 جوان 1923 .

(63) أحمد بكير محمود، قصر هلال ومعركة التحرير، نشر بالعربية، تونس 1975 ص 15 .

الحيوية بالنسبة إلى الأهالي، أن تحمل أعضاء مختلف المجالس على الاقتناع بأن السلطات الاستعمارية مصغية إلى مطالبهم، مسجلين هكذا الأثر المعنوي الذي قد يكون إنجرّ عن إعلان الاصلاحات [64]. وإن كل هذه العناصر التونسية التي انتقتها حكومة الحماية من بين الأعيان الأوفياء لها أو المستعدين لتقديم شواهد الإخلاص لتعمير المجالس المحدثة طبقا لإصلاحات 1922، قد شاركت، – باعتبارها منذ ذلك الحين منافسة للدستور تناهض دعايته ومشاريعه، وتحول دون اتساعه – في القضاء على تعبئة الأهالي وبالتالي قد أسهمت في إضعاف الحركة الوطنية .

وإمعانا في تخفيض حظوة الحزب الدستوري لدى السكان التونسيين، شرع المقيم العام في القضاء على وسائله الدعائية وموارده المالية .

(4) تقلص الوسائل الدعائية للحزب الدستوري :

كان لوسيان سان، بمساعدته على تأسيس الحزب الدستوري المستقل، قد انتزع من الدستور ثلاث صحف هي الوزير، والمنير، والمشير، وقد وقف مديروها، وهم على التوالي الطيب بن عيسى والشاذلي المورالي وأحمد الجزيري، إلى جانب فرحات بن عياد .

وبنفس الطريقة، حرم انفصال محمد الجعايبي الحزب الدستوري من خدمات صحافي من المحتمل جدا أنه، حسب لوسيان سان «سيحدث بفضل ثقافته الواسعة، وموهبته المهنية، وما يحظى به لدى قرائه من الثقة على الجمهور المحلي أقوى الأثر» [65] .

(64) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 66، من سان إلى بوانكاري، تونس 20 نوفمبر 1922 .

(65) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 20 جوان 1923 .

وعند ترخيصه في شهر جوان 1923، لجريدة الصواب بالظهور من جديد بعد تعطيلها منذ 5 أفريل 1922، كان هدف المقيم العام جعل نفوذ الجعايبي في خدمة الحماية أو على الأقل، توريطه في نظر القادة الدستوريين وتعكير صلاته بهم بشكل تام [66] .

إلاّ أن مدير «الصواب» الذي كان يرى أنه بإمكانه خدمة البلاد التونسية بطريقة أخرى، لم يمسك في بعض الأحيان عن نقد الحكومة. على أنه، مع مقاومته لسياسة صديقه القديم الثعالبي، كان يتخذ فيما يتعلق بالقضايا الهامة، مواقف معتدلة بل وحتى توفيقية. وهكذا فبينما كان القادة الدستوريون يندّدون بشدة بمشروع القانون الذي يمنح التونسيين كل التّسهيلات للإحراز على الجنسية الفرنسية، كان هو يوضح في صحيفته أن الأمر لا يتعلق بتجنيس جماعي، وأن حجة الدستور مبالغ فيها. وعندما كان محمد الجعايبي يوضح للتونسيين أن القانون الجديد، الذي لم يفته مع هذا نقده، لا يجبرهم على أن يصبحوا فرنسيين، فإنما كان يهدئ من الغليان الذي أحدثته الدعاية الدستورية بين الأهالي [67] .

كما نزع لوسيان سان من أيدي الدستوريين جريدة «الاتحاد» التي وضعها مديرها الشاذلي بن الحطاب على ذمتهم مقابل مبلغ 300 فرنك في الشهر وتخفيض بـ 25 ٪ عن مدخول بيع هذه الصحيفة. ففي بداية شهر جويلية 1923، عندما لم يعد المناخ مساعدا للدستور، وأصبح هذا الأخير عاجزا عن تمويل الصحف، بدا الشاذلي بن الحطاب سهل المنال تجاه مقترحات المقيم العام. إذاك نقض مدير «الاتحاد» العقد الذي كان يربطه بالحزب الدستوري وأعلن في 5 جويلية 1923 أنه يتخلّى من هناك عن نشر جريدته [68]. كما توصل المقيم العام في شهر جويلية 1923، بدون لجوء إلى

(66) المصدر نفسه .
(67) المصدر نفسه، المجلد 67، من سان إلى بوانكاري، تونس 30 نوفمبر 1923 .
(68) المصدر نفسه، المجلد 66، من سان إلى بوانكاري، تونس 6 جويلية 1923 .

الوسائل الإدارية، إلى إختفاء صحيفة «إفريقيا» المعروفة بانتمائها إلى الدستور [69] .

ومن جهة أخرى فقد كانت السلطات الفرنسية تشجع كل صحيفة موالية للحماية لا تصمد حظوتها ولا نشاطها لدى السكان التونسيين أمام هجومات الحزب الدستوري ولو كانت محدودة. وكان هذا شأن صحيفة «المنير» التي لم تستطع بعد فقدانها ثقة القراء إثر التحاقها بصفوف الحزب الدستوري المستقل، أن تصدر بصفة منتظمة، نظرا إلى عدم توفر الامكانيات. إذاك، دفع المقيم العام إلى مديرها الشاذلي الموالي مساعدة مالية لتمكينه من جديد من ضمان نشرها بانتظام [70] .

وبارتداد كل هذه الصحف وتنكرها تقلصت كثيرا دعاية حزب الدستور. ولم يعد هذا الحزب يملك الصحف العديدة التي كانت في 1922 تشكل سندا ناجعا لعمله. وفي شهر جويلية 1923 انحصرت صحافة الدستور في ثلاث صحف : «الأمة» و «مرشد الأمة» و «العصر الجديد »، كانت الأوليان تصدران بمدينة تونس والثالثة بمدينة صفاقس. وفي حقيقة الأمر فإن هذه الصحف لم يكن يفوتها عندما تسنح المناسبة، نشر مقالات حادة ضد حكومة الحماية [71]. وقد تميزت صحيفة صفاقس، أكثر من صحيفتي مدينة تونس بلهجة في منتهى العنف لأنها كانت على الأرجح خارجة عن رقابة القادة الدستوريين الذين كانوا ينادون بالاعتدال. وهذا ما دعا المقيم العام إلى التفكير في إجراء تتبعات ضد هذه الصحيفة [72] .

(69) المصدر نفسه، المجلد 67، من سان إلي بوانكاري، تونس 30 نوفمبر 1923 .
(70) المصدر نفسه، المجلد 66، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 6 جويلية 1923.
(71) المصدر نفسه، المجلد 67، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 30 نوفمبر 1923 .
(72) المصدر نفسه، المجلد 66 ، من سان إلى بوانكاري، تونس 6 جويلية 1923 .

ومهما كان الأمر، فإن التناقص في عدد وسائل دعاية الدستور لم يقع بدون تحديد كبير لنشاط هذا الحزب وحظوته لدى السكان التونسيين [73] .

وزيادة على ذلك، فإن الصحف الثلاث التي حافظ عليها الحزب الدستوري لم يكن لها، تبعا لانعدام الموارد، إلاّ حياة متقطعة. لأن لوسيان سان قد نزع عن الحزب وسائله الدعائية وحرمه في الآن نفسه من موارده المالية .

(5) نضوب موارد الحزب الدستوري :

في 8 ماي 1922، أي بعد أزمة أفريل بقليل، عرض المقيم العام على الباي توقيع أمر يخضع كل دعوة إلى التبرّع العام إلى ترخيص من الحكومة ويفرض زيادة على ذلك، أن تراقب الدولة الأوجه التي تصرف فيها الأموال المتبرّع بها. وينص هذا الأمر، في حالة المخالفة، على عقوبات قد تصل إلى السجن مدة خمس سنوات [74] .

ومن شأن التطبيق الصارم لأحكام أمر 8 ماي 1922، الذي يحظر عمليا الاكتتابات، أن ينضب موارد الحزب الدستوري. وقد تناقصت هذه الموارد من جهة أخرى بحكم رداءة المحاصيل الزراعية لسنة 1922 وكذلك من جرّاء الحملة، المحيّرة، التي شنها فرحات بن عياد وأصحابه وقد اتهموا صراحة

(73) في شهر ماي 1922 نبه لوسيان سان، في خصوص تأثير الصحافة الدستورية : «إلى أن المراقبين المدنيين مجمعون على ملاحظة التأثيرات الجدّية للدعاية على طريق الصحافة. فعندما يخاطب مستمعين سذجا، فإن الدستوري الذي يجيد القراءة يجد نفسه في ظروف ملائمة للتعليق أمامهم على مقال صحفي سرعان ما ينقلب صحيفة منزلة (المصدر نفسه، المجلد 64، من سان إلى بوانكاري، تونس 12 ماي 1922) .

(74) حكم في سنة 1926 على عمر قرفاش رئيس شعبة قابس الدستورية بخمس سنوات سجنا لتنظيمه اكتتاب لفائدة عبد الكريم الخطابي .

الثعالبي باختلاس أموال الحزب وأشاروا باستغراب إلى ما قام به أحمد الصافي من شراء لعدة عمارات [75] .

ولكل هذه الأسباب، تضاءلت موارد الحزب الدستوري منذ صيف 1922. ففي شهر ماي 1923، كان الوضع حرجا إلى حد جعل الثعالبي يؤاخذ خلال اجتماع دستوري، شعب الحزب داخل الإيالة التي لا تسعى إلى جلب منخرطين جدد ولا تجمع الاشتراكات. وقد ذهب إلى حد التفكير، بالنظر إلى المحاصيل الجيدة المنتظرة في الزراعة، في إرسال وفد يجوب البلاد لجمع الأموال للحزب الدستوري. إلاّ أن المقيم العام الذي كان يعمل جاهدا لمفاقمة العجز المالي للحزب وجه إلى المراقبين المدنيين تعليمات تدعوهم إلى منع كل اكتتاب قد ينظمه الدستور ولو بطريقة ملتوية، وذلك طبقا لأمر 8 ماي 1922 [76] .

ولما علمت اللجنة التنفيذية للدستور أن سلطات الحماية مقرة العزم على التطبيق الصارم للأمر القاضي بحظر جميع التبرعات والاكتتابات، عدلت عن إرسال مبعوثين إلى داخل البلاد مكلفين بجمع المال. وبالطبع، دعيت الشُعَبُ إلى جمع الأموال لفائدة الحزب. إلاّ أنها، رغم وفرة المحاصيل الزراعية لم تبعث شيئا إلى خزينة حزب الدستور [77] .

وكان من آثار ذلك أن بلغت الأوضاع المالية لهذا الحزب في شهر جوان 1923 حدا من التدني جعل الثعالبي يعترف «بأنه لا يمكننا بعد بضعة أسابيع من الآن اشتراء حتى اللوازم المكتبية الضرورية» [78]. وهذا من شأنه أن يعرقل عمل الدستور ويشل أنشطته ويضعف بالتالي من نفوذه على السكان [79] .

(75) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 66، من سان إلى بوانكاري، تونس 13 نوفمبر 1922 .

(76) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 26 ماي 1923 .

(77) المصدر نفسه، من سان إلى بوانكاري، تونس 6 جويلية 1923 .

(78) المصدر نفسه، نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 20 جوان 1923 .

(79) المصدر نفسه .

(6) تحسن الوضع الاقتصادي وإعراض السكان عن دعاية الحزب الدستوري:

وزيادة على ذلك، فقد خففت الظروف الاقتصادية الملائمة من الشعور بوطأة الاستعمار، وجعلت الدعاية الدستورية ضعيفة الحظوة لدى الجماهير. فقد عرفت البلاد التونسية في 1923 محاصيل جيدة للحبوب خلافا لمحاصيل السنة الماضية. فارتفع إنتاج القمح من مليون قنطار سنة 1922 إلى 2.700.000 سنة 1923، وازداد منتوج الشعير من 400.000 قنطار إلى 2.500.000 [80]. وقد استفاد الفلاحون والمزارعون الذين توفر لديهم فائض للبيع، من ارتفاع الأسعار التي ميزت منذ نهاية الحرب الوضع الاقتصادي بفرنسا كما بالبلاد التونسية [81]، وفي بلاد فلاحية بالأساس، لابد أن ينعكس ازدهار الفلاحة على بقية القطاعات الاقتصادية مثل التجارة والصناعة التقليدية .

وقد اغتنم التجار وأرباب الصناعات التونسيون تحسّن الطاقة الشرائية لدى قسم هام من السكان المحليين لتسويق منتوجاتهم وتحقيق أرباح مهمة. كما ترتب عن هذا الرخاء النّسبي والحق يقال، إحداث فرص للعمل، وانخفاض البطالة وبالتالي إفادة للطبقة الشغيلة .

ومن شأن مثل هذا الوضع أن يقلّص أو على الأقل أن يخفي التناقضات الناجمة عن نظام الحماية. فقد أصبحت شرائح عريضة من السكان التونسيين، وقد توفر لديها ما يسد حاجياتها العاجلة، وانشغلت بأعمالها وشؤونها – خلافا لما كانت عليه الحال في فترات الازمة الاقتصادية – لا ترى في الاستعمار مصدر كل متاعبها، وأضحت إذن قليلة التأثر بالدعاية الدستورية .

(80) التقويم العام للبلاد التونسية، السنة 1923 ص 223 .

(81) مرّ سعر القمح بفرنسا من 61 فرنك سنة 1918 إلى 82 ف سنة 1920، و 91 ف سنة 1923 و 106 ف سنة 1924 .

(7) ارتداد القصر :

كما تأذت حظوة الدستور من تخلي القصر الذي كان إلى حدود أزمة أفريل بل حتى إلى حين وفاة محمد الناصر باي، في 10 جويلية 1922، يشكل سندا متينا للوطنيين التونسيين ويكسب مطالبهم بعض الشرعية. ويبدو أن تشجيع محمد الناصر للدستور قد جلب إلى هذا الحزب قسما من البرجوازية وساهم إذن في تعزيز الحركة الوطنية [82].

ولم يكن الباي الجديد محمد الحبيب [83] خلافا لسلفه، يشعر منذ اعتلائه العرش بأي عطف تجاه الدستور، وهو يرفض أقل صلة بقادته [84]. ومما لا شك فيه أن المقيم العام لوسيان سان قد حصل من الباي الجديد على ضمانات قطعية فيما يخص صلاته بالوطنيين التونسيين وحرصه على رفض مقابلتهم [85] .

وكان محمد الحبيب قد أعطى هذه الضمانات لسلطات الحماية، حتى قبل وفاة ابن عمه محمد الناصر. من ذلك أنه سعيا إلى ضمان حظوظه في المستقبل ورغبة في الخروج من عسره المالي، كان قد عبّر عن حسن استعداده للتربع على العرش عند الاقتضاء مكان ابن عمه محمد الناصر الذي تمرد في الواقع، في شهر أفريل 1922، على سلطات الحماية متواطئا

(82) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1922) المجلد 72، مذكرة سان، 12 جوان 1926.

(83) ولد محمد الحبيب سنة 1858، كان ابن عم لمحمد الناصر ولكنه تجنبه إبان أزمة أفريل 1922، تحصل على تنصيبه من فرنسا في شهر جويلية 1922 في نفس اليوم الذي توفي فيه سلفه بعد أن أعطى السلطات الفرنسية ضمانات إضافية بالنسبة إلى المسجلة في معاهدات الحماية. توفي سنة 1929 (المصدر نفسه، المجلد 66، مذكرة عن أهم أحداث البلاد التونسية خلال سنة 1922، 4 نوفمبر 1922، والمجلد 74، من بوانكاري إلى مانسرون، باريس 16 فيفري 1929) .

(84) أ . ت المدني حياة كفاح، المؤلف المذكور ص 278-279 .

(85) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 66، من سان إلى بوانكاري، تونس 15 جويلية 1922 .

مع الدستور [86]. لذلك، بقي محمد الحبيب طيلة تلك الأزمة بعيدا عن «الدسائس» التي دبرت في حاشية الباي. [87] صحيح أنه، تحت ضغط العائلة المالكة، قد أقسم اليمين، بعدم قبول العرش ما دام محمد الناصر على قيد الحياة، ولكنه أسرّ إلى أحد المخاطبين، كان يؤاخذه على ذلك، وبالأرجح بتحريض من المقيم العام، «أن الأيمان تصلح حسب الظروف التي تؤدى فيها» [88]. وفي شهر جوان 1922، أي قبل وفاة محمد الناصر باي، أظهر استعداده للتوقيع عند جلوسه على العرش، على أمر جديد يمكّن من الحفاظ على مصالح الحماية في حالة نزاع مع الباي. واجتنابا لعودة وضع شبيه بوضع أفريل 1922 حيث شل محمد الناصر باي مصالح الحماية «باستماعه إلى عناصر معادية لفرنسا» وذلك برفضه التوقيع على أوامر ضرورية لحياة البلاد، اغتنم لوسيان سان قرب تغيير الباي – وقد أضحى وشيكا – ليحصل من محمد الحبيب، من قبل أن يوافق على تنصيبه، على كل الضمانات [89]. وكان الأمر الجديد الذي أعده المقيم العام، وعدّله بعض التعديل وزير الخارجية الفرنسي [90] ووقع عليه محمد الحبيب في 10 جويلية 1922 قبل تنصيبه [91]، ينص على تأسيس مجلس أعلى للإيالة هدفه تعويض الباي عند الاقتضاء في القيام بسلطاته الملكية وهو مؤهل لممارسة تأديب أعضاء العائلة المالكة بل وحتى تغيير نظام الخلافة. وقد نصت الفصول الثلاثة التي تضمنها على :

– الفصل الأول :

في حالة يكون فيها الباي الحاكم، – لمرض أو لسبب آخر – عاجزا عن أداء سلطته أو جزء منها بتعاون كامل وبكل اتفاق مع الحكومة الفرنسية

(86) المصدر نفسه، المجلد 2، مذكرة عن العائلة المالكة 8 أفريل 1922 .

(87) المصدر نفسه، المجلد 66، مذكرة عن أهم الأحداث بالبلاد التونسية خلال سنة 1922، 4 نوفمبر 1922 .

(88) المصدر نفسه، المجلد 2، من سان إلى بوانكاري، تونس 8 أفريل 1922 .

(89) المصدر نفسه، المجلد 65، من سان إلى بوانكاري، تونس 1 جويلية 1922 .

(90) المصدر نفسه، المجلد 65 ، من بوانكاري إلى سان، باريس 10 جويلية 1922 .

(91) المصدر نفسه، المجلد 73، من بوانكاري إلى مانسرون، باريس 16 فيفري 1929 .

طبقا للمعاهدات والاتفاقيات، فهذه الوثيقة المناقشة من قبل المجلس الأعلى للوصاية المشكل كما ذكر أعلاه، تكسب قيمة قانونية كاملة .

– الفصل الثاني :

يتولى السلطة مجلس الوصاية نفسه إذا ظهر عجز الأمير ولي العهد عن أداء وظائفه العليا التي أعد لها، مع اقتراح أحكام قد يراها صالحة للحفاظ على المصالح العليا للدولة الحامية .

– الفصل الثالث :

وإن عمل أحد أفراد عائلتنا على الإساءة إلى السلطة، يبدي المجلس رأيا لإنهاء هذا الوضع [92] .

وباعتباره وثيقة أساسية فلا يمكن تحويرها إلاّ بموافقة فرنسا [93] وقد كان هذا الأمر يرمي إلى اخضاع الباي، وولي العهد وكل العائلة المالكة إلى سلطات الحماية، تحسبا لكل خروج عن الطاعة من قبل القصر في المستقبل، أو تواطئ له مع الوطنيين. وفي الحقيقة، فإن لوسيان سان لم ير في شهر جويلية 1922، نظرا إلى هدوء الوضع بالإيالة، ضرورة في إصداره [94].إلاّ أن الأمر الصادر في 10 جويلية 1922 من شأنه أن يجعل الباي الجديد راضخا للمقيم العام منذ جلوسه على العرش .

كما التزم محمد الحبيب للحصول على موافقة فرنسا بتنصيبه على العرش، بقبول الإصلاحات التي أعدها لوسيان سان والتي أصرّ سلفه كل الإصرار على رفض التوقيع عليها [95].

(92) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 65، من بوانكاري إلى سان، باريس 10 جويلية 1922 .

(93) المصدر نفسه .

(94) في الموضع نفسه، المجلد 73، من بوانكاري إلى مانسرون، باريس 16 فيفري 1929 .

(95) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 66، برقية من سان إلى بوانكاري، تونس 17 جويلية 1922 .

وفي 11 جويلية، أي في اليوم الموالي لوفاة محمد الناصر، وقّع الباي الجديد على هذه الإصلاحات وقد قبل بنفس المناسبة أن يبعد من دائرته العديد من الضباط المرافقين لأنهم متشيعون للدستور وقد اعتبرت سلطات الحماية وجودهم في القصر غير مرغوب فيه [96]. وهكذا وقف محمد الحبيب منذ اعتلائه العرش إلى جانب الاقامة العامة ضد الحركة الوطنية، بل ذهب إلى الموافقة على تطبيق القانون الفرنسي الصادر في 20 ديسمبر 1923 بالبلاد التونسية وهو الذي يمنح التونسيين «أكثر تسهيلات للإحراز على الجنسية الفرنسية» [97].

وبصفة عامة، لم يُسَبِّبْ هذا الملك، خلافا لسلفه، حتى وفاته بداية 1929، أي مشكلة لسلطات الحماية ووضع نفسه في خدمة فرنسا لمناهضة عمل المناضلين الوطنيين [98]. وقد ساهم هذا الموقف المخالف لموقف محمد الناصر في تثبيط عزائم التونسيين وبالتالي في إضعاف الحركة الوطنية.

II – ضعف حظوة الحزب الدستوري في الخارج :

وبنفس الطريقة، فإن التنكر للدستور من قبل أنصاره الجمهوريين بفرنسا بعد أزمة أفريل 1922 كان له أثره على قادة هذا الحزب وعلى مناضليه. وكانت أزمة أفريل التي استغلها بحكمة ضد الدستور كل من المتفوقين وسلطات الحماية، قد أظهرت هذا الحزب في صورة حركة متطرفة بل وثورية وهي تتضارب والمواقف المتسمة بالاعتدال التي أعلنها

(96) المصدر نفسه، المجلد 66، برقية من سان إلى بوانكاري، تونس 17 جويلية 1922 .
(97) أ . ت المدني حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 280-281 .
(98) إن محمد الحبيب هو الذي حوّل الصادق النيفر أحد قادة الدستور عن هذا الحزب، وقد ساهم أيضا بتحريض من المقيم العام في حث الثعالبي على مغادرة البلاد التونسية (المرجع نفسه ص 273 و 217-276) .

القادة الدستوريون في اتصالاتهم بالنواب الليبراليين وحتى بالحكومة الفرنسية [99] وكانت المطالب الثمانية عشرة التي قدمها محمد الناصر في 4 أفريل 1922 بتحريض من الحزب الدستوري والرامية إلى استرجاع السيادة التونسية وبالتالي إلى طرد فرنسا من الإيالة، من شأنها أن تؤكد هذا الرأي .

(1) تخلي النواب الجمهوريين وسحب لائحة تايتنجر :

أدى هذا الاتجاه الجديد للحركة الوطنية التونسية إلى حدوث صدمة لدى النواب الجمهوريين الذين كانوا قد وضعوا في شهر فيفري 1922 على مكتب مجلس النواب، وبمبادرة من بيار تايتنجر، مشروع لائحة تطلب منح البلاد التونسية ميثاقا دستوريا . ذلك أن الموقعين الستة والعشرين على هذا المشروع، لئن كانوا ليبراليين فهم يعدّون كذلك من الوطنيين الفرنسيين ويعتبرون الإيالة جزءا لا يتجزأ من الملك الوطني. وكان حقدهم شديدا على قادة الدستور خاصة وأن هؤلاء لم يظهروا في مظهر المتطرفين فقط بل وكذلك في مظهر الحلفاء لأعدائهم الشيوعيين. وكانت الحجة التي قدمها المتفوقون والقائلة بأن موقف المؤيّدين لمنح دستور للبلاد التونسية، كان له أثره في الاتجاه الجديد للحزب الدستوري – الذي تصلب في موقفه عندما شعر بمساندته لا من قبل الاشتراكيين فحسب، بل وكذلك من قبل الجمهوريين – هذه الحجة قد رأى فيها النواب اللّيبراليون اتهاما خطيرا ضدّهم [100] .

ولرفع كل التباس، ووضع حد لكل التعاليق المخطئة التي حرّفت صيغة لائحة النّواب الجمهوريين الستة والعشرين أدلى بيار تايتنجر في 21 أفريل

(99) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 318، من بوانكاري إلى سان، باريس 31 مارس 1922 .
(100) المصدر نفسه، المجلد 64، تصريح تايتنجر إلى وكالة «هافاس» 21 أفريل 1922 .

1922، بتصريح إلي وكالة هافاس – بتحريض من وزارة الخارجية (101) – يفند فيه اتهامات الأوساط الاستعمارية ويهاجم بشدة الشيوعيين و «متطرفي» الحزب الدستوري على السواء، وخاصة الزعيمين البارزين لهذا الحزب عبد العزيز الثعالبي وأحمد الصافي. وقد قال : «وإنه لمن القدح في وطنيتنا أن يقدمونا كمتواطئين مع هذه الحركات الثورية الرامية إلي حل عقد الصداقة الفرنسية التونسية، والقضاء على الحماية وذلك ما سيؤول حتما إلي تفتيت كامل للأمة التونسية. «كما أن في تصور كوننا تسرعنا في مبادرتنا بدون اعتبار للعقلية السائدة بالإيالة، حرمان لنا من هذا الحد الأدنى من الذكاء. وإننا لم نقدم مشروع قانون بل مشروع لائحة. وقد اعترفنا بوجوب ادخال إصلاحات وطلبنا فتح مفاوضات للملاءمة بين تطلعات التونسيين وحقوق الفرنسيين المقيمين بالبلاد التونسية والمتطلبات الثابتة لسيادتنا كدولة حامية». «وإن ما نريد منحه للبلاد التونسية إنما هو سياسة على غرار سياسة ليوتي. فهناك فعلا إصلاحات ممكنة. ولكن قصدنا المؤكد هو الاّ يحصل بتونس أي خلط بين أصدقائنا الذين خبرناهم وعرفنا حكمتهم من الحزب الدستوري وبين المجانين والمجرمين من الأحزاب المتطرفة. وفي تونس كما في فرنسا يشكل الشيوعيون خطرا واضحا، وإنا لنؤيد كل ما تم اتخاذه لمقاومتهم. إذ أن رجالا من أمثال الصافي والثعالبي يحركون الحلم الأحمق بمملكة عربية سترمي بفرنسا في البحر. وإني أوافق على كل ما تقوم به الإقامة العامة لشل قواهم دون أن تحولهم إلى شهداء» (102) .

وقد سبّب هذا التصريح وكذلك سحب مشروع اللائحة المطالب بمنح دستور للبلاد التونسية تخلّي النواب الجمهوريين عن الحزب الدستوري الذي أبان عمله أثناء أزمة أفريل 1922، عن رغبته في إلغاء الحماية. ولكن هؤلاء النواب الليبراليين لئن كانوا مناهضين قطعا لكل تفكير في الاستقلال

(101) المصدر نفسه، المجلد 2، من بوانكاري إلى سان، باريس 20 أفريل 1922 .
(102) المصدر نفسه، المجلد 64، تصريح تايتنجر لوكالة «هافاس» 21 أفريل 1922 .

فإنهم بقوا، كما أكده بيار تايتنجر في تصريحه لوكالة «هافاس»، من أنصار الإصلاحات التي تنجز في نطاق الحماية. وقد وضح نائب مقاطعة «شارنت» هذا التصور للإصلاحات في رسالة بتاريخ 26 ماي 1922 إلى أحمد الصافي وقد أخذ فيها هذا القائد الدستوري بنفس المناسبة لإثارته الريبة لدى النواب الفرنسيين (103) بمقالاته ونشاطه السياسي. وقد لاحظ في هذه الرسالة : «إني أحب البلاد التونسية ... وقد درست احتياجاتها. وإني أعرف الإصلاحات التي لها الحق في المطالبة بها. وقد تفانيت في الدفاع عن الشعب التونسي، وليس لي من مصلحة سوى حبي للعدالة ووطنيتي التي تريد إرساء متزايدا للمصير السعيد لبلادكم على مصير الحضارة الفرنسية. إلاّ أن أشد المصاعب التي لقيتها في طريقي ناجمة عن تصوركم المغلوط لواجباتكم كتّونسيين طيبين ...» (104) .

أوضح بيار تايتنجر في 3 جوان 1933 في رسالة إلى رئيس مجلس الوزراء ريمون بوانكاري، مضمون الإصلاحات التي يجب أن تمنحها فرنسا البلاد التونسية. وذكّر بأن اللائحة التي قدمها وأصحابه في فيفري 1922 إلى مكتب مجلس النواب، لا ترمي، خلافا لادعاءات السلطة الفرنسية بالبلاد التونسية إلى تعكير سير الحماية بثورة سياسية بل هي تهدف فقط إلى :

– «لفت عناية البرلمان والحكومة للتجاوزات الخطيرة التي تسببت فيها القروض التونسية ومنع تجدّدها» .

– «إعداد برنامج إصلاحات، من شأنها إذا ما تحققت بصورة تدريجية وباتفاق كامل مع حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الباي، أن تمكّن التعاون بين فرنسا والبلاد التونسية، من إنتاج مردوده التام» .

على أن نائب مقاطعة «شارنت »، لم يعد يعتبر كما كان في فيفري 1922، الاقتراع العام المباشر كأداة للإصلاحات بل كهدف يجب الإعداد لبلوغه تدريجيا .

(103) مركز التوثيق القومي، الحركة الوطنية التونسية مذكرة الشاذلي خير الله، ملف 1-3-2.
(104) المصدر نفسه .

على أنه يرى، أن «أقدم تقاليد القانون العام الفرنسي المدعّمة بإعلان حقوق الإنسان تخوّل للتونسيين أن ينتظروا من فرنسا إمكانية قبول الضرائب والمراقبة الفعلية لاستعمالها. ولا تتسنى هذه المراقبة إلاّ إذا كانت الميزانية التونسية خاضعة لمجلس تفاوضي منبثق من الإرادة الشعبية والذي يمكن حاليا، شريطة أن يكون الاقتراع العام هو الأساس، انتخابه في الدرجة الثانية»[105]. بل ويضيف تايتنجر أن السلطة التفاوضية لو رفضت لهذا المجلس، لأصبح الاصلاح مجرد صورة[106] .

(2) إصدار لائحة جديدة حول البلاد التونسية :

ومع ذلك فقد قدّم نائب مقاطعة «شارنت» وأصحابه الجمهوريين[107] لمكتب المجلس باتفاق مع أصدقاء المتفوقين مثل إيميل مورينو وإدوار وارين بيانا لا يتضمن إشارة إلى المجلس التفاوضي. وهذا البيان الذي تمت المصادقة عليه بـ 507 أصوات مقابل 64 صوتا، وصادقت عليه الحكومة الفرنسية يعلن الوحدة الدائمة التي لا انفصام لها بين فرنسا والبلاد التونسية ويدعو الحكومة إلى :

– «المحافظة على سلطة فرنسا وحقوقها بالبلاد التونسية في كل الظروف» .

– «تطبيق سياسة استعمار تقوم على ملكية متوسطة وصغيرة في هذه البلاد، وتعمير وطني واصلاحات واسعة ترمي من جهة إلى إتمام الرقابة

(105) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 65، من تايتنجر إلى بوانكاري، باريس 3 جوان 1922 .

(106) المصدر نفسه .

(107) قدم جدول الأعمال 20 نائبا منهم تايتنجر وموريس باريس والعقيد بيكو وإيميل مورينو وادوار وارين (المصدر نفسه، جدول أعمال المجلس، 4 جويلية 1922) .

الفعلية للمجلس الكبير التونسي على الإدارة المحلية، ومن جهة أخرى، إلى جعل المشاركة بين المعمرين والأهالي أيسر وأكثر نجاعة، وإلى تنظيم التمثيل الانتخابي للأهالي في كل المجالس التونسية وتحسين وضعهم المادي والفكري والمعنوي بصفة مستمرة وتدرجية»[108] .

ومن البديهي أن ينتظم النواب الجمهوريين في هذه الظروف موضوعيا من جهة المتفوقين مساعدين هكذا على عزلة الدستور وبالتالي على إضعافه.

III – التراجع التكتيكي للحزب الدستوري:

حرم الحزب الدستوري إذن من وسائله الدعائية وموارد تمويله فبدت عليه بعد أزمة أفريل وإصلاحات جويلية 1922 بوادر الإعياء بل وحتى علامات الضعف .

كان أحمد الصافي قد توجه يوم 6 ماي 1922 إلى باريس ليفند لدى حكومة الجمهورية الفرنسية التهم الملصقة بالحزب الدستوري والمتمثلة في التطرف والتواطؤ مع الشيوعية، وليوقف الحملة القائمة ضد حزبه ويقنع أصدقاءه اللّيبراليين بحسن نوايا القادة الدستوريين تجاه فرنسا. وخلال المقابلة التي أجراها في 18 ماي 1922 مع «بومارشي» المدير المساعد لشؤون إفريقيا بوزارة الخارجية، كانت أحاديث الأمين العام لحزب الدستور مع هذا الديبلوماسي الفرنسي مفعمة بروح المصالحة والرغبة في التفاهم. وقد أسرّ الصافي إلى بومارشي، بعد تأكيده أن نواياه قد حرفت، وأنه لا يفكر قط في الانفصال عن فرنسا وهو ما يضر بالبلاد التونسية وأنه يكتفي بالمطالبة لمواطنية بمزيد من الحرية والحكم الذاتي[109]. وقد استشهد

(108) المصدر نفسه .

(109) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1922) المجلد 318، مذكرة بومارشي، باريس 20 ماي 1922 .

بالاستقبال الودي الذي خصّ به ميلران أثناء زيارته للبلاد التونسية للبرهان على إخلاص الشعب التونسي وتعلقه بفرنسا. وأكد أن الحزب الدستوري يطلب دستورا «أقل تصلبا وأكثر تناسبا». وقد أعد أحمد الصافي مذكرة أبلغها لاقناند والدكتور بروزون (110) إلى بومارشي أوضح فيها البرنامج الجديد لحزب الدستور وكان هذا البرنامج دون مطالبه التسعة المألوفة.

وقد برهن الأمين العام للدستور في هذه الوثيقة على اعتدال كبير. وفيما يتعلق بإحداث مجلس جديد بالبلاد التونسية، يعوض المجلس الاستشاري، أوضحت المذكرة وجوب احترام القواعد التالية في المجلس القادم:

– «جعل عدد التونسيين مساوٍ لعدد الفرنسيين، لكي لا يستطيع أكثر العنصرين تمثيلا من حيث العدد تكوين كتلة للتغلب على العنصر الآخر».

– «حرية الترشح في الدوائر الانتخابية لتمكين المنتخبين من دعوة مترشح قادر على تمثيلهم حتى لو لم يكن من سكان المنطقة».

– «تمكين كل المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط معينة من حيث السن والأخلاق وبقطع النظر عن الثروة، من المشاركة في هيئة الناخبين في الدرجة الأولى – مهما كان عدد درجات الانتخاب المراد اقرارها – وذلك كي يمكن التعبير عن كل الآراء، وتحفظ كل المصالح ويكون النواب منبثقين انبثاقا صحيحا عن كافة سكان البلاد».

– «إسناد سلطة تفاوضية للمجلس على الأقل وخلال مدة تجربة وتدريب، في مادة الميزانية».

– «تمكين المجلس من دورتين، الأولى في الخريف في شهر نوفمبر لمناقشة الميزانية والثانية في الربيع في شهر ماي، للنظر وإبداء الرأي في المسائل المتعلقة بالتشريع العام للبلاد ومشاريع الحكومة» (111).

(110) المصدر نفسه، من بوانكاري إلى سان، باريس 17 ماي 1922.

(111) المصدر نفسه، ملحق رسالة بوانكاري إلى سان، باريس 17 ماي 1922.

وهذا البرنامج يمثل تراجعا واضحا بالقياس إلى المطالبة بمجلس تفاوضي متكون من تونسيين وفرنسيين منتخبين بالاقتراع العام لهم نفس الحقوق، وتكوين حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس، والفصل المطلق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

إلاّ أن هذه التطمينات لم تحظ بأي اعتبار لدى حكومة الجمهورية الفرنسية. ولم يفت المدير المساعد لشؤون إفريقيا بوزارة الخارجية التأكيد على أنه استقبل أحمد الصافي كمحام لا كأمين عام للدستور (112). وعند اعتراض الصافي على المقارنة التي أشار إليها بومارشي بين الجزائر والبلاد التونسية أي بين مستعمرة وبلاد تحت الحماية، أجاب الديبلوماسي الفرنسي بدون مجاملة أن الفرق بين النظام الجزائري والتونسي لا يوجد إلاّ على الورق (113).

عاد أحمد الصافي إلى البلاد التونسية خائب الظن، رغم هذا الاستقبال من قبل السلطات الفرنسية، والتحفظات التي أبداها قسم من الجناح الليبرالي تجاه الدستور (114) ولمحو ما خلفته أزمة أفريل في الرأي العام الفرنسي من شعور بأن الحزب الدستوري هو حزب ثوري، نادى الأمين العام للدستور بتوخي سبيل الحذر والاعتدال. وفي 11 جوان 1922 إثر اجتماع للجنة التنفيذية للحزب الدستوري دعا الصافي أحمد توفيق المدني، وهو واحد من أنشط القادة الوطنيين وأكثرهم حماسا (115) إلى التخفيف «مؤقتا ريثما تمرّ العاصفة» في لهجة الخطب التي يلقيها بمدينة تونس وداخل الإيالة حتى لا يتخذ الخصوم – أي الحزب الاستعماري – من كلامه حججا ضد الدستور (116).

(112) المصدر نفسه، مذكرة بومارشي، باريس 20 ماي 1922.

(113) أ. ت المدني، حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 269.

(114) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 64، تصريح تايتنجر إلى وكالة «هافاس» 21 أفريل 1922.

(115) المصدر نفسه، المجلد 67، من كستيون إلى هيريو، تونس 18 أكتوبر 1924.

(116) أ. ت المدني حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 269-270.

(1) تناقص تأثير الحزب الدستوري على السكان :

وفي هذه الظروف لم يكن هناك مفرّ من انخفاض نشاط الحزب الدستوري. ففي مدينة تونس كما في داخل البلاد قلت اجتماعاته وانخفضت دعايته وأصبح عدد أتباعه ضئيلا جدا [117] .

ولئن بدأ انهيار الدستور بعد أزمة أفريل وإصلاحات 1922 فقد ازداد تفاقما سنة 1923 .

من ذلك أن دعايته في شهر أفريل 1923 الرامية إلي الاحتفاء في كل نواحي البلاد بذكرى موقف محمد الناصر باي «الذي تنازل عن العرش لفائدة شعبه» لم تلاق أصداء عميقة لدى السكان التونسيين. ولم تجن اللوائح التي وقع ترويجها داخل البلاد للمطالبة بالإصلاحات التي من أجلها تنازل محمد الناصر عن الملك عددا كافيا من الامضاءات فلم ترسل بالتالي إلى السلطات الفرنسية. كما أن الحملة لإغلاق الأسواق وتنظيم مظاهره في5 أفريل 1923 أمام الإقامة العامة تم بالمرسى أمام قصر الباي «لإطلاع الباي محمد الحبيب على مدى ذكرى العرفان الذي يتمتع به سلوك سلفه لدى شعب مدينة تونس »، لم يلاقيا أي حماس لدى التجار [118]. وقد حذرتهم والحق يقال سلطات الحماية من مغبة الاستجابة لهذه الدعوة. وبنفس الطريقة فإن حفلة الاستقبال المألوفة التي نظمها الحزب الدستوري في شهر ماي 1923 بمناسبة عيد الفطر لم تسجّل خلافا لحفل 1922 إقبال كبيرا من التونسيين ولم تقدّم أثناءها هبات هامة [119] .

(117) المرجع نفسه ص 278 .

(118) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 66، من سان إلى بوانكاري، تونس 3 أفريل 1923 .

(119) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 26 ماي 1923 .

إلاّ أن انهيار الدستور قد تجلى أيضا في تخلي البعض من اطاراته داخل البلاد في شهر جوان 1923، وهذا كان شأن رئيس شعبة قابس محمد النفوسي الذي ذهب ليقدم شواهد الإخلاص للمراقب المدني ويؤكد له بنفس المناسبة انفصاله عن الحزب الدستوري. وكذلك المسمى الشافعي رئيس شعبة نفطة الذي كان مناضلا دستوريا نشيطا ومعروفا جدا، فقد تقدم لنفس الغاية إلي الإقامة العامة. وكذلك كان شأن بلقاسم بن علي بن الأخضر وهو مناضل مشهور بمدينة مكثر حيث صرّح في رسالة إلى المراقب المدني، بأنه رافض مستقبلا لكل مشاركة في الحملات الدستورية [120] .

إن هذه الارتدادات، مهما كانت درجة صدقها، تعبر على الأقل عن تخاذل العديد من مناضلي الدستور المحنكين وتغيير ميزان القوى على حساب هذا الحزب .

(2) خروج زعيم الحزب الدستوري عبد العزيز الثعالبي إلى المشرق :

وكانت مغادرة الشيخ عبد العزيز الثعالبي البلاد التونسية في هذا الظرف عاملا زاد في إضعاف الحزب الدستوري، وذلك لما هجره العديد من أصحابه، وأنهار عزمه أمام تدهور تأثيره على السكان. وقد يكون اقتنع بقدرته، والحالة تلك، على خدمة القضية التونسية خدمة أحسن من الخارج [121]. وغادر الزعيم الدستوري الإيالة في 26 جويلية 1923 متجها إلى المشرق عبر إيطاليا .

(120) المصدر نفسه، من سان إلى بوانكاري، تونس 6 جويلية 1923 .

(121) أ . ت المدني حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 276 .

وفي الحقيقة، فإن هذا السفر كانت قد هيأته الإقامة العامة بتواطؤ مع محمد الحبيب. وقد اغتنم لوسيان سان الظروف المعاكسة للدستور ليوحي سرا إلى الثعالبي في جوان 1923 «أن وضعه يسير من سيء إلى أسوإ، ومواصلة حملاته العنيفة، تعرضه لعقوبات عدلية وإدارية خطيرة وقد يكون إذن من المستحسن أن يقرر مغادرة البلاد التونسية» [122]. ولم يبق زعيم الدستور غير مبال باقتراحات الإقامة، التي كانت، والحق يقال، مرفقة بتهديدات. وهكذا أمكن للوسيان سان أن يلاحظ أن الاتصالات التي أقامها معه كانت إيجابية النتائج وأنه يمكن الاعتقاد أن الزعيم الدستوري سوف يقرر مغادرة البلاد التونسية. بل وأضاف أن مشروع سفره ينتظر تطبيقه في النصف الثاني من شهر جويلية [123].

ساند الباي سلطات الحماية في هذه القضية مساندة عجيبة. وبتحريض من المقيم العام رجا محمد الحبيب صديقه القديم الثعالبي [124] ألاّ يكون سببا في إيقاف التجربة الناتجة عن إصلاحات 1922 وأن يستأنف نشاطه في الخارج في انتظار تغيّر الظروف بالبلاد التونسية [125]. لكن، إلى جانب نصائح الباي، فإن تدهور الدستور، والتخويف بل التهديدات الصادرة عن سلطات الحماية هي التي كانت أشد تأثيرا في نفس الشيخ الثعالبي، فقد أحدثت انهيار عزم الزعيم الدستوري وسببت ذهابه إلى المشرق في 26 جويلية 1923 [126].

(122) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 66، من سان إلى بوانكاري تونس 20 جوان 1923 .

(123) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 16 جويلية 1923 .

(124) يبدو أن محمد الحبيب كانت له قبل اعتلائه العرش علاقات وثيقة مع الثعالبي (المصدر نفسه، المجلد 317، مذكرة عن الثعالبي، تونس 26 جانفي 1920) .

(125) أ . ت المدني حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 275-276 .

(126) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 66، من سان إلى بوانكاري، تونس 20 جوان 1923 .

ومهما كان الأمر، فإن لوسيان سان، لما حمل الثعالبي على مغادرة البلاد التونسية، كان يرمي إلى حرمان الدستور من القائد الذي كان، بماله من صيت واسع وإشعاع قوي وما اكتسبه من هالة كمجاهد تحمّل عديد التضحيات، يسيطر على قسم هام من السكان التونسيين، وإحداث تدهور هذا الحزب لأمد طويل. وبهذه الطريقة فانه يضمن الهدوء والطمأنينة بالإيالة [127]. وكانت جريدة «لاديبيش تونزيان» وهي لسان الإقامة شبه الرسمي أكثر وضوحا عندما أكدت في 27 جويلية 1923 إلى أن خروج الثعالبي يكرّس تصدع الدستور وكذلك «اضمحلال أفكار الفتنة في القسم من السكان المسلمين حيث كانت قد انتشرت وحيّنت عن قصد» [128].

لا شك أن سفر الثعالبي إلى المشرق قد زاد في ضعف الحزب الدستوري [129]. ذلك أن الثعالبي، لم يزل رغم انخفاض حظوته، الزعيم الحقيقي للحركة الوطنية التونسية التي أثراها ودعمها بنشاطه وفصاحته وخاصة بانصرافه التام لها وتفرغه الكامل إليها. وبمغادرته البلاد التونسية لمدة طويلة [130] قد ترك المسؤولية لرجال أمثال أحمد الصافي وصالح فرحات وهما على التوالي الأمين العام والأمين العام المساعد للدستور. إلاّ أنهما رغم حسن استعدادهما، كانا يخصصان القسط الأوفر من وقتهما لعملهما في المحاماة .

على أن الحركة الوطنية لم تنحصر – كما لاحظ ذلك أحمد الصافي في 2 أوت 1923 – في شخص الثعالي بل كانت تعبيرا عن تطلعات شرائح عريضة من السكان [131] .

(127) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 6 جويلية 1923 .

(128) «البرقية التونسية» 27 جويلية 1923 .

(129) أ . ت المدني حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 278 .

(130) لن يعود الثعالبي إلى البلاد التونسية إلاّ في سنة 1937 .

(131) «لويتي ماتان» 2 أوت 1923 .

لم تلبث هذه الحركة أن فرضت نفسها على الساحة السياسية رغم غياب الثعالبي. إذ أن تطورها لم يكن مرتبطا بشخص أي زعيم مهما كان مقامه بل بظروف موضوعية. فعندما خلّت ظروف غير مواتية للوطنيين، وجد الثعالبي نفسه عاجزا عن إيقاف تراجع الحزب الدستوري وانحسار تأثيره. وبالعكس، فعندما تغيرت الظروف بعد أشهر من سفره، لفائدة الحركة الوطنية، كسب هذا الحزب مزيدا من الحظوة والقوة والنضالية .

الفصل الثالث

نمو الحركة الوطنية التونسية

فرضت الحركة الوطنية التونسية نفسها من جديد على الساحة السياسية بعد فترة من التقهقر تلت أزمة أفريل وإصلاحات جويلية 1922.

I – نمو الحزب الدستوري :

وفعلا فقد شهد حزب الدستور في صيف 1924، صحوة جملته يكثف نشاطه ويوسع من حظوته بين السكان. وقد عمد الحزب الدستوري إلى مضاعفة الاجتماعات، وتكثيف الدعاية والزيادة في عدد المنخرطين وإعادة تنظيم الشعب القديمة ودعمها، وإحداث شعب جديدة. وارتفع عدد الشعب الدستورية، حسب سلطات الحماية ذاتها، من أربعين في أكتوبر 1923[1] إلى حوالي سبعين في شهر أكتوبر من السنة الموالية[2]. أما عدد المنخرطين

(1) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1919) المجلد 67، من كستيون سان فكتور (مندوب بالإقامة) إلى بوانكاري، تونس 4 أكتوبر 1923 .

(2) المصدر نفسه، من كستيون إلى هيريو، تونس 18 أكتوبر 1924 .

لم تلبث هذه الحركة أن فرضت نفسها على الساحة السياسية رغم غياب الثعالبي. إذ أن تطورها لم يكن مرتبطا بشخص أي زعيم مهما كان مقامه بل بظروف موضوعية. فعندما خلّت ظروف غير مواتية للوطنيين، وجد الثعالبي نفسه عاجزا عن إيقاف تراجع الحزب الدستوري وانحسار تأثيره. وبالعكس، فعندما تغيرت الظروف بعد أشهر من سفره، لفائدة الحركة الوطنية، كسب هذا الحزب مزيدا من الحظوة والقوة والنضالية .

الفصل الثالث

نمو الحركة الوطنية التونسية

فرضت الحركة الوطنية التونسية نفسها من جديد على الساحة السياسية بعد فترة من التقهقر تلت أزمة أفريل وإصلاحات جويلية 1922.

I – نمو الحزب الدستوري :

وفعلا فقد شهد حزب الدستور في صيف 1924، صحوة جعلته يكثف نشاطه ويوسع من حظوته بين السكان. وقد عمد الحزب الدستوري إلى مضاعفة الاجتماعات، وتكثيف الدعاية والزيادة في عدد المنخرطين وإعادة تنظيم الشعب القديمة ودعمها، وإحداث شعب جديدة. وارتفع عدد الشعب الدستورية، حسب سلطات الحماية ذاتها، من أربعين في أكتوبر 1923[1] إلى حوالي سبعين في شهر أكتوبر من السنة الموالية[2]. أما عدد المنخرطين

(1) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1919) المجلد 67، من كستيون سان فكتور (مندوب بالإقامة) إلى بوانكاري، تونس 4 أكتوبر 1923 .
(2) المصدر نفسه، من كستيون إلى هيريو، تونس 18 أكتوبر 1924 .

في الدستور البالغ حسب تقدير صالح فرحات حوالي ثلاثين ألفا في شهر أوت 1923[3] فقد بلغ في أكتوبر 1924، حسب مندوب الإقامة العامة 45.000 منخرط أدّوا جميعا يمين الإخلاص للحزب وذلك دون اعتبار الأنصار غير المسجلين أي «كل أولئك الذين لا يعربون مباشرة عن رأيهم إما عن مصلحة أو خجلا» والذين كانوا أكثر عددا[4]. وشهد الحزب الدستوري في نفس المناسبة توسعا جغرافيا واجتماعيا. وقد أحدثت شعب جديدة لا في مختلف أحياء مدينة تونس فحسب، بل وكذلك في العديد من المناطق داخل الإيالة وبصفة أخص في مناطق الشمال والساحل[5]. وقد تمثل أهم عنصر في تطور قواعد الحزب الدستوري الاجتماعية سنة 1924. فبعد أن كان مقصوراً على الأعيان والمثقفين والموظفين أي على أوساط البرجوازية الكبرى والبرجوازية الصغرى بالأساس، امتدّ النشاط الدستوري في سنة 1924 بكل عزم إلى أوساط العمال والفلاحين. وقد تجلت هذه الظاهرة الجديدة في القرى الصغيرة حيث السكان من صغار الفلاحين بالأساس، وكذلك في المدن وبصفة أخص بمدينة تونس حيث انغرس الدستور في الأوساط العمالية [6]. وقد شارك الحزب الدستوري حتى في الإضرابات التي شنها عمال مدينتي تونس وبنزرت في صيف 1924، والتي كانت منطلقا لتأسيس نقابة تونسية مستقلة عن المنظمات الفرنسية : جامعة عموم العملة التونسية [7] .

وبمقدار ما يزداد هذا التوسع، كان نشاط الدستور ومطالبه يتخذان صبغة أكثر تصلّبا.

(3) Tunis-Socialiste « تونس الاشتراكية »، 3 أوت 1923 .

(4) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 67، من كستيون إلى هيريو، تونس 18 أكتوبر 1924 .

(5) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 4 أكتوبر 1923 و 18 أكتوبر 1924 .

(6) وخاصة في صلب الجالية العمالية الهامة أصيلة المطوية .

(7) أ . ت المدني، حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 285-290 .

فتغيرت لهجة الصحافة الدستورية، وأخذت تنقد بشدّة تقصير السلطات الاستعمارية في معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي أصابت السكان المحليين [8]. وكان شعار الاستقلال، ينتشر بين مناضلي القاعدة ويتجلى علانية في الأعياد الدينية التي يستغلها الحزب بحكمة للزيادة في عدد منخرطيه دون أن يعلن قادة الحزب عن ذلك رسميا. من ذلك أن الاحتفال بالمولد النبوي كان مناسبة ليشن الدستور يومي 11 و 12 أكتوبر 1924 مظاهرات ذات طابع وطني أكثر مما هو ديني. كما ظهر شعار الاستقلال على اللافتات المعلقة على جدران الشعب الدستورية. وكانت لافتة شعبة الحلفاوين الهامة، أفصحها حيث ورد فيها «تونس للتونسيين، الاستقلال أو الموت» [9]. ولا تقلّ عنها تعبيرية اللافتة ذات الصبغة الوطنية المعلقة في المقهى الكبير بباب المنارة، والمحاطة بفوانيس كهربائية وقد كتب عليها هذا البيت الحماسي إلى أبعد حدود الحماس :

« لن يموت الإنسان إلاّ مرة * والموت أولى من حياة مرة» [10] .

(1) جذور نمو الحزب الدستوري :

وكان تجديد الحزب الدستوري لنشاطه له صلة بالظروف الاستعمارية والاقتصادية والاجتماعية السائدة بالبلاد التونسية في سنتي 1924-1925. وقد استغل الوطنيون التونسيون مشروع قانون التجنيس [11] الجديد لاستئناف دعايتهم ضد نظام الحماية .

(8) «الصواب» 25 أفريل 1924 .

(9) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 67، من كستيون إلى هيريو، تونس 18 أكتوبر 1925 .

(10) المصدر نفسه .

(11) كان التونسيون يستطيعون قبل 1923 الحصول على الجنسية الفرنسية. فأمر 3 أكتوبر 1910 مثلا يخول للتونسيين البالغين 21 سنة كاملة، والذين يحسنون الفرنسية كتابة وقراءة التجنس بالجنسية الفرنسية لكن على أحد الشروط التالية :
– أن يكون تطوع اختياريا في الجيش الفرنسي لمدة 3 سنوات (قانون 13 أفريل 1910)
– أن يكون متزوجا من فرنسية – وأن يكون محرزا على شهادة جامعية – وأن يكون قدم خدمات هامة لفرنسا .

أ – قانون 20 ديسمبر 1923 المتعلق بالتجنيس :

وجد الحزب الدستوري منذ شهر أوت 1923، في أحكام مشروع قانون التجنيس مجالا مفضلا لتعبئة السكان التونسيين ضد النظام الاستعماري.

إن هذا القانون الذي قدمته الحكومة الفرنسية في 31 ماي 1923 وصادق عليه مجلس النواب في 12 جويلية، ومجلس الشيوخ في 13 ديسمبر، وتم نشره في 20 ديسمبر من نفس السنة، قد فتح الأبواب واسعة لاعتناق الجنسية الفرنسية أمام الأجانب المقيمين بالبلاد التونسية وكذلك أمام التونسيين [12] .

وكان قانون 20 ديسمبر 1923، يهدف في الحقيقة إلى ضمان تفوق الجالية الفرنسية في الإيالة للوقوف في وجه مطامع إيطاليا في «إقليم إفريقيا» القديم، وهي مطامع لم تزل منذ مجيء موسوليني سنة 1922 تتخذ صبغة مكشوفة باطراد. وإذ أن هذه المطامع الإيطالية كانت تعتمد على تفوق عدد الإيطاليين بالبلاد التونسية بالنسبة إلى الفرنسيين [13]، فكان لا بد إذن من تنمية عدد الفرنسيين بالإيالة [14]. ولبلوغ هذا الهدف، لم يكن من الممكن التعويل على هجرة الفرنسيين خاصة وأن فرنسا كانت شهدت خلال الحرب العالمية العظمى، نزيفا مهولا [15]، ومن هنا كانت الحاجة إلى توجيه الأجانب المقيمين بالبلاد التونسية أولا، ثم قسم من السكان

(12) إن قانون 20 ديسمبر 1923 كان بالمقارنة بأمر 3 أكتوبر 1910 ييسر التجنس الفرنسي للتونسيين، فلم تعد معرفة اللغة الفرنسية شرطا إلزاميا، ولا الألقاب الجامعية مشروطة للحصول على الجنسية الفرنسية. فيكفي الإحراز على الباكلوريا أو على ديبلوم نهاية دراسات مدرسة ترشيح المعلمين بتونس أو ديبلوم المدرسة المهنية إيميل لوبي بتونس، وإضافة إلى هذا لم تكن الجنسية الفرنسية متاحة أمام التونسيين المتزوجين من فرنسيات فقط بل أيضا المتزوجين من أجنبيات تابعات لقضاء المحاكم الفرنسية بالإيالة .

(13) حسب إحصاء 1921، يوجد بالبلاد التونسية 84.799 إيطاليا و 54.436 فرنسيا.

(14) رد بالك، البلاد التونسية بعد الحرب، الكتاب المذكور .

(15) قدرت الخسائر البشرية لفرنسا إبان الحرب بحوالي 1.400.000 شخصا .

التونسيين أنفسهم إلى اختيار الجنسية الفرنسية. وقد شرعت حكومة فرنسا في أول الأمر في تجنيس الرعايا الأجانب بالإيالة باستثناء الإيطاليين الذين كانوا يتمتعون، طبقا للاتفاق الفرنسي – الإيطالي المبرم سنة 1896، بحق الاحتفاظ بجنسيتهم [16] .

وقد صدر لهذا الغرض أمران أحدهما فرنسي والآخر تونسي في 8 نوفمبر 1921. وبمقتضى هذين الأمرين فإن الأجانب المولودون بأرض الإيالة من أب مولود أيضا بالبلاد التونسية يصبحون تونسيين ثم بصفة آلية فرنسيين .

وبما أن هذا التشريع كان يهم أساسا المالطيين [17] فقد اعترضت بريطانيا العظمى التي تتبعها هذه الجالية على تطبيقه، بل رفعت هذه القضية أمام «المحكمة الدائمة للقضاء الدولي بلاهاي ». ثم توصلت الدولتان في شهر فيفري 1923 إلى اتفاق يمكن بمقتضاه للمواطنين والمحميين الأنجليز رفض الجنسية الفرنسية، غير أن أبناءهم لم يكن لهم هذا الحق. ونظرا إلى أن أمر 8 نوفمبر، في هذه الظروف، كان أبعد من أن يضمن التفوق الفرنسي بالبلاد التونسية، فقد أصدرت حكومة فرنسا قانونا جديدا، إن لم يكن ذا مفعول آلي، فهو يمنح لكل الرعايا الأجانب بالإيالة بما فيهم الإيطاليون وكذلك التونسيون، كل التسهيلات للحصول على الجنسية الفرنسية .

غير أن هذا القانون الجديد الذي صادق عليه مجلس النواب منذ 12 جويلية 1923، والذي يندرج في نطاق المنافسات الفرنسية الإيطالية، كان يشكل خطرا حقيقيا على الحركة الوطنية التونسية. وفعلا فإن تطبيقه

(16) انتصاب الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، الكتاب المذكور ص 187 .

(17) كانت الجالية المالطية بالبلاد التونسية، أهم جالية أجنبية بعد الجالية الإيطالية والفرنسية وكانت في إحصاء 1921 تعد 13.520 شخصا .

لا يؤدي إلاّ إلى توطيد نظام الحماية وبالتالي مصالح فرنسا بالبلاد التونسية. وكان خطيرا جدا لا سيما وأنه يهم الشريحة الأكثر استنارة من السكان المحليين [18] ومن المحتمل أن يلقى أصداء طيبة لدى الموظفين واليهود التونسيين الذين قد يغريهم الثلث الاستعماري وكل الامتيازات المتصلة بالجنسية الفرنسية .

لذلك دخل الوطنيون التونسيون منذ شهر أوت 1923 في حملة ضد مشروع قانون التجنيس الجديد .

وفي فترة كان فيها حزب الدستور في منتهى الانحلال، لا يمكن لمثل هذه الحملة إلاّ أن تعبئ السكان وتبعث الروح بنفس المناسبة في الحركة الوطنية التونسية. وكانت مشكلة التجنيس تثير عواطف السكان خاصة وأنها صادمتهم في شعورهم الديني الذي كان آنذاك أقوى من الشعور الوطني. ولذلك نقل الوطنيون هذه المسألة إلى الميدان الديني أساسا .

لذلك ندّد الدستوريون بقانون التجنيس لأنه كان «يرمي بوضوح إلى ابتلاع الشعب التونسي بالقضاء على شخصيته». لكنهم أضافوا «أن جنسية المسلم تمتزج مع دينه وخاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية وأن تغيير الجنسية يساوي عنده تغيير الدين» [19] . إعتبارا إلى أن الدين الإسلامي ينظم حياة المسلم العامة وحياته الخاصة باعتباره عقيدة وطقوسا وتشريعا. وإذا ما اختار المسلم الجنسية الفرنسية فإنه لا يبقى خاضعا في مادة الأحوال الشخصية إلى أحكام

(18) رأينا أن مشروع القانون الذي صادق عليه مجلس النواب في 12 جويلية 1923 قد فتح الجنسية الفرنسية أمام التونسيين المحرزين أما على شهادة جامعية أو على ديبلوم نهاية الدراسة بمعهد ثانوي .

(19) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) برقية أحمد الصافي إلى ميلوران، تونس 2 أكتوبر 1923 .

القرآن بل يصبح خاضعا إلى القانون المدني الفرنسي. والحال أن كل مسلم يقبل بمحض إرادته، أن يقاضى حسب قوانين غير مستوحاة من القرآن[20] أو يقبل طوعا أن يكون تحت سلطة «الكفار» هو بمقتضى التعاليم القرآنية مرتد[21]. وزيادة على هذا، فنظرا إلى أن التشريع القرآني يشكل كلاّ يتعيّن على كل مسلم العمل به، فإن إنكار المتجنس لقسم منه، مثلما هو الحال في مادة الأحوال الشخصية، يعني الخروج عن الإسلام[22]. فالجنسية في هذه الظروف، لا تنفصل في البلاد الإسلامية عن الدين. ومن أعرض عن جنسيته يكون قد تخلى بوضوح عن دينه .

واعتباراً إلى أن مسألة التجنيس وثيقة الاتصال بالدين فإنها لم تترك في لامبالاتهم سكانا تونسيين عميقي التمسك بالإسلام. ولتحسيسهم، أعاد الحزب الدستوري هيكلة وسائله الدعائية. وقد أيدت مواقفه خمس صحف (الأمة، والمرشد، وجحجوح، والنديم، والعصر الجديد) وهاجمت بشدة في تعاليقها مشروع قانون التجنيس [23]. ومن جهة أخرى، قد ساعدت هذه الدعاية على تحسين موارد حزب الدستور. فزيادة على الاشتراكات التي تزايدت مطردة بفضل الحملة ضد التجنيس، خلق الحزب لنفسه مصادر تمويل أخرى، وذلك نظرا إلى أمر الباي الصادر في 8 ماي 1922 الذي يحجر عليه اللجوء إلى جمع التبرعات والمساعدات المالية. ولذلك نشّط جمعيات مسرحية مثل «السعادة» بمدينة تونس [24] و«التهذيب»

(20) يحيى الغول، التجنيس الفرنسي والحركة الوطنية التونسية (بحث معد لنيل شهادة الكفاءة في البحث – تاريخ) تونس 1973، نسخة مرقونة ص 31-32 .

(21) أ . ت المدني، حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 280 .

(22) المرجع نفسه .

(23) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) من سان إلى بوانكاري، تونس 30 نوفمبر 1923 .

(24) أ . ت المدني، الكتاب المذكور (حياة كفاح ص 333) .

بصفاقس [25] اللتيْن وفرتا أموالا للحزب الدستوري إلى جانب تشكيلها وسائل دعائية للحركة الوطنيّة [26] .

فتمكّن هذا الحزب بفضل الوسائل الدعائية، من طرح مسألة التجنيس أمام الرأي العام التونسي سواء بمدينة تونس أو بداخل البلاد [27]. على أن الدستور لم يتمكن من تعبئة علماء الدين الذين امتنعوا عن إدانة التجنيس علانية واحجموا عن إصدار فتوى في الغرض أو عن التصريح بأن التجنيس هو نوع من الردة [28]. كما لم يكن للحزب القوة الكافية للقيام بعمل واسع ضد قانون التجنيس. فلم تنتظم ولو مظاهرة واحدة للاعتراض على إصدار هذا القانون ومقاومة تطبيقه. وعلى كل حال فإن وقوع الحملة ضد التجنيس في وقت كان فيه الدستور في أوج الانهيار قد أدى إلى إحياء الحركة الوطنية التونسية وعودة القوة إليها وتمكينها من جديد من احتلال الساحة السياسية. وقد قوي هذا الموقف للحزب عند وصول كتلة اليسار إلى الحكم في فرنسا في شهر ماي 1924 .

ب – وصول كتلة اليسار إلى الحكم بفرنسا :

انتصر الاشتراكيون في شهر ماي 1924 بفضل إتحادهم مع الراديكاليين في كتلة اليسار، في الانتخابات التشريعية[29]. وكان التجمع

(25) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 319، من سان إلى بوانكاري، تونس 13 جانفي 1923 .

(26) المصدر نفسه، المجلد 70، مذكرة أحمد توفيق المدني 9 جوان 1925 .

(27) المصدر نفسه، المجلد 67، برقية كاستيون إلى بوانكاري تونس 4 أكتوبر 1923 .

(28) آل سكوت علماء الدين إلى حدّ استغلاله من قبل شيخ فرنسي من الجزائر للتأكيد أمام مجلس الشيوخ على أن التجنيس ليس منافيا للدين الاسلامي .

(29) كان المجلس المنتخب يعدّ سنة 1924 من بين أكثر بقليل من 600 نائب، مائة من الاشتراكيين وحوالي 200 راديكالي. وقد أحرزت كتلة اليساريين على الأغلبية بفضل تجمعات صغيرة من وسط اليسار .

الوطني وهو اتحاد بين الوسط واليمين، اخذ بمقاليد الحكم منذ 1919، قد خسره لممارسته، بقيادة بوانكاري، سياسة خارجية اتسمت بالعنف والأنانية الوطنية الضيقة والجنوح إلى الحلول العسكرية. وقد وضعت هذه السياسة فرنسا في عزلة وعرّضت السلم العالمية للخطر[30]. وقد جرّت هذه السياسة، إضافة إلى أزمة التضخم المالي التي أضرت بالغ الضرر بالاقتصاد الفرنسي منذ نهاية الحرب[31]، قسما هاما من الناخبين للتصويت لفائدة كتلة اليسار التي وعدت بإيقاف التضخم في الداخل وممارسة سياسة معتمدة لا على القوة بل على المصالحة والديبلوماسية في الخارج. حينئذ شكّل إدوار هيريو، رئيس الحزب الراديكالي، والفائز الأكبر في هذه الانتخابات، حكومة بمساندة الحزب الاشتراكي ولكن بدون مشاركته في الحكم[32] .

وقد أثار انتصار كتلة اليسار ابتهاجا عظيما بالبلاد التونسية سواء لدى منظمات اليسار الفرنسية أو في صفوف الحركة الوطنية التونسية. وعبّر اليسار الفرنسي – الذي يضم الاشتراكيين والراديكاليين الاشتراكيين، والنقابيين – عن فرحته بعد انتخابات 11 ماي، في صحفه ولا سيما «تونس الاشتراكية» الناطقة بالفرنسية وكذلك في اجتماعات ومآدب نظمت «للاحتفال بانتصار الجمهورية»[33]. وكانت

(30) في جانفي 1923، شرع التجمع الوطني بمعونة بلجيكا في احتلال الرور لإرغام ألمانيا على دفع التعويضات التي قدرتها معاهدة فرساي. وقد أعربت الولايات المتّحدة وبريطانيا العظمى رسميا عن معارضتها لهذه السياسة .

(31) مرّ الجنيه الاسترليني الذي كان يساوي قبيل الحرب 25 فرنكا إلى 41,8 فرنكا في ديسمبر 1919 وقد ازداد الفارق مع الفرنك كثيرا في بداية 1924، فتجاوز الجنيه الاسترليني 100 ف في فيفري 1924 و 74 ف في ماي 1924 .

(32) إن هذه المناسبة هي التي أعد فيها ليون بلوم وكان إذاك منظّر الحزب الاشتراكي فكرة «المساندة بدون مشاركة» للاشتراكيين مع حكومات اليسار .

(33) La Dépêche Coloniale et Maritime «البرقية الاستعمارية والبحرية» 13 جوان 1924.

الجامعاتان الاشتراكية والراديكالية الاشتراكية، وكذلك جامعة الموظفين تعلق آمالا كبيرة على الحكومة الجديدة لإلغاء الامتيازات الفاحشة التي يتمتع بها المتفوقون، وإضفاء الصبغة الديمقراطية على النظام الناجم عن إصلاحات 1922 وذلك بإقرار الاقتراع العام وانتخاب البلديات [34] بالبلاد التونسية. وهي تؤمّل كذلك إلغاء أمر 1778 الصادر عن ملك فرنسا الذي يسوغ للمقيم العام أن يطرد من البلاد التونسية الفرنسيين المعتبرين «غير مرغوب فيهم »، والاعتراف بوجود شرعي لنقابات العملة والموظفين [35] .

فقوّى هذا الوضع آمال الحركة الوطنية التونسية. إذ وجد الدستوريون في هزيمة التجمع الوطني انتصارا لأفكارهم. وفعلا ففي سنة 1919 ركز زعيم الحزب الدستوري الثعالبي كل نشاطه بباريس على الأمل في وصول اليسار إلى الحكم. ومنذ ذلك الحين، أصبح الدستور يعد من بين منظمات اليسار عديد الأصدقاء الذين قاموا بمساندة مطالبه [36]. ففي البلاد التونسية لم يظن الاشتراكيون والراديكاليون الاشتراكيون والنقابيون الفرنسيون بمساندتهم للدستوريين، وفتحوا لهم أعمدة صحفهم للدفاع عن مواقفهم [37]. وفي فرنسا، كان العديد من الاشتراكيين متفتحين للقضية التونسية وغير مستبعدين لفكرة استقلال الشعوب المضطهدة [38]. ولم يكن زعيم الحزب الراديكالي إدوار هيريو عديم الاهتمام بمشكال شمال إفريقيا. فقد استقبل سنة 1920، باعتباره رئيس الهيئة الفرنسية الاسلامية،

(34) يعتبر اليسار الفرنسي أن الاصلاحات المؤسسة بالإيالة تونس منذ 1922 مخالفة للديمقراطية وتساعد المتفوقين .

(35) لم يكن لنقابات العملة والموظفين حتى التابعين منهم للكنفدرالية العامة للشغل وجود شرعي إلى سنة 1932 .

(36) الكلونيل بارون، قضية الثعالبي (تقرير) : مركز التوثيق القومي .

(37) كان الشباب التونسي يعبرون عن آرائهم خاصة في «تونس الاشتراكية» لسان الجامعة الاشتراكية للبلاد التونسية .

(38) «الصواب» 17 ماي 1924 .

الوفد التونسي الأول المرسل إلى باريس للدفاع عن المطالب التونسية وأبلغ وزير الخارجية موقفه المؤيد لهذه المطالب [39] .

فكانت الأوضاع تبدو ملائمة لتحقيق آمال الأوساط الدستورية التي كانت تعتقد أن اليسار، حالما يتقلد الحكم، سوف يكون منطقيا مع نفسه. لذلك اغتنم الدستور هذا الظرف ليعيد الكرة ويقدم إلى أصدقائه اليساريين ملف البلاد التونسية .

فبادر بعد أيام من انتخابات 11 ماي 1924، وحتى قبل تشكيل الحكومة الجديدة إلى إرسال أمينه العام المساعد صالح فرحات إلى فرنسا لإبلاغ تهانيه إلى المنتخبين من الكتلة وخاصة إلى رئيس الحزب إدوار هيريو، ومحاورتهم بنفس المناسبة في المسألة التونسية وتمهيد الأرضية لوفد جديد .

وعاد صالح فرحات إلى البلاد التونسية واثقا من مساندة كتلة اليسار بعد أن أعرب العديد من النواب، والصحافيين والمحامين عن انفتاحهم على المطالب الدستورية كما وعدوا حتى بالتدخل لفائدة البلاد التونسية. وعبر رئيس الحزب الراديكالي عن تعاطفه مع التونسيين ودعا الأمين العام المساعد للحزب إلى العودة إلى باريس لمقابلته في حالة تكليفه برئاسة الوزراء [40]. ومن هنا كان مصدر فيض التفاؤل عند صالح فرحات الذي ذهب إلى الاعتقاد بأن الظروف قد تغيرت بفرنسا وأنه توجد مجموعات من الرجال الأحرار المتحمسين لقضايا حقوق الإنسان ولمبادئ 1789 وأنه «على البلاد التونسية اغتنام هذه الفرصة قبل فواتها لتحقيق مطالبها» [41] .

(39) مركز التوثيق القومي، الملف أ – 3 – 32 ، وفود دستورية بباريس 1920-1924، القضية التونسية مذكرة قدمها الوفد الثالث في ديسمبر 1924 .

(40) Le Libéral «التحرري» 29 نوفمبر 1924 .

(41) «تونس الاشتراكية» 18 أوت 1924 .

ج- تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي:

لئن كان لقانون التجنيس ووصول كتلة اليسار إلي الحكم تأثيرا على تغير وضع الدستور بالبلاد فإن تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية طيلة سنة 1924 هو الذي يفسر أكثر من سواه توسع الحزب الدستوري وعودة الحيوية إليه .

فقد تسبب الجفاف الاستثنائي الذي أصاب البلاد سنة 1924 في القضاء على صابة الحبوب بالجنوب، وحصول منتوج هزيل جدا في الشمال [42]. فانخفض منتوج القمح حسب الإحصائيات الرسمية من 2.700.000 قنطار سنة 1923 إلى 1.091.429 سنة 1924، ومنتوج الشعير من 2.500.000 ق إلى 550.000 [43]. فكان انهيار فعلي لمحاصيل الحبوب التي تهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة كافة السكان التونسيين .

وتأثرت تربية الماشية، على غرار الفلاحة، بمفعول الجفاف. فعدد الغنم الذي بلغ 2.661.579 رأسا سنة 1919[44] انحدر إلى 1.378.840 سنة 1924 [45]. ونزل عدد المعز في نفس الفترة من 1.660.621 رأسا [46] إلى 797.970 [47]. وبلغ وضع هذين القطاعين سنة 1924 حدا من التدهور حمل «300.000 من الأهالي القاطنين بمناطق الجنوب على النزوح طيلة عدة أسابيع إلى الشمال» [48]. وقد وجدت سلطات الحماية نفسها مضطرة لتهدئة سكان

(42) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 70، مذكرة عن الوضع في الإيالة، 23 فيفري 1925 .

(43) التقويم العام للبلاد التونسية، السنة 1923 ص 243 .

(44) المصدر نفسه، السنة 1919 ص 185 .

(45) المصدر نفسه، السنة 1924 ص 225 .

(46) المصدر نفسه، السنة 1919 ص 185 .

(47) المصدر نفسه، السنة 1924 ص 225 .

(48) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 70، مذكرة عن قضايا البلاد التونسية، 20 فيفري 1925 .

الأرياف حتى إلى توزيع سلفات للبذر، وأخرى للقوت، وتنظيم حضائر تشغيل» [49] .

وإلى جانب الفلاحة وتربية المواشي، فإن الجفاف قد أضر كذلك بالصناعة التقليدية والتجارة الصغرى وقد حرمتا، بتدهور الطاقة الشرائية لسكان الريف، من سوقهما المألوفة .

وفضلا عن تناقص جانب هام من الزبائن تضرر هذان القطاعان من تفاقم المنافسة الأجنبية وانخفاض الصادرات سنة 1924 .

وقد تأثرت مصانع الشاشية – وهي أهم المصانع التونسية – خاصة باستئناف واردات الشاشية التي عادت سنة 1923 وسنة 1924 إلى المستوى الذي بلغته قبل 1914 [50]. يضاف إلى هذا انخفاض صادرات الشاشية «الناجم خاصة عن الانخفاض المطرد للمشتريات المصرية التي انخفضت بين 1920 و 1927 بالنصف بالقياس إلى ما قبل الحرب» [51] .

وكانت أغلبية السكان التونسيين، تشكو إضافة إلى هذا، من غلاء المعيشة المنجر عن التضخم النقدي الذي تفاقم سنة 1924 [52] بعد أن اجتاح البلاد التونسية منذ نهاية الحرب. وشهدت المواد ذات الصبغة الضرورية القصوى خلال هذه السنة زيادة هامة، فحسب بحث أعدته تفقدية الشغل من جويلية 1923 إلى أكتوبر 1924 ارتفع سعر الخبز من 1.10 فرنك إلى 1.50 ف الكغ. والسميد من 1.25 إلى 2.10 ف والصابون من 2.30 إلى 3.30 ف والقهوة من 8 إلى 12 ف والسكر من 2.85 إلى 3.10 ف واللحم

(49) المصدر نفسه، مذكرة عن الوضع في الإيالة، 23 فيفري 1925 .

(50) بيار بنيك، تحولات المؤسسات الحرفية بتونس، الكتاب المذكور ص 215 .

(51) المرجع نفسه، ص 260 .

(52) مرّ الجنيه الاسترليني الذي كان يساوي 41.8 فرنك في ديسمبر 1919 و 47.94 ف في أفريل 1922 إلى 100 ف في فيفري 1924 (الفريد سوفي، تاريخ فرنسا الاقتصادي بين الحربين 1918-1931، الكتاب المذكور ص 41-45-46-47 .

من 3 إلى 6.50 ف وزيت الزيتون من 4.35 إلى 6 ف اللتر [53] وفي الجملة فزيادة غلاء المعيشة بالنسبة إلى عائلة عامل رصيف كانت حسب الطاهر الحداد، بنسبة 29 ٪ [54] .

فساهم غلاء المعيشة، الذي تزامن مع فترة كانت فيها المحاصيل ردئية، في تدهور ظروف حياة شرائح واسعة من السكان التونسيين. ومن شأن هذه الحالة أن تزيد في التناقضات الناجمة عن نظام الحماية وبالتالي أن تساعد على انتشار دعاية الحزب الدستوري وتعزيز صفوفه. وحسب «كاڤي» «فقد استعانت جرائد الدستور بغلاء المعيشة للتمكن من إلهاب مشاعر القراء» [55] .

وبالفعل أصبح سكان المدن والأرياف، تبعا لتضررهم الشديد برداءة المحاصيل وغلاء المعيشة أكثر تقبلا للدعاية الدستورية المناهضة للنظام الاستعماري. وكان صغار الفلاحين يشعرون آنذاك شعورا أشد بوطأة الاستعمار الذي كانوا يرون فيه، وقد تأثروا زيادة على ذلك، بالدّعاية الدستورية، المصدر لكل ما أصابهم من الفاقة [56]. وكان العمال الذين شهدوا سنة 1924 زيادة على غلاء المعيشة، أهوال البطالة، أميل إلى رفض نظام الحماية بقدر شعورهم بالحيف بالقياس إلى نظرائهم الأوربيين الذين يتقاضون أجورا أرفع من أجورهم بكثير ويمثلون منافسين لهم خاصة في فترة الأزمة هذه .

وهذا الوضع المتردي إلى حد بعيد، بالإضافة إلى حرب الريف والمثال المصري [57] وقانون التجنيس وانتصار كتلة اليسار بفرنسا، قد أعطى عمل

(53) ذكره الطاهر الحداد في «العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية» طبعة عربية، الطبعة الثانية، تونس 1972 ص 113 .

(54) الطاهر الحداد، العمال ... الكتاب المذكور ص 114 .

(55) كاڤي على إثر «رد بالك» الكتاب المذكور ص 101 .

(56) المرجع نفسه .

(57) كان صالح فرحات الأمين العام المساعد للدستور، قبل سفره إلى باريس في شهر جوان 1924، حسب مندوب الإقامة كاستيون، يقارن وضع التونسيين بوضع المصريين ويطلب من التّونسيين اتباع مثال المصريين. «وزارة الخارجية» البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 67، من كاستيون إلى هيريو، تونس 18 أكتوبر 1924 .

الدستور ومطالبه صبغة أكثر تصلبا وساعد بالتالي على عودة الحيوية إلى الحركة الوطنية التونسية ونموها .

(2) نتائج نمو الحزب الدستوري :

أ - نمو الحزب الدستوري وردّ فعل اليسار الفرنسي بالبلاد التونسية :

أحدث نمو الحزب الدستوري وتصلبه، الناتجان عن توسعه الجغرافي والاجتماعي قلقا لدى كلّ الجالية الفرنسية. فزيادة على المتفوقين الذين لم ينفكوا أبدا عن مقاومتهم للحزب الدستوري، أعرب الاشتراكيون والنقابيون الفرنسيون الذين ساندوه إلى ذلك الحين، عن مناهضتهم له. وأعلنوا بأنهم حجبوا تضامنهم مع هذا الحزب الذي تطور تطورا خطيرا حسب رأيهم. وقد آخذوه على انسياقه للقومية والشوفينيّة مبتعدا عن برنامج الاصلاحات المراد تطبيقها في نطاق الحماية، للطموح إلى استقلال لم تكن البلاد التونسية مهيأة له. كما آخذوه على السعي إلى إبعاد العمال التونسيين عن الكنفدرالية العامة للشغل، (سي جي تي) وإقصائهم هكذا عن صراع الطبقات وعن الأممية وتوجيههم نحو الوطنية والشوفينيّة. كما اتهم الحزب بالتعامل بل بالتحالف مع الشيوعيين لتحقيق استقلال البلاد وتحطيم المنظمة العمالية [58]. وكان الاشتراكيون زيادة على هذا، معارضين لاستقلال البلاد التونسية السياسي لأن الاستقلال - كما قالوا - «بتسليمه شعبا بأكمله لم يزل جاهلا ومفعما بتقاليد من القرون الوسطى، لطبقة برجوازية أساسا بل إقطاعية، لا يشكل تقدما للبلاد بل تأخرا» [59] .

وفي الحقيقة، فإن الاشتراكيين والنقابيين الفرنسيين بالبلاد التونسية إنما كانوا يعارضون الاستقلال لأنه يعرّض للخطر لا مصالح المتفوقين

(58) «تونس الاشتراكية» 7 نوفمبر 1924، مقال «دوران انقليفيال» «لا خلط» .

(59) المصدر نفسه .

فقط بل وكذلك مصالح بقية شرائح الجالية الفرنسية. وكان الموظفون والعمال الذين يشكلون أهم منخرطيهم قد تأذوا من الدعاية الدستورية التي تركّز على الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها بالنسبة إلى رفاقهم التونسيين.

وكان الموظفون والعمال التونسيون، في هذه الفترة المتأزمة أشد إحساسا بالفوارق في الأجور بينهم وبين نظرائهم الفرنسيين، ويرون فيهم فئة محظوظة تستفيد مثل المتفوقين من النظام الاستعماري. وكان انفصالهم عن الكنفدرالية العامة للشغل (سي جي تي) التي تبدو لهم كمنظمة تعمل للحفاظ على تلك الامتيازات من شأنه أن يعمق التناقضات التي تقوم بينهم وبين العمال الأروبيين. وفعلا فلإخفاء هذه التناقضات أو التخفيف منها على الأقل، تمسّك الاشتراكيون والنقابيون الفرنسيون بالمحافظة على احتكار العمل النقابي بالبلاد التونسية وعارضوا لذلك إنشاء منظمة للعمال التونسيين .

على أن موقف اليسار الفرنسي بالبلاد التونسية تجاه الدستور، يفسّر أيضا بوصول كتلة اليسار الفرنسي إلى الحكم. فكان الاشتراكيون والنقابيون الذين يساندون حكومة الراديكالي هيريو، يتجنبون، بتحريض منه ولا شك، أن يتسببوا له في مشاكل بالمستعمرات. وليس من باب الصدف أن تعكرت العلاقات بين الدستوريين والاشتراكيين في بداية نوفمبر 1924 بعد عودة دوران انڤليفيال أحد قادة الجامعة الاشتراكية الرئيسيين من باريس حيث تحادث مع رئيس الوزراء أدوار هيريو عن البلاد التونسية [60].

ب – نمو الحزب الدستوري والباي :

كما أقلق نمو الحزب الدستوري القصر زيادة على المتفوقين والاشتراكيين والنقابيين الفرنسيين. وقد وقف محمد الحبيب، خلافا لسلفه

(60) شن دوران انڤليفيال حملته ضد الدستور إثر عودته من باريس حيث تحادث في شهر أكتوبر 1924 مع مسؤولين من الحزب الاشتراكي ومع رئيس حكومة كتلة اليسار .

الناصر باي، إلى جانب السلطات الاستعمارية ضد الحركة الوطنية. ومعلوم أنه وَقّعَ منذ تنصيبه في 11 جويلية 1922 على إصلاحات لوسيان سان التي عارضها حينئذ الحزب الدستوري بشدة. وكانت موافقته على أن يطبّق بالبلاد التونسية القانون الفرنسي الصادر في 20 ديسمبر 1923 «الذي يمنح التونسيين كل التسهيلات للحصول على الجنسية الفرنسية» قد زادت في عزلته عن الحركة الوطنية ودعّمت شعور الكراهية له في البلاد[61]. لذلك كان الباي يرى في كل توسع للدستور خطرا على شخصه وعلى عائلته. وفي سنة 1924، وأمام نمو الاضطراب في البلاد، ذكّر الباي المقيم العام لوسيان سان بالتزام فرنسا بحماية الباي وعائلته، وصرح بأنه يؤيد سلفا كل الإجراءات الكفيلة بإعادة الهدوء إلى النفوس [62]. كما أكد بتلك المناسبة، معارضته لا لكل فكرة للاستقلال فحسب، بل وحتى لاصلاحات تحررية في نطاق الحماية، وكان يرى «أن رعاياه ليسوا مهيئين من حيث ثقافتهم العامة، للانتفاع بإصلاحات قد تمنح البلاد التونسية بعض المؤسسات الغربية التي لم تزل تبعدهم عنها أخلاقهم ودينهم وتقاليدهم وماضيهم» [63] .

ج – نمو الحزب الدستوري والسلطات الاستعمارية :

وسوف تستغل السلطات الاستعمارية هذا العداء الذي يكنه اليسار الفرنسي والباي، للحركة الوطنية التونسية من أجل مقاومة نشاط الحزب واستنقاصه لدى حكومة كتلة اليسار التي كان الدستوريون ينتظرون منها الكثير لتحقيق مطالبهم. وسرعان ما عمل لوسيان سان على تبديد تلك

(61) خلال الاحتفال بالمولد النبوي في 11 و 12 أكتوبر 1924، وجهت حسب الباي شتائم إلى شخصه وإلى الحكومة الفرنسية أثناء مظاهرات نظمها الدستور (وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 67، من سان إلى هيريو، تونس 9 نوفمبر 1924) .

(62) وطلب الباي بأن يفسح المجال للمشاغبين حتى يفهموا أنهم قد يتعرضون للعقوبات إذا هم واصلوا اضطرابهم (المصدر نفسه) .

(63) المصدر نفسه .

الآمال. ففي 16 جوان 1924 بعد تشكيل حكومة كتلة اليسار بقليل، نبه في تقرير أرسله إلى وزارة خارجية فرنسا، إلى ضرورة إعلام السكان التونسيين بأن تطور السياسة الداخلية الفرنسية لن يغيّر النظام التونسي وأن «عمل فرنسا بالبلاد التونسية، والأهداف الحضارية التي ترمي إليها، وطرق التنمية المادية والمعنوية التي تطبقها تجاه محمييها تندرج ضمن نظريتها الأساسية بقدر ما تهم مكاسبها وأنه لن يقع الإخلال بها مطلقا»[64] .

ومن أجل طمس كل مصداقيّة عن الدستوريين الذين لقيت مطالبهم الداعية إلى التعاون، بعض الأصداء لدى العديد من الشخصيات السياسية ولا سيما في أوساط اليسار [65]، عملت السلطات الاستعمارية على تصويرهم كعناصر أحرى أن تقول إنها وطنية انفصالية متواطئة في عملها مع الشيوعيين .

وقد حذّرت سلطات الاستعمار الحكومة الفرنسية من رياء الدستور الذي كان لأسباب تكتيكية، يمتلك برنامجين : أحدهما رسمي والآخر فعلي. فالأول وهو موجه للسلطات الرسمية لا يرفض وجود فرنسا بالبلاد التونسية ويقتصر على المناداة بإصلاحات تشرك التونسيين في إدارة البلاد وتضمن لهم بعض المساواة مع المواطنين الفرنسيين في نطاق الحماية [66]. وهذا البرنامج الرسمي كان في نظر السلطات الاستعمارية مجرد برنامج تكتيكي وهو يهدف إلى تجنب الوقوع تحت طائلة القوانين الزجرية وكسب مساندة العناصر الفرنسية «ذات النزعة المثالية والإنسانية»[67]، وينشر في الوثائق الرسمية للحزب الدستوري وفي صحفه

(64) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 67، من سان إلى هيريو، باريس 16 جوان 1924 .

(65) «تونس الاشتراكية» 18 أوت 1924، صالح فرحات «منبر حر» .

(66) دوران انقليفيال، ما تطلبه البلاد التونسية من فرنسا باريس 1921 ص 44 .

(67) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 67، تقرير كاستيون عن الدستور، تونس 18 أكتوبر 1924 .

الناطقة بالفرنسية [68]. أما في الواقع، فإن برنامج الدستور الحقيقي كان يرمي إلى استقلال البلاد التونسية وطرد فرنسا منها. وهذا البرنامج الثاني المخصص للجماهير التونسية يتراءى بين السّطور في الصحف العربية، ويصرح به بوضوح في اجتماعات الحزب الدستوري وعلى اللاّفتات المعلقة على جدران شعبة بمدينة تونس وكانت أجلاها تعلن : «تونس للتونسيين، الاستقلال أو الموت» [69]. ويستنتج لوسيان سان من ذلك وجوب عدم الانخداع «برسل الدستور الطيبين» واعتبار هذا الحزب الذي يهدف إلى الاستقلال، حركة انفصالية ووطنية وثورية بالفعل [70] .

وزيادة على هذا فإن الدستوريين يعملون متواطئين مع الشيوعيين الذين يهدفون إلى فصل فرنسا عن مستعمراتها. وقد ظهر هذا التعاون في صيف 1924 بمناسبة الإضرابات التي شنها عملة الرصيف بميناءي تونس وبنزرت وتشكيل جامعة عموم العملة التونسية [71] وهي نقابة تونسية صرف أسست حسب لوسيان سان لتوسيع حظوة الحزبين الدستوري والشيوعي وضمان تغلغل أفكارهما بين الجماهير من الأهالي [72]. ويرى المقيم العام سان «أن هذا الاتحاد مع الشيوعيين هو الذي وجّه الدستور إلى توخي سبل العنف وجعله يميل إلى توسيع نشاطه الذي كان يقتصر حتى ذلك الحين على الأوساط البرجوازية المثقفة، ومدّه إلى جماهير

(68) أسس الدستور لمخاطبة السلطات والرأي العام الفرنسي جريدة ناطقة بالفرنسية Le Libéral «التحرري» نشر أول عدد منها في 29 نوفمبر 1924 .

(69) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) من سان إلى هيريو، تونس 14 نوفمبر 1924 .

(70) المصدر نفسه .

(71) في 31 أكتوبر 1924 انتخب أحمد توفيق المدني وهو أحد القادة الدستوريين الرئيسيين في مكتب رئاسة اجتماع العمال التونسيين الذي دعي إليه جوهو زعيم الكنفدرالية العامة للشغل أثناء مروره بتونس (الطاهر الحداد - العمال ... الكتاب المذكور ص 133) .

(72) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 68، من سان إلى هيريو، تونس 6 ديسمبر 1924 .

الأهالي لإيقاظ مطامحهم» [73]. وكان عمال المدن، يوعدون بأن تلغى مع الاستقلال، منافسة اليد العاملة الأجنبية، وبالتالي ترفع الأجور. أما سكان الأرياف فقد تم وعدهم بإجلاء المعمرين وتوزيع الأراضي التي هي بحوزتهم»[74] .

ولم تكن دعاية الحزب الدستوري هذه، في هذا المناخ المتأزم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لتترك شرائح عريضة من السكان التونسيين في لامبالاتها. وهذا ما يفسر توسع الدستور من الوجهتين الجغرافية والاجتماعية وما نتج عن ذلك من الاضطراب .

ومن أجل إيقاف هذا العمل الخطير في نظر كافة الجالية الفرنسية، وفي نظر الباي نفسه، عملت السلطات الاستعمارية على الرجوع إلى القوانين القديمة التي تحد من حرية الاجتماع والرأي والتجمع. وقد ذكّر المراقبون المدنيون و «القياد» (الولاة) بالنصوص المتعلقة بالاجتماعات العامة والاشتراكات وجمع التبرعات والمظاهرات والمواكب في الطريق العام، ودعيوا إلى تطبيقها فورا، وتحرير محاضر في شأنها تحال فورا على المحاكم [75]. غير أنه إذا اتضح عدم جدوى هذه الإجراءات وتواصل الاضطراب، فإن المقيم العام لا يستبعد الفكرة «المقترحة من الجالية الفرنسية، والحزب الإصلاحي والقصر الملكي» وهي حل الدستور باعتباره يمثل جمعية محظورة تعمل بدون رخصة ورفع دعوى بالتآمر ضد أمن الدولة، على قادته [76] .

وقد اقتصرت السلطات الاستعمارية في أول الأمر في مقاومتها للدستور على تطبيق الأمر الصادر في 13 مارس 1905 والقاضي بقمع الاجتماعات العامة بدون رخصة، وحكم آنذاك على العديد من الوطنيين

(73) المصدر نفسه، المجلد 67، من سان إلى هيريو تونس 14 نوفمبر 1924 .
(74) المصدر نفسه .
(75) المصدر نفسه .
(76) المصدر نفسه .

التونسيين ومنهم الأمين العام للدستور، أحمد الصافي بغرامات [77]. غير أن القضاة التونسيين الذين كانت ترجع إليهم بالنظر الجنح السياسية، قد أظهروا عن تورع وطني أو خوفا من الانتقام، تسامحا اعتبر مفرطا. فإن لم يحكم للمخالفين بعدم سماع الدعوى، حكم عليهم بعقوبات خفيفة نسبيا[78]. على أن المقيم العام كان يرى أن الأحكام بالتغريب والرقابة الإدارية والسجن هي وحدها القادرة على وضع حد لهذه الاضطرابات الوطنية. ولهذا وجب نزع حق النظر في الجنح السياسية من القضاة التونسيين وإرجاعها إلى الحكومة وتحوير القانون الجنائي الصادر بتاريخ 9 جويلية 1913. لأن السلطات إن كان لديها ما يكفي من الوسائل القانونية للتصدي للمشاغبين الأجانب وحتّى الفرنسيين الذين يمكن طردهم من البلاد التونسية بمقتضى أمر الباي الصادر في 13 أفريل 1898 والمرسوم الملكي الذي يرجع إلى 1778 والذي يسوغ لممثل فرنسا في الدول الاسلامية إبعاد كل من اعتبر غير مرغوب فيه من مواطنيه، فإن هذه السلطات بالذات تجد نفسها عاجزة تجاه التونسيين وخاصة منذ نهاية حالة الطوارئ سنة 1921 [79] .

وفي انتظار تطبيق عقوبات التغريب ضد القادة النقابيين التونسيين، طلب لوسيان سان، بمقتضى أمر ملك فرنسا الصادر في 1778، إبعاد أحمد المدني وهو زعيم دستوري من أصل جزائري كانت السلطات الاستعمارية ترى فيه «روح الدستور النشيطة المتحمسة» .

(77) المصدر نفسه المجلد 68، من سان إلى هيريو، تونس 30 ديسمبر 1924 .
(78) كانت هذه العقوبات بغرامات تتراوح بين 20 ف إلى 50 ف، يضاف إليها المصاريف القانونية. وفي شهر ديسمبر 1924 برأت محكمة صفاقس العديد من الدستوريين الذين نظموا اجتماعات ذات طابع عام (المصدر نفسه) .
(79) لم ترفع الأحكام العرفية المعلن عنها في نوفمبر 1911 إثر حادثة الجلاز إلاّ سنة 1921.

د – نمو الحزب الدستوري وحكومة كتلة اليسار :

وهذه السياسة التي تنتهجها السلطات الاستعمارية كانت تساندها حكومة كتلة اليسار وبصفة أخص إدوار هيريو الذي يجمع إلى رئاسة الوزراء وزارة الخارجية التي تعود إليها بالنظر الإيالة التونسية .

على أن سياسة كتلة اليسار بالبلاد التونسية، يتعيّن – لفهمها – وضعها في إطار الظروف التي كانت تجتازها فرنسا عند وصول الكتلة إلى الحكم سنة 1924 . فقد كانت إذاك تواجه صعوبات كبيرة. فعلى المستوى الداخلي كان عليها مواجهة التضخم المالي لإيقاف تدهور الفرنك الذي بلغ نسبا مفزعة، ومعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المنجرة عن ذلك [80]. وعلى المستوى الخارجي كان عليها الاقلاع عن السياسة ذات التوجه العسكري التي سلكها التجمع الوطني[81] والتي زادت في تعكير العلاقات بين فرنسا وألمانيا وفرقت بين فرنسا وحلفائها وبصفة أخص بريطانيا العظمى، اضافة إلى انتهاج سياسة سلمية قوامها التفاوض والتشاور .

وفي هذه الظروف لم تكن الشؤون التونسية ضمن اهتمامات إدوار هيريو الذي كان إذاك منهمكا كليا في المشاكل الفرنسية والأروبية. وزيادة على ذلك، فقد كان على كتلة اليسار، لحل هذه المشاكل، وتوطيد موقفها داخل فرنسا، أن توحي بالثقة للبرجوازية التي كانت تشعر بالقلق تجاه النزعات الاصلاحية للحكومة الجديدة التي يساندها الاشتراكيون [82] .

فكان لابد لها من الابتعاد عن الشيوعيين الذين كانت سياستهم تعتبر «معاكسة لمصالح فرنسا» خاصة وأن هؤلاء يقاومون أكثر فأكثر النظام

(80) مرّ الجنيه الاسترليني الذي كان يساوي 25 ف قبيل الحرب إلى 41,8 ف في ديسمبر 1919، وتجاوز 100 ف سنة 1924 ليصل إلى 240 ف في جويلية 1926 .

(81) في جانفي 1923 احتلت حكومة التجمع الوطني، بإعانة بلجيكا، «الرور» لإرغام ألمانيا على دفع التعويضات الحربية المنصوص عليها بمعاهدة فرساي .

(82) كانت حكومة كتلة اليسار ترغب في إبقاء رؤوس الأموال التي بدأت تنزح إثر مجيئها إلى الحكم .

الرأسمالي ومن ثمّ كل الأحزاب المساندة له بما فيها الحزبان الراديكالي والاشتراكي المعتبرين كعميلين للبرجوازية. وكان الحزب الشيوعي الفرنسي، موازاة لذلك، يتبع سياسة أمميّة تساند حق المستعمرات في الاستقلال، وخاصة منذ سنة 1924، مساندة نشيطة [83]. وللإعراب عن إرادته الحفاظ على الامبراطورية الفرنسية باعتبارها جزءا مكملا لتراث الوطن وممتلكاته، أبدى إدوار هيريو عداء، لا للشيوعيين فقط بل وكذلك للحركات الوطنية في المستعمرات .

وعلى هذا الأساس، فإن رئيس الحزب الراديكالي حرص على تأكيد اتفاقه مع المقيم العام لوسيان سان لتبديد ما يخلقه الوطنيون التونسيون من آمال في حكومة كتلة اليسار [84]. إلاّ أن هيريو، ولئن أظهر مناهضة صريحة لاستقلال إيالة تونس، فإنه لم يكن يستبعد فكرة ادخال اصلاحات في نطاق الحماية. وفي شهر سبتمبر 1924 طلب من السلطات الفرنسية بالبلاد التونسية أن تميّز بأكثر ما يمكن من الوضوح، بين العناصر الشيوعية التي لا تستأهل لعملها ضد المصلحة الفرنسية أي مداراة مهما كانت، وبين العناصر التي «ترغب في إصلاحات في الإطار النظامي للحماية ». بل كان هيريو يرغب في التّعرف في أقرب الآجال على الإصلاحات التي قد ترضي العناصر ذات النزعة المتحررة باعتدال من السكان من غير مس بالمصلحة الفرنسية [85]. وإثر ذلك صرح لدوران انقليفيال وحسن قلاتي، وهما على التوالي رئيس الجامعة الاشتراكية للبلاد التونسية وزعيم الحزب الاصلاحي، بإقتراب موعد تشكيل لجنة مكلفة بدراسة المسائل التونسية تتركب من شخصيات من الجالية الفرنسية

(83) قام الحزب الشيوعي سنة 1925 بحملة نشيطة لفائدة «تمرد» عبد الكرمي بالمغرب .

(84) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 67، من هيريو إلى سان، باريس 16 جوان 1924 .

(85) المصدر نفسه، من هيريو إلى كاستيون، باريس 22 سبتمبر 1924 .

ومن السكان المطيين، سوف يترأس هو نفسه أولى أشغالها [86]. وإلى ذلك الحين، فإن مناهضة هيريو كانت متجهة خاصة ضد الشيوعيين ولم يكن زعيم كتلة اليسار يبدو لديه قرائن لإدانة الدستوريين الذين كان برنامجهم الرسمي – الذي يعرفه منذ 1920 – ذا نزعة إصلاحية .

ولكن هذه النوايا الطيبة لم تصمد وقتا طويلا أمام تقارير السلطات الاستعمارية التي كانت تقدم مناضلي هذا الحزب كوطنيين ثوريين وعلاوة على ذلك، فهم يعملون مع الشيوعيين، هدفهم «عزل الرأسمالية الفرنسية عن مستعمراتها» طبقا لتوجيهات الأممية الثالثة [87]. ولاقامة الدليل على صحة هذه الاطروحة، استغل المقيم العام نمو الاضطراب العمالي بالبلاد التونسية سنة 1924، وتأسيس جامعة عموم العملة التّونسية التي شارك فيها شيوعيون ودستوريون .

(3) مساعي الحزب الدستوري لدى كتلة اليسار :

اتجهت جهود الحزب الدستوري إلى تبديد مضان كتلة اليسار، فسعى جاهدا لدحض حجج السلطات الاستعمارية والجامعة الاشتراكية للبلاد التونسية. واعتباراً إلى أنهم لم يعودوا يستطيعون التعبير على آرائهم في جريدة «تونس الاشتراكية»[88] الناطقة بالفرنسية فقد أسس الدستوريون في آخر نوفمبر 1924، لتحسيس الرأي العام الفرنسي، صحيفة اسبوعية تصدر باللغة الفرنسية عنوانها «الليبيرال» (التحرري)[89]. وهذه الجريدة التي أعلنت انها «صحيفة التعاون الفرنسي – التونسي» استعملت لهجة

(86) «تونس الاشتراكية» 18 أكتوبر 1924 .

(87) نادت الأممية الثالثة منذ مؤتمرها الثاني سنة 1920 «بالمساندة لا بالقول بل بالفعل لكل حركة تحريرية بالمستعمرات، والمطالبة بطرد أمبرياليي الوطن الأم من المستعمرات ...» . وفي شهر ماي 1922، وجهت لجنتها التنفيذية نداء لتحرير الجزائر والبلاد التونسية .

(88) «تونس الاشتراكية» هي لسان الجامعة الاشتراكية للبلاد التونسية .

(89) ظهر العدد الأول من «التحرري» في 29 نوفمبر 1924، ويوم ظهوره سافر إلى باريس وفد دستوري للدفاع عن القضية التونسية .

معتدلة جدا للدلالة على أن برنامج الحزب الدستوري خلافا لكل «الاتهامات» و«الافتراءات» الموجهة ضده هو أبعد ما يكون عن الثورية، وأنه يكاد يكون مماثلا لبرنامج الاشتراكيين [90] .

أ – الوفد الدستوري الثالث :

كما سافر إلى باريس في آخر نوفمبر 1924، وفد يضم القادة الرئيسيين للحزب، ومن ضمنهم الأمين العام والأمين العام المساعد[91]، ومعه رسالة تحمل توقيع آلاف التونسين لمساندة هذا البرنامج لدى أعضاء الحكومة والبرلمان الفرنسيين. وقد وقع التأكيد على الصبغة المعتدلة لمطالب الدستور في مذكرة موجهة «إلى عناية الحكومة والبرلمان واللجنة التي أسسها رئيس مجلس الوزراء لإعداد مشروع إصلاحات للبلاد التونسية ». وقد اجتهد مؤلفوها في الآن نفسه في محو الصورة التي ألصقها الاستعماريون بالحزب الدستوري والزاعمة بأنه حزب قومي حليف للشيوعيين [92]. كما ذكّرت العريضة بأن المطالب الواردة فيها بقيت نفسها منذ 1920، وأنها لا تمس في أي شيء بمصالح فرنسا بالبلاد التونسية وأن هدفها إيجاد تعاون مخلص وأخوي بين الجالية الفرنسية والسكان التونسيين. وينحصر هدفها في ضمان المساواة بين الفرنسيين والتونسيين وتمكين هؤلاء من المشاركة في إدارة بلادهم. ومن هذه الوجهة وقعت المطالبة بدخول التونسيين إلى كل الوظائف التي يكونون لها أهلا، والمساواة في الأجور مع

(90) «التحرري» 29 نوفمبر 1924، صالح فرحات «سياستنا» .

(91) يتركب الوفد من أربعة أعضاء : أحمد الصافي وصالح فرحات (وهما على التوالي : الأمين العام والأمين العام المساعد للدستور) وأحمد توفيق المدني (عضو اللجنة التنفيذية) والطيب جميّل (محام) .

(92) مركز التوثيق القومي، أ – 3 – 32، وفد دستوري بباريس 1920-1924، القضية التونسية، مذكرة قدمها الوفد الثالث في ديسمبر 1924 .

الفرنسيين في نفس الوظائف، والحق في ابتياع الأراضي الاستعمارية وتنظيم بلديات منتخبة بالاقتراع العام، والتعليم الإجباري، وحرية الصحافة، والاجتماع والتجمع. ولضمان هذه الحقوق لكافة الأهالي التونسيين، ووضع حد للمظالم، وهي مألوفة بالبلاد التونسية، وقعت المطالبة بمجلس تفاوضي متكون مناصفة من فرنسيين وتونسيين ينتخبون بالاقتراع العام ويتمتعون بنفس الحقوق، وحكومة مسؤولة أمامه والفصل المطلق بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ووقع التوضيح بأن مسؤولية الحكومة أمام المجلس لا تهم إلاّ رؤساء الادارة باستثناء المقيم العام والجنرال قائد جيش الاحتلال وأمير البحر قائد البحرية وأنّ نية الدستور ليست على كل حال القلب الكامل للنظام المنبثق عن إصلاحات 1922 وانما مجرد توسيعه وإتمامه [93]. وفي رأي الدستوريين فإن هذا البرنامج الذي يقتصر على الدعوة إلى إصلاحات داخلية، يشكل وحده أحسن دليل على أنهم ليسوا «مليّين» (قوميين) البتة. وبنفس الطريقة، فالهتافات مثل «تحيا فرنسا ! يحيا الدستور !» التي نادى بها عدد كبير من التونسيين بمناسبة سفر الوفد الدستوري، لا يمكن أن تصدر عن أناس معادين لفرنسا أو لهم نزعات «مليّة» (قومية) [94]. وكانت صحيفة «الليبيرال» (التحرري) أكثر وضوحا عندما كتبت في هذا الموضوع : «لم يضع الحزب قط مبدأ الحماية موضع نقاش ولئن كان البعض من ذوي العقليات المغامرة قد فكروا في أن تونس ينبغي أن تكون للتونسيين، فإنما يعبرون بذلك عن تصور سياسي خاصّ بهم. غير أن حزبنا لا يطالب به، وما كان قط في نيته المطالبة به كموقف خاص به» [95] .

ولئن كان الدستور يتحاشى أن يكون «مليّا» (قوميا)، فانه يتحاشى

(93) المصدر نفسه .

(94) المصدر نفسه .

(95) ذكرته «تونس الاشتراكية» بتاريخ 9 ديسمبر 1924 .

أيضا أن يعدّ حليف الشيوعيين، أما دليله على ذلك فهو الخلافات الفاصلة بين الحزبين على مستويات عدة. فعلى مستوى أساليب العمل، أكد الدستور أنه خلافا للشيوعيين لم يكن من أنصار العنف وأن عمله يندرج في نطاق الشرعية التامة. أما على المستوى الايديولوجي فهو يستدل باستحالة قدرته على التعاطف مع حزب تتضارب نظريته تضاربا كاملا وجليا مع تعاليم الاسلام. وبالاضافة إلى ذلك، فإنه على المستوى التكتيكي، ليس من صالح الدستور البتة أن يتحالف مع الحزب الشيوعي الذي «لا يعدّ بالبلاد التونسية سوى عشرين عضوا وليس له في فرنسا إلاّ 26 صوتا في مجلس النواب والذي تفزع نظريته وطرق عمله السلطات» [96] .

وللدلالة على سداد هذا الموقف، أرسلت برقيات من كل أنحاء البلاد التونسية إلى رئيس الوزراء إدوار هيريو، معبرة له عن الثقة الكاملة في الوفد الدستوري ومحتجة بشدة على تهمة التحالف مع الشيوعية [97] .

وبالتوازي مع ذلك، نفى الحزب الدستوري أن يكون حزبا دينيا محافظا ورجعيا، ليؤكد أنه حزب متشبع في مبادئه وتوجهاته بروح العصر ومستدلا على ذلك بأن عمله، خلافا لاتهامات خصومه، لم يكن متأثرا بأي تعصب اسلامي مستوحى من الجامعة الاسلامية، بل كان منبثقا عن الفكر النقدي والمبادئ العلمية والآراء المنطقية التي تلقاها قادته من المدرسة الفرنسية. وفي رأيه، إن هذه المبادئ العصرية، قادرة عند تكييفها مع البلاد التونسية وعقلية الأهالي «على دفع جماهير الشعب على دروب الحداثة وجعلها أكثر تأهلا للتقدم». وفرنسا الجمهورية والتقدمية لا يمكنها إذن مؤاخذته على التطلع إلى مزيد الأخذ بأسباب الحضارة والحرية

(96) القضية التونسية، مذكرة قدمها الوفد الثالث في ديسمبر 1924 .

(97) بلغ إلى «الكاي دورساي» أكثر من 300 برقية (وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 68، برقية من هيريو إلى سان، باريس 4 ديسمبر 1924 من سان إلى هيريو 11 ديسمبر 1924 .

والاستفادة من الأمثلة التي قدمتها له بنفسها. فمهمة كتلة اليسار تتمثل بالعكس، في تحقيق هذه الأهداف. لذلك فالمقصود هو الاقلاع نهائيا عن أوهام الإدماج لقبول نظام مشاركة يعتمد على دستور يتيح الفرصة للتونسيين لتعلّم واجباتهم كمواطنين والبلوغ هكذا إلى طور التقدم والحداثة [98] .

ب - فشل مساعي الحزب الدستوري لدى كتلة اليسار :

غير أن كل هذه البراهين الرامية إلى طمأنة حكومة كتلة اليسار وإغرائها قد دحضتها السلطات الاستعمارية. ففي تقاريره إلى وزارة الخارجية، لم يكف لوسيان سان عن تأكيد ما يسميه برياء الدستور. فهذا الحزب على حد أقوال سان رغم ما يظهره من نزعة إلى الحداثة والاعتدال لم يزل في الحقيقة حزبا رجعيا في جوهره، «ملّيا» (قوميا) وقريبا من الشيوعية. ولتعليل موقفه استند المقيم العام إلى جريدة «تونس سوسياليست» لسان اليسار الفرنسي بالبلاد التونسية، حيث كتب جواشيم دورال، الأمين العام للاتحاد الإقليمي للكنفدرالية العامة للشغل (سي جي تي) والعضو البارز في الجامعة الاشتراكية، يوم 2 ديسمبر 1924، عن الدستوريين قائلا : «لهؤلاء المهرة لغتان : فرنسية وعربية. ففي الفرنسية التي يستعملونها لمخاطبتنا، يدعون إلى التعاون، وفي العربية وهو اللسان الوحيد المفهوم لدى أتباعهم، ينادون بالتفوق الإسلامي» [99] .

ولاحباط هذه «الثنائية» والحيلولة دون نجاح مساعي الوطنيين ألحت السلطات الاستعمارية لدى الحكومة الفرنسية على عدم قبول وفد الدستور. ومن ناحية أخرى فإن الباي كان يشاطر هذا الموقف. وقد طلب من المقيم

(98) «التحرري» 3 جانفي 1925 .

(99) «تونس الاشتراكية» 2 ديسمبر 1924 .

العام «أن يرجو بإلحاح من صاحب المعالي السيد هيريو رفض المقابلة التي لن يتأخر أحمد الصافي ورفاقه عن التماسها» [100]. وذهب لوسيان سان إلى اعتبار أن منح المقابلة للوفد الدستوري يعني اعترافا بصفة الدستور كممثل للشعب التونسي، وتوسيعا لحظوته، وتكريما رسميا لحزب «يرمي عمله بوضوح وباتحاد وثيق مع الشيوعية، إلى طرد فرنسا» [101].

لقد أثّر هذا التحليل الصادر عن المقيم العام في سياسة حكومة كتلة اليسار، التي أبدت موقفا عدائيا تجاه الدستور. وقد استهل رئيس الحكومة ادوار هيريو، أسلوب هذه السياسة عندما طلب من وزير الداخلية مراقبة رئيس الوفد الدستوري أحمد الصافي «الذي يعمل في البلاد التونسية على بلوغ أهداف منافية للسيادة الفرنسية» [102]. وعبثا، حاول وفد الدستور، يسانده في ذلك النائب الاشتراكي لمقاطعة الرون «ماريوس موتي» مقابلة رئيس الحكومة الفرنسية، والحال أن هذا الحزب ابتعد بالمناسبة مرة أخرى وبأكثر صرامة، عن الحزب الشيوعي. ففي رسالة بتاريخ 9 ديسمبر 1924، كتب أحمد الصافي الموجود آنذاك بباريس على رأس الوفد، إلى هيريو : «بلغتنا الاتهامات الموجهة ضدنا وهدفها الإضرار بسمعتنا لديكم ولدى الرأي العام الفرنسي : ومفادها أننا حلفاء الشيوعيين. وإنا لنحتج بكل امتعاض على مثل هذه التهمة ونؤكد أنه لم يكن لنا قط أي تحالف مع الشيوعيين. ليس هذا فقط، بل ليس بيننا أي علاقة مهما يكن نوعها، وأكثر من هذا، ولا أي تعاطف. ولا يمكن أن يكون الأمر غير هذا. لأن مصلحة الشعب التونسي ومعتقده الديني لا يمكنهما التلاؤم مع النظام الشيوعي ومثله الأعلى. وإننا علاوة على هذا لم ننفك قط عن مقاومة الشيوعية بالبلاد

(100) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 67، من سان إلى هيريو، تونس 20 نوفمبر 1924 .

(101) المصدر نفسه برقية من سان إلي هيريو، تونس 29 نوفمبر 1924 .

(102) المصدر نفسه، من هيريو إلى وزير الداخلية، باريس 29 نوفمبر 1924 .

التونسية. ونحن نعلم كذلك أنه لا يمكننا الإحراز على رغبتنا إلاّ من فرنسا وإننا نتوجه إليها، وإليها فقط لتحقيق رغباتنا. وبثقتنا فيها، فنحن نقدم هنا مطالب الشعب التونسي. وإنه لمن الغريب أن يرفض قبولنا والاستماع إلينا، رئيس حكومة ليبرالية ديمقراطية قد سبق أن تعهّد لنا بعطفه على بلادنا وعنايته بها والحال أن وفدينا الأول والثاني قد قبلا واستمع إليهما من قبل الحكومة السابقة» [103].

ومساندة لهذه المساعي، كتب «موتي» إلى هيريو أن الوفد، وقد فنّد اتهامات الانفصالية والتحالف مع الشيوعيين، لحري بأن يستقبل. وأضاف نائب الرون أنه بعد استماعه إلى أعضاء هذا الوفد، شعر «بأن هناك مبالغة كبيرة فيما قيل في شأنه» وذكّر بأن الدستور هو أقوى حزب بالبلاد التونسية وأن عرّقلة مندوبيه قد ترمي به في دعاية عنف «قد لا تكون إذاك إلاّ تعبيرا عن اليأس» [104].

إلاّ أن كل هذه المساعي لم تغير الفكرة التي أصبح يحملها هيريو عن الحزب الدستوري. ولئن لم يستبعد رئيس مجلس الوزراء الحوار مع التونسيين الذين «يتطلعون بدون نوايا خفية إلى إصلاحات تحررية» فقد كان مقررا لرفض كل صلة بأعضاء الدستور «ماداموا متواطئين تواطؤا صريحا أو خفيا مع الشيوعيين، وما لم يدلوا ببراهين حاسمة على التفصّي من نظرياتهم وما لم يتخذوا موقفا مطابقا لمبادئ الحماية» [105]. وكان إدوار هيريو أكثر وضوحا في جوابه إلى ماريوس موتي حيث أكد : «أنه رغم المظاهر، فهناك مصلحة حقيقية وأكيدة في عدم قبول الدستوريين نظرا إلى ما لهم من علاقات لا ريب فيها مع الشيوعيين [106] وذلك رغم

(103) المصدر نفسه، المجلد 68، الصافي إلى هيريو، باريس 9 ديسمبر 1924 .

(104) المصدر نفسه، موتي إلى هيريو 14 ديسمبر 1924 .

(105) المصدر نفسه، من هيريو إلى سان، باريس 17 ديسمبر 1924 .

(106) المصدر نفسه، من هيرو إلى موتي، باريس 19 ديسمبر 1924 .

إنكارهم». وكان الاضطراب الاجتماعي الذي أحدثته في بداية 1925 جامعة عموم العملة التونسية قد ثبّت رئيس الوزراء في عدائه للحركة الوطنية [107]. وعند تذكيره في شهر جانفي 1925 بسياسة حكومته تجاه تونس، نبه هيريو أمام مجلس النواب، إلى أن هذه السياسة رغم اتسامها بالعطف والتحرر تجاه التونسيين المخلصين فإنها تعارض بشدة الدستوريين والشيوعيين الذين يتنافى عملهم مع الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية[108]. وقد ساهم تصلب رئيس الحكومة الفرنسية في تثبيط عزم الوفد الدستوري الذي آلت مهمته إلى مأزق، ولم يتمكن حتى من الحصول على مقابلة من اللجنة البرلمانية للجزائر والمستعمرات وبلدان الحماية [109].

ولئن استقبل من قبل رئيس مجلس النواب «بانلوفي» ووزير المستعمرات «إدوار دلاديي» [110] فإن هاتين المقابلتين اقتصرتا على اسداء النصائح للوفد بالتعقل. وقد اغتنم وزير المستعمرات هذه المقابلة لتأنيب القادة الدستوريين وإعلامهم بأنهم لا يستطيعون التعويل على رعاية الحكومة الفرنسية ما لم ينبذوا كل موقف من شأنه المس بالحماية الفرنسية. وما لم ينفصلوا تماما ونهائيا عن الشيوعية [111].

وقد أدّى فشل الوفد الثالث بالحزب الدستوري إلى انتهاج سياسة تراجع قرّبته من العناصر المعتدلة من السكان التونسيين ومن اليسار الفرنسي دون أن تحقق مع ذلك المصالحة بينه وبين الحكومة الفرنسية.

(107) إضرابات في جانفي 1925 بحمام الأنف (الطاهر الحداد، العمال ... الكتاب المذكور ص 196) .

(108) المرجع نفسه ص 206 .

(109) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 68، مذكرة عن الوفد الثالث، 13 ديسمبر 1924 .

(110) «البتي ماتان» 14 ديسمبر 1924 .

(111) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1922) المجلد 68، مذكرة عن موضوع زيارة الوفد الثالث إلى دلاَدْيي، 18 ديسمبر 1924 .

الجزء الثالث

الحركة الوطنية التونسية في ركود

(1930 - 1926)

الفصل الأول

التراجع التكتيكي للحزب

سبق أن رأينا كيف أن حزب الدستور شهد خلال سنة 1924 نموا استثنائيا تجلى في تدعّم الشعب القديمة، وتأسيس شعب جديدة، وازدياد عدد المنخرطين وتضاعف الاجتماعات وتكثيف الدعاية. وقد بلغ هذا الحزب الأوج في نهاية 1924 عندما سافر إلى باريس وفد دستوري محاطا بآمال الجماهير ومعه عرائض تحمل الآلاف من التوقيعات للدفاع عن المطالب التونسية لدى الحكومة الفرنسية. إلاّ أن رئيس حكومة كتلة اليسار إدوار هيريو، رفض مقابلة قادة الدستور الذين كان لوسيان سان قد قدمهم كقوميين ثوريين «يهدف نشاطهم بتحالف وثيق مع الشيوعيين إلى إجلاء فرنسا عن الإيالة»[1].

I - فشل الوفد الثالث والتراجع التكتيكي للحزب الدستوري :

فكانت هذه السياسة الفرنسية الرامية إلى عرقلة المطالب التونسية، امتحانا لقيادة الحزب الدستوري، التي وجدت نفسها وهي معززة إذاك

(1) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 67، برقية من كاستيون إلى هيريو، تونس 29 نوفمبر 1924 .

بمساندة شعبية عريضة أمام خيارين : إما دفع الحزب في مساق ثوري أو تهدئة الاندفاع الشعبي وكبح جماحه. وقد اختارت القيادة طريق الاعتدال وفاء لخطها الإصلاحي. وفي الحقيقة يبدو أن القادة الدستوريين لم ييأسوا من صديقهم القديم إدوار هيريو الرئيس السابق للجنة الفرنسية الإسلامية الذي استقبل سنة 1920 الوفد الدستوري الأول المرسل إلى باريس للدفاع عن المطالب التونسية، بل وقد أبلغ إلى وزير الخارجية رغبته في مساندة تلك المطالب [2]. أو لم يبرهن منذ قليل على حسن نيته عند تأسيسه لجنة استشارية لدراسة المطالب التونسية؟[3]. وكان الرأي السائد لدى الوطنيين أن موقف هيريو من الدستور إنما هو ناجم عن الحملة التي شنتها سلطات الحماية وممثلو المصالح الفرنسية بالبلاد التونسية ضد هذا الحزب سواء بمدينة تونس أو بباريس. فكان القادة الدستوريون يرون إذن أن الحصول على الاصلاحات يقتضي مسبقا القضاء على ما حصل لحكومة كتلة اليسار من ارتياب في الدستور، وكذلك التفنيد قولا وفعلا لتُمتي التطرف والتّعاون مع الشيوعية .

ومن جهة أخرى، لم يكن إدوار هيريو مستعدا لمنح الإيالة اصلاحات ما لم يستتب الأمن بالبلهد [4] .

لذلك استخلص القادة الوطنيون العبرة من فشلهم في باريس بعد عودة الوفد الدستوري إلى البلاد التونسية في نهاية 1924 [5]، واتخذوا لحركتهم خطة تراجع .

(2) مركز التوثيق القومي، ملف أ – 3 – 32، وفود دستورية بباريس 1920-1924 القضية النوسية، مذكرة قدمها الوفد الثالث، ديسمبر 1924 .

(3) فبعد تأسيس هذه اللجنة في شهر نوفمبر 1924، بعث الدستور وفدا إلى باريس لمساندة مطاليه .

(4) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1924) المجلد 70، برقية من هيريو إلى سان، باريس 4 فيفري 1925 .

(5) عاد الصافي بتكتم صحبة جميّل إلى تونس في 26 ديسمبر 1924 (المصدر نفسه المجلد 68، برقية من سان إلى هيريو، تونس 27 ديسمبر 1924) .

(1) الابتعاد عن جامعة عموم العملة التونسيّة والحزب الشيوعي :

ولمحو صورة الحزب القومي الثوري الانفصالي حليف الشيوعيين عن الدستور كان لابد لقادته أن يقدّموا للسلطات الفرنسية براهين موضوعية على إرادتهم التعاون معها في نطاق الحماية. وقد إتجهوا في هذا السبيل إلى دعوة الأهالي إلى الهدوء، والابتعاد عن الشيوعيين وجامعة عموم العملة التونسيّة، وسعوا إلى التقرّب من العناصر المعتدلة من السكان التونسيين مثل أعضاء المجلس الكبير والحزب الاصلاحي، وإلى التصالح مع اليسار الفرنسي بالبلاد التونسية [6] .

ففي تقرير له عن مهمة الوفد في باريس صرح أحمد الصافي بأن نجاح المساعي الجارية رهين سلوك الدستوريين وأنه على هؤلاء ملازمة الهدوء وتجنب القيام بأي عمل قد يبعث على الاعتقاد بأنهم ثوريون. ولتجسيم هذه السياسة، طلبت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري من الصحف العربية الدعوة إلى الهدوء [7]. وبعبارة أخرى، فقد كان على الصحافة الدستورية الناطقة بالعربية، والتي كانت تعبر إلى ذلك الحين عن النزعة الوطنية، أن تلطف لهجتها وتسلك سبيل الاعتدال. وكان عليها خاصة أن تمسك عن كل قول قد يظهر الدستوريين كمشاغبين أو ميالين إلى الاقتداء بثوار الريف ومصر. وعلى الصحافة العربية، من هنا فصاعدا، التعبير في كل مناسبة عن شواهد الإخلاص، والإعراب عن رغبة الدستور في التفاهم مع فرنسا[8] .

(6) كان اليسار الفرنسي يتضمن إذاك : الاشتراكيين والرادكاليين الاشتراكيين والنقابيين التابعين للكنفدرالية العامة للشغل، ويقع الشيوعيون في أقصى اليسار .

(7) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1919) المجلد 68، من سان إلى هيريو، تونس 7 جانفي 1925 . «الصواب» 26 ديسمبر 1924 .

(8) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917–1929) المجلد 68، من سان إلى هيريو، تونس 7 جانفي 1925 .

وعلاوة على ذلك، ولتقديم أحسن البراهين على ولائه، انفصل الدستور عن جامعة عموم العمال التونسيّة الفتية التي أخذ عملها لفائدة العملة يتصلب في بداية 1925[9]. والقصد من ذلك أن يتجنب الحزب تحمل مسؤولية كل عمل متطرف، تعزوه سلطات الحماية بصفة عامة إلى الدستوريين والشيوعيين، وأن يظهر كحزب معتدل ويؤكد هكذا على رغبته في التعاون مع السلطات الفرنسية .

إلاّ أن القادة الدستوريين، رغم نفورهم من طرق النقابيين التونسيين المتصلبة، ومن تصريحاتهم العنيفة، كانوا قد تجنبوا في أول الأمر قطع الصلة مع «جامعة عموم العملة التونسيّة» وذلك حتى لا تنفصل عنهم الطبقة العمالية. فاقتصروا على نصحها بالحذر ودعوها إلى التخلي عن اجتماع 18 جانفي 1925 غير المرخص فيه معبرين لها عن خشيتهم «أن يتهموا بكل حادث يقع في الشارع فيضرّ بالقضية الوطنية» [10] .

إلاّ أن محمد علي الحامّي، الأمين العام لجامعة عموم العملة التونسيّة، لم يعمل بهذه النصائح واتهم الدستور بخوفه الخسيس من الحكومة وزاد في تصليب عمل نقابته. وبلغ هذا العمل أوجه في نهاية شهر جانفي 1925 عند الاضرابات التي شنها عمال مصنع الجير الاصطناعي بحمام الأنف وعمال ضيعة «بوتانفيل» ومصنعها [11] .

وهكذا، فبينما كان قادة الدستور يدعون إلى الهدوء والاعتدال، كان قادة جامعة عموم العملة التونسيّة بالعكس يصلبون حركتهم. وبصفة عامة فكلما صلبت الجامعة النقابيّة الفتية مواقفها، كلما ازداد الدستور انفصالا عنها حتى لا يتحمّل مسؤولية أعمال من المحتمل جدا أن تورطه في نظر الحكومة الفرنسية فتنعدم بذلك كل إمكانية للإصلاحات بالبلاد التونسية .

---

(9) المصدر نفسه، من سان إلى هيريو، تونس 27 جانفي 1925 .

(10) المصدر نفسه .

(11) الطاهر الحداد، العمال التونسيون الكتاب المذكور ص 196-197 .



(صورة)

محمد علي الحامي (1890 – ? 1928)

مؤسس الحركة النقابية التونسية الشغيلة

ولكن، إضافة إلى هذه الاعتبارات من النوع التكتيكي، فقد كان موقف الدستور تجاه الجامعة النقابية يدلّ على الحدود التي كان القادة الدستوريون لا يستطيعون تجاوزها. وكما نبه إلى ذلك المقيم العام لوسيان سان «فقد كان جماعة الدستور وهم محامون وبرجوازيون غير جسورين، وقليلو الميل إلى الانتقال من القول إلى الأفعال، يرون أنّ محمد علي يعرّضهم للشبهات وينزعجون لتصريحاته المتكررة بضرورة إراقة الدم»[12].

كما بدا القادة الدستوريون، من ناحية أخرى، مذعورين من القمع الذي لحق منذ نهاية 1924 المناضلين الوطنيين والنقابيين والشيوعيين. وقد سبق في شهر نوفمبر 1924 أن اعتُقل أعضاء هيئة الشعبة الدستورية بالمطوية إثر مظاهرة شنوها في هذه البلدة وتم أثناءها التلويح بشعرات معادية لفرنسا. وفي 6 فيفري 1925 حكم في المحكمة الزجرية بسوسة، على هؤلاء المناضلين الوطنيين الستة الذين وقع تتبعهم من أجل المَسّ بحقوق الجمهورية الفرنسية وسلطاتها بالبلاد التونسية بعقوبات تراوحت بين ستة وثمانية أشهر سجنا وغرامات بلغت ما بين 1000 و 5000 فرنك [13].

وفي 15 ديسمبر 1924 وقع تعطيل جريدة «الممثل» الناطقة بالعربية لنشرها صورة كاريكاتورية اعتبر انها تمثل مساً بالمقيم العام [14]. وبعدها بثمانية أيام، أحيل مدير هذه الصحيفة ورسّامها على المحكمة الزجرية بشكوى من لوسيان سان وحكم عليهما بستة أشهر سجنا [15]. وفي 5 أكتوبر 1925، إثر إضرابات حمام الأنف وبوتانفيل، أوقف خمسة مناضلين من جامعة عموم العملة التونسيّة ووقع تتبعهم من أجل تعطيل حرية العمل.

(12) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1922) المجلد 68، من سان إلى هيريو، تونس 27 جانفي 1925.

(13) المصدر نفسه، المجلد 70، برقية من سان إلى هيريو، تونس 6 فيفري 1925.

(14) «تونس الاشتراكية» 24 ديسمبر 1924.

(15) المصدر نفسه.

وفي اليوم ذاته تم إيقاف اثنين من قادة هذه الجامعة النقابية الفتية وهما محمد علي ومختار العياري، كما تم إيقاف فينيدوري، زعيم الشيوعيين بالبلاد التونسية، واتهموا بالتآمر ضد أمن الدولة [16]. وفي انتظار مقاضاته من أجل هذه التهمة أمام المحكمة الجنائية، حكم على فينيدوري في 10 فيفري 1925 بثمانية أشهر سجنا وغرامة قدرها 1000 فرنك من أجل ثلب المقيم العام، وبسنة سجنا وغرامة قدرها 2000 فرنك من أجل الاعتداء على حقوق الجمهورية الفرنسية وسلطاتها [17].

ومن شأن كل هذه الإجراءات أن تثير مخاوف لدى القادة الدستوريين الذين رغبوا في الإفلات من القمع، فانفصلوا عن جامعة عموم العملة التونسيّة والحزب الشيوعي اللذين تعتبرهما سلطات الحماية عدوين لدودين للمصالح الفرنسية بالبلاد التونسية. وكان الدستور قد اتهم بالتواطؤ في العمل مع هاتين الحركتين.

وبهذا الموقف، اقترب الحزب الدستوري من العناصر المعتدلة من التونسيين مثل النواب من الأهالي في المجلس الكبير وأعضاء الحزب الاصلاحي الذي يتزعمه حسن القلاتي. كما تصالح مع اليسار الفرنسي بالبلاد التونسية.

(2) تقارب التجمعات المعتدلة وتشكيل كتلة «الاشتراكيين - الأهليين»:

ففي 18 فيفري 1925 شكل الدستور مع هذه التجمعات كتلة موجهة رسميا ضد المتفوقين الذين كانوا يناهضون صراحة كل إصلاح خاصة إذا ما احتوى على شيء ولو قليل من الديمقراطية أو التحررية. وإذ أن المساعي التي كان يقوم بها المتفوقون بباريس وخاصة في الأوساط البرلمانية، وفي

(16) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 70، برقية من سان إلى هيريو تونس 5 فيفري 1925.

(17) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 10 فيفري 1925.

مجلسي النواب والشيوخ [18] كانت تستند، لاقناع الأوساط الباريسية، على الاضطراب النقابي والشيوعي، ولا بدّ لمقاومته من إدانة كل شكل من أشكال التطرف. وقد فسّر أحمد الصافي دواعي انخراط حزبه في هذه الكتلة فكتب يقول : «أمام حملة الإشاعات الزائفة والافتراءات والوشايات التي شنتها أقلية الرأسماليين المستغلين للوضع الحالي، زاعمة أن الأمن والهدوء معرضان للخطر بينما الهدف الواضح من ذلك هو إفشال الاصلاحات التي تنوي حكومة الجمهورية الفرنسية تطبيقها في تونس، شعرت مختلف الأحزاب السياسية والتجمعات بضرورة توحيد جهودها للتصدي لهذا الخطر المشترك. ومن هنا نشأت فكرة تكوين كتلة تتضمن الحزب الدستوري، والحزب الإصلاحي، والقسم التونسي للمجلس الكبير، والحزب الاشتراكي واتحاد النقابات، وقد تشكلت هذه الكتلة لإحباط المناورات المغرضة الموجهة ضد سكان هذه البلاد، ولتقديم وضع البلاد التونسية لفرنسا في مظهره الحقيقي، ودحض تهمة التواطؤ مع الشيوعية، والاحتجاج على نظام القمع التي انتهت إليه هذه المناورات، والعمل معا للإسراع بتحقيق الإصلاحات الموعودة رسميا والمنتظرة بفارغ صبر» [19].

ويشاطر رأي الأمين العام للحزب الدستوري هذا كل من حسن القلاتي[20]، ومحمد شنيق [21] وهما على التوالي، رئيس الحزب الإصلاحي ورئيس القسم الأهلي للمجلس الكبير، وكذلك الجامعة الاشتراكية واتحاد

(18) كان المتفوقون يتمتعون بمساندة قوية في مجلس النواب من قبل مورينو، نائب قسنطينة الذي نادى من جديد في 20 جانفي 1925 بإلحاق البلاد التونسية (l'Eclaireur «الكشاف» 21 جانفي 1925). وفي مجلس الشيوخ أربك الشيخ «موريس أوردينار» لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ بكشف المناورات البلشفية بالبلاد التونسية «تونس الاشتراكية» 4 ديسمبر 1924).

(19) Le Libéral «التحرري» 21 فيفري 1925 .

(20) «النهضة» 19 فيفري 1925 .

(21) «الكشاف» 20 فيفري 1925، تصريح شنيق .

النقابات [22]. وقد فسر كل أعضاء الكتلة تحالفهم بضرورة مقاومة الحملة المزعجة التي شنها المعمرون والرأسماليون والرجعيون بكل من تونس وباريس بهدف خنق نداءات الشعب التونسي ومنعه من إيجاد مدافعين من بين «النفوس ذات النزعة الانسانية» يستطيعون مساندته في مطالبه الشرعية التي يشكل تحقيقها، وهو ملائم لبنود الحماية، شرطا للحياة في الحاضر وضمانا للمستقبل [23]. لكن بينما كان أحمد الصافي يوافقه في ذلك محمد شنيق وبصفة أقل حزب الإصلاحيين [24]، يعتبر أن الكتلة لا تكرّس وحدة البرامج بل تقتضي بالعكس احترام كل حزب وتجمع [25]، فإن جريدة «تونس سوسياليست» لم تكن تشاطر هذا الرأي. وحسب لسان الجامعة الاشتراكية، فإن اتفاق 18 فيفري 1925 قد ثبّت الوحدة والتصالح حول برنامج الانجازات الفورية للحزب الإصلاحي والحزب الاشتراكي، بل وتضيف «تونس سوسياليست» أن قادة الدستور أعلنوا نيتهم للدفاع عن هذا البرنامج المشترك للإصلاحات باتفاق تام مع الحزب الإصلاحي، والحزب الإشتراكي والقسم الأهلي للمجلس الكبير [26]. وبعبارة أخرى فإن الاشتراكيين، يرون أن الحزب الدستوري بانخراطه في الكتلة، قد تخلى عن برنامجه وانضم إلى برنامجهم الذي هو مماثل، عمليا، لبرنامج الإصلاحيين .

(22) «تونس الاشتراكية» 20 فيفري 1925 .

(23) «النهضة» 19 فيفري 1925 .

(24) في تصريحه لجريدة «الكشاف» أكد محمد شنيق في خصوص «الكتلة» أن هذا الاتحاد «لم يثبت وحدة البرامج» («الكشاف» 20 فيفري 1925) وفي بلاغ نشر في لسانهم «النهضة» تحدث الاصلاحيون عن خلافات في الآراء بين قوى الكتلة. («النهضة» 19 فيفري 1925) .

(25) «التحرري» 21 فيفري 1925 .

(26) «تونس الاشتراكية» 20 فيفري 1925 .

وبنفس الطريقة، وبينما لا يشير الدستوريون والإصلاحيون والنواب التونسيون بالمجلس الكبير في تصريحاتهم حول الكتلة، إلى أي التزام منهم بشأن مصير جامعة عموم العملة التونسيّة كتبت «تونس سوسياليست» في عددها بتاريخ 20 فيفري 1920 أن زعماء الدستور ينوون حل جامعة عموم العملة التونسيّة في أقرب الآجال وإدماجها في الكنفدرالية العامة للشغل (سي جي تي) [27] .

إن هذا الموقف يعبّر في الواقع عن إرادة اليسار الفرنسي بالبلاد التونسية حمل الحزب الدستوري لا على الانفصال عن جامعة عموم العملة التونسيّة فقط، بل أيضا على شجب تصرفات الجامعة النقابية الفتية. أما النقاط الوحيدة التي يتفق عليها المشاركون في كتلة «الاشتراكيين – الأهليين» عند تشكيلها فكانت موجهة ضد المتفوقين لمعارضتهم كلّ إصلاح بالبلاد التونسية، وكذلك ضد الشيوعيين الذين كان شغبهم، – وقد يقدم عند الاقتضاء كثمرة اتفاق مع الدستوريين –، من شأنه أن يحول دون نجاح القضية التونسية لدى حكومة الجمهورية الفرنسية .

هذا مايمكن أن يستخلص من البرقية التي أرسلتها الكتلة في 18 فيفري 1925 ، أي يوم تشكيلها، إلى رئيس مجلس الوزراء الفرنسي، والتي تعبر فيها عن إحتجاجها الشديد على تصريحات النائب الشيوعي «أندري برتون» أمام مجلس النواب الفرنسي بمناسبة السؤال الذي توجّه به إلى إدوار هيريو حول إيقاف القادة النقابيين والشيوعيين بالبلاد التونسية [28]. وقد ندت بصفة أخص بإشارة النائب الشيوعي إلى طرد فرنسا من الإيالة [29] وهو – حسب باعثي البرقية – ما لا يعبر مطلقا عن شعور

(27) المصدر نفسه .
(28) «تونس الاشتراكية» 20 فيفري 1925 .
(29) المصدر نفسه .

السكان التونسيين. كما وقع الاحتجاج على حملة الأخبار الزائفة والتشكيك التي نظمها المتفوقون بمعية سلطات الحماية لاظهار الأمن بالبلاد التونسية وكأنه مهدد بالخطر من جراء الاضطراب السياسي، والحيلولة بهذه الصورة دون تحقيق أقل إصلاح في البلاد. كما أكدت الأحزاب والتجمعات الممثّلة في الكتلة على ثقتها في الجمهورية الفرنسية لمنح إصلاحات تحررية في نطاق الحماية طبقا لوعود رئيس مجلس الوزراء إدوار هيريو العلنية [30]. وكان القصد من هذا إقناع حكومة فرنسا أن أمنيّة الدستوريين، – خلافا لأمنيّة الشيوعيين وعلى عكس ما تزعمه دعاية المتفوقين المؤذية –، لم تكن قط طرد الفرنسيين من الإيالة .

وقد وجد القادة الدستوريون أنفسهم مضطرّين – لتعزيز التحالف ضد المتفوقين، وإقامة البرهان للحكومة الفرنسية على حسن نيتهم –، إلى شجب مواقف جامعة عموم العملة التونسيّة، التي تعتبر متطرفة والتي كان شغبها المعزى إلى الدستور، يستغله المعمرون والرأسماليون وسلطات الحماية لصرف إدوار هيريو عن تحقيق إصلاحات بالبلاد. وفي هذا الاتجاه، جمع جواشيم دورال الأمين العام لاتحاد النقابات وزعيم الجامعة الاشتراكية، في 21 فيفري 1925 كل الأحزاب والتجمعات التونسية أعضاء الكتلة. وفي الحقيقة فإن الاشتراكيين والنقابيين الفرنسيين كانوا حريصين على احتكار النشاط النقابي بالبلاد التونسية. وكان عداؤهم لجامعة عموم العملة التونسية نتيجة إلى أن هذه الجامعة كانت تبدو موضوعيا، وكأنها منبثقة عن خصومهم الشيوعيين أو على الأقل كحليفة لهم. ولم يفت جواشيم دورال أن ينبه خلال الاجتماع إلى الفائدة السياسية الناتجة عن اتحاد كل العمال في صلب منظمة واحدة، مشيرا بذلك إلى اتحاد النقابات (سي جي تي)[31].

(30) المصدر نفسه .
(31) «النهضة» 22 فيفري 1925 (ذكرته جريدة «البتي ماتان» بتاريخ 23 فيفري 1925).

وقد حاول النواب الدستوريون، خشية إحداث قطيعة بينهم وبين العمال التونسيين الذين يشكلون إذاك عنصرا ضروريا لدعايتهم، تجنب هذه المسألة وتحاشي الشجب العلني لهذه الجامعة النقابية الفتية .

ولكن، إلى جانب تأكيدهم أنه ليس لحزبهم وهو ذو طابع سياسي، أي نفوذ على العمال المتجمعين في نقابة ذات طابع اقتصادي، فإنهم قد انتهوا بالانضمام إلى الحاضرين الذين صرحوا آنذاك بالاجماع «بأنهم ليس لهم نفوذ مباشر على العمال ولكنهم مقرون العزم على استعمال قوة تأثيرهم، عن طريق الصحافة أو القول، لنصح العمال التونسيين بالإنخراط في الكنفدرالية العامة للشغل (سي جي تي) لكي يتم التعاون في هذا المجال من النشاط أيضا» [32] .

ومن البديهي أن هذا البلاغ الصادر في 21 فيفري 1925 والذي تمت المصادقة عليه في حين كان محمد علي ورفاقه بالسجن، إنما يشكل إنكارا لجامعة عموم العملة التونسيّة وكذلك انفصالا عن قادتها المعتبرين كأعداء لدودين للحماية .

II – إخفاق الاتجاه الجديد للحزب الدستوري :

ولكن هذه «النوايا الصادقة» التي عبر عنها الحزب، والرامية إلى إبطال ما شنّه المتفوقون من دعاية ضد الحركة الوطنية التونسية، والمساعدة على إنجاز إصلاحات ديمقراطية، لم تحدث تغييرا في السياسة الفرنسية نحو صيغة أكثر تحررية. بل العكس. ذلك إن السلطات الاستعمارية بعد أن فرّقت الحركة الوطنية التّونسية، وحطمت جامعة عموم العملة التونسيّة تألبت على حزب الدستور الذي أفقده موقفه من الجامعة النقابية الفتية

(32) المصدر نفسه .

جانبا لايستهان به مما كان له من الإعتبار عند الأهالي، وفصله عن قسم هام من العمال التونسيين .

(1) اللجنة الاستشارية لدراسة الإصلاحات التونسية :

صحيح أن إدوار هيريو جمع بعد أن استتب الأمن بالبلاد التونسية وحسب وعده، اللجنة الاستشارية لدراسة الإصلاحات التونسية المحدثة بقرار 27 نوفمبر 1924 للنظر في الإصلاحات المراد إنجازها بالإيالة [33]. غير أن أعمال اللجنة، عوض أن تكون عامل رضا، قد أحدثت بالعكس خيبة كبيرة في الأوساط الدستورية. وسرعان ما تبين للقادة الوطنيين أن لجنة هيريو إنما تمثل سواء على مستوى تركيبها أو مداولاتها خدعة حقيقية .

أ – تركيبة اللجنة الاستشارية لدراسة الإصلاحات التونسية :

فلم يكن في نية هذا اللجنة، منذ تشكيلها تشريك ممثلين حقيقيين للسكان التونسيين في أعمالها. إذ تشمل هذه اللجنة، – الرامية إلى فصل العناصر المعتدلة من البرجوازية الإسلامية عن الدستور[34]، برئاسة إدوار هيريو، 12 عضوا من البرلمان منهم 9 نواب و 3 شيوخ، والمندوبين الفرنسيين بالمكتب الدولي للعمل وجمعية الأمم، ولوسيان سان و 8 موظفين سامين أكفاء. وقد اجتمعت اللجنة في نهاية نوفمبر 1924، فعينت في صلبها لجنة فرعية بتسعة أعضاء لتحديد برنامج الأعمال وإعلام المقيم العام

(33) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 70، مذكرة عن شؤون البلاد التونسية، 20 فيفري 1925 .

(34) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 70، مذكرة عن الوضع بالبلاد التونسية، 23 فيفري 1925 .

بالمسائل التي تبدو لها ضرورة طرحها للدراسة بدون تأخير [35]. وكان على رأس هذه اللجنة الفرعية لوسيان سان، وهو ما أرضى كثيرا المتفوقين [36]. وتضم أساسا ممثلين للمصالح الفرنسية بالبلاد التونسية ولمصالح أصدقائهم وحلفائهم بفرنسا والجزائر. وكان يمثل المتفوقين على وجه الخصوص إدوارد وارين وهو نائب مقاطعة «مورت وموزيل» ومعمر قديم بالإيالة، ورئيس الجمعية الفلاحية بالبلاد التونسية. وكان يسانده مساندة قوية إيميل مورينو نائب مدينة قسنطينة ورئيس بلديتها، وهو من الأنصار المتحمسين لإلحاق البلاد التونسية بفرنسا، وعلى وجه الخصوص من المناهضين لكل إصلاح مهما قلّت تحرريته، وقاية للجزائر المجاورة من إمكانية العدوى [37]. صحيح أن اللجنة تضمنت ليون جوهو الأمين العام للكنفدرالية العامة للشغل وموريس موتي النائب الاشتراكي لمقاطعة «الرّون»، ولكنهما كانا في عزلة داخل لجنة فرعية أغلبيتها رجعية، فلم تتوفر لهما أدنى حرية تصرف لتوجيه أعمالها في اتجاه تحرري [38] .

فلم تكن اللجنة الاستشارية لدراسة الإصلاحات التونسية ممثلة لمصالح الأهالي التونسيين، ولا معبرة عن تطلعاتهم، رغم مشاركة أربعة أعضاء من القسم الأهلي وكذلك الوزير الأكبر مصطفى الدنقزلي[39] في بعض إجتماعاتها. وفي هذه الظروف، لم يكن من

(35) المصدر نفسه. مذكرة عن شؤون البلاد التونسية، 20 فيفري 1925 .

(36) l'Action Coloniale «النشاط الاستعماري»، لسان الاستعمار الفرنسي والمصالح الفرنسية بالبلاد التونسية، ذكر بخصوص اختيار سان على رأس هذه اللجنة الفرعية : «لا يوجد اختيار يمكنه طمأنة الجالية الفرنسية أكثر من هذا («النشاط الاستعماري» 6 ديسمبر 1924) .

(37) أ . ت المدني، حياة كفاح الكتاب المذكور ص 305 .

(38) المصدر نفسه .

(39) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 70، برقية إلى جريدة «الزمان» تونس 16 مارس 1925 .

الممكن أن يؤمل الوطنيون التونسيون من هذه اللجنة اقتراح إصلاحات حقيقية بالإيالة .

ومن ناحية أخرى، فقد كانت اللجنة التي أسسها هيريو مطبوعة بتصورات لوسيان سان للشؤون التونسية. وكان لوسيان سان وهو مكلف بمتابعة بحث تمهيدي، قد حل بباريس في 16 فيفري 1925 مزودا بمجموعة وفيرة من الوثائق عن البلاد التونسية، وفي الحال شرع في تبديد الآمال المتولدة في صلب الأحزاب الفرنسية و«الأهلية» والتي يرى أنها تتجاوز كثيرا الإنجازات الممكنة [40]، وقصده من ذلك إرجاع الإصلاحات إلى نسبها الصحيحة. وكان لوسيان سان وهو مهندس إصلاحات سنة 1922، يعتبر أنه لا يمكن تجاوز تلك الإصلاحات دون المس بالحماية الفرنسية بتونس. فينبغي أن تقتصر أعمال اللجنة على إتمام إصلاحات جويلية 1922. وكان المقيم العام يرى أن الإصلاح النافع والوحيد والعاجل يتعلّق بالبلديات، «وينبغي أن يندرج ضمن إصلاحات سنة 1922، غير أن ضرورة الإسراع دعت الحكومة إلى تأجيل هذا الإصلاح الذي يستدعي دراسة مطولة» [41] .

ب- مشروع إصلاحات اللجنة الاستشارية لدراسة الإصلاحات التونسية:

وقد شرعت اللجنة في شهر مارس 1925 في النظر في مسألة البلديات على أساس دراسة أعدتها مصالح لوسيان سان بالبلاد التونسية. واتخذت في آخر هذا الشهر قرارات وقتية ذات صبغة رجعية. فحددت بثلاثة عشرة

(40) المصدر نفسه، مذكرة في موضوع قدوم السيد سان إلى باريس، باريس 18 فيفري 1925 .

(41) المصدر نفسه .

عدد الدوائر البلدية في مدن الإيالة كما اقترحت تأسيس دائرة ريفية في كل «قيادة» .

غير أن تركيب المجالس البلدية التي تصورتها كانت أبعد ما يكون عن الديمقراطية. وفي هذه النقطة قد اكتفت بنقل النظام المعمول به في الجزائر إلى البلاد التونسية .

ففي الدوائر الحضريّة، خصص ثلثا أعضاء المجلس البلدي للرعايا الفرنسيين الذين ينتخبون بالاقتراع العام في نفس الظروف الموجودة بفرنسا [42] كما خصص الثلث الآخر للتونسيين الذين ينتخبون باقتراع دافعي الضرائب [43] .

وفيما يخص المجلس البلدي «بالقيادة »، فقد نصّ المشروع على أن يتركب من مستشارين فرنسيين ينتخبون بالاقتراع العام ومن كل «مشايخ» الدائرة، ومن تونسي واحد على كل مشيخة يعين من بين الأعيان بالموافقة العلنية. وتخصص بالدوائر البلدية في المدن «للقايد» وهو مؤتمن سلطات الحماية، وظيفة «المساعد الأهلي »، أما في الدوائر الريفية، فينبغي أن يمنح دور المتصرف للمراقب المدني أو لأحد مساعديه [44] .

وعلاوة على هذه الاصلاحات الادارية، فكرت اللجنة في إصلاحات عدلية، والقصد هو الحدّ من صلاحيات القضاة التونسيين الذين اتسمت أحكامهم في مادة «الجرائم» السياسية برحمة مفرطة سواء «عن تورع وطني أو خوفا من الانتقام» والذين قد يتسببون في هذه الظروف في إحباط السيّادة الفرنسية بالبلاد التونسية. كذلك رأت اللجنة مبدئيا، أن

(42) يضاف إليه التصويت العائلي .

(43) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1922) المجلد 76، لجنة الدراسات التونسية، محاضر 26-31 مارس 1925 (القرارات الوقتية التي تبنتها اللجنة) .

(44) المصدر نفسه .

القضايا الجنائية ينبغي نزعها من العدالة التونسية والعهد بها مهما كانت جنسية «الجانح» إلى محاكم مختلطة تتضمن أغلبية من القضاة الفرنسيين. أما «الوزارة» وهي محكمة استئناف فيجب أن يرأسها في المادة الجنائية قاض فرنسي .

وفيما يخص القضايا المدنية، فلئن كانت اللجنة ترى الحفاظ على الوضع الراهن، فإنها كانت تؤيّد إقرار حق الاختيار الذي يترك للسكان المحليين الخيار بين القضاء الفرنسي والمحاكم التونسية [45]. وبما أن تطبيق هذا الإصلاح يؤدي إلى التخفيض من وظائف القضاة التونسيين أو على الأقل إلى الحد منها، فقد وقع التوضيح بأن الإصلاح المقصود لا ينبغي أن يضر بوضع القضاة الموجودين وأنه لن يقع إلغاء الوظيفة إلاّ بانقراض أصحابها [46] .

ومن الواضح أن هذه الإصلاحات كانت تشكل تراجعا بالنسبة إلى الوضع السائد إذاك بالبلاد التونسية. وعوض أن تجعل من نظام الحماية نظاما ديمقراطيا ليساعد على تشريك التونسيين تشريكا أكثر في تسيير بلادهم، فقد كانت روح الإصلاحات المقصودة تدعم بالعكس، تفوق الرعايا الفرنسيين في إدارة الإيالة .

ففي المادة الادارية، خُصّص ثلثا أعضاء المجالس البلدية، كما قد رأيناه من قبل، للجالية الفرنسية التي كانت تمثل إذاك على أكثر تقدير جزءا من ثلاثين بالنسبة إلى سكان البلاد التونسية [47]. وبتخصيصها الثلث فقط للتونسيين، كانت اللجنة قد أبعدتهم فعليا عن كل سلطة تقرير [48] .

(45) باستثناء القضايا التابعة للمحكمة الشرعية التي تحظى بالاحترام .

(46) «لويتي ماتان» 17 مارس 1925 .

(47) حسب إحصاء 1926، تعد الجالية الفرنسية 71.020 شخصا من جملة 2.159.708 ساكنا بالإيالة .

(48) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 76، اللجنة الاستشارية للدراسات التونسية، القرارات الوقتية التي صادقت عليها اللجنة، مارس 1925 .

كما كانت مقترحات اللجنة ترمي إلى تعزيز الهيمنة الفرنسية في المادة القضائية وهو مجال تحافظ فيه البلاد التونسية كليا أو نسبيا على الأقل، على بعض السيادة. فقد كان التونسيون حتى ذلك الحين، يخضعون في كل القضايا – باستثناء المادة العقارية حيث ترجع الأملاك المسجلة بالنظر إلى القضاء الفرنسي – [49] إلى محاكمهم الخاصة. فخضوع القضايا الجنائية إلى القضاء الفرنسي مهما كانت جنسية الجاني وكذلك تمكن السكان المحليين من الاختيار بين المحاكم الفرنسية والتونسية كما اقترحته اللجنة من شأنهما القضاء على ما تبقى من السيادة التونسية .

(2) رد فعل كتلة «الاشتراكيين – الأهليين» على مشروع إصلاحات اللجنة الاستشارية:

لمقاومة مشروع الإصلاحات هذا، والذي كان يعكس تصورات المتفوقين وأنصارهم «الجزائريين» في المجال الإستعماري، عمل حزب الدستور على ممارسة ضغوط على سلطات الحماية وحكومة فرنسا . وقد لقي من حلفائه في الكتلة، ولا سيما الحزب الاصلاحي، والجامعة الاشتراكية، واتحاد النقابات، مساعدة ذات اعتبار، لا سيما وأنهم كانوا رغم اعتدالهم، قد أصيبوا بخيبة أمل كبيرة من جراء الوجهة التي اتخذتها أعمال اللجنة الاستشارية لدراسة الاصلاحات التونسية .

أ – رد فعل اليسار الفرنسي :

كان اليسار الفرنسي ينتظر من أعمال هذه اللجنة، إضفاء الديمقراطية على النظام المنبثق عن إصلاحات 1922، وذلك بإقرار الاقتراع العام

(49) «انتصاب الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية» الكتاب المذكور ص 300 .

وانتخاب البلديات [50]. كما كان ينتظر إلغاء العمل بالقانون الصادر عن ملك فرنسا في 1778 والذي يخوّل للمقيم العام أن يطرد من الإيالة كل فرنسي «يعتبر غير مرغوب فيه »، والاعتراف بوجود شرعي لنقابات العمال والموظفين [51]. وإذ أن اقتراحات اللجنة لم تستجب لما كانوا يترقبون فلم يلبث اليسار الفرنسي بالبلاد التونسية أن ندد بالصبغة الرجعية للاصلاحات المقصودة [52] .

ب – ردّ فعل الحزب الاصلاحي :

قابل الاصلاحيون التونسيون إلى جانب الاشتراكيين والنقابيين الفرنسيين الاصلاحات التي اقترحتها اللجنة الاستشارية باستياء، وفي هذا الميدان كان الاصلاحيون أكثر التزاما من أصدقائهم باليسار الفرنسي، ذلك أنهم ساندوا سنة 1922 الاصلاحات التي أعلن عنها لوسيان سان معبرين عن الأمل في أن تؤدي بحكومة الحماية إلى إلغاء ما تضمنته الأوامر من التحفظات والتحديدات، وتزيد في الحقوق والحصانات الممنوحة، وتضمن المشاركة والتعاون بين كل طبقات السكان لما فيه الخير والرخاء للجميع. وكانوا يعتقدون حينئذ أن النظام المتولد عن تلك الإصلاحات يشكل مرحلة أولى سوف تؤول حتما بالبلاد التونسية إلى أشكال دستورية أرقى [53] وكانوا يترقبون ببعض الاطمئنان، من

(50) يعتبر اليسار الفرنسي بالبلاد التونسية ان الإصلاحات المؤسسة بالإيالة سنة 1922 لا ديمقراطية، وتساعد الرأسماليين والمتفوقين .

(51) لم يكن لنقابات العمال أو الموظفين حتى المنتمية منها إلى الكنفدرالية العامة للشغل وجود شرعي بالبلاد التونسية حتى سنة 1932 .

(52) لم ينقطع اليسار الفرنسي بالبلاد التونسي عن التنديد بالامتيازات التي يتمتع بها المتفوقون والمطالبة بتأسيس الاقتراع العام وانتخاب البلديات .

(53) Le Courrier de Tunisie «بريد البلاد التونسية» 29 جويلية 1922، برقية من هيئة التحرير «البرهان» إلى بوانكاري (الإمضاء : حسن القلاتي) .

اللجنة الاستشارية لدراسة الإصلاحات التونسية أن تعمل على تطوير إصلاحات 1922 نحو المزيد من التحرر، وتوسيع هيئة الناخبين التّونسيين، ومشاركة كل الطبقات في الحياة العامة والترفيع في عدد ممثّلي الأهالي في مجالس الحماية بما يضمن التعاون في نطاق المساواة بين الفرنسيين والتونسيين [54] .

ولكن عوض الاستجابة لما كانوا يرتقبون، جاءت مقترحات اللجنة التي شكّلت تراجعا بالنسبة إلى الوضع السائد بالإيالة، لتخالف تحليلهم وتخيب آمالهم. وحالما بلغت إلى البلاد التونسي أولى الأصداء عن أعمال اللجنة، أعرب الاصلاحيون التونسيون عن بالغ التأثر وعميق الخيبة اللّذين أحدثهما بالبلاد التونسية ما ساد اللجنة من نزعة صريحة لمناهضة السكان التونسيين. كما وقع التنبيه بنفس المناسبة إلى أن مبدأ المساواة في عدد المنتخبين الفرنسيين والتونسيين المقبول سنة 1922 في مجالس الجهات ولجنة التحكيم يبدو أنه أبطل سنة 1925 وأن مشروع الإصلاحات القضائية، بتهديدها القضاء التونسي، تمثل خدشا لمشاعر الشعب المحمي وإزدراء به لا طائل من ورائهما. وفي الخلاصة يرجو الإصلاحيون حكومة فرنسا أن تأخذ بعين الاعتبار التطلعات الشعبية المشروعة حتى تساعد على تقارب القلوب وتهدئة الخواطر [55] .

ج – رد فعل الحزب الدستوري :

أدرك الحزب الدستوري ما توفره له مساندة هذه التجمّعات التي لا يمكن إتهامها بالتطرف[56] فاستغل هذا الوضع ليشن حملة عنيفة ضد

(54) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 76، برقية من الحزب الإصلاحي إلي هيريو، تونس 21 ماري 1925 (الإمضاء : الثلاثي وعشرون من أصحابه) .
(55) المصدر نفسه .
(56) لا يعتبر كل من «الفرع الأهلي» للمجلس الكبير والحزب الإصلاحي معادين للحماية .

مشاريع الإصلاحات المنسوبة إلى اللجنة والتي لا تستجيب البتة إلى مطالبه. وكانت خيبة القادة الدستوريين عظيمة على قدر شعورهم بأنهم خدعوا من قبل حكومة كتلة اليسار التي لم ينفكوا منذ عودة الوفد الثالث إلى تونس يقدمون لها شواهد الاعتدال للمساعدة على إنجاز مشروع الاصلاحات التحررية التي وعد بها إدوار هيريو. لذلك، سرعان ما دخلوا في حملة قوية ضد مقترحات مشاريع الاصلاحات المنسوبة إلى اللجنة. وقد اتخذ هذا العمل للدستور أشكالا شتى من مقالات صحفية، وعرائض إلى السلطات الفرنسية إلى وفود واحتجاجات للباي، وكذلك إضرابات ومظاهرات في أهم مدن الإيالة .

ولم تكن الصحف الدستورية تتحفظ في انتقاداتها للحلول التي اقترحتها اللجنة والتي كانت تعتبرها تراجعا بالنسبة إلى الأوضاع السابقة. وقد رفضت أن يطبق بالبلاد التونسية النظام البلدي المعمول به في الجزائر الذي لا يمكّن إلاّ من تمثيل منقوص وطالبت بأن تكون كل المجالس سواء البلديات أو المجلس الكبير متكونة مناصفة من أعضاء فرنسيين وتونسيين منتخبين بالاقتراع العام ومنتفعين بنفس الحقوق[57]. ولكن عمل الدستور سيبلغ مدى استثنائيا إثر نشر جريدة «البتي ماتان» بتاريخ 17 مارس 1925، البرقية عن الاصلاحات القضائية التي اقترحتها اللجنة الاستشارية لدراسة الاصلاحات التونسية. وقد أحدثت هذه البرقية من مراسل «البتي ماتان» بباريس اضطرابات في مختلف مناطق الإيالة. فضاعفت الشعب الدستورية بمدينة تونس وبداخل البلاد نشاطها ولم تهمل أي شيء لتعبئة الأهالي، وكان الاضراب الذي دعا إليه الدستور احتجاجا على الإصلاحات المقصودة قد نفذ يوم 21 مارس 1925 بالاجماع تقريبا لا بمدينة تونس فحسب، بل وكذلك بصفاقس وبنزرت والمهدية وقابس وتوزر

(57) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 70، برقية إلى صحيفة Le Temps «الزمان»، تونس 16 مارس 1925 .

والكاف وسوق الاربعاء وسوق الخميس [*] وقرى ضواحي مدينة تونس وغيرها من مدن الإيالة وقراها [58]. وقد شارك في الإضراب أرباب الصناعات والتجار والعمال. وحسب مندوب الإقامة العامة، فإنه لم يشذ عن الإمتثال لنداء الإضراب إلاّ القليل من التجار[59]. كما قرر عمال رصيف مدينة تونس اتباع الحركة [60]. وإلى جانب الاضراب، حدثت يوم 21 مارس أشكال أخرى من الاضطرابات. فقد نظم الدستور اجتماعات في بعض المساجد وتوجه إلى الباي وفد بخمسين شخصا يتضمن أكثر ما يمكن من الممثلين لجهات مختلفة من الإيالة للاحتجاج على المس بالشخصية التونسية الناجم عن الإصلاحات المقصودة من قبل اللجنة الاستشارية لدراسة الإصلاحات التونسية. وإن لم يتمكن الوفد من مقابلة الباي محمد الحبيب [61] فإنه سلم إلى قائد الحرس الملكي الخطاب التالي : «إن الوفد يمثل كافة الطبقات وكافة الجهات. وقد التجأ إليكم في هذا اليوم الخطير الذي تتعرض فيه الشخصية التونسية للخطر وتهدد كرامته بالزوال. إن القرارات الأولى للجنة مستوحاة من رؤًى من شأنها المس بحقوق التونسيين ومحو شخصيتهم بحيث لو نفذت هذه القرارات لما بقي لعرشكم أي سلطة ولأضاع شعبكم كل كرامة وكل كيان ذاتي. فقد أرادوا تخصيص نسبة الثلث لتمثيل الأهالي في المجالس المنتخبة. كما أن القضاء التونسي في خطر : فهم يخرجون شعبكم عن سلطتكم، وإنا ننتظر منكم استعمال كل نفوذكم للحفاظ على وجاهة عرشكم وإبقاء شخصية بلادكم»[62] .

(*) جندوبة وبوسالم حاليا .

(58) المصدر نفسه، من المندوب بالإقامة إلى هيريو، تونس 4 أفريل 1925 .

(59) المصدر نفسه .

(60) المصدر نفسه .

(61) المصدر نفسه، برقية من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 21 مارس 1925.

(62) «لوبوتي ماتان» 23 مارس 1925 .

تم توجه نفس الوفد إلي الإقامة حيث لم يقبل كذلك. فترك وثيقة فيها المطالبة بالإبقاء على قضاء تونسي مستقل، والمناصفة بين الفرنسيين والتونسيين في المجالس المنتخبة [63] .

إلى جانب هذه الاضطرابات، بعثت الشعب الدستورية بمدينة تونس وداخل البلاد، برقيات إلى إدوار هيريو للاحتجاج على ما في الإصلاحات المقصودة من اعتداء على الشخصية التونسية [64] ووجّه مديرو الصحف العربية بالإيالة [65] برقيات مماثلة ولم يفت المحامين والوكلاء التونسيين الذين اتصلت مهنتهم وثيق الاتصال بالقضاء التونسي أن يحتجوا بدورهم على مقترحات اللجنة منبهين بنفس المناسبة إلى السير الحسن للمحاكم التونسية [66]. كما صدرت احتجاجات عن طلبة السنة الثانية للحقوق التونسية المهيئين لمهنة وكيل أو قاض والمهددين مباشرة في مستقبلهم الشخصي بالإصلاحات المقصودة [67] .

كما عمل الحزب الدستوري على استغلال هذا الوضع ليجر في إثره كل من لحقه بصفة أو بأخرى، ضرر من مقترحات اللجنة الاستشارية لدراسة الإصلاحات التونسية .

وتبعا لضغط الحركة الوطنية التونسية فإن مشروع الإصلاحات بقي حبرا على ورق وقد توقفت اللجنة الاستشارية لدراسة الإصلاحات التونسية

(63) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 70، برقية من المندوب بالإقامة إلى هيريو، تونس 21 مارس 1925 .

(64) المصدر نفسه، المجلد 76، لجنة الدراسات للإصلاحات التونسية، برقية احتجاج مارس 1925 .

(65) Le Libéral « التحرري» 21 مارس 1925 .

(66) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 76، برقية احتجاج إلى هيريو، تونس 17 مارس 1925 .

(67) Le Libéral «التحرري» 21 مارس 1925 .

عن كل نشاط إثر مغادرة هيريو للحكومة في شهر أفريل 1925. وهكذا لم يتمكن المتفوقون وأصحابهم من فرض تصلب النظام الاستعماري بتونس. غير أن اللجنة لم تأت كذلك بأي شيء للبلاد التونسية خلافا لوعود الحكومة الفرنسية، وحتى لوسيان سان فإنه لم يحتفظ من تلك المداولات إلاّ بضرورة تعزيز نظام الحماية لتعزيز النفوذ الفرنسي بالإيالة (68) .

II – خيبة أمل الحزب الدستوري وانتفاضته :

إثر خيبة الأمل الواسعة التي أحدثتها سياسة كتلة اليسار بالبلاد، إستغل الوطنيون التونسيون كل الفرص لتعبئة الأهالي ضد النظام الاستعماري .

(1) رد الفعل ضد تصريحات مورينو في موضوع تجنيس اليهود التونسيين:

ووجد الوطنيون في زيارة إيميل مورينو للبلاد التونسية خلال شهر ماي 1925، – وكان قد شارك مشاركة نشيطة في أعمال لجنة الإصلاحات –، فرصة مناسبة لإثارة الرأي العام التونسي ضد السلطات الفرنسية .

وقد جاء نائب قسنطينة وشيخ مدينتها، وهو الباعث لقانون 20 ديسمبر 1923 المتعلق بالتجنيس، لحث السكان اليهود بالإيالة على اختيار الجنسية الفرنسية، وأثناء مأدبة نظمها على شرفه في 26 ماي 1925 جمع من اليهود (69) ألقى خطابا قال فيه : «أي إهانة هذه عندما أراكم ترتدون بدلات فرنسية، وتفكيركم فرنسي، والحال أنكم لا تزالون خاضعين

(68) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 73، من سان إلى بوانكاري، تونس 9 نوفمبر 1926 .

(69) المصدر نفسه، المجلد 70، من سان إلى بريان، تونس 30 ماي 1925 .

للقب رعايا. يجب إنهاء هذه الإهانة وأن تصيروا بعد أن كنتم رعايا، مواطنين للجمهورية العظمى»(70) .

وقد قوبل هذا الخطاب بابتهاج من قبل قطاعات واسعة من الطائفة اليهودية وقد كان اليهود، وهم موافقون على حق اختيار القضاء الذي اقترحته اللجنة (71)، لا يخفون رغبتهم في انتظار الحصول على الجنسية الفرنسية في أن يصبحوا راجعين بالنظر للمحاكم الفرنسية (72). غير أنه خطاب أحدث هزة كبيرة بين السكان المسلمين، لا في الأوساط الوطنية فقط بل وكذلك لدى أعضاء المجلس الكبير وحتى لدى سمو الباي محمد الحبيب المعروف بموالاته لسلطات الحماية .

وقد اعتبرت الصحافة العربية، تصريح مورينو شتما للجنسية التونسية، وامتنع كل من أعضاء القسم الأهلي للمجلس الكبير وكذلك رئيس «الغرفة التجارية الأهلية» عن تلبية الدعوة إلى مأدبة الغداء التي أقامها المقيم العام على شرف نائب قسنطينة (73).

وقد أعرب الباي للوسيان سان عن استيائه الشديد من أقوال إيميل مورينو. ولئن سلم بتفوق الفرنسيين فإن محمد الحبيب رفض قبول إمكانية صيرورة اليهود أعلى فعليا من المسلمين بمفعول الجنسية الفرنسية. «وأن يصبح هؤلاء يوما ما محميين للذين كانوا طيلة قرون رعاياهم المحتقرين» (74) .

وقد أحدث تصريح نائب قسنطينة رد فعل أكثر صرامة من حزب الدستور الذي كان همه منع تقوية الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية، ومن

(70) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 30 ماي 1925 .

(71) المصدر نفسه، رسالة من سان إلى بريان، تونس 30 ماي 1925 .

(72) المصدر نفسه .

(73) المصدر نفسه، برقية من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 30 ماي 1925 .

(74) المصدر نفسه، رسالة من سان إلى بريان، تونس 30 ماي 1925 .

ثم نظام الحماية بدخول الطائفة اليهودية في الجنسية الفرنسية. وزيادة على المقالات الصحفية العنيفة جدا تجاه مورينو، بعث قادة الدستور وفروعه إلى رئيس الوزراء ورئيس مجلس النّواب ووزير الخارجية برقيات احتجاج على الإهانة الموجهة إلى الشعب التونسي، وكانت البرقية التي أرسلها أحمد الصافي الأمين العام للدستور، باسم حزبه ذات لهجة عنيفة جدا[75] .

وذهب الحزب الدستوري حتى إلى التفكير في تنظيم إضراب شبيه بإضراب 21 مارس 1921، لكن قادة الدستور، لم ينفذوا المشروع أمام تهديدات المقيم العام بقمع قاس في حالة وقوع الإضراب [76] .

غير أن تأثر التونسيين بلغ حدا جعل السلطات الفرنسية تحمل مورينو، قصد نزع فتيل الأزمة، على تغيير تصريحه وتجريده من صبغته المهينة. فقبل نائب قسنطينة تصحيح أقواله في استجواب خص به جريدة «البتي ماتان» بتاريخ 30 ماي 1925، وكذلك في رسالة إلى رئيس «الغرفة التجارية الأهلية» حيث عدل خطابه إلى اليهود كما يلي : «أيها الرعايا الأحرار، إن قانون 20 ديسمبر 1923 قد سوغ لكم وللمسلمين أن تصبحوا إن كان ذلك في صالحكم، مواطنين فرنسيين وليس المقصود تسليط الإهانة عليكم برفض مطالبكم في التجنيس إذا ما كانت مبررة » [77] وإثر هذا التصريح استقبل إيميل مورينو من طرف الباي الذي سرعان ما اقتنع بحسن نية «النائب الشهير» .

على كل، فإن هذه القضية التي جدت بعد فشل اللجنة الاستشارية لدراسة الإصلاحات التونسية قد تركت أثرا مؤلما على الرأي العام التونسي، وأحدثت بدون شك بين اليهود والمسلمين انزعاجا لم ينفك الحزب الدستوري منذ تأسيسه يعمل باستمرار على اجتنابه. وهي تقيم الدليل

(75) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 3 جوان 1925 .
(76) المصدر نفسه، برقية من سان إلى بريان، تونس 30 ماي 1925 .
(77) المصدر نفسه .

على عزم لدى الأهالي على الحفاظ على الشخصية التونسية وكذلك على تأثير الدستور على قطاعات واسعة من الرأي العام بالبلاد التونسية .

(2) رد الفعل على تدخل الجيوش الفرنسية في منطقة الريف بالمغرب الأقصى :

ووجد الحزب الدستوري في ثورة الرّيف مناسبة أخرى لتعبئة السكان والإعراب عن مناهضته لسياسة فرنسا بالمغرب، وذلك علاوة على الخيبة التي سببتها اللجنة الاستشارية لدراسة الإصلاحات التونسية، وأقوال إيميل مورينو المهينة. فشن لصالح ثورة عبد الكريم، حملة كان لها عميق الأصداء بين السكان التونسيين، وأقلقت كثيرا السلطات الفرنسية بتونس كما بباريس .

وقد بدأت قضية الريف هذه في شهر جويلية 1921 إثر انتصار قوات عبد الكريم الخطابي بمعركة أنوال على الجيوش الاسبانية. وبعد هذه الهزيمة الشنعاء، سعت اسبانيا إلى التقرّب من فرنسا التي كانت بدورها قلقة لتطور الأحداث وقد تحالفت مع الاسبان لإنقاذ المغرب الواقع تحت الحماية الفرنسية، ودخلت منذ 1924 في حرب ضد جمهورية الريف الفتية التي أصبحت معرضة لهجومات كل من الجيش الاسباني والجيوش الفرنسية .

ولم يبق السكان التونسيون لا مبالين أمام هذه الأحداث التي وقعت في منطقة، كانوا يشعرون نحوها، لأسباب تاريخية ودينية بنوع من القرابة. وزيادة على هذا فقد كان الوطنيون التونسيون، بعد خيبتهم من سياسة كتلة اليسار، يرون في ثورة الريف، ثأرًا وفي آن واحد مثالا وأملا. لذلك لم يضنوا بتضامنهم مع عبد الكريم ومساندته [78] .

(78) قاد ثورة الريف عبد الكريم الخطابي أول الأمر ثم ابنه محمد بن عبد الكريم المشهور باسم عبد الكريم .

فحتى صحيفة «الزهرة» المعروفة بولائها للإقامة، كانت تعتبر «أن حقوق الأمة الريفية الباسلة التي قدمت أعظم التضحيات في سبيل حريتها واستقلالها يجب أن تعتبر قبل جشع المستعمرين الأروبيين» (79) وكان ذلك شأن الحزب الدستوري وصحافته اللذين لم يدعا فرصة تمر دون مساندة القضية الريفية .

فقدّم القليبي، وهو عضو في اللجنة التنفيذية لهذا الحزب، يوم 7 ماي 1925 بمناسبة إجتماع الدستور، رجاء عبّر عنه الطاهر الحدّاد (80) ومفاده أن الريفيين باعتبارهم وطنيين يدافعون عن استقلالهم، فمن واجب التونسيين رفض الخدمة في صفوف الجيش الفرنسي بالمغرب وأنه من الملائم أن يقوم الحزب بدعاية نشيطة في هذا المعنى (81). ولا شكّ أن القادة الدستوريين، تجنبا للتعرض لصرامة القانون لم يروا وجوب تبني هذا الرجاء علانية (82). ولكن هذا لم يمنع أن تجنيد التونسيين للمشاركة في القتال بالمغرب، قد لقي استنكار شرائح عريضة من الرأي العام التونسي. وحتى الأوساط البرجوازية، فإنها رغم كونها أكثر احترازا واجتنابا للإعراب عن مشاعرها، قد شجبت إرسال مدد «أهلي» إلى المغرب «بدعوى أنه من الإجرام مقاومة الريفيين بمهاجمتهم بواسطة إخوانهم في الجنس والدين». أما في الأوساط الشعبية والعمالية، فقد كانت التعاليق أكثر عنفا (83). وكانت السلطات الفرنسية تخشى حتى مجرد دعاية أو عمل فردي لدى فرق «الجنود» التونسيين، وفعلا فإن عطف هؤلاء كان متجها نحو الريف. وهكذا فإن البعض من جنود قبيلة «جلاص» المشاركين

---

(79) «الزهرة» 6 ماي 1925 .

(80) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 70، من سان إلى بريان، تونس 16 ماي 1925 .

(81) المصدر نفسه .

(82) المصدر نفسه .

(83) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 18 ماي و 9 جوان 1925 .

في حرب المغرب كانوا يعربون بصورة غير مباشرة في رسائلهم إلى أهاليهم عن تمنياتهم بانتصار عبد الكريم (84). وقد ذهبت حكومة الحماية حتى إلى نزع ثقتها من الجنود التونسيين. ويرى المقيم العام أنه من الأفضل، تحسبا لكل حادث ممكن في بلاد إسلامية، عدم اقتطاع وحدات مقاتلة من بين العناصر المتوفرة لفرنسا بالبلاد التونسية (85) .

وشن الحزب الدستوري إلى جانب الاجتماعات التي كانت تعقد مساندة لمقاومة الرّيف والعمل السري لتحويل الجنود التونسيين عن «واجباتهم العسكرية» (86)، حملة إعلامية في صحفه ضد تدخل الجيش الفرنسي في الجمهورية الفتية. وكان أعنف مقال هو الذي كتبه أحمد توفيق المدني وصدر في 25 ماي 1925 بجريدة «افريقيا» تحت عنوان «الحقيقة عن أحداث الريف» وفيه استخلص صاحب المقال، بعد أن قدم عبد الكريم كبطل للحرية والاستقلال، أن التونسيين لا يسعهم إلاّ مساندة جهود من يناضل من أجل استقلال شعبه (87) .

كما تجلى التضامن مع الريف في شكل إعانات مادية إضافة إلى الاجتماعات، والمعلقات (88) والمقالات الصحفية.

وقد نظمت لفائدة عبد الكريم عملية سرية لجمع التبرعات في أهم مدن الإيالة وبصفة أخص في تونس وبنزرت وقابس (89). ولم يتردد التونسيون، وقد تابعوا بتحمس أحداث الريف (90)، في المساندة المادية للرجل الذي

---

(84) المصدر نفسه، المجلد 71، من المراقب المدني بالقيروان إلى المندوب بالإقامة، القيروان 5 سبتمبر 1925 .

(85) المصدر نفسه، المجلد 70، من سان إلى بريان، تونس 18 ماي 1925 .

(86) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 9 جوان 1925 .

(87) المصدر نفسه .

(88) المصدر نفسه .

(89) المصدر نفسه، المجلد 71، من سان إلى بريان، تونس 6 و 11 جويلية 1925 .

(90) المصدر نفسه، المجلد 70، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 9 جوان 1925 .

اعتبر إذاك رمزا للمقاومة ضد الاستعمار ومفخرة المغرب بل والاسلام. ففي قابس تضمنت قائمة الاكتتابات لفائدة الجمهورية الريفية الفتية، وقد عثر عليها في شهر جويلية 1925 عند المسمى عمر ڤفراش، رئيس الشعبة الدستورية لهذه المدينة، 84 تونسيا دفعوا مبالغ من 10 إلى 200 فرنك. وقد كتب في أعلاها هذا النداء الحماسي الذي بلغ منتهى الاثارة : «يا إخواني يا أبناء بلدي أطلب منكم إعانة إخوانكم الريفيين الذين يقاتلون من أجل استقلالهم وحماية أرضهم من مخالب الأجنبي» [91] .

وحتى المسرح كانت له مشاركة في حرب الريف. ففي بداية شهر جوان 1925، برمجت «السعادة »، وهي فرقة فنية ومسرحية يديرها أحمد توفيق المدني[92]، مسرحية تتلاءم وأحداث الساعة السياسية. وكانت هذه المسرحية، وعنوانها «طارق بن زياد »، تشكل استحضارا لذلك البطل البربري الذي انطلق بداية القرن الثامن من المغرب فغزا قسما هاما من اسبانيا. وفي هذا الاطار التاريخي يذكّر طارق بن زياد بعبد الكريم وهو أيضا بربريّ ومغربيّ، هزم الجيوش الاسبانية فاضحى يجسم مثل سلفه الشهير، مجد الاسلام. وسرعان ما أدركت سلطات الحماية هدف المسرحية [93] فمنعتها قبل عرضها بساعة فقط [94]. ولم يلبث رئيس فرقة «السعادة» أحمد توفيق المدني أن طرد من الإيالة .

(91) المصدر نفسه، المجلد 71، من سان إلى بريان، تونس 11 جويلية 1925 .

(92) حمادي بن حليمة، نصف قرن من المسرح العربي بالبلاد التونسية، تونس 1974 ص 91 .

(93) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 70، من سان إلى بريان، تونس 9 جوان 1925 .

(94) أ . ت المدني، حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 333 .

(3) مساندة المقاومة السورية للوصاية الفرنسية :

وفي الوقت الذي كانت فيه أنظار التونسيين مشدودة إلى قضية الريف ظهرت مقاومة الشعب السوري للوصاية التي فرضتها فرنسا على بلاد الشام إثر الحرب العالمية الأولى. وفي سنة 1925 شهدت هذه الثورة التي شنها السلطان باشا الأطرش في بداية العشرينات ضد الدولة صاحبة الانتداب حدة استثنائية. ولم تلبث أخبار المقاومة السورية أن بلغت تونس فكان لها صدى كبيرا لدى التونسيين، وشكلت عامل تعبئة ضد النظام الاستعماري [95]. صحيح أن أصداء الأحداث في سوريا كانت، لأسباب جغرافية ونفسية، أقل عمقا من التي أحدثتها الثورة الريفية. ذلك أن سوريا بعيدة جدا عن تونس، ولم تكن السلطات الفرنسية تبعث خلال تلك الفترة إلاّ بالنزر اليسير من الجنود التونسيين إلى تلك البلاد المشرقية غير أن هذا لم يمنع شعب تونس من الشعور بتعاطف فعلي نحو الشعب السوري الذي يربطه به تاريخ مشترك وثقافة واحدة وكذلك المقاومة لعدو واحد. ويبدو أن الرأي العام التونسي تأثر على وجه الخصوص بما سلط على ثوار جبل الدروز من القمع وبأعمال التخريب والدمار التي أحدثتها الجيوش الفرنسية بدمشق تلك المدينة العريقة، مركز الخلافة الأموية والتي ظلت حوالي مائة عام العاصمة السياسية والفكرية للعالم الإسلامي. وقد أعرب الشاذلي خير الله الدستوري الشاب عن الشعور العام للسكان التونسيين [96] بتنديده في عبارات عنيفة بالإضرار الذي أحدثته الجيوش الفرنسية في العاصمة السورية. ومقاله «دمشق مدينة شهيدة» المنشور في صحيفة «الليبيرال»، لسان الدستور الصادر بالفرنسية، في 21 نوفمبر

(95) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 71، من المراقب المدني بالقيروان إلى المندوب بالإقامة، القيروان 5 سبتمبر 1925 .

(96) كانت التتبعات المقامة ضد الشاذلي خير الله إثر هذا المقال قد ترتب عليها عطف مثير من قبل السكان التونسيين (« تونس الاشتراكية» 1 فيفري 1926) .

1925، ينتهي بعبارات التعاطف والتضامن والإعجاب تجاه مقاومة الشعب السوري للهيمنة الفرنسية، وقد ختم مقاله بهذه العبارات : «إن الحرب الصليبية التي شنت ضد السوريين لا يمكنها إلاّ أن تساعد على إحداث إجماع لمناهضة أصحابها. وإذ نعبّر جميعا عن تألمنا للكوارث التي نزلت على دمشق، وعن عطفنا الشديد على شعب سوريا الشهيد، وإذ نرفع احتجاجنا نحو الرأي العام الفرنسي والنخبة العالمية، فإننا نحيي انتفاضة ذلك الشعب اليقظ» (97) .

IV – عزلة الحزب الدستوري وقمع الحركة الوطنية التونسية :

لم يجد هذا الاضطراب المتواصل الذي أحدثه الحزب الدستوري بسبب تصريح مورينو بشأن تجنيس اليهود التّونسيين، وحول ثورة الريف ومقاومة سوريا للاحتلال الفرنسي المساندة الكافية لدى بقية التجمعات المكونة لكتلة «الاشتراكيين الأهليين». ولئن كان أعضاء «القسم الأهلي» للمجلس الكبير قد أبدوا بعض التحفظ تجاه نائب قسنطينة برفضهم الحضور في مأدبة الغداء التي أقامها المقيم العام على شرفه، فإن الاصلاحيين التونسيين لم يبدوا تأثرا خاصا بتصريح مورينو، لأنه، رغم صبغته المهينة للجنسية التونسية، فهو يطرح مشكلة تجنيس اليهود التونسيين كما يسمح بذلك قانون 20 ديسمبر 1923 الذي يعرف باسم نائب قسنطينة. ومن المحتمل أن يكون الإصلاحيون التونسيون قد تجنبوا إحراج أصدقائهم الاشتراكيين الذين كانوا يشاطرونهم عمليا في برنامجهم كما كانوا أنصارا متحمّسين لقانون مورينو (98) .

(97) Le Libéral « التحرري» 21 نوفمبر 1925 .

(98) إيلي كوهين خضرية، من الحماية الفرنسية إلى الاستقلال التونسي، الكتاب المذكور ص 80 .

وقد كان الاشتراكيون يرون أن دخول كل سكان الإيالة في الجنسية الفرنسية يساعد على «هذا الانصهار للأجناس، والثقافات والعقليات المتفاوتة في بوتقة حضارة رفيعة» (99)، ويمكّن إذن، وهو ما يرغبونه، من التعجيل «بظهور اليوم الذي سيعيش فيه بالبلاد التونسية، شعب رشيد سيد لحقوقه ومصائره دون تمييز بين الأجناس والجنسيات والأديان» (100) .

كما كان الاشتراكيون خلافا للدستوريين، مناهضين لحركة التحرير الوطني في الريف وسوريا. وبمعارضتهم المبدئية للايديولوجية الوطنية، فإنهم كانوا لا يرون أي فرق بين «النزعة الوطنية لدى الأهالي وهي ليست سوى رد فعل تلقائي وطبيعي ضد الاضطهاد على وجه الخصوص، والنزعات الوطنية في أوربا وأمريكا التي تعبر عن إرادة امبريالية استغلالية» (101). وهم يرفضون إذن مساندتهم لأي حركة وطنية وعقائدية لأنها حسب رأيهم «مهما كانت النهاية، فإن كل حركة وطنيّة إنما يهدف عملها دائما إلى الحقد والتأخر والعبودية» (102). ومن البديهي أنه لايمكن في هذا المجال المتعلق بالوطنية، إلاّ ان يكون التناقض كاملا بين الاشتراكيين والدستوريين. ولن يتسنّى في هذه الظروف لكتلة «الاشتراكيين – الأهليين» أن تصمد كثيرا أمام هذا التناقض .

(99) المرجع نفسه، ص 312، تصريح الجامعة الاشتراكية بالبلاد التونسية، 1 فيفري 1925 .

(100) المرجع نفسه، ص 311، تصريح الجامعة الاشتراكية بالبلاد التونسية، 30 نوفمبر 1919 .

(101) لم يقم الاشتراكيون بهذا التمييز إلاّ سنة 1931 (المرجع نفسه ص 315، قرار إضافي عن الاستعمار (مؤتمر إفريقيا الشمالية الاتحادي، تونس 27 ديسمبر 1931) .

(102) المرجع نفسه، ص 312، تصريح الجامعة الاشتراكية بالبلاد التونسية، تاريخ 1 فيفري 1925 .

(1) تصدع كتلة «الاشتراكيين - الأهليين»:

نشب الخلاف بين المؤسسين الرئيسيين للكتلة تبعا لمساندة الدستور لثورة الريف بالذات .

وكان الإصلاحيون التونسيون، هم الذين نظموا، بتحريض أو موافقة من أصدقائهم الاشتراكيين، هذه المعركة. فإثر الإضراب الذي شنّ بمدينة تونس في 8 جوان 1925 للاحتجاج على طرد أحمد توفيق المدني من الإيالة، وهو الذي لم تغفر له السلطات الاستعمارية مواقفه المتصلبة من قضية الريف، وكذلك على إيقاف صحيفة «افريقيا» التي نشرت له مقالا شديد اللهجة حول هذه المسألة، أعلن الاصلاحيون في صحيفتهم «النهضة» عن مخالفتهم لطرق العمل التي توخاها الحزب الدستوري. وذكّروا بهذه المناسبة أن المغالاة لا تصلح إلاّ لتمكين المتفوقين من التسلح ضد الشباب التونسي وإثارة السلطات ضدهم والإساءة في نهاية الأمر إلى القضية التونسية. وقد شجبوا إذن إضراب 8 جوان 1925 واصفين إغلاق المحلات التجارية بكونها «حماقات لا نفع لها ولا يمكنها إلاّ أن تزيد الوضع تفاقما»[103] بل ذهبوا حتى لدعوة الصحافة العربية للكف عن كل التجاوزات والاقتصار مستقبلا على نشر بلاغات ذات صبغة رسمية تظهر في جريدة «لادبيش تونيزيان» [104] عن أحداث الريف .

وبعبارة أخرى، فإن الاصلاحيين أعلنوا عدم تضامنهم منذ ذلك الحين مع كل من يساند قضية الريف وذلك لمجاملة السلطات الفرنسية والإحراز على إصلاحات للبلاد التونسية .

(103) «النهضة» 9 جوان 1925 .

(104) (La Dépêche Tunisienne) «البرقية التونسية» كانت إذاك لسان الإقامة غير الرسمي.

وكانت هذه الدعوة إلى الاعتدال، تعبر في حقيقة الأمر، حسب الأوساط الدستورية، عن رهبة الإصلاحيين أمام القمع. وقد ردت صحيفة «الصواب» على جريدة النهضة، فنصحت حسن ڤلاتي وأصحابه بترك تلك الطرق المتستّرة، وانتهاج سبل العمل الصريح، والتخلي عن النضال السياسي إن لم يكن لهم الشجاعة للإصداع بآرائهم [105] .

وقد كشفت هذه المعركة حول قضية الريف هشاشة كتلة «الاشراكيين - الأهليين» إذ أبرزت التناقضات الكامنة بين مؤسسيها .

وقد وجد الحزب الدستوري نفسه فيما يتعلق بالمسائل الوطنية التي يوليها خلافا لشركائه في الكتلة أهمية كبرى، في معسكر واحد مع الشيوعيين. وفعلا فالحركة الشيوعية العالمية لم تنقطع منذ ثورة أكتوبر 1917 عن اعلان تضامنها مع كل المناضلين في سبيل التحرير الوطني .

فللانضمام إلى الأممية الثالثة، كانت الأحزاب الشيوعية تلتزم سلفا - كما رأينا - بمساندة كل حركة تحرير بالمستعمرات بصفة فعلية[106]. ففي شهر ماي 1922 ذهبت اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية إلى توجيه نداء لتحرير كل من الجزائر والبلاد التونسية [107]. وفي سنة 1924 شرع الحزب الشيوعي الفرنسي بإيعاز من الكومينترن [108] في حملة شغب ضد الحرب التي تخوضها حكومة فرنسا في الريف. وفي تونس كان الشيوعيون الذين لم ينقطعوا عن تقديم مساندتهم للحركة الوطنية، يندّدون مع الدستوريين بتدخل الجيش الفرنسي ضد الجمهورية الريفية الفتية ويوجهون في صحفهم نداءات إلى السكان يدعونهم إلى تقديم مساندتهم

(105) «الصواب» 12 جوان 1925 .

(106) انّي كريڤيل، الأمميات العمالية، الكتاب المذكور ص 77 .

(107) المرجع نفسه ص 90 .

(108) المرجع نفسه .

بكل الوسائل إلى المقاومة التي يخوضها عبد الكريم [109]، وذهبوا حتى إلى دعوة الجنود، في منشور بعنوان «إلى العمال والمزارعين بفرنسا والمستعمرات» [110] إلى رفض محاربة شعب الريف .

ولم يلبث المقيم العام أن استغل هذا التحالف الموضوعي بين الدستوريين والشيوعيين ليبرّر أمام الرأي العام الفرنسي القمع المسلط على الوطنيين التونسيين. كما استغل لوسيان سان عزلة الدستور عند قطيعته بالذات بسبب قضية الريف مع الجامعة الاشتراكية والحزب الاصلاحي، لضربه في صحفه وفي أشد مناضليه حماسا واندفاعا .

(2) قمع المناضلين الوطنيين وصحافتهم :

كاد القمع يكون يوميا خلال شهري جوان وجويلية 1925. ففي 7 جوان 1925 أطرد أحمد توفيق المدني إلى الجزائر «بلاده الاصلية» إثر مقاله عن الريف، وعطلت صحيفة «إفريقيا» التي نشرت له هذا المقال. وفي 8 جويلية 1925، أوقف عمر ڤفراش، رئيس شعبة قابس الدستورية، لتنظيمه عملية اكتتاب لفائدة عبد الكريم .

وقد حكمت عليه محكمة سوسة الجنائية بخمس سنوات سجنا[111] لاتهامه بارتكاب جريمة ضد أمن الدولة والاكتتاب العام بدون رخصة. وقد سلطت عقوبات أخرى – أخف والحق يقال – على وطنيين تونسيين آخرين متهمين بالقيام بالدعاية المعادية لفرنسا لفائدة الريف[112] .

---

(109) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) من سان إلى بريان، تونس 9 جوان 1925 .

(110) المصدر نفسه .

(111) وزارة الخارجية، المجلد 73، برقية من سان إلى بريان، تونس 8 جويلية 1926 .

(112) وزارة الخارجية، المجلد 71، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 6 جويلية 1925 .

كما لحق هذا القمع المناضلين الشوعيين وصحافتهم. فأوقف «الصغير» مدير الصحيفة الشيوعية «النضال الاجتماعي» الناطقة بالفرنسية واتهم بنشر أخبار زائفة وبتحريض الجنود على العصيان [113] ووجهت تهمة إلى مدير المطبعة العمالية لطبعه منشور «إلى العمال والمزارعين بفرنسا والمستعمرات» وإلى عبد الكريم بن الطيب ومحمد الصالح عبد الله، الأول لتوزيعه نسخا من ذلك المنشور والثاني لوجود كمية كبيرة منه في حوزته. ووقع تتبع المدير لتحريضه الجنود على العصيان والآخرين من أجل المشاركة في الجريمة [114] .

ومع ذلك قامت سلطات الحماية بمطاردة الصحافة الشيوعية. حيث عطلت يوم 23 أوت 1925 جريدة «النضال الاجتماعي» الناطقة بالفرنسية التي عوضت «المستقبل الاجتماعي» منذ حظرها في 10 ماي من نفس السنة. وعادت للظهور بعد أسبوع بعنوان «الفجر الاجتماعي» بالفرنسية أيضا. وعندما حظرت هذه بدورها اتخذت منذ 4 أكتوبر 1925 اسم «المعركة الاجتماعية» [115] (بالفرنسية) .

(3) ترهيب القادة الدستوريين :

فإزاء القمع السائد، كان القادة الدستوريون، – وهم لا يتمتعون إلاّ بمساندة الشيوعيين المعرضة إلى حد كبير للشبهات – يحاولون التريّث قبل العودة إلى الخط المعتدل الذي نادت به كتلة «الاشتراكيين الاهليين ». ومن المرجح أن يكونوا قد داخلهم الخوف بعد طرد أحمد توفيق المدني من

---

(113) وزارة الخارجية، المجلد 70، من سان إلى بريان، تونس 9 جوان 1925 .

(114) وزارة الخارجية .

(115) كانت هذه السياسة ضد الصحافة الشيوعية الناطقة بالفرنسية إعادة للتي كانت متخذة في نهاية 1921 ضد صحف الحزب الشيوعي العربية .

الإيالة وإيقاف جريدة «إفريقيا». هذا على الأقل ما يستخلص من موقف كل من محمد الجعايبي وحسين الجزيري وسليمان الجدوي والبشير الخنقي وهم مديرو أهم الصحف العربية وأعضاء مرموقين في الحزب الدستوري[116]. فعندما تمّ استدعاؤهم في 9 جوان 1925 باسم المقيم العام إلى إدارة الأمن العمومي حيث أُشعروا أن «الحكومة الفرنسية تريد أن تتخلى صحافة شمال إفريقيا الناطقة بالعَرَبِيّة عن نشر كل انتقاد أو افتراء ضد عمل فرنسا من شأنه إظهارها في نظر المسلمين وكأنها تقوم بدور المعتدي والمضطهد ضد إخوانهم في الدين» اتخذوا حسب لوسيان سان «موقف امتثال يمليه الحذر». ولئن دافعوا ببعض التهيّب عن أحمد توفيق المدني، فقد كادوا لا يذكرون تعطيل جريدة «إفريقيا» وشجبوا إضراب الأسواق الذي تم بتاريخ 8 جوان 1925. وقد ذهب الجعايبي إلى حد اعتبار أنه لا فائدة منه وخطير، مشعرين أنهم سوف يمسكون مستقبلا عن كل أشكال العنف [117].

كما ظهرت علامات هذا الضعف أيضا في تصريحات قادة الدستور إذ أعلنوا لأول مرة منذ خمس سنوات، أن حزبهم «سيخلد إلى الراحة خلال شهر الصيف قبل استئناف النضال عند العودة إلى العمل في الخريف» [118].

ولم يكن هذا رأي جموع المناضلين الوطنيين، الذين بلغ حماسهم درجة عالية من جراء ثورة الريف. فلم تظهر عليهم آثار الرهبة من جراء سياسة القمع التي تمارسها سلطات الحماية.

(116) محمد الجعايبي وحسن الجزيري وسليمان الجدوي وبشير الخنقي كانوا على التوالي مديري «الصواب» و«النديم» و«مرشد الأمة» و«لسان الشعب».

(117) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 70 من سان إلى بريان، تونس 12 جوان 1925.

(118) المصدر نفسه، المجلد 71، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 30 جويلية 1925.

V- انتفاضة القاعدة الدستورية ورد فعل سلطات الحماية:

فحصل بعض التوتر خلال تلك الفترة بين قاعدة الحزب الدستوري وقادته. بينما لم تزل القاعدة دائمة الاستعداد لعمل متصلب، كان القادة ينادون بالاعتدال للحد من ذلك التحفز الثوري. وكان من أثر ذلك أن تواصلت دعاية الدستور وعمله أثناء صيف 1925 رغم إرادة القيادة في غالب الأحيان وذلك باستغلال عجيب لأحداث الريف التي لم تزل تثير حماس الرأي العام التونسي. وكان هذا النشاط يتم تارة في الخفاء وطورا علانية، لا بمدينة تونس فقط، بل وكذلك في العديد من المدن داخل البلاد وخاصة ببنزرت وصفاقس وقابس [119]. غير أن عمل الدستور بلغ مدى استثنائيا خاصة بمدينة تونس حيث يوجد أكثر أنصار الحركة الوطنية نشاطا وحماسا.

(1) انتفاضة قاعدة الحزب الدّستوري:

قام العديد من المناضلين الدستوريين في الليلة الفاصلة بين 29 و 30 ديسمبر 1925 وبمناسبة ذكرى المولد النبوي بصفة تلقائية ومرتجلة ورغم إرادة قادتهم [120] بمظاهرة ذات طابع وطني. انطلق المتظاهرون من شعبة الحلفاوين التي تميز منخرطوها بآرائهم المتطرفة على وجه الخصوص وعبروا الأسواق مرورا «بباب البحر» وتجمّعوا كثيرا في بطحاء القصبة حيث مقر الحكومة. وللتأكيد على أن الحزب الدستوري لم يكن في حالة احتضار، كان المسيّرون للمظاهرة يرددون، وهم يحملون العلم التونسي في مقدمة المسيرة: «تونس للتونسيين، يحيا الحزب الحر»، وحسب سلطات الحماية ذاتها، فإن «اللجنة المركزية للحزب قد اعتبرت مبادرة شعبة الحلفاوين في غير محلها. وقد بذلت جهودا كبيرة لمنع تكرارها في 30

(119) المصدر نفسه.

(120) المصدر نفسه، من مندوب الإقامة إلى بريان، تونس 8 أكتوبر 1925.

سبتمبر وذلك بتوجيه واحد من أبرز اعضائها إلى تلك الشعبة وقد تمكن من منع خروج مظاهرة جديدة» [121] .

إلاّ أن الدعوة إلى الهدوء الصادرة عن قيادة الحزب لم تكن تأخذ بها القاعدة دائما .

تمكنت قيادة الحزب كما نعلم من منع المظاهرات التي أراد المناضلون تنظيمها للاحتجاج في 17 نوفمبر 1925 على محاكمة قادة جامعة عموم العملة التونسيين [122] تجنبا – كما يقولون – لإعطاء الحكومة فرصة تستغلها لمعاقبة الدستوريين صارم العقاب [123] .

غير أنها لم تستطع منع المظاهرة التي نظمت يوم 28 نوفمبر 1925، إثر نصب تمثال للكاردينال «لافيجري» بمناسبة ذكراه المئوية، في مدخل مدينة تونس العربية [124]. وفي 5 ديسمبر 1925 اتبع الحركة أربـاب الصناعات التقليدية وتجار الأسواق وكذلك بائعو المواد الغذائية الجربيون بالمدينة العربية، وقاموا بإضراب كاد يكون شاملا [125] .

وقد عبّر هذا الشغب عن حقد السكان التونسيين على الصبغة الاستفزازية لتمثال الكاردينال لافيجري الذي صوّر في هيئة شبه هجومية اذ كان يحمل الانجيل في يده اليسرى ويشهر صليبا عظيما في يده

(121) المصدر نفسه .

(122) قد انتهت محاكمة القيادة النقابيّة من 12 إلى 17 نوفمبر 1925 بعقوبات بالتّغريب عشره سنوات لمحمد علي ومختار العياري، و 5 سنوات للقبادي والقروي والغنوشي. أما فيندوري وهو قائد شيوعي متهم في هذه القضية فقد حكم عليه بعشر سنوات تغريبا .

(123) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 71، من سان إلى بريان، تونس 25 نوفمبر 1925 .

(124) صادف الاحتفال بمئوية لافيجري من 15 إلى 22 نوفمبر 1925، محاكمة النقابيين التونسيين التي وقعت من 12 إلي 17 نوفمبر 1925 .

(125) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 285، من سان إلى بريان، تونس 5 ديسمبر 1925 .



اليمني. غير أنه قد نجم خاصة عن تغريب القادة الرئيسيين لجامعة عموم العملة التونسيين، وعن أحداث الريف وسوريا التي مازالت موضع تعاليق واسعة بالبلاد التونسية وكذلك عن غلاء المعيشة وفرض ضرائب جديدة[126].

(2) رد فعل سلطات الحماية على الوطنيين التونسيين :

قامت سلطات الحماية بتسليط عقوبات صارمة على المناضلين الدستوريين وخاصة المورطين في هذه الاضطرابات. فقد طرد أربعة طلبة من جامع الزيتونة بعد استشارة مجلس الإدارة وتفقدية التعليم الديني وردوا إلى مواطنهم حيث وضعوا تحت الرقابة الادارية [127]. كما حكمت المحكمة الزجرية لمدينة تونس بالسجن لمدة سنة على تونسيين اثنين بتهمة ضرب عريف شرطة أثناء المظاهرة، وعطلت الصحيفة الدستورية «مرشد الأمة» إثر نشرها مقالا يهاجم بشدة المجلس البلدي لمدينة تونس وبصفة أخص أعضاءه التونسيين على نصب تمثال الكاردينال «لافيجري». كما طرد من الزيتونة مناضلون آخرون طلبة وأعضاء في اللجنة التنفيذية للدستور، وأبعدوا عن مدينة تونس وأرجعوا إلى مواطنهم إثر مظاهرة نظمت ضد سن ضرائب جديدة. وقد تزامنت هذه المظاهرة مع تشييع جنازة أستاذ تولى تأبينه البعض من طلبته واغتنموا تلك المناسبة لانتقاد نظام الحماية[129]. وأجريت تتبعات ضد الشاذلي خير الله إثر مقاله المنشور في جريدة «الليبيرال» بتاريخ 21 نوفمبر1925 والذي يندد فيه – كما أشرنا – بالاضرار التي ألحقتها الجيوش الفرنسية بمدينة دمشق. وقد

(126) المصدر نفسه .

(127) المصدر نفسه .

(128) «مرشد الأمة» طعنت في عددها بتاريخ 29 نوفمبر 1925 في المجلس البلدي لمدينة تونس الذي رخص بنصب تمثال لافيجري .

(129) «الليبيرال» 9 جانفي 1929 .

اتهم خير الله «بنشر أخبار زائفة من شأنها الإخلال بالنظام العام». وحكم عليه – وهو صحافي دستوري – غيابيا بستة أشهر سجنا[130]. وبذلك توقفت عن الصدور[131] جريدة «الليبيرال» (التحرري) وهي الصحيفة الدستورية الوحيدة الناطقة بالفرنسية، بعد أن فقدت منشطها الرئيسي ومديرها «لاكوست» الذي غادر نهائيا البلاد التونسية .

وبلغ القمع سنة 1925 مدى استثنائيا . ففي هذه السنة وحدها ، رفعت إلى المحاكم بالإضافة إلى التتبعات لعقد اجتماعات عامة غير مرخص فيها، ستة قضايا من أجل التهجم على سلطات رئيس الجمهورية الفرنسية، وخمس قضايا لتحريض العسكريين على العصيان، وقضية من أجل المس بهيبة الدولة، وثلاث قضايا جنائية متفرقة من أجل التآمر على أمن الدولة[132] .

لقد توصلت السلطات الفرنسية بفعل هذه السياسة على الأقل إلى ردع عدد كبير من الشيوعيين والنّقابيين والوطنيين التونسيين بعد أن عجزت عن القضاء عليهم نهائيا وتشتيت الباقين وإرباكهم. كما توفر لديها تشريع يمكنها إذا ما طبق بصرامة، من الإيقاع بكل معارضة لنظام الحماية .

وفعلا، ففي مادة الجرائم السياسية ينص الفصل 81 من القانون الجنائي التونسي الصادر في 9 جويلية 1913 على عقوبات تتراوح بين شهرين وثلاث سنوات سجنا وغرامة تتراوح بين 100 و 3000 فرنك على كل تونسي يحرّض على الحقد أو على احتقار ملك البلاد والحكومة أو الإدارة بطريقة تعكر السلم العمومية وتدعو الأهالي إلى مخالفة قانون البلاد

---

(130) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917–1929) المجلد 72، من سان إلى بريان، تونس 16 فيفري 1926 .

(131) آخر عدد من «الليبيرال» مؤرخ بـ 16 جانفي 1926 .

(132) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917–1929) المجلد 72، مذكرة سان للإجابة عن تدخل موتي، 12 جوان 1926 .

«سواء كان ذلك بالكتابات التي ينشرها أو بالأفعال التي يقترفها أو الأقوال التي يتفوه بها أمام العموم أو في اجتماع ». ومن جهة أخرى فإن أمر الباي المؤرخ في 13 مارس 1905 يخضع الاجتماعات العامة إلى رخصة مسبقة وينص في حالة المخالفة على عقوبات تغريم[133]. وفي مادة الاكتتاب يخضع أمر الباي بتاريخ 8 ماي 1922، كما قد رأيناه، كل نداء إلى التبرع العام، إلى رخصة من الحكومة وينص على عقوبات قد تصل حتى إلى خمس سنوات سجنا في حالة المخالفة. وفي مادة الصحافة، فإن سلطات الحماية، لها كامل الحرية بمقتضى أمر 4 جانفي 1922، في عدم الترخيص بنشر الصحف المكتوبة كليا أو جزئيا بالعربية أو العبرية ومنعها من الصدور في كل آن .

غير أن المقيم العام الذي تولى تطبيق هذه الأوامر بكامل الصرامة كان يرى ذلك التشريع غير كاف لتثبيت النفوذ الفرنسي بالبلاد التونسية. ذلك أنه لم يزل بإمكان الوطنيين التونسيين القيام بعمل سري دون تعارض مع القانون الذي لم يكن يحظر صراحة توزيع المناشير السرية وعقد الاجتماعات الخاصة. ولئن كان يحد من حرية الصحافة المكتوبة كليا أو جزئيا بالعربيّة أو العبرية ويراقبها، فقد أبقى للوطنيين كامل الحرية لنشر آرائهم في الصحف الصادرة بالفرنسية .

واعتبارا إلى أن مخالفة أمر الباي المؤرخ في 13 مارس 1905 المتعلق بالاجتماعات العامة ذات الصبغة السياسية لم تكن تستوجب إلاّ غرامة خفيفة نسبيا، فقد كان الوطنيون التونسيون يجمعون فيما بينهم نصيبا من المال أثناء اجتماعاتهم لدفع الغرامة في صورة تسليطها عليهم[134]. وقد اهتدى جماعة «الشباب التونسي» أثناء كفاحهم إلى

---

(133) الغرامة من 16 إلى 100 فرنك كانت في حقيقة الأمر خفيفة .

(134) أ . ت المدني، حياة كفاح، الكتاب المذكور .

أساليب من التحيل على القانون الجاري به العمل. فكثيرا ما تمكنوا من تجنب الوقوع تحت طائلة أمر 13 مارس 1905 وذلك بتحويل الاجتماعات العامة إلى اجتماعات خاصة بمجرد تلاعب ببطاقات الاستدعاء[135].

ومن ناحية أخرى فقد كان الوطنيون، طبقا للقانون المعمول به، يرجعون بالنظر في مادة الجنح السياسية والصحافية، إلى القضاء التونسي الذي كان يبدي رأفة بهم اعتبرتها سلطات الحماية مفرطة .

وفعلا، فلم يكن القضاة التونسيون يتجاهلون التيار الوطني بالبلاد التونسية، ولم يفت المحامين الذين كانوا قادة الأحزاب الوطنية، وهم على اتصال دائم بهم، أن ينبّهوهم – ان لزم الأمر – إلى ما يقتضيه الواجب. وكان بعض القضاة مؤيدين، بحكم إقتناعهم السياسي، للحركة الوطنية، وكان آخرون يتجنبون معاكستها إمّا تحت ضغط الرأي العام أو خوفا من الانتقام. وبصفة عامة، فقد كان هؤلاء وأولئك قليلي الميل إلى إصدار أحكام صارمة على المناضلين الوطنيين. وكانوا يستنكفون بصفة عامة، من الحكم بعقوبات بالسجن في المادة السياسية ويجتهدون في إيجاد ظروف التخفيف للمتهمين والإكتفاء بالحكم عليهم بغرامات مالية.[136] وكان بعضهم يفرطون في تأويل القانون تجنبا للحكم على المناضلين الوطنيين ولو بعقوبات خفيفة. وهكذا، فإن محكمة صفاقس قد برّأت سنة 1925 عددا من الدستوريين المتهمين بعقد اجتماع عام دون ترخيص، متذرعة بأنه كلما دخل أحد الحاضرين، أغلق الباب وراءه[137]. وتجنبا لاتهامهم بالخيانة

(135) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 72، من سان إلى بريان، تونس 16 فيفري 1926 .

(136) المصدر نفسه، المجلد 70، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 5 جوان 1925.

(137) المصدر نفسه، المجلد 72، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 16 فيفري 1926 .

وتحاشيا للشتم والرمي بالخيانة من قبل الجمهور، كان البعض من القضاة يبوحون سلفا بالعقوبات التي سيصرحون بها في مادة الجنح السياسية .

رأت حكومة الحماية بناء على هذه الأسباب أن القضاء على الحركة الوطنية بالبلاد التونسية، وتثبيت السلطة الفرنسية في هذه البلاد، يقتضيان وجوبا إلغاء كل أشكال الحرية وحرمان الوطنيين التونسيين من كل إمكانية لتفادي الوقوع تحت طائلة القانون أو مخالفته مقابل عقاب خفيف أو دون عقاب بالمرة.

فكر المقيم العام حينئذ في سنّ تشريع أشدّ قسوة يعاقب بصرامة كل عمل وطني عام أو خاص، وكل تجاوز لفظي منشور في الصحافة الصادرة بالعربية أو الفرنسية وينزع، زيادة على ذلك، من القضاة التونسيين كل صلاحية في مادة الجنايات والجنح والمخالفات المتعلقة بالصحافة والجمعيات والاجتماعات والاكتتابات لهدف سياسي. وفي هذه الوجهة، حمل محمد الحبيب باي، على التوقيع في شهر جانفي 1926 على أمرين جائرين هدفهما خنق كل شكل من أشكال المعارضة لسلطات الحماية. ومن أجل هذا سماهما الاشتراكيون «الأوامر الجائرة» .

(138) المصدر نفسه، المجلد 70، من سان إلى بريان، تونس 5 جوان 1925 .

الفصل الثاني

الأوامر الجائرة لسنة 1926 والحركة الوطنية التونسية

I - الأوامر الجائرة الصادرة في 29 جانفي 1926 :

حملت السلطات الاستعمارية يوم 29 جانفي 1926، محمد الحبيب باي على التوقيع على أوامر تعسفية ترمي إلى خنق كل شكل من أشكال المعارضة بالبلاد التونسية، سميت من أجل هذا «بالأوامر الجائرة».

وفعلا، فإن الأمرين المتعلقين بقمع الجرائم والجنح السياسية وبالصحافة لم يكونا يسمحان بأي عمل يتضمن نقدا ولو قليلا للسياسة الفرنسية بالبلاد التونسية. وطبقا للفصل 4 من الأمر الأول : «من أثار بكتابات أو أعمال أو أقوال علنية أو غير علنية، الحقد على الملك والحكومة وإدارة الحماية والموظفين الفرنسيين أو التونسيين المقلدين بنفس الصلاحيات أو احتقارهم أو عدم اعتبارهم، أو حاول أن يبعث في صلب السكان غضبا قادراً على تعكير النظام العام، يعاقب بسجن يتراوح بين شهرين وثلاث سنوات وغرامة تتراوح بين 100 و 3000 فرنك» [1]. وبعبارة

(1) الرائد الرسمي التونسي، 30 جانفي 1926.

أخرى فكل نقد ولو غير علني، لأعمال الإدارة، يمكن تأويله كحث على تحقير تلك الإدارة، يستوجب إذن عقوبات ثقيلة لصاحبه. لذلك ابتكرت سلطات الحماية جنحا جديدة مثل فقد الاعتبار وإهانة الإدارة، وتحريض المدنيين على الغضب، والمسارّة وحتى الهمس وهي غير موجودة في القانون الجنائي التّونسي الصّادر في 9 جويلية 1913. وهكذا، فإن سلطات الحماية، بدل أن تسلك سياسة تحررية أكثر ملاءمة للتطور الحاصل، منذ الحرب، في الرأي العام بالبلاد التونسية، وللوعود التي كثيرا ما أغدقتها حكومة الجمهورية الفرنسية، شرعت في تطبيق نظام أكثر صرامة مما كان عليه قبل الحرب.

ولم يستثن هذا التشريع التّعسفي الموظفين. وقد أشير إليهم بصفة خاصة في الفصل 5 من الأمر المتعلق بقمع الجرائم والجنح السياسية وبمقتضاه «فإن العمل المنسق من قبل اثنين أو العديد من الموظفين العموميين بهدف الحيلولة، بطريقة الاتفاق الجماعي أو بطريقة أخرى دون تنفيذ خدمة عامة، يعاقب صاحبه بسجن يتراوح بين أربع أشهر وسنتين[2].

فالعبارة «أو بطريقة أخرى» المدمجة عن قصد في هذا الفصل، تترك الباب مفتوحا لكل أنواع التعسف وتسلّم هكذا مصير الموظفين إلى استبداد الإدارة.

وقد جاء الأمر المتعلق بالصحافة، مثل الأمر المتصل بقمع الجرائم والجنح السياسية، متضمنا لأحكام أشد قسوة من السابق. وفعلا فطبقا للقانون الجديد، لم تعد الصحافة، خلافا للقواعد القانونية الأساسية، تتمتع في حالة الجنحة بدرجتي القضاء أي بالحق في استئناف الأحكام.

وقد نص الفصل الثالث المتعلق بالصحافة على أن «كل صحيفة أو مكتوب دوري يكون حكم عليها في شخص مالكيها، أو في شخص مؤلف

(2) المصدر نفسه.

المقال المدرج، بعقوبة إصلاحية ولو غير نهائية سواء بالسجن أو بغرامة قدرها 100 فرنك على الأقل، أو بتعويضات مدنية تتجاوز هذا المقدار، تكون مجبورة، في أجل ثلاثة أيام ابتداء من التصريح بالحكم، على الرغم من الاستئناف والتعقيب، على الإيداع في صندوق القابض العام للمالية، لمبلغ مساو للمصاريف والغرامات والتعويضات المدنية، إن صرح بذلك. وفي حالة الحكم بالسجن، فلا يمكن أن يكون ذلك الإيداع أقل من 500 فرنك على كل حكم مصرح به عليه. وفي حالة عدم الإيداع فإن النشر يتوقف»[3].

وزيادة على هذا، ولضمان التطبيق الدقيق لهذه الأوامر، نزعت من القضاء التونسي، الصلاحية في مادة الجرائم والجنح والمخالفات المتعلقة «بالصحافة والجمعيات والاجتماعات العامة والاكتتاب العام لهدف سياسي وإثارة الأحقاد العرقية وبصفة عامة كل المخالفات التي قد تعرقل بصبغتها السياسية مهمة الدولة الحامية»، لتحال إلى المحاكم الفرنسية مهما كانت جنسية المخالفين.

ولم تعد السلطات الاستعمارية تثق بالمحاكم التونسية التي كانت ترجع إليها بالنظر حتى ذلك الحين كل الجنح التي يرتكبها الأهالي. وكانت تعتبر أن القضاة التونسيين يبدون في مادة الجنح السياسية، إمّا عن توزع وطني أو خشية الانتقام، رأفة مفرطة [4].

كان الهدف من هذا التشريع الجديد حسب رأي المقيم العام لوسيان سان، يكمن في استبقاء سلطة فرنسا بالبلاد التونسية وبصفة أخص مقاومة المكائد التي يدبرها كل من الوطنيين التونسيين والشيوعيين [5].

(3) المصدر نفسه.

(4) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 70، من سان إلى بريان، تونس 5 جوان 1925.
المجلد 71، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 6 جويلية 1925.

(5) المصدر نفسه، المجلد 72، مذكرة سان، 12 جوان 1926.

وكانت البلاد التونسية تشهد في الواقع بداية من 1926، عند إصدار «الأوامر الجائرة» وبعد اضطرابات سنتي 1924 و 1925 بعض الهدوء. ومنذ شهر جويلية 1925، كان لوسيان سان بالذات قد أعطى، في مراسلة مع الكاي دورساي، هذه الصورة للبلاد التّونسية. وتشير تقارير المراقبين المدنيين إلى نفس الإحساس بالهدوء والسكينة في الداخل[6]. وكان ذلك نتيجة للإجراءات القمعية التي سلطت طيلة سنة 1925 – كما قد رأيناه – على الشيوعيين والنقابيين والوطنيين. ونظرا إلى أن التشريع المعمول به إذاك كان يكفي لضمان النظام والهدوء بالبلاد التونسية، فلسائل أن يتساءل : لماذا شعرت سلطات الحماية بالحاجة إلى إصدار تشريع أكثر جورا وأشد قسوة ؟

II – جذور الأوامر الجائرة :

ولابد لفهم هذه السياسية، من وضعها في إطار سنوات 1925.

أ – الاضطراب الوطني 1924 - 1925 :

فقد ظلّ المقيم العام لوسيان سان خاضعا لنتائج الاضطرابات التي هزّت البلاد التّونسية في سنة 1924 وبداية 1925.

واستنتج أن الحركة عميقة جدا وأنها يمكن أن تطفو من جديد. وإذ أن الفكرة الوطنية قد نفذت إلى كل أفكار الأهالي التونسيين، فالهدوء الذي تشهده البلاد التونسية في صيف 1925 لا يمكن إلاّ أن يكون ذا طابع وقتي وهش[7]. ولتحييد هذه الحركة وتحسبا لاضطرابات جديدة، فلا بد لسلطات

(6) المصدر نفسه، المجلد 71، من سان إلى بريان، تونس 6 جويلية 1925.

(7) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 71، من سان إلى بريان، تونس 6 جويلية 1925.

الحماية، إما من الدخول في سياسة إصلاحات لإرضاء السكان التونسيين واخراجهم من نفوذ الحزب الدستوري الذي تعتبره مفرطا في التصلب، وإما القضاء، بواسطة إجراءات قاسية، على كل شكل من أشكال الاحتجاج أو رفض النظام الاستعماري. وبعبارة أخرى، فعليها أن تختار بين سياسة اللّين وسياسة الهراوة. وإثر اضطرابات أفريل 1922، اختارت السياسة الأولى وذلك بإصدار إصلاحات تمكنها من التحالف مع الشق المعتدل للحركة الوطنية، ومن عزل شقها المتصلب لفترة من الزمن. غير أن هذه السياسة سرعان ما أفلست. ففي سنة 1923 وبداية 1924، استؤنفت، بعد فترة من الهدوء، الاضطرابات الوطنية بأشد ضراوة. فحاولت السلطات الفرنسية من جديد في سنة 1925، وبتحريض من إدوار هيريو، رئيس حكومة كتلة اليسار آنذاك، ممارسة سياسة إصلاحات لإيقاف الاضطراب. وعزمت على تشكيل لجنة في هذا الغرض لكنها أبعدت قادة الحركة الوطنية عن المشاركة في أعمالها بينما كانت مفتوحة على مصراعيها أمام أعداء الإصلاحات. وستتوقف هذه اللجنة عن كل نشاط بعد مغادرة هيريو للحكومة في شهر أفريل 1925، دون إكساب البلاد التونسية شيئا يذكر. ولم يستنتج لوسيان سان من أعمال هذه اللجنة التي شارك فيها إلاّ ضرورة تغيير التشريع الجزائي لضمان البقاء لنفوذ فرنسا بإيالة تونس[8]. ومن ناحية أخرى، ونظرا إلى تغلغل الشعور الوطني بالبلاد التونسية، لم يعد السكان التونسيون يرضون بإصلاحات تترك السلطة بين أيدي الأجانب. أما السلطات الفرنسية فكانت ترى أنه لا يمكن اعطاء التونسيين أكثر مما جاءت به إصلاحات 1922 دون الإضرار بنفوذها بالبلاد التونسية. وقد بلغت سياسة اللّين إذاك حدا لو تجاوزته لأصبحت تتنافى مع وضع الحماية. لذا كان من اللاّزم، للقضاء على الحركة الوطنية، وتحسبا لكل نوع من أنواع الاضطراب، الشروع في سياسة الهراوة،

(8) المصدر نفسه، المجلد 73، من سان إلى بريان، تونس 9 نوفمبر 1926.

ونظرا إلى ما لحق الحركة الوطنية التونسية من ضعف ناجم عن موجة القمع الذي سلط عليها طيلة 1925 فقد كان من الممكن أن تتخذ السلطات الفرنسية إجراءات تعسفية بدون أن تخشى حصول رد فعل عنيف.

والمقصود إذن، لإخماد صوت هذه الحركة، واجتناب كل أنواع الاضطراب في المستقبل، هو تعزيز التشريع الجاري به العمل. وإن تمكن الوطنيون التونسيون من التحيل للنجاة من طائلته، فكان من اللازم، سدّ الباب أمام هذه الإمكانية في التشريع الجديد.

وعلى هذا الأساس، فإن الفصل 4 من أمر 29 جانفي 1926، المتعلق بالجنح والجرائم السياسية، بسنّه عقوبات ثقيلة ضد كل أنشطة علنية أو سرّية معادية لسلطات الحماية، قد حد كثيراً من نشاط الوطنيين التونسيين.

وقد مكن هذا الأمر، مضافا إلى الأمر المتعلق بالصحافة، سلطات الحماية من ضمان رقابتها على الصحف الناطقة بالفرنسية التي أفلتت حتى ذلك الحين ولو ملكها تونسيون، من أحكام أمر 4 جانفي 1922.

كما شملت الصحافة الصادرة بالفرنسية تضييقات أخرى كانت مقصورة على الصحافة المكتوبة بالعربية. ومن ذلك انها إذا ما عطلت، فلن تستطيع، الظهور من جديد تحت اسم آخر. وقد رأينا أن على كل صحيفة يقع تتبّعها قضائيا أن تودع بصندوق القابض العام للمالية، بعد أول حكم عليها، وعلى الرغم من الاعتراض أو الاستئناف أو التعقيب، مبلغا ماليا مساويا للمصاريف والغرامات والتعويضات المدنية إن صرح بها أو على الأقل مبلغ 500 فرنك على كل حكم بالسجن. ويتوقف النشر إذا ما لم يتم ذلك الإيداع. وعلاوة على ذلك فإن إشاعة الأخبار المغرضة أو الزائفة كانت تعاقب لا كما هو الشأن في القانون الفرنسي عندما تكون قد أحدثت الاضطراب فعلا، بل حتى لو كان من شأنها أن تحدث الإضطراب وهو ما يترك الباب مفتوحا لأفضع أنواع التعسف.

وبهذه الطريقة، سدت السلطات الاستعمارية إمكانية العمل التي كانت متاحة للوطنيين التونسيين إلى ذلك الحين عن طريق الصحف الناطقة بالفرنسية.

وأخيرا قد أخرجت قضايا الوطنيين في مادة الجنح السياسية والصحافية من مشمولات العدالة التونسية التي كانت تنظر حتى ذلك الحين في كل القضايا المتعلقة بالتونسيين، وحوّلتها إلى المحاكم الفرنسية. وكانت السلطات الفرنسية ترى أن القضاة التونسيين لا يوفرون في مادة الجنح السياسية كل ضمانات الموضوعية ولم تكن أحكامهم خليقة بتهدئة قلق الجالية الفرنسية بالبلاد التّونسية وإراحة ضمائرهم، بل ربما تعارضت حتى مع أهداف الحماية إذ أنها تساعد على انتشار الحركة الوطنية[9].

وقد كان إبقاء المحاكم التونسية على صلاحيتها في المادة السياسية يشكل في هذه الظروف ضربا من التشجيع للحركة الوطنية. وللقضاء على هذا الاتجاه كان ينبغي بالعكس، اخراج قضايا الوطنيين من أيدي القضاة التونسيين ووضعها تحت نفوذ القضاء الفرنسي.

فأول عامل يفسر إصدار الأوامر الجائرة في جانفي 1926 يكمن إذن في إرادة السلطات الفرنسية حرمان الحركة الوطنية من كل شكل من أشكال النشاط حتى تقضي عليها نهائيا، والقصد هو خنق هذا الاتجاه الذي بقي رغم الضربات التي أصابته طيلة سنة 1925 عميقا جدا، حتى لا تتاح له فرصة جديدة للعودة إلى الظهور على الساحة السياسية بأكثر قوة.

غير أن الظروف السائدة بالبلاد التونسية لا تفسر وحدها التشريع التعسفي الصادر سنة 1925. فهو يجد كذلك جذوره، في إطار الامبراطوزية الاستعمارية الفرنسية. فقد شعرت الجمهورية الفرنسية لأول مرة في

(9) المصدر نفسه، المجلد 70، من سان إلى بريان، تونس 5 جوان 1925.

تاريخها بارتجاج امبراطوريتها. ففي سنة 1925 كان المغرب الأقصى وسوريا أكثر المواقع تأثرا، وهما بلدان قريبان إلى قلوب التونسيين لأسباب تاريخية ودينية وثقافية. ففي المغرب كان عبد الكريم الخطابي يصارع الجيش الفرنسي لإنقاذ جمهوريته الفتية بعد أن حرّر الريف من الهيمنة الاسبانية. وفي سوريا كان السكان يقاومون الوصاية التي فرضتها عليهم فرنسا إثر الحرب العالمية الأولى. وكان هذا الوضع عند الحكومة الفرنسية من الخطورة بمكان لا سيما أنه ينذر، مع انتشار فكرة الجامعة الاسلامية، بنشر العدوى في مناطق أخرى من الإمبراطورية.

ب – حرب الريف بالمغرب الأقصى :

كانت ثورة عبد الكريم الخطابي في منطقة الريف تلقى أصداء عميقة عبر بلدان المغرب العربي، وقد كانت تهدد وضع فرنسا لا في بقية أجزاء بلاد المغرب الأقصى فحسب، بل وكذلك في الجزائر والبلاد التونسية. ففي هذه البلاد كانت الحركة الوطنية المنهكة بعد فترة من الاضطرابات، ترى في قائد الثورة الريفية ثأرها وكذلك أملها. لذلك لم يتوان السكان التونسيون عن إعلان تضامنهم مع عبد الكريم ومساندتهم له. خاصة أنه كان سنة 1925 مهددا أكثر من أي وقت مضى، بتدخل الجيش الفرنسي إلى جانب القوات الاسبانية ضد جمهوريته الفتية.

وقد أدخل هذا الاهتمام المتحمس الذي يوليه الشعب التونسي لثورة الريف، القلق على السلطات الفرنسية بالبلاد التونسية. وكان أخشى ما تخشاه أن ينجر عن هذا التعاطف الفعّال مع عبد الكريم وبالتالي عن هذا العداء لفرنسا عبر كامل المغرب، ثورة يستوجب القضاء عليها تضحيات ثقيلة تتكبدها الجمهورية الفرنسية. لذلك، وتحسبا لكل ما قد يحدث، وإحباطا للأهالي حتى لا يقتدوا بمثال الريف، شددّت السلطات الاستعمارية سياستها القمعية ضد الوطنيين التونسيين كما قد رأينا ذلك سابقا.

إلاّ أن سلطات الحماية كانت ترى أن التشريع المعمول به في مادة الصحافة والجنح السياسية لم يكن كافيا لمقاومة الخطر الذي قد ينجم عن ثورة عبد الكريم. وقد أضحت هذه الثورة ركيزة إستندت عليها سلطات الحماية لتبرير مطالبها بتعزيز القانون الجنائي التونسي في اتجاه زجري. وكانت مسألة الريف تردد دائما في تقارير المقيم العام إلى وزارة الخارجية. وقد شكلت إحدى الحجج الأساسية التي دعت ارستيد بريان وهو إذاك وزير الخارجية، إلى الموافقة على إصدار «الأوامر الجائرة».

ج – الثورة السورية :

وكانت الامبراطورية الفرنسية مضطربة من جراء مقاومة الشعب السوري للوصاية التي فرضتها عليه فرنسا إثر الحرب العالمية الأولى، هذا فضلا عن مسألة الريف، وقد كان لتلك المقاومة السورية أصداء – كما رأينا – بالبلاد التونسية.

فهذه القضية السورية، ومحاكمة الشاذلي خير الله إثر مقاله المنشور في صحيفة «الليبيرال» بتاريخ 21 نوفمبر 1925، حيث ندد فيه بالضرر الذي ألحقته الجيوش الفرنسية بدمشق، تلك المدينة – كما قال – «التي كانت طيلة قرن العاصمة السياسية والفكرية للعالم الإسلامي»[10]، قد وفر للمقيم العام الفرصة لإصدار «أوامره الجائرة».

وقد كتب إلى وزارة الخارجية ما نصّه : «إن محاكمة خير الله والتهديد الوشيك باحتمال ظهور صحيفة الليبيرال (التحرري) تحت اسم آخر، هما اللذان قد حملا سمو الباي وأنا، على الاصدار الفوري لأوامر جديدة لأن هدوء المحميّة كان من الممكن بهذه الصورة أن يلحقه ضرر جديد»[11].

(10) «تونس الاشتراكية» 1 فيفري 1926.
(11) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 72، من سان إلى بريان، تونس 16 فيفري 1926.

وقد بدت هذه الأوامر «الجائرة» الصادرة إثر محاكمة خير الله بالذات، في أعين البعض من الملاحظين في ذلك العهد، كنتيجة للمقال عن « قصف دمشق» [12]. فبدت قضية سوريا إذن أكثر من مسألة الريف السبب الأساسي لهذه الأوامر. والحقيقة أنها كانت معدة قبل مقال خير الله بكثير. ولم تكن سلطات الحماية تنتظر إلاّ المناسبة المواتية لإصدارها. وكانت القضية السورية وما كان لها من الأصداء بالبلاد التونسية قد شكلت، في حقيقة الأمر، في إطار استعماري متفجر جدا من قبل، المناسبة المثالية في نظر لوسيان سان لإصدار أوامره. ولكن خلافا للمظاهر، فإن هذه الأوامر لم تجد جذورها في المسألة السورية بل في الاضطرابات التي شهدتها البلاد التونسية في سنتي 1924 و 1925، وفي ثورة الريف. ومن ناحية أخرى فإن المصالح الفرنسية كانت بالمغرب أهم منها بسوريا حيث لم تنتصب فرنسا إلاّ منذ عهد قريب.

III – اللّوبي الاستعماري الفرنسي والأوامر الجائرة :

لم يخف المتفوقون والشركات الفرنسية المهتمة بإفريقيا الشمالية وأصدقاؤهم وممثلوهم بباريس قلقهم إزاء الاضطرابات التي اندلعت بالبلاد التونسية وبلغت أوجها في الريف. وهم الذين كانوا قد دفعوا الحكومة الفرنسية للتّدخل لمساعدة اسبانيا على القضاء على ثورة عبد الكريم التي تهدد بإضعاف نفوذ فرنسا بمنطقة المغرب العربي كلها. وبما أن هذا النفوذ كان أكثر تعرضا للخطر بالبلاد التونسية حيث كانت الحركة الوطنية إذاك أكثر تقدما مما كانت عليه بالمغرب الأقصى أو بالجزائر، فالواجب يقضي إذن، بخنق كل أشكال المعارضة في هذه البلاد بواسطة تشريع لا يرحم.

(12) إيلي كوهين حضرية، من الحماية الفرنسية إلى الاستقلال التونسي (الكتاب المذكور ص 81).

وقد لقيت هذه السياسة القمعية، في أول الأمر، مساندة اللجنة الاستشارية لدراسة الاصلاحات التونسية المحدثة في آخر 1924 من قبل حكومة كتلة اليسار. وكانت هذه اللجنة، في حقيقة الأمر، متركبة أساسا من ممثلي المصالح الفرنسية بالبلاد التونسية على وجه الخصوص، وبشمال إفريقيا عامة. ومن ناحية أخرى، فلم يقتصر ممثلو تلك المصالح على العمل في إطار اللجنة لعرقلة كل إصلاح ولو كان قليل الصبغة الديمقراطية، لفائدة السكان التونسيين، بل كانوا أيضا يتدخلون لدى حكومة فرنسا لتحريضها على القمع الشديد للحركة الوطنية بالبلاد التونسية. وكان عملهم في منتهى التحمس وخاصة بعد ارتجاجهم بفعل ثورة عبد الكريم التي كانت تشكل بمالها من أصداء وتعاطف عبر بلدان المغرب، خطرا حقيقيا على مصالحهم في هذه المنطقة من مناطق النفوذ الفرنسي.

وهكذا كان شأن إدوار دي وارّين، نائب «مورت وموزيل» ورئيس اللجنة الخاصة بالجزائر وتونس والمغرب. وهو أيضا إلى جانب كونه معمرا سابقا بالبلاد التونسية، رئيس إحدى جمعيات الفلاحين الاستعماريين بالإيالة. وكان – وهو الذي يملك أراضي فلاحية بتونس – يمثل أحسن تمثيل المصالح الفرنسية بهذه البلاد. وكعضو باللجنة الاستشارية لدراسة الاصلاحات التونسية كان يبدو في أول الأمر مقتنعا بضرورة منح بعض الإصلاحات للسكان المحليين [13] وذلك لوضع حد للإضطرابات السائدة بالبلاد التونسية. ومما يبرر هذه السياسة في رأيه الخطر الذي تشكله ثورة عبد الكريم على المصالح الفرنسية بإفريقيا التي كما قال عنها «تكوّن مع فرنسا كتلة نجد فيها على وجه الأرض وفي باطنها، المواد الأولية الضرورية للإستقلال الاقتصادي لأمة عصرية والضامنة للأمن الاقتصادي والسياسي لفرنسا في خضم الأنانيات العالمية» [14] لكن نائب «مورت

(13) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 70، من إدوار دي وارين إلى رئيس الوزراء، باريس 2 ماي 1925.
(14) المصدر نفسه.

ومورزيل» بعد أيام من زيارة قام بها إلى البلاد التونسية عقد خلالها، عبر البلاد اجتماعات مع المعمرين، سرعان ما أقلع، تحت تأثير المتفوقين وكذلك المقيم العام، عن سياسة الترغيب ليتبع سياسة ترهيبية. وعند عودته إلى فرنسا كتب في 4 جوان 1925 باسم هيئة الجزائر وتونس والمغرب، رسالة إلى وزير الخارجية يطلب فيها مراجعة التشريع للتمكن من مقاومة المشاغبين الذين «لم ينفكوا منذ نهاية الحرب ينازعون السلطة الفرنسية في هذه البلاد »، وبصفة أدق فإن لجنة الجزائر وتونس والمغرب بالإضافة الى تأكيدها على خطورة الوضع بتونس، طالبت بإتخاذ إجراءات فورية من أجل تعزيز نفوذ فرنسا بالبلاد التونسية كما طالب بها من جهة أخرى المقيم العام خاصة لقمع المخالفات ذات الصبغة السياسية بهدف ضمان الأمن بالمحمية [15]. وإثر هذه الرسالة استقبل ارستيد بريان وزير الخارجية هذه اللجنة وطلب منها توضيح الإجراءات التي يحسن اتخاذها بالبلاد التونسية لاستتباب الأمن. فطلب أعضاؤها أن يضبط لهم موعدا يوم 25 جوان لتسليمه تقريرا عن المسألة. وفي هذا التقرير المؤرخ في 23 جوان 1925، لاحظت الهيئة بواقعية كبيرة أن التوتر البادي هذه المدة الأخيرة بالبلاد التونسية هو مؤشر على أن تطورا قد حصل لدى السكان المحليين وهو يتطلب بالتالي إصلاحات اقتصادية واجتماعية. وذهبت إلى إضافة أنه من الوهم أن يقع التفكير في أنه يكفي إعتماد بعض المسكنات أو سياسة المماطلة لمعالجته، على أنّها ترى أنه من الضروري قبل كل شيء وحتى لا تظهر فرنسا في مظهر الاستسلام للضغوط، تحقيق استتباب الهدوء بالبلاد التونسية. ويجب إذن البدء بإخماد صوت عناصر الشغب، التي ترمي في الحقيقة، بدعوى اقتراح تحسينات إدارية واجتماعية، إلى هدف سياسي ذي طابع قومي واضح. لذلك طلبت اللّجنة إنشاء الرقابة

(15) المصدر نفسه، من لجنة الجزائر والبلاد التونسية والمغرب الاقصى إلى بريان، باريس 4 جوان 1925.

بالبلاد التونسية مثل ما هو موجود بالجزائر منذ قوانين 15 جويلية 1914 و4 أوت 1920، «وبمقتضاها يمكن للحاكم العام بالجزائر باقتراح من مجلس الوزراء أن يضع تحت الرقابة في قبيلة أو «دوار» أو بلدة كل شخص من الأهالي ارتكب عملا عدائيا ضد السيادة الفرنسية أو تولى إلقاء خطب سياسية أو دينية، أو قام بمناورات من شأنها المس بالأمن العام. كما ترى اللجنة ضرورة نزع القضايا السياسية من أنظار القضاة التونسيين الذين لا يتوفر لديهم ضمان عدالة جيدة، وإحالتها إلى المحاكم الفرنسية. وتطلب أخيرا مراجعة قانون الصحافة التحرري جدا في نظرها بالنسبة إلى الظروف الحالية وفرض الرقابة على الصحف قبل نشرها لعرقلة الأخبار والتعاليق التي قد تمس باحترام المؤسسات والمعاهدات والنظام والأمن العام بالبلاد التونسية. إلاّ أن لجنة الجزائر وتونس والمغرب ترى أن هذه الإجراءات الثلاثة التي تبررها حالة الحرب السائدة بالمغرب الأقصى، لا يمكن أن تكون لها إلاّ صبغة وقتية وسوف تقع إعادة النظر فيها عند عودة السلم بالمملكة المغربية وعودة الهدوء إلى الأفكار. وهو ما يخول استئناف عمل الإصلاح الذي نحن متمسكون به» [16].

وكانت الإجراءات القمعية التي أوصت بها لجنة الجزائر وتونس والمغرب الأقصى في 23 جوان 1925، قد دعا إليها بالحرف الواحد تقريبا، المقيم العام لوسيان سان بعد ذلك بأسبوعين في تقرير إلى وزارة الخارجية [17].

والحقيقة، أن سلطات الحماية كانت في هذه القضية تعمل باتفاق مع المتفوقين وممثليهم بباريس وخاصة إدوار دي وارين الذي يبوح إليه المعمّرون الفرنسيون بالبلاد التونسية بأسرارهم «ويعرفون إخلاصه لمصالحهم»[18] وسوف يعيد هذا الأخير الكرّة، ربّما بتحريض من لوسيان

(16) المصدر نفسه، تقرير لجنة الجزائر والبلاد التونسية والمغرب الأقصى، باريس 23 جوان 1925.

(17) المصدر نفسه، المجلد 71، من سان إلى بريان، تونس 6 جويلية 1925.

(18) المصدر نفسه، المجلد 70، من سان إلى بريان، تونس 18 ماي 1925.

سان نفسه، للإلحاح لدى الكاي دورساي على ضرورة إصدار الأوامر التي اقترحها المقيمَ العام [19] في أوائل شهر سبتمبر 1925. وفي 14 نوفمبر الموالي اعتمد رئيس لجنة الجزائر وتونس والمغرب الأقصى على نداء إلى التآخي بين الجنود الفرنسيين والريفيين الذي صدر بالصحيفة الشيوعية الفرنسية «المعركة الاجتماعية» لتذكير الكاي دورساي بضرورة التعجيل باتخاذ إجراءات صارمة بالبلاد التونسية [20].

وقد أجابه الكاتب العام لوزارة الخارجية أن لوسيان سان تتوفر لديه السلطات والتراخيص اللاّزمة لتطبيق الإجراءات التي عرضها للقضاء على المشاغبين التّونسيين في حالة وقوع حوادث. غير أنه فيما يتعلق بتنفيذ الرقابة الإدارية لم يعد في قصد المقيم العام إصدار نص قانوني جديد عديم الفائدة في آخر الأمر، بل ترك الباي يقوم ضمن الاضطلاع العادي بصلاحياته، بحبس رعاياه عند اللزوم [21]. وفعلا فإن أمر الباي المؤرخ في 10 جويلية 1922 الذي وقّع عليه محمد الحبيب باي في يوم تنصيبه بالذات، والذي لم يتم نشره لاعتبارات سياسية يخول للباي اصدار الإذن عن طريق معروض إداري، بسجن كل من يحاول، من بين رعاياه، بالقول أو بالفعل تعريض المصالح العليا للأمتين الحامية والمحمية للخطر [22]. أما الأوامر المتعلقة بالصحافة والخاضعة لأنظار المحاكم الفرنسية، كل الجنح ذات الصبغة السياسية مهما كانت جنسية المجرم، فإن لوسيان سان هو نفسه الذي أعلم «إدوار وارين» في رسالة بتاريخ 23 جانفي 1926 بقرب إصدارها. وبنفس المناسبة حذر المقيم العام نائب «مورت وموزيل» من رد

(19) المصدر نفسه، المجلد 71، من دي وارين إلى الكاتب العام للكاي دورساي، باريس 17 أوت 1925.

(20) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، باريس 14 نوفمبر 1925.

(21) المصدر نفسه، من الكاتب العام للكاي دورساي إلى دي وارين، باريس 19 نوفمبر 1925.

(22) المصدر نفسه، من سان إلى بريان، تونس 6 جويلية 1925.

الفعل الذي قد تحدثه الأوامر الجديدة لا في تونس فحسب، بل وكذلك في صحافة الوطن الأم والبرلمان الفرنسي «وهو جدّ حساس في كل ما يمس بحرية الصحافة» [23] وكانت السلطات الفرنسية بتونس تعول على أصدقائها بباريس لمساندتها ضد الحملة التي سوف يحدثها بدون شك صدور هذا التشريع الجديد [24].

IV– الأوامر الجائرة والجالية الفرنسية بالبلاد التونسية:

لم تكن أوامر 29 جانفي 1926 تهم التونسيين فقط بل تنطبق مبدئيّا على فرنسيي البلاد التونسية كذلك. فقد كان الفرنسيون بتونس إلى ذلك الحين يخضعون لنفس القوانين التي يخضع لها مواطنوهم بالوطن الأم. لكنهم في بداية 1926، فقدوا فجأة كل ضمانات التشريع الفرنسي في مادتي السياسة والصحافة. فبمقتضى الأوامر الجديدة، أصبح بإمكان المقيم العام في كل وقت، حرمانهم من حرية التجمع والصحافة والاجتماع أي من كل الحقوق التي توارثوها عن ثورة 1789 والتي أقرها إلى جانب ذلك الدستور الفرنسي. ويبدو من أول وهلة أن هذا التشريع الجديد كان يسيء إلى فرنسيي البلاد التونسية أكثر من التونسيين أنفسهم. ولا شك أن هؤلاء قد أحسّوا أن وضعهم يزداد سوءا، غير أن حرياتهم كانت قد أصيبت بكثير من التضييقات بحكم التشاريع السابقة. أما الفرنسيون، فإن تطبيقا صارما للنصوص الجديدة قد حرمهم فجأة ولأول مرة من الحريات الديمقراطية التي كانوا قد ألفوها. وبذلك فإن سلطات الحماية

(23) المصدر نفسه، المجلد 70، من سان إلى دي وارين، تونس 23 جانفي 1926.

(24) في 20 جانفي، نفس يوم إصدار الأوامر، كتب دي وارين إلى سان: «إن أصدقاءكم بباريس جد سعداء بمساندتكم» (المصدر نفسه، من دي وارين إلى سان، باريس 29 جانفي 1926).

عوض أن توسّع من نطاق هذه الحريات لتشمل التّونسيين إستجابة لطلباتهم فضّلت حرمان الفرنسيين أنفسهم منها. وعلى هذا الأساس فإن المساواة التي طالما طالب بها الوطنيون لجميع السكان بقطع النظر عن العرق والجنسية قد تم إقرارها بالبلاد التونسية. غير أنها كانت مساواة شكلية، على مستوى النصوص على الأقّل، أمام التجاوزات والتعسف والقمع.

ويرى المقيم العام أن هذا الوضع كان نتيجة منطقية لتوحيد المحاكم الراجع إليها حق النظر في مادة الجنح السياسية بين الفرنسيين والتونسيين. فعلى المحاكم الفرنسية التي عوضت المحاكم التونسية في المسائل السياسية مهما كانت جنسية «المجرم»، الرجوع في أحكامها إلى تشريع واحد هو نفسه للجميع.

وبما أن تطبيق القانون الفرنسي الذي كان أكثر تحررا في المادة السياسية من شأنه أن يؤدّي إلى إضعاف عمل الحماية الذي قاومته الأحزاب المتطرفة مقاومة عنيفة، فلم يكن من الممكن الرجوع إلاّ إلى التشريع التّونسي الذي كان أكثر صرامة من التشريع الفرنسي وبالتالي أكثر ملاءمة لأهداف السياسة الفرنسية بالبلاد التونسية التي كانت ترمي إلى «وضع سياج أمام العمل المعادي لفرنسا الذي يقوم به البعض من الأهالي التونسيين أو الأجانب ». أما الفرنسيون، فلن يستعمل ضدهم هذا السلاح إلاّ عند الضرورة القصوى. وقد وافق لوسيان سان على مبدأ أن لا تطلب السلطة من المحاكم تطبيق الفصل الرابع من الأمر الجديد المتعلق بالجنح والجرائم السياسية على الفرنسيين إلاّ بعد الموافقة المسبقة من وزارة الخارجية الفرنسية [25].

ولكن رغم هذه الضمانات، فكثيرون هم الفرنسيون بالبلاد التونسية، وخاصة في الأوساط الاشتراكية والنقابية والشيوعية الذين لم يقبلوا

(25) المصدر نفسه، من سان إلى بريان، تونس 16 فيفري 1926.

حرمانهم بمجرّد أمر من الحريات الديمقراطية التي يتمسكون بها تمسّكا وثيقا. وكان اليساريون الفرنسيون بالبلاد التونسية بصفة خاصة، مهددين من جرّاء الأوامر الجديدة التي يبدو أنها صيغت لإخراس كل أشكال المعارضة للحماية. لذلك لم يفتهم رفع احتجاج شديد ضد هذه الأوامر والمطالبة بإلغائها.

وينص هذا الاحتجاج الصادر عن كافة عناصر اليسار الفرنسي[26] على : «أن المواطنين الفرنسيين الموقعين على هذه العريضة، والمقيمين بالبلاد التونسية، بعد اطلاعهم على أوامر الباي بتاريخ 29 جانفي 1926 المتعلقة بقمع الجرائم والجنح السياسية وبنظام الصحافة، يعتبرون :

– أن هذه الأوامر تشكل خطوة إلى الوراء بالنسبة إلى النظام الملكي السابق وهو بدوره أقل تحررا من التشريع الفرنسي. وتؤول إلى نفي الحقوق والضمانات بالنسبة إلى المواطنين الفرنسيين المقيمين بهذه البلاد.

– وأنها تسلط على جنايات الرأي، حتى الخاصة، وتحدث جنايات نوايا، وجنايات تذمر وفقدان الاعتبار.

– وأنها تلغي حريات الموظفين.

– وأنها تؤول فعليا إلى إلغاء حق الاستئناف. بمطالبة، تحت التهديد بالتعطيل، دفع العقوبات المالية المحكوم بها ابتدائيا على الصحف.

ويلفتون نظر البرلمان الفرنسي إلى أن سكان البلاد التونسية أصبحوا ضحايا لتعسف السلطة ويطالبون بإلغاء الأوامر المذكورة آنفا[27].

(26) صدر هذا الاحتجاج عن رابطة حقوق الانسان، ورابطة التعليم ومحفلي قرطاج الجديدة وصلامبو مجتمعتين، ومحفل عمل حرية تقدم، والحزب الراديكالي الاشتراكي، وجامعة الموظفين، واتحاد النقابات، وأعضاء المجلس الكبير : كتان وسربا وانقليفيال.

(27) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 72، تونس 23 فيفري 1926.

هذا الاحتجاج تضاف إليه الحملة التي شنتها الجريدتان الفرنسيتان «تونس الاشتراكية» و«صوت الموظفين» ضد هذه «الأوامر الجائرة»، قد تبنّاها بباريس الحزبان الفرنسيان الاشتراكي والشيوعي. إذ أعرب هذان الحزبان في شهر مارس 1926، بواسطة نائبيهما وهما على التوالي : موريس موتي وبرانتون عن نيتهما استجواب وزير الخارجية ارستيد بريان، عن أوامر 29 جانفي 1926، بمجلس النواب، ولئن تمّ تأجيل استجواب النائب الشيوعي بالمجلس إلى 3 جوان 1926 بـ 370 صوتا ضد 150، فلم يكن ذلك شأن استجواب زميله الاشتراكي. فأمكن إذن لموريس موتي أن يعرض أمام المجلس حجج أصدقائه بتونس المناهضة للأوامر الجائرة.

وفي الحقيقة فرغم رغبة لوسيان سان في العمل ضد كل «مثير للفتنة» مهما كانت جنسيته [28]، لم يتسنّ، في الحال على الأقل، تطبيق الأوامر الجديدة على المواطنين الفرنسيين نظرا إلى تمسك فرنسا بتقاليدها الجمهورية.

وفي هذه الظروف، فلا يمكن أن تمس أوامر 29 جانفي 1926 إلاّ «بمثيري الفتنة من الأهالي». وكان لوسيان سان يأسف لما عمدت إليه مجموعات المعارضة الفرنسية من احتجاجات أمام أنظار الأهالي الذين، كما قال : «هم الوحيدون الذين تمسهم الأوامر بالفعل» [29].

وفي هذه الرسالة التي كانت في منتهى الوضوح، ذكّر لوسيان سان، وكلاء الدولة لدى المحاكم الفرنسية بمدينتي تونس وسوسة، بوظيفة الأوامر الجديدة فقال : «إن الأوامر المتعلقة بالجنح السياسية والصحافية، قد جعلت خاصة، لتوفر لحكومة الحماية الأسلحة الضرورية لصيانة عمل فرنسا بالبلاد التونسية من مثيري الشغب من الأهالي التونسيين. على أني

(28) المصدر نفسه، من سان إلي دي وارين، تونس 2 مارس 1926.

(29) المصدر نفسه، من سان إلى بريان، تونس 9 مارس 1926.

أرى من واجبي، أن أرجوكم، عندما يؤاخذ فرنسيون على أحداث تقع تحت طائلة أحكام هذه الأوامر، التفضل بتأجيل فتح أي تحقيق إلى ما بعد عرضه عليّ» [30].

ومن ناحية أخرى فقد رحب كل ذوي المصالح الهامة بالبلاد التونسية من الفرنسيين بأوامر 29 جانفي 1926 التي أدركوا جيدا أهدافها. وكان هذا شأن المعمرين والتجار وحتى أصحاب المهن الحرة [31] الذين هتفوا بحرارة للتشريع الجديد بواسطة صحفهم وأجهزتهم النيابية. ولم يفت كافة المجالس الممثلة لمصالح الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية مثل المجلس الكبير والغرف الفلاحية والتجارية، الترحيب بمبادرة سلطات الحماية التي تشكل «حماية ناجعة لمشاريعهم وعملهم» [32].

ولا شك أن هؤلاء الممثلين المأذونين للمتفوقين لم ينقطعوا عن المطالبة بمثل هذا التشريع للقضاء على الشغب الوطني والشيوعي، وحماية مصالحهم بالبلاد التونسية. أما الموظفون، فإن المقيم العام فسّر معارضتهم لأوامر 29 جانفي 1926 بغضبهم من تأخير لجنة ترمان [33] تسوية وضع نظامهم الأساسي.

وفي الواقع فإن الموظفين الفرنسيين كانوا في ذلك الحين يخضعون في أغلبيتهم الساحقة لأوامر الجامعة الاشتراكية التي كانوا يشكلون عمودها

(30) المصدر نفسه، نسخة من رسالة إلى الوكلاء العامين لمدينتي تونس وسوسة، مرفقة لتقرير سان إلى بريان بتاريخ 9 مارس 1926.

(31) فلم يقع نزع الجنح السياسية والصحافية من المحاكم التونسية وإحالتها على صلاحيات القضاء الفرنسي، مهما كانت جنسية «المخالف» بدون إفادة للمحامين الفرنسيين.

(32) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917–1929) المجلد 72، من سان إلى بريان، تونس 9 مارس 1926.

(33) كانت هذه اللجنة برئاسة مستشار الدولة «تيرمان» مكلفة بتسوية قانون الموظفين الفرنسيين بالبلاد التونسية تهدف منحهم أمنا تاما في خصوص وظيفتهم.

الفقري. وفعلا فقد كان جواشيم دوريل رئيس جامعة الموظفين وفي نفس الآن قائدا اشتراكيا معروفا.

وقد بقي الموظفون الفرنسيون، سنة 1926 مناهضين للمتفوقين ومتأثرين بالتقاليد الجمهورية الفرنسية وبالضمانات الديمقراطية التي كانت سلطات الحماية تريد نزعها منهم لكبحهم. وكانوا يشعرون بأنهم مهددون خاصة بالفصل 5 من أمر 29 جانفي 1926 المتعلق بالجرائم والجنح السياسية الذي يترك الباب مفتوحا أمام كل أنواع التعسف. وفعلا، فبمقتضى هذا الفصل : «يعاقب الاتفاق المقرر من قبل اثنين أو العديد من الموظفين العموميين بهدف عرقلة تنفيذ خدمة عامة عن طريق قرار عام أو غيره، بالسجن من ستّة أشهر إلى سنتين ». غير أن سلطات الحماية لا تطبق هذا الفصل وكذلك جملة الأوامر على المواطنين الفرنسيين. فالصحف الناطقة بالفرنسية مثل «صوت الموظف» و«تونس الاشتراكية» لم يقع إغلاق مديريهما ومحرريهما بعد 29 جانفي 1926 رغم الحملة العنيفة التي شنوها ضد الأوامر الجديدة التي وصفوها «بالجائرة» [34].

وبهذا الموقف، برهن لوسيان سان على أن التشريع الجديد لا يمكن أن يطبق على الرعايا الفرنسيين. واعتباراً لذلك، فإن المقيم العام، وحيث أنه لم يجد القدرة على ضرب الطاعنين في سياسته من الفرنسيين بالبلاد التونسية فإنّه قد تمكّن على الأقل من دحض حججهم لدى رأي عام فرنسي مفرط الاحساس بالضمانات الديمقراطية عندما يتعلق الأمر بمواطنين فرنسيين. فكانت أوامر 1926 موجهة عمليا ضد التونسيين فقط، فهي مجعولة لعرقلة الحركة الوطنية التونسية وتلافي حدوث اضطرابات شبيهة بالتي اندلعت من 1924 إلى 1925.

(34) إيلي كوهين حضرية، من الحماية الفرنسية إلى الاستقلال التونسي (الكتاب المذكور ص 82).

وفي الواقع، فعندما أصدرت الأوامر الجائرة» في بداية عام 1926، كانت الحركة الوطنية التونسية قد زعزعت بعد زعزعة قوية وكان القمع الذي سلط عليها طيلة سنة 1925 قد أحدث في صلبها حالة تكاد تكون عامة من الإحباط والخذلان.

وكان الكثير من المناضلين الدستوريين وخاصة في أوساط القيادة ينزعون إلى الحذر لأنهم كانوا يخشون العقوبات بالسجن أو النفي أو الإبعاد أو الرقابة الادارية.

وباصدارها في هذا الظرف، فإن «الأوامر الجائرة» لم تصطدم بمعارضة قوية من قبل الدستور بل دعمت النزعة نحو الهدوء والحذر في صلب الحركة الوطنية التونسية.

V – الحركة الوطنية التونسية بعد إصدار الأوامر الجائرة :

بعد إصدار التشريع الجديد، تراجع نشاط الدستور تراجعا كبيرا. وكان قادة الحزب، بالنظر إلى ميزان القوى آنذاك، يتجنبون الشروع في عمل من شأنه أن يوفر للسلطات الاستعمارية تعلة تسوغ لهم أن يلحقوا بهم العقاب الشديد. وقد التزم الأمين العام للحزب أحمد الصافي بتحفظ حذر إلى حد جعل الاشاعات تروج بين الناس ناسبة إليه الرغبة في التخلي التام عن الحركة. وكان مساعده صالح فرحات، يبدو، رغم رغبته في المحافظة على بعض النشاط الحزب الدستوري، شديد الحرص على تجنب أقل هفوة. أما محي الدين القليبي وهو من قدماء طلبة الزيتونة ومؤيد متحمس للثعالبي، فقد كان يواصل الدعاية لفائدة الدستور. غير أن نفوذ هذا القائد الدستوري الشاب لم يزل محل أخذ ورد خاصة في الأوساط البرجوازية حيث لم يكن يحمل على محمل الجد.

وكانت الصحافة الدستورية، كشأن الحزب، قد غيرت في لهجتها بعد إصدار «الأوامر الجائرة ». وإن لم تزل تبدي انتقادات ومطالب، فقد جاء ذلك في صيغة أكثر لباقة واحتراز، وباستثناء صحيفتي «لسان الشعب» و «النديم» اللتين لم تزالا تبديان شيئا من الحدة، فقد كانت بقية الصحف العربية ترضي سلطات الحماية أتم الإرضاء.

وقد تخلى محمد الجعايبي عن كل أسلوب عدواني ولم يتردد في الاعتراف أحيانا بفوائد البعض من أعمال الحكومة. وكانت صحيفة «الوزير» تعرب عن ثقتها بالحكومة الحامية وتستنكر المطامع الايطالية في البلاد التونسية. وتذهب «الزهو»، وهي صحيفة أخرى ناطقة بالعربية، أبعد من هذا وتعلن بدورها عن مثل هذه الثقة في عبارات سامية. ففي 8 فيفري 1926، بمناسبة زيارة المقيم العام لصفاقس، تحدثت عن فرح الصفاقسيين برؤية لوسيان سان بمدينتهم. وفي 22 فيفري، شكرت المقيم العام لتبرعه أثناء جولة في الجنوب بهبات لترميم بعض المساجد وبناء أخرى. وفي 5 أفريل الموالي أثنت على الحكومة لموقفها من مسألة مراجعة القانون الأساسي للموظفين ومرتباتهم. أما «النهضة» لسان حزب الإصلاح، فلئن اغتنمت كل المناسبات للتّعليق بمرارة على قرارات الحكومة، فإنها كانت تتجنب بكل دقة، شأنها شأن الصحف الدستورية، العبارات العنيفة التي لم تكن في الماضي تتحاشى استعمالها. وهذا ما يبرّر ثقة المقيم العام بنفسه عندما ذكر في 22 ماي 1926، في تقرير إلى وزارة الخارجية «أن نشاط الوطنيين التونسيين في فتور، وأن الجمهور لم يعد يتبعهم وأن الموارد قلت وأن الحماس انطفأ ». ويرى لوسيان سان «الأهالي في هدوء، وهم يخضعون للقانون باستثناء بعض المتحمسين الذين أضحى عددهم في تناقص مطرد وخطورتهم في تراجع[35]».

(35) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 72، من سان إلى بريان، تونس 22 ماي 1926.

وفي الواقع، فإن الحزب الدستوري وإن تخلى عن كل عمل واسع المدى، انتظارا لفرص أكثر ملاءمة، فإنه لم يضمحل تماما من الساحة السياسية وإذ كان عاجزا عن القيام بنضال ناجع لتحقيق فوري لمطالبه فقد تبنّى الدستور خطة جديدة تقوم على تهيئة المجال للمعارك المقبلة.

فاتّجه إلى السكوت عن برنامجه السياسي ليضع المطالب الفلاحية والمدرسية [36] في المرتبة الأولى. وكان الحزب الدستوري يقرّ أن التقدم السياسي مرتبط بالفوائد المكتسبة في هذين الميدانين [37]، ونتيجة لهما. وفعلا فبفضل الأرض والمدرسة يمكن للبلاد التونسية أن تنتج قوى حية تستطيع الحركة الوطنية الاعتماد عليها. ويتعين إذن العمل على حماية وتعزيز ما للتونسيين من مكاسب عقارية بدعوة المزارعين دعوة سرية لعدم التفريط في أراضيهم لفائدة الأجانب، والمطالبة لأنفسهم بالانتفاع على غرار الفرنسيين بأراض من «مقاسم الاستعمار». وكان الحزب الدستوري يرمي من خلال هذه السياسة إلى تعزيز جانب الفلاحين التونسيين الذين، سيعملون، بطبيعة الحال، للحفاظ على مصالحهم المعرّضة للخطر الدائم من الاستعمار، على مساندة الحركة الوطنية. وتساهم المدرسة مثل الأرض في توسيع القواعد الشعبية للدستور. إذ أن تنمية التعليم تيسر تربية السكان من الوجهات الاقتصادية والسياسية والأخلاقية، وترفع مستوى وعيهم وتساعد على تكوين نخبة تونسية سوف توفر أولا الإطارات اللازمة للحركة الوطنية ذاتها، وعلى الأمد البعيد لادارة البلاد. وشعورا بأهمية هذا القطاع بالنسبة إلى مستقبل البلاد، ولعدم تعويلهم على سلطات الحماية لضمان التعليم الإجباري، دعا القادة الدستوريون السكان التّونسيين إلى تنمية التعليم بالاعتماد على وسائلهم الخاصة.

(36) كان التعليم الإجباري بحق التونسيين في اقتناء أراضي دائمي الورود ضمن مطالب الحزب الدستوري.

(37) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 73، من سان إلى بريان، تونس 18 جانفي 1927.

غير أن الدستور، بتأكيده، في فترة كان فيها ضعيف القوى، على المسائل الفلاحية والمدرسية، كان يرمي أيضا إلى استعادة تعبئة سكان يعلم أن لهم حساسية خاصة بهذين الميدانين. وهكذا ففي شهر ديسمبر 1926، أثناء اجتماع نظمه الحزب الدستوري في مقره المركزي بتونس، وحضره العديد من ممثلي الشعب من داخل البلاد، احتلت قضية التعليم مكانة متميزة.

وفي خطابه بشأن هذا الموضوع، نادى أحمد الصافي الأمين العام للحزب، بضرورة إنشاء مدارس حرة للتعليم على نفقة الأهالي التونسيين وإنتهاج السبل التي سلكتها مصر في هذا الميدان. وفي نفس هذا الاجتماع يبدو أن المشاركين فكروا «لبث الفكرة الدستورية في أذهان الشباب استعدادا للمعارك المقبلة» في العمل بالنسبة إلى كل مدرسة فرنسية – عربية أو ثانوية على كسب تلميذ أو عدة تلاميذ للقضية الدستورية، يكلفون بالقيام بتنظيم دعاية سرية بين رفاقهم لفائدة الحركة الوطنية [38].

إلاّ أن خطة الدستور هذه وضعت لآفاق مستقبلية بعيدة وهي تهدف إلى إعداد القواعد، والمناضلين، والإطارات للحركة الوطنية التونسية استعدادا للمعارك المقبلة.

أما راهنا، فيبدو أن الحزب الدستوري كان يكتفي بالحرص على أن لا تنطفئ الشعلة الوطنيّة تماما بالبلاد التونسية. لذلك لم يفته استغلال بعض الظروف لإحيائها.

من ذلك إن مؤتمر «الرابطة المناهضة للاضطهاد الاستعماري والامبريالية» الملتئم في بروكسيل من 10 إلى 14 فيفري 1927 والجامع لعديد

(38) المصدر نفسه.

الوفود الآتية لتمثيل البلدان المستعمرة وكذلك لمنظمات أوربية مناهضة للاستعمار، قد وفّر للدستور المناسبة المثالية لإعادة الثقة إلى السكان التونسيين الذين بقوا تحت طائلة القمع الذي سلط سنة 1925على المناضلين الوطنيين والنقابيين والشيوعيين. ومن شأن هذا المؤتمر أن يقيم الدليل على أن الحركة الوطنية لم تكن منعزلة، وأنها تندرج ضمن تيار واسع معارض للامبريالية، وأنها تتمتع بتضامن دولي، ويؤدي بالتالي إلى رفع المعنويات والإسهام في تحريك سواكن الأهالي التونسيين. وهذا ما يفسر حينئذ، حرص الدستور على إعطاء هذه التظاهرة أكبر صدى ممكن بالبلاد. ولا شك أن القادة الدستوريين الذين لم يزالوا على حذرهم، كانوا يرون أن الحزب لا يستطيع في تلك الظروف الراهنة، المشاركة في أعمال هذا المؤتمر للشعوب المضطهدة. غير أن الأمين العام للدستور، أحمد الصافي، لم يفته أن يعرب في رسالة إلى منظمي هذا المؤتمر، عن الاهتمام الذي يوليه حزبه إلى هذه التظاهرة ضد الاضطهاد الاستعماري، وأن يرسم بنفس المناسبة صورة جد قاتمة عن ظروف الاستعباد والاستغلال التي كان الاستعمار الفرنسي يسلطها على السكان التونسيين[39].

ومن ناحية أخرى فإن الشكاوي التونسية، تولى عرضها من أعلى منبر المؤتمر الشاذلي خير الله مندوب الدستور بباريس [40] ورئيس جمعية نجم شمال إفريقيا [41] والذي شارك باعتبار هاتين الصفتين، مشاركة نشيطة في تظاهرة بروكسيل. وقد طبعت الفقرات الأساسية للخطاب الذي ألقاه أمام مؤتمر الشعوب المضطهدة في المطبعة الشرقية بالقاهرة في

(39) «إفريقيا الفرنسية »، أخبار البلاد التونسية (أوت 1922 – أوت 1928) ص 281-286.

(40) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 73، من سان إلى بريان، تونس 7 جويلية 1927.

(41) نجم شمال إفريقيا هي جمعية أسست بباريس في مارس 1926، بجمعها لتونسيين، وجزائريين، ومغاربة كان هدفها الدفاع عن مصالح أعضائها المادية والمعنوية. كان يرأسها تونسي أما أمينها العام فكان الجزائري مصالي الحاج.

شكل مناشير وأدخلت إلى البلاد التونسية [42]. ولكن أعمال مؤتمر الشعوب المضطهدة قد وصلت إلى السكان التونسيين خاصة من خلال عدد ماي 1927 من «الإقدام الشمال الإفريقي» [43]. ورغم حظر توزيع هذه الصحيفة بالبلاد التونسية بقرار من الوزير الأكبر بتاريخ 28 ماي 1927، فقد حظي العدد المتعلق بمؤتمر بروكسيل بإنتشار واسع بالإيالة حيث أرسل من باريس في طرود إلى الدستوريين المعروفين، وبذل الدستوريون كل جهودهم لتوزيع هذا العدد على أوسع نطاق في مختلف أنحاء البلاد. وذكر المراقب المدني لمدينة قابس أن أحد الدستوريين بالمطوية قد وجد في هذه البلدة حوالي منتصف شهر ماي، وفي حوزته عدة نسخ من هذه الصحيفة كان يوزعها على سكان المطوية ووذرف، لقراءتها والتعليق عليها، وكان يحرص على استرجاعها فيما بعد لمواصلة نفس الدعاية في مواطن أخرى من الإيالة.

وفي تعاليقه كان الداعية الدستوري يطنب في الحديث عن مؤتمر بروكسيل واللوائح التي صادق عليها المشاركون فيه [44].

وكانت الدعاية الدستورية الخاملة منذ مدة، قد استعادت بعض النشاط بفضل مؤتمر بروكسيل لمقاومة الاستعمار. ويبدو أن الحزب الدستوري قد تشجع بما لقيته هذه التظاهرة من صدى لدى السكان التونسيين. وفي أوائل شهر جوان 1927، كلّف اثنين من مشاهير المناضلين : وهما الشاذلي خزندار وزين العابدين السنوسي، بالقيام بجولة في داخل البلاد لإلقاء محاضرات أدبية.

(42) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 73، من سان إلى بريان، تونس 23 جوان 1927.

(43) «الاقدام الشمال الافريقي» هو الصحيفة التي ينشرها نجم شمال إفريقيا شهريا بالعربية والفرنسية.

(44) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 73، من سان إلى بريان، تونس 23 جوان 1927.

غير أن الهدف الحقيقي كان القيام بدعاية لفائدة الدستور وبصفة خاصة جمع الاشتراكات والتبرعات لفائدة الحزب [45]. لكن يبدو أن هذه الصحوة لنشاط الحزب الناجمة عن مؤتمر بروكسيل لم تقلق كثيرا سلطات الحماية [46].

ولو كان الوضع الاجتماعي والاقتصادي متفجرا لأمكن لتظاهرة بروكسيل أن تكون بمثابة الفتيل وأن تترتب عنها تعبئة كبيرة للسكان التونسيين. غير أن الظروف الداخلية كانت إذاك أبعد ما تكون عن التفجر. فمنذ صيف 1926، تحسنت كثيرا الحالة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

ويمكننا القول بأكثر دقة أن التحسّن المسجّل في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسكان الايالة هو الذي يفسّر خمول الحركة الوطنية التونسية فيما بين 1925 و1930 أكثر من الأوامر الجائرة التي سلطت عليها آنذاك.

(45) المصدر نفسه.

(46) المصدر نفسه.

الفصل الثالث

تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والحركة الوطنية التونسية

بعد السنوات العسيرة التي مرت بها البلاد إثر الحرب العالمية الأولى، وفيها سادت رداءة المحاصيل وكساد منتوجات الصناعة التقليدية والتجارة الصغرى، وقلة التشغيل وغلاء المعيشة، تحسن وضع السكان التونسيين الاقتصادي والاجتماعي ابتداء من 1926 تحسنا واضحا.

فقد شهدت البلاد التونسية حتى 1929، وباستثناء سنة 1927، سلسلة من المحاصيل الجيّدة على عكس فترة «البقرات العجاف» التي تلت الحرب العالمية الأولى. وفي هذه البلاد الفلاحية بالأساس، ينعكس إزدهار الزراعة بالضرورة على القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة التقليدية والتجارة. واستفاد أرباب الصناعات التقليدية والتجار من تحسن الطاقة الشرائية للأهالي التونسيين وذلك بتسويق منتوجاتهم وتحقيق أرباح هامة. وهذا الازدهار، – وهو في حقيقة الأمر نسبي جدا –، قد نتج عنه كذلك إحداث مواطن شغل، وبالتالي التخفيض من البطالة، وقد استفادت منه الطبقة الشغيلة التي انتفعت فضلا عن ذلك، واعتبارا للزيادة في الأجور، بانخفاض في كلفة المعيشة.

وإن دراسة مختلف هذه القطاعات خلال سنوات 1926 و 1927 و 1928 و 1929 تمكن من إبراز بعض المؤشرات عن التحسن الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد التونسية.

I – الفلاحة :

في الميدان الفلاحي شهدت الإيالة خلال هذه السنوات الأربع تحسنا واضحا في الانتاج. وقد سجل منتوج الحبوب بالنسبة إلى فترة 1920-1925 نموا هاما. فالمعدل السنوي لإنتاج القمح الذي كان 2.026.916 قنطارا بالنسبة إلى الفترة المتراوحة بين 1920 و 1925 قد ارتفع رغم رداءة محصول سنة 1927، [1] إلى 3.207.500 قنطار خلال سنوات 1926-1929، وارتفع معدل الشعير بالنسبة إلى نفس تلك الفترات من 1.336.650 ق إلى 2.003.750 ق. كذلك كان الشأن بالنسبة إلى زيت الزيتون الذي مرّ من 293.300 ق إلى 415.000 ق[2].

لا شك أن هذه الاحصائيات الرسمية لم تكن تعبر عن الواقع التونسي بأكمله. فازدياد الانتاج الفلاحي إن تم فعلا في مناطق الشمال وحتى في الساحل فإنه لم يشمل إلاّ قليلا جدا منطقة السباسب وجنوب الإيالة. وهذا لم يمنع البلاد التونسية عامة واعتبارا للمحاصيل السابقة من أن تشهد من سنة 1926 إلى 1929 في الميدان الفلاحي نموًا واضحًا.

(1) أنتجت البلاد التونسية سنة 1927 : 2.200.000 ق من القمح و 895.000 ق. من الشعير و160.000 ق من زيت الزيتون. وكان انتاج نفس هذه المنتوجات في سنة 1926 على التوالي: 3.550.000 ق و1.920.000 ق و400.000 ق وفي سنة 1928: 3.730.000 ق و2.700.000 ق و450.000 ق.

(2) حسبت هذه المعدلات انطلاقا من تقديرات سنوية للإنتاج الفلاحي للإيالة مستمدة من التقويم العام للبلاد التونسية، السنة 1930 ص 240-245.

وقد نجم وضع الفلاحة التونسية هذا أولا عن الأحوال المناخية الملائمة. وباستثناء جفاف سنة 1927 الذي أضرّ بمحاصيل تلك السنة، فقد كانت الأحوال المناخية بالنسبة إلى بقية الفترة مواتية جدا.

غير أن ارتفاع المنتوج، تفسره كذلك التنمية المتزامنة لحركة استعمار الأراضي وانتشار المكننة. وقد رأينا أن استعمار الأراضي قد استؤنف كأقوى ما يكون، على إثر الحرب العالمية الأولى.

وحسب الإحصائيات الرسمية، فقد اقتنى المعمرون بالبلاد التونسية من سنة 1919 إلى 1929 145.738.49 هكتار من الأراضي الزراعية و 78.105 هكتار من أراضي الغراسة [3] أي في الجملة حوالي 224.000 هكتار موزعة على 1236 مقسم [4]. وخلال هذه الفترة ارتفعت المساحات المبذورة قمحا من قبل المعمرين الأوربيين مما بين 70 و 80 ألف هكتار إلى أكثر من 150.000 هكتار[5]. إلى جانب ذلك كانت هذه الآلاف من الهكتارات مستغلة حسب طرق تقنية عصرية. وقد تم بالبلاد التونسية فيما بين 1920 و 1930 بيع 3600 جرّار وعلى الأقل 1000 آلة حصّادة درّاسة. وقد سجلت أعلى نسبة سنة 1929 ببيع 1100 جرار و 330 حصادة درّاسة [6]، وهذا التقدم في مجال التجهيزات مضافا إلى كمية الامطار المواتية قد مكنا المعمرين من الاحراز على محاصيل أفضل [7]. وهؤلاء هم إذن الذين استفادوا من زيادة الانتاج الذي شهدته الفلاحة التونسية من 1926 إلى 1929 [8].

(3) التقويم العام للبلاد التونسية، السنة 1930 ص 457.
(4) المصدر نفسه.
(5) جان بونْسي، الاستعمار والفلاحة الأروبية بالبلاد التونسية منذ 1881، الكتاب المذكور ص 256.
(6) المرجع نفسه، ص 254.
(7) قد وقع منذ 1925 تجاوز إنتاج معدل 10 قناطر من القمح في الهكتار (المرجع نفسه ص 256).
(8) مرت صادرات القموح التونسية التي تمثل خلال سنوات (1921-1925) 537.000 قنطار، إلى 1.050.000 لفترة 1926-1930. ومن هذه الكمية يمثل القمح الليّن فلورانس، أورور وحده وهو إنتاج يكاد يكون أروبيا فقط، 60 ٪ من الصادرات (المرجع نفسه ص 257).

على أن الأهالي قد أستفادوا أيضا من الأحوال المناخية الملائمة، وتحسنت مواردهم بالنسبة إلى الفترة السابقة وذلك رغم توسع حركة استعمار الأراضي. وفعلا فإن الزراعات التي كان يباشرها التونسيون أساسا، حسب طرق تقليدية عادة، مثل الشعير وزيت الزيتون وبنسبة أقل القمح الصلب، قد أنتجت من 1926 إلى 1929 محاصيل فاقت كل التوقعات[9]. ففي سنوات 1926 و 1928 و 1929، انتجت البلاد التونسية على التوالي 1.920.000 و2.700.000 و 2.500.000 قنطار من الشعير وهي كميات أرفع بكثير من محاصيل السنوات السابقة [10] وكذلك كان شأن إنتاج زيت الزيتون الذي ارتفع خلال تلك الفترة إلى 400.000 و 450.000 و 650.000 قنطار[11] ومثله كان الشأن بالنسبة إلى القمح الصلب الذي بلغ إنتاجه خلال تلك السنوات الثلاث على التوالي 2.900.000 و 3.200.000 و 2.650.000 قنطار [12]. وهذه المحاصيل الحسنة المنتجة بواسطة زراعات بقيت في جملتها تقليدية، من شأنها أن تحسّن خلال السنوات من 1926 إلى 1929 أوضاع قسم كبير من السكان التونسيين.

II – تربية الماشية :

إن ما يصح على الفلاحة ينطبق كذلك على تربية الماشية. فقد استفاد هذا القطاع خلال نفس تلك الفترة من كمية أمطار مواتية ساعدت على نمو الكلأ في المراعي وبالتالي على تنمية الماشية. وقد ساعدت سنة 1928 على

(9) باستثناء محصول 1927 الذي كان رديئا بالقياس إلى محاصيل 1926 و 1928 و 1929.

(10) انتجت البلاد التونسية 550.000 ق من الشعير سنة 1924 و 1.500.000 ق سنة 1925.

(11) في سنتي 1924 و 1925 انتجت البلاد التونسية على التوالي 220.000 و 340.000 قنطار من زيت الزيتون.

(12) تجاوز هذا المحصول للقمح الصلب تجاوزا واضحا محاصيل سنتي 1924 و 1925 وهما على التوالي : 1.040.000 ق و 2.500.000 ق.

«نمو النبات العلفي التلقائي في كامل القطر. وكان محصول العلف الطبيعي وافرا في الشمال. وكذلك علف المراعي في الوسط والجنوب. وقد أنتج العلف الاصطناعي والبقلي الذي يضاف إليه الخرطال والمزروع خاصة في الجهتين الأولى والثانية، محصولا جيدا» [13] وكانت «الأمطار الكثيرة النازلة باستمرار خلال شتاء 1927-1928 قد أنتجت مراعي وافرة ومكنت من تكوين احتياطي من العلف» [14]. ومن البديهي أن مثل هذه الأحوال الجوية من شأنها تنمية تربية الماشية بالبلاد التونسية ومن ثمّ، الزيادة في إنتاج اللبن واللحم والصوف والجلود. وكانت الماشية التونسية وقد توفرت لها تغذية جيدة، في مأمن من الأوبئة التي تظهر في فترات الجفاف وتتسبب دوريا في هلاك اعداد كبيرة منها. ومن جهة أخرى، فليس من باب الصدفة أن تكون حالتها الصحية خلال الفترة المطرة (سنوات 1926-1929) حَسنة بصفة عامة. وحتى في سنة 1927، قد أمكن رغم الجفاف ودرجات الحرارة الصيفية المرتفعة، صيانة الماشية. ولا شك أن الغنم قد تأذى في هذه السنة في بعض المناطق، غير أن تحويل القطعان نحو أكثر المناطق حظا قد كان كافيا للتخفيض من الخسائر [15].

وزيادة على ذلك، فقد استفادت تربية الماشية بالبلاد التونسية من المجهود الذي بذلته الإدارة لتحسين السلالات المحلية بطريقة الانتقاء والتهجين وخاصة بمقاومة الأمراض الوبائية، وقد ذهب معهد أرلوانق إلى وضع اللقاحات والأمصال ومواد أخرى مستعملة في معالجة الأمراض الحيوانية[16] على ذمة البياطرة.

وفي حقيقة الأمر، فإن إدخال الطرق العلمية في ميدان تربية الماشية وكذلك عمل البياطرة، لم يشملا الأغلبية الساحقة لمربي الماشية من

(13) تقرير عن نشاط مصالح الحماية وتقديرات لميزانية 1929 ص 159-160.

(14) المصدر نفسه، ص 170.

(15) المصدر نفسه، السنة 1928 ص 286.

(16) المصدر نفسه.

الأهالي، ولكن كان لها على كل حال تأثير لا ينكر على تربية الماشية في البلاد وذلك على الأقل بالحدّ من الأوبئة وإدخال أنواع وسلالات أقوى إلى البلاد التونسية. ومهما كان الأمر، فإن هذا الميدان شهد في ما بين 1926 و1929 نموا لا بأس به، خاصة تحت تأثير الظروف المناخية الحسنة، وقد سجل إنتاج الغنم والمعز الذي يشكل نشاطا مقصورا على الأهالي[17] زيادة هامة بالنسبة إلى الفترة السابقة.

من ذلك أن عدد الغنم الذي بلغ سنة 1924 1.378.840 رأس [18] ارتفع إلى 2.460.714 رأس سنة 1929 [19]، ومر عدد العنز في نفس الفترة من 797.970 [20] رأس إلى 1.664.926 رأس [21].

وبذلك فقد تضاعفت تقريبا أعداد هذين النوعين من الماشية التونسية فيما بين 1924 و 1929.

وعندما نعلم أن تربية الماشية وخاصة منها الغنم، تشكل بالنسبة إلى قسم هام من سكان السباسب والجنوب المصدر الأساسي لمواردهم، ندرك أثر نمو هذا القطاع على سكان تلك المناطق. حيث أنّ الماشية توفر لأولئك السكان اللحم واللبن والزبد التي تمثل قسما هاما من غذائهم، كما توفر الصوف والجلد والمواد الأولية للصناعات التقليدية التي توفر القوت في أهم مدن الإيالة لقسم هام من السكان [22].

(17) لم يكن الأوروبيون في سنة 1931 يملكون بالبلاد التونسية سوى 5٪ من الغنم والماعز (جان بونسي، الاستعمار والفلاحة الأوروبية بالبلاد التونسية منذ 1881) الكتاب المذكور ص 259.

(18) التقويم العام للبلاد التونسية، السنة 1924 ص 225.

(19) المصدر نفسه، السنة 1929 ص 253.

(20) المصدر نفسه، السنة 1924 ص 225.

(21) المصدر نفسه، السنة 1929 ص 253.

(22) بدون اعتبار الصناعة التقليدية الريفية التي تمارسها بصفة عامة النساء والمعدة أساسا للاستهلاك المنزلي المحلي.

III – الصناعات المحلية :

كانت الصناعات التقليدية التونسية وخاصة صناعة الشاشية، وحياكة الصوف والحرير والقطن وصناعة الزربية وتحويل الجلد، تستفيد أولا من الوفرة النسبية للمواد الأولية الناتجة عن نمو تربية الماشية. كما استفادت من تحسن الطاقة الشرائية لسكان الريف الذين تكاد مواردهم تنحصر في الفلاحة وتربية الماشية، والذين يشكلون السوق الأساسية لمنتوجات الصناعة المحلية. وقد استفادت الصناعة التقليدية من هذا الوضع خاصة وأن المنافسة الأجنبية لم تكن إذاك ذات بال في الأوساط الريفية التي لم تكن بالقياس إلى المدن، قد تأثرت إلاّ قليلا بنمط الحياة الأروبية. فمنافسة المنتوجات الأجنبية التي يتزايد دورها كثيراً في المدن، لم تكن لها حينئذ أهمية في العالم الريفي. وفي هذه الحال كانت الظروف الفلاحية الطيبة لسنوات 1926-1929 وما نتج عنها من اتساع في السوق الداخلية قد انعكست لا محالة على الصناعة التقليدية فخلقت الرخاء أو على الأقل، نوعا من الازدهار لهذا القطاع الاقتصادي وبالتالي زيادة في موارد أرباب الصناعات التقليدية.

واستفادت الصناعة التقليدية زيادة على ذلك، خلال هذه الفترة من انخفاض المنافسة الأجنبية حتى في المدن.

فبالنسبة إلى صناعة الشاشية التي تشكل أهم قطاع حرفي بالإيالة سجلت الواردات انخفاضا هاما ابتداء من سنة 1926 بالذات بينما بقيت الصادرات في مستوى مرتفع نسبيّا. فالمعدل السنوي للواردات من الشاشية الذي بلغ في الفترة ما بين 1921 و 1926 30.192 قطعة تراجع إلى 5.519 قطعة في الفترة ما بين 1927 و1933[23]. ويفسر هذا الوضع أولا

(23) بيار بنيك، تغيرات التجمعات الحرفية بمدينة تونس، الكتاب المذكور، الجدول رقم 2 ص 216.

بانخفاض الفارق بين أسعار الشاشية المصنوعة محليا والشاشية الموردة[24]. وكان السكان التونسيون يؤثرون في هذه الظروف المصنوعات الوطنية المصنوعة باليد والتي لم تكن باهضة جدا بالقياس إلى تلك المصنوعة آليا، علاوة على انها بقيت، رغم الضعف الواضح في النوعية، أحسن من السلع الأجنبية. كما انخفضت واردات الشاشية نتيجة لارتفاع المراسيم الجمركية الموظفة منذ 1927 على السلع الواردة من الخارج باستثناء الفرنسية منها[25]. فالشاشية الموردة بصفة خاصة من تشيكسلوفاكيا، أصبحت منذ ذلك الوقت ونظرا إلى ثقل ذلك الأداء، أقل منافسة في السوق التونسية. وقد ساعد هذا الوضع صناعة الشاشية التي عاد إليها إذاك بعض الازدهار بالبلاد التونسية.

وزيادة على اتساع السوق الداخلية، استفاد هذا القطاع من الصناعة التونسية أيضا، خلال نفس الفترة من اتساع السوق الخارجية. ففي الفترة ما بين 1926 و 1930 نمت إمكانيات التصدير بالقياس إلى الفترة السابقة. وهكذا ارتفع مؤشر صادرات الشاشية من 84 سنة 1922 إلى 100 سنة 1927[26]. صحيح أن تصدير هذا المنتوج إلى مصر سيأخذ في التناقص ابتداء من سنة 1928[27] غير أن المعدل السنوي لصادرات الشاشية بقي رغم ذلك هاما إذ أنه يمثل خلال تلك السنة حوالي 107.958 قطعة[28].

(24) في 1932 كانت الشاشية المصنوعة يدويا تباع بـ 20 فرنك بينما تساوي المصنوعة آليا 15 فرنكا (المرجع نفسه ص 216).

(25) كانت الرسوم الجمركية الموظفة على المنتوجات الأجنبية باستثناء الموردة من فرنسا، طبقا لأمر 29 ديسمبر 1926، قد رفّع فيها بـ 69٪.

(26) باتخاذ سلم 100 سنة 1902 كقاعدة (تغيرات التجمعات الحرفية بمدينة تونس، الكتاب المذكور، الجدول رقم 14 ص 268).

(27) مرّ عدد «الشواشي» المصدرة إلى مصر من 35.901 قطعة سنة 1928 إلى 2.922 قطعة سنة 1939 (بيار بنيك، تغيرات التجمعات الحرفية بمدينة تونس، الكتاب المذكور ص 260).

(28) المرجع نفسه.

كما أفادت هذه الوضعية بقية قطاعات الصناعة التقليدية. فزيادة على اتساع السوق الداخلية الذي نتج، كما قد رأيناه، عن ارتفاع الطاقة الشرائية لسكان الريف، قد سجلت تلك القطاعات مثل معامل الشاشية زيادة في الصادرات. فبالنسبة إلى مجموع المنتوجات المصنوعة بالبلاد التونسية، مرت قيمة الصادرات البالغة 44.739.218 فرنك سنة 1924 إلى 61.719.365 فرنك سنة 1925 ثم إلى 76.737.279 فرنك سنة 1926 فإلى 86.386.821 فرنك سنة 1927 و 98.650.000 فرنك سنة 1928 [29].

وقد أفاد هذا الوضع، بصفة خاصة الأقمشة الحريرية التي حققت مبيعات كبرى بفرنسا[30] منذ سنة 1927، وهكذا ارتفع مؤشر تصدير هذا المنتوج من 68 سنة 1922 إلى 221 سنة 1927 [31].

كما استفادت، بنسبة أقل، بقية منتوجات الصناعات التقليدية مثل الأقمشة القطنية والأثاث والمصنوعات المعدنية والجلدية التي حافظت بفضل مبيعاتها الهامة إلى كل من مصر وليبيا والجزائر، على مستوى مرتفع بعض الارتفاع [32].

وبصفة عامة، شهدت الصناعة التونسية، في السنوات ما بين 1926 و 1929 على غرار الفلاحة وتربية الماشية بعض النمو الاقتصادي استفادت منه بالخصوص صناعة الحرير والشاشية. ومن جراء ذلك إرتفع عدد معامل الشاشية إلى مائتين في السنوات ما بين 1930 و 1933 بعد أن كان يقدّر عددها بمائة سنة 1900[33]. وكانت عودة الازدهار إلى هذه

(29) التقويم العام للبلاد التونسية، السنة 1929 ص 295.

(30) مثل المعدل السنوي لصادرات المنسوجات الحريرية من 1927 إلى 1932، 10.687 كغ. ومن هذا المعدل كانت الصادرات في اتجاه فرنسا تمثل 8.755 كغ (بنيك، الكتاب المذكور ص 261).

(31) المرجع نفسه، الجدول رقم 14 ص 268.

(32) بيار بنيك، تجمعات النقابات الحرفية بمدينة تونس، الكتاب المذكور ص 215.

(33) المرجع نفسه، الجدول رقم 16 ص 298.

الصناعة الوطنية العتيقة ناتجا بالخصوص عن الزيادة المسجلة في الفترة ما بين 1926 و 1929 في رواج الشاشية سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.

IV – التجارة الصغرى :

وما يصح على الصناعة التقليدية ينطبق أيضا على التجارة. وليس المقصود في هذا الصدد التجارة الخارجية التي تكاد تكون كلها بأيدي الأوربيين وأقلية من اليهود المتجنسين بالجنسية الفرنسية أو الإيطالية، بل التجارة الصغرى التي يتعاطاها أساسا التونسيون المسلمون. وهذا الصنف من التجارة كان متصلا مباشرة بالصناعة التقليدية والفلاحة. فهي تتولى توزيع المنتوج الحرفي والفلاحي وتتأثر بالتالي بوضع هذين القطاعين الاقتصاديين. وبالضرورة قد نتج إذن عن نمو الصناعة التقليدية والفلاحة اتساع في التجارة الصغرى التي استفادت خلال فترة ما بين 1926 و 1929 من تحسن الطاقة الشرائية لسكان الريف والمدن. فحققت زيادة في المبيعات وغنمت أرباحا هامة. وبصفة عامة فقد استفادت من توسع السوق الداخلية وبالتالي من ارتفاع الاستهلاك الناتج عن تحسّن وضع الفلاحة والصناعة التقليدية. كما استفادت أيضا من التأثير الناتج عن تطور هذين القطاعين على مستوى التشغيل بصفة خاصة. وفعلا فقد ترتب عن نمو الفلاحة والصناعة التقليدية بالضرورة إحداث مواطن شغل لا في صلب هذين القطاعين فقط، بل وكذلك في مجالات أخرى مثل البناء مثلا. وإضافة إلى اليد العاملة الفلاحية التي يزداد عددها في فترة المحاصيل الوافرة، فقد كان انتشار المعامل ونموها يتطلبان انتداب عمال جدد. وعلاوة على هذا، فإن الأرباح التي حققها، خلال هذه الفترة من «الإزدهار» (1926-1929) الفلاحون وأرباب الصناعات التقليدية والتجار والتي تم استثمارها جزئيا على الأقل، كانت تؤدي إلى إحداث مواطن

شغل جديدة. فالتوظيف في البناء مثلا قد أنتج زيادة في اليد العاملة في هذا القطاع وفتح بصفة موازية آفاقا جديدة لأنشطة أخرى مثل مواد البناء والنجارة والحدادة وصناعة الاقفال التي نمت بدورها وانتدبت عمالاً جددا. ومن شأن هذا الوضع أن يولد زيادة في عدد الأجراء وبالتالي في عدد المستهلكين ويمكّن إذن من توسيع السوق الداخلية. وبذلك، ارتفع عدد العمال اليوميين في الميدان الفلاحي وحده، من 110.310 سنة 1921 إلى 149.598 سنة 1931 وذلك رغم انتشار المكننة وتزايدها [34]. ولا شك أن هذا الوضع كان نتيجة لتحول صغار الفلاحين إلى كادحين نتيجة لتوسع حركة استعمار الأراضي خلال هذه الفترة. ولكنه يفسر أيضا بارتفاع التشغيل خلال سنوات (1926-1929).

ومهما كان الأمر فإن تضافر كل هذه العوامل من شأنه أن يضمن الرخاء أو على الأقل تحسن وضع صغار التجار التونسيين.

ويستنتج من كل هذا التحليل أن البلاد التونسية شهدت من 1926 إلى 1929 نموًا اقتصاديا شمل القطاع العصري الذي كان يهيمن عليه الأجانب، وكذلك القطاع التقليدي المقصور على السكان المحليين. وأنجر عن هذا التحسن في الوضع الاقتصادي بالضرورة تحسن في الوضع الاجتماعي.

وقد كان صغار الفلاحين ومربّي الماشية آنذاك في مأمن من الاحتياج، بل كان يتوفر لديهم بدرجات متفاوتة احتياطي يمكّنهم بيعه من تسديد قسط من ديونهم واشتراء البعض من مواد الاستهلاك. وذلك كان شأن أرباب الصناعات الذين استفادوا كما أشرنا سابقا، من وضع الفلاحة وتربية الماشية فتوفرت لهم كمية أكبر من المواد الأولية، وأمكن لهم ترويج منتوجاتهم بأكثر سهولة، وتنمية معاملهم. وكذلك كان شأن صغار التجار

(34) كلود ليوزو، الأجارة والحركة العمالية بالبلاد التونسية، الأزمات والتحولات (1931-1939) باريس 1978 ص 11.

التونسيين الذين استفادوا من توسع السوق الداخلية للزيادة في البيع وتحقيق المزيد من الأرباح.

أما الطبقة الشغيلة، فإنها استفادت من إحداث مواطن الشغل الناتج بالضرورة عن النمو الاقتصادي، وزيادة على ذلك فقد استفاد العمال التونسيون في الفترة ما بين 1926 و1929 من ارتفاع الأجور الناجم عن الزيادة في طلب اليد العاملة. فقد ارتفع مؤشر أجور مستخدمي الترامواي من الأهالي مثلا من 100 سنة 1919 إلى420 سنة 1925 وإلى 518،3 سنة 1929[35].

ولا شك أن تكلفة المعيشة قد ارتفعت بالنسبة إلى هؤلاء العمال خلال هذه الفترة، ولكن بنسبة أقل. فمن 100 سنة 1919 ارتفع مؤشرها إلى 182 سنة 1925 وإلى 216 سنة 1929 [36]. ويتبيّن من هذه الإحصائيات أن أجور مستخدمي الترامواي التونسيين شهدت من 1925 إلى 1929 زيادة تناهز 25 ٪ مقابل حوالي 17 ٪ لتكلفة المعيشة.

فقد حصل إذن شيء من التحسن في ظروف حياة السكان التونسيين وأصبحت حتى الطبقات المعوزة، خلال سنوات 1926-1929، أكثر تحصّنا ضد البطالة والمجاعة.

V – حركة الأسعار والوضع الاقتصادي والاجتماعي:

ولا شك أن صغار الفلاحين ومربي الماشية من الأهالي، لم يستطيعوا خلال هذه الفترة تسويق ما توفر لديهم من فائض في الانتاج بأسعار مرتفعة. ذلك أن أسعار القمح الصلب والشعير وزيت الزيتون والصوف – التي كانت تمثّل العناصر الأساسية من الانتاج التونسي – كانت تنزع نحو الانخفاض. فمن 100 سنة 1926 نزل مؤشر أسعار هذه المواد الأربعة

(35) كلود ليوزو، مستخدموا الترامواي بمدينة تونس في بداية القرن. انظر : كراريس تونس، المجلد XXIII عدد 89-90، الثلاثي 1 و 2، 1975 ص 157.

(36) المرجع نفسه.

على التوالي إلى74 و 82 و 94 و 90 [37]. وبصفة أدق، فقد انخفض سعر قنطار القمح الصلب بين 1926 و 1929 من 197 فرنك إلى 148 فرنك، وسعر قنطار الشعير من 106 إلى 87 فرنك وقنطار الزيت من 796 إلى 750 فرنك وقنطار الصوف من 1011 إلى 910 فرنك [38].

ونجم هذا الانخفاض في الأسعار عن ارتفاع الإنتاج وبالتالي عن الزيادة في العرض بالقياس إلى الطلب خلال هذه الفترة. أما السنة الوحيدة التي سجلت فيها الحبوب ارتفاعا في الأسعار [39] فقد كانت سنة 1927 التي كانت فيها المحاصيل الفلاحية رديئة [40].

وكان تدهور الأسعار متصلا كذلك بالظروف الفرنسية والدولية. فخلال السنوات من 1926 إلى 1929 كانت أسعار الحبوب بفرنسا تسير نحو الانخفاض أيضا. فقد نزل قنطار القمح مثلا، في هذه البلاد خلال هذه الفترة من 188 إلى 150 فرنك [41]. كما سجلت فرنسا بفضل إعادة تعميرها وتعصير فلاحتها إثر الحرب العالمية الأولى، زيادة واضحة في انتاجها الفلاحي الذي عاد في سنة 1926 إلى المستوى الذي كان عليه في سنة 1913 وتواصل نموه منذ ذلك الحين. ومن هنا كانت زيادة العرض في المواد الفلاحية التي أحدثت انخفاضا في الأسعار بفرنسا، وكان لها تأثير على الانتاج التونسي وخاصة فيما يمس الحبوب والخمر التي كانت السوق

(37) كلود ليوزو، الأجارة والحركة العمالية بالبلاد التونسية، الكتاب المذكور ص 6.

(38) أندري نوشي، أزمة 1930 بالبلاد التونسية وأوائل الدستور الجديد انظر : مجلة الغرب الاسلامي والبحر الأبيض المتوسط عدد 8، الثلاثي الثاني 1970.

(39) من سنة 1926 إلى 1927 مرّ سعر القنطار القمح من 197 ف إلى 201 ف وقنطار الشعير من 106 ف إلى 127 ف (المرجع نفسه).

(40) قد رأينا أن محاصيل 1927 كانت واضحة النقصان بالقياس إلى محاصيل 1926-1928 و 1929.

(41) ج. م ، جينناي وآخرون، وثائق اقتصادية، باريس 1958، ت. ي، (ذكره اندري نوشي، تحليل النصوص والوثائق التاريخية، باريس 1969 ص 24).

الفرنسية تضيق في وجهها وبصورة متزايدة. وبالإضافة إلى ضيق السوق الفرنسية، فقد نجم انخفاض أسعار المنتوجات الفلاحية التونسية عن مناقسة الحبوب المتأتية من العالم الجديد والتي أغرقت البلدان الأروبية وكانت أسعارها في منتهى الانخفاض. وفعلا، فخلال السنوات من 1926 إلى 1929، ازداد انتاج القمح بنسبة 215 ٪ في كندا و 119 ٪ في الولايات المتحدة و 165 ٪ بالأرجنتين و 172 ٪ في أستراليا بالقياس إلى 1919. ونجم عن ذلك تدهور في سعر القمح الذي انخفض من 1919 إلى 1928 بمقدار الثلثين في كندا وبالنصف في الولايات المتحدة [42]، وأدى ذلك إلى منافسة مهولة في السوق العالمية.

كما يفسّر انخفاض أسعار المنتوجات التونسية، بالتخفيض الحاصل في قيمة الفرنك الفرنسي حيث خفضت سنة 1928 بأربعة أخماس [43]. وإثر هذا الإجراء، ازداد انخفاض أسعار هذه المنتوجات باستثناء زيت الزيتون[44] الذي كان، والحق يقال، أقل تعرضا للمنافسة في السوق العالمية [45].

غير أن هذا الانخفاض في الأسعار خلال الفترة 1926-1929، لئن أضرّ بالمعمرين الأوربيين الذين كانت منتوجاتهم مثل القمح اللين والخمر، معدة أساسا للتصدير، فإنه لم يؤثّر على أغلبية صغار الفلاحين التونسيين الذين كانوا ينتجون أساسا للإستهلاك الذاتي. وفعلا، فباستثناء أقلية من كبار

(42) موريس كروزي، العهد المعاصر. بحثا عن حضارة جديدة، الكتاب المذكور ص 54.

(43) إن قيمة الفرنك بالنسبة إلى الذهب المعينة منذ 1803 بـ 322.5 ميليغرام، لم تتغير رسميا حتى سنة 1928 وينص قانون 25 جوان 1928 على أن الفرنك يساوي من هناك فصاعدا 65.5 ميليغرام من الذهب.

(44) لم يتغير سعر قنطار الزيت من 1928 حتى 1929.

(45) من 1928 إلى 1929 مرّ سعر قنطار القمح الصلب من 164 إلى 148 فرنك وقنطار الشعير من 109 ف إلى 87 فرنك (أ. نوشي، أزمة 1930 بالبلاد التونسية، المقال المذكور).

الملاكين الذين كانوا مثل المعمرين، يتوفّر لديهم فائض من المنتوجات للبيع فإن عامة صغار الفلاحين الذين لم يكن لديهم فائض هام من الانتاج، لم يتأثروا إلاّ قليلا بتدهور أسعار المنتوجات الفلاحية.

وكان المزارع التونسي، على عكس كبار الملاكين الأوربيين وحتى الأهليين، مهتما بالإنتاج أكثر من اهتمامه بالأسعار. ولئن كان شبح سنوات الجدب مسيطرا على فكره، بما يترتب عنها من مجاعة وحتى من أوبئة، فقد كان همه الأساسي يتمثل في ضمان وسائل قوته وقوت عائلته. وإضافة إلى هذا فقد كان في سنوات الرخاء (1926-1929) يربح على مستوى الكم أكثر مما يخسر على مستوى الأسعار. ثم إن المزارع التونسي لم تكن بضاعته تتعرض كثيرا للكساد، نظرا إلى التحسن النسبي لطاقة الأهالي الشرائية خلال هذه الفترة ونزرة الفائض في الانتاج.

ومن جهة أخرى فإن مزارعي الزيتون ومربي الماشية التونسيين الذين كانت منتوجاتهم معدة للتسويق، بنسبة كبيرة، والذين كانوا أكثر اهتماما بحركة الأسعار، لم يتأثروا كثيرا بانهيار الأسعار. فزيت الزيتون والصوف شهدا خلال السنوات 1926-1929 انخفاضا في الأسعار أقل مما سجلته الحبوب. وقد رأينا أنه بينما انخفض مؤشرا أسعار القمح الصلب والشعير من 100 سنة 1926 على التّوالي إلى 74 و 82 سنة 1929، فإن مؤشر زيت الزيتون والصوف خلال نفس هذه الفترة نزل من 100 إلى 94 و 90. وقد سجل هذان المنتوجان سنة 1929 ارتفاعا ملموسا بالنسبة إلى 1927[46]. وهكذا كان مزارعو الزيتون ومربو الماشية التونسيون قد ربحوا كثيرا خلال سنوات 1926-1929 على مستوى الكمية دون أن يخسروا كثيرا على مستوى الأسعار. إذن فبالنسبة إلى هاتين الفئتين من السكان

(46) من 1927 إلي 1928 مرّ سعر قنطار الزيت من 716 إلي 750 فرنكا وقنطار الصوف من 859 إلى 1054 فرنكا (أ. نوشي أزمة 1930 بالبلاد التونسية وأوائل الدستور الجديد، المقال المذكور...).

الأهليين اللتين تشكلان أكثرية سكان الساحل والسباسب، وتتأتى مواردهما خاصة من بيع زيت الزيتون والصوف، فقد كانت الظروف مواتية بصفة عامة بالنسبة إليهما. ومن ناحية أخرى فإن انخفاض أسعار المنتوجات الفلاحية أفاد من غير شك عامة المستهلكين وخاصة منهم سكان المدن الذين لم يكونوا يعيشون من الفلاحة. وفعلا فإن انخفاض أسعار القمح والشعير وزيت الزيتون والصوف التي كانت تشكل مواد أساسية بالنسبة إلي السكان التونسيين، قد انعكس آليا على تكلفة المعيشة التي كانت تنزع من 1926 إلى 1929 نحو الانخفاض. وحسب الاحصائيات الرسمية، فإن مؤشر تكلفة المعيشة بالإيالة قد مرّ، باتخاذ 100 كقاعدة في شهر جويلية 1914 ، بصفة عامة من 627 سنة 1926 إلي 575 سنة 1928 و 561 سنة 1929 [47]. وحسب هذه الاحصائيات نفسها فإن تكلفة المعيشة قد ارتفعت فعلا خلال سنوات 1926-1929 بالنسبة إلى الفترة السابقة [48] غير أن هذه الزيادة قد عوضت عنها بوفرة زيادة مداخيل مختلف فئات السكان التونسيين [49].

غير أن المعلومات التي وفرتها الاحصائيات الرسمية خاصة بالنسبة لسنة 1929 [50] ولئن دلت قليلا أو كثيرا بصفة جيدة عن واقع المدن فإنها لا تنطبق إطلاقا على الأرياف. ذلك أن السكان في هذا الوسط لا يدفعون

(47) التقويم العام للبلاد التونسية، السنة 1929 ص 490.

(48) كان سلم تكلفة المعيشة 311 سنة 1920 و 312 سنة 1921 و 264 سنة 1922 و 302 سنة 1923 و 394 خلال أول سداسي سنة 1924 و 410 خلال ثاني سداسي 1924 و 440 خلال أو سداسي 1925 و 506 خلال ثاني سداسي 1925 (المرجع نفسه).

(49) إضافة إلى السكان الفلاحيين الذين استفادوا من المحاصيل الجيدة، قد عرف العمال زيادة في الأجور. وقد لاحظنا أن زيادة أجور مستخدمي الترامواي مثلا كانت بين 1925 و 1929 متجاوزة لتكلفة المعيشة.

(50) كانت سلاليم تكلفة المعيشة المرسومة من قبل الإحصائيات الرسمية، مركزة حتى رابع سداسي 1928 علي نفقات التغذية فقط (ميزانية عائلة عمالية تتركب من أربعة أشخاص) والسلاليم المتعلقة بالسداسيات الموالية ركزت علي كل نفقات نفس العائلة (تغذية، تدفئة، إنارة، سكن، لباس، ونفقات مختلفة). التقويم العام للبلاد التونسية السنة 1929 ص 490.

معاليم تسويغ المساكن واستهلاك الماء والكهرباء، ويعيشون على الكفاف. غذاؤهم الأساسي الكسكسي وخبز الشعير واللبن والتمر، فإن حساب تكلفة المعيشة باعتبار الحاجيات العصرية ومتطلبات المدينة غير ذي دلالة بالنسبة إليهم وحتى في المدن فإن سكان الضواحي وأغلبهم من أصيلي الأرياف، بقوا يعيشون على النمط المعهود في الأرياف لغياب البديل. فالأغلبيّة الساحقة من السكان التونسيين بقيت خلال سنوات 1926-1929 مقيدة في حياتها اليومية بأسعار القمح الصلب والشعير وزيت الزيتون والصوف. وفي فترة من الرخاء النسبي أدى انخفاض أسعار هذه المواد الأربع إلى إلحاق أضرار طفيفة بمصالح صغار المنتجين الأهليين إلاّ أنه سبّب بالضرورة وبالنسبة إلى قطاعات عريضة من السكان التونسيين انخفاضا في تكلفة المعيشة.

وبصفة عامة فإن الظروف الاقتصادية السائدة بالبلاد التونسيّة في سنوات 1926-1929 قد أفادت، والحق يقال، بدرجات متفاوتة مختلف فئات هؤلاء السكان.

VI- زيادة السكان التونسيين والحالة الاقتصادية والاجتماعية:

ومع ذلك، فقد شهد عدد السكان في هذه الفترة تزايدا واضحا إذ ارتفع عدد التّونسيين المسلمين من 1.864.908 ساكن سنة 1926 إلى 2.086.762 سنة 1931، وكانت الزيادة الحاصلة - 221.854 ساكن - مرتفعة جدا بالقياس إلى التي سجلت بين 1921 و 1926 والتي لم تمثل سوى 38.363 [51]. وكان هذا النمو الديمغرافي، وهو الأهم منذ انتصاب الحماية، نتيجة

(51) إحصائيات سكان الإيالة 1921-1926 و 1931 (التقويم العام للبلاد التونسية، السنوات 1921-1926-1931).

لتراجع الوفيات المترتب في الحقيقة عن تحسّن الظروف الصحية والرعاية الطبية، ولكن خاصة على تغذية أفضل. وفعلا فلم يشهد السكان التونسيون حتى سنة 1930 أزمات معاشية مع ما ينجر عنها من مجاعة وسوء تغذية، فهم إذن خلال فترات المحاصيل الطيبة لسنوات 1926-1929 في وضع أحسن وبالتالي أقل تعرضا للأمراض التي كثيرا ما تفتك بهم في سنوات التأزم الاقتصادي. ومهما كان الأمر، فإن هذا النمو الديمغرافي الاستثنائي لم ينعكس رغم زيادة 221.854 شخص على الظروف المعاشية للسكان التونسيين، إذ عوض تعويضا واسعا بالزيادة في الانتاج. وقد تجاوز مؤشر الانتاج خلال السنوات الفلاحية الجيدة (1926-1929) مؤشر النمو الديمغرافي. ويعتبر «جان ڤيبار»، أن مؤشر السكان التونسيين، باتخاذ 100 قاعدة للسنوات ما بين 1920 و 1924، قد ارتفع إلى 105 في ما بين 1925 و 1929 بينما ارتفع مؤشر انتاج القمح الصلب والشعير والزيت والحلفاء وهي أربع مواد تمس مباشرة السكان التونسيين، إلى 162 خلال هذه الفترة [52].

ففي مثل هذه الظروف، لم يفض النمو الديمغرافي الذي شهدته البلاد خلال سنوات (1926-1929) إلى تدهور الأحوال المعيشية للأهالي، بل يبدو بالعكس أن موارد هؤلاء السكان ومداخيلهم قد ازدادت خلال تلك الفترة.

هذا الاستنتاج تؤكده دراسة المداخيل الجبائية وهي الصادرة أساسا عن السكان التونسيين. فمجموع المداخيل الجبائية التي تمثل 285.304.087.75 فرنك سنة 1924 و 308.210.234.36 سنة 1925 قد ارتفع خلال السنوات الأربع 1926-1929 على التوالي إلى 405.677.177.03 فرنك و474.113.028.72 و 579.995.604.36 فرنك و 670.569.584.95 فرنك [53].

(52) جان فيبار، جدول الاقتصاد التونسي. ذكره بيار بنيك، تغيرات التجمعات الحرفية لمدينة تونس (الكتاب المذكور ص 248-249).
(53) التقويم العام للبلاد التونسية، السنة 1930 ص 209.

وقد تجلت هذه الزيادة في المداخيل الجبائية بصورة أوضح في الأداءات الموظفة على المنتوجات التونسية الأساسية، مثل «القانون» على شجر الزيتون، «والعُشُر» والأداء على رؤوس الماشية. فمن سنة 1926 إلى 1929 ارتفعت مداخيل «القانون» من 4.910.000 ف إلى 9.450.000 ف ومداخيل العُشُر من 2.800.000 إلى 21.000.000 ومداخيل الأداء على الماشية من 3.190.000 إلى 5.150.000 [54].

وهذه الزيادة في المداخيل الجبائية التي تختلف اختلافا واضحا عن تناقص المداخيل المسجل خلال سنوات العسر والمحاصيل الفلاحية الرديئة تدل على زيادة لا شك فيها في مداخيل قسم هام من السكان التونسيين الذين أصبحوا قادرين على دفع ضرائبهم في سنوات 1926-1929.

على أنه ينبغي التنبيه إلى أن تحسن الظروف المعيشية لمختلف طبقات الأهالي التونسيين خلال هذه الفترة لم يكن إلاّ نسبيّا وأن الكثيرين من التونسيين لم يزالوا، رغم المحاصيل الجيدة يعانون الفاقة.

وقد رسم النقابي الطاهر الحداد في مؤلفيه «العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية» و «امرأتنا في الشريعة والمجتمع» الصادرين على التوالي في 1927 و 1930، صورة مؤلمة للحالة الاجتماعية السائدة آنذاك بالبلاد التونسية. وقد أشار المؤلف إلى تحول صغار الفلاحين إلى فقراء محتاجين وإلى انحطاط الصناعة التقليدية وازدياد البطالة والبؤس وما ينجر عنهما من تسول وفاقة. وهذا الوضع ناجم في رأيه، عن استعمار الأراضي ووهن الصناعة اليدوية التونسية وما تعانيه من المنافسة الأجنبية.

ولكن إضافة إلى أن مؤلفي الطاهر الحداد ظهرا سنتي 1927 و 1930 وهما سنتان فلاحيتان عسيرتان، فإن تحليله الذي ينطبق على فترة طويلة،

(54) كلود ليوزو، الإجارة والحركة العمالية بالبلاد التونسية (الكتاب المذكور ص 8).

ينبغي تعديله بالنسبة إلى الفترة القصيرة الممتدة من 1926 إلى 1929 حيث مكن توالي المحاصيل الجيدة من تخفيف الفاقة على قسم هام من الأهالي التونسيين وإنعاش القطاعات التقليدية للاقتصاد التونسي.

وقد رسم محمد شنيق، كاهية رئيس المجلس الكبير، في سنة فلاحية جيدة جدا، لوحة مظلمة لوضع الأهالي. ففي 22 نوفمبر 1928، خلال الجلسة العامة للقسم الأهلي للمجلس الكبير أكد في خطابه الافتتاحي على «أن «الأهلي» الذي تأثر جديا من جراء الأزمات الاقتصادية والمحاصيل الرديئة للسنوات الأخيرة والذي ابتزه المرابون واستنزفوا دمه، لا يجب أن يراعى بصفته دافعا للضريبة فقط، بل كذلك كمصدر ثروة وإنتاج وإن مساعدة الدولة له ضرورية أكثر من أي وقت. ويمكن أن تتجلى هذه المساعدة بشكل مفيد بتعميم القروض الفلاحية وقروض الصناعات اليدوية. وإنه ليس بإمكاني تجاهل أنه رغم كل ما قد أنجز، بقيت ظاهرة البداوة والترحال موجودة في البلاد وأن السيارات الضخمة تعترض دائما في طرقنا الجميلة بمواكب لا تنتهي من فقراء البدو الناجعين فرارا من الجفاف والمجاعة، وأن الفلاحة والتجارة تجتازان أزمة لا يمكن إخفاء خطورتها وأن الإفلاس بين التجار المتوسطين والصغار يتضاعف بصفة مقلقة»[55].

إنّ تحليل شنيق كان مثل تحليل الطاهر الحداد صحيحا بالنسبة إلى مراحل طويلة المدى، غير أنه يجب تعديله بالنسبة إلى الفترة 1926-1929 التي كانت بالخصوص في مناطق الشمال والساحل، جيدة نسبيا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. فالمحاصيل الرديئة التي ذكرها كاهية رئيس المجلس الكبير، وكذلك الافلاس والمجاعة إنما تنطبق على السنوات الفلاحية الرديئة لفترة ما بعد الحرب، ولا يمكن إذن أن

(55) محاضر المجلس الكبير للبلاد التونسية، الدورة السابعة (نوفمبر - ديسمبر 1928) محضر القسم الأهلي، الجلسة العامة الأولى، 22 نوفمبر 1928 ص 63.

تنطبق على الفترة ما بين 1926 و 1929 التي كانت باستثناء سنة 1927، سنوات «البقرات السمان» وبالتالي سنوات نمو اقتصادي باعتبار أن الفلاحة هي التي تتسبب في الازدهار الاقتصادي للصناعات التقليدية والتجارة.

على أن تحليل محمد شنيق ينبغي أن يوضع في إطار المطالبة. فكاهية رئيس المجلس الكبير كان ينزع إلى تقديم الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان التونسيين في صورة مزعجة تنذر بالخطر، لحمل السلطات العمومية على مزيد الاهتمام بمصير الأهالي وتيسير السبل لمنحهم القروض على غرار المعمرين والتجار الأروبيين.

وفي الواقع، تبدو سنوات (1926-1929) فترة «ازدهار» باعتبار أن الناس إن لم يكونوا ميسورين فقد كانوا على الأقل في مأمن من الحاجة في العاجل مقارنة بالمرحلة السابقة (1919-1925) حيث كان الأهالي التونسيون يقاسون، إلى جانب التضخم المالي، واستعمار الأراضي والمنافسة الأجنبية ومختلف أشكال الاستغلال الاستعماري من آثار المحاصيل الرديئة وما نجم عنها من كساد اقتصادي.

وفعلا، فمع المحاصيل الجيدة وآثارها على القطاعات الاقتصادية الأخرى وحتى على التشغيل، ابتعد عن أذهان السكان التونسيون شبح المجاعة. وصاروا يشعرون بشيء من الأمن. وبعبارة أخرى، فإن قطاعات عريضة من هؤلاء السكان كانوا خلال هذه الفترة (1926-1929) وبدون أن يشهدوا تغييرا كافيا في ظروفهم الحياتية، أقل تعرضا في حياتهم للجوع والبطالة والأمراض. ولذلك يمكن اعتبار هذه الفترة القصيرة بالمقارنة مع تلك التي سبقتها، فترة ازدهار ونمو اقتصادي.

على أنه بقدر ما تضاعف مراحل التأزم الاقتصادي التناقضات الناجمة عن نظام الحماية وتبرزها فإن مراحل الازدهار والرخاء تخفض منها وتواريها.

ففي سنوات «البقرات العجاف» كانت قطاعات عريضة من السكان التونسيين يرون في النظام الاستعماري الذي سلبهم أخصب أراضيهم، وأفقر صناعتهم التقليدية وتجارتهم، مصدر كل أتعابهم ومآسيهم ويغتنمون كل فرصة للإعراب عن غضبهم. أما في سنوات «البقرات السمان» فإن الأهالي وهم في مأمن من الاحتياج الفوري ومنشغلون بعملهم وشؤونهم كانوا غير ميالين إلى إحداث الاضطرابات.

والهدوء الذي شهدته البلاد التونسية خلال سنوات 1926-1929 وركود الحركة الوطنية قد نجما إذن عن الظرف الاجتماعي الاقتصادي أكثر مما نتجا عن إصدار «الأوامر الجائرة». ودليلنا على ذلك أنه عندما شهدت الإيالة خلال سنوات 1930-1934 من جديد فترة أزمة اقتصادية، فإن تلك الأوامر التي لم تزل سارية المفعول لم تحل دون عودة الاضطرابات بأكثر حدة، ولم تمنع الحركة الوطنية من استعادة تأثيرها ووقعها على السكان التونسيين أكثر من ذي قبل.

الجزء الرابع

صحوة الحركة الوطنية التونسية وتصلبها

(1930 - 1934)

الفصل الأول
بروز الجماهير الشعبية على الساحة السياسية
وصحوة الحركة الوطنية

بعد أن اجتازت الحركة الوطنية من 1926 إلى 1930 فترة «سبات» كان فيها همّ قادتها الأساسي «الصمود في إنتظار ظروف أفضل»، خرجت من جمودها لاتباع خط جديد يتميز بالتصلب المتزايد .

I- احتداد الصحافة الوطنية وبروز الجماهير الشعبية على الساحة السياسية:

لازمت الجرائد الوطنية منذ 1926 موقف الحذر والخوف إتقاء للعقوبات الصارمة التي سنتها «الأوامر الجائرة». إلاّ أنها في مطلع الثلاثينات غيرت لهجتها وأصبحت مقالاتها أكثر جرأة تجاه الاستعمار. وكان من نتائج ذلك أن عطلت سلطات الحماية جريدتي «النهضة» «والوزير» وقد كانتا من قبل معتدلتين، بل مناهضتين للدستور [1]، وصدر قرار إيقافهما في 12

(1) كانت صحيفة «النهضة» لسان حزب الإصلاح «والوزير» لسان الحزب الدستوري المستقل وكلاهما معارض لحزب الدستور .

الفصل الأول

بروز الجماهير الشعبية على الساحة السياسية

وصحوة الحركة الوطنية

بعد أن اجتازت الحركة الوطنية من 1926 إلى 1930 فترة «سبات» كان فيها همّ قادتها الأساسي «الصمود في إنتظار ظروف أفضل»، خرجت من جمودها لاتباع خط جديد يتميز بالتصلب المتزايد .

I-احتداد الصحافة الوطنية وبروز الجماهير الشعبية على الساحة السياسية:

لازمت الجرائد الوطنية منذ 1926 موقف الحذر والخوف إتقاء للعقوبات الصارمة التي سنتها «الأوامر الجائرة». إلاّ أنها في مطلع الثلاثينات غيرت لهجتها وأصبحت مقالاتها أكثر جرأة تجاه الاستعمار. وكان من نتائج ذلك أن عطلت سلطات الحماية جريدتي «النهضة» «والوزير» وقد كانتا من قبل معتدلتين، بل مناهضتين للدستور [1]، وصدر قرار إيقافهما في 12

(1) كانت صحيفة «النهضة» لسان حزب الإصلاح «والوزير» لسان الحزب الدستوري المستقل وكلاهما معارض لحزب الدستور .

مارس 1931[2]. وحتى جريدة «الزهرة» المعروفة بولائها للإقامة العامة فقد بلغها إنذار من الحكومة مع تهديد بالحظر [3]. فانقلاب هذه الصحف الناطقة بالعربية وقد كانت حتى ذلك الحين تخدم الحماية مباشرة أو بصفة غير مباشرة، يدل وحده على تطور الأوضاع وتغير ميزان القوى في الثلاثينات لفائدة الحركة الوطنية التونسية .

وزيادة على الصحف العربية [4] تدعّم جانب الحركة الوطنية بفضل صحافة تونسية صدرت باللغة الفرنسية وشهدت منذ 1929 بعض الازدهار. ورغم بعض التباين على مستوى التحاليل وطرق العمل، فقد أكسبت هذه الصحف الفرنسية الحركة الوطنية نفسا جديدا وساعدت كثيرا على تصلبها .

ويتعلق الأمر أولا بـ «ليتندار تونيزيان» (اللواء التونسي) وهي صحيفة أسبوعية أصدرها في 4 جانفي 1929 الشاذلي خير الله ولكنها لم تتمكن نظرا إلى إختلال ميزان القوى حين تأسيسها من إتباع خط وطني صريح [5]. وقد انقطعت هذه الصحيفة عن الظهور في شهر فيفري 1930 إثر تخلي مديرها جورج موران وهو فرنسي تحرري الأفكار [6]. وأسس الشاذلي خير الله في 26 مارس 1930 صحيفة أسبوعية جديدة بالفرنسية «لافوي دي تونيزيان» (صوت التونسي) اتخذت باعتبار الظروف القائمة آنذاك، لهجة متصلبة أكثر فأكثر تجاه الاستعمار. وفي 16 فيفري 1931

(2) الأرشيف العام للحكومة التونسية، مجموعة غير مرتبة، صندوق 12 مكرر، مذكرة عن الصحافة الأهلية 1930 .

(3) المصدر نفسه .

(4) إلى جانب «الزهرة» و «النهضة» ونزعتها أقرب إلى الاعتدال، كانت الصحافة العربية تشتمل سنة 1930 على الصحف أخرى عديدة مثل «الصواب» و «لسان الشعب» و «المنير» و «النديم» و «الوزير» التي كانت واضحة النزعة الدستورية (المصدر نفسه) .

(5) ظهرت صحيفة «اللواء التونسي» من 4 جانفي 1929 إلى 10 فيفري 1930 .

(6) محمد دبّاب، فهرس المجالات والصحف التونسية الناطقة بالعربية من 1907 إلى الإستقلال، تونس 1973 ص 25 .

وتحسبا لاحياء سلطات الاستعمار الذكرى الخمسينية لانتصاب الحماية، تحولت هذه الصحيفة إلى صحيفة يومية هدفها مقاومة غطرسة المتفوقين والسلطات الاستعمارية، وقد جمعت لهذا الغرض في مجلس إدارتها وهيئة تحريرها مختلف اتجاهات الحركة الوطنية التونسية [7]. وكان الحبيب بورقيبة ومحمود الماطري والطاهر صفر ومحمّد بورقيبة الذين يمثلون نزعة الدستور المتصلبة ضمن هيئة التحرير. وكان محيي الدين القليبي ومحمد الخميري يمثلان اللجنة النفيذية لهذا الحزب ضمن مجلس الإدارة، وهكذا تشكل حول «صوت التونسي» نوع من الجبهة بين مختلف الاتجاهات الوطنية للتصدي للخطر الذي كان يهدد كامل الأمة التونسية .

غير أن الجناح المتصلب لم يستطع التعايش طويلا مع الشاذلي خير الله وبقية العناصر المعتدلة التي بقيت، رغم تغيّر الظروف، ملازمة للتحليل والتّكتيك اللّذين كان الحزب الدستوري يعتمدهما حتى ذلك الحين. إذاك غادر الحبيب بورقيبة ورفاقه «صوت التونسي» [8] ليؤسسوا في 1 نوفمبر 1932 صحيفة جديدة بالفرنسية كذلك، وهي «العمل التونسي» التي كان عنوانها يدل على عزم أقوى وتصميم أشد [9] .

(7) ظهرت «صوت التونسي» من 26 مارس 1930 حتى 27 جوان 1950 (اسبوعية من 26 مارس 1930 إلي 15 أفريل 1931 ثم يومية من 16 فيفري 1931 إلى 24 نوفمبر 1932، ثم اسبوعية من 28 مارس إلى 30 ماي 1933 ومن جديد أسبوعية من 6 أفريل 1937 إلى 27 جوان 1950 (المرجع نفسه ص 27-28) .

(8) إثر مغادرة المحررين الرئيسيين لهيئة التحرير توقفت صحيفة «صوت التونسي» عن الظهور في 24 نوفمبر 1932 ثم ظهرت من جديد في 28 مارس 1933 كصحيفة اسبوعية ثم كنصف اسبوعية. ولكنها انقطعت عن الظهور إثر إجراء حظر بتاريخ 31 ماي 1933 (المرجع نفسه ص 28 الهامش 3) .

(9) ظهرت جريدة «العمل التونسي» (بالفرنسية) من 1 نوفمبر 1932 إلى 30 ماي 1933 كصحيفة يومية ثم من 16 ديسمبر 1936 إلى 9 أفريل 1938 كصحيفة أسبوعية. وعطّلت أول الأمر في 31 ماي 1933 بقرار من الوزير الأكبر، ثم في 10 أفريل 1938 إثر أحداث 9 أفريل 1938 .

وأسست اللجنة التنفيذية للحزب هي الأخرى في شهر مارس 1933، للتعبير عن اتجاهها السياسي الذاتي صحيفة ثالثة بالفرنسية كذلك، «صوت الشعب» .

وهكذا توفرت للحركة الوطنية التونسية في سنة 1933، ثلاث صحف باللغة الفرنسية تنتمي جميعا رغم تمثيلها لثلاثة اتجاهات مختلفة، إلى الحزب الدستوري. وقد ساعدت، كل واحدة حسب طريقتها ولكن بدرجات متفاوتة، على تصلب المقاومة لنظام الحماية .

ويكمن العنصر الجديد في مطلع الثلاثينات، في تغيير الوظيفة المخصصة للصحافة القومية الناطقة بالفرنسية. فقد كانت هذه الصحافة إلى ذلك الحين مسخرة لإقناع الرأي العام الفرنسي برغبة الدستور في التعاون ودحض الاتهامات التي وجهها المتفوقون لهذا الحزب والمرتكزة على موقف الصحف العربية وهو متصلب للغاية. وكان ذلك شأن صحيفة «الليبرال» (التحرري) التي تبنت حتى اختفائها في بداية 1926 لهجة معتدلة، تتسم بالحذر بل حتى النزوع إلى التوفيق [10] .

لكن الثلاثينات، شهدت انقلابا في الوضع. ذلك أن الصحافة القومية الناطقة بالفرنسية اتخذت منذ ذلك العهد لهجة أكثر عنفا من لهجة الصحافة العربية .

هذا الوضع الجديد نجم عن التغير الحاصل في الظروف ولكن خاصة عن النظام المحظوظ نسبيا الذي كان للصحف الناطقة بالفرنسية. فلم تكن هذه خاضعة للتراتيب الخاصة بالصحف الناطقة بالعربية والعبرية التي

(10) ظهر «الليبرال» (التحرري) من 29 نوفمبر 1924 إلى 16 جانفي 1926، كصحيفة أسبوعية. قدمت نفسها أول الأمر «كلسان للتعاون الفرنسي – التونسي» ثم منذ 5 سبتمبر 1925 «كلسان المطالب التونسية» .

كان بإمكان السلطة إيقاف نشرها وتوزيعها بقرار من الوزير الأكبر يصادق عليه المقيم العام [11] .

وكانت صحيفة «صوت التونسي» هي التي أبرزت يوم ظهورها بالذات في26 مارس 1930 لهجة الاتجاه الجديد للصحافة الوطنية الناطقة بالفرنسية اذ أعلنت أنها «صحيفة أسبوعية للدفاع عن المصالح التونسية» فانفصلت بذلك عن خط جريدة «التحرري» التي كان يديرها الشاذلي خير الله نفسه والتي كانت تعلن أنها «لسان التعاون الفرنسي – التونسي» .

ذلك أن القضية الوطنية في مطلع الثلاثينات لم تعد تطرح بمعنى التعاون والاشتراك بل بمعنى الاستقلال. وفي هذا الصدد، كتب الشاذلي خير الله في شهر أكتوبر 1930 في «صوت التونسي» في معرض الحديث عن الشعب التونسي : «قد حافظ هذا الشعب على خاصياته البدائية وطبيعته الخاصة اللّتين يؤهلانه، عند الاقتضاء، لأن يزيل الحجاب ويرفع عاليا راية الاستقلال ...» .

وكان الحبيب بورقيبة أكثر وضوحا عندما بيّن في أول عدد من «العمل التونسي» أن التعاون إنما هو خدعة من السلطات الاستعمارية أريد بها تغطية «التفقير التدريجي للشعب التونسي بطريقة تحويل منظم ومستمر لثرواته»[12]. ويرى هذا المحامي الشاب أن الكفاح الوطني يجب أن يتخلص منذ ذلك الحين من ورطة التعاون ويدخل في مرحلة جديدة سوف تنتهي حتما بالاستقلال. وفي 21 فيفري 1933 لاحظ في هذا الصدد : «تنفتح أمامنا مرحلة ثالثة، في كفاحنا ضد الاضطهاد الأجنبي، وهي مرحلة رهيبة بشكل خاص فعلينا أنَ نتجاوزها بفضل تجربة المرحلتين الأولين

(11) يخول الأمر الصادر في 6 ماي 1893 إصدار هذا الحظر على النشريات الدورية. وقد عممه أمر 15 جويلية 1910 على النشريات غير الدورية .

(12) «العمل التونسي» أول نوفمبر 1932 مقال بعنوان : الميزانية التونسية .

بعيدا عن المظاهر الخادعة والآمال الوهمية. غير أنه لا يمكننا اجتيازها إلاّ إذا تجمع الشعب بأكمله بعد استخلاصه العبرة من الأحداث حول المثل الأعلى الوطني وعرف كيف يفتك من فرنسا المترددة الاصلاحات العميقة والجوهرية التي تقتضيها الظروف. ولكن علينا ألا ننخدع بنهاية هذه المرحلة الثالثة والأخيرة. فإما بلوغ التحرر النهائي أو الموت» [13] .

وبتقديمه انضمام الشعب بأكمله إلى المثل الأعلى الوطني كشرط لا بد منه لتحرير البلاد، كان الحبيب بورقيبة قد أرسى قواعد خطة لم يكن الحزب الدستوري يتبناها حتى ذلك الحين. فالكفاح الحقيقي من أجل استقلال البلاد يتطلب بالضرورة دخول الجماهير الشعبية للميدان. إلاّ أن القادة الدستوريين، كانوا حتى ذلك الحين «وهم في الحقيقة خجولون وغير ميالين إلى الانتقال من القول إلى الفعل» ينزعون إلى إيقاف كل حركة جماهيرية تستغلّها ضدّهم السلطات الفرنسية. وهكذا كان الشأن سنة 1925. فبعد أن حاولوا دون جدوى التهدئة من حماس محمد علي واندفاعه، انفصلوا عن حركته، وأعربوا تجنبا لتحمل تبعاتها، عن رغبتهم في التعاون في نطاق الحماية. وكان محمد علي بالذات هو الذي أسس سنة 1924 ولأول مرة بالبلاد التونسية منظمة شعبية حقيقية هي «جامعة عموم العملة التونسيّة» التي شكلت إذاك صورة أخرى للحركة الوطنية. وتمكن هذا الاتحاد النقابي، وقد ساعدته الظروف، من جرّ أغلبية الشغالين التونسيين إلى القيام بحركة مطلبية متصلبة أكثر فأكثر. ولم يكن قادة هذه الحركة يعملون على كبح جماحها بل كانوا على العكس ينزعون إلى اتباعها وتوجيهها نحو التصلب. وحتى إن لم يدفع محمد علي وأصحابه إلى العمل المباشر، فقد كانوا متمسكين حتى النهاية بكل حركة مطالبة يقوم بها جمهور العمال التونسيين ويتحملون مسؤوليتها. وهذه الخطة هي بالضبط

(13) «العمل التونسي» 21 فيفري 1933 مقال بعنوان : المرحلة الثالثة .

التي استعادها الشق المتصلب للحركة الوطنية في الثلاثينات. وهو الذي سوف يطبع من هنا فصاعدا العمل الوطني بالبلاد التونسية. فعندما اندفعت الجماهير الشعبية في العمل لمناهضة انعقاد المؤتمر الافخاريستي بقرطاج والاحتفال بخمسينية الحماية والاعتراض على دفن التونسيين المتجنّسين بالمقابر الاسلامية تولى الجناح المتصلب للحركة الوطنية بواسطة «صوت التونسي» ثم «العمل التونسي »، الدفاع عنهم وتشجيعهم على ما قاموا به من اضطرابات وبثوا فيهم دفعا متزايدا نحو التصلب .

وقد ظهر هذا البروز للجماهير الشعبية على الساحة السياسية في أول الأمر ظهورا محتشما، والحق يقال، بمناسبة المؤتمر الافخاريستي لقرطاج الذي شكل إذاك مفجّرا حقيقيا للحركة الوطنية التونسية .

II – المؤتمر الافخارستي بقرطاج وبروز الجماهير الشعبية على الساحة السياسية :

المؤتمر الافخاريستي بقرطاج، وهو تظاهرة مسيحية صرف، نظمت في شهر ماي 1930 في بلاد إسلامية بمساعدة معنوية ومادية من حكومة الحماية [14]. وكان انعقاده بتونس بمثابة الاستفزاز. وقد رأت فيه شرائح عريضة من السكان المسلمين مسا بمشاعر التونسيين وبشخصيتهم. وكان القلق والهيجان الناجمين عن هذا المؤتمر كبيرين بقدر ما كانت الظروف إذاك على مستوى كامل المغرب تهدد بالانفجار [15]. ذلك أن سنة 1930

(14) إلى جانب المشاركة في اللّجنة الشرفيّة لمؤتمر قرطاج الافخاريستي، منحت سلطات الحماية مساعدة مالية بمبلغ مليوني فرنك وسلفة تبلغ 1.500.000 فرنك للشركة المدنية المكلفة بالتنظيم المادي للمؤتمر .

(15) برونو ايتيان، المغرب من 1930 إلى حرب الجزائر (من كتاب تكوين النخب السياسية المغربية، منشورات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية الاسلامية باريس 1973) .

تميّزت زيادة على انعقاد المؤتمر الافخاريستي بقرطاج، بإحياء الذكرى المئويّة لاحتلال الجزائر وصدور الظهير البربري وظهور بوادر المصاعب الاقتصادية والاجتماعية. وحدوث كل هذه التظاهرات المتزامنة تقريبا قد أدىّ بقطاعات واسعة من الرأي العام إلى الاعتقاد بانها تمثل تهجما من فرنسا على الإسلام، وانها بالتالي تعرب عن إرادتها في تعزيز هيمنتها على بلدان المغرب .

وقد التأم المؤتمر الافخاريستي تقريبا في آن واحد والاحتفاء بالذكرى المئويّة لاحتلال الجزائر. ولم يفت الصحف الفرنسية الموالية للنظام الاستعماري الإشارة والتأكيد على الصدفة السعيدة التي مكنت من الاحتفال في نفس الوقت تقريبا بهذين المهرجانين العظيمين. كما وقعت المقارنة وربط الصلة بين الحدثين من قبل بعض الناطقين الرسميين بلسان الكنيسة المسيحية بما فيهم مطران مدينة الجزائر [16] .

وفي هذه الظروف، برز للتونسيين تشابك الدين والسياسة وتبيّنوا أن الكنيسة المسيحية ترمي مثل الدولة الفرنسية إلى تثبيت دعائم الاستعمار الفرنسي في بلدان المغرب العربي. وقد جاء الظهير البربري الصادر في 16 ماي 1930 بعد خمسة أيام من اختتام المؤتمر الافخاريستي ليؤكد إرادة فرنسا تقويض أركان الدين الاسلامي بهدف تركيز أقوى لنفوذها في إفريقيا الشمالية. وكان هذا الإجراء يرمي إلى إخراج القبائل البربرية بالمغرب الأقصى من أنظار القضاء الشرعي لإخضاعها لعرف الجماعة التقليدي الذي كان دوره حتى ذلك الحين لا يقوم على الحكم بل على الإعداد لعمليات تحكيم[17]. وإن سياسة كهذه هدفها التفريق بين البربر والعرب كانت تعبر في نظر قسم لا يستهان به من السكان المسلمين عن إرادة فرنسا لإخراج جماعة من المؤمنين عن «العدالة الالهية» .

---

(16) ميشال لولون، «لاقيت الاسلام» (بالفرنسية) باريس 1975 ص 32 .

(17) شارل اندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير، باريس 1972 ص 130-131 .

وزيادة على ذلك فقد كان السكان المسلمون بالبلاد التونسية يرون في التظاهرات التي نظمتها الكنيسة بمناسبة المؤتمر الافخاريستي تهديدات خطيرة على الإسلام. فهذه التظاهرات التي تبدو عادية بل وحتى روتينية في بلاد مسيحية قد بدت وكأنها إهانة للإسلام وتشكل بذلك تحديات لسكان أغلبيتهم الساحقة من المسلمين. وكان هؤلاء لا يقبلون أن يوضع هذا المؤتمر المسيحي تحت سامي إشراف الباي الذي أصبح منذ إلغاء الخلافة سنة 1924 الزعيم الروحي للبلاد. وقد صدمهم أن يروا اسمي شيخ الاسلام الحنفي والمفتي المالكي ضمن قائمة الهيئة الشرفية للمؤتمر التي نشرتها «لاديبيش» وأعادت نقلها الصحافة العربية [18]. ومن ناحية أخرى، فإن التظاهرات، والتصريحات المذكرة بعظمة كنيسة قرطاج القديمة وبالحروب الصليبية التي كانت ترمي إلى محاربة «الكفار» لبعثهم على اعتناق النصرانية، لم تكن لتهدئ الخواطر وتطمئن السكان. ولم يفت المشاركين في المؤتمر التصريح بأن اختيار قرطاج لتنظيم المؤتمر الافخاريستي إنما يرمي إلى «بعث كنيسة إفريقيا» من جديد. وقد أطنبت في تحليل هذا الغرض النشريات الكنيسية في ذلك العهد، مذكرة بالحنين إلى «عظمة كنيسة قرطاج القديمة» [19]. وبالإضافة إلى هذا فقد كان التذكير بماضي النصرانية المجيد بإفريقيا مقرونا بالتصريح بأقوال معادية للدين الاسلامي. من ذلك أن البرنامج الرسمي للمؤتمر، وقد وزع توزيعا واسعا في الإيالة، تضمّن إشارات وتلميحات جارحة. وجاء فيه، بصدد الحديث عن مسرح قرطاج أن «هذا المسرح وهو صنو لكوليزي روما، قد هدمه العرب خلال القرون الخوالي» [20] وحتى المفوّض الرسولي للبابا ذاته، الكردينال ليبيسيي، كان قد تحدث في خطابه الرسمي، بحضور

---

(18) وخاصة «النهضة» .

(19) ميشال لولون، «لاقيت الاسلام» (الكتاب المذكور ص 31) .

(20) المرجع نفسه، ص 32 .

السلطات المحلية، عند ذكره للحضور الإسلامي بالمغرب، عن «أربعة عشر قرنا من الأسى والموت» (21). وقد أثار استعراض الشبان المسيحيين في زي الصليبيين نقمة قطاعات عريضة من الرأي العام (22). زد على ذلك، أن الأب بونس، مساعد مطران قرطاج الأب لوماتر لم يفته أن يتعرض خلال جولاته، وفي تصريحاته وكتاباته، إلى تنصير سكان شمال إفريقيا وهو أمر كان يراه ممكنا شريطة أن تسانده الدولة ماديا ومعنويا(23). ومطران قرطاج نفسه، عند تقديمه المؤتمر الافخاريستي كحملة صليبية كلها حب وسلام تنشطها روح «سان لويس »، قد ذكّر ضمنيا بإمكانية إعادة سلطان الصليب كما في عهد الرومانيين (24) بل ذهب المطران «لوماتر» حتى إلى الكشف في حديثه عن الفتيات المسلمات اللاتي عهد بتربيتهن إلى الأخوات البيض عن النوايا الخفية للكنيسة قائلا : «إن المرأة هي التي سيدخل الدين يوما بفضلها إلى البيت المسلم. لأن ديننا يسمو بها ويحررها عوض إبقائها في حال العبودية، وهو الهدف البعيد الذي كان يرمي إليه لافيجري» (25). وفي هذه الظروف، بدا مؤتمر قرطاج الافخاريستي لقطاعات عريضة من الرأي العام التونسي كخطر عظيم على الاسلام. وكان تأثر السكان التونسيين بهذه التحديات شديدا خاصة أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي أخذ في التدهور بعد فترة نسبية من الازدهار .

فلم يفت الوطنيين التونسيين استغلال هذه التظاهرة المسيحية لإخراج الحركة من السبات الذي أصابها منذ 1926. وقد وفر لهم المؤتمر

(21) المرجع نفسه، ص 31 .

(22) المرجع نفسه، ص 33 .

(23) «الزهرة» 25 أفريل 1930 .

(24) مقابلة مطران قرطاج، نشرت في «مجلة العالمَيْن» (بالفرنسية) 1 ماي 1930 ونقلتها «تونس سوسياليست» في عدد 6 ماي 1930 .

(25) المصدر نفسه .

الافخاريستي الفرصة لتعبئة السكان التّونسيين ضدّ النظام الاستعماري الذي كانت آثاره إذاك ملموسة بوجه خاص. وفي هذا الجو المتفجر، استغل الوطنيون انعقاد المؤتمر للتنديد بتحالف الاستعمار مع الكنيسة الموجه ضد الإسلام والرامي إلى القضاء على الشخصية التونسية. وقد استعملوه أيضا لتصوير سياسة التمييز المطبقة من قبل سلطات الحماية التي كانت، في فترة أزمة تحتاج فيها البلاد أشد احتياج إلى كل أموالها، تقتطع من ميزانية أهم مواردها صادرة أساسا عن الأهالي التونسيين، مساعدة لتظاهرة خاصة بالمسيحيين الكاثوليك. وبنفس المناسبة وقع التأكيد، للحفاظ على أموال دافعي الضريبة، على ضرورة إحداث مجلس منتخب بالاقتراع العام وحكومة مسؤولة أمام هذا المجلس الذي ينبغي أن يكون الدائرة الوحيدة القادرة على التوجيه والمراقبة للتصرف في الميزانية. وبذلك فإن مؤتمر الافخاريستي بقرطاج قد مكن الدستور من مقاومة النظام الاستعماري على ثلاثة أصعدة : الدين الإسلامي والاستغلال والتمييز الاستعماريين، والضمانات الدستورية .

فبإسم الإسلام دعا الدستور الباي إلى رفض الرئاسة الشرفية للمؤتمر. وقد وجه النّداء إلى الملك المسلم في رسالة حرص موجهوها على اكسابها صبغة تمثيلية ودعائية، فذيّلوها بمئات التّوقيعات من مدينة تونس ومن داخل البلاد (26). وقد جاء فيها : «إن الروح التي يبديها المؤتمر بصفة مهينة والتي كانت مصدر أسف وألم لنا، تملي علينا ونحن رعاياكم المخلصون، نشأنا على تقديس المشاعر الإسلامية التي هي مشاعركم، أن نتقدم إليكم بكل احترام راجين منكم الانضمام إلى شعبكم لاستنكار الصبغة العدوانية لهذا المؤتمر ورفض الرئاسة الشرفية. ومما لا شك فيه أن الروح الصليبية والتذكير ببرنامج سان لويس ليسا تظاهرتين متصفتين

(26) «صوت التونسي» 3 ماي 1930. رسالة موجهة إلى الباي متضمنة 678 توقيعا .

بالتعقل ولا هما مطابقتان لقواعد الضيافة ولا سيما في بلاد مازالت وفية للديانة الاسلامية منذ أكثر من ثلاثة عشر قرنا خلت. ونحن واثقون بالفضائل السامية لجلالتكم، وتمسككم بمبادئ الديانة الاسلامية وحميتكم للدفاع عن إيمان ومعتقدات شعبكم ليبقى الإسلام في هذه البلاد الدين المنيع. وأملنا وثيق أن يحظى طلبنا بالقبول » [27] .

وهذا النداء الموجه إلى أحمد باي الذي كان وجوده على رأس الهيئة الشرفية للمؤتمر بتحريض من السلطات الفرنسية قد مكن حكومة فرنسا من أن تبرر أمام مجلس النواب موافقتها ومساندتها لإلتئام تظاهرة مسيحية بالبلاد التونسية، قد بقي بدون جواب[28]. وقد بدا الباي آنذاك كحليف موضوعي «لأعداء الاسلام» وأصبح غير محبوب لدى السكان المسلمين[29].

وقد وجّهت نداءات شبيهة إلى شخصيات تونسية عديدة «للفت انتباههم إلى ما للمؤتمر من صبغة حقيقية تجعله غير متلائم مع كرامتهم وعميق تجذّرهم الديني ولا يمكن إطلاقا أن تسمح لهم بالمشاركة في الهيئة المشرفة عليه ولو بصفة شخصية ومن باب أحرى كممثل مسلم لمؤسسة اسلامية ما». وقد وجهت هذه الرسائل المحتوية كذلك على مئات التوقيعات إلى الوزير الأكبر خليل بوحاجب، ووزير القلم الهادي الأخوة، والوزير الأكبر السابق الطيب الجلولي، والحبيب العلاّم قائد الحرس الملكي، ومحمد شنيق ومحمد بن رمضان وعمر البكوش الأعضاء بالمجلس الكبير والشاذلي العقبي شيخ مدينة تونس وصلاح الدين البكوش «عامل» أحواز مدينة تونس [30]. وإضافة إلى انتمائهما إلى لجنة الإشراف على المؤتمر،

(27) المصدر نفسه .

(28) «تونس سوسياليست» 19 أفريل 1930 .

(29) الأرشيف العام للحكومة التونسية، سلسلة غير مرتبة صندوق 12 مكرر، مذكرة 16 ماي 1930 .

(30) «صوت التونسي» 3 ماي 1930 .

كان شيخ المدينة والعامل مكلفين بالمساعدة على البحث عن مساكن للمؤتمرين. وقد عرض غيرهم من الأعيان المسلمين وخاصة بعض الأمراء والأميرات، لكسب رضى السلطات الاستعمارية، إسكان بعض القساوسة ورجال الكنيسة عندهم. وذهب أحد الأمراء حتى إلى وضع نصف قصره تحت تصرف لجنة تنظيم المؤتمر مضيفا إليه ستة منازل أخرى على شاطئ البحر [31] .

وقد بقيت هذه النداءات مثل الذي وجه إلى الباي بلا جواب وضخّمت لا شعبية العملاء لدى السكان المسلمين. ولم ير الدستور من فائدة في توجيه هذا النداء إلى الطاهر بن عمار رئيس الغرفة الفلاحية الذي أكد بنفسه في جريدة «لاديبيش تونيزيان» موافقته على الانتماء إلى لجنة المؤتمر الشرفية [32]. على أن ما ينبغي ملاحظته هو أن العديد من الأعيان المسلمين قد سحبوا، إثر نداء أصدرته الصحافة العربية، بناتهم من مدارس الأخوات البيض التي اعتبرها مطران قرطاج نفسه أداة للتنصير[33]. فالبرجوازية المسلمة قد بقيت في أغلبيتها الساحقة وثيقة التمسك بالإسلام. أما شيخ الاسلام حميدة بيرم، والطاهر بن عاشور الباش مفتي المالكي اللذين نشر اسماهما في جريدة «لاديبيش» بين أعضاء الهيئة الشرفية للمؤتمر، فقد كذّبا بصفة محتشمة، والحق يقال، في صحيفة عربية، «الزهرة »، أن يكونا قد وافقا على الإشراف على هذه التظاهرة الكاتوليكية [34] .

(31) «تونس سوسياليست» 16 ماي 1930 .

(32) «ظاهرة مريبة» (كراس بالعربية (مركز التوثيق القومي) صدر خلوا من اسم المؤلف، كتبه محيي الدين القليبي .

(33) المرجع نفسه .

(34) الأرشيف العام للحكومة التونسية، سلسلة غير مرتبة صندوق 15 مكرر، مذكرة أول ماي 1930 .

على أن موقف حميدة بيرم بقي محيرا شيئا ما، فلم يكن الدستور مقتنعا بصدق تصريحاته ولم يستبعد الرواية القائلة بأن شيخ الاسلام نفسه هو الذي قد يكون طلب من المطران تسجيل اسمه ضمن اللجنة الشرفية [35] خاصة وأن حميدة بيرم لم يدل بتصريح ثابت لتوضيح الموقف[36] أمام استعمال الصحافة المسيحية لاسمه، وتجاه الجدل الذي قام بين الصحيفتين العربيتين «النهضة» و«الزهرة» اذ اتهمته الأولى بأنه طلب بنفسه المشاركة في لجنة الإشراف، بينما كذبت الثانية هذه الدعوى.

وعلى كل فإن الوطنيين التونسيين شنّوا بمناسبة المؤتمر الافخاريستي كفاحهم ضد الاستعمار باسم الدين الاسلامي الذي يعتبر سلاحا ناجعا ضد «الادماج» ودعوا الأهالي إلى الإلتفاف حول الاسلام مضيفين أن التمسك بهذا الدين لا يتنافى لا مع العلم ولا مع التقدم والتطور. وفي هذا الموضوع كتب شمس الدين العجيمي في «صوت التونسي» بتاريخ 3 ماي 1930 «أن العبرة التي يجب استخلاصها من هذا المؤتمر هو أن نكون جميعا متحدين وراء ديننا الذي يجب أن يكون وسيلتنا للعمل. ولئن كان من شأن التعليم الذي تلقيناه أن يحررنا من الأوهام والمعتقدات الزائفة، فلا ينبغي له أن يؤول بنا إلى جحد ديننا الذي طبع تقدم الإنسانية وأنشأ حضارة من أزهى وألمع الحضارات التي شهدها التاريخ. ولا ننس أن عقيدتنا هي كل شيء عندنا وأننا لم نفلت من مجسات الأخطبوط الإدماجي إلاّ بتوثيق علاقاتنا مع الرسالة المحمدية. ولنتطور، ولنتطور حقا، ولكن في نطاق عاداتنا وتقاليدنا وأخلاقنا الدينية والوطنية ولنتلاءم مع مقتضيات العصر ولنسر بعزم وبخطى ثابتة على درب التقدم وراء اللواء النبوي الأخضر» [37].

(35) «ظاهرة مريبة» (الكراس المذكور) مركز التوثيق القومي .

(36) المرجع نفسه .

(37) «صوت التونسي» 3 ماي 1930 .

وقد قدّم الاسلام إذن كالحافظ للشخصية التونسية وللأمة التونسية والرافع للوائهما. وفي هذه الظروف فإن النضال للدفاع عن الاسلام لا ينفصل عن النضال للدفاع عن الأمة، فبمناسبة مؤتمر قرطاج يبدو أن الشعور الديني قد امتزج كليا بالشعور الوطني .

إلاّ أن الوطنيين التونسيين لم يكتفوا بالتنديد بالمؤتمر باسم الإسلام. ولكنهم استغلوا كذلك فرصة تنظيم هذه التظاهرات التنديد ببعض المظاهر الأخرى للسياسة الفرنسية بالبلاد التونسية. ولئن مكنهم المؤتمر من الكشف عن ظاهرة المس بالدين الإسلامي، فقد أتاح كذلك الفرصة لإبراز مآخذ على النظام الاستعماري من تمييز واستغلال وانعدام الضمانات الديمقراطية .

كما وقع استغلال المساعدة المادية المقدمة للمؤتمر من قبل حكومة الحماية أي مشاركة كل من الأشغال العامة وإدارة الأمن، وبلدية مدينة تونس في إعداد المؤتمر زيادة على منحة بمبلغ مليوني فرنك. وهذا المبلغ وكذلك ما تتحصل عليه الكنيسة سنويا من الدولة التونسية والبالغ حوالي مليوني فرنك، هما مقتطعان من ميزانية الإيالة التي يمولها أساسا الأهالي التونسيون. وهكذا فإن دافعي الضريبة اليهود والمسلمون هم الذين يساهمون في تمويل مشروع كاتوليكي صرف. وقد بلغ الشعور بهذا الاستغلال حدّا كبيرا خاصة أن أموال الدولة في هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب شيئا ما، يمكن أن تصلح قبل كل شيء للتخفيف على السكان. هذا علاوة عن مشاكل أخرى تهم التونسيين بالذات مثل التعليم أهملتها الحكومة .

أما الفوائد المادية التي أشارت إليها الأوساط الرسمية لتبرير مشاركتها في المؤتمر، لئن كانت فعلية، فإنها ما كانت لتفيد التونسيين. فلم تكن الصناعة الفندقية والمطبخية ولا التجارة الكبرى التي يمكن أن تستفيد من دفق آلاف الزوار من مشمولات التونسيين، ولم يكن بائعو «التحف

والأشياء النادرة» بالأسواق، يؤملون كثيرًا من قدوم أولئك الزوار الذين كانت صفتهم الكنسية تمنعهم من إعطاء قيمة كبرى لترهات هذا العالم الدنيوي [38] .

ولئن أبرز المؤتمر الافخاريستي للعيان أحد مظاهر سياسة النظام الاستعماري الاستغلالية، فإنه مكن كذلك من تصوير سياسة التمييز التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية في مجال الدين. فالديانتان الإسلامية واليهودية الممثلتان لأغلبية السكان الساحقة هي أبعد ما تكون عن الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات والهبات التي تقدمها الحكومة للكنيسة المسيحية بالبلاد التونسية. ولقد كانت المساعدات المالية الممنوحة لجامع الزيتونة والحاخامية الكبرى زهيدة بالقياس إلى تلك التي تخصص للأبرشية [39] .

وقد مكّن هذا التصرف في الميزانية التونسية الدستوريين من طرح مشكلة الضمانات الدستورية مرة أخرى. وفعلا كان ينبغي لوضع حدّ لأنواع التعسف وضمان تصرف عادل في أموال دافعي الضريبة، تأسيس مجلس تفاوضي منتخب بالاقتراع العام وحكومة مسؤولة أمامه. وكانت مراقبة الميزانية تبدو مناسبة لاسيما وأن المساعدات المالية الممنوحة للكنيسة سنويا أو بمناسبة المؤتمر الافخاريستي تعتبر إجبارية ولم تكن خاضعة لنظر المجلس الكبير[40]. ومن ناحية أخرى، وبما أن ميزانية الإيالة تقرر بوزارة الخارجية، فإن هذا المجلس المؤسس سنة 1922 والذي

(38) «صوت التونسي» 3 ماي 1930 ،الصواب »، 2 ماي 1930 .

(39) خصص من الميزانية التونسية لسنة 1925 مبلغ 25.000 ف مساعدة لحاخامات البلاد التونسية، و 50.000 لجامع الزيتونة، و 97.600 للمشاريع الخيرية الاسلامية و 500.000 لأبرشية قرطاج وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 285. مذكرة عن المساعدة الممنوحة إلى أبرشية قرطاج من الميزانية التونسية، ديسمبر 1925، وسيتفاقم هذا التمييز سنة 1926 عندما رفعت المساعدة للأبرشية إلى 1.800.000 فرنك .

(40) «تونس سوسياليست» 19 أفريل 1930 .

يقلّ فيه تمثيل التونسيين عن تمثيل الفرنسيين، لم تكن له سوى سلطة استشارية ولم يكن يوفر أي ضمان للأهالي التونسيين. وهذا الضمان، لا يمكن أن يتمثل إلاّ في منح دستور للبلاد التونسية .

فعلى مستوى الاسلام، والاستغلال الاستعماري والضّمانات الدستورية، ركّز الوطنيون التونسيون دعايتهم ضد المؤتمر الافخاريستي، وبنفس المناسبة ضد نظام الحماية .

وزيادة على ذلك طرح الوطنيون مشكلة الحريات الديمقراطية إثر إيقاف السلطات الاستعمارية لشبان تونسيين شاركوا في مظاهرات معادية للمؤتمر الافخاريستي .

فقد تسبب مؤتمر قرطاج الافخاريستي في عقد العديد من الاجتماعات وإصدار اللوائح وشنّ حملة صحفية واسعة النطاق. إلاّ أنه خلق، إلى جانب ذلك، شعورا بالعداء في نفوس السكان تجاه المستعمر تجسم في إضرابات ومظاهرات .

وتجلت الحركة في أول الأمر في مضاعفة اجتماعات الحزب الدستوري التي شهدت تكاثر عدد الحاضرين، رغم «الأوامر الجائرة» الصادرة في جانفي 1926، التي نصّت على عقوبات بالسجن والتغريم فضلا عن الحكم بنفي «كل شخص أحدث بكتابات أو أعمال أو أقوال علنية أو غير علنية الحقد والاحتقار أو عدم الاعتبار للملك والحكومة أو إدارة الحماية». وقد جاءت وفود من داخل البلاد مستفسرة عن الوضع ومقدمة مساندتها للدستور ومتقبلة للشعارات بهدف نشر الحركة في شعبهم الخاصة [41] .

ولكن، عند قدوم أولى مجموعات المؤتمرين في 3 ماي 1930، اتخذت الحركة شكلا أكثر تصلبا . فشنّ عمال الرصيف بمدينتي تونس

(41)« ظاهرة مريبة» المؤلف المذكور (مركز التوثيق القومي) .

وبنـزرت إضرابات ليعربـوا للأساقفة عن عداء الأهـالي لمؤتمـر قرطـاج الافخاريستي[42]. وفي نفس اليوم دخل طلبة جامع الزيتونة والتلامذة المسلمون لمعاهد كارنو والعلوية والصادقية في إضراب عن الدروس سوف يتواصل حتى 13 ماي، كما قاموا بهيجان ضد المؤتمر [43]. وقد حاولوا في أول الأمر حمل التجار على غلق محلاتهم احتجاجا على تحديات الكنيسة المسيحية [44]. إلاّ أن تدخل أعوان الأمن وشيخ مدينة تونس دفع التجار المسلمين إلى العدول عن الإضراب تحت التهديد بالسجن [45].

وتظم عندئذ الطلبة والتلامذة اجتماعا في صحن جامع الزيتونة ونزلوا إثره في مظاهرة عظيمة إلى المدينة. فتدخلت الشرطة لتشتيتهم وتم إيقاف 17 متظاهر [46]. وفي الغد، الأحد4ماي، قرر التلامذة احتجاجا منهم، مواصلة الإضراب واستئناف المظاهرات حتى يفرج عن رفاقهم [47]. وفي عريضة موجهة إلى الوزير الأكبر وإلى الصحافة، احتجوا على المس بالحريات الديمقراطية وأكدوا تضامنهم مع رفاقهم الموقوفين، وألحّوا في المطالبة بالإفراج عنهم [48]. ويوم الاثنين 5 ماي، تجمع المتظاهرون أمام الإقامة العامة ثم فرقوا من جديد، فتوجهوا إذاك نحو بطحاء الحلفاوين وتجمّعوا في جامع صاحب الطابع [49]. وفي نفس اليوم أفرجت الشرطة

(42) المرجع نفسه .

(43) قد لعب السيد الباهي الأدغم وهو آنذاك تلميذ بالقسم الثالث بالمدرسة الصادقية، دورا نشيطا بصفة خاصة في إعداد هذا الإضطراب .

(44) «تونس الإشتراكية» 4 ماي 1930 .

(45) «صوت التونسي» 10 ماي 1930 .

(46) «ظاهرة مريبة» (الكراس المذكور، مركز التوثيق القومي) .

(47) حسب الباهي الأدغم، كان التلاميذ التّونسيون بمختلف مدارس مدينة تونس قد تمكنوا، بمناسبة مؤتمر قرطاج الافخاريستي، من تحسيس السكان الذين شاركوا بكثافة في مظاهرة 3 ماي 1930 .

(48) «ظاهرة مريبة» ... الكراس المذكور (مركز التوثيق القومي) .

(49) المرجع نفسه .

عن 6 من الموقوفين السّبعة عشر. أما الأحد عشر الآخرون فقد وجهت إليهم تهمة المس بحرية العمل، والتحريض على الإضراب واستعمال وسائل العنف ضد أعوان الأمن والاضرار بالأمن العام [50]. وبهذا كانت السلطات الاستعمارية تريد إبطال فعل المسيّرين وإحباط مظاهرات محتملة وقت التئام المؤتمر أي من 7 إلى 11 ماي 1930. وفي هذه الاتجاه، استدعى مدير الأمن البعض من المسؤوليين في حزب الدستور مثل الشاذلي خير الله مدير «صوت التونسي» ومحيي الدين القليبي مدير الحزب، وعمر بن قفصية الأمين العام لشعبة الحلفاوين الدستورية القوية، ونسب إليهم مسؤولية الأحداث الأخيرة وهددهم بالإيقاف في حالة وقوع أحداث جديدة[51]. وعندما هدأ الوضع، وانتهى المؤتمر، سارعت السلطات الاستعمارية إلى حفظ قضية الموقوفين. على أن إيقاف تلامذة شبان لم يمر بدون إثارة غضب الرأي العام لدى السكان المسلمين وكذلك لدى اليسار الفرنسي بالبلاد التونسية. وقد احتج كل من الفرع التونسي للرابطة النسائية للسلم والحرية وكذلك فرع الحزب الاشتراكي باسم الحريات الديمقراطية ضد القمع «الذي اتخذ صبغة تنكيلية وتعسفية وخاصة عندما يطبق على شبان هم أقرب ما يكون إلى الطفولة » [52]. وذهبت هاتان المنظمتان حتى إلى بعث وفود لدى المقيم العام فرانسوا مانسرون الذي أبدى استعدادا لاتخاذ إجراءات تهدئة [53] رغم تأكيده على أنه لا يمكنه التّدخل في شؤون المحكمة الفرنسية .

ومع ذلك فقد كان من صالح حكومة الجمهورية تهدئة الوضع لإنهاء قضيّة كانت تظهر فيها كمدافعة عن مصالح الكنيسة بالبلاد التونسية،

(50) المرجع نفسه .

(51) المرجع نفسه .

(52) «تونس الاشتراكية» 10 ماي 1930 .

(53) «صوت التونسي» 17 ماي 1930 .

وتضعها في وضع يتناقض مع المبادئ اللائيكية التي لم تزل قطاعات عريضة من السكان الفرنسيين شديدة التمسّك بها. لذلك فإن العدالة الفرنسية، التي تعود إليها، طبقا «للأوامر الجائرة» كل الجنح السياسية مهما كانت جنسية مرتكبها، قبلت بطلب من المحامين [54] الإفراج عن خمسة من الأحد عشر موقوفا. وقد قدم إلى المحكمة في 13 ماي 1930 المتّهمين الستة الآخرون وحكم عليهم بالسجن من 8 أيام إلى شهرين مع تأجيل التنفيذ [55]. وفي نفس اليوم أفرج عن كل الموقوفين واستؤنفت الدروس في كل المعاهد [56].

وقد بدا لسلطات الحماية أن مسألة مؤتمر قرطاج الافخاريستي قد انتهى أمرها. على أن هذه القضية قد اسهمت في إخراج الحركة الوطنية من خمولها وكشفت عن وجود قوى جديدة بالبلاد التونسية سوف تلعب فيما بعد دورا هاما في تأطير الاتجاه الوطني التونسي وتوجيهه نحو التصلب، فزيادة على العمال وصغار التجار وأرباب الصناعات والطلبة الزيتونيين الذين كانوا يشكلون حتى ذلك الحين قوة الحركة الوطنية [57] قد برز بمناسبة مؤتمر قرطاج على الساحة السياسية التلامذة والطلبة من ذوي التكوين العصري.

(54) من بين المحامين الذين تولوا الدفاع عن الموقوفين، يمكن أن نذكر رئيس الجامعة الاشتراكية ديران انقليفيال وقادة من الدستور مثل أحمد الصافي وصالح فرحات ومحامين شبانا من هيئة «صوت التونسي» مثل الطاهر صفر والحبيب بورقيبة (ظاهرة مريبة، الكراس المذكور).

(55) «ظاهرة مريبة» الكراس المذكور (مركز التوثيق القومي).

(56) كان الطلبة الزيتونيون هم وحدهم الذين واصلوا الإضراب عن الدروس حتى آخر السنة، غير أن هذا الإضراب لم يعد من هنا فصاعدا ذا صبغة سياسية بل أصبح يرمي إلي تحقيق بعض المطالب المتعلقة بالزيتونة.

(57) كان السبعة عشر موقوفا من المتظاهرين في 3 ماي 1930، يشملون : تاجرا، 3 عمال، 3 صناع، 9 طلبة زيتونيين، وتلميذا من المعهد العلوي، ولكن لم يحكم في 13 ماي 1930 إلاّ على عاملين، وطلبة الزيتونة الأربعة بتأجيل التنفيذ. ومن ناحية أخرى فقد أوقف تلامذة عديدون ثم سيقوا إلى الشرطة وأفرج عنهم («ظاهرة مريبة» الكراس المذكور).

وبصفة عامة فإن مقاومة النظام الاستعماري قد استؤنفت في الثلاثينات رغم العقوبات الثقيلة التي نصت عليها «الأوامر الجائرة» بل واتجهت إلى التصلب أكثر فأكثر.

وفي سنة 1931، وبمناسبة الاحتفاء بالذكرى الخمسين لانتصاب الحماية بالبلاد التونسية اتسع مدى هذه المقاومة واتسم بمشاركة أهم للجماهير الشعبية.

III- الاحتفاء بخمسينية الحماية وبروز الجماهير الشعبية على الساحة السياسية:

أحدث الاحتفاء بخمسينية الحماية، شعورا ثقيلاً بالإهانة. على غرار ما أحدثه انعقاد المؤتمر الافخاريستي. وكان من العسير تحمل هذه التظاهرة لا سيما وأن إقامتها التي جرت بعد إحياء مائوية احتلال الجزائر، دليل على إرادة الحكومة الفرنسية وضع البلاد التونسية وهي مجرد حماية في وضع مماثل للجزائر وهي مستعمرة [58]. وازداد الاستنكار عندما حمّلت سلطات الحماية الميزانية التونسية مبلغ 300 مليون فرنك لتنظيم احتفالات الخمسينية في فترة كان فيها السكان التونسيون في أشد الحاجة إلى مثل هذا المبلغ [59]. وكانت المجاعة قد فتكت بمناطق مختلفة من الإيالة كما بلغ الحنق أشده أمام تأكيدات السلطات الفرنسية على أن البلاد التونسية قد حققت منذ خمسين سنة تقدما في كل الميادين طبقا للرسالة الحضارية التي قامت بها فرنسا منذ 1881. وهذه التبريرات الناشزة، في فترة أزمة

(58) الأرشيف العام للحكومة التونسية، مجموعة غير مرتبة صندوق 12 مكرر. من مأمور الشرطة قرانجي إلي مدير الأمن، تونس 29 أكتوبر 1930.

(59) المصدر نفسه، معلقة وجدت بسوق العطارين معلقة على جدار الجامع الأعظم في 17 مارس 1931.

اقتصادية واجتماعية ردّدها رئيس الجمهورية الفرنسية بمناسبة زيارته البلاد التونسية في شهر أفريل 1931. ورغم أن وضع قسم هام من السكان التونسيين كان ينذر بالخطر، رسم قاستون دوميرق صورة مثالية لعمل فرنسا بالبلاد التونسية وقد تجلى – حسب رأيه – في ازدهار اقتصادي عظيم، وتنظيم محكم للبلاد مؤسس على «مبادئ الإنسانية السامية» التي ألهمت دوما سلطات الحماية [60]. ومن ناحية أخرى، كان المعرض الاستعماري المقام بباريس في شهر ماي 1931 يهدف إلى «تمجيد عمل فرنسا الاستعماري» لتلقين الجماهير الفرنسية مشاعر الإجلال للامبراطورية .

فكانت الحكومة الفرنسية بسياستها هذه أبعد ما تكون عن الإعراب عن أدنى إستعداد لإتخاذ اجراءات تحررية ولو على المدى البعيد في مستعمراتها وهي تتصوّر الاستعمار على أنه ظاهرة لا رجعة فيها .

وقد أحس الوطنيون بأنهم خدشوا في شعورهم الوطني، وأدركوا رهان كل هذه التظاهرات، فقاموا برد فعل شديد على الاحتفاء بخمسينية الحماية.

ولم يفت الحزب الدستوري مثل الصحافة التونسية التنديد بهذه التظاهرة ودحض الأطروحات القائلة إن عمل فرنسا بالبلاد التونسية أسس على مبادئ «الإنسانية السامية» وأن هذا العمل أفاد كل سكان الإيالة. ومنذ شهر سبتمبر 1930 شرع الدستور والصحف التونسية في حملة ضد خمسينية الحماية. وفي اجتماعات دستورية متزايدة باطراد كان الوطنيون يحذّرون عامة السكان من المشاركة في الاحتفالات المرسومة لهذه المناسبة [61]. وفي28 أكتوبر 1930، خلال اجتماع نظمه الدستور، ذكر

(60) «البرقية التونسية» 12 أفريل 1931 .

(61) الأرشيف العام للحكومة التونسية، مجموعة غير مرتبة صندوق 12 مكرر. من مأمور الشرطة فرانجي إلى مدير الأمن، تونس 31 أكتوبر 1930 .

محيي الدين القليبي الحضور بأن الجزائريين قد تظاهروا ضد الاحتفال بمئوية احتلال الجزائر وذلك بالبقاء في منازلهم. وفي آخر سنة 1930 أرسلت اللجنة التنفيذية إلى كافة الشعب الدستورية منشورا دعت فيه الأهالي إلى اجتناب الحضور أو المشاركة في الاحتفالات بالخمسينية، بعد أن دحضت الأطروحات المعروضة في الصحافة الفرنسية الاستعمارية والقائلة أن سنوات الحماية الخمسين قد تجلت في انتصار عسكري وسياسي وأدبي لفرنسا بالبلاد التونسية. على أنه وقع التوضيح أن هذه المقاطعة لا ينبغي تطبيقها على رئيس الجمهورية الفرنسية الذي يجب «استقباله استقبالا ودّيا لا أكثر» بمناسبة زيارته للبلاد التونسية [62].

وزيادة على هذه المقاومة السلبية التي نادى بها عبد العزيز الثعالبي، وقد كان يرسل من منفاه تعليماته إلى أعضاده بمدينة تونس [63]، فكر الدستور في تنظيم إضراب للتجار في 12 ماي 1931 للبرهان على أن البلاد التونسية قد فقدت استقلالها في مثل هذا اليوم بالذات [64] .

وشاركت الصحافة التونسية في القيام بهذه الحملة ضد الاحتفاء بخمسينية الحماية .

فاعتبر محمد الجعايبي مدير «الصواب» في مقال له بعنوان «بعد خمسين سنة من الحماية» نشر يوم 5 سبتمبر 1930، أن الاحتفاء بالخمسينية يشكل مظهر تعالٍ على الشعب التونسي غير مرغوب فيه وفعل سياسي سيءٍ وليس له ما يبرّره ولا سيما أن فرنسا لا تستطيع بعد

(62) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 27 ديسمبر 1930 .

(63) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 23 ديسمبر 1930 (حسب هذا التقرير لفرانجي كان محيي الدين القليبي قد ذكر خلال اجتماع للدستور آخر توصيات الثعالبي) .

(64) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، تونس 28 أفريل 1931 .

خمسين سنة من انتصاب للحماية، أن تعتبر أنها قامت بواجبها إزاء الشعب التونسي الذي لم يزل بعد محروما من الحقوق السياسية وكل الحريات، والمساواة والذي يعتبر غريبا في بلاده بالذات [65]. وقد حذرت صحيفة «الزهرة»، والحال أنها قريبة من الإقامة العامة، مما قد يحدثه «الاحتفاء بالخمسينية» من الأخطار [66] .

إلاّ أن أشد الحملات حدة قد شنتها «صوت التونسي» الصحيفة الوطنية الناطقة بالفرنسية .

وقد إحتجت الصحيفة أول الأمر على تكلفة الاحتفالات التي تشكل، بما لها من وطأة على الميزانية التونسية، استغلالا فاحشا للأهالي التونسيين. وذكّرت بالمناسبة سلطات الحماية بما لمثل هذه المظالم من وخيم العواقب على العلاقات الفرنسية التونسية [67]. كما شرعت «صوت التونسي» من جهة أخرى في تفنيد أطروحات «رسالة فرنسا الحضارية بالبلاد التونسية» و«دوام الحماية» التي عرضتها الصحافة الاستعمارية بمناسبة الخمسينية. وللقيام بهذه الحملة على أحسن وجه والتصدي لخطر الاستعمار الفرنسي المهدد أكثر فأكثر، أصبحت «صوت التونسي» الاسبوعية حتى ذلك الحين يومية بداية من 15 فيفري 1931 وأضافت إلى هيئة تحريرها شبانا وطنيين معروفين بمواقفهم المتصلبة .

بدأت «صوت التونسي» منذ 24 جانفي 1931، في تفنيد الأطروحات المعروضة من قبل الأوساط الاستعمارية، وهي لم تزل بعد أسبوعية. ففي مقال قيّم تولّى شمس الدين العجيمي الرد بسخرية على القائلين بـ «رسالة

(65) الأرشيف العام للحكومة التونسية. مجموعة غير مرتبة صندوق 15 مكرر، مذكرة عن الصحافة الأهلية 1930 .

(66) المصدر نفسه، من مأمور الشرطة فرانجي إلى مدير الأمن، تونس 29 أكتوبر 1930 .

(67) «صوت التونسي» 24 جانفي 1931 « مصدر لاستغلال الأعياد الرسمية» .

فرنسا الحضارية بالبلاد التونسية» التي لا تبررها حسب قوله لا المساعدة ولا الصحة العموميتان وقد كانتا دون المستوى، ولا السل ولا الأمراض الزهرية والملاريا التي لم تزل تفتك بالأهالي التونسيين، ولا وضع الفلاح الصغير المحروم من أكبر قسط من أراضيه لصالح المعمرين، ولا حرمان التونسيين من الحقوق السياسية المقصورة على الفرنسيين دون غيرهم [68].

وواصل صالح فرحات السير بإطناب في نفس الاتجاه في مقال بعنوان «حول الخمسينية» صَدَرَ يوم 10 أفريل 1931 فقد استنتج الأمين العام المساعد للدستور بعد أن دعم تحليله بأرقام وأحداث موضوعية ما نصّه : «إنّ الدفاع عن الرأي القائل بأن مشكلة الاستعمار أساسها الفكرة المجردة من كل نزعة انتفاعية والرامية إلى نقل الحضارة [إلى من هم في حاجة إليها] انما هو من قبيل النفاق الصرف» [69] .

كما هاجم محمود الماطري بشدة محمد شنيق الرئيس المساعد للمجلس الكبير يوم 6 ماي من نفس السنة، في جريدة «صوت التونسي» وأخذه على تمجيد عمل لم يستفد منه التونسيون إلاّ الشيء القليل وتقريض مفاخر حضارة لم تصل إلاّ إلى أقلية صغيرة من الأهالي التونسيين والتزييف عن رويّة للحقيقة إرضاء لأسياده». وذلك بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى تونس[70].

واستعمل التونسيون فضلا عن الصحافة طرقا أخرى لتحذير السكان من المشاركة في الاحتفاء بالخمسينية والتنديد بنفس المناسبة بالسياسة التي تمارسها فرنسا بالبلاد التونسية منذ 1881 .

(68) المصدر نفسه، «بعد مرور خمسين سنة» (1881-1931) .

(69) «صوت التونسي» 10 أفريل 1931 .

(70) المصدر نفسه 6 ماي 1931 «رسالة مفتوحة من محمد الماطري إلى السيد شنيق» .

فأصدر الدكتور أحمد بن ميلاد في شهر ماي 1931 نشرية بعنوان «خمسون سنة من التفوق الفرنسي بالبلاد التونسية» انطلق فيه من تحليل سياسة الحماية في المجالات الاجتماعية والتربوية للبرهنة على أن هذه السياسة هي خلافا للدعاية الرسمية النفي بعينه لكل رسالة حضارية[71].

وفي شهر مارس من نفس السنة، عثر على معلقة ملصقة في العديد من أحياء مدينة تونس وهي تتضمن، مع التذكير بالأضرار الناجمة حتما عن الاحتفاء بخمسينية الحماية على حساب الأغلبية الساحقة من السكان التونسيين في وقت كانوا فيه عاجزين عن تأمين معاشهم، تحذيرا من أن تظاهرة كهذه من شأنها أن تحدث معركة شاملة لأن «الشعب التونسي يؤثر الموت من جراء الكفاح على الموت من المجاعة والاستعباد» [72]. وجاء في معلقة ثانية عثر عليها في 27 أفريل الموالي داخل جامع الهواء بمدينة تونس، مؤاخذة للأهالي التونسيين على سباتهم ولا مبالاتهم وخمولهم تجاه الخطر المتربص بهم، حثهم على اليقظة لزعزعة الهيمنة الأجنبية مع تذكيرهم بالمناسبة أن النبي محمدا دعا المسلم إلى التضحية عند اللزوم، من أجل روحه وعائلته وأبنائه ووطنه[73]. وكانت «جمعية الفداء» التي نسبت إلى نفسها إصدار هذه المعلقات هي التي وجهت أيضا رسالة مجهولة المحرر إلى كل من أحمد باي والمقيم العام ورئيس الجمهورية الفرنسية ووزير الشؤون الخارجية وقد جاء فيها : «لتعلموا أننا نكتب اليكم هذه العبارات القليلة بدمائنا ممتزجة لتتذكركم بأننا أقسمنا بقتل كل شخص يقبل تنظيم الخمسينية التي تريد فرنسا الشروع فيها ببلادنا المسلمة أو يشارك فيها» [74].

---

(71) هادي زمان المعروف بـ أحمد بن ميلاد خمسون سنة من التفوق الفرنسي بالبلاد التونسية، باريس 1930 .

(72) الأرشيف العام الحكومة التونسية، مجموعة غير مرتبة صندوق 12 مكرر، ترجمة لمعلقة وجدت ملصقة على جدار الجامع الأعظم في 17 مارس 1931 .

(73) المصدر نفسه، من مدير الأمن إلى المدير العام للداخلية، تونس 29 أفريل 1931 .

(74) المصدر نفسه .

وهذه الأقوال التي كانت تتضمن تهديدات، كانت صادرة ولا شك عن الأوساط المتطرّفة [75] إلاّ أنها قد أسهمت في تعبئة السكان التونسيين ضد النظام الاستعماري .

ومن جهة أخرى فقد مكن الاحتفاء بخمسينية الحماية كل اتجاهات الحركة الوطنية التونسية من التنديد بنظام الحماية، وكان تفنيد أطروحات الأوساط الاستعمارية الممجدة للعمل الذي أنجزته فرنسا بالبلاد التونسية منذ 1881 قد ساعد على فهم أحسن لطبيعة الاستعمار ومن هنا بالذات على تنمية الوعي الوطني بين السكان التونسيين .

وبصفة عامة فإن هذه الحملة العنيفة، من شأنها أن تقلق سلطات الحماية التي كانت آنذاك تسلّط عقابها على الوطنيين التونسيين الذين توصف أقوالهم عند اللزوم بأنها «ذمّ منظم وشامل» .

لذلك صدر الاذن في 12 ماي 1931 أي في نفس يوم خمسينية معاهدة باردو بالذات بتعطيل صحيفتين ناطقتين بالعربية : «النهضة» و«الوزير». وإذ أن نظام الصحافة بالبلاد التونسية، لم يكن يسمح بتعطيل الصحف الناطقة بالفرنسية إداريا، فقد أجريت تتبعات ضد هيئة تحرير «صوت التونسي» المتهمة بالمناسبة «بإثارة الحقد بين الأجناس». غير أن هذه التهديدات لم تدخل الخوف في نفوس المشاركين في تحرير هذه الصحيفة الوطنية الذين أكدوا علانية عزمهم، رغم الوعيد بالنفي والسجن، على مواصلة «التنديد بالفضائح وفضح المظالم ومقاومة الجور». بل وأضافوا قولهم «إن قضية لا تؤدي إلى سقوط شهداء هي قضية مخسورة سلفا، وقضية بلادنا هي من القضايا التي يجب أن نربحها» [76] .

---

(75) ارتابت الشرطة أول الأمر في تلامذة المدرسة الصادقية وخاصة الأدغم والعنابي اللذين كانا قد كتبا سابقا كتابات قومية، وسلمت فيما بعد بأن المجموعة الشيوعية هي المسؤولة ولا الدستور (الأرشيف العام للحكومة التونسية مجموعة غير مرتبة، صندوق 13 الملف 44).

(76) «صوت التونسي» 2 جوان 1931، مقال محمود الماطري .

وإن الجرأة التي أظهرها الوطنيون التونسيون – رغم كونهم يقعون تحت طائلة التتبعات العدلية، – إضافة إلى الحملة المنظمة ضد النظام الاستعماري بمناسبة خمسينية الحماية، عوامل خلقت في نفوس الجماهير الشعبية حركة تضامن تجلت في 9 جوان 1931 يوم افتتاح محاكمة «صوت التونسي »، بإغلاق المحلات التجارية وتجمع كبير قرب قصر العدالة. وعند خروج المتهمين الشبان من المحكمة رفعوا على الأعناق بابتهاج، وطيف بهم عبر الشوارع الرّئيسية لمدينة تونس [77]. فقرّرت سلطات الحماية إزاء هذه المساندة المكثفة من السكان، إرجاء المحاكمة لأجل غير مسمى تحسبا للأسوأ. وهو ما استخلص منه الوطنيون الشبان إذاك أن تدخل الجماهير في الساحة السياسية قادر دون سواه على حمل الحكومة على التراجع. ومن هنا فصاعدا ستكون مساندة الجماهير الشعبية الفعلية هي القاعدة لعملهم السياسي. وستتجلى نجاعة هذا السلاح بصفة محسوسة أكثر بمناسبة المظاهرات التي اندلعت إثر دفن المتجنسين التونسيين بالمقابر الاسلامية .

IV– دفن التونسيين المتجنسين بالمقابر الاسلامية وردفعل الجماهير الشعبية:

أثار دفن التونسيين المتجنّسين بالمقابر الاسلامية حركة شعبية أوسع وأعمق مما أثاره انعقاد المؤتمر الافخاريستي بقرطاج أو الاحتفاء بخمسينية الحماية، وكانت هذه الحركة وقد تجاوزت إطار مدينة تونس، تلقائية أول الأمر ثم احتضنها فيما بعد الشق المتصلب من الحركة الوطنية وقد أدرك بوضوح ما لهذا السلاح من الأهمية في كل عمل سياسي .

وكانت مسألة دفن التونسيين المتجنسين بالمقابر الاسلامية قد انطلقت من الحملة التي قام بها الوطنيون التونسيون ضد قانون 20 ديسمبر 1923

(77) المصدر نفسه، 9 جوان 1931 «يوم تاريخي» بقلم محمد بورقيبة .

الذي منح التونسيين بعض التسهيلات للحصول على الجنسية الفرنسية. وبالاعتماد على القرآن، أقر الوطنيون التونسيون إذاك أن كل من تخلى عن جنسيته، تخلى في الآن نفسه عن دينه، وأن المتجنس يعتبر مرتدّا، ويجب عزله تماما عن حياة المجتمع الاسلامي. فلا يجب الاقتراب منه أو إقامة علاقات معه. ولا يمكنه أن يرث من مسلم أو ينقل إليه إرثا، ويجب أن لا تصلى عليه صلاة الجنازة وأن لا يدفن في مقابر المسلمين» [78] .

على أن هذا الموقف ضد المتجنسين لم يحظ بمساندة السلطات الدينية التي رفضت عن خوف أو تحت ضغط حكومة الحماية الإدلاء برأيها في الموضوع [79]. إلاّ أن الشيخ الزنكلاوي، المدرّس بجامع الأزهر الشهير، أكد في شهر مارس 1924 أن الشريعة القرآنية تقتضي هذا السلوك إزاء «المرتد» [80] .

غير أن معارضة السكان لدفن المتجنسين بالمقابر الاسلامية لم تطرح قبل 1930، وقد بلغت هذه الحركة لمقاطعة التونسيين المتجنسين التي انطلقت هذه السنة من قريتي أكودة وحمام سوسة بالساحل مدى لم يسبق له مثيل .

(1) فتوى مفتي بنزرت ودفن التونسيين المتجنسين :

تمكنت الجماهير الشعبية يوم 31 ديسمبر 1932 من منع دفن متجنس معروف يسمى شعبان بالمقبرة الاسلامية في بنزرت إذ تنازلت السلطات

(78) «لسان الشعب» 26 ديسمبر 1923 (ذكره يحيى الغول، التجنيس الفرنسي والحركة الوطنية التونسية بحث معد لنيل شهادة الكفاءة في البحث، نسخة مرقونة، تونس 1973 ص 124) .

(79) أ . ت المدني حياة كفاح، الكتاب المذكور ص 281 .

(80) يحيى الغول، التجنيس الفرنسي والحركة الوطنية التونسية، الكتاب المذكور ص 124 .

الفرنسية لهذه المدينة، باتفاق، والحق يقال، مع عائلة المتوفى، أمام ضغط السكان، ودفن شعبان في مقبرة أوربية. ولئن كان نجاح هذه المظاهرة الشعبية ذا أهمية فإن الفتوى الشرعية التي أصدرها بهذه المناسبة وبطلب من «القايد»، مفتي بنزرت الشيخ ادريس الشريف كانت أعظم أثرا وأثقل من حيث العواقب. فلأول مرة بالبلاد التونسية، تصرّح شخصية دينية بصفة علنية أن المتجنس مرتد ولا يجوز إذن طبقا للتعاليم الاسلامية دفنه بمقبرة إسلامية .

لقد كشفت القضية التي نشبت ببنزرت، وفتوى الشيخ إدريس الشريف – التي كان دورها عظيما في شحذ عزائم الجماهير البنزرتية – للحركة الوطنية التونسية وبصفة أخص لجناحها المتصلب عن وسيلة عمل هي من النجاعة بمكان، في تعبئة السكان التونسيين ضد نظام الحماية. كما كشفت هذه الأحداث عن مدى عداء الجماهير الشعبية للمتجنسين بالجنسية الفرنسية ومدى تشبث التونسيين بدينهم. وإلى جانب هذا فقد وفرت فتوى مفتي بنزرت، بمثابة المرجع الأدبي والديني يمكن، إذا ما استغل بمهارة، أن يساعد على تعبئة شاملة للجماهير الشعبية أولا ضد دفن المتجنسين بالمقابر الاسلامية ثم ضد النظام الاستعماري بصفة عامة.

فأقلقت أحداث بنزرت في مثل تلك الظروف المسلمين المتجنسين بالجنسية الفرنسية كثيراً وكانت تنذر بالإيقاف التام لحركة التجنس ضمن السكان التونسيين .

وتعلقا منهم بصفتهم كمسلمين، رفع المتجنسون عن طريق منظمتهم «رابطة المسلمين الفرنسيين بالبلاد التونسية» [81] دعواهم إلى حكومة الحماية ولفتوا إليها نظر شخصيات سياسية بالوطن الأم .

(81) أسس «رابطة المسلمين الفرنسيين بالبلاد التونسية» عبد القادر القبايلي وهو محام من أصل جزائري، ورخص لها بقرار من الوزير الأول بتاريخ 15 ديسمبر 1924 .

ولضمان الدفاع عن مصالح المتجنسين وحمايتها، وهم على كل «مواطنون فرنسيون »، وترك الباب مفتوحا أمام التجنس، سعت سلطات الحماية إلى محو آثار أحداث بنزرت ولا سيما الناجم منها عن فتوى الشيخ إدريس الشريف. ورأت من الواجب نسخها بفتوى شرعية صادرة عن سلطات دينية أعلى .

(2) فتوى المجلس الشرعي ودفن التّونسيين المتجنسين في المقابر الإسلامية:

ولأجل تحقيق هذا الهدف والسماح بدفن التونسيين المتجنسين بالمقابر الاسلامية، اتجهت سلطات الحماية إلى المجلس الشرعي وهو أعلى هيئة دينية بالإيالة. فأعدّ الوزير الأكبر الهادي الاخوة باتفاق مع المقيم العام ومع شيخي الإسلام المالكي والحنفي، الطاهر بن عاشور، ومحمد بن يوسف إجراء تمت صياغته بأسلوب لا يصدم المفتيين الشرعيين في قناعاتهم الخاصة ويحفظ لهم ماء الوجه أمام الرأي العام الإسلامي. وفي هذا الاتجاه لم يطلب من رجال الإفتاء تبرير التجنيس بل فقط الترخيص بدفن المتجنسين «التائبين» بالمقابر الإسلامية. والصيغة التي تم التوصل إليها تتمثل في طرح السؤال التالي على رجال المجلس الشرعي : «ما قولكم في مسلم تونسي تجنّس بجنسية بلاد أجنبية يختلف قانونها مع الشرع الإسلامي ثم جاء إلى القاضي وتلا أمامه الشهادة وأبدى له تعلقه بالإسلام ورفضه لكل دين آخر. فهل يكون لهذا المتجنس نفس حقوق وواجبات المسلمين وهل يجوز دفنه عند موته في مقبرة اسلامية ؟» [82] .

فدعي المجلسان المالكي والحنفي من قبل الطاهر بن عاشور ومحمد بن يوسف، واجتمعا على التوالي يومي 3 و 4 أفريل 1933 وكان جواب القضاة الحنفيون مؤيدا للسؤال الذي طرحته عليهما الحكومة، أما جواب القضاة

(82) ذكرهُ يحي الغول : التطبيع الفرنسي والحركة الوطنية التونسية، مرجع مذكور سابقا، ص 130.

المالكيين فلم يكن بمثل هذا الجزم، إذ اعتبر هؤلاء أنه لا يكفي للمتجنس أن يتلو الشهادة أمام القاضي ليتمتع بكل حقوق المسلمين وواجباتهم بل عليه أن يعلن مع ذلك عن تخليه عن الجنسية التي حصل عليها. غير أن هذه الفتوى المالكية لا ترى مانعا في حفاظ المتجنس على الجنسية التي اقتناها وفي الخضوع لقوانينها مادام لا يستطيع التملص منها. وقد اعتبر هؤلاء الفقهاء بصفة عامة أن المتجنس مرتد إلاّ أن توبته مقبولة إذا ما تخلى حسب قدرته عما جعله مرتدا. يجوز عندها دفنه بالمقابر الإسلامية[83] إلاّ أن قبول التوبة لم يكن بصفة عملية خاضعا لأي شرط [84] وقد تقتصر «التوبة» على إعلان شفوي عن التخلي عن الجنسية الفرنسية والتلفظ بالشهادتين أمام القاضي.

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن الفتوى الشرعية، كانت إلى جانب منحها نوعا من الغفران للمسلمين المتجنسين، قد أغلقت في المقابل الباب أمام التجنيس. وفعلا فالمسلم المتجنس أعتبر مرتداً من قبل أعلى سلطة دينية بالإيالة.

إلاّ أن موقف رجال المجلس الشرعي هذا، الذي جاء ملتبسا عن قصد، ما كان ليرضي حكومة الحماية أو الوطنيين التونسيين، فالسلطات الاستعمارية أدركت جيدا ما يحتويه من خطر على أوضاع المتجنسين وقد كانت بعد في طريق الانهيار، وآثرت تجاهله والإعراض عن الاعتماد عليه. أما الوطنيون فإنهم اعتبروه بالعكس مساندة لنظام الحماية هدفها تيسير مهمة الحكومة في وقت حاسم على وجه الخصوص. فلم يكن الموضوع المطروح لديهم سنة 1933 هو التجنيس – الذي لم يفرز إلاّ حصيلة هزيلة –

(83) المصدر نفسه.

(84) لم تكن الفتوى الحنفية تخضع التوبة إلى أي شرط. أما الفتوى المالكية فهي تكتفي بإخضاعها إلى العدول الشفوي عن الجنسية الفرنسية أمام القاضي.

أو ارتداد المتجنس الذي قد أقرّ منذ سنة 1923 بالاعتماد على النص، من قبل الحزب الدستوري رغم سكوت العلماء، بل الأمر يتعلق بعزل المتجنسين عن المجموعة الاسلامية، طبقا للتعاليم القرآنية وللإرادة الشعبية.

لذا، أدان الوطنيون التونسيون بشدة موقف رجال المجلس الشرعي ورفضوا شروط التوبة التي حددتها الفتوى، واعتبروا أنه على المتجنس إذا ما أراد حقا العودة إلى المجموعة الاسلامية، أن يتخلى بالفعل لا بمجرد القول عن الجنسية الفرنسية. وفي يوم 21 أفريل 1933 نبهوا في جريدة «العمل التونسي» الصادرة بالفرنسية إلى «أنه على التائب أن يعلن توبته ويطابق ذلك مع أفعاله وأن لا يعود إلى اقتراف الذنب الذي تاب عنه وأن يصلح ما يمكن إصلاحه».

وفي ظلّ هذه الظروف، ظهر العلماء – الذين لا يعيرون كبير اهتمام لمعنى النصوص المقدسة ولا لمبناها – في مظهر الخائنين للدين والوطن[85]. والحال أنهم المكلفون برعاية هذه النصوص والسهر على احترامها، ولا لإرادة الجماهير الشعبية، وبالعكس، فإن الوطنيين أصبحوا يظهرون في مظهر المدافعين الحقيقيين عن الدين الاسلامي بل أضحوا يتهمون المجلس الشرعي بكونه صنيعة السلطات الاستعمارية التي أقرت أفعالها «بتدقيقات لا تمت بصلة إلى المبادئ الجوهرية للشرع الإسلامي».

ندد الوطنيون بالمناورة التي أدت إلى إصدار الفتوى بصفة عامة، وبطريقة توظيف السلطات الاستعمارية للدين وهو ما يشكل مسّا خطيرا بمعتقدات الشعب التونسي وذلك إلى جانب مؤاخذتهم للعلماء ولومهم.

ومن جهة أخرى، فإن هذه الأساليب لم تكن تشكل في نظر الوطنيين إلاّ مظهرا من سياسة عديدة الوجوه هدفها إفراغ الشخصية التونسية من جوهرها. ففي 22 ماي 1933، كتب الحبيب بورقيبة في «العمل التونسي»

(85) «صوت الشعب» 22 أفريل 1933.

بالفرنسية، واصلا عن قصد السياسة الفلاحية بسياسة التجنيس : «إلاّ أن السياسة الفلاحية للحماية ليست سوى مظهر من سياستها العامة تجاه العنصر الأهلي، ففي مجال الاستعمار، كل الأشياء متصلة بعضها ببعض. فسياسة التجنيس هي أيضا وسيلة للإسراع بتفتيت الشعب التونسي، وهي تضاف إلى سياسة الاستلاب والتفقير الرامية إلى إضعافه وحرمانه من وسائل المقاومة. والقصد أن يفضي كل هذا في النهاية إلى طرد التونسيين من مواقعهم وذوبانهم. وفي هذا النظام المنسجم بصفة عجيبة، يضطلع الاستبداد والتعسف بدور مفيد جدا ...» .

وفي هذا السياق، فإن فتوى المجلس الشرعي التي أصدرت لتهدئة الأوضاع وإيقاف المظاهرات الشعبية ضد دفن المتجنسين بالمقابر الإسلامية قد كان لها مفعول معاكس إذ لعبت دور المفجّر، وصلّبت عمل الجماهير الشعبية ضد النظام الاستعماري .

(3) رد فعل الجماهير الشعبية إثر فتوى المجلس الشرعي :

لم يفت الوطنيين استغلال هذا الوضع لشن مظاهرات عبر كامل البلاد ضد مناورات سلطات الحماية و «خيانة رجال الدين» .

ففي 8 أفريل 1933، بعد يومين فقط من إشاعة الفتوى [86] عبّر السكان، مستغلين الجولة التي تعوّد الباي القيام بها بمناسبة العيد الكبير (عيد الإضحى)، وبتحريض من الحزب الدستوري [87]، عن استيائهم للتعدي الذي وقع على دينهم. فأغلق التجار المسلمون محلاتهم واتجه جمهور غفير

(86) أحيط الوطنيون التونسيون علما بهذه القضية في 6 أفريل 1933، فأعلنوها في 7 أفريل 1933 «بالعمل التونسي» .

(87) في 10 أفريل 1933، نسبت صحيفة «العمل التونسي» باعتزاز مسؤولية هذه المظاهرة إلى الدستور .

إلى ساحة القصبة للتعبير أمام أحمد باي عن سخطهم وغضبهم على الفتوى، وسلطات الحماية المسؤولة عنها وأعضاء المجلس الشرعي الذين أصدروها .

وقد بلغ السخط على المجلس الشرعي حدا جعل المصلين يرفضون يوم الجمعة 14 أفريل الصلاة وراء أعضائه. وألقيت بالجامع الأعظم خطب عنيفة ضد كبيري هؤلاء العلماء، شيخ الإسلام الحنفي محمد بن يوسف وشيخ الإسلام المالكي الطاهر بن عاشور[88]. وكان الغضب شديدا بصفة خاصة على الطاهر بن عاشور الذي يتحمل مسؤولية أثقل باعتبار أن السواد الأعظم من التونسيين ينتمون إلى المذهب المالكي. وذهب الطلبة الزيتونيون إلى شنّ إضراب اقتصر أول الأمر على دروس الشيوخ المتواطئين ثم حوّلوه إلى إضراب عام للمطالبة بإبعاد شيخ الإسلام المالكي عن إدارة الجامعة الزيتونية .

وقد بلغت هذه الإضطرابات الناجمة عن الفتوى والتي غذتها الصحافة الوطنية مدى أكبر بمدينة تونس، يومي 14 و 15 أفريل 1933. فإثر إشاعة نبإ وفاة أحد المتجنسين، هبّ الأهالي التونسيون الذين لم يزالوا تحت تأثير الانفعال الناجم عن الفتوى، للتعبير بتلقائية عن عزمهم على منع دفنه بمقبرة إسلامية، واتجه قسم منهم إلى حي الحلفاوين حيث سكنى المتجنس المقصود [89] بينما رابط غيرهم بمقبرة الجلاز لمنع الدخول إليها. وأدركت سلطات الحماية إذاك أن مناورة الفتوى، انتهت إلى تسميم الوضع الناجم عن أحداث بنزرت عوض تهدئته، فلجأت إلى القوة لقمع المظاهرة. وجندت الشرطة والجندرمة وخيّالة إفريقيا لاحتلال حي الحلفاوين. فصرع العديد من المتظاهرين وجرح عدد آخر [90]، وقامت قوات الأمن بعديد الاعتقالات،

(88) يحيى الغول، التجنيس الفرنسي والحركة الوطنية التونسية، الكتاب المذكور ص 144 .

(89) يتعلق الأمر بموسى بن سعيد، حاجب سابق بالمالية .

(90) «العمل التونسي» 15 أفريل 1933 «استفزاز ووحشية» الحبيب بورقيبة .

وتواصلت الأحداث إلى مساء يوم 14 أفريل وحتى يوم الغد، ولم تنته فعليا إلاّ عندما تأكدت الجماهير أن المتجنس المقصود لم يمت في الحقيقة .

ولقيت هذه المظاهرة التي كانت تلقائية على عكس مظاهرة 8 أفريل 1933، مساندة نشيطة من لدن جريدة «العمل التونسي» (بالفرنسية) التي كانت تمثل آنذاك الشق المتصلب للحركة الوطنية التونسية. وفي 17 أفريل شاركت هيئة تحرير هذه الصحيفة [91] في التجمع الملتئم بحمام الأنف أمام قصر الباي للاحتجاج على العنف الذي عاملت به قوات الأمن المتظاهرين التونسيين بالحلفاوين وباب سويقة، وتأكيد معاداة الشعب للتجنيس وللفتوى. وفعلا فقد انطلقت من الجماهير خلال هذه المظاهرة صرخات «يسقط التجنيس يحيا الباي! ليتخلّى الطاهر بن عاشور!». واستقبل أحمد باي وفدا من ستة أشخاص بل وبدا متأثرا بالخطاب الذي ألقي بحضرته بهذه المناسبة. وبعد محادثة مع مندوب الإقامة العامة «بنزون» سمح الباي بمقابلة رئيس تحرير «العمل التونسي» الحبيب بورقيبة الذي «قدم له احترامه وولاءه وقال له إن الشعب التونسي يضع كل ثقته في الله وفي ملكه» [92] .

ولم تقتصر هذه الموجة من الاحتجاجات على العاصمة فقط بل شملت داخل البلاد أيضا .

وقد تمسك الدستور، بمسألة الفتوى لتعبئة أتباعه في كل مناطق البلاد وتحسيس كافة السكان بطبيعة النظام الاستعماري .

ففي 8 أفريل 1933، يوم المظاهرة الأولى بالذات، أرسلت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري منشورا إلى جميع الشعب الدستورية، تعلمها فيه

(91) إن الأمر يتعلق في حقيقة الأمر، بالأخوين محمد والحبيب بورقيبة الذين يعملان باسم جماعة «العمل التونسي» .

(92) «العمل التونسي» 18 أفريل 1933 «الشعب عند سمو الباي» بقلم محمد بورقيبة .

بمناورة الفتوى وتدعو مناضليها إلى أن يرسلوا في هذا الموضوع برقيات احتجاج وعرائض إلى سلطات الحماية. ويؤكد قادة الدستور في هذا المنشور أن «الحكومة قد ألقت على أعضاء المجلس الشرعي بمدينة تونس السؤال التالي : هل المرتد الذي يندم ويعود إلى الإسلام هو مسلم؟ وغايتها الحصول على جواب إيجابي ينطبق على المتجنس بالجنسية الفرنسية والحال أنهم معتبرون بالإجماع كفارا ومرتدين وتنوي الحكومة تعيين عدلين لدى المجلس الشرعي، يسجلان في دفتر خاص توبة المتجنسين ويسلمان شهادة في هذا الموضوع. وهكذا يفتح باب التجنيس على مصراعيه وفي أجل غير بعيد تصبح البلاد التونسية بلادا فرنسية لن يطبق فيها إلاّ القانون الفرنسي وحده. وقد اتخذت الحكومة هذا القرار إثر أحداث بنزرت التي تعرفونها عن طريق الصحف وإثر الحملة التي شنها مورينو لدى البرلمان الفرنسي والتي نشرت تفاصيلها في «البتي ماتان» بالأمس. وأمام الخطر المهدد للجنسية التونسية رأى الحزب الدستوري مساء أمس الأول من الواجب لفت نظر الوزير الأكبر وشيخي الاسلام إلى الأضرار التي قد تحدث للبلاد التونسية وللسكان المسلمين من جرّاء الفتوى. وفي هذا الصباح أغلقت أبواب المحلات في المدينة، وأضرب أرباب الحرف والصناعات، وتوجه عدد رهيب من السكان إلى القصبة ليشاهدوا ملكهم عند قدومه ويحتجوا على هذه التصرفات الخطيرة. وإنا نحيطكم علما بهذا، حتى تعملوا على توجيه أكثر عدد ممكن من البرقيات والعرائض أيضا لمساندة الحزب في عمله، والاحتجاج لدى شيخي الإسلام حتى يسهرا على الدين، والالتماس من الباي الدفاع عن الجنسية التونسية ضد المكايد. وإنا لنعتمد عليكم حتى يتم كل شيء في أحسن الظروف» [93] .

وهذا المنشور الذي بالغ عن قصد في نوايا السلطات الفرنسية إدماج كل السكان التونسيين، والذي تزامن مع الحملة الصحفية التي نظمت في

(93) ذكره يحيى الغول، التجنيس الفرنسي والحركة الوطنية التونسية، الكتاب المذكور ص 147-148 .

نفس الاتجاه، لقي أصداء عميقة داخل البلاد. وإثر نداء اللجنة التنفيذية لحزب الدستور، أرسلت عرائض وبرقيات احتجاج صادرة من عديد المناطق إلى الباي، وإلى الوزير الأكبر وشيخي الإسلام والحزب الدستوري والصحف الوطنية. وقد بلغ هذا الاحتجاج الوطني حدا من المدى جعل جريدة «العمل التونسي» (بالفرنسية) تحدث ركنا جديدا جعلت عنوانه : «احتجاج البلاد» أو «صوت الداخل» وأدى بجريدة «صوت التونسي» إلى أن تكتب «يجب أن نسارككم معترفين بأن مدى الحركة التي شنّت قد تجاوز أكثر الآمال تفاؤلا. ولو أحسن قادتنا الرؤية والتأمل لتركوا هذا التجنيس المتعكز منذ ميلاده، يقضي نحبه في اللاّمبالاة والنسيان» [94] .

وهذه الحركة الاحتجاجية التي بلغت درجة كبيرة من الاتساع ازدادت تصلبا عندما أضيفت إلى العرائض والبرقيات مظاهرات شعبية نظمت في المدن والقرى بالداخل للإعراب عن نقمة مختلف قطاعات السكان المسلمين على مناورة الفتوى و «خيانة رجال"الدين» .

وقد تميز الجريد والساحل بالخصوص بهذا الاضطراب. إذ اندلعت أولى المظاهرات في مدن توزر وقفصة على التوالي يومي 13 و 14 أفريل 1933. ولم يلبث الساحل وصفاقس والقيروان أن تبعت الحركة. فمن 18 إلى 22 أفريل 1933 نظم الدستوريون مظاهرات بسوسة وصفاقس والمهدية وأكودة ومساكن والمكنين وقصر هلال والمنستير والقيروان .

وبصفة عامة، تجلت هذه المظاهرات في إغلاق المحلات التجارية واجتماع السكان في المساجد لتلاوة حزب اللطيف [95] ثم التجمع أمام المراقبة المدنية وإدارة العمل أو الخلافة لتسليم عرائض احتجاج ضد مناورة الفتوى .

(94) «صوت التونسي» 16 أفريل 1933 .

(95) يتلى هذا الدعاء في حالة كارثة .

ومن اليسير أن نلاحظ أن الساحل هو الذي ساهم أنشط مساهمة في هذه الحركة. وكانت سوسة عاصمة هذه المنطقة والمدينة الثانية من حيث عدد المسلمين المتجنسين بالجنسية الفرنسية هي التي شهدت أعظم مظاهرة [96] .

إلاّ أن التونسيين في مجملهم لم يبقوا لا مبالين بهذه الحركة. وفي هذا الجو المتوتر، قاموا برد فعل تلقائي ضد دفن المتجنسين بالمقابر الإسلامية .

ففي 22 أفريل 1933، عارض الأهالي بفريفيل، (منزل بورقيبة حاليا) دفن عيسى بوعقلين، وهو تونسي متجنس، بالمقبرة الإسلامية. فلم تأخذ سلطات الحماية هذا الاعتراض بعين الاعتبار ودفن ذلك الكهربائي العامل بترسانة سيدي عبد الله، قرب أفراد عائلته تحت حماية السلاح. فجدت بهذه المناسبة مصادمات بين المتظاهرين وقوات الأمن، وجرح أربعة تونسيين واعتقل آخرون كثيرون .

وتجددت هذه الأحداث في مدن أخرى من الإيالة رغم تصريح الوزير الأكبر الهادي الأخوة الذي قدم الوطنيين «كأشخاص يجرون وراء أهداف ذات مصلحة شخصية أو سياسية» بل وحتى «كأشخاص عديمي الأخلاق» وأكدّ تمسّك الباي «بالعلاقات الطبيعية والودية بين حكومة الحامية وسموه »، واستنكاره لكل مس بكرامة «الذين أوكلت إليهم مهام قضائية أو جامعية سامية [97] ويتمتعون بكامل ثقته» [98] .

وهكذا عارض أهالي مدينة تونس في أول ماي 1933 دفن حرم القبايلي بالمقبرة الإسلامية وقد كانت متجنسة ذات وجاهة نظرا إلى مركز زوجها

(96) «صوت الشعب» 22 أفريل 1933 .

(97) يعني : العلماء وعلى وجه الخصوص القضاة الشرعيين الذين كانوا هدفا لعداء الوطنيين التونسيين .

(98) الرائد الرسمي التونسي، 22 أفريل 1922 بلاغ من سيادة الوزير الأول لسمو الباي .

الذي كان رئيس «رابطة المسلمين الفرنسيين بالبلاد التونسية» والمعتبر زيادة على هذا المحرض على استعمال القوة وبالتالي «مصدر الأحداث التي أحزنت البلاد» [99]. ولم تدفن حرم القبايلي إلاّ تحت حماية الشرطة والجندرمة والجيش الذي استولى على مقبرة الزلاج الموقرة وذهب حتى إلى حراسة قبر الدفينة طيلة الليل .

وهذا الإضطراب الناجم عن مناورة الفتوى، يصور على وجه الخصوص بروز الجماهير الشعبية على الساحة السياسية ويبين للوطنيين التونسيين أنهم كانوا أبعد ما يكون عن العزلة على المستوى الداخلي، بل أن لهم عددا وفيرا من الأتباع والأنصار يشكلون من هنا فصاعدا سلاحا ناجعا جدا يفتح استعماله آفاقا جديدة للحركة الوطنية التونسية .

ومن جهة أخرى، فإن هدف هذا الاضطراب الشعبي لم يخف على البعض من مناضلي قاعدة الحزب الدستوري. ففي تعليقه على المظاهرة المنظمة بالمكنين ضد مناورة الفتوى، كتب أحد مواطني هذه البلدة إلى جريدة «العمل التونسي» (بالفرنسية) : «لقد بلغ التأثر حدا بكى معه البعض. وقد شعرنا آنذاك أننا قادرون على إراقة دمائنا قطرة قطرة لناصرة قضيتنا ... وباختصار قد كنا نشعر بأننا لا نقهر. ولعل سكان المكنين أدركوا لأول مرة منذ انحطاط الحضارة العربية، قوة المظاهرات» [100]. وكان مراسل آخر لهذه الصحيفة، أصيل مساكن أكثر وضوحا عندما نبه إلى أن الشعب بأكمله قد أعرب بصفة ساطعة عن «الحركة الرائعة للتضامن والاتحاد التي جمعته حول دينه وجنسيته. وأن هذه لبوادر عهد جديد» [101] .

(99) «العمل التونسي» 28 أفريل 1933 .

(100) المصدر نفسه، 25 أفريل 1933 .

(101) «العمل التونسي» 21 أفريل 1933 .

(4) أصداء حركة الجماهير الشعبية ضد دفن المتجنسين في العالم العربي الإسلامي :

إلى جانب هذا ونظرا إلى مداها، لقيت الحركة المناهضة لمناورة الفتوى ودفن المتجنسين بالمقابر الإسلامية أصداء واسعة خارج البلاد التونسية .

وقد أولت الصحافة المصرية، إهتماما كبيرا بأحداث الإيالة، وكان ذلك والحق يقال بتحريض من الشيخ عبد العزيز الثعالبي وكان آنذاك منفيّا بالمشرق. وندد العديد من الصحافيين العرب بالاستعمار الفرنسي بالمغرب العربي وسياسة التجنيس بالبلاد التونسية على وجه الخصوص. وكتب الثعالبي نفسه سلسلة من المقالات في لسان حزب الوفد «كوكب الشرق» أكدّ فيها على «الأخطار التي تشكلها هذه السياسة على الدين الإسلامي» ونبه إلى أن «الأمبريالية الأوروبية والفرنسية بصفة أخص، ليست اقتصادية فقط، بل هي تمس أيضا النواحي الوطنية والثقافية والدينية واللغوية. وهو ما يلاحظ بشمال إفريقيا على وجه الخصوص. ففي هذه البلاد، يهاجم الاستعمار الدين الإسلامي ومختلف القوميات التي بدأت في التكون. وإن فكرة التنصير خاصة بدت آخذة في الانتشار» [102]. وهذا أيضا رأي الصحيفة المصرية «السياسة» لسان الأحرار الدستوريين، التي أشارت إلى الظهير البربري بالمغرب الأقصى، وسياسة التجنيس بالبلاد التونسية ونسبت إلى فرنسا نية تجريد بلدان المغرب من إسلامها وعروبتها، ثم تفريقها» [103]. ونددت الصحافة المصرية على وجه الخصوص بموقف رجال المجلس الشرعي ومجاملتهم للسلطات الاستعمارية .

(102) «كوكب الشرق» 3 ماي 1933 ذكره يحيى الغول، التجنيس الفرنسي والحركة الوطنية التونسية، الكتاب المذكور ص 157 .

(103) «السياسة» 23 أفريل 1933 .

ونبهت صحيفة «الجهاد» في هذا الموضوع، وهي لسان تنظيم قومي آخر بالقاهرة إلى أن كل فتوى في التّجنيس لا يمكن أن تكون سوى حالة مأجورية وتجارية لدى دجالين من رجال الدين». وتضيف معقبة في 6 ماي الموالي : «إن الشيوخ الذين كان عليهم أن يكونوا في مستوى الآمال التي علقتها عليهم الأمة يتآمرون مع فرنسا ضد الإسلام وضد بلادهم » (104). كما انتقد الشيخ علي سرور الزنكلاوي موقف أعضاء المجلس الشرعي في سلسلة من المقالات المنشورة في «السياسة» وفيها أثبت بالمناسبة الفتوى المدينة للتجنيس التي كان قد سلمها سنة 1924 للوطنيين التونسيين . ولكن أهم موقف في نظر الوطنيين التونسيين كان موقف المكتب الدائم للمؤتمر العام الإسلامي بالقدس الذي أسس سنة 1931 وفيه يمثل عبد العزيز الثعالبي(105) بلدان المغرب العربي. وكان البيان الصادر عن هذه الهيئة الإسلامية العليا على إثر حوادث أفريل 1933 قد عبّر عن قلق مسلمي العالم كلّه إزاء وضع إخوانهم بالبلاد التونسية وأثبت ارتداد المتجنس. ومع التّعبير عن تقديره لتمسك الشعب التونسي بدينه وجنسيته، أدان السياسة الفرنسية لمحاولة تجريده من عروبته واسلامه وكذلك مسعى أعضاء المجلس الشرعي للصفح عن المتجنس. وينتهي البيان بتحذير السكان التونسيين من كل المناورات وبنداء إلى كافة مسلمي العالم لمساندة إخوانهم في هذه المحنة. وقد نبه في هذه الوثيقة بقوله : «من أجل ذلك، نحذر إخواننا المسلمين بالبلاد التونسية من آراء الأشخاص المأجورين الذين يحاولون تضليل الرأي العام بالصفح عن المتجنسين وإننا ندعوهم بالمقابل إلى أن يتمسكوا أكثر من أي وقت مضى، بموقفهم النبيل، والحفاظ بورع على جنسيتهم التونسية والاسلامية حتى لا يكونوا ممن يعملون على إطفاء نور

(104) يحيى الغول، التجنيس الفرنسي ... الكتاب المذكور ص 157-158 .

(105) نظم هذا المؤتمر مفتي فلسطين محمد أمين الحسيني بهدف الدرس، بعد إلغاء الخلافة، لوسائل نشر الثقافة الإسلامية والدفاع عن الإسلام ضد الإستعمار والصهيونية .

الإسلام. كما أننا ندعو مسلمي كل البلدان لمساندة إخوانهم التونسيين مساندة فردية وجماعية والاحتجاج بشدة على سلوك السلطات المحلية المتعلق بقوانين التجنيس. حسبنا الله ونعم الوكيل وهو مولانا ونعم النصير» (106) .

وهكذا فقد ساعد بروز الجماهير الشعبية على الساحة السياسية والأصداء التي لقيتها بالخارج، على تصلّب الحركة الوطنية التونسية .

(106) «صوت الشعب» 13 ماي 1933، إمضاء : رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر العام الإسلامي، مفتي فلسطين محمد أمين الحسيني .

الفصل الثاني

تصلب الحركة الوطنية التونسية ومولد الحزب الدستوري الجديد

أدرك الحزب الدستوري خصائص الوضع الجديد وشجّعه ما أبداه التونسيون من جرأة وما أعرب عنه العالم العربي الإسلامي من تضامن على التخلي عن حذره المعتاد. فقام بإدماج شبان عرفوا بمواقفهم الوطنية المتصلبة في قيادته. كما تبنّى برنامجا أكثر تقدما بكثير من البرنامج السابق .

هذا الاتجاه الجديد، أقره مؤتمر الحزب الملتئم يومي 12 و 13 ماي 1933 وفيه تشكلت مختلف النزعات الوطنية في جبهة واحدة، نتيجة لتحركات الجماهير الشعبية في شهر أفريل 1933، ومناداة الصحافة الاستعمارية[1] بقمع الوطنيين. ومنذ افتتاح المؤتمر، ألقى الحبيب بورقيبة، رئيس تحرير «العمل التونسي» (الصادرة بالفرنسية) والممثل بهذه الصفة للجناح المتصلب من الدستور، خطابا منهجيا شرح فيه الأسباب الداعية إلى هذا التجمع وأهدافه. وقد لخص خطابه هذا في مقال أصدره في صحيفة «العمل التونسي» فقال : «منذ زمن قريب كان من أثر الحركة الواسعة التي

(1) «تونس الفرنسية» 25 أفريل 1933 .

أحدثناها في الأمة التونسية أن اشتغلت الأفكار بمسألة إتحاد كل المناضلين وكل الطاقات وكل قوى المقاومة الوطنية. وكان ذلك نداء صاخبا نابعا من أعماق البلاد التي لا تغفر لنخبتها أن تشتت جهودها بدون فائدة ولا نفع إذ لا توجد فروق حقيقية بين مختلف نزعاتها. وكان من الأحداث الخطيرة التي جدت أثناء الأسابيع الأخيرة وخصوصا من عزم الحكومة على القضاء قضاء مبرما على الحركة الوطنية التونسية، أن اقتنع أشد الناس تعنّتا بضرورة قيام جبهة موحدة في وجه المساعي الخادعة التي يدبّرها أصحاب التفوق الذين أصبحوا في حيرة وارتباك. والحزب الحر الدستوري العظيم بماله من تنظيم عتيد، هو الجهاز الملائم تماما والقادر على الجمع والتّوحيد بين كل النزعات الوطنية التونسية بشرط العدول عن طرقه البالية وبرنامجه القديم الذي قد تجاوزته الأحداث أيما تجاوز ولم يعد يستجيب لتطلعات الشعب العميقة» [2] .

I – تصلب برنامج الحزب الدستوري وقيادته :

في هذا الظرف الذي تسيطر عليه أحداث أفريل 1933 التي لم تمض عليها إلاّ بضعة أسابيع تجاوبت هذه الرؤية للعمل الوطني أحسن تجاوب مع شعور الأغلبية الساحقة للمؤتمرين [3]. لذلك صادق المؤتمر يوم 13 ماي 1933 على ميثاق اندفع به حزب الدستور في طريق التصلب. وفعلا فقد أعلن هذا الحزب في الميثاق «أن الهدف الذي يلزم به عمله السياسي هو بلوغ تحرير الشعب التونسي ومنح البلاد قانونا منيعا قاراً في شكل دستور يحمي الشخصية التونسية ويقر سيادة الشعب بواسطة :

– برلمان تونسي منتخب بالاقتراع العام يملك حقّ وضع جدول أعماله وله كامل التصرف في السلطة التشريعية

(2) «العمل التونسي» 15 ماي 1933، مؤتمر تاريخي .

(3) جمع هذا المؤتمر للدستور 90 نائبا .

– حكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان، وفصل السلط التشريعية والتنفيذية والقضائية وتعميم العدالة التونسية على كل المقيمين بالقطر التونسي .

– الاعتراف بالحريات العامة لكافة التونسيين بدون تمييز .

– التعليم الإجباري للجميع .

– حماية الحياة الاقتصادية للبلاد .

– وبصفة عامة كل ما من شأنه أن ينقذ البلاد من الانهيار المادي والمعنوي أينما وجد وضمان مكانها بين الأمم المتحضرة [4] .

لا شك أن هذا الميثاق قد استوحي من المبادئ الدستورية التي لم ينفك الحزب الدستوري في الحقيقة عن المطالبة بها. غير أن تطبيقه يفضي – خلافا لمطالب الدستور القديمة – حتما إلى إعادة الوجود للشخصية والسيادة التونسيتين .

من ذلك أن الميثاق الجديد لم يناد كسابقه بإحداث «مجلس تفاوضي مؤلف من ممثلي التونسيين والفرنسيين على قاعدة التساوي ينتخبون بالاقتراع العام» بل برلمان تونسي «يملك حق وضع جدول أعماله وله كامل التصرف في السلطة التشريعية». وبنفس الطريقة، فإن المقيم العام، والجنرال قائد جيش الاحتلال والأميرال قائد البحرية الفرنسية ليسوا، خلافا للبرنامج السابق مستثنين من المسؤولية أمام البرلمان. وزيادة على رقابة البرلمان لكل الحكومة، فإن استعادة السيادة التونسية يقتضي أن تشمل أنظار العدالة التونسية كل سكان الإيالة دون تمييز ناجم عن العرق والدين والجنسية .

وبينما كانت مطالب الدستور القديمة تقتصر على ضمان التساوي بين الفرنسيين والتونسيين وبالتالي منح بعض ضمانات للسكان الأهالي وتمكينهم من المشاركة في إدارة بلادهم، فإن المشاكل لم تطرح في

(4) «صوت الشعب» 20 ماي 1933 .

البرنامج الجديد بالنسبة إلى وضع الجالية الفرنسية. إذ لم تقع المطالبة مثل ما وقع في السابق، بقبول التونسيين في جميع الوظائف العامة إذا استوت الكفاءات والتساوي في المرتبات مع الفرنسيين الشاغلين لنفس الوظائف ومشاركة التونسيين في ابتياع مقاسم الأرض المخصصة للمستعمرين لأن هذه المطالب تعني الإبقاء على الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية .

لئن ابتعد ميثاق 1933 عن برنامج الدستور فقد استمدّ محتواه على نطاق واسع من البيان الذي كان مصدر تأسيس الحزب والذي انبنى على «تحرير الشعب التونسي من قيود العبودية، وتأسيس نظام دستوري يمنحه حق حكم نفسه بنفسه دون غيره» [5]. ومثل ما وقع في نهاية الحرب الكبرى، فقد أقلع الميثاق عن سياسة المشاركة والتعاون التي لم تكن ناجعة ولا متلائمة مع الشخصية والسيادة التونسيتين. وقد أكد الميثاق الجديد في هذا الصدد في الديباجة أن «ما اتفق على تسميته بسياسة التعاون قد أفلست تماما في هذه البلاد، وأن رسالة الحزب الحر الدستوري هي، استجابة لأمل الشعب، إدخال الشعب التونسي في طريق تحرير أصبح لا مناص منه» .

وقد اقتضى تبني المؤتمرين الدستوريين لمثل هذا البرنامج ضرورة التحوير في قيادة الدستور وأساليب عمله فجدّد مؤتمر نهج الجبل [6] ثقته باللجنة التنفيذية المتخلية إلاّ أنه أضاف إليها بإجماع الأصوات، جماعة جريدة «العمل التونسي» أي الأخوين الحبيب ومحمد بورقيبة والبحري قيقة ومحمود الماطري وعلي بوحاجب [7] الذين برزوا على وجه الخصوص إبان أحداث أفريل 1933 بمواقفهم المتصلبة [8] .

---

(5) شارل اندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير، الكتاب المذكور ص 67 .

(6) سمي هكذا لالتئامه في محل يقع في هذا النهج .

(7) لم يعد علي بوحاجب إذاك في «العمل التونسي ». فقد غادر جماعة «العمل التونسي» عند مساندة هذه الأخيرة لمحمد شنيق في قضية التعاضدية .

(8) حسب «صوت الشعب» بتاريخ 20 ماي 1933، إنّ انتخاب هيئة «العمل التونسي» باللجنة التنفيذية «قوطع بهتافات متحمسة من الحاضرين» .

ولتحقيق «المثل الأعلى» للحركة الوطنية التونسية الذي كان في نظرها «استقلال البلاد التونسية معززا بمعاهدة صداقة واتحاد مع الجمهورية الفرنسية العظمى تضمن لفرنسا مصالحها الشرعية ومصالح جملة الجالية الأجنبية» [9]، كانت جماعة «العمل التونسي» الفتية تنوي إدخال أساليب عمل جديد في صلب الحزب الدستوري، عرض الحبيب بورقيبة مبادئها في 12 ماي 1933 بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر. وقد لخص رئيس تحرير جريدة العمل التونسي ذلك الخطاب حيث كتب : «وقد بيّنت على سبيل الإجمال ما تنتظره البلاد من الحزب الوطني التونسي العتيد اليوم وقد بلغ الشعب التونسي من الإدراك والشعور ما حمله على المطالبة بالحلول الحاسمة، وذلك بالعمل المتواصل الحازم في صراحة وإعلان ومن غير التباس أو التواء لا يجديان نفعا، مع احتضان كل العناصر المستعدة للإعتراف بالخطر الذي يهددنا وببطلان أوهامهم الماضية» [10] .

II – رد فعل سلطات الحماية على تصلب الحزب الدستوري :

لم يتم بروز الجماهير الشعبية على الساحة السياسية وما نجم عنه من تصلب للحركة الوطنية التونسية دون أن يسبّب إزعاجا لسلطات الحماية، التي فكرت إذاك في انتهاج سياسة قمعية للقضاء على حركة تشكل خطرا عظيما على مصالح فرنسا بالبلاد التونسية .

وقد سبق منذ شهر مارس 1933 أن تعالت أصوات بعض الأوساط الاستعمارية، – وقد اشتد قلقها من الدعاية النشيطة التي قامت بها الصحافة الوطنية ضد فرنسا –، فطالبت بالحفاظ على سلطة الدولة الحامية وسمعتها وبإبعاد الأخطار التي كانت تتهددها [11] .

وقد اتضحت هذه النوايا القمعية تحت ضغط المتفوقين الفرنسيين إبان

---

(9) «العمل التونسي» 15 ماي 1933، مؤتمر تاريخي، بقلم الحبيب بورقيبة .

(10) المصدر نفسه .

(11) يحي الغول، التجنيس الفرنسي والحركة الوطنية التونسية، الكتاب المذكور ص 189 .

أحداث أفريل 1933، حيث أبرزت مذكرة سرّية صادرة في 21 أفريل 1933، عن الإقامة العامة «نمط التنظيم المنهجي للدستور ودعايته والخطر الذي يشكله على النظام العام وعلى مستقبل الحماية، وضرورة رد الفعل الفوري» وطرحت السؤال التالي : «هل أن حكومة الحماية مسلحة بالتشريع الحالي تسلحا كافيا للتوقي بكل أمن من التهديدات ومن الاضطرابات الأشد خطرا التي يخشى أن تؤدي إليها هذه الأحداث بالنسبة إلى مستقبل الحماية ؟»[12].

على أنه كان لدى السلطات الفرنسية بالبلاد التونسية ترسانة كاملة من القوانين آخرها وأشدها تعسفا «الأوامر الجائرة» الصادرة في 26 جانفي 1926. وفي الحقيقة فإن حكومة الحماية لم تزل إلى ذلك الحين، رغم ما أبدته من صرامة واضحة، حريصة بعض الشيء على الالتزام بالشرعية .

فلئن جردت العدالة التونسية بصفة فعلية من إمكانيّة النظر في الجنح السياسية والصحافية المتعلقة بالتونسيين فإن ذلك لم يكن يعني خضوع مثل هذه القضايا للإدارة بل للمحاكم الفرنسية بالإيالة. وبقيت المحاكمات إذن علنية كما بقيت للموقوفين من الأهالي الإمكانيات الكاملة للدفاع عن أنفسهم أمام قضاة فرنسيين بدون شك، غير أنهم، بصفة عامة، كانوا متعلقين باحترام المبادئ القضائية وعلى شيء من الاستقلال بالنسبة إلى السلطة التنفيذية. وكانت محاكمات الوطنيين التونسيين تشكل في بعض الأحيان منبر دعاية، قد يساعد إذا ما استغل بحكمة على الاضطراب ويفيد الحركة الوطنية .

وكانت سلطات الحماية تشعر بهذه الجوانب الشيء الذي أجبرها سنة 1931 على تأخير محاكمة محرري جريدة «صوت التونسي» الصادرة بالفرنسية إلى أجل غير مسمى، من أجل وضع حد للاضطراب السياسي المنجر عن هذه القضية .

(12) المرجع نفسه ص 165 .

وبما أن القانون المعمول به لم يكن إذن قادرا على معاقبة الوطنيين التونسيين عقابا صارما، فمن اللاّزم إتمامه وذلك بإعطاء الإدارة سلطة قضائية في المجال السياسي .

(1) الأوامر «المتناهية في الجور»:

ذلك ما جاء به أمر الباي الصادر في 6 ماي 1933 الذي قنن الرقابة الإدارية بالإيالة، على غرار قانون النظام الأهلي بالجزائر. على أن هذه العقوبة، المتناهية في التعسف، قد ألغيت بالبلاد التونسية منذ 1913، إذ أن القانون الجنائي الصادر في تلك السنة قد حوّلها إلى عقاب عدلي لا يمكّن بذلك أن يصدر إلاّ عن المحاكم. والأمر الذي عرض على توقيع محمد الحبيب باي يوم 10 جويلية 1922 قبل تنصيبه على العرش، يخوّل للباي ولا شك إصدار الأمر بالسجن عن طريق مرسوم إداري ضدّ الذين حاولوا بالقول أو بالفعل أن يعرضوا المصالح العليا للدولة الحامية أو الأمة المحمية للخطر. ولكن هذا الأمر، لأسباب تعود إلى الحذر السياسي، لم يصدر إذاك ولم يكن إذن نافذ المفعول. وعبثا حاول لوسيان سان، بمساندة نشيطة من اللوبّي الاستعماري الفرنسي إدراج عقوبة السجن الإداري ضمن «الأوامر الجائرة» الصادرة في 29 جانفي 1926. إلاّ أن خلفه فرانسوا مانسرون قد تمكن من الإحراز على موافقة حكومة الجمهورية الفرنسية التي رضخت أمام تفاقم الاضطرابات الوطنية، لإلحاحه بهدف القضاء على الحركة الوطنية بالبلاد التونسية. وفعلا فإنّ أمر 6 ماي 1933 يمكّن من وضع الوطنيين التونسيين تحت المراقبة في تراب قبيلة أو بدوّار أو ببلدة يأذن بها المقيم العام عندما يتعلق الأمر بإنهاء :

– أفعال عدوانية صادرة ضد شخص الباي أو عائلته أو ضد الأمة الحامية أو ضد إدارة الحماية .

– أفعال تتعلق بدعاية سياسة أو دينية وكل المساعي التي من شأنها أن تمسّ الأمن العام بسوء .

وهذا الإجراء لا يصدره الباي [13] بل يقع «تقريره بقرار من المقيم العام يتضمّن حيثيات وبعد عرضه على مجلس الوزراء ومديري المصالح والمصادقة عليه بأغلبية الأصوات» [14]. وبعبارة أخرى فإن هذا الأمر قد أعطى سلطات الحماية حرية تقرير عقوبة صارمة ضد الوطنيين الذين أصبحوا منذ ذلك الحين تحت رحمتها .

وكانت سلطات الحماية تعتقد أنها بذلك تستطيع «القضاء على كل أعمال الدعاية السياسية أو الدينية» وخنق الشعب الوطني بالبلاد التونسية.

كما رأت حكومة الحماية أن القانون المعمول به في مجال الصحافة غير ناجع لردع الصحف الوطنية الناطقة بالفرنسية التي لم تكن حتى ذلك الحين، خاضعة للنظام المطبق على الصحافة المحررة جزئيا أو كليا باللغة العربية أو العبرية. فخلافا لهذه الأخيرة، لم يكن من الممكن إيقافها بمجرد إجراء إداري، ولكنها تخضع للمحاكم في حالة المخالفة. وتجنبا لمساوئ المحاكمات السياسية، وللتمكن من خنق الصحف التونسية الناطقة بالفرنسية والتي اتخذت لهجة متزايدة العنف فقد طبق عليها نظام الصحافة العربية. وهكذا، أصبح من الممكن، طبقا لأمر الباي الصادر في 27 ماي 1933، تعطيلها في أي وقت بمجرد قرار إداري. وأصبح لحكومة الحماية كامل حق التصرف لمنعها من مواصلة الصدور تحت اسم آخر [15].

على أن هذه الإجراءات القمعية المراد بها الترهيب وتثبيط العزائم والمناهضة للحركة الوطنية التونسية كانت تهدف على وجه الخصوص إلى

(13) لم يكن الباي أي سلطة فعلية، فهو يشكّل مجرد غطاء شرعي لسلطات الحماية لتبرير سياستهم بالبلاد التونسية والإفلات من رقابة البرلمان الفرنسي .

(14) «العمل التونسي» 12 ماي 1933 .

(15) الرائد الرسمي التونسي، 13 ماي 1933 .

ضرب المناضلين النشيطين والقادة الوطنيين. وكانت السلطات الاستعمارية تتجنب الخلط بين العناصر النّشيطة وبقية الأهالي. فمع تهديد المناضلين النشيطين نزعت إلى ملاطفة الجماهير الشعبية. واعتبارا لحساسية الجماهير تجاه مسألة دفن التونسيين المتجنسين بالجنسية الفرنسية بالمقابر الإسلامية، فقد رأت سلطات الحماية أنه من الممكن إرضاء مشاعرهم في هذا المجال والقضاء بذلك على عامل هام من عوامل الإثارة والتعبئة كان الوطنيون قد وظفوه بنجاح فائق ضد نظام الحماية. والمؤمل من وراء ذلك هو عزل الجماهير عن زعماء الحركة الوطنية الذين كانوا يسعون، من وراء مناهضة دفن المتجنسين، إلى جر الشعب إلى الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا سيما وأن الكفاح الوطني في هذه المجالات، في فترة متأزمة اقتصاديا، قد يفضي إلى رفض شامل لنظام الحماية الذي يعزو إليه الوطنيون التونسيون كل متاعب السكان ومآسيهم .

وهكذا، فإن السلطات الفرنسية بالبلاد التونسية كانت تمارس بالتوازي سياسة الهراوة والترهيب إزاء المناضلين النشيطين والقادة وسياسة الجزر والترغيب إزاء الجماهير الشعبية .

(2) إحداث مقابر خاصة بالتونسيين المتجنسين :

يوم 12 ماي 1933، يوم افتتاح مؤتمر نهج الجبل، نشرت صحيفة «لاديبيش تونيزيان»، وهي لسان شبه رسمي للإقامة العامة، في نفس العدد أمر 6 ماي القاضي بإحداث نظام المراقبة الإدارية وبلاغا من الإقامة العامة يعلن عن إحداث مقابر خاصة بالتونسيين المتجنسين بالجنسية الفرنسية وذلك استجابة لرغبة السكان. ومما جاء في هذا البلاغ «أن دفن المسلمين المتجنسين بالجنسية الفرنسية قد أحدث صعوبات دعت الحكومة إلى التدخل لحفظ النظام والاحترام الواجب تجاه الموتى مهما كان دينهم. وتبحث حكومة الحماية، شعورا منها بمراعاة السكان المسلمين، عن حلّ

جدير بتهدئة الخواطر، وهي تعتزم لهذا الغرض، دراسة الوسائل لتخصيص موضع مستقل خاص بدفن المسلمين المتجنسين بالمقابر الاسلامية» .

وفي 27 ماي 1933 أعلنت سلطات الحماية – عند عرضها الأمر الرامي إلى خنق الصحافة التونسية الناطقة بالفرنسية على توقيع الباي –، عن إحداث مقبرة خاصة بالمتجنسين في مكان ملاصق لمقبرة الزلاج بمدينة تونس .

واعتقدت السلطات الاستعمارية انها بإرضاء الجماهير بهذه الصفة في مسألة ذات صبغة دينية ظهر أنهم شديدو الحساسية لها، تقضي على تعبئة هذه الجماهير وتعزل القادة الوطنيين وتضرب الحركة الوطنية التونسية دون عواقب. لذلك طبق الأمر على الصحافة التونسية الناطقة بالفرنسية بداية من 31 ماي 1933 أي يوم إصداره بالذات. فبقرار من الوزير الأكبر تم تعطيل الصحف الوطنية الثلاث الناطقة بالفرنسية: «العمل التونسي» و «صوت التونسي» و «صوت الشعب ». وفي نفس اليوم تم حل الحزب الدستوري بقرار ثان استند إلى الأمر الصادر في15 ديسمبر 1888 والمتعلق بالجمعيات .

III – ردود الفعل على «الأوامر المتناهية في الجور» :

(1) رد فعل الوطنيين التونسيين :

إلاّ أن هذه الإجراءات بدت غير قادرة على ترويع زعماء الحركة الوطنية وعزلهم. فقد احتج مؤتمر حزب الدستور الذي افتتح أعماله يوم 12ماي 1933 بشدة لدى حكومة الجمهورية الفرنسية على الأمر الصادر في نفس اليوم والمتعلق بالوضع تحت الرّقابة الإدارية والذي «يسلم التّونسيين كليا لتعسف الإدارة المحلية التي أضحت حكما وخصما» وهو ما يشكل إذن «مسّا غير مقبول بالحريات الإنسانية» (16) .

(16) «صوت الشعب» 13 ماي 1933 .

وكانت صحيفة «العمل التونسي» (بالفرنسية) أكثر وضوحا عندما نبهت إلى أن هذه الأوامر ما كانت لتخيف الوطنيين التونسيين. وقد لاحظت يوم 15ماي 1933 بهذا الصدد : «كان المأمول من الأوامر الجائرة والمتناهية في الجور أن تحدث بيننا حركة بلبلة وارتباك لينطلي هذا على غيرنا! أما نحن فإننا بما لنا من وعي بحقوقنا، ومن قوة بمساندة الشعب لنا، ومن اقتناع بشرعية وثبتنا فإننا لن نتأخر أبدا، ولا شيء يستطيع إسكاتنا حتى لو كان أوامر جديدة متناهية الجور. وإن الشعب التونسي الذي خاب في أعز آماله قد بلغ غضبه وحنقه أقصى الحدود. وقد تجلى عجز النظام الحالي عن إخراجه من الأزمة المعنوية التي أغرقه فيها تهاون إجرامي. وإننا لن ننقطع إلى آخر رمق من حياتنا عن المطالبة بالإلغاء الجذري لكل ما يتضمنه هذا النظام الحالي من إضرار بمصالحنا. غير معوّلين على معونة من أي إنسان. لكننا واثقون أكثر من أي وقت مضى بوحدتنا المقدسة. أيها التونسيون، بوعيكم بحقوقكم، وثباتكم في مطالبكم، لا تخشوا رفع أصواتكم والصراخ معنا كرجل واحد : «تسقط الأوامر الجائرة والمتناهية في الجور، يسقط القمع، ولتحيا تونس حرة !» .

وقبل ذلك وفي 12 ماي 1933 أوضح الحبيب بورقيبة بأكثر حدة في جريدة «العمل التّونسي» أن أمر الوضع تحت المراقبة الإدارية ليس قادرا على صد الوطنيين عن أهدافهم فقال : «وإن من ضحوا بحريتهم وحياتهم لا يرهبهم التهديد بالوضع تحت المراقبة الإدارية في قبيلة أو دوّار أو قرية ». وذهب رئيس تحرير «العمل التونسي» إلى القول : «إن القضية الشريفة التي نحن قائمون في سبيلها – وهي تحرير أمة بأسرها – تحتاج إلى شهداء لبلوغ طورها الحاسم» .

ولن يستطيع أمر6 ماي 1933 كذلك عزل زعماء الحركة الوطنية التّونسية. وفي هذا الصدد أكد الحبيب بورقيبة أنه : «قد مضى زمن كنا فيه محتارين على مآل حركتنا في صورة ما إذا قضي علينا. وقد كان إذ ذاك

من شأن الزجر القاسي أن يؤدي إلى خلق إضطراب كليّ في شعب جاهل، ذاهل لم يشعر شعورا كافيا جليا بقوته وبحقه. أما اليوم فلم يبق موجب لتلك الحيرة. لقد جاء الزجر بعد أوانه. واننا قد اتسع بنا الوقت لمخاطبة الشعب مباشرة وإيقاظه من خُنُوعه وجرّه إلى مسالكنا. وكل ما ينالنا من تدابير الزجر سينجرّ عنه من الانقلابات والارتجاجات ما لا يمكن تقدير مفعوله ونتائجه. فالشعب معنا وهو يترقب فرصة لاظهار ذلك» [17] .

لاشك أن هذا التحليل قد بالغ عن قصد في حظوة زعماء الحركة الوطنية التونسية. ولكنّ ردود الفعل على أمر 6 ماي 1933 كانت رغم ذلك دليلا على أن هؤلاء القادة كانوا أبعد ما يكون عن العزلة .

وفعلا فقد أرسل التونسيون من كل أنحاء البلاد، رسائل وعرائض للصحف الوطنية للاحتجاج على الأمر المتناهي في الجور. ففي صفاقس، أغلق التجار وأرباب الصناعات يوم 16 ماي 1933 معاملهم ومحلاتهم التجارية تعبيرا عن الاحتجاج. وفي فرنسا، حذّر الطلاب التونسيون الرأي العام الديمقراطي من الوضع الناجم عن التشريع الجديد. وفي بوردو، وفي 16 ماي 1933 بمناسبة الاجتماع العام للاحتجاج على الحرب والفاشية، الذي نظمته «رابطة العمل الجامعي الجمهوري الاشتراكي»، عرض الطلبة التونسيون، للتنديد بأمر مانسرون، بيانا صودق عليه بالإجماع ووجه إلى الحكومة الفرنسية. وفي باريس نظم الطلبة التونسيون اجتماعا شارك فيه العديد من الديمقراطيين الفرنسيين من بينهم بعض النواب للاحتجاج على السياسة القمعية التي تمارسها فرنسا بالبلاد التونسية [18] .

وإزاء ردود الفعل هذه، لم يطبق أمر 6 ماي 1933، على الأقل في الحال، ضد القادة الوطنيين الذين كان قد وضع لضربهم على وجه الخصوص واكتفت سلطات الحماية في أول الأمر بتطبيقه على إطارات الدستور المحلية.

(17) «العمل التونسي» 12 ماي 1933 «تنازل أكبر ! وإهانة أكبر !» .

(18) «العمل التونسي» 22 و 29 ماي 1933 .

ففي 17 ماي 1933، أوقف رئيس شعبة القحص الدستورية مع ابنيه ونفي إلى الجزائر. وفي 22 ماي أوقف عضوان من شعبة فريانة الدستورية ووضعا تحت المراقبة الإدارية بالجريد [19] .

وزيادة على هذا، أوقف عن العمل الأساتذة الذين نسبت إليهم مسؤولية الإضراب الذي عطّل الجامعة الزيتونية منذ مطلع شهر أفريل. وطرد من مدينة تونس عدد من الطلبة المنتمين إلى هذا المعهد [20] .

وكانت خطة السلطات الاستعمارية هذه تقوم على إحداث الفراغ حول قادة الحركة الوطنية للتمكن من ضربهم في الوقت المناسب دون إحداث ردود فعل عنيفة .

ولعزل الزعماء الدستوريين عن الجماهير الشعبية ينبغي زيادة على ذلك، حرمانهم من أكثر وسائلهم الدعائية حدة، وحتى من حزبهم الذي يشكل جهاز نضال وتأطير وتنسيق. وهنا بالضبط يكمن الهدف من أمر 27 ماي 1933 الذي أصبح نافذ المفعول في يوم إصداره بالذات .

وقد أحدث هذا الأمر الثاني «المتناهي في الجور» الموجه ضد الصحافة التونسية الناطقة بالفرنسية، وكذلك حظر الحزب الدستوري رد فعل عنيف من قبل السكان وإن لم يمسّا بالقادة الوطنيين في أشخاصهم وحركاتهم .

ففي أول جوان 1933 أغلق أرباب الصناعات والتجار بالمدينة العربية بالعاصمة مصانعهم ومحلاتهم التجارية احتجاجا على تعطيل الصحف الوطنية وحل الحزب الدستوري. وفي نفس اليوم، نظمت تجمعات في الأحياء الشعبية مثل باب سويقة وباب الجديد والأسواق .

وكان قصد الجمهور الغاضب مقاطعة التبغ، وفي مدى أقل الامتناع عن ركوب الترامواي. وقد ذهبت النساء إلى حد تقرير مقاطعة البضائع الفرنسية [21] .

(19) «العمل التونسي» 26 و 28 ماي 1933 .

(20) المصدر نفسه، 17 و 26 ماي 1933 .

(21) يحيى الغول، التجنيس الفرنسي والحركة الوطنية التونسية الكتاب المذكور ص 187 .

(2) رد فعل اليسار الفرنسي بالبلاد التونسية :

ووجد القادة الوطنيون فضلا عن هذه المساندة الشعبية، حركة تعاطف لدى اليسار الفرنسي بالبلاد التونسية. فقد منحتهم الجامعة الاشتراكية في 31 ماي 1933 أي في اليوم الذي عطلت فيه صحفهم بالذات، ركنا في جريدة «تونس سوسياليست» بعنوان «حق اللجوء». وكانوا يستطيعون من خلاله مواصلة عملهم ضد سلطات الحماية. غير أن الاشتراكيين، رغم فتح صحيفتهم للوطنيين التونسيين «الذين يمكن اعتبارهم تبعا لحرمانهم من كل الحريات، من الضحايا السياسيين»، لم يفتهم التنبيه إلى الاختلافات الايديولوجية التي تفصلهم عن الدستوريين. وقد نبه زعيمهم أندري انقليفيال يوم 2 جوان 1933 في «تونس سوسياليست» ضمن الحديث عن الركن الممنوح للدستور «ليس المقصود بالنسبة إلينا أن نمد يدنا إلى سياسة وطنية يتجاوز مذهبنا إلى حد بعيد مطامحها الخصوصية».

على أن الاشتراكيين كانوا منذ 1931 لا يخلطون بين «الوطنية الأهلية التي لم تكن خاصة إلاّ رد فعل تلقائيا وطبيعيا ضد الاضطهاد، وبين النزعات الوطنية في أروبا وأمريكا التي تعبر عن إرادة امبريالية واستغلالية» [22]. ورغم هذا فقد كانوا مناهضين لكل شكل من أشكال الوطنية. فهم إذن بعيدون عن مشاطرة القادة الدستوريين تحاليلهم وأهدافهم. وقد اضطر هؤلاء إلى التخلي عن ركن «حق اللجوء» الذي منحتهم إياه جريدة «تونس سوسياليست» إثر تعطيل صحفهم الثلاث الناطقة بالفرنسية.

(22) قرار إضافي عن الاستعمار (المؤتمر الاتحادي الثالث لبلدان إفريقيا الشمالية، تونس 27 ديسمبر 1931 انظر: إيلي كوهين حضرية. من الحماية الفرنسية إلى الاستقلال التونسي، الكتاب المذكور ص 315) .

VI – الخلافات في صلب الحزب الدستوري ومولد «الدستور الجديد» :

ومهما كان الأمر، فرغم المساندة التي لقيها القادة الدستوريون لدى الجماهير الشعبية، والرأي العام الديمقراطي الفرنسي، قد وضعت الأوامر «المتناهية في الجور» الحزب الدستوري أمام الخيار المحرج التالي : هل ينبغي تحدي سلطات الحماية ومواصلة العمل، رغم هذا التشريع الجديد وما قد ينجر عنه من تغريب، على إثارة الجماهير الشعبية ضد النظام الاستعماري أم التريث في «انتظار أيّام أحسن» وكانت توجد إذن خطتان متناقضتان : إستغلال مساندة الجماهير الشعبية وتعبئتها للتقدم أم ملازمة فترة استراحة تحاشيا لقمع قد يؤدي إلى القضاء نهائيا على الحزب الدستوري وقادته .

فكان هذا الموقف الثاني يحظى بتأييد الأعضاء القدماء في اللجنة التنفيذية للحزب، وقد كانوا ينزعون إثر صدور الأوامر «المتناهية في الجور» إلى الدعوة إلى الحذر. وهي من ناحية أخرى نفس الخطة التي تبنوها في سنوات 1925-1926 إثر القمع الذي سلط على الشق المتصلب للحركة الوطنية التّونسية وقد مثلته آنذاك جامعة عموم العملة التونسيّة [23] وإثر الأوامر الجائرة في 29 جانفي 1926 .

وكان الموقف الأول موقف جماعة «العمل التونسي» التي ارتقت إلى الهيئة القيادية للحزب الدستوري أثناء المؤتمر المنعقد في 12 و 13 ماي 1933 والتي تبدو، على مستوى أساليب العمل، وريثة محمد علي الذي كانت خطته تعتمد على تعبئة الجماهير الشعبية واستخدامها وسيلة للضغط .

(23) لاشك أن الدستور ينطوي على نزعة متصلبة، إلاّ أن عناصره إمّا أنها أرغمت على مغادرة الإيالة مثل الثعالبي في جويلية 1923 أو أطردت من هذه البلاد مثل أ . ت المدني في جوان 1925 .

ولئن كان التضارب على مستوى أساليب العمل سنة 1925 قائما بين الدستور وجامعة عموم العملة التونسيّة، فإنه قد ظهر سنة 1933 في صلب الحزب الدستوري ذاته إذ أن الشق المتصلب للحركة الوطنية التونسية أصبح ممثلا فيه .

(1) الخلافات على مستوى أساليب العمل :

أصبحت قيادة الحزب تضم من الآن فصاعدا قطبين، دخلا، تبعا لاختلاف تصورهما للمقاومة الوطنية، في مجابهة ستنتهي حتما إلى انشقاق في صلب هذا الحزب .

كان قدماء اللجنة التنفيذية «وهم في الأصل خجولون وقليلو الميل إلى الانتقال من الأقوال إلى الأفعال» يحتاطون بصفة عامة من تحركات الجماهير الشعبية خشية أن تتجاوزهم بل وأن تورطهم [24]. فعندما تجاوز عمل الجماهير العمالية بقيادة جامعة عموم العملة التونسيّة «الحدود المعقولة» سنة 1925، انفصل القادة الدستوريون عن الاتحاد النقابي الفتي وأعلنوا اختلافهم معه في الرأي .

ويبدو أن هذا الخجل والاستحياء من العمل والاحتياط من الجماهير الشعبية كانا صادرين عن الأصل الاجتماعي لهذه القيادة. وفعلا، فإن لم يكن الدستور، خلافا لرأي مسلم به عادة، حزبا من أصيلي مدينة تونس وبرجوازيا بل يجمع في صلبه كل الطبقات الاجتماعية وهو مجهز حتى بقاعدة محلية وشعبية [25]، فلم يكن هذا شأن قيادته. وقد كانت إلى سنة

(24) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) من سان إلى هيريو تونس 27 جانفي 1925 .

(25) رأينا أن سلطات الحماية قدّرت عدد الشعب الدستورية في شهر أكتوبر 1924 بحوالي 70. ويقدرها أ. توفيق المدني في شهر جوان 1925 بـ 125 شعبة موزعة على مختلف مناطق الإيالة .

1933، منبثقة أساسا عن برجوازية مدينة تونس وكان يسيطر عليها آنذاك محامون قدماء، وفلاحون كبار وتجار بالجملة [26]. وبحكم انتمائهم الاجتماعي ووضعهم، كان هؤلاء القادة ينفرون من العنف. وكانت طرق عملهم تقتصر عامة على المقالات الصحفية والاجتماعات السياسية والوفود والعرائض. ولا شك أنه يتفق لهم دعوة التجار وأرباب الصناعات إلى غلق معاملهم ومحلاتهم للاحتجاج، وتنظيم تجمعات ومظاهرات شعبية، ولكن شريطة أن يتم كل شيء في النظام والهدوء وألاّ يتعرضوا للتجاوز [27]. وما أن تفلت الحركة من رقابتهم حتى يتدخلوا لإيقافها [28] .

وخلافا لقدماء اللجنة التنفيذية، كان أغلب التونسيين الشبان الذين بلغوا قيادة الدستور في شهر ماي 1933 من أصيلي داخل البلاد ومن البرجوازية الصغيرة. وزيادة على الطاهر صفر، فقد كان الحبيب ومحمد بورقيبة وحتى البحري قيقة [29] من بين الأعضاء الخمسة الجدد للجنة التنفيذية، أصيلي الساحل، وهي منطقة تأثرت على وجه الخصوص بأزمة الثلاثينات الاقتصادية، وهي خلو من البرجوازية الحقيقية نظرا إلى أن الملكية الصغيرة هي القاعدة الأساسية فيها. فقد كانت هذه المنطقة إذن قلعة البرجوازية الصغيرة على أوسع مدى .

(26) تتضمن اللجنة التنفيذية الأولى للدستور : 5 محامين و 6 ملاكين عقاريين كبار، و 3 تجار، و 4 صحافيين، وموظفا من إدارة الأوقاف، وأستاذا من الزيتونة. وفي 1934 نجد في قيادة الدستور : 5 محامين وصيدليا و 3 فلاحين كبار، وملاكا عقاريا كبيرا، وتاجرين من تجار الجملة (نور الدين الصريب. مذكرة عن القادة السياسيين والنقابيين التونسيين من 1905 إلى 1934 انظر : مجلة الغرب الإسلامي والبحر الأبيض المتوسط عدد 9 السداسي الأول 1971 ص 91-118) .

(27) كانت مظاهرة 5 أفريل 1922 مثلا، رغم مداها، تحت رقابة قادة الدستور وجرت إذن في نظام .

(28) وهذا ما وقع في آخر سبتمبر 1925 عندما تدخل قادة الدستور لإيقاف اضطراب وطني سنته القاعدة بمدينة تونس .

(29) عائلة قيقة أصيلة تكرونة الموجودة في الحد الشمالي للساحل في منطقة استعمارية

ولانتمائهم الجغرافي والاجتماعي، كان هؤلاء المحامون الأربعة العائدون منذ عهد قريب من باريس [30]، والذين لم يثروا بعد، يشعرون بأنهم أقرب إلى الجماهير الشعبية التي لا تفصلهم عنها لا التربية ولا حتى الموارد، والتي لم يكونوا يخشون أن تتجاوزهم. وقد كانوا فضلا عن ذلك، عادوا إلى البلاد بعد عدة سنوات من الدراسة بباريس مثلهم في ذلك مثل محمود الماطري العضو الجديد في اللجنة التنفيذية، متأثرين بطرق العمل التي اتخذتها إذاك المنظمات الأروبية اليسارية وكذلك اليمينية [31] .

وقد كانوا يدركون جيدا دور الجماهير في النضالات السياسية. وهي في نظرهم تشكل السلاح الوحيد الكفيل بحمل السلطات الاستعمارية على الاستجابة إلى مطالب الحركة الوطنية أو على الأقل، على التفاهم معها ويعود ذلك إلى إتصالهم بالمنظمات الفرنسية اليسارية وعلى وجه الخصوص الحزب الشيوعي [32] إعتباراً إلى مذهبه المناهض للاستعمار، ومن هنا قناعتهم بضرورة الانفصال، إن لزم الأمر، عن طرق الدستور القديمة وإدخال هذا الحزب في طريق جديدة أكثر تصلبا وبالتالي أكثر نجاعة وجدوى .

وقد سبق للهيئة الفتية «للعمل التونسي» أن أكدت في شهر أفريل 1933 أي قبل دخولها إلى اللجنة التنفيذية للحزب هذا التصور للعمل السياسي. ولم يفتها آنذاك التنبيه بمناسبة تحرّك السكان ضد دفن التونسيين المتجنسين بالمقابر الاسلامية، إلى خلافها مع قادة هذا الحزب مؤاخذة إياهم على احتراسهم وحذرهم من الجماهير الشعبية .

فسجلت جريدة «العمل التونسي» آنذاك غرابة موقف الحزب الدستوري إزاء المظاهرات الشعبية. واستغربت أن لا تتعرض صحيفة «صوت

(30) باستثناء محمد بورقيبة الذي كان يعد إجازته بمدينة تونس مع مواصلة العمل. ولم يكن يتغيب من الإيالة إلاّ في فترة الامتحان .

(31) ولا سيما الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الفاشي الإيطالي .

(32) شارل أندري جوليان، مسيرة إفريقيا الشمالية، الكتاب المذكور ص 74 .

الشعب» لسان الدستور إلى مظاهرة 8 أفريل 1933 إلاّ بعد وقوعها بأسبوع مسدلة الستار على دور الحزب بصفة كلية. كما استغربت أن لا «تكتب لفظة واحدة عن قساوة الشرطة وعنفها وتحديات الجيش» للجماهير التونسية في عدد «صوت الشعب» بتاريخ 16 أفريل 1933 والحال أنه نشر بعد هذه الأحداث .

وفي تعليقها على هذا الموقف لمسؤولي الحزب الدستوري، استخلصت «العمل التونسي» : «إن كان هذا من باب الحذر، فينبغي الاعتراف بأنه ليس في محله البتة. وإن كان رفاقنا الدستوريون يرون في هذا الموقف أعلى درجة من الاستراتيجية، فلا يسعنا إلاّ أن ننبههم إلى أنها قد تجاوزتها الأحداث ... أما نحن فلقد كنا من المؤيّدين لمظاهرة الأمس بحمام الأنف، ولا نخشى أن نقولها بكل صراحة» [33] .

فكان الخلاف في أساليب العمل بين القدماء والجدد من أعضاء اللجنة التنفيذية قد ظهر جليا حتى قبل مؤتمر نهج الجبل، ودخول جماعة «العمل التونسي» إلى قيادة الحزب الدستوري، بل قد يكون جناح الحركة الوطنية المتصلب قد مارس آنذاك سياسة «الدخولية» في كل أجهزة الدستور لطبع هذا الحزب بأساليب عمله الخاصة. فالمقصود هو الانطلاق للبحث عن الجماهير حيث توجد واستعمال هياكل الدستور لتخليصها من سيطرة القادة القدماء ومقاومة هؤلاء في ميدانهم بالذات. ولكن أغلب أعضاء اللجنة التنفيذية من المؤسسين للحزب الدستوري الذين وضعوا هياكله ودعموها، وهم يشعرون بأنهم من الحزب وإليه، ليسوا مستعدين للتنازل عن الزعامة والتخلي عن جزء ولو صغير من سلطاتهم لهؤلاء «الشبان المتهورين» المنتمين إلى جيل آخر والذين لم يثبتوا خبرتهم بعد، ومع هذا يريدون إكراههم على مسايرتهم في طرقهم الجديدة .

(33) «العمل التونسي» 18 أفريل 1933 .

وفي هذه الظروف، فالتعايش في صلب قيادة واحدة بين شخصيات تفصل بينهم السن والمزاج والأصول الاجتماعية والتصور للمقاومة الوطنية، لا يمكن أن يستمر طويلا ولا بد أن ينتهي حتما إما إلى تصفية إحدى نزعتي اللجنة التنفيذية للدستور أو إلى انشقاق هذا الحزب .

ومن ناحية أخرى، فإن الخلافات قد ظهرت في أول مناسبة حدثت فيها تحركات للجماهير الشعبية .

ففي صيف 1933 طرحت من جديد على الساحة السياسية مشكلة دفن التونسيين المتجنسين بعد فترة من الهدوء ورغم تبني سلطات الحماية لمبدإ «المقابر الخاصة» .

وفي 7 أوت 1933، اعترض سكان المنستير على دفن طفل صغير، وهو ابن لتونسي متجنس، بالمقبرة الاسلامية. وعندما أعلم «قايد» المنستير المراقب المدني بسوسة بالحادثة، أرسلت قوات من الجيش الفرنسي إلى المقبرة وأطلقت الرصاص على جمع المتظاهرين، فقتلت أحدهم – وهو المسمى شعبان بن صالح البحوري – وجرحت ثمانية عشر آخرين وتم، زيادة على ذلك، إيقاف خمسين من بين المتظاهرين .

وقد أحدث هذا القمع الدموي، مضافا إلى تراجع السلطات الاستعمارية وكأنها تخلت عن «المقابر الخاصة للتونسيين المتجنسين» مظاهرات تضامن مع سكان المنستير، بمدينة تونس وسوسة والساحلين على التوالي أيام 9 و 10 و 12 أوت 1933 .

وقد احتجت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري لدى المقيم العام ورئيس مجلس الوزراء الفرنسي (34) على تصرفات المراقب المدني لمدينة سوسة. غير أن زعماء هذا الحزب القدامى لم يخفوا خيبة أملهم إزاء هذا التصعيد

(34) بهذه المناسبة أرسلت برقيات إلى هؤلاء المسؤولين الفرنسيين .

في حركة الجماهير الشعبية التي أفلتت من سيطرتهم والتي كانت جماعة «العمل التونسي» تنزع إلى تشجيعها. لذلك فعندما قاد المحامي الشاب الحبيب بورقيبة يوم 4 سبتمبر 1933 وفدا قدم من المنستير يشكو إلى الباي القمع الذي سلط على السكان يوم 7 أوت وتصرفات «القايد »، أخذه أحمد الصافي وأصدقاؤه على قيامه بهذا العمل دون استشارة مسبقة لنظرائه، وجهوا إليه توبيخا من إدارة الحزب التي كانوا يشكلون فيها الأغلبية .

وأدرك بورقيبة أن الهدف من هذا الإجراء «لم يكن مسألة وفد المنستير ولا يمكن أن يكون ذلك سوى تعلة خادعة» وتأكد لديه ما كان «يتيقنه من أن عمله سيؤول إلى إحراج أولئك الذين سيتذرعون بالانضباط، وهم في الحقيقة يستطيبون الجمود ويقضون وقتهم في المناقشات العقيمة ». واقتنع أكثر من أي وقت أن مكانه ليس بينهم في صلب اللجنة التنفيذية. وحرصاً منه على الحفاظ على استقلاله وحريته في العمل، استقال الحبيب بورقيبة من قيادة الحزب الدستوري (35). ولم يلبث أصدقاؤه بجريدة «العمل التونسي» أن تبعوه، مرغمين على ذلك والحق يقال من قبل قدماء اللجنة التنفيذية .

وقد أصبح قدماء قادة الدستور، برهبتهم من الأوامر «شديدة الجور» التي قد تطبق عليهم في حالة أحداث خطيرة، وبافتتانهم بالمظاهر التحررية للمقيم العام الجديد مارسيل بيروتون (36) الذي وعدهم بإصلاحات جوهرية (37)، ميالين إلى المصالحة وقبول الحلول الوسطى. وأثناء مقابلة مع مارسيل بيروتون، ظهروا على شيء من المسالمة مبتعدين عند الاقتضاء عن

(35) رسالة من الحبيب بورقيبة إلى أحمد الصافي الأمين العام للجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي. انظر : الدستور الجديد ومواجهة المحنة الأولى 1934-1936، منشورات مركز التوثيق القومي، تونس 1969 ص 20-22 .

(36) عيّن مارسيل بيروتون بتونس في شهر أوت 1933 وغادرها سنة 1936 .

(37) جاك بيرك، المغرب بين حربين، الكتاب المذكور ص 262 .

مقرّرات مؤتمر نهج الجبل. ولذلك قرّروا عدم إفشاء هذه المحادثات انتظارا لتهيئة الأفكار لها. غير أن البحري قيقة الذي شارك في هذه المقابلة إلى جانب أحمد الصافي ومحيي الدين القليبي وعلي بوحاجب والمنصف المستيري، أطلع عليها بقية أعضاء اللجنة التنفيذية. وسرعان ما شاعت القضية على أن هذا التكتم الذي يبدو أن زعماء الدستور القدامى كانوا يحيطون به أنفسهم، قد جعل عملهم يبدو مشبوها بل وحتى مريبا. ولم يفت شق الحركة الوطنية المتصلب، استغلال ذلك للازدراء بهم أمام مجموع المناضلين الدستوريين.

فقام أحمد الصافي وأصحابه برد فعل على هذه الحملة وقرروا في 17 نوفمبر 1933 شطب اسم البحري قيقة من حزب الدستور بتهمة: «إفشاء أسرار وهي عملية من شأنها، الإضرار بمصالح الحزب والأمة معا» و«وإحداثه لشقاق في صلب الحزب وذلك بالقدح في سياسته لدى البعض من أعضاء الشُعب لإبعادهم عنه، والسعي بذلك إلى تأسيس حزب آخر مواز للحزب الموجود من قبل وهو ما يشكل عقبة في طريق الحركة ويشتت وحدة الأمة السياسية» [38].

واحتجاجا على ذلك قدم أصحاب قيقة السياسيون (محمود الماطري والطاهر صفر ومحمد بورقيبة) استقالتهم من اللجنة التنفيذية التي «كان موقفها تجاه السلطات شديد الضعف بينما كان عملها على إحداث الانشقاق كبيرا بين المناضلين» [39]. وبهذه الاستقالة تأكّد نهائيا أمر القطيعة بين قادة الحزب الدستوري القدماء والجدد.

(38) المؤتمر العام للحزب الدستوري التونسي (كراس في 54 صفحة، محرر بالعربية ومنشور من قبل الدستور الجديد غداة مؤتمر قصر هلال بتاريخ 2 مارس 1934) (ذكره محمد الصالح الآجري، تطور الحركة الوطنية التونسية: من الجذور إلى الحرب العالمية الثانية، المجلد II، تونس 1977 ص 70، هامش 114.

(39) المرجع نفسه، ص 67.

فاندلعت عندئذ معركة لا هوادة فيها بين النزعتين، تحاول كلتاهما جلب القاعدة والحزب إلى جانبها.

بقي أحمد الصافي وأصحابه وحدهم في اللجنة التنفيذية، فشنوا حملة عنيفة لتبرير موقفهم لدى الشُعَب الدستورية وتحذيرها من تصرفات البعض من العناصر المرفوتة أو المستقيلة من الحزب والتي لم يبق لها إذن أي صفة للتحدث باسمه.

وفي 18 نوفمبر 1933 أرسل الأمين العام للحزب الدستوري منشورا إلى رؤساء مختلف الشعب لإعلامهم باستقالة الحبيب بورقيبة من اللجنة التنفيذية ورفت البحري قيقة من الحزب مضيفا أن الأول «قد فقد كل حق في الاطلاع على أنشطة الحزب إلاّ بوصفه مجرد عضو في الحزب» وأن الثاني «لم يعد له صفة الدستوري التي تخول له الدخول إلى محلات الحزب أو إقامة علاقات سياسية مع أعضائه المطالبين بدورهم بعدم إطلاعه على قراراتهم» [40]. وواصلت اللجنة التنفيذية حملتها في صحيفة «الإرادة» التي سمح لها بالصدور في بداية 1934 والتي طالبت في عددها الأول المناضلين على وجه الخصوص بالانضباط المطلق لتنفيذ قرارات الحزب وتعليماته» [41].

ومن جهته شنّ الحبيب بورقيبة وأصحابه داخل قاعدة الحزب حملة عنيفة ضد قدماء اللجنة التنفيذية وأخذوهم على انتهاك قرارات مؤتمر نهج الجبل وطعنوا في طرق عملهم واتّهموهم بالتراخي والعجز والاستبداد [42]. وقد شرحوا في منشور وجهوه إلى الشعب الدستورية، جذور خلافهم مع

(40) المرجع نفسه، ص 70-هامش 114.

(41) «الارادة» 8 جانفي 1934.

(42) «الدستور الجديد ومواجهة المحنة الأولى، منشورات مركز التوثيق القومي (منشور يدعو الشعب إلى مؤتمر قصر هلال بتاريخ 2 مارس 1934، ترجمة من العربية) الكتاب المذكور ص 25.

زعماء الحزب القدامى. ولحسم هذا النزاع فوضوا الأمر إلى تحكيم المناضلين واقترحوا دعوة مؤتمر وطني فوق العادة [43] .

ولضمان مساندة القاعدة، شرع الحبيب بورقيبة رفقة الطاهر صفر، في جولة بالساحل شرحا خلالها موقف جماعتهم تجاه اللجنة التنفيذية. وتمكنا في 3 جانفي 1934، بشيء من الصعوبة، من إقناع أعضاء شعبة قصر هلال بوجاهة هذا الموقف. وقال الحبيب بورقيبة أنه أدرك بهذه المناسبة فضائل الاتصال المباشر لتلقين الجماهير الشعبية قيما جديدة ودفعها لمقاومة أنجع للنظام الاستعماري. وللتعبير عن تضامنها مع سكان المنستير ومساندتها لكل عمل جماهيري، نظمت جماعة «العمل التونسي» مظاهرة قرب ضريح شعبان بن صالح البحوري الذي قتل أثناء أحداث 7 أوت 1933 مكرسة إياه بالمناسبة بطلا وشهيدا [44] للحركة الوطنية التونسية. وهكذا تمكن الحبيب بورقيبة وأصحابه من أن يكسبوا لقضيتهم العديد من الشعب الدستورية التي اقترحت على اللجنة التنفيذية «للحفاظ على الوحدة وتجنب قطيعة مغيظة، إما إنهاء هذا الخلاف ثم الاتحاد أو تنظيم مؤتمر لمعرفة رأي الأغلبية » [45]. وعبثا شطب قدماء الدستور أسماء خصومهم من الحزب [46] ولجؤوا لمجابهتهم إلى حجج مدعّمة عند الاقتضاء بآيات قرآنية مثل : يَا أيّها الذين آمَنُوا إنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ[47] .

(43) المصدر نفسه .

(44) يحيى الغول، التجنس الفرنسي والحركة الوطنية التونسية الكتاب المذكور ص 200-201.

(45) المؤتمر العام ... الكتاب المذكور (ذكره محمد الصالح الماجري، تطور الحركة الوطنية التونسية، الكتاب المذكور ص 76، هامش 127 .

(46) المرجع نفسه .

(47) الحجرات – الآية 6 .

غير أنّ حجة منع جماعة العمل التونسي – باعتبارهم مرفوتين أو مستقيلين من الحزب – من التحدث باسمه ما كانت لتقنع العديد من المناضلين الذين كانوا في شهر ماي 1933 قد أوصلوهم إلى اللجنة التنفيذية. ويرى العديد من المناضلين أن الخلاف بين أعضاء القيادة لا يمكن حسمه إلاّ في نطاق المؤتمر الذي يشكل الهيئة العليا للحزب. وفي هذه الظروف، فإن إصرار أحمد الصافي وأصحابه على رفض التئام مؤتمر فوق العادة، تجنبا لإراقة ماء الوجه قد انقلب ضدهم. ومن شأن هذا الموقف، وقد استغله خصومهم بحكمة، أن يؤكد بعض التأكيد الاتهامات الموجهة إليهم. وقد انتهى الأمر بالعديد من المناضلين الدستوريين إلى الاعتقاد أن قدماء الدستوريين لو لم يكن لهم مآخذ على أنفسهم، لسعوا، بدل تجنب القاعدة، إلى تبرير مواقفهم أمامها. زد على ذلك أن قسما هاما من القياديين المحليين لم يبقوا لا مبالين بالحل الذي عرضته جماعة «العمل التونسي» لحل الأزمة التي كان يجتازها آنذاك الحزب الدستوري. فإن المقصود من ذلك الحل، إلى جانب نزعته الديمقراطية، كان عرض النزاع الذي نشب داخل القيادة على تحكيم المؤتمر، وهو بذلك يمكن المسؤولين بالشعب الدستورية من القيام بدور أهم والتمتع إذن بوزن أكبر في صلب الدستور. ومن ناحية أخرى، فإن قاعدة هذا الحزب، وهي آنذاك تحت طائلة الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929 كانت بصفة عامة أمْيَلَ إلى تبني صيغة المقاومة الوطنية التي نادت بها جماعة «العمل التونسي» والتي كانت أصل خلافهم مع قدماء اللجنة التنفيذية .

(2) مؤتمر قصر هلال وانشقاق الحزب الدستوري :

في هذه الظروف، ورغم معارضة زعماء الدستور القدماء، كان الوضع ملائما لالتئام مؤتمر. إذاك، تشكلت جماعة «العمل التونسي» في صيغة لجنة وقتية ودعت إلى عقد مؤتمر فوق العادة للحزب الدستوري يوم 2

مارس 1934 بقصر هلال. وكانت الدعوة الموجهة إلى الشعب الدستورية وكذلك إلى كافة أعضاء اللجنة التنفيذية، توضح بهذا الصدد : «بناء على طلب أغلبية شعب الحزب عقد مؤتمر فوق العادة لحسم الخلاف الذي حدث داخل اللجنة التنفيذية في شأن تطبيق البرنامج السياسي الذي قرّره المؤتمر الأخير وأساليب العمل وصياغة نظام داخلي يكفل حياة الحزب ونجاح القضية التونسية، فقد قررت اللجنة الوقتية استدعاءكم لحضور هذا المؤتمر فوق العادة الذي سينعقد بمدينة قصر هلال على الساعة التاسعة صباحا من يوم الجمعة 1 ذي القعدة سنة 1352، الموافق لثاني مارس الإفرنجي. والمرغوب أن تبعثوا نائبا عنكم وتسلموه نيابة بإمضاء لجنة شعبتكم ليدلي بها عند الطلب»[48]. وبهذا القرار، تأكد الانشقاق داخل الحزب الدستوري. وفعلا فإن قرابة الخمسين شعبة[49] التي استجابت لدعوة اللجنة الوقتية مخالفة بذلك موقف اللجنة التنفيذية، كانت قد اتخذت قرارها قبل افتتاح المؤتمر بكثير. ففي قبولها إيفاد ممثلين عنها إلى قصر هلال، ترجيح وتأييد لتصور النضال الوطني الذي نادت به جماعة «العمل التونسي». لذا فلم يعد للمؤتمر المفتتح يوم 2 مارس 1934 في هذه القرية الساحلية النشيطة والمسيّسة على وجه الخصوص[50]، من دور سوى تكريس وضع كان قد دخل حيّز الواقع. فقد كان كل المؤتمرين ينتمون إلى نفس الشق، وكانوا مقتنعين من قبل بسداد ما وجهته جماعة «العمل التونسي» من الاتهامات إلى زعماء الدستور القدماء. لذلك، لم يدم

(48) منشور يدعو الشعب إلى مؤتمر قصر هلال في 2 مارس 1934، انظر : الدستور الجديد ومواجهة المحنة الأولى، الكتاب المذكور ص 25 .

(49) «النهضة» 16 مارس 1934 (من بين الـ 49 شعبة الممثلة في مؤتمر قصر هلال، تنتمي 20 إلى الساحل) .

(50) تأثرت مدينة قصر هلال بأكثر شدة من غيرها من قرى الساحل، إلى جانب المنافسة الأجنبية، من وطأة الاستعمار، لما لها من نشاط صناعي تقليدي .

مؤتمر قصر هلال سوى يوم واحد واقتصرت مداولاته عمليا على توجيه العديد من الانتقادات المرة إلى اللجنة التنفيذية التي رميت مرة أخرى بالخمول والعجز والاستبداد. وقد أوخذت بنفس المناسبة على إنكارها سنة 1924 لكل نزعة وطنية[51] وعدم الاعتناء بالسياسيين المحكوم عليهم[52].
ولكل هذه الأسباب تقرر «حل اللجنة التنفيذية القديمة للحزب الحر الدستوري، العاجزة عن الدفاع عن مطالب الشعب التونسي ورفت أعضائها من الحزب وتعويضها بلجنة أخرى »[53] وتتكون القيادة الجديدة المسماة «الديوان السياسي» من جماعة «العمل التونسي» التي رفتها من الحزب القادة الدستوريون القدماء، وتضم هذه الهيئة التي يرأسها الدكتور محمود الماطري، الأخوين الحبيب ومحمد بورقيبة في منصبي الأمين العام وأمين المال، والطاهر صفر والبحري قيقة وهما على التوالي الأمين العام المساعد وأمين المال المساعد .

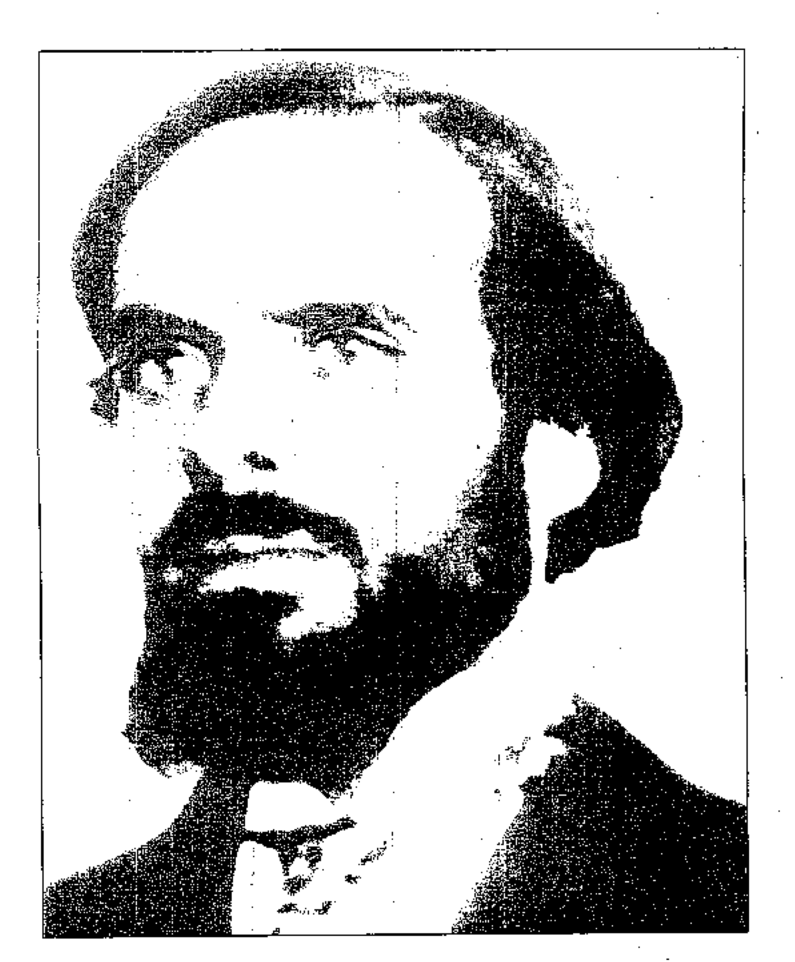
كما عين مؤتمر قصر هلال مجلسا مليا يتكون من 20 عضوا — 15 منهم يمثلون داخل الإيالة و 5 العاصمة[54] — مكلفا بمراقبة عمل الديوان السياسي، لسد الطريق أمام السلطوية والاستبداد. وإلى جانب هذا أعدّ منظمو المؤتمر، لضبط المسؤوليات وتجنب العودة إلى التجاوزات السابقة،

(51) لهذا وقع التذكير بالمذكرة التي قدمها في ديسمبر 1924 الوفد الدستوري الثالث لعناية السلطات الفرنسية وقد اجتهد فيها، بهدف الحصول على إصلاحات، محو صورة حزب دستوري قومي.

(52) صرح مندوب المطوية أمام المؤتمر أن مناضلي هذه البلدة المحكوم عليهم لنشاطهم في صلب الدستور، قد أهملتهم اللجنة التنفيذية .

(53) منشور موجه إلى الشعب غداة المؤتمر. ترجمة من العربية انظر : الدستور الجديد ومواجهة المحنة الأولى، الكتاب المذكور ص 36-37 .

(54) هؤلاء الأعضاء العشرون هم : محمد بوزويتة – الحبيب بوقطفة – الطاهر الراشدي – الحاج بشير بن فضل – الشاذلي عطاء الله – محمد الجلاصي – محمد بعيزيق – الشاذلي قلالة – الهادي شاكر – محمد قلنزة – يوسف الرويسي – محمد الجعايبي – محمد الجربوعي – الحاج عبد المجيد بن ذياب – صالح شعبان العجمي – الطاهر بوزويتة – صالح العياسي – محمد بنور – جلول بوالعوالي – وبلحسين بن جراد (المصدر نفسه ص 38-39) .



(صورة)

الحبيب بورقيبة

زعيم الحزب الدستوري الجديد

مشروع نظام داخلي، ليعرض على المؤتمر القادم بعد تسجيل ملاحظات الشعب عليه .

ومن البديهي أن اللجنة التنفيذية لم تعترف بجملة هذه القرارات التي أصدرها مؤتمر قصر هلال واعتبرت نفسها، تجاه «المنشقين» الممثل الشرعي الوحيد للحزب الدستوري .

ومنذ ذلك الحين أصبح بالبلاد التونسية تنظيمان ينتمي كلاهما إلى الحزب الدستوري، اللجنة التنفيذية والديوان السياسي. وللتمييز بينهما أطلق الملاحظون الأجانب على الأولى اسم الدستور القديم وعلى الثاني اسم «الدستور الجديد» .

وفي الواقع، فإن الخلاف الوحيد بين القدماء والجدد، وهو خلاف جوهري – كان متصلا، كما أبرزنا ذلك – بأساليب العمل. أما فيما عدا ذلك، فليس هناك – وخلافا للرأي السائد [55] – فرق كبير بين التنظيمين .

فعلى مستوى القيادة لم يكن الأمر يتعلق كما قد قيل ذلك مرارا [56] بجماعة من المحافظين من جهة ومن المجددين من جهة أخرى. فقد كان لأبرز القادة في كلا الحزبين نفس التكوين [57]. فأحمد الصافي وصالح فرحات والطيب الجميّل وعلي بوحاجب كانوا تماما مثل الأخوين بورقيبة ومحمود الماطري والطاهر صفر والبحري قيقة من ذوي التكوين الغربي [58]. وكانوا جميعا خبيرين بطرق التحليل وأنماط التفكير التي تعلموها على مقاعد الجامعات الفرنسية. وكان الأولون والآخرون يندرجون ضمن

(55) أكده خاصة شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، ص 74-75 .

(56) المرجع نفسه .

(57) لاشك أن التشكيلتين تتضمنان بتفاوت، عناصر غربية التكوين وأخرى زيتونية التكوين .

(58) باستثناء بوحاجب والماطري وهما على التوالي صيدلي وطبيب، كل هؤلاء القادة كانوا محامين .

الاتجاه العصري الموروث عن المدرسة الإصلاحية التي ازدهرت بالبلاد التونسية قبيل الحماية والتي كانت منذ خير الدّين حتى بورقيبة مرورا بالبشير صفر وعلي باش حانبة وعبد العزيز الثعالبي، تشكل إحدى الثوابت لدى أعضاء النخبة السياسية التونسية مهما كان تكوينهم[59]. وكان الدستور منذ 1925 يتحاشى وينفي عن نفسه أن يكون حزبا دينيا محافظا ورجعيا ويؤكد دوما أنه حزب متعلق بالحداثة والتجديد. وقد أعلن آنذاك، أن عمله، خلافا لاتهامات المتفوقين لا ينبثق عن ضرب من التعصب للاسلام مستوحى من اتجاه الجامعة الاسلامية، بل هو صادر عن الفكر النقدي والمبادئ العلمية والآراء المنطقية المستمدة من المدرسة الفرنسية. ويضيف أن هذه المبادئ العصرية إذا ما تمّ تكييفها بطريقة تتلاءم مع البلاد التونسية وعقلية سكانها، قادرة على حث الجماهير على الأخذ بروح العصر وجعلها أكثر أهلية للتقدم [60]. فليس الأمر إذن متعلقا بحزب منطو على نفسه، منغلق في وجه العالم الخارجي والأفكار العصرية، ذي تصور أصولي للاسلام [61] يتضارب مع الدستور الجديد باعتباره تنظيما عصريا، متفتحا للتقدم، ويتضمن حتى تيارات لائيكية[62].

ولا يختلف موقفا الحركتين من الدين إلاّ قليلا. ومع مقاومتهم لمظاهر التخلف والانحطاط في الدين الإسلامي التي يمثلها إذاك الاعتقاد في الأولياء والزوايا والطرق الصوفية، كان هؤلاء وأولئك يعتبرون الإسلام

(59) كان عبد العزيز الثعالبي، وهو زيتوني التكوين، تجديديا عنيفا لا يتردد في التنديد بالطرق الدينية والاعتقاد في الأولياء.

(60) «الليبرال» (التحرري) 3 جانفي 1925.

(61) منذ 1904، كان الثعالبي يفتخر بعدم التسليم مغموض العينين بتعاليم القرآن التي لا يتردد في مناقشتها ونقدها في الأماكن العمومية في عبارات قليلة الاعتدال (وزارة الخارجية الفرنسية. البلاد التونسية 1917-1929) المجلد 317، مذكرة عن الثعالبي. تونس 26 جانفي 1920.

(62) لا يتقدم الدستور الجديد كحزب «لائيكي» بل كحزب مرتبط بالإسلام والقيم الإسلامية المعتبرة كأحسن ضمان للشخصية التونسية.

كعنصر أساسي من عناصر الشخصية التونسية ويجب، مهما كلف الأمر، المحافظة عليه. وإذ أن الشعور الديني كان إذاك قويا جدا بين التونسيين، فلم يفت الدستوريين القدماء والجدد أن يستغلوه لتحسيس الجماهير الشعبية بالقضية الوطنية [63].

ومن جهة أخرى، ففي الوقت الذي كان فيه الحبيب بورقيبة وأصحابه قد اندفعوا في العمل السياسي وفي المسائل التي أثارت حمية التونسيين كمؤتمر قرطاج الافخاريستي، ودفن المجنّسين بالمقابر الاسلامية والفتوى الناجمة عنه، كان الشعور الديني قد تداخل بالشعور الوطني وتشابك به. وقد اغتنم الوطنيون التونسيون هذه الفرصة ليثبتوا أنهم، المدافعون الحقيقيون عن القيم الاسلامية خلافا لذوي النزعة الأصولية بالجامعة الزيتونية.

وفي 26 جويلية 1931 أثناء اجتماع نظمه الحزب الدستوري بمناسبة عيد المولد النبوي صرح الطاهر صفر في هذا الصدد : «اعلموا أن الدين والوطنية إنما هما شيء واحد. فلا يمكن للمرء أن يكون وطنيا دون أن يكون متدينا وعندما تكون متدينا فالواجب الوطني هو واجب يحث عليه الدّين. فلا يسعنا إذن إلاّ الرثاء لقادة ديننا الذين، عندما نطلب منهم الدفاع عن مسألة ذات مصلحة عامة، يرفضون متذرعين بأنه يجب عليهم عدم التدخل في المسائل السياسية، وهي ذريعة خاطئة لأن السياسة هي إحدى نقاط الدين الأساسية. ولكنهم أناس لا ينبغي الاعتماد عليهم، بل ينبغي أن نعتمد على أنفسنا أساساً [64]».

(63) رأينا أنه لم يكن يفوت قدماء قادة الدستور استغلال الأعياد الدينية للقيام بالدعاية الوطنية والزيادة من أنصارهم. وبنفس الطريقة، فقد وقع استغلال دفن التونسيين المتجنسين بالمقابر الإسلامية، باعتباره مسا بالإسلام، وخاصة من قبل جماعة «العمل التونسي» لتعبئة السكان ضد نظام الحماية.

(64) الأرشيف العام للحكومة التونسية، مجموعة غير مرتبة صندوق 12 مكرر، مذكرة من إدارة الأمن إلى إدارة الداخلية، تونس 29 جويلية 1931.

وفي 27 أفريل 1933 أطنبت صحيفة «العمل التونسي» (بالفرنسية) في نفس الاتجاه، في مقال بعنوان «ثأرنا» منتهزة الرجّة الناجمة عن فتوى المجلس الشرعي في موضوع «المسلم المتجنس»، وجاء فيه : «كان البعض من ذوي الأفكار الرجعية يعتبرون منذ عهد غير بعيد أنّ الشبان التونسيين خريجي المدارس الأروبية أصحاب فكر جسور وأنّ الثقافة الغربية أتت على عقيدتهم الإسلامية. إن الشباب التونسي المتشبع بكل ما احتواه الدين الاسلامي من روحانية ومثالية وحقيقة قد انفصل نهائيا عن كل المعتقدات والأوهام التي ألصقت به عبر العصور خلال عهود الجهل والانحطاط والتي تعرضه للانقراض لعدم تلاؤمه مع الحياة. ولتبني الشباب مثل هذا الموقف، أعلن البعض من رجال الدين في بلادنا أنّ الإسلام في هذه البلاد مهدد بالموت. إلاّ إن الحوادث الأخيرة، قد كذبتهم والحمد لله تكذيبا قطعيّا ... وهكذا فقد بات من المتأكد أن الشبان المتشبعين بالأفكار الغربية كانوا أول من ندد بكل ما احتوته تلك الفتوى من مخالفة للإسلام. وهناك سؤال يطرح طرحا طبيعيا على الذهن : من الذي دحض الاسلام الحق : أرجال الدين أم الشبان ؟ [65].

ومن جهة أخرى، فلم يفت هؤلاء الشبان غربيي التكوين، لعنايتهم بالحفاظ على الشخصية التونسية، أن يدافعوا عن كل العناصر المكونة للحمتها مثل الدين والعادات والتقاليد والأخلاق.

ومنذ أول عهده بالصحافة، دافع الحبيب بورقيبة، ضد «أنصار المرأة» عن حجاب المرأة التونسية الذي كان يشكل إذاك وقاية من الهيمنة الأجنبية. ولا شك أن الزعيم المقبل للدستور الجديد لم يكن مناهضا للتطور. إلاّ أنه يرى أن ذلك ينبغي أن يراعي المراحل الانتقالية اللازمة، وكتب في بداية 1929 : «يجب تحقيق التطور وإلاّ فإنه الموت. وإنه سوف

(65) «العمل التونسي» 27 أفريل 1933.

يتحقق ولكن بدون تصدع ولا قطيعة، وبالمحافظة في السيرورة الخالدة لشخصيتنا، على وحدة حرية أن يراها ضميرنا في كل حين عبر الزمن»[66].

ويضاف إلى هذا التشبث المتين بالشخصية التونسية، من قبل الوطنيين التونسيين، إيمان شديد بأهمية الجماهير الشعبية التي كانوا يخشون أن ينقطعوا عنها إذا أسرعوا في مسيرتهم. وفي هذا الصدد كتب الحبيب بورقيبة ما يلي : «ليس دور النخبة إذن الافراط في نسق مسيرتها وهو ما يعرضها للقطيعة التامة مع الجماهير الشعبية التي تكفلت بقيادتها. وفي عديد المرات، إذا أرادت هذه النخبة القيام بعمل مفيد دائم – وليس فقط بالضجة والإعلان، قصد الظهور بمظهر ابن العصر – في عديد المرات كما قلت، فإنها تجد نفسها مضطرة إلى الرجوع إلى الوراء لاستعادة الصلة بهذه الجماهير لا لمجاملتها أو تركها قابعة في العبودية ... بل لقيادتها بأكثر ثباتا وبأكثر حظوظ للنجاح في طريق التقدم» [67].

وهكذا فإن القدماء مثل الجدد كانوا مجددين منفتحين على التقدم مع بقاء هؤلاء وأولئك متمسكين بالخصوصية والأصالة المستمدة من أعماق البلاد. فعلى المستوى الايديولوجي، لم يشكل انشقاق 2 مارس 1934 إذن قطيعة أو منعرجا في تاريخ الحركة الوطنية التونسية.

وبنفس الطريقة فالرأي المسلم به عادة، ومفاده أن الدستور القديم، خلافا للدستور الجديد – الذي هو حزب جماهيري وإذن ممثل لكافة الطبقات الاجتماعية – لا يمثل سوى نخبة مثقفة وبرجوازية (فلاحين وتجار محامين وموظفين) متمركزة في العاصمة «ولا تنظر إلاّ نادرا إلى خارج مدينة تونس وخارج محيطها» [68]، لا يصمد كما قد رأيناه لمجرد النظر في الأحداث.

(66) «اللواء التونسي» 11 جانفي 1929 «الحجاب».
(67) المصدر نفسه، 1 فيفري 1929 «الديرليّة والاشتراكية العرجاء».
(68) جان لاكوتير، أربعة رجال وشعوبهم، سلطات مفرطة وتخلف، باريس 1969 ص 141.

فالحزبان هما في الحقيقة جماهيريان وليس الحزب القديم كما قد يعتقد، حزبا برجوازيا أو أصيل مدينة تونس «لم يتجاوز حدود نخبة مثقفة حضرية» [69]. فهو بالعكس، متجذر في كل المناطق وفي كل الطبقات الاجتماعية إلى حدود سنة 1934 على الأقل، تماما مثلما سيكون عليه الحزب الجديد. وقد شهد هذا الحزب القديم منذ 1922 وخاصة 1924 توسّعا جغرافيا واجتماعيا[70]. وزيادة على صغار الصناع والتجار الذين كان يجيد بصفة عجيبة توجيه إضراباتهم، فإن أكثر شعبه نضالا كانت توجد في الأحياء اكتظاظا وشعبية مثل الحلفاوين وباب سويقة وترنجة وكذلك من بين «النازحين» من الداخل المستقرين بالعاصمة، وأصيلي الجريد والقيروان وقفصة وقابس والمطوية والذين كانوا في أغلبيتهم عمالا. كما كان الدستور القديم متجذرا في داخل البلاد وفي مختلف المناطق وبصفة أخص بين طبقة صغار الفلاحين والبرجوازية الساحلية الصغيرة [71]. ومن المعلوم أنه شهد بين 1926 و 1930 فترة ركود يبدو أن عدد فروعه قد تدهور خلالها [72] ولكنه اكتسب في الثلاثينات مزيدا من القوة وعزز مواقعه. وكان مجموع شعبه إذاك يقدّر بحوالي ثمانين [73] .

ومن ناحية أخرى، فقد كان الدستور الجديد ذاته منبثقا من حزب الثعالبي وقد ورث منه هياكله. وعندما شعرت جماعة «العمل التونسي» بدور الجماهير الشعبية في النضال السياسي، ذهبت لطلبها حيث توجد أي في

(69) جان دوفينيو، دراسة سوسيولوجية للحركة القومية التونسية في كتاب القوميات المغربية، المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، باريس 1966 .

(70) كانت سلطات الحماية تقدر الشعب في شهر أكتوبر 1924 بحوالي 70 ومنخرطيها بـ 45.000 عدا الأنصار غير المسجلين وهم أكثر عددا .

(71) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح ... الكتاب المذكور ص 229-230 .

(72) كان الدستور يعد في جوان 1925 حسب أ . ت المدني 125 شعبة. وتراجع هذا العدد إلى 80 في شهر ماي 1933 والحال أنها فترة انتفض فيها الحزب من ركوده .

(73) شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير، الكتاب المذكور ص 74 .

صلب الدستور الذي تمكنت من الاستيلاء عليه. وكانت الخمسون شعبة أو تكاد التي استجابت في 2 مارس 1934 لدعوة جماعة «العمل التونسي» إلى مؤتمر قصر هلال والتي تمثل مناطق مختلفة من الإيالة، تنتمي إلى الحزب القديم الذي كان يعد زيادة على ذلك شعبا أخرى بقيت على وفائها للجنة التنفيذية [74]. وفي هذه الظروف فإن اعتبار الدستور القديم حزبا برجوازيا من مدينة تونس متناقض كل التناقض مع الواقع .

ويحتمل أن تعود مثل هذه النظرة إلى الخلط بين مجموع الحزب القديم وبين قيادته التي كان يسيطر عليها البرجوازيون وأصيلو مدينة تونس. على أنه ينبغي التوضيح هنا أيضا أن اللجنة التنفيذية قد تضمنت إلى جانب كبار الفلاحين والتجار والمحامين عناصر هي أقرب إلى الوسط الشعبي[75].

وقد يكون مرد مثل هذه النظرة أيضا إلى الخلط الذي يقع بين أساليب عمل الدستور وقواعده الاجتماعية. وإذ أن خطة القدماء تقوم، خلافا لما هي عليه عند الجدد، لا على اللجوء إلى تدخل الجماهير الشعبية، بل على مجرد التلويح بها، يمكن الافتراض أنهم ليس لهم قوى اجتماعية وراءهم وأنهم لا يمثلون إلاّ أعيانا بينما يشكل خصومهم حزبا جماهيريا .

ومهما يكن من الأمر، فإن طرق عمل زعماء الدستور القدماء لم تعد تتلاءم والبلاد التونسية لسنوات الثلاثين. ومواصلة المناداة بها والاعتماد عليها يعني غض النظر عن نمو الوعي الوطني للجماهير الشعبية خلال هذه الفترة .

(74) من أكثر من 80 شعبة يشتمل عليها الحزب الدستوري، لم يشارك في مؤتمر قصر هلال إلاّ حوالي 50 .

(75) رأينا أن عبد العزيز الثعالبي وأحمد توفيق المدني وهما قائدان كبيران في صلب الحزب لم يكونا برجوازيين ثريين .

فالأزمة الاقتصادية التي فتكت آنذاك بالبلاد، وسياسة التمييز الناجمة عنها، قد كشفتا أكثر من أي وقت مضى، التناقضات المترتبة عن الحماية، والتي أخفاها لوقت ما، ازدهار السنوات ما بين 1926 و 1929. ومن شأن هذا الوضع الذي انضاف إليه تقدم التعليم ووسائل المواصلات والتزايد الديمغرافي وخاصة لسكان المدن، أن ينمي الوعي الوطني لدى الجماهير الشعبية وأن يكسبه مزيداً من الحدة. وحصل حينئذ تفاوت بين مستوى الوعي الوطني للجماهير الشعبية وبين الخطة التي رسمها وما فتئ ينادي بها زعماء الدستور القدماء .

هذه الجماهير التونسية التي عيل صبرها واشتدت رغبتها في التخلص من النظام الاستعماري الذي كانت ترى فيه مصدر كل متاعبها ومآسيها، تجاوبت أقوى وأعمق مع الخطة التي عرضها آنذاك جماعة «العمل التونسي». وإذ صادفت هذه الخطة هوى في نفوس التونسيين، فقد أخذوا ينفصلون تدريجيا عن الزعماء القدامى الذين انتهت رسالتهم التاريخية – عمليا – مع اتجاه الحركة الوطنية في طريق التصلب. ومن ذلك الحين، كان لابد أن يؤول دور قيادة هذه الحركة إلى الدستور الجديد وقد كان عمله مواكبا للجماهير الشعبية التي أصبحت متطلباتها للعمل ومطالبها، بحكم الظروف الانفجارية السائدة في الثلاثينات، متصلبة أكثر فأكثر .

وهذه الظروف بالذات هي التي كان لها الأثر الكبير، في تصلب الحركة الوطنية التونسية ومولد الدستور الجديد .

الفصل الثالث

الأسباب العميقة لتصلب الحركة الوطنية التونسية أو جذور الحزب الدستوري الجديد

يجب قبل كل شيء أن نلاحظ، أن العامل الديني خلافا لما يبدو في الظاهر لم يضطلع بدور حاسم في التصلب الذي شهدته الحركة الوطنية التونسية في الثلاثينات. ذلك أن مشكلة التجنيس ودفن المتجنسين في المقابر الاسلامية التي حمّست أكثر من غيرها الرأي العام بالبلاد التونسية لم تكن بالشيء الجديد بالنسبة إلى السكان. فمنذ الوقت الذي تمكن فيه التونسيون، طبقا لأوامر 1887 و1889 و1910 و1921 وقانون 20 ديسمبر 1923[1] من الحصول على الجنسية الفرنسية، توفي العديد من المتجنسين ولم يثر دفنهم بالمقابر الإسلامية مشاكل خاصة. فلم يكن السكان التونسيون يتبعون في مجال الدفن، مقاطعة المتجنسين الذين شبههم الوطنيون منذ 1923 بالمرتدين. وتجنبا لكل التباس، سعى الأستاذ القبايلي رئيس رابطة المسلمين الفرنسيين بالبلاد التونسية وذلك سنة 1926 إلى توضيح أنّه

(1) هذه الأوامر الأربعة هي أوامر رئاسية فرنسية وقانون 20 ديسمبر 1923 هو كذلك قانون فرنسي .

«للمسلمين الفرنسيين الحق المطلق في الدفن بالمقابر الاسلامية تماما مثل المسلمين التونسيين»[2]. وفي 22 أفريل 1933 وأمام الاضطرابات المنجرة عن دفن المتجنسين، أكد الوزير الأكبر في تصريح نشر بالرائد الرسمي أنّه «... لا ينبغي في المسألة التي جرّت الأحداث المذكورة أعلاه إلاّ إبقاء الوضع الراهن المعمول به منذ زمن بعيد». وبعبارة أخرى، فإن التونسيين المتجنسين كانوا قبل أحداث 31 ديسمبر 1932 ببنزرت، يدفنون عند وفاتهم بالمقابر الاسلامية. ومن ناحية أخرى، فلم يكن التشريع الجاري به العمل في مجال التجنيس، يسمح بالحصول على الجنسية الفرنسية إلاّ لعدد قليل جدا من السكان التونسيين[3]. ولم تكن الفكرة المجمع عليها التي محصلها أن السياسة الفرنسية تنزع إلى إدماج سكان هذه البلاد مطابقة للحقيقة التاريخية تماما إذ لا يمكن للإستعمار أن يكون إدماجيا وإلا لما كان إستعماراً. وفعلا، فتمكين السكان التونسيين من الحصول على الجنسية الفرنسية معناه الاعتراف لهم بكل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون، ذلك أنّ اليسار الفرنسي هو الذي نادى بسياسة الادماج ضمانا للمساواة بين سكان الإيالة جميعا ومساعدة على اندماج الأجناس في هذه البلاد. وفي المقابل كان المتفوقون عامّة مناهضين للتجنيس، لاحساسهم بخطورة هذه السياسة على مصالحهم، لذلك أعتبر التونسيون المتجنسون فرنسيين من منطقة ثانية. وبهذه الصفة بقوا ضحايا التمييز ولم يكونوا يتحصلون دائما على إمتيازات الوظيفة العمومية أو مقاسم من الأراضي المخصصة كما كانوا يؤمّلون.

ومن ناحية أخرى، فإن النتائج التي أفضت إليها سياسة التجنيس

(2) نشرة سنوية لرابطة المسلمين الفرنسيين بالبلاد التونسية 1926.

(3) وحتى قانون 20 ديسمبر 1923، فإنه، رغم جعله ميسرا للتجنيس، لم يكن يقبل للجنسية الفرنسية سوى التونسيين الذين قضوا تطوعا اختياريا في الجيش الفرنسي، والمحرزين على شهادة تعليم ثانوي على الأقل، والمتزوجين من فرنسية، والذين أدوا خدمات هامة لفرنسا.

بالبلاد التونسية، عشر سنوات بعد قانون 20 ديسمبر 1923، كانت تافهة. فقد قدّر عدد التونسيين الذين إختاروا الجنسية الفرنسية في ديسمبر 1933 بـ 710 أرباب عائلة و 1300 بإعتبار أبنائهم القاصرين[4]. ولم يتضايق الوطنيون التونسيون من تواجدهم، بل كانوا يطلبون مساعدتهم عند الحاجة. فلم يكونوا يتردّدون في الالتجاء إلى هؤلاء المتجنسين لإدارة الصحف الناطقة باللسان الفرنسي نظرا إلى إشتراط القانون المنظم لهذه الصحف أن يكون مديروها من ذوي الجنسية الفرنسية. وهكذا، ففي أوج الاضطرابات المناهضة لدفن المجنسين بالمقابر الاسلامية، كان مدير جريدة «العمل التونسي» (الصادرة بالفرنسية) متجنسًا بالجنسية الفرنسية[5] وقد تميزت هيئة تحريرها بوجه خاص بمساندتها للحركة الشعبية التونسية.

وخلاصة القول إنّه إذا كان العامل الديني قد برز بعنف في الثلاثينات فلأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان كانت في ذلك الوقت متفجرة بوجه خاصّ.

وفي الواقع فإن الأحداث المنجرة عن انعقاد المؤتمر الأفخارستي إلى جانب دفن المتجنسين بالمقابر الاسلامية والتي اكتسبت صبغة دينية قد إندلعت في فترة إجتاحت فيها البلاد التونسية أزمة إقتصادية وإجتماعية زادت التناقضات الناجمة عن نظام الحماية حدّة.

وكان الغضب الكامن في نفوس السكان تبعا للحالة الاجتماعية والاقتصادية قد تفجر بمناسبة عقد تظاهرات مثل المؤتمر الافخاريستي بقرطاج ودفن التونسيين المتجنسين بالمقابر الإسلامية اللذين اعتبرا آنذاك بمثابة الإهانة للدين الإسلامي. وبعبارة أخرى لو كانت ظروف مثل هذا الإعتداء على الإسلام أنسب لما كان لهذه الاضطرابات أن تحدث وإن بلغ

(4) يحيي الغول، التجنيس الفرنسي والحركة الوطنية التونسية، الكتاب المذكور ص 55.

(5) قد تولى بشير ياسين وهو تونسي ومتجنس فرنسي، أولا إدارة «صوت التونسي» ثم «العمل التونسي» وهذا في أوج الحملة ضد دفن المتجنسين بالمقابر الاسلامية.

الأمر حدّ صدم السكان في معتقداتهم الدينية، ولكن الدين، في وضع البلاد التونسية المتفجر في الثلاثينات قد لعب بالضبط دور القادح للإنفجار.

فالأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد التونسية في الثلاثينات هي التي تفسر بالأساس تصلب الحركة الوطنية .

I – أزمة الثلاثينات الاقتصادية وتصلب الحركة الوطنية :

كانت هذه الأزمة خطيرة لا سيما وأنها تتضمن مظهرين لا يقل الواحد هولا عن الآخر. فقد عاشت البلاد التونسية من 1930 إلى 1935 أزمتين متتاليتين ومتشابكتين. فالأولى وقد أصابت البلاد خاصة في 1930 و 1931 كانت أزمة تقليدية تمثلت في النقص في الانتاج. أما الثانية وقد ظهرت بداية 1932 فكانت أزمة عصرية تمثّلت في وفرة الانتاج أو على الأصح، في تدنّي الاستهلاك .

أ – الأزمة ذات النمط التقليدي :

بدأت هذه الأزمة تظهر بالبلاد التونسية في سنة 1930، وهي ناجمة خاصة عن رداءة الأحوال المناخية. إذ شهدت البلاد في 1930 و 1931 جفافا استثنائيا [6] .

(6) الإقامة العامة للجمهورية الفرنسية بتونس، تقرير عن نشاط مصالح الحماية وتقديرات الميزانية لسنة 1933 .

ولم تصلح الفياضانات التي تعرّض لها كل من وسط البلاد وشمالها الوضع، بل زادته تعقيداً. فقد انجرت عنها أضرار بلغت من الفداحة ما جعل السلطات الاستعمارية تنظم، لإغاثة ضحايا هذه الكارثة، اكتتابا عموميا لا بالبلاد التونسية فقط، بل وكذلك بفرنسا والجزائر والمغرب الأقصى[7] .

وانضاف إلى رداءة الأحوال المناخية، اجتياح الجراد في مارس 1932 وقد ألحق أضرارا فادحة خاصة بمناطق قابس والقيروان وسوسة[8] .

وكانت الفلاحة وتربية الماشية، وهما قطاعان اقتصاديان حيويان بالنسبة إلى أغلبية السكان، قد تضررتا مباشرة من هذه الكوارث الطبيعية. فقد تدهور[9] الانتاج الفلاحي تماما خاصة في وسط البلاد وجنوبها. كما ساهم انعدام المرعى في هلاك قطعان الماشية التونسية. ففي سنة 1930 بلغت نسبة موت الحيوانات في دائرة مدنين 60٪ من الغنم والماعز و 20٪ من الإبل. إضافة إلى أن نسبة ولادات الماشية كانت ضئيلة[10] في نفس تلك السنة بهذه الدائرة. وتفاقمت حالة تربية الماشية أكثر سنة 1931 خاصة في وسط البلاد وجنوبها. وقد سجلت سلطات الحماية ذاتها أن كارثة قد حلت بتربية الغنم وأضافت أن الماء والمخزونات الغذائية عندما تنعدم «تصاب الحيوانات بفقر دموي، وتصبح معرضة لكل أنواع الأمراض

(7) المصدر نفسه ص 181 .

(8) المصدر نفسه ص 181-182 .

(9) ولكن الإنتاج الفلاحي، إن تدهور سنة 1930 بالقياس إلى السنوات السابقة، فقد سجل بعض الزيادة سنة 1931. وهكذا، مرّ إنتاج القمح الصلب والشعير وزيت الزيتون وقد مثلت سنة 1929 على التوالي 2.650.000 ق و 2.500.000 و 650.000 ، إلى 2.030.000 و 1.200.000 و 200.000 ق سنة 1930 وإلى 2.700.000 و 1.800.000 و 315.000 ق سنة 1931 (التقويم العام البلاد التونسية، السنة 1930 ص 241 و 245 والسنة 1933 ص 132 و 134) .

(10) تقرير عن نشاط مصالح الحماية ... السنة 1931 ص 18 .

وغير قادرة على المقاومة وتموت بمجرد حصول تقلبات مناخية [11]. هذه الفترة المهولة التي عرفتها البلاد التونسية في سنوات 1930-1931 وبداية 1932 كانت ثقيلة العواقب على السكان الأهالي .

وكانت أغلبية هؤلاء السكان لا تشكو من المحاصيل الرديئة وموت المواشي فقط، بل وكذلك مما ترتب عن ذلك من ارتفاع في أسعار المواد الضرورية .

إذ شهد القمح الصلب والشعير، وهما أساس المواد الغذائية لدى التونسيين، ارتفاعا نسبيّا في الأسعار وذلك في الفترة ما بين سنة 1930 إلى 1931. فارتفع قنطار القمح الصلب من 145 فرنك سنة 1930 إلى 164 فرنك سنة 1931، وقنطار الشعير من 61 فرنك إلى 73 فرنك في نفس الفترة [12].

ولئن كان كبار الفلاحين، يستطيعون بفضل ارتفاع الأسعار جبر قسم على الأقل مما يخسرون في المحاصيل رغم تراكم ديونهم وكان بإمكان متوسطي الملاكين تحقيق الإكتفاء الذاتي على أكثر تقدير[13] فلم يكن هذا شأن صغار الفلاحين من محدودي الموارد، و«الخماسة» ومربي الماشية والعمال.

وقد بلغت الحالة الاجتماعية لهذه الطبقات الشعبية حدّا من التدهور جعل الصحافة التونسية تهتم بها شديد الاهتمام. ففي سنة 1931 نشرت جريدة «النهضة» سلسلة من المقالات لمراسليها الجهويين عن «فاقة صغار الفلاحين المحليين الذين أرغموا على تصفية القليل الذي تركه لهم المرابون، لتوفير القوت اليومي لأبنائهم» [14].

(11) المصدر نفسه، السنة 1932 ص 195 .

(12) أندري نوشي، أزمة 1930 وأوائل الدستور الجديد انظر : مجلة الغرب الاسلامي والبحر الأبيض المتوسط عدد 8 السداسي الثاني 1970 ص 113-123 .

(13) «صوت التونسي» 21 جانفي 1931 .

(14) «صوت التونسي» 9 ماي 1931، المجاعة بالبلاد التونسية بقلم الحبيب بورقيبة

وبصفة عامة فقد كانت الطبقات الدنيا من الشعب التونسي مهددة بصفة كلية بالمجاعة سنة 1931. وقد نبه أعضاء المجلس الكبير من التونسيين، والحال أنهم معروفون بولائهم لسلطات الحماية، إلى خطورة هذا الوضع. إذ أكد الطاهر بن عمار أمام «القسم الأهلي» للمجلس الكبير أن الوضع في منطقة ماجر كان في منتهى الخطورة. وأشار عبد العزيز الباجي أن المجاعة منتشرة بالكاف وأن ثلاثة عشر شخصا ماتوا جوعا في هذه المدينة. ولاحظ ابن رمضان بعض حالات وفاة بسبب المجاعة في منطقة المهدية «والحال أنها من أخصب مناطق البلاد التونسية» [15].

وكان البدو الرّحل أكثر تضررًا من المجاعة التي إجتاحت البلاد التونسية. وقد نبه الحبيب بورقيبة في «صوت التونسي» يوم 9 ماي 1931 إلى أن «في تالة والفراشيش أصبح الآلاف من أهل البادية يأكلون الكلأ ويقتاتون «بالتلاغودة» وهي نبتة وحشية جبلية يستخرج منها دقيق عسير الهضم. وقد فر عدد كبير من أهالي المثاليث من الكارثة ونزحوا إلى الشمال حيث نصبوا خيامهم بمرناق على مسافة 14 كيلومترا من العاصمة، يستمدون أسباب العيش من النهب والسرقات والفواضل التي يقذف بها إليهم من البساتين المجاورة. وفي مدينة تونس نفسها، نزلت أسر كاملة بجوار باب سيدي عبد الله، رجالا ونساء وأطفالا باركة كالأغنام مختلطة اختلاط الحابل بالنابل تلتمس القوت من التسول في هذا المأوى». أما أكثر الصور تأثيرا، فكانت تلك اللوحة التي رسمتها في شهر جوان 1931، جريدة «لادبيش تونيزيان» لسان الإقامة شبه الرسمي عن الوضع المنذر بالخطر حيث كتبت ما يلي : «إن وضع السكان الأهليين، الحضر والبدو، من وسط الإيالة وجنوبها، في هذه السنة، باعث على القلق. فسنتان متتاليتان رديئتا المحصول، وتلف نصف الماشية أو ثلثيها، مع انعدام الشعير والزيت ونفاد الاحتياطي، هذا فضلا عن أن الوسطاء لم يسددوا ما

(15) «البرقية التونسية» 18 مارس 1931 .

بذمتهم للمنتجين مقابل محصولين متتاليين من التمور. إنّ كل هذه العوامل مجتمعة، تتسبب في بؤس مهول يتجاوز كل ما يمكن أن تكون البلاد قد عاشته منذ عشرات السنين ... وإن هذه الطوائف من السكان مهددة، لا مجازا بل حقيقة «بالموت جوعا» ويتعلق الأمر بخطر فعلي يهدد بالمجاعة والموت ويمس الكهول والأطفال على السواء ... إن الوضع خطير بطبعه في بعض المراقبات المدنية بيد أنه لن يزداد بعد عدة أشهر إلا تفاقما»[16]. أضف إلى ذلك، أن عديدين هم التونسيون، الذين إن لم يموتوا فعلا من الجوع، فإنهم سيظلون سيئي التغذية ويشكلون بذلك مجالا مواتيا للأوبئة. فقد اجتاحت الملاريا بعنف السكان ولا سيما في دائرتي المراقبة المدنية بكل من تونس وقرمبالية وذلك في ربيع 1932. أما في شهر ماي 1932 فقد ظهر التيفوس في مناطق أخرى من الإيالة[17].

هذا إضافة إلى إنهيار بقية قطاعات الاقتصاد التونسي مثل الصناعات التقليدية والتجارة. ومن الحتمي أن تتعرض هذه القطاعات إلى صدمة هذا الوضع الفاجع والسائد آنذاك في ميداني الفلاحة وتربية الماشية في بلاد تمتاز بأنها فلاحية أساسا. وقد تأثر أرباب الصناعات التقليدية والتجار التونسيون بتدهور الطاقة الشرائية لزبائنهم المألوفين وبالتالي من ضيق سوقهم. وانجر عن ذلك، وخاصة بالنسبة إلى أرباب الصناعات، أزمة «فائض في الإنتاج» وبالتالي تدهور أسعار البضاعات التي يصنعونها[18].

فكان أرباب الصناعات، والتجار، وصغار المقاولين في مثل هذه الظروف أميل إلى طرد البعض على الأقل من عمالهم عوض خلق مواطن شغل

(16) ورد في «صوت التونسي» 13 جوان 1931، المجاعة بالبلاد التونسي بقلم الحبيب بورقيبة .

(17) تقرير عن نشاط مصالح الحماية ... السنة 1932 .

(18) ازداد هذا التدهور لأسعار المنتوجات التونسية المصنوعة تفاقما من جراء منافسة البضائع الأجنبية المماثلة .

جديدة. وهكذا لم ترحم هذه الأزمة الاقتصادية التقليدية العمال التونسيين الذين عرفوا آنذاك البطالة والنقص في التشغيل .

وبصفة عامة، فإن الأزمة الاقتصادية لسنتي 1930 و1931 قد ولدت، بإصابتها قطاعات واسعة من السكان التونسيين، في مختلف مناطق البلاد، حالة من الغضب يمكن أن ينفجر في أي وقت. وقد كان هذا على الأقل ما توقّعه المحامي الشاب الحبيب بورقيبة الذي دعا حكومة الحماية في شهر جوان 1931 إلى «إلقاء نظرة عامة على الدّاء الذي كان ينخر البلاد وتبديد الجو المسموم الذي كان ينذر بإغراق البلاد التونسية في عهد من الاضطرابات والفتن لا يمكن إلاّ أن يزعزع مركز فرنسا في هذه البلاد»[19].

وقد ازدادت هذه الحالة المخيفة تفاقما عندما أصابت في صيف 1932 أزمة ذات نمط عصري سكانا كانوا قد عانوا من قبل معاناة شديدة.

ب – الأزمة ذات النمط العصري :

إمتازت الأزمة الأولى بكونها أزمة نقص في الانتاج، في حين كانت الثانية أزمة فائض في الانتاج أو نقصان في الاستهلاك. وقد التحمت الأزمتان منذ سنة 1933 حيث انضافت الكوارث الطبيعية إلى كوارث الرأسمالية[20]. ومع المحاصيل الرديئة[21] شهدت البلاد التونسية انخفاضا في الأسعار، وكسادا لمنتوجاتها الفلاحية .

(19) «صوت التونسي» 13 جوان 1931، المجاعة بالبلاد التونسية .

(20) كلود ليوزو، مظهر للأزمة بالبلاد التونسية : مولد الأحياء القصديرية. انظر : المجلة الفرنسية لتاريخ ما وراء البحار، المجلد LXIII عدد 232-233 الثلاثي الثالث والرابع 1976 .

(21) عرفت سنتا 1933 و 1934 محاصيل رديئة من الحبوب، حيث بلغ إنتاج القمح والشعير على التوالي 3.400.000 ق و3.400.000 ق، و1.700.000أو 1.600.000 سنة 1933 و إلى 2.000.000 و 1.500.000 سنة 1934 (التقويم العام للبلاد التونسية السنة 1933 ص 132 والسنة 1934 ص 128) .

إلاّ أن هذين المظهرين الأخيرين كانا أهم العوامل في ظهور الأزمة الاقتصادية منذ 1932 التي نجمت في معظمها عن الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى التي انطلقت من نيويورك في ذلك «الخميس الأسود» 24 أكتوبر 1929 لتكتسح تدريجيا كامل العالم الرأسمالي ومستعمراته. وقد شملت الأزمة فرنسا في نهاية 1931 وسرعان ما انتشرت في البلدان التي كانت تابعة لها سياسيا مثل تونس.

ومع هذا النوع الجديد من الأزمات، شهدت الإيالة كوارث جديدة لم تكن متصلة بالأحوال المناخية والطبيعية بل بالسوق والأسعار في العالم. وكانت معاناة البلاد من انخفاض الأسعار وضيق السوق الداخلية والخارجية أمام منتوجاتها الفلاحية والمنجمية أكبر من معاناتها من القحط.

فقد شهدت الأسعار، تبعا للأزمة، انهيارا مهولا، أثّر في المنتوجات الفلاحية والمواد الأولية أكثر من تأثيره في البضائع المصنوعة. وبعبارة أخرى فإن الموارد الأساسية النباتية والحيوانية والمنجمية للبلاد التونسية مثل الحبوب وزيت الزيتون، والخمر والصوف والفسفاط والحديد والرصاص والزنك وغيرها ... قد زعزعها الكساد وانخفاض الأسعار .

(1) الكساد وانخفاض أسعار المنتوجات الفلاحية والمنجمية :

نزل سعر قنطار القمح الصلب من 197 فرنك سنة 1926 إلى 128 فرنك سنة 1932 ثم إلى 96 فرنك سنة 1933. وانخفض قنطار الشعير في نفس هذه السنوات من 106 فرنك إلى 59 ثم 47 فرنك، وقنطار زيت الزيتون من 796 فرنك إلى 405 و 284 فرنك. أما الصوف الذي ارتفع سعر القنطار منه إلى 1011 فرنك سنة 1926 فقد نزل إلى 383 فرنك سنة 1932 و401 سنة 1933 و 381 فرنك سنة 1934 [22] .

(22) أندري نوشي، أزمة 1930 بالبلاد التونسية وأوائل الدستور الجديد، المقال المذكور .

وزيادة على هذه المنتوجات الأربعة الممثلة أكثر من سواها للفلاحة التقليدية والتي تهم الأهالي على وجه الخصوص، فقد امتد انخفاض الأسعار إلى الزراعات الاستعمارية مثل القمح اللّين والخمر. فمن سنة 1928 إلى 1933 نزل معدل سعر قنطار القمح اللّين من 160 فرنك إلى 112 فرنك[23] وتراجع سعر هكتولتر الخمر من 186 فرنك سنة 1927 إلى 108 سنة 1931 ثم إلى 54 سنة 1934[24] .

وكان انخفاض الأسعار محسوسا أكثر في القطاع المنجمي، ذلك أن سعر قنطار معدن الحديد مع خلاص أجرة الشحن قد انخفض من 85 فرنكا سنة 1929 إلى 36 فرنكا سنة 1932، وقنطار معدن الرصاص ذي نسبة 50 ٪ نزل من 1033 فرنك سنة 1926 إلى 129 فرنك سنة 1933. أما قيمة الفسفاط فقد تدهورت إلى حد أصبحت معه لا توفر سعر التكلفة. ففي 1932، بينما كان سعر تكلفة القنطار في ميناء الشحن يبلغ 65,67 فرنكا كان سعر بيعه 53,77 فرنكا[25] .

وقد نجم هذا الانخفاض في أسعار المنتوجات الفلاحية والمنجمية خاصة عن المنافسة الأجنبية وتقلص الأسواق الخارجية .

فالحبوب التونسية لا تستطيع مقاومة منافسة حبوب العالم الجديد الذي عرف منذ فترة الرخاء أثناء سنوات 1926-1929، صعوبات في الميدان الفلاحي ناجمة عن ازدياد الانتاج وانخفاض الأسعار. وكان من أثر

(23) جان بونسي، الاستعمار والفلاحة الأوروبية بالبلاد التونسية منذ 1881، الكتاب المذكور ص 302 .

(24) المرجع نفسه ص 299 .

(25) المجلس الكبير بالبلاد التونسية، الدورة XI (نوفمبر – ديسمبر 1932) القسم الفرنسي ص 29، تقرير بواسي مدير غرفة المصالح المنجمية عن الأزمة المنجمية بالبلاد التونسية. (ذكرة حسن العنابي، أزمة 1929 ونتائجها بالبلاد التونسية، بحث أعد لنيل شهادة الكفاءة في البحث – تاريخ، كلية الآداب تونس 1975، 117 صفحة. مرقون) .

خصوبة الأرض والمكننة المفرطة للفلاحة بعد الحرب العالمية الأولى في هذه البلدان من العالم الجديد مثل الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين أن ساعدت على زيادة المردود وبالتالي زيادة الإنتاج [26] .

كما شهدت هذه البلدان زيادة على ذلك، بداية من 1925 سلسلة من المحاصيل الجيدة أدت إلى إغراق السوق العالمية بحبوب منخفضة السعر. فمنذ 1930 خسر القمح 19 ٪ من سعره بالقياس إلى سنة 1929 [27]. وكان التخفيض في قيمة الجنيه الأسترليني في 21 سبتمبر 1931 والدولار في 19 أفريل 1933، قد زاد في انخفاض أسعار المنتوجات الفلاحية. وبصفة عامة فإن هذا التخفيض في قيمة الجنيه الاسترليني، والعملات التابعة له نقديا مثل عملة كندا والأرجنتين والبرازيل وبوليفيا وإيرلندا والبرتغال والسويد والنرويج وفنلندا ودول البلطيق وإيران والعراق ومصر، قد أحدث في السوق العالمية انخفاضا في أسعار المنتوجات الصادرة عن هذه البلدان يتراوح بين 25 و 30 ٪ .

وازدادت الحالة تفاقما بعد التخفيض من قيمة الدولار في 19 أفريل 1933، خاصة وأن تخفيض الدولار كان أهم من تخفيض الجنيه. فبعد ما عرفت العملات التابعة لمنطقة الجنيه الاسترليني انخفاضا في قيمتها بنسبة 31 ٪ انخفض الدولار والعملات التابعة له بأكثر من 35 ٪ . وقد انعكس هذا التخفيض بصفة واضحة على أسعار منتوجات تونس التابعة لمنطقة الفرنك.

وفعلا فبينما مرت قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة إلى الفرنك من 124.24 إلى 85 فرنكا من سنة 1928 إلى 1931، وقيمة الدولار من 25.33 إلى 18.25، من

(26) موريس كروزي، العهد المعاصر الكتاب المذكور ص 54 .

(27) ج. ريس، الأزمة الكبرى لسنة 1929. الرأسمالية محل نقاش، مترجم عن الأنجليزية من قبل : هـ. دروفي.(ذكره ج. العنابي أزمة 1929 ونتائجها بالبلاد التونسية، الكتاب المذكور ص 61) .

سنة 1928 إلى 1933، لم تغير فرنسا عملتها التي كانت والحقّ يقال في استقرار بعد الاصلاح الذي أدخله ريمون بوانكاري سنة 1928. وفي مثل هذه الظروف أصبح الفرنك مرتفع القيمة بالنسبة إلى العملات الأجنبية. وقد لحق البضائع الفرنسية التي تأثرت بالمنافسة منذ الثلاثينات نقص في قدرتها على المزاحمة سواء على المستوى الوطني أو في السوق العالمية.

ولم تكن البلاد التونسية المرتبط اقتصادها وثيق الارتباط باقتصاد فرنسا في وقاية من تكبد تبعات هذا الوضع. إذ لم تستطع ترويج منتوجاتها في السوق العالمية، نظرا إلى المنافسة الأجنبية ولا في فرنسا التي تشهد هي نفسها صعوبات اقتصادية والتي كانت سوقها مغمورة بالمنتوجات الفلاحية مثل القمح والخمر .

وقد بلغ هذا الفائض أوجه، لما إرتفعت محاصيل القمح والخمر لتتراكم على مدخرات قديمة لم يقع بيعها، حيث بلغت محاصيل القمح سنتي 1932 و1933 على التوالي 90 و98 مليون قنطار[28] ومحاصيل الخمر سنة 1934 75 مليون هكتولتر عوضا عن 50 و 60 مليونا .

وقد سبّبت هذه المحاصيل الطيبة التي تزامنت مع احتداد المنافسة الأجنبية والتخفيض من قيمة الجنيه الاسترليني والدولار والعملات التابعة لهما، تدهورا في الأسعار الفلاحية بفرنسا. فنزل سعر قنطار القمح من 172 فرنك سنة 1931 إلى 79 فرنك سنة 1935 ، مسجلا انخفاضا بأكثر من 50٪ كما نزل سعر الهكتولتر من الخمر خلال نفس الفترة من 121 إلى 64 فرنك متكبّدا انخفاضا يناهز الـ 50 ٪ [29] .

(28) الفريد سوفي، تاريخ فرنسا الاقتصادي بين الحربين (1931-1939) باريس 1967 ص 66-65 .

(29) تطور الأسعار الفلاحية بفرنسا من 1913 إلى 1939 انظر :» ب جانني وآخرون، وثائق اقتصادية الكتاب المذكور .

فأغلقت في ظل هذه الظروف ومنذ 1932 حتى السوق الفرنسية التي كانت في الوقت العادي تستوعب قسما هاما من منتوج خمر تونس وحبوبها.

وقد ازداد تفاقم مشكلة السوق وانخفاض الأسعار بزيادة إنتاج القمح والخمر وزيت الزيتون بالبلاد التونسية. فقد ارتفع إنتاج القمح الصلب من 2.030.000 قنطار سنة 1930 إلى 2.700.000 سنة 1931 و3.400.000 سنة 1932. وبلغ إنتاج القمح اللين في نفس هذه السنوات على التوالي 800.000 و1.100.000 و 1.350.000 قنطار [30]. وهذه الزيادة في إنتاج الحبوب قد أدت إلى المزيد من التدهور في أسعار هذه المحاصيل.

على أن ما يجب ملاحظته هو أن المحاصيل الرديئة لسنتي 1933 - 1934[31] لم تنجرّ عنها زيادة في الأسعار التي كانت آنذاك مرتبطة مع الأسعار بفرنسا باعتبار أن السوق الفرنسية كانت أهم سوق لمنتوجات الإيالة.

وما يصح على القمح ينطبق أكثر على الخمر المعدة أساسا للسوق الفرنسية. فقد كان إنتاج الخمر بالبلاد التونسية في إرتباط بوضع المحصول بفرنسا. ففي سنوات 1929 و 1930 و 1932 نما إنتاج الخمر بالبلاد التونسية مستفيدا من رداءة المحاصيل بفرنسا وبالتالي من احتياجات السوق الفرنسية. وكان زارعو الكروم بالإيالة، مدفوعين خلال تلك الفترة بهذه الآفاق الملائمة للتّصدير. وبذلك تطورت المساحات المزروعة كروما من 28.000 هكتار سنة 1925 إلى أكثر من 50.000 سنة 1934 [32]. أما إنتاج الخمر فقد مرّ من معدل 760.000 هكتولتر بين 1926 و 1928 إلى 980.000 بين 1929 و 1931 و 1.610.000 بين 1932 و 1934[33]. وقد سبّبت هذه الزيادة في الإنتاج، والتي لم تصاحبها زيادة في الصادرات، تدهورا في أسعار الخمر. فنزل معدل سعر الهكتولتر كما قد رأينا من 156 فرنك سنة 1930 إلى 108 فرنك سنة 1931 و 54 فرنك سنة 1934[34].

أما انخفاض سعر زيت الزيتون فإنه يفسر أيضا بضيق السوق الخارجية الناتج هو نفسه عن الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929. فقد فقدت البلاد التونسية سوقا أساسية لهذه المادة الغذائية وهي سوق إيطاليا التي اشترت منها في سنوات المحاصيل الوفيرة أكثر من 300.000 قنطار عالجتها ثم صدرتها كمنتوج إيطالي إلى أمريكا وحتى إلى فرنسا [35]. ولكن إيطاليا نفسها كانت في فترة الأزمة الاقتصادية تعاني صعوبات لترويج انتاجها الخاص فكانت تسند آنذاك منحا لمزارعيها في قطاع الزيتون وتشجعهم على التصدير بأسعار منخفضة. وأصدرت حكومتها في شهر أكتوبر 1932، حماية لانتاجها من زيت الزيتون، أمرا يفرض على المنتوجات الأجنبية مراسيم جمركية باهظة مسددة بذلك ضربة شديدة للزيوت التونسية [36].

وإلى جانب غلق السوق الإيطالية في وجه زيت الزيتون التونسي، ومنافسة زيت بلدان أخرى مثل إيطاليا وإسبانيا هنالك، منافسة زيوت الحبوب التي كانت أسعارها منذ 1926 في انخفاض مطرد [37]. وكان وضع

(30) التقويم العام للبلاد التونسية، السنة 1930 ص 241 والسنة 1933 ص 132.

(31) تدهور إنتاج القمح الصلب إلى 1.700.000 ق سنة 1933 وإلى 2.000.000 سنة 1934، وإنتاج القمح اللّين إلى 800.000 ق سنة 1933 ولكنه ارتفع إلى 1.750.000 سنة 1934 (المصدر نفسه، السنة 1933 ص 132 والسنة 1934 ص 128).

(32) جان بونسي، الاستعمار والفلاحة الأروبية بالبلاد التونسية منذ 1881، الكتاب المذكور ص 299.

(33) المرجع نفسه.

(34) المرجع نفسه.

(35) صفحة أخبار تجارية، أفريل 1936 ص 1، أدمون بوشري، الوضع الزيتوني بالبلاد التونسية (ذكره حسن العنابي أزمة 1929 ونتائجها بالبلاد التونسية، الكتاب المذكور ص 66).

(36) «العمل التونسي» 8 نوفمبر 1932 و 21 فيفري 1933.

(37) أندري نوشي، أزمة 1930 بالبلاد التونسية، وأوائل الدستور الجديد، المقال المذكور.

قطاع زيت الزيتون التونسي إلى جانب ذلك، قد تفاقم من جرّاء المحاصيل الوفيرة التي عرفتها البلاد التونسية لما بلغت الأزمة العالمية أوجها. فمر إنتاج الزيت من معدل 372.000 قنطار بين 1926 و 1930 إلى 523.000 بين 1931 و 1935 [38]. وفي سنوات 1932 و 1933 و 1934 أي في وقت بلغت فيه الأزمة الاقتصادية الكبرى أقصاها، أنتجت البلاد التونسية على التوالي 550.000 و 600.000 و 550.000 قنطار من زيت الزيتون [39] .

أما انخفاض سعر الصوف، فقد انجر عن كساد سوق هذا المنتوج النّاجم عن أزمة صناعة النسيج الأروبية وخاصة أزمة الصناعات التقليدية التونسية التي كانت المستهلك الرئيسي لهذا المنتوج .

وبصفة عامة فإن ضيق السوقين الداخلية والخارجية هو الذي يفسّر تدهور أسعار المنتوجات النباتية والحيوانية والمنجمية بالبلاد. وبما أن انخفاض الأسعار يسبّب انخفاضا في الربح، فإن ذلك يُحدث حالة كساد في مختلف القطاعات الاقتصادية .

وكان هذا الكساد أكثر بروزا في القطاع المنجمي المتصل على وجه الخصوص بالسوق الخارجية. فقد أسفر تناقص الطلبات من قبل زبائن البلاد التونسية الأساسيين وخاصة بلدان أوروبا الشمالية إبّان الأزمة الإقتصادية إلى توقف استغلال المناجم وبالتالي انهيار الانتاج. فنزل إنتاج الفسفاط من 3.326.000 طن سنة 1930 إلى 1.678.000 سنة 1932 ليبلغ 1.766.000 سنة 1934. وكان إنتاج الحديد بالنسبة إلى نفس هذه السنوات على التوالي : 828.000 طن و 209.000 و 546.000 طن، وإنتاج الرصاص 27.500 طن و 11.000 و 6.400 وإنتاج الزنك 1300 طن سنة 1930

(38) التقويم العام للبلاد التونسية، السنة 1930 ص 245، السنة 1933 ص 134، والسنة 1934 ص 130 والسنة 1935 ص 124 .

(39) المصدر نفسه، السنة 1933 ص 134 والسنة 1934 ص 130 .

و700 طن سنة 1931 [40]. وبالنسبة إلى هذين المعدنين الأخيرين فقد إنخفض عدد المناجم المستغلة من 37 سنة 1929 إلى اثنين فقط سنة 1932. كما تقلّص عدد المناجم بالنسبة إلى الفسفاط والحديد من سنة 1930 إلى 1932 على التوالي من ستة إلى أربعة ومن خمسة إلى ثلاثة [41] .

(2) صعوبات الصناعات التقليديّة التونسية :

انعكست صعوبات الفلاحة وتربية الماشية والمناجم التي تشكل أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد، بالضرورة على الصناعات التقليدية والتجارة .

وفي وقت تعيش فيه أغلبية التونسيين من الفلاحة وتربية الماشية وبدرجة أقل من المناجم، شهد صغار الفلاحين ومربو المواشي وعمال المناجم تدهوراً في طاقتهم الشرائية تبعا للأزمة الاقتصادية. وبما أنهم كانوا يشكلون معظم زبائن الصناعة التقليدية، فقد أصبح هذا القطاع محروما من قسم هام من سوقه المألوفة .

كما كانت الصناعة التقليدية تعاني منافسة المنتوجات الأوربية المصنوعة آليا بصفة متماثلة والتي كانت مزاحمتها واضحة في السوق التونسية. وهذه المنافسة لم تكن ظاهرة جديدة بالنسبة إلى الصانع التونسي، غير أن آثارها تظهر أشدّ في فترة الأزمات الاقتصادية .

ولم تلبث فرنسا، وهي إذاك في أوج أزمة فائض الانتاج أن غمرت الإيالة بمنتوجاتها المصنوعة. وكانت منافستها مهولة جدا خاصة أن

(40) الدليل الاحصائي للبلاد التونسية، السنة 1947، إنتاج المناجم (الفسفاط - الحديد - الرصاص - الزنك) من 1920 إلى 1947، جدول ص 96-97 .

(41) المجلس الكبير بالبلاد التونسية، الدورة XI (نوفمبر - ديسمبر 1932) القسم الفرنسي ص 29، تقرير بواسي عن الأزمة المنجمية بالبلاد التونسية، المصدر المذكور .

المنتوجات الفرنسية كانت، طبقا للاتحاد الجمركي لسنة 1928، تدخل البلاد التونسية معفاة من المعاليم متمتعة بامتيازات تزيد في قدرتها التنافسية. وفي هذه الحال فمن شأن البضائع المصنوعة في الخارج بصفة متماثلة والمعروضة بأسعار نسبية الانخفاض والملائمة لذوق السكان، أن تؤدي إلى إفلاس الصناعة التقليدية التونسية .

وكان هذا شأن أهم فرع من هذه الصناعة ألا وهي صناعة الشاشية التي أصيبت بضربة قاضية تبعا لتوريد بضائع فرنسية وأجنبية مصنوعة بصفة متماثلة غمرت السوق التونسية بأسعار تتحدى كل منافسة. وقد مر عدد «الشواشي» «والطرابيش» المستوردة بين 1931 و 1933 من فرنسا والجزائر وإيطاليا وتركيا وتشيكوسلوفاكيا ومصر وليبيا ويوغسلافيا من 3.799 قطعة سنة 1931 إلى 7.775 سنة 1932 و 5.573 سنة 1933 [42]. وما يصح على الشاشية ينطبق كذلك على الفروع الأخرى لقطاع النسيج. فقد عانت أقمشة الصوف والحرير المصنوعة بقصر هلال والجريد مثلا من منافسة المنسوجات الحريرية والبضائع الايطالية الموردة عبر طرابلس. وكذلك شأن زرابي القيروان التي لم تستطع الصمود أمام منافسة الزرابي الأجنبية المصنوعة آليا والتي غمرت السوق التونسية [43] .

كما عانت الصناعة المؤسسة على النحاس من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى، فقد شهدت زيادة على الكساد الناتج عن انخفاض الحركة السياحية في فترة الأزمة، منافسة المنتوجات السورية [44] .

ولا شك أن الصناعة التقليدية التونسية ما إنفكت تعاني منذ الفترة التي سبقت بكثير سنة 1932 ، بل منذ دخول المصنوعات الأوروبية في

(42) صفحة أخبار تجارية، جويلية 1934 ص 3 .

(43) «العمل التونسي» 14 نوفمبر 1932، حماية السوق الداخلية بقلم الحبيب بورقيبة .

(44) «البرقية التونسية» 28 جوان 1932 .

النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى الإيالة، من المنافسة الأجنبية. ففي 28 ماي 1931، وفي وقت لم تمسّ البلاد التونسية بعد آثار الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929، رغم اجتيازها لسنتين فلاحيتين رديئتين، عبرت «صوت التونسي» عن هذه الحالة قائلة : «لم يبق والحق يقال من الصناعات الأهلية إلاّ التي شرعت في تحوير أجهزتها (معاصر الزيت بالساحل) أو المعامل التي يكاد يجهلها الأروبيون (منسوجات ذات أنماط من الأشكال والألوان) والتي حافظت منذ القديم على زبائن من الأهالي. ولكن هذه الصناعات أيضا أضحت مهددة أكثر فأكثر على مر الأيام. ورغم رخص اليد العاملة، فإن منتوجاتها سوف تصبح باهظة السعر إلى حد لا يسمح لها بالبقاء. وإنها لمشكلة مهولة تلك التي يطرحها التساؤل عن مآل السكان الذين يقتاتون منها الآن» [45]. ومنذ 1932 قد فاقمت الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى وضع الصناعات التقليدية التونسية التي كانت قد زعزعتها من قبل بشدة الأزمة التقليدية التي عاشتها البلاد التونسية في سنتي 1930 و 1931 .

فزيادة على تقلص السوق الداخلية والمنافسة الأجنبية، كانت الصناعة التونسية تعاني من انخفاض التصدير. وفعلا فإن قيمة الصادرات التونسية من البضائع المصنوعة قد مرت من 88.647.000 فرنك سنة 1930 إلى 58.422.000 سنة 1932 و 40.553.000 سنة 1933 و 45.595.000 سنة 1934 [46].

(3) تراجع التجارة :

كان البعد التجاري، يسيطر على الأزمتين سواء التقليدية أو العصرية. فقد كانت التجارة في كلتا الحالتين، تعاني من ضيق السوق وبالتالي من

(45) «صوت التونسي» 28 ماي 1931 .

(46) *التقويم العام للبلاد التونسية*، السنة 1935 ص 301 .

الكساد. ومنذ 1932 بدأت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى تظهر أول الأمر في التجارة ولم تنعكس على بقية القطاعات الاقتصادية إلاّ بعد ذلك.

وقد أحدث ضيق السوق العالمية أول الأمر تدهور التجارة الخارجية. فنزلت القيمة الجملية للتجارة الخارجية بالإيالة بين 1930 و 1934 من 3.227.638.000 فرنك إلى 1.064.043.377. وفي نفس الفترة مرّت قيمة الواردات من 2.107.455.000 فرنك إلى 1.250.272.000 وقيمة الصادرات من 1.120.233.000 إلى 674.297.000 (47). حقّا أن عجز الميزان التجاري مر من 1.087.222.000 سنة 1930 إلى 575.975.000 سنة 1934. ولكن قيمة الصادرات قد شهدت معدلاتها فيما بين 1930 و1934 انخفاضا فاق انخفاض قيمة الواردات(48). وفضلا عن ذلك وبما أن أسعار المنتوجات الفلاحية والمواد الأولية قد انخفضت إبان الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى لسنة 1929 بنسب أقوى من السلع المصنوعة فقد كان عجز التجارة الخارجية للبلاد التونسية أكثر بروزا على مستوى حجم الصادرات بالقياس إلى حجم الواردات (49).

وقد نجمت حالة التجارة الخارجية هذه أوّلا وبالذّات عن الوضع العام المتأزم وما انجرّ عنه من نقص في الاستهلاك. كما تفسر «بالحواجز الجمركية» التي أقامتها بلدان عديدة لحماية منتوجاتها الوطنية من المنافسة الأجنبية وبالتحديدات التي فرضتها على الخمور التونسية النيابة البرلمانية للجنوب (50) بفرنسا ورسوم الخروج (51) على منتوجات الإيالة التي لم يكفّ المجلس الكبير عن المصادقة عليها (52).

---

(47) المصدر نفسه.

(48) المصدر نفسه.

(49) تتكون أكبر كميات صادرات البلاد التونسية من مواد نباتية ومنجمية ووارداتها من منتوجات مصنوعة.

(50) يتعلق الأمر بجنوب فرنسا الذي ينتج كثيرا من الخمر.

(51) كان زيت الزيتون مثلا خاضعا لأداء تصدير بمبلغ 20 فرنك على القنطار.

(52) «العمل التونسي» 15 ديسمبر 1932.

وتولدت كذلك عما يمكن تسميته بتدهور شروط المبادلات. وفعلا، فخلال الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى انخفضت أسعار المنتوجات الفلاحية والمواد الأولية وهي الموارد الأساسية للبلاد التونسية بسرعة فاقت انخفاض أسعار البضائع المصنوعة التي كانت تمثل معظم الواردات.

ففي الفترة ما بين 1931 و 1935، بينما انخفض سعر القمح بـ 40 ٪ لم تنخفض أسعار المنتوجات الصناعية في الجملة إلاّ بـ 22 ٪ (53). وكان التباين بين أسعار المواد الأولية وأسعار البضائع المصنوعة قد تجاوز هذا بكثير (54). ومن البديهي أن البلاد التونسية كانت خلال مبادلاتها هذه مع البلدان الصناعية، تعطي أكثر مما تأخذ ولم يزد بذلك عجزها الفعلي في فترة الأزمة إلاّ تفاقما.

وقد ازداد وضع التجارة الخارجيةترديا نظرا لتأثره بالإتحاد الجمركي لسنة 1928، والذي بمقتضاه كانت المنتوجات الفرنسية تدخل معفاة إلى البلاد التونسية بينما كانت أغلب المنتوجات الأجنبية تخضع عند دخولها إلى هذه البلاد لمراسيم مرتفعة وغالبا ما تحول دون دخولها. فلم تكن تونس إذن حرة في اختيار مزوديها. بل إنها وجدت نفسها مرغمة على التزود بالبضائع من فرنسا رغم أن أسعارها كانت مرتفعة بالنسبة إلى السعر العالمي (55). وزيادة على ذلك فلم تكن فرنسا مجبرة على قبول المنتوجات التونسية التي كانت تلاقي في هذه البلاد المنافسة الأجنبية. وهكذا فإن أهم المنتوجات التونسية، مثل زيت الزيتون والجلود والحلفاء ومنتوجات المناجم وحتى الخمر، لم تكن تجد أسواقا كافية في البلاد الفرنسية. واعتبارا إلى أن تونس لم تكن حرة في منح امتيازات جمركية

---

(53) الفريد سوفي، تاريخ فرنسا الاقتصادي بين الحربية (1931-1939) الكتاب المذكور.

(54) قاستون بوطول مشاكل تونسية انظر : مجلة باريس، ديسمبر 1934.

(55) المرجع نفسه.

للبلدان الأجنبية، فقد كانت منتوجاتها، تخضع عند دخولها إلى تلك المناطق لرسوم مرتفعة جدا عملا بمبدأ المعاملة بالمثل. فكانت في هذه الظروف أقل قدرة على المزاحمة في السوق العالمية ولم تكن تباع، إذا ما وجدت المشترين، إلاّ بسعر بخس .

كانت تونس تلاقي إذن – خلافا للجزائر والمغرب الأقصى [56] – صعوبات في التصدير والتوريد بسبب هذا النظام الجمركي. كما كانت مرتبطة بمنتج واحد يبيع لها كل شيء بسعر أغلى نظرا إلى الفارق بين الأسعار الفرنسية والسعر العالمية. ولم يكن هذا المزود يأخذ منها إلاّ ما يرضيه شراؤه وبسعر خاضع للمنافسة. وهكذا، فقد كانت فرنسا، سنة 1933 إبان أوج الأزمة العالمية تبيع للبلاد التونسية بمبلغ 942 مليون فرنك ولا تشتري منها إلاّ بمبلغ 372 مليون [57]. ومن البديهي أن ينهك هذا النظام الجمركي الإيالة وأن يخرّبَ اقتصادها [58] .

كما تأثرت التجارة الداخلية بانعكاسات الأزمة الاقتصادية الكبرى، وكانت تعاني تماما كبقية القطاعات الاقتصادية من انخفاض الاستهلاك الناتج عن تدهور الطاقة الشرائية لسكان الريف والمدن الذين كانوا ضحايا سواء لتدهور الأسعار أو للبطالة والنقص في التشغيل. وقد أصبحت التجارة التونسية في وضع حرج خاصة وأن البضائع المحلية لم تستطع أن تقاوم، لا سيما في فترة الأزمة، منافسة المنتوجات الفرنسية التي كانت بمقتضى الاتحاد الجمركي لسنة 1928، معفاة من الرسوم عند دخولها إلى البلاد التونسية. زد على ذلك أن انخفاض الحركة السياحية

(56) كانت الجزائر في وضع اتحاد جمركي مع الوطن الأم، وهو ما ينجم عنه بعض مساو كما يتيح فوائد كبرى. ويستطيع المغرب الأقصى بفضل نظام المرفأ المفتوح المؤسس بواسطة عقد الجيزراس اختيار مزوّديه .

(57) قاستون بوطول، مشاكل تونسية، المقال المذكور .

(58) المرجع نفسه .

الناجم عن الأزمة، قد أساء إلى وضع التجارة الصغرى المتخصّصة في بيع التحف والأشياء النادرة. وهذه التجارة الموجودة بالأسواق، والتي يتكوّن معظم زبائنها من السواح، قد وجدت نفسها محرومة منهم. ومن هنا تدهور وضع هذا القطاع الاقتصادي الذي كان في المدن مصدر عيش قسم هام من السكان. هذا على الأقل ما يستخلص من هذه اللوحة المؤثرة التي رسمها أحد المعاصرين عن وضع التجارة الصغرى سنة 1932 حيث كتب ما يلي : «كانت التجارة في كساد لا مثيل له. فالأسواق تفتح ثم تغلق دون أن تبيع شيئا. وهي في الواقع خالية من الرواد. وكانت وجوه التجار الكئيبة علامة أكيدة على الكساد وانعدام الكسب. فهم مستعدون للبيع بالخسارة، أو البيع بسعر بخس ولكن لا وجود للطالبين» ... [59] .

ج – النتائج الاجتماعية للأزمة الاقتصادية :

من البديهي القول بأن تدهور مختلف القطاعات الاقتصادية لم يمرّ دون أن يخلّف نتائج سلبية على سكان الإيالة، فقد كانت كافة الطبقات الشعبية قد أثرت فيها، ولكن بدرجات متفاوتة في الحقيقة، الأزمة الاقتصادية. حتى الجالية الفرنسية فإنها قد تأذت منها إلى حد بعيد .

(1) نتائج الأزمة على المعمرين الفرنسيين :

كان نشاط الرعايا الفرنسيين يعتمد أساسا على منتوجات معدة للتصدير مثل الخمر والقمح اللين ومنتوجات المناجم. وقد خفّض ضيق السوق الخارجية وانهيار السعر العالمي أرباحهم تخفيضا شديدا .

(59) «صوت التونسي» 18 أوت 1932 .

غير أن المعمرين كانوا قد تأثروا تأثرا متفاوتا بالأزمة في القطاع الفلاحي. فكبار المعمرين الذين يملكون ضياعا شاسعة وخصبة بصفة عامة، وتتوفر لديهم وسائل استغلال أراضيهم ولم يكونوا مثقلين بالديون، قد تأثروا بها بدون كبير ضرر. أما صغار المعمرين ولا سيما الذين استقروا بالبلاد التونسية إثر الحرب العالمية الأولى بفضل توسع الاستعمار الرسمي، فإن الأزمة الاقتصادية قد أثرت فيهم بعكس ذلك شديد التأثير. ونظرا إلى أنهم كانوا يملكون مقاسم هي أقرب إلى النوع المتوسط - إذ الأراضي الجيدة كانت قد وزعت بعد - فقد دخلوا لإحياء أراضيهم وشراء الآلات والأسمدة [60] في قروض مضمونة برهون عقارية، ويبدو أنهم أفرطوا إذاك في المراهنة على توقع محاصيل جيدة وخاصة على إمكانيات التصدير لتحقيق أرباح ضخمة وتسديد ديونهم.

ولكن الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 حلت للقضاء بعنف على هذه الآمال، فوجدوا أنفسهم تبعا لما أصابهم من الكساد وانهيار الأسعار، عاجزين عن تسديد ديونهم.

وقد شهد عديد المعمرين أملاكهم تعقل وتباع في المحكمة بأثمان مزرية الانخفاض [61] نتيجة لتتبعهم من قبل مؤسسات للقروض كانت تحتفظ كرهينة بالرسوم المسجلة لأملاكهم. وفي يوم 4 أكتوبر 1934 فقط، أدرجت المحكمة المدنية بتونس في سجل أعمالها لذلك اليوم 3000 بيع لمعقول [62]. وكان الوضع مماثلا لذلك في بقية المحاكم الفرنسية بالإيالة [63].

(60) جان بونسي، الاستعمار والفلاحة الأوروبية بالبلاد التونسية منذ 1881، الكتاب المذكور ص 254 و 290.

(61) «تونس الاشتراكية» 30 جويلية 1934.

(62) جان بونسي، الاستعمار والفلاحة الأوروبية بالبلاد التونسية منذ 1881، الكتاب المذكور ص 305.

(63) ڤاستون بوطول، مشاكل تونسية، المقال المذكور.

(2) نتائج الازمة على السكان التونسيين :

غير أنّ أزمة الثلاثينات كانت أشدّ ضررا على السكّان الأهالي. فبينما تأذّى الأروبيون بصفة عامة في مداخيلهم، لحق الكثير من التونسيين الضررّ في عيشهم وأسباب قوتهم. وكان التونسيون في منتهى الإرهاق لا سيما وأنهم لم ينهضوا بعد من أزمة تدهور الإنتاج وما رافقها، كما قد تقدم، من فاقة ومجاعة. وتبعا لمعاناتها القاسية لآثار الأزمة الأولى، فإن أغلبية السكان التونسيين لم تجد من وسيلة لمقاومة الثانية.

هكذا كان شأن الفلاحين التّونسيين الذين أثرت فيهم الأزمة تأثيرا متفاوتا في الواقع. وكانوا في وضع هش للغاية لا سيما وأنهم بصفة عامة مثقلون بالديون. فقد كان العديد من الفلاحين الأهالي، من ذوي المكانة الهامة عامة، يحصلون على قروض من المؤسسات المالية لشراء الآلات وتعصير طرق استغلالهم لمزارعهم. أما صغار الفلاحين ومتوسطوهم الذين لم تكن أملاكهم بصفة عامة مرسمة بالسجل العقاري ولم يكن يخول لهم إذن الاقتراض من البنوك، فإنهم يلتجئون خلال سنوات المحاصيل الرديئة إلى المرابين الذين يقرضونهم بفوائض فاحشة [64]. وكان هؤلاء وأولئك يؤملون تحقيق محاصيل جيّدة لتسديد ديونهم.

إلاّ أن الكساد وانهيار أسعار زيت الزيتون والحبوب قد خيّبا آمالهم. فتأثروا شديد التأثر بالأزمة الاقتصادية لا سيما وأن انخفاض أسعار المنتوجات الفلاحية كان أهم من انخفاض أسعار المنتوجات الصناعية وهو ما جعلهم يشترون البضائع المصنوعة بسعر أغلى نسبيا مما كان عليه من قبل. وكانوا ملزمين، إضافة إلىّ هذا، بدفع ضرائب يزداد ثقلها باطراد [65].

(64) يمكن لهذه النسب المئوية في بعض الحالات، وقلما تنزل إلى ما تحت 30 ٪، بلوغ 300 ٪ (تقرير لجنة تاردي، جانفي 1933).

(65) إن الزيادة في الأداء الموضوع سنة 1926 والتي كانت ثقيلة الوطأة على زراعة الزيتون، قد كانت شديدة الأثر في فترة الأزمة.

فكان صغار الفلاحين كثيرا ما يتعرضون للسجن أو على الأقل لانتزاع ممتلكاتهم من أيديهم نظرا لعجزهم عن تسديد ما بذمتهم من ضرائب. ومنذ أواخر 1931، آلت التتبعات التي قامت بها البنوك والمرابون إلى آلاف العُقَل والبيوعات العدلية .

وقد تأذى من هذه الظاهرة بصفة أخص الفلاحون بالساحل وصفاقس حيث تغلب الزراعة الاحادية للزيتون، إذ تأثرت المنطقتان شديد التأثر بالكساد وانهيار أسعار الزيت. ففي سنة 1931 وحدها، تولى المراقب المدني بصفاقس تحقيق 112 ملفا لإجراء بيوعات عقارية لأملاك فلاحين عجزوا عن تسديد ديونهم [66]. وقد تسارعت هذه الحركة بتفاقم الأزمة. وبصفة عامة بلغت الفلاحة التونسية خلال هذه الأزمة وضعا على حد من الحرج حمل إحدى الصحف على أن تكتب رغم اعتدالها : «إن الفلاحة التونسية تعاني من عجز لا شكّ فيه حال حتّى دون تسديد فوائض الديون التي تثقلها. ولو لم يكن يخشى عدم وجود المشترين، لتم بيع تسعة أعشار الممتلكات الريفية بالبلاد التونسية في المحاكم» [67] .

وكان أرباب الصناعات التّقليدية التونسيون على غرار الفلاحين، يعانون معاناة شديدة من الكساد وانخفاض الأسعار الناجمين عن الأزمة الاقتصادية الكبرى. وكان وضعهم في منتهى الضيق لا سيما وأنهم كانوا بحكم اعتماد صناعتهم على طرق بالية، مسحوقين أصلا، وخاصة في فترة أزمة فائض الانتاج، بمنافسة المنتوجات الصناعية. لذلك انتهى كثير منهم إلى إيقاف أنشطتهم أو على الأقل إلي التنقيص منها نسبيا. وهكذا كان شأن «الشواشية» الذين يمثلون عادة أهم فرع من الصناعات التقليدية

(66) الأرشيف العام للحكومة التونسية، سلسلة وصندوق 31، الملف 2، من مراقب صفاقس المدني إلى المقيم العام، صفاقس 1 و 28 أكتوبر 1931 .
(67) ذكره ڤاستون بوطول، مشاكل تونسية، المقال المذكور .

التونسية. ففي هذا السياق أشارت صحيفة «تونس سوسياليست» يوم 25 ماي 1933 إلى أنه بينما لا يعمل إلاّ حوالي 80 بصفة غير منتظمة بتاتا من بين 350 «شواشي» بمدينة تونس فإننا نجد البقية في بطالة تامة منذ ثمانية أو تسعة أشهر[68]. ومسّت ظاهرة الإكداح هذه كذلك بحائكي الحرير الذين سبق لهم أن توجهوا في شهر جويلية 1931 بشكوى إلي السلطات من الآلات الكهربائية التي أفلست حرفتهم [69]. كما كان هذا شأن حائكي الحرير والصوف بقصر هلال والجريد والقيروان الذين، كما رأينا، أفلسوا من جراء الأزمة ومنافسة أقمشة ليون الحريرية، والسلع الإيطالية الموردة عبر طرابلس. وكتب الحبيب بورقيبة في 14 نوفمبر 1932 : «إن الإسكافيين التونسيين يعيشون نفس الفاقة. وعندما عجز عدد منهم عن مقاومة منافسة مؤسسة تشكسلوفاكية ضخمة فتحت لها البلاد التونسية أبوابها، أغلقوا محلاتهم وأصبحوا يذرعون الطريق جيئة وذهابا. وصار بعضهم أصحاب مطاعم حقيرة وبائعي «لبلابي» [70]. كما اضطر النحاسون إلى التنقيص من نشاطهم ورفت قسم هام من عمالهم. فالمعامل التي كانت تشغّل سنة 1930 حوالي 400 عامل لم تَعُدْ تعدّ سنة 1932 سوى 150 [71]. وبصفة عامة فقد كان وضع أرباب الصناعات يبعث على القلق إلي حد حمل حكومة الحماية منذ 1932 «على توزيع مساعدات عينية أو نقدية كل أسبوع من صناديق الاسعاف العمومي» على الذين كانوا من بينهم «أكثر إصابة لإنقاذهم من الموت جوعا» [72] .

(68) «تونس الاشتراكية» 25 ماي 1933 .
(69) الأرشيف العام للحكومة التونسية، مجموعة غير مرتبة، صندوق 12 مكرر، مذكرة من مدير الأمن إلى مدير الداخلية 29 جويلية 1931 .
(70) «العمل التونسي» 14 نوفمبر 1932 .
(71) "La Depêche Tunisienne" « البرقية التونسية» 28 جوان 1932 .
(72) «العمل التونسي» 8 نوفمبر 1932 .

وما يصح على أرباب الصناعات، كان ينطبق أيضا على صغار التجار. ذلك أن قلة الاستهلاك وانخفاض الأسعار قد أحدثا انهيار أرباحهم أولا ثم أعمالهم. وقد كانوا تحت ضغط الضيق المالي الذي يتخبط فيه كثير منهم ونظراً كذلك لاضطرارهم إلى تسديد ما عليهم من ديون في آجالها فهم يقدمون على الدخول في عمليات بيع بأسعار منخفضة متكبدين بذلك تضحيات كبرى، دون الحصول على العائدات المالية المتوقعة، باعتبار أن المال يختفي وينعدم تداوله إذا هيمن الغموض على المستقبل»[73]. لذلك وجد العديد من التجار أنفسهم مدفوعين إلى الإفلاس إضافة إلى التصفيات العدلية.

ومن جهة أخرى فقد تفاقم وضع أرباب الصناعات التقليدية وصغار التجار نتيجة للربا الذي قد نما تبعا للأزمة الاقتصادية ومكن حفنة من المرابين فاقدي الضمير من استغلال صعوبات قسم هام من السكان وفاقتهم للإثراء على حسابهم. ولم يكن أمام الكثير من أرباب الصناعات والتجار التونسيين الذين كانوا يعانون صعوبات لا حدّ لها، من خيار آخر سوى الالتجاء إلى المرابي الذي يطلب منهم ضمانات (من مصوغ، وملابس وغيرها) قبل أن يمنحهم قروضا قصيرة الأجل بفوائض يبلغ معدلها 25 ٪ في الشهر [74] .

غير أن الطبقة الشغيلة هي التي عانت أكثر من غيرها من الأزمة الاقتصادية الكبرى. فقد لحقها الضرر لا في أجورها فقط، وقد انخفضت آنذاك، بل وفي عملها الذي أصبح مشكوكا فيه أكثر فأكثر، كما لحق حتّى وجودها الذي باتت تهدده المجاعة بشكل متواصل.

فقد انخفضت الأجور في كل المواقع، إذ تقلص أجر «الشواشي» الذي كان يتقاضى قبل الأزمة من 8 إلى 9 فرنكات يوميا، مقابل 12 ساعة عمل

(73) حسن العنابي، أزمة 1929 ونتائجها بالبلاد التونسية، الكتاب المذكور ص 97 .

(74) «تونس الاشتراكية» 2 فيفري 1931 .

إلى 2,5 و5 فرنكات لنفس مدة العمل[75] سنة 1933. وكان عملة الصناعات التقليدية بقصر هلال يتقاضون سنة 1931 من 6 إلى 8 فرنكات يوميا مقابل 15 ساعة من العمل [76]. وفي ديوان الصيد البحري سجلت أجور العمال انخفاضا بلغ 40 ٪ ونزلت من 15,50 فرنكا قبل الأزمة الاقتصادية الكبرى إلى 9 فرنكات سنة 1933 مقابل 9 ساعات عمل في اليوم [77] .

على أن العمال الذين حافظوا على شغلهم كانوا محظوظين نسبيا لأنهم كانوا في نهاية الأمر في مأمن من المجاعة. ولم يكن هذا شأن من فصلوا عن شغلهم. ففي فترة من الكساد الاقتصادي لم ترحم قلة التشغيل أي قطاع من قطاعات الاقتصاد التونسي. فزيادة على العمال الفلاحيين وصغار الفلاحين المكدحين الذين غادروا الريف نازحين إلى المدينة طلبا للشغل، وقد كان من الصعب تقدير عددهم، فقد عمال عديدون ينتمون إلى فروع اقتصادية أخرى شغلهم. وكان هذا شأن العديد من عمال «الشواشية» الذين صاروا بطّالين[78] تبعا للإغلاق التام أو الجزئي للعديد من معامل الشاشية. وكذلك كان شأن العمال بمصانع النحاس وقد مرّ عددهم كما قد رأيناه من 400 سنة 1930 إلى 150 سنة 1932[79]. كما وقع الشيء نفسه بالنسبة لعمال ديوان الصيد البحري الذين فصل ثلاثة أرباعهم عن العمل في جانفي 1934[80]. كذلك ثقلت وطأة البطالة على عمال

(75) المصدر نفسه، 25 ماي 1933 .

(76) المصدر نفسه، 12 جانفي 1931 .

(77) المصدر نفسه، 29 جانفي 1934 .

(78) في مقال بعنوان «فاقة الشواشية» نشر «بتونس الاشتراكية» في 25 ماي 1933، ذكر أن حوالي 80 «شواشي» من 350 بمدينة تونس لا يعملون إلاّ بصفة غير منتظمة والبقية في بطالة تامة وهذا منذ 8 أو 9 أشهر .

(79) «البرقية التونسية» 28 جوان 1932 .

(80) «تونس الاشتراكية» 29 جانفي 1934 .

المناجم إذ رفت في ديسمبر 1932 : 13.960 عاملا منجميا من بين 20.950 [81]. وفي الجملة نزل عدد عمال المناجم من 18.500 سنة 1930 إلى 6.720 سنة 1935[82].

وبصفة عامة عرفت الإيالة إبان الأزمة الاقتصادية الكبرى عددا مرتفعا من البطالين بالنسبة إلى سكانها الذين كانوا حوالي مليوني نسمة [83]. وفي نشرية بعنوان «الأزمة الاقتصادية والبطالة بالبلاد التونسية» قدرهم فرع تونس للكنفدرالية العامة الشغل (سي جي تي) في شهر أكتوبر 1935 في العاصمة فقط بثلاثين ألفا منهم خمسة عشر ألف حرفي [84] .

والمقصود هنا هم البطالون بصفة تامة فقط. أما البطالون بصفة جزئية، فمن الصعب تقديرهم ولو بصفة تقريبية [85]. ولم يكن هذا التقييم يشمل، كما قد رأيناه، العمال الفلاحيين وصغار الفلاحين الذين نزحوا إلى المدن طلبا لأسباب الرزق. وقد بلغت هذه الظاهرة، مضافة إلى البطالة، حدا من التفاقم جعل البلدية ومؤسسات الإغاثة بمدينة تونس تطعم أكثر من 15.000 شخصا [86] بتوزيع الأغذية عليهم. «وإن أغلبية السكان التونسيين، كانوا، حسب المقيم العام نفسه مهددين بالفقر وحتى بالمجاعة» [87] .

(81) المجلس الكبير بالبلاد التونسية، الدورة XI (نوفمبر – ديسمبر 1932) القسم الفرنسي ص 29، تقرير بواسي عن الأزمة المنجمية بالبلاد التونسية، المصدر المذكور .

(82) كلود ليوزو، مظهر من الأزمة بالبلاد التونسية : مولد الأحياء القصديرية، انظر : المجلة الفرنسية لتاريخ ما وراء البحار المجلد LXIII عدد 232-233، الثلاثي الثالث والرابع 1976 .

(83) قدر التونسيون المسلمون وحدهم بـ 2.086.762 سنة 1931 و 2.265.750 سنة 1936 .

(84) الكنفدرالية العامة للشغل، الاتحاد الإقليمي لنقابات البلاد التونسية : مطالب البروليتاريا التونسية، الأزمة الاقتصادية والبطالة بالبلاد التونسية، تونس 1935 .

(85) المصدر نفسه، في نفس هذا الكراس قدر عدد البطالين في كامل الإيالة سنة 1935 (أكتوبر) بـ 100.000 .

(86) ڤاستون بوطول، مشاكل تونسية، المقال المذكور .

(87) في المصدر نفسه .

وكانت هذه الجموع من البطالين بصفة تامة وحتى بصفة جزئية، فريسة سائغة للمجاعة التي اجتاحت المدينة والريف معًا. وهؤلاء البطالون كانوا يشكلون مع صغار الفلاحين النازحين إلى المدينة طلبا للشغل [88] جموعا من الهامشيين انتهى بهم الأمر إلى نهب مخابز ومحلات بيع المواد الغذائية بحثا عن القوت. وقد بدأت أحداث الجوع هذه، بمدينة تونس وباجة في شهر فيفري 1934، ثم امتدت إلى مدن أخرى في شهري مارس وأفريل الموالين [89]. «ففي باجة نهبت المخابز في 27 فيفري 1934 على أيدي مئات من الفقراء الجائعين قدموا من الأرياف المجاورة ومن الجبل بحثا عن رغيف خبز، وقد ساد المدينة في صبيحة ذلك اليوم اضطراب شديد، بينما كانت الشرطة تفرق الجياع. ومنذ أربع وعشرين ساعة كان الوضع بمدينة باجة على قاب قوسين أو أدنى من ثورة صغار الفلاحين. وكذلك بمجاز الباب حيث كان مئات من صغار الفلاحين يموتون فعلا من الجوع، فقد جلسوا بالأمس على قارعة الطريق، مستسلمين للقدر ينتظرون نجدة لا يعرفون هل ستأتي أم لا» [90]. وقد حدثت نفس المشاهد بالقيروان حيث نهبت المخابز جماعات من قبائل المنطقة المجاورة [91] .

وفي الجملة، فقد شمل الغضب قطاعات عريضة من السكان التونسيين لم يفتهم التعبير عن شكواهم لدى السلطات، ومقاومة انتزاع أملاكهم والإعراب عن غضبهم .

وكان هذا شأن الحرفيين الذين تدخلوا لدى حكومة الحماية لطلب الحماية من المكننة والمنافسة الأجنبية. وقد رأينا كيف، أن 280 حائكا

(88) أندري نوشي، أزمة 1930 بالبلاد التونسية وأوائل الدستور الجديد، المقال المذكور .

(89) أ . نورا، اشتراكيو البلاد التونسية أمام أزمة 1929 ونتائجها السياسية، انظر : الحركة الاجتماعية عدد 78، الثلاثي الأول 1972 .

(90) «تونس الاشتراكية» 28 فيفري 1934 .

(91) ڤاستون بوطول، مشاكل تونسية انظر : مجلة باريس، ديسمبر 1934 .

للحرير قد اشتكوا في شهر جويلية 1931 من الآلات الكهربائية التي أدت بحرفهم إلى الإفلاس [92]. وفي 14 مارس 1934، احتج «الشواشية» بدورهم على توريد الشواشي المصنوعة بالخارج وقد أشارت «تونس سوسياليست» في شهر مارس 1934 إلى أن المحتجين وعددهم 300 قد غادروا دكاكينهم ليسمعوا مطالبهم إلى ممثليهم لدى الغرفة التجارية» [93].

وقد طلب الفلاحون على غرار الحرفيين، المساعدة والحماية من الحكومة. ففي شهر نوفمبر 1932 «أتى مزارعو الزيتون بالساحل يكشفون بؤسهم إلى الإقامة العامة ويستعطفون السلطات الفرنسية لكي تقدم لهم مساعدة جدية يتغلبون بواسطتها على أزمتهم». «لقد ولّينا وجوهنا صوب دار فرنسا، وقلنا لأنفسنا إنه من المستحيل ألاّ تقبلوا تقديم بعض التضحيات لإخراجنا من الضيق وذلك باتخاذ قرارات فورية وجريئة يتطلبها الوضع» [94]. هذا ما قاله سكان الساحل في التماسهم المؤثر.

كما طالب مزارعو الزيتون بالساحل من المقيم العام باتخاذ سياسة جمركية وجبائية ملائمة لظروف الأزمة، وكذلك بسن سياسة مساندة للأسعار وتسهيلات للاقتراض. وطالبوا «الحكومة أن تلجأ بدون تردد إلى وسائل علاج كبيرة المدى» لإيقاف الانتزاع العدلي للأملاك. ويؤكدون أن وضع الفلاحة التونسية المتردي، إن لم يعالج فورا فسينتهي حتما إلى زرع الحقد وإثارة الأهواء السيئة» [95].

(92) الأرشيف العام للحكومة التونسية، مجموعة غير مرتبة، صندوق 12 مكرر، من مدير الأمن إلى مدير الداخلية، تونس 29 جويلية 1931.

(93) «تونس الاشتراكية» 15 مارس 1934.

(94) «العمل التونسي» 7 ديسمبر 1932، الساحل في احتضار، بقلم الحبيب بورقيبة.

(95) رسالة من سكان الساحل إلى السيد المقيم العام بالبلاد التونسية، 28 نوفمبر 1932 (مركز التوثيق القومي، أحداث 1932 أ 2-1).

وكانت سلطات الحماية ببقائها عمليا غير مكترثة بشكاوي أرباب الصناعات التقليدية وصغار الفلاحين ومزارعي الزيتون التونسيين، تفاقم غضب السكان الأهالي «وتهيء لعهد من القلاقل والاضطرابات». وقد تجلت هذه الاضطرابات بصفة خاصة بمناسبة دفن التونسيين المتجنسين بالمقابر الاسلامية بالساحل، حيث يوجد ملاكون صغار، ارتبطت حياتهم بصفة عامة ببيع محصول الزيت، ولم يستفيدوا عند إفلاسهم من جراء الأزمة الاقتصادية، من إعانة فعلية من الحكومة. وكانت المعارضة بالساحل إذاك في أوج تصلبها لا سيما وأن السكان – وهم شديدو التمسك بأملاكهم –، كانوا يتحملون على مضض الانتزاعات العدلية. واعتبارا إلى هذه الظروف، أشعل سكان المكنين، أثناء مظاهرة عنيفة اندلعت يوم 4 سبتمبر 1934، النار لا في مكاتب إدارة العمل فقط، بل وكذلك في مكتب العدل المنفذ المكلف بتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم في مادة الانتزاع [96].

وظهرت مقاومة الانتزاع في منطقة صفاقس أيضا، ولم يفت المراقب المدني بهذه المنطقة التنبيه في تقاريره إلى المقيم العام، إلى الاضطرابات التي أحدثتها البيوعات العدلية ومعارضة الأهالي لتنفيذ قرارات المحاكم وخاصة في منطقة جبنيانة حيث أغلبية السكان من صغار الملاكين [97]. وقد لاحظ المراقب في شهر جويلية 1931 في السياق نفسه ما يلي : «قد نشبت ردود فعل خطيرة من قبل السكان الأهالي بمناسبة تسليم الأراضي التي تم بيعها في المحكمة إلى مالكيها الجدد. وفي المدة الأخيرة، كان المسمى مفتاح بن خليفة بن الهطاي وزوجته زينة بنت التونسي بن حامد، من مشيخة الحنشة، منطقة جبنيانة، قد سبّبا أنواع شتّى من التعطيل بمحاولته منع تنفيذ حكم يقضي بتمليك أرض تم بيعها في محكمة

(96) ڤاستون بوطول، مشاكل تونسية، المقال المذكور.

(97) سكان هذه المنطقة هم عامة ملاكون صغار أما الملكية الكبرى فهي مجمعة بين أيدي المعمرين والبعض من الصفاقسيين.

سوسة لدائنهما القديم، مردوشي نحمياس. وعمدت المرأة المذكورة أعلاه بمفعول اليأس على ما يقال إلى قتل ابنها بصدمه مرات عديدة مباشرة على الأرض، متذرعة بعجزها عن توفير قوته نظرا إلى أنها سلبت منها كل أملاكها. وأمام خطورة الوضع نبه المراقب المدني في الخاتمة بقوله : «وإني، عند الإشارة إلى هذه الأحداث لعناية إقامتنا العامة، استسمحكم التأكيد من جديد على ما قد يكون من الأهمية في منح العدالة ذات الصلاحية لكل الآجال التي تقتضيها الأزمة الاقتصادية الحالية في إجراءات البيع العدلي لأملاك مرهونة وذلك كي يتمكن صغار الفلاحين الذين يجري تتبعهم قضائيا، من قبل المرابين عادة، من تسديد ديونهم بطريقة أيسر» [98]. وفي آخر شهر أكتوبر 1931، أكد المراقب المدني بمدينة صفاقس من جديد على «ردود الفعل الخطيرة التي لم يزل يبديها السكان الأهالي بمناسبة تنفيذ عملية تمليك أراض تم بيعها في المحكمة، وكثيرا ما طلب العدول المنفذون لذلك الالتجاء إلى الاستعانة بالقوة المسلحة. وفي المدة الأخيرة وجدت شركة زياتين الجنوب التونسي (ضيعة سانت جوليات) صعوبات كبيرة في التوصل إلى تملك قطعة أرض تم بيعها بقرار من محكمة سوسة. وقد أسيئت في هذه القضية معاملة الجندرمة من قبل قدماء المالكين الذين لم يلبثوا أن استرجعوا بعنف ملكهم بعيد تنفيذ التمليك ». ويضيف هذا الموظف الفرنسي السامي مستخلصا : «وفي حالة توسع عملية الانتزاعات العقارية، فإني أتوقع خاصة في منطقة جبنيانة، مصاعب خطيرة» [99] وأعاد المراقب المدني لمدينة صفاقس الكرة في أول نوفمبر 1931، منبها مرة أخرى إلى عزم السكان بدائرته على الاعتراض بالقوة على الانتزاعات العقارية وكتب : «يبدو أن الملاكين العقاريين المطالبين بديون حان أجلها ولم يسددوها مقرون العزم على عدم السماح

(98) الأرشيف العام للحكومة التونسية، المجموعة E، صندوق 31، ملف 2 من المراقب المدني بصفاقس إلى المقيم العام، صفاقس 9 جويلية و 30 أكتوبر 1931 .

(99) المصدر نفسه، من نفس الشخص إلى نفس الشخص، صفاقس 30 أكتوبر 1931 .

ببيع ممتلكاتهم ومعارضة الانتزاعات العقارية بكل الوسائل، ومواصلة البقاء بالقوة في أراضيهم» [100]. وكتب قاستون بوطول سنة 1934 : «في نهاية السنة الثالثة لهذا النظام (الانتزاعات العقارية) انتهى المناخ في أهدأ البلدان إلى أن أصبح مساعدا على الدعايات التخريبية» [101] .

وهكذا، أحدثت الأزمتان الاقتصاديتان اللّتان اجتاحتا البلاد في الثلاثينات، غضبا كبيرا بين الأغلبية الساحقة للسكان التونسيين. ولم تعد قطاعات عريضة من السكان ولا سيما مزارعو الزيتون وأرباب الصناعات التقليدية بالساحل، وقد إستوعبوا مبادئ سياسية عنيفة، تتأثر بالتعليمات الحذرة لقادة الدستور القدماء الذين أصبحوا غير مقبولين في ذلك الظرف المتفجر على وجه الخصوص. وقد وجد السكان أن الخطة المتصلبة التي تنادي بها جماعة «العمل التونسي» هي أقرب إلى نفوسهم وأكثر استجابة لما تقتضيه أوضاعهم .

لقد كانت إذن جذور تصلب الحركة الوطنية التونسية تكمن أساسا في الظرف الاجتماعي والاقتصادي للبلاد التونسية إبان الثلاثينات. وقد اعترف الحبيب بورقيبة نفسه زعيم النزعة المتشددة في هذه الحركة والمؤسس الأساسي للدستور الجديد «بأنه لم يتمكن من احداث مثل هذه التغييرات بفضل خطابه فقط أو إنطلاقا من شهرته كمحام أو كخطيب سياسي»، ويضيف : «أنه كانت له في الساحل صداقات لاشك فيها. غير أن تأسيس حزب سياسي كان يتطلب أكثر من هذا بكثير» [102] .

إن هذا المناخ الاجتماعي والاقتصادي بالذات هو الذي ولّد الظروف المساعدة على تأسيس هذا الحزب الذي سمي فيما بعد «الدستور

(100) المصدر نفسه، صفاقس 4 نوفمبر 1931 .

(101) قاستون بوطول، مشاكل تونسية انظر : مجلة باريس ديسمبر 1934 .

(102) شهادة استقاها أندري نوشي بقرطاج في أفريل 1964 (أندري نوشي، تلقين العلوم التاريخية، باريس 1967 ص 8) .

الجديد» [103] وقد أدركت صحيفة لوماتان (الصباح) الناطقة بالفرنسية جيدًا، أثر هذه الأزمة الاقتصادية على الحركة الوطنية التونسية. فكتبت في 1 جويلية 1933، بحدّة ومغالاة، والحق يقال : «ثمّة اليوم أتباع يمكن أن يقدموا أنفسهم قرابين لتضحيات دامية، فداءً لاؤلئك الذين يدعون إلى الثورة، والذين تركهم الازدهار والرخاء إلى الآن عاجزين معزولين. إن هؤلاء الاتباع هم تحديداً صغار الفلاحين المفلسون، وصغار الصناع الذين أضحوا في عداد البطالين والجائعين، والكادحون الهائمون الذين كانت السنوات السعيدة قد ثبتتهم بالأرض أو بالمدينة والذين دفعهم البؤس الآن إلى استئناف الترحال. فالفلاح الصغير، وقد قدّم مكتوف الرجلين واليدين، يعتريه شعور بأنه سرق وجرّد من أملاكه وأن الدولة، عندما جندت قواتها لمساعدة هؤلاء المرابين وأولئك المضاربين، فإنها تواصل بذلك وبوضوح الطرد المنظم لأهالي البلاد. إن هذه القلوب المكلومة، والبطون الخاوية، لتشكل أنصارا ومؤيدين ممتازين للمشاغبين» [104]. وهذا أيضا كان رأي قاستون بوطول الذي نبه سنة 1934 إلى أن الدستور «استيقظ بأقوى مما كان، تحت تأثير الوضع الاقتصادي» كما لاحظ : «أن الدستور يجد اليوم أمامه سكانا قد تكبدوا آلاما لا يستأهلونها. وقد شرع شبان حديثو العهد في الحزب، في المزايدة وتبعهم منخرطون كثيرون أيقظ فيهم الفكر النقدي بؤسهم إلى حد تصلّب معه برنامج الدستور» [105] .

ومما زاد غضب صغار الفلاحين والحرفيين حدة سياسة التمييز التي انتهجتها سلطات الحماية .

(103) إن الملاحظين الأجانب هم الذين أطلقوا على التشكيلة المنبثقة عن مؤتمر قصر هلال «الدستور الجديد» لتمييزها عن التشكيلة القديمة التي كان يقودها أحمد الصافي .

(104) ذكره حسن العنابي، أزمة 1929 ونتائجها بالبلاد التونسية، الكتاب المذكور ص 149 .

(105) قاستون بوطول، مشاكل تونسية، المقال المذكور .

II – سياسة التمييز وتصلب الحركة الوطنية التونسية :

رأينا كيف أن الأزمة الاقتصادية قد أصابت إصابات متفاوتة، لا التونسيين فقط والحق يقال بل وكذلك رعايا الإيالة الفرنسيين ومن بينهم صغار المعمرين «الرسميين» على وجه الخصوص.

وكان هؤلاء وأولئك يشكون قليلا أو كثيرا من الكساد وتدهور الأسعار وانتزاع أملاكهم عن طريق المحاكم لصالح دائنيهم بصفة عامة، سواء كانوا مؤسسات قرض أو مجرد مرابين. وقد طلب كل من صغار الفلاحين التونسيين والمعمرين الفرنسيين إيقاف البيوعات العدلية وتجميد ديونهم لهذا الغرض وطالبوا كذلك بإجراءات أخرى من شأنها تسهيل تصدير منتوجاتهم للخارج وحمايتهم من تدهور الأسعار.

غير أن حكومة الحماية، – لمجابهة هذه الأزمة العامة التي أصابت كافة سكان الإيالة بدون تمييز –، قد هبت أول الأمر لنجدة الجالية الفرنسية، ولم تبد، رغم عديد المساعي، حرصا خاصا على إعانة الأهالي والحال أنهم كانوا أكثر تعرضا للمصاعب.

وقد طمأنت الحكومة خلال شهر نوفمبر 1934، صغار المعمرين «الرسميين» الذين كانت أملاكهم مهددة بالانتزاع في كل أونة، نظرا إلى ما كان بذمتهم من ديون ثقيلة لدى أجهزة القرض التعاوني. وقد أعلمتهم إذاك في بلاغ موجز صدر بجريدة «الدبيش تونيزيان» أنها تنوي تجميد ديونهم لدى أجهزة القرض التعاوني، و«بمبادرة من السيد شبّان، ستشكل لجنة لدراسة الوضع المالي لكل طرف والنظر في الصيغ التي ستتم بها هذه العملية المالية» [106].

وذهبت حكومة الحماية لهذا السبب إلى إحداث «الصندوق التونسي للقرض والدعم» بمساعدة «القرض العقاري للجزائر وتونس». والتزم هذا

(106) ذكرته صحيفة «العمل التونسي» 23 نوفمبر 1932.

الجهاز بتقديم مساعدته بإبرام قروض تمنح للفلاحين بفائض نسبته 5 ٪ ولمدة أقصاها ثلاثون سنة [107]. وبفضل هذه المؤسسة الجديدة للقرض، أصبح في إمكان المعمرين تسديد مجموع ديونهم في ظروف حسنة والإفلات خاصة من التتبعات العدلية والانتزاعات.

ومن المعلوم أن «الصندوق التونسي للقرض والدعم» و «الصندوق العقاري للبلاد التونسية» المحدث على إثر الأزمة الاقتصادية الكبرى كانا مفتوحين أيضا أمام الفلاحين من الأهالي. على أنهما كانا يشترطان، لمنح القروض الرهنية، رسوم ملكية مسجلة بالسجل العقاري كضمان [108]. إلاّ أن الأراضي التونسية ولا سيما التي كانت في حوزة صغار الملاكين وهم الأكثر تعرضا لآثار الأزمة لم تكن بصفة عامة مسجلة. وفعلا، فقد كان طلب التسجيل يشكل بالنسبة إلى صغار الفلاحين، نظرا إلى عدم وضوح رسوم ملكيتهم وتحيز المحكمة العقارية المختلطة، مغامرة محفوفة بالخطر. ومن جهة أخرى، وهنا يكمن السبب الذي جعل صغار الفلاحين يؤثرون اللجوء إلى المرابين تجنبا لهذا الإجراء المحفوف بالأخطار والحال أنه يمكّنهم، - في صورة التوصل إلى نتيجة إيجابية - من إكسابهم رسوم تملك ثابتة تفتح أمامهم أبواب أجهزة القرض. وفي مثل هذه الظروف، فإنّ القروض التي يمنحها هذان الجهازان الجديدان للقرض، لم تكن ليستفيد منها أساسا إلاّ المعمرون الفرنسيون [109].

(107) ر. شمامة، البلاد التونسية الفلاحية والريفية وعمل فرنسا. باريس 1938، ص 320-321.

(108) يمكن «للصندوق العقاري للبلاد التونسية» ولا شك، أن يمنح، طبقا لأمر 21 فيفري 1934، للفلاحين الفرنسيين والتونسيين قروضا رهنية طويلة المدى على عقارات مسجلة أو غير مسجلة. إلاّ أن «الصندوق العقاري للبلاد التونسية» يمكنه مثل «صندوق القرض والدّعم» اشتراط تسجيل الممتلكات غير المسجلة المقدمة كرهن (المرجع نفسه ص 326).

(109) إلاّ أن المعمرين الفرنسيين لم ينجوا من الإفلاس إلاّ في خريف 1934 لمّا تدخلت حكومة الحماية لإيقاف البيوعات العدلية والتصريح بتأجيل الديون.

وزيادة على هذه القروض وهي في الحقيقة متواضعة في مجملها، فقد كان المعمرون يستفيدون من إجراءات أخرى ترمي إلى دعم الأسعار وتسهيل رواج منتوجاتهم الرئيسية أي القمح اللين والخمر.

فأصدرت حكومة الحماية في 24 ماي 1933 توقعا منها لمحصول تلك السنة، أمرا لدعم سعر القمح تمثل في خزن ست مائة ألف قنطار من القمح الصلب وأربعمائة ألف قنطار من القمح اللّين في التعاضديات الفلاحية ولدى الطحانين والتجار، على ألاّ تباع تلك الكميات من القمح قبل أول أكتوبر 1933 وبعد ترخيص من المدير العام للفلاحة وبضمان سعر أدنى للبيع. والمقصود من هذا تجنب ما يطرأ على السوق من تراكم العرض إثر حصاد القمح حتى يستقر سعر هذه المادة الغذائية في مستوى معقول.

إن هذا الإجراء الذي لم يعط في الحقيقة النتائج المرجوة [110] قد صيغ أساسا حسب مصالح الاستعمار.

وفعلا فزيادة على أن الخزن كان يهم، باعتبار نسبة كميات المواد المخزونة من مجموع الانتاج، القمح اللين أكثر من القمح الصلب [111]، فإن مجمل صغار الفلاحين التونسيين لم يتوفر لديهم خلال هذه السنة الرديئة 1933، احتياطي للبيع أو على الأقل للخزن [112].

(110) رغم المحاصيل الرديئة لسنتي 1933 و 1934، لم ينفك سعر القمح متدهورا بالنسبة إلى 1932، فمرّ سعر القمح الصلب بالبلاد التونسية من 128 فرنكا سنة 1932 إلى 96 ف سنة 1933 و 116 ف سنة 1934. ومرّ سعر قنطار القمح بفرنسا خلال هذه السنوات الثلاث على التوالي إلى 148 و 109 و 116 فرنكا.

(111) كان القمح اللين المعد للتصدير يشكل إنتاج الحبوب الأساسي لدى المعمرين، بينما كان التونسيون يزرعون القمح الصلب بالأساس.

(112) كان القمح الصلب الذي بلغ بالإيالة 3.400.000 قنطار سنة 1932، قد تدهور إلى 1.700.000 قنطار سنة 1933 (*التقويم العام للبلاد التونسية*، السنة 1933 ص 132).

كما اعتنت السلطات الفرنسية بالمعمرين أصحاب الكروم ساعية لتسهيل رواج مخزونات خمورهم الكاسدة.

فقد وجد لهم ديوان الخمور أسواقا في بعض البلدان وخاصة بهولاندا. غير أن الأمر له صلة هنا بأسواق محدودة جدا. أما السوق الكبرى لهذا المنتوج فينبغي البحث عنها بفرنسا [113].

ولكن، على الرغم من أن إنتاج الإيالة للخمر لم يكن يمثل سوى عشرة أيام من الاستهلاك الفرنسي [114] فإن دخول الخمور التونسية لفرنسا قد جوبه بمعارضة كبرى من قبل منتجي الكروم في جنوب فرنسا. ولذلك فرضت عليها تراتيب وأنظمة صارمة للحد من استيرادها. وفي سنة 1933، في صميم الأزمة الاقتصادية، كانت خاضعة لقانون 30 مارس 1928 الذي يحدد بمقدار 550.000 هكتولتر حصّة الخمور التونسية المعفاة من الرسوم عند دخولها إلي فرنسا. وكانت الكميات الإضافية من المنتوجات التونسية من الخمر تخضع عند دخولها إلى فرنسا لرسوم جمركية مرت من 42 فرنكا على الهكتولتر سنة 1927 إلى 55 فرنكا سنة 1932 وأصبحت عندما بلغت 84 فرنكا سنة 1932 تمثل مانعا يحول بالفعل دون دخولها [115].

وزيادة على هذا، فبمقتضى الأمر الرئاسي الفرنسي الصادر في 5 فيفري 1933، لم تكن الخمور التونسية المستوردة خارج الحصة، خلافا للخمور الجزائرية، مرخصا في استخدامها لمزج الخمور الفرنسية.

وقد اصطدمت السلطات الفرنسية، إبان مساعدتها لمعمري الإيالة من منتجي الكروم بتعارض مصالحهم مع مصالح نظرائهم في فرنسا.

(113) «الصليب» 10 جوان 1931 تصريح مانصرون (ذكره «العنابي، أزمة 1929... الكتاب المذكور ص 130).

(114) قاستون بوطول، مشاكل تونسية، المقال المذكور.

(115) محاضر جلسات المجلس الكبير بالبلاد التونسية الدورة XIII (نوفمبر- ديسمبر 1934) القسم الفرنسي ص 222.

وللحد مما ينشأ بين مزارعي الكروم بفرنسا ونظرائهم بالبلاد التونسية من تضارب في المصالح وحرصا على التوفيق بين وجهات نظرهم، تم جمعهم، برئاسة وزير الفلاحة بفرنسا، في لجنة أفضت أعمالها إلى صياغة مشروع قانون صادق عليه البرلمان في 28 جويلية 1933، فزيادة على إعفاء الـ 550.000 هكتولتر من الخمور المنصوص عليها بقانون 30 مارس 1928، حدد القانون الجديد حصة جديدة بمقدار 500.000 هكتولتر يقبل دخولها لفرنسا دون أن تدفع سوى نصف رسوم أدنى التعريفة الفرنسية. «وعلى المنتوجات التونسية من الخمور المستوردة زيادة على حصة 500.000 هكتولتر تسديد رسوم أدنى التعريفة. وتخصص الرسوم المتأتية من هذا المورد للميزانية التونسية على أن يتم استعمالها للمساعدة على تعويض الأغراس الموجودة من الكروم بغراسات أخرى»[116].

وقد أصبحت فضلا عن ذلك، الخمور التّونسية الداخلة إلى فرنسا ولو كانت تفوق الحصة المطلوبة، منذ ذلك الحين «خاضعة من جميع النواحي لنفس النظام الذي تخضع لها مثيلاتها من المنتوجات الفرنسية والجزائرية بما يعني أنه رخّص في استخدامها للمزج» [117].

فقد وسع قانون 28 جويلية 1933 السوق الرئيسية لمنتجي الكروم في الإيالة، وساعد هكذا على أن يروّج بفرنسا جانبا على الأقل من المنتوجات التي تجمعت لديهم.

ولا شك أن هذه الإجراءات لم يكن لها في العاجل كبير الأثر على وضع المعمرين نظرا إلى إشتداد الأزمة، وضيق السوق الفرنسية والصعوبات التي يلاقيها فلاحو الكروم بفرنسا لترويج منتوجاتهم الخاصة. إلاّ أنها كانت تعرب عن انشغال السلطات الفرنسية بالسّهر على مصالح المعمّرين

(116) البند الأول من قانون 28 جويلية 1933.

(117) البند الثاني من قانون 28 جويلية 1933.

ورغبتها في معالجة أوضاعهم. وقد عبرت هذه الإجراءات بوضوح عن طبيعة السياسة الإستعماريّة في هذه الفترة من الأزمة الاقتصادية حيث لم تبد حكومة الحماية حرصا مماثلا لنجدة السكان الأهالي.

من ذلك أن فلاحي الزيتون لم يكونوا يجدون لدى سلطات الحماية نفس المراعاة. والحال أن أغلبهم كانوا من التونسيين كما كانوا يمثلون مع عائلاتهم، قرابة 800.000 ساكن أي حوالي ثلث سكان الإيالة، ولم يكن في إمكان أغلبيتهم الساحقة الحصول لا على القروض اللازمة لتجميد ديونهم ولا الإجراءات الجوهرية المساعدة على تسويق منتوجاتهم.

ونظرا إلى عدم تسجيل أملاكهم إلاّ ما قلّ وندر، بالسجل العقاري فإنهم، كما قد قدّمنا سابقا، لا يستطيعون توفير الشروط التي تفرضها مؤسسات القروض التي أحدثتها الحكومة للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية الكبرى، وبقوا بذلك تحت رحمة دائنيهم المرابين معرّضين دوما للتتبّعات العدلية ولانتزاع أراضيهم من أيديهم عن طريق المحاكم (118). ولم تكن الرسوم المجحفة المفروضة على الزيت بمقدار 20 فرنكا على القنطار عند خروجه من الإيالة، وكذلك السياسة الحمائية التي كانت تمارسها إيطاليافي تلك الفترة والتي أدت في الواقع إلى غلق السوق الإيطالية في وجه الزيوت التونسية، بإمكانها أن تيسّر ترويج منتوجاتهم. وقد فاقمت هذه الحالة الكساد وتدهور الأسعار فلم تمكن مزارعي الزيتون التونسيين من تسديد ديونهم.

وزيادة على هذا فإن ارتفاع نسبة «القانون» – وهو أداء على أشجار الزياتين – الذي رفّع سنة 1926 في ظروف اقتصادية حسنة نسبيا، قد زاد في تكاليفهم الجبائية ومن ثمّ صيّر وضعهم أكثر عسرا عند حدوث الأزمات.

(118) أصبحوا منذ شهر أكتوبر 1934 فقط، يتمتّعون طبقا لأمر 2 أكتوبر 1934 بتأجيل تسديد ديونهم.

ولمعالجة هذا الوضع، طلب مزارعو الزيتون في نهاية سنة 1932 من المقيم العام إلغاء رسوم التصدير على القنطار من الزيوت التونسية ومقداره عشرون فرنكا، والترفيع في رسوم الدخول على الزيوت الأجنبية، واقتناء الحكومة لقسط قدره 15 مليون كيلوغرام من زيت الزيتون الناتج عن محصول 1932 والتخفيض من أداء «القانون» للرجوع به إلى ما كان عليه سنة 1926 (119).

وتحت ضغط الأحداث تولت حكومة الحماية، في نهاية 1932 النظر في وضع مزارعي الزيتون. ولئن قبلت تخفيض أداء القانون بنسبة 20 ٪ لإرجاعه إلى مستوى سنة 1926، فإنها لم تستجب إلى بقية رغبات مزارعي الزيتون. وكانت بقية الإجراءات التي أصدرتها السلطات الفرنسية لتيسير تصدير زيت الزيتون، بالنظر إلى الوضع، ضئيلة الغاية. فقد اكتفت حكومة الحماية في هذا المجال بحذف «الديسيمات» الموظفة على رسوم التصدير وإحداث «سلّم متغيّر» ليكون قاعدة لاستخلاص أداء الخروج على زيت الزيتون المصدر إلى الخارج (120) وذلك حسب معدل الأسعار المعمول بها بسوسة وصفاقس.

وفي الجملة، فإن التخفيضات لفائدة زيت الزيتون ربما بلغت 4.500.000 فرنك منها مليونان مردهما إلى التخفيض من أداء «القانون» ومليونان ونصف مليون فرنك مترتبة على التعديل الجديد لرسوم الخروج (121).

ولم تساعد هذه الإجراءات على ترويج الزيت التونسي والترفيع في أسعاره. بل لقد تدهور سعر هذه المادة الغذائية إثر هذه الإجراءات إذ

(119) «العمل التونسي» 15 و 17 ديسمبر 1932، الساحل في احتضار بقلم الحبيب بورقيبة.

(120) المصدر نفسه، 5 جانفي 1933، مشكلة الزيت أمام لجنة التحكيم.

(121) المصدر نفسه.

نزل من 405 فرنك القنطار سنة 1932إلى284 فرنك سنة 1933. كما تضاعفت انتزاعات أملاك صغار مزارعي الزيتون عن طريق المحاكم.

وأمام هذا الوضع، نما لدى مزارعي الزيتون التونسيين، رغم الإجراءات المتخذة لصالحهم، إحساس بأن حكومة الحماية لم تكن تعاملهم نفس معاملتها للمعمرين وأنها تركتهم يواجهون الصعوبات دونما سند.

وكان هذا الشعور بالظلم والتمييز أكثر حدة لدى مربي الماشية وأرباب الصناعات التقليدية والعمال الذين لم تكن تعيرهم السلطات الفرنسية أي اعتبار.

فلم تقم حكومة الحماية بأي شيء لدعم سعر الصوف وتشجيع بيعه والحال أنه يمثل المورد الأساسي للبدو الرحّل وشبه الرّحّل. وقد كان ضيقهم شديدا بقدر ما كان انهيار الأسعار متزامنا مع سنتين من الجفاف (1933 و 1934).

كما لم تنجز الحكومة أي شيء لحماية مصالح أرباب الصناعات التقليدية الذين يتضررون بصورة أشد في فترة الأزمة من المنافسة الأجنبية ولا سيما منافسة المنتوجات الصناعية الفرنسية التي كانت تدخل البلاد التونسية معفاة من الأداءات.

كما كانت مصالح الطبقة العمالية مهملة. فإن كانت سلطات الحماية تضمن للبطالين مساعدة غذائية متواضعة وخاصة في مدينة تونس، فإنّها لم تكن تتخذ أي إجراء من شأنه تنقيص البطالة والزيادة في الأجور[122].

(122) بين 1930 و 1936 تدهورت الأجور أحيانا إلى النصف، (كلود ليوزي، الأجارة والحركة العمالية بالبلاد التونسية، الكتاب المذكور ص 16).

ولئن أحرز العمال التونسيون لأول مرة، بمقتضى أوامر الباي الصادرة في 12 نوفمبر 1932 و 23 جوان 1933 بصفة متوالية، على الحق النقابي ومبدإ تحديد العمل بثمانية ساعات يوميا [123] فإنّ هذه الإجراءات لم تكن في العاجل ذات تأثير كبير على الأوضاع الماديّة للطبقة الشغيلة. ولكن هذا لم يكن يمنع العمال التونسيين، وقد كانوا متعجّلين للخروج مما يعانونه من ضيق، من اغتنام فرصة إقرار الحق النقابي لينتظموا بهدف الدفاع عن مصالحهم الخاصة. وفعلا، فكما لاحظت صحيفة العمل التونسي في 2 مارس 1933، وبكل سداد «ما أن أقرّ أمر 12 نوفمبر المنقضي مبدأ الحرية النقابية حتى التأمت في كل الأماكن تقريبا اجتماعات تمهيدية انتهت بإحداث عدد ضخم من النقابات. فبعد عمال الرصيف والحائكين أتى دور سائقي عربات نقل البضائع والعدول والدهانين والمزوّقين. وحتى العلماء والمدرسون بجامع الزيتونة فإنهم أبوا إلاّ أن تكون لهم نقابتهم». وتضيف صحيفة العمل التونسي: «وما هذا سوى دليل على أن الإجراء القانوني المشار إليه قد تم في الوقت المناسب للاستجابة لحاجة حقيقية لدى السكان التونسيين: ألا وهي الحاجة إلى التجمع والاتحاد لمجابهة مصاعب الساعة الراهنة» [124].

وقد أصبح التونسيون يحسّون بالحاجة إلى الاتحاد للدفاع الذاتي عن مصالحهم الخاصة بقدر ما كانت حكومة الحماية تبدي في سياستها لحل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تمييزا واضحا لصالح الرعايا الفرنسيين بالبلاد التونسية. ومن المعلوم أن هذا التمييز كان قديما قدم نظام الحماية ذاته. إلاّ أنه بدا أكثر جلاء إبان الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي أكثر إثارة للغضب وللإحساس بالضيم والمضاضة.

(123) المرجع نفسه.

(124) «العمل التونسي» 2 مارس 1933.

وعليه فقد أدرك العديد من التونسيين أكثر من أي وقت مضى أن السلطات الاستعمارية لا تولي كبير الاهتمام بوضعهم وأنها أكثر ما تكون تحفزا عندما يتعلق الأمر بحماية مصالح الرعايا الفرنسيين بالإيالة.

ومن شأن هذه السياسة التمييزية أن تحثّ التونسيين على مقاومة النظام الاستعماري. ولم يفت الوطنيين التنبيه إلى نتائجها على العلاقات بين الجاليات بالبلاد التونسية.

فكتب الحبيب بورقيبة في هذا السياق بتاريخ 9 ماي 1931: «كان كل واحد، ببراءة وإخلاص مؤثرين، يحذر السلطات العمومية من سياسة الحظوات والامتيازات البغيضة على وجه الخصوص في مثل هذه الظروف، ولعل من نتائجها الأكيدة تحريض البعض ضد البعض الآخر، أولئك الذين يضمنون بفضل عملهم، حياة المجتمع في أكثر مجالاتها تنوعًا». وكان هذا المحامي الشاب أكثر وضوحا عندما نبه في 23 نوفمبر 1932 موجها كلامه إلى المقيم العام مؤاخذا إياه بمرارة على سياسته التمييزية على حساب صغار الفلاحين التونسيين، حيث كتب يقول : «قد إرْتَأَيْتَ أن الفلاح يمثل رقما مهملا بالنسبة إلى المعمر وأنه يسعى فوق هذا إلى أن يضحى به لأنك لا تخشى شيئا من ناحيته. غلط ! ومرة أخرى هذا غلط ! وإنما بهذه الحسابات تهيأ في الظلام التقلبات لليوم الذي يكون فيه الفلاح قد فقد كل أمل في إخلاص فرنسا. وإنك قد قدمت إلى هذا الفلاح بفضل تمييزك الجليّ، الحجة على أنك تحكم البلاد كأجنبي، لصالح مواطنيك ليس إلاّ، طبقا لحق الاحتلال، ولقانون الأقوى. طيب ! فالفلاح سوف يذكر ذلك !».

لقد كان صغار الفلاحين التونسيين، وخاصة صغار مزارعي الزيتون بالساحل، أكثر تأثرا بمثل هذا الخطاب الذي يتوجه به إليهم حزب الدستور باعتبار أنهم كانوا ضحايا لهذا التمييز: «إنك لتلاحظ جيدا، أننا لم نحرز على أي ترضية رغم أن ما نقاسيه من الآلام لا يخفى على أحد. إن باريس بعيدة جدًا، وهي تضحّي بنا من أجل سياستها الداخلية،

والنقدية أو غيرهما بدون اهتمام بالفرق بين الوضعيات. ولو حكمنا أنفسنا بأنفسنا لاستطعنا السهر على مصالحنا» [125]. لذلك، فإنّ صغار الفلاحين لم يلبثوا أن اتبعوا الشق المتصلب للحركة الوطنية التونسية للدخول في مقاومة نظام الحماية، مفتتحين بالبلاد التونسية في الثلاثينات، أي في صميم الأزمة الاقتصادية، عهد فتن واضطرابات.

لذا فإن سياسة التمييز التي كانت تطبقها السلطات الاستعمارية بالإيالة والتي انكشفت عارية بمفعول الأزمة الاقتصادية، قد كان لها دور في دفع الحركة الوطنية التونسية إلى التصلب.

III- تفاقم التناقضات الناجمة عن نظام الحماية وتصلب الحركة الوطنية التونسية:

كما يفسر تصلب الحركة الوطنية التونسية هذا، تفاقم التناقضات الناجمة عن نظام الحماية والمتأثرة والحق يقال بعواقب الأزمة الاقتصادية وسياسة التمييز المنجرة عنها.

(1) التوسع في استعمار الأراضي:

قد سبق أن اشتدت هذه التناقضات مع التوسع في استعمار الأراضي من نهاية الحرب العالمية العظمى إلى الثلاثينات.

ذلك أن الأملاك الاستعمارية الأوروبية التي كانت تمسح في نهاية الحرب العظمى 641.000 هكتار، قد تدعمت فيما بين 1920 و 1934 بحوالي 214.500

(125) قاستون بوطول، مشاكل تونسية، انظر : مجلة باريس ديسمبر 1934.

هكتار[126] تمّ إقتناءها بفضل ابتياع مزارع خاصة وتشديد أحكام النظام الغابي وإعادة إقرار صغار الفلاحين التونسيين بعد إخراجهم من قسم من أراضيهم. إلاّ أن هذه السياسة الاستعمارية، الرامية إلى تعزيز صفّ الجالية الفرنسية لمجابهة الأخطار الناجمة عن الحركة الوطنية والمطامع الإيطالية[127] قد أضرّت بقسم هام من السكان التونسيين.

مما لا شك فيه أن ابتياع الضياع الخاصة لم يكن له من أثر يذكر على الفلاح الصغير الذي كان بصفة عامة لا يقبل التفريط في ملكه. وفعلا، فمن ضمن 95.000 هكتار اقتنتها فيما بين 1918 و 1934 مصلحة الأملاك الدوليّة بأموال من صندوق الاستعمار، لم يكن هناك سوى ما بين 25.000 إلى 30.000 هكتار تم ابتياعها من الملاكين الأهالي في حين كان الباقي متأتيا من أملاك حوالي أربعين معمرا أوربيا.

أما اقتناء الأراضي الغابية فقد كان يتم خلافا لذلك وعلى حساب مصالح صغار الفلاحين ومربي الماشية التونسيين.

فقد كثفت سلطات الحماية في تشديد أحكام التشريع الغابي. وذلك قصد إقتناء أكثر ما يمكن من الأراضي المشجرة لفائدة الاستعمار. فكانت الأوامر الصادرة على التوالي في 6 جوان 1928 و 26 ديسمبر 1928 و10 ماي 1929 و 25 نوفمبر 1929 و 6 ماي 1930 و 28 جويلية 1931 تهدف إلى تيسير التسجيل لفائدة الدولة للأراضي المشجرة[128] التي كان أصلحها للزراعة

(126) جان بونسي، الاستعمار والفلاحة الأروبية بالبلاد التونسية منذ 1881، الكتاب المذكور ص 262-263 و 287.

(127) نظرا إلى أن الجالية الإيطالية كانت حتى سنة 1930 تفوق الجالية الفرنسية عددا بالبلاد التونسية، فقد كانت الحكومة الإيطالية، وخاصة، منذ مجيء موسليني إلى الحكم سنة 1922، تستطيع ذكر هذه الحجة الديمغرافية لتبرير مطامعها في الإيالة.

(128) جان بونسي، الاستعمار والفلاحة الأروبية بالبلاد التونسية منذ 1881، الكتاب المذكور ص 272.

يمنح للمعمرين. وعلى هذا الأساس فإن مجموع الأراضي التي تخلت عنها مصالح الغابات من نهاية الحرب إلى سنة 1928 قد بلغ 77.000 هكتار [129]. وقد وجد العديد من التونسيين أنفسهم حينئذ بفعل قانون غابي تعسفي، محرومين من أراضيهم أو على الأقل، من حق الإرعاء والصيد والجني وهي التي تشكل مصدر مواردهم الأساسي.

ومن جهة أخرى، فقد أضرت السياسة الرامية إلى إعادة إقرار صغار الفلاحين التونسيين. حيث تمكن الاستعمار الأوروبي بفضل «إعادة الإقرار» من التوسع فيما بين 1920 و 1934 في مساحة 140.000 هكتار من الأراضي المعدة للبذر و 74.500 هكتار من الأراضي المعدة للغراسة [130]. كما أضرّت هذه السياسة بصفة أخص بالأوقاف الخاصة وأراضي «العروش» وهي الأراضي الاشتراكية التي تم بهذه الطريقة تجريد مستحقيها من قسم هام من ضياعهم. وقد حصل هذا الأمر مثلا مع مستحقي «هنشير سيدي مهذب» – وهو أرض لوقف خاص تمسح أكثر من 400.000 هكتار، كائنة في منطقة صفاقس – الذين تم إقصاؤهم عن أخصب قسم من هذه الأرض لفائدة الاستعمار [131].

وقد أدت سياسة إعادة الإقرار هذه في الثلاثينات إلى اللجوء إلى القوة لطرد العديد من التونسيين من الأراضي التي استقروا فيها منذ أقدم العصور قصد منحها للاستعمار.

فأفقرت هذه السياسة الاستعمارية إذن قسما هاما من التونسيين وزادت بذلك من التناقضات القائمة بين صغار الفلاحين ومربي الماشية من الأهالي وبين المعمرين الأوربيين.

(129) المرجع نفسه ص 273.

(130) المرجع نفسه ص 287.

(131) المرجع نفسه ص 287-288.

وإضافة إلى هذا، فإن الصبغة التي اتخذها استعمار الأراضي إثر الحرب العظمى قد تزايد إضرارها بالسكان التونسيين.

فحتى سنة 1914، نما استعمار الأراضي خاصة بشمال سلسلة جبال الظهرية، أما الأراضي الكائنة جنوبها، فكانت، باستثناء جهة صفاقس وضيعة النفيضة، في مأمن من الاستعمار أو تكاد. ولكن مع توسّع الاستعمار الرسمي فيما بين 1920 و 1930 تعرضت مناطق عديدة أخرى بدورها إلى أضرار هذه العملية.

وفضلا عن ذلك، فإن المعمرين الأوربيين قد اكتفوا بصفة عامة حتى سنة 1914 بزراعة قسم صغير من حقولهم، مؤجرين الباقي إلى صغار الفلاحين ومربي الماشية التقليديين. لذا فإن كثيرا من صغار الفلاحين ومربي الماشية التونسيين كانوا يواصلون استغلال الأراضي التي كانوا مستقرين فيها عادة، مقابل إيجار اعتبروه بمثابة الغرامة فرضها عليهم الغالب. وبعد الحرب العظمى، دفعت احتياجات فرنسا إلى المواد الغذائية، وارتفاع الأسعار وبالتالي امكانية تحقيق أرباح كبيرة، المعمرين إلى إستغلال حقولهم بشكل مباشر[132]. وفي هذه الظروف تم طرد العديد من صغار الفلاحين ومربي الماشية التونسيين من الأراضي التي كانوا يستغلونها بصفتهم مؤجرين فحرموا من مورد رزقهم وكان مآلهم الفقر.

وقد اكتسى أحيانا، طرد التونسيين من قبل المعمر أو الشركة العقارية صبغة عنيفة. وكان هذا شأن «أولاد بالواعر» المستقرين بضيعة النفيضة. فقد تمكنت الشركة الفرنسية من استصدار حكم يقضي بطردهم منها.

(132) مرّ سعر قنطار القمح بفرنسا من 61 ف سنة 1918 إلى 91 ف سنة 1918 و 188 ف سنة 1926 و 149 ف سنة 1930، وفي نفس هذه السنوات مرّ سعر هكتولتر الخمر على التوالي إلى 102 ف و 87 ف و 190 ف و 183 ف (تطور الأسعار الفلاحية بفرنسا من 1913 إلى 1939 انظر : » ب جانني وآخرون. وثائق اقتصادية، الكتاب المذكور).

غير أنهم قاوموا مقاومة عنيفة للبقاء في أراض كانوا يعتبرونها بحق، أملاكا لآبائهم وأجدادهم [133].

وزيادة على هذا، فقد أصبح الفلاحون الذين لم يطردوا مطالبين بدفع إيجار يتزايد باستمرار إلى المعمر أو الشركة العقارية [134].

ومن جهة أخرى، شرع المعمرون بداية من 1920 في مكننة فلاحتهم بشكل مفرط. فمن 1920 إلى 1930 بيع بالبلاد التونسية لهذا الغرض، 3600 جرار و 1000 حصادة دراسة منها 1.100 جرار و 330 حصّادة أثناء سنة 1929 وحدها [135]. وهكذا فمنذ 1930، أضحت الفلاحة الأروبية بتونس تعادل من حيث أساليب الاستغلال أكثر الفلاحات في العالم حداثة بل فاقت حتى فلاحة فرنسا في هذا المجال [136].

ولم تمرّ عملية مكننة الفلاحة الاستعمارية دون أن تخلّف أثرا على السكان الأهليين وعلاقاتهم بالمعمرين الأوربيين، إذا زادت في عمق الهوة بين القطاع الفلاحي العصري الذي يمثل الأوربيين أغلبيته الساحقة والقطاع التقليدي الذي بقي بأيدي التونسيين.

فقد أنتج القطاع العصري فيما بين 1921 و 1925 معدّل 8.7 قنطار في الهكتار بينما كان إنتاج الثاني لا يتجاوز 2.9 قنطار في الهكتار. وقد تزايد هذا التفاوت فيما بين 1931 و 1935، أي في صميم الأزمة الاقتصادية إذ أن متوسط المردود في هذه الفترة بلغ 12.5 قنطارا

(133) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917–1929) المجلد 73 من مانسرون إلى بوانكاري، تونس 16 مارس 1929.

(134) بقيت نسبة أكرية 10 هكتارات منخفضة مدة طويلة. فمن 15 ف سنة 1887 لم ترتفع إلى 500 ف إلاّ سنة 1920. ومنذ 1926 بلغت فجأة 1.500 ف و 2.000 ف (المصدر نفسه).

(135) جان بونسي، الاستعمار والفلاحة الأروبية بالبلاد التونسية منذ 1881، الكتاب المذكور ص 254.

(136) المرجع نفسه ص 256.

في الهكتار بالنسبة إلى المعمرين و 2,7 قنطار في الهكتار بالنسبة إلى التونسيين [137].

ومن البديهي في هذه الحالة، أن يزداد التباين بين عائدات المعمرين وصغار الفلاحين إرتفاعًا، وأن تتفاقم تبعا لذلك التناقضات بينهم.

وعلى صعيد آخر، فإن المكننة التي لجأ إليها المعمرون الاوربيون قد حوّلت «الخمّاسة» التونسيين المتصلين بالمعمرين إلى عمّال فلاحيين. وإن لم يكن وضعهم هذا كأجراء أسوأ من وضع «الخماسة» على المستوى المادي، فإنه كان كذلك معرضا للزوال. وقد أصبح العامل الفلاحي بحكم تزايد ظاهرة المكننة وما ينجرّ عنها من تخفيض في اليد العاملة مهددا بالبطالة في كل حين.

وقد إزدادت التناقضات بين السكان المحليين والمعمرين في المجال الفلاحي نتيجة لذلك منذ نهاية الحرب العظمى.

ونلمس نفس الشيء بالنسبة للتناقضات القائمة بين أرباب الصناعات التقليدية التونسيين والصناعيين الفرنسيين.

(2) تفاقم المنافسة الأجنبية:

كان أرباب الصناعات التقليدية التونسيون يعانون منذ زمن بعيد من المنافسة الأجنبية، فتفاقمت حالتهم إثر الحرب العالمية الأولى وخاصة منذ إعادة بناء الصناعة الفرنسية. وفعلا فقد إمتدت المنافسة الأجنبية التي كانت قلّما تتعدى قطاعي النسيج والصناعات الفاخرة، في تلك الفترة إلى الصناعة الأساسية التي كانت حتى العشرينات، تلقى إقبالا من الطبقات الشعبية في كل من المدينة والريف. من ذلك أن انتشار النور الكهربائي

(137) المرجع نفسه.

بالمدن أدى إلى التخلي عن المصابيح الزيتية والنفطية، وبالتالي إلى الإضرار بالحرفيين الذين يرتزقون من هذه الصناعة. وبنفس الطريقة، أصاب انتشار الماعون الأروبي إصابة قوية منتوجات الخزف وصانعيها. كما فقد القفالون، تبعا لغزو المفاتيح والأقفال الأجنبية السوق التونسية، قسما هاما من زبائنهم.

وقد إزدادت حالة الحرفيين التونسيين تفاقما، من جراء الاتحاد الجمركي الذي أقره القانون الفرنسي بتاريخ 30 مارس 1928، وبمقتضاه أصبح الإعفاء الجمركي الذي كان يتمتع به منذ 1898 قسط هام من المنتوجات الفرنسية عند دخولها إلى البلاد التونسية، يشمل بضائع أخرى واردة من فرنسا. وأصبحت الإيالة، أكثر من أي وقت، مكتسحة بالمنتوجات الصناعية الفرنسية التي كانت تبلغ أكثر الأشكال منها بساطة وأرخصها سعرا، حتى الطبقات الشعبية وإلى أقصى الأرياف مقلصة بذلك مجال نشاط أرباب الصناعات التقليدية التونسيين.

كما جدت البلاد التونسية نفسها فضلا عن ذلك، مضطرة بسبب النظام الجمركي الجديد إلى مطابقة رسومها الجمركية مع رسوم فرنسا التي كانت موظفة وفقا لمقتضيات واعتبارات خاصة. وعلى هذا الأساس، فإن كثيرا من المنتوجات الأجنبية كانت تخضع عند دخولها إلى الإيالة لنفس الرسوم التي توظف عليها عند دخولها إلى فرنسا. ونتيجة لذلك فإن المنتوجات الفرنسية حتى غير المعفاة عند دخولها إلى البلاد التونسية، كانت محمية من منافسة البضائع الأجنبية.

وقد لجأت البلدان الموردة الأجنبية، لمجابهة هذا الوضع الذي كان يعرقل منتوجاتها عند دخولها إلى البلاد التونسية مقارنة بالمنتوجات الفرنسية، إلى اتخاذ إجراءات مماثلة ففرضت رسوما على المنتوجات التونسية وخفضت بذلك من آفاق التصدير أمام الصناعات التقليدية التونسية التي كانت جد محدودة.

هكذا كان شأن «الشواشي» التي انخفضت صادراتها انخفاضا كبيرا مباشرة إثر إحداث الاتحاد الجمركي في 30 مارس 1928. فالمعدل السنوي لصادرات الشاشية الذي كان 150.000 قطعة فيما بين 1920 و 1927 قد نزل إلى64.377 قطعة فيما بين 1928 و 1939 [138]. ولا شك أن هذا الوضع قد نجم عن الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929 وتفاقم المنافسة الأجنبية المنجرة عنها. لكن مردّه أيضا إلى الإجراءات الانتقامية ضد المنتوجات التونسية التي صارت من جراء ذلك أقل قدرة على المزاحمة في السوق العالمية.

ومهما كان الأمر، فإن التناقضات بين أرباب الصناعات التقليدية التونسيين والصناعيين الفرنسيين والتي نمت مع إعادة بناء الصناعة الفرنسية، قد ازدادت تفاقما تبعا للأزمة الاقتصادية الكبرى في سنوات الثلاثين.

(3) فيض الموظفين الفرنسيين بالبلاد التونسية :

وكذلك كان شأن التناقضات بين الموظفين الفرنسيين بالإيالة، ومجموع السكان التونسيين.

فقد تجلت هذه التناقضات على ثلاثة مستويات. ولم تكن قائمة بين الموظفين الفرنسيين والموظفين والمثقفين المحليين فقط بل وبين عامة دافعي الضرائب التونسيين أيضا.

(138) بيار بنيك، تغييرات التجمعات الحرفية بمدينة تونس، الكتاب المذكور، الجدول رقم 6 ص 259.

أ - الموظفون الفرنسيون والفئة التونسية المثقفة :

إن الفئة التونسيّة المثقفة، المتكاثرة باطراد بفضل انتشار التعليم، والتي كانت تتطلع تطلعا مشروعا إلى الحصول على مناصب ومسؤوليات إدارية وتقنية، كانت تتحمل على مضض إقصاءها عنها لفائدة موظفين فرنسيين لم يكونوا بالضرورة أكثر منها كفاءة أو شهائد. فقد كانت المناصب الهامة بصفة عامة حكرا على الفرنسيين ولا يجوز، عمليا، للتونسيين الوصول إليها. ولم يكن يوجد حتى سنة 1932 بالنسبة إلى كامل إدارة البلاد، سوى حوالي 30 وظيفة على شيء من الأهمية يشغلها تونسيون : منصب واحد رئيس قسم، و 5 مساعدي رؤساء أقسام و 6 متفقدين، 16 من المحرّرين الأولين أو المحرّرين[139]. أما بقية الموظفين الأهليين البالغ عددهم حوالي 3895 سنة 1928 فهم يشغلون وظائف دنيا، ويعملون بإشراف الأجانب. وكانت نسبة كبيرة منهم سعاة وحجابا وعمالا مكلفين بالأشغال المرهقة[140].

أما مناصب المهندسين فقد كانت سلطات الحماية تخصصها للرعايا الفرنسيين دون غيرهم. ولم يكن للتونسيين مجال للعمل بإدارة الأشغال العامة. أما الطلبة التونسيون الذين كانوا يتجاسرون رغم كل شيء على ولوج الاختصاصات التقنية، فقد كانوا يضطرون عند إنهاء دراستهم إلى العمل لحسابهم الخاص أو إلى الهجرة. وهذا ما حدث لذلك المهندس الشاب، صالح بن صالح المختص في المناجم الذي وجد نفسه مضطرا إلى العمل بالكونغو حيث توفي إثر حادث في نهاية 1928، وكان لتلك النهاية المأسوية وقع عظيم بين صفوة المثقفين التونسيين التي حمّلت نظام الحماية مسؤولية موت الشاب ابن صالح لأنه حكم عليه بالنفي [141].

(139) عبد الحق المعروف بـ : الشاذلي الخلادي، البلاد التونسية للموظفين، تونس 1932 ص 62.

(140) المرجع نفسه ص 61.

(141) «اللواء التونسي» 4 جانفي 1929.

وعلاوة على ذلك لم تكن الصفوة المثقفة التونسية وبصفة عامة كل المترشحين للوظائف مثل التلامذة والطلبة الذين تزايد عددهم بانتشار التعليم، على ثقة في إيجاد وظائف ولو صغيرة بالإدارة التونسية التي كانت في الثلاثينات، كل مناصبها مشغولة.

وقد نجم هذا الوضع عن فيض الموظفين الفرنسيين العاملين بالإيالة، إذ ما إنفك عددهم في إزدياد تبعا لانجذابهم بامتيازات مهمّة يُمنحونها في نطاق سياسة التعمير التي كانت سلطات الحماية تنتهجها إثر نهاية الحرب العالمية العظمى. فمر عدد الموظفين الفرنسيين القارّين المقدر بـ 5294 سنة 1928 إلى حوالي 7000 سنة 1932 [142]. وإذا أضفنا إليهم المستخدمين الوقتيين الذين تضاعف عددهم منذ أن بدأت لجنة «تيرمان» تنظم، تنفيذا لميثاق «فلاندان» [143] عملية إنتداب الإطارات بصفة دائمة، فإن عدد الموظفين الفرنسيين أصبح حوالي 10.000 في الثلاثينات. ودون اعتبار للمستخدمين التونسيين البالغ عددهم إذاك حوالي 4.000، فإن تونس التي يسكنها مليونان ونصف المليون نسمة أصبحت تعد موظفا فرنسيا على 250 ساكنا. وفي مثل هذه الظروف كانت البلاد التونسية تتحمل أعباء إدارة ضخمة تحول دون تحقيق مطامح المترشحين التونسيين إلى الوظيفة العمومية. ثم إن وجود هذا العدد الضخم من الموظفين الفرنسيين قد وضع الأنتلجنسيا التونسية أمام مشكلتين : مشكلة السيادة الوطنية وكذلك مشكلة التشغيل. ومن ثم، كان تفاقم التناقضات بين هذه النخبة التونسيةوالموظفين الفرنسيين العاملين بالبلاد التونسية ولا سيما في فترات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

(142) عبد الحق المعروف بـ الشاذلي الخلادي، البلاد التونسية للموظفين، الكتاب المذكور ص 61.

(143) يدمج ميثاق فلاندان الإطارات التونسية بإطارات الوطن الأم. فوضع إذن قانونا إطاريا ينظم الانتداب الذي لم يعد فوضويا. لكن، تفاديا للقانون، وقع انتداب إطارات وقتية.

ب – الموظفون الفرنسيون والموظفون التونسيون :

إن هذه التناقضات قد قامت كذلك بين الفرنسيين وبين التونسيين ممّن كانوا يتمتعون «بامتياز» الوصول إلى الوظيفة العمومية. وقد كان التونسيون يعانون من تمييز حقيقي لا على مستوى الانتداب فقط، بل وكذلك على مستويات الأجور والمنح والترقية والتقاعد.

كان المستخدمون التونسيون – كما سبق أن أوضحنا – محصورين في وظائف صغيرة ورتب دنيا تضعهم مباشرة تحت سلطة موظفين فرنسيين سامين، ولا توفر لهم لا نفوذا ولا أجورا هامة.

وكان الموظفون التونسيون فضلا عن ذلك، حتى في صورة المساواة في الكفاءة والرتبة، يتقاضون أجرا أقل بكثير من نظرائهم الفرنسيين. وقد كان هؤلاء يتمتعون – طبقا للبند الثاني من أمر فلاندان الصادر في 20 ديسمبر1919 – بزيادة في المرتب بنسبة 33 ٪. وقد سميت تلك الزيادة «الثلث الاستعماري». ولم يكن الأجر الأساسي للموظف التونسي يمثل منذ 1919 سوى ثلثي مرتب نظيره الفرنسي الذي كان يتقاضى أيضا منحا أوفر بكثير مما يتقاضاه التونسي. وفي هذا المجال كان يوجد، باستثناء المنح العائلية المتشابهة لدى الجميع، تمييز فعلي بالنسبة إلى جميع المنح الأخرى. وبصفة عامة، فقد كان الموظفون الفرنسيون حتى الصغار منهم، أرفع أجرا من الموظفين التونسيين ذوي مراتب أعلى. فقد كانت قيّمة الملابس بالإقامة العامة مثلا تتقاضى بإضافة «الثلث الاستعماري والمنح أكثر من قاض تونسي بالنيابة» [144].

وزيادة على هذا فقد كانت قواعد ترقية الموظفين تختلف سواء تعلقت بالتونسيين أو بالفرنسيين. ويستفيد هؤلاء بترقية أسرع بكثير من ترقية

(144) عبد الحق المعروف بـ الشاذلي الخلادي، البلاد التونسية للموظفين، الكتاب المذكور ص 65.

نظرائهم من الأهالي. وهكذا كان شأن وظيفة موزع البريد بالمدينة التي كانت تتضمن تسع درجات بالنسبة إلى الفرنسيين وثلاث عشرة درجة بالنسبة إلى التونسيين [145]. وبصفة عامة فإن الموظفين التونسيين لم يكونوا يستطيعون إلاّ بصفة استثنائية، بلوغ الرتب العليا من التسلسل الرتبي.

كما يشمل التمييز الذي يخضع إليه الموظفون المحليون التقاعد الذي يختلف حسابه بدرجة مساسه بالفرنسيين أو بالتونسيين. وبمقتضى أمر جويلية 1932 كان يمكن للفرنسيين طلب الإحالة على التقاعد بعد 18 سنة من الخدمة بينما كان يشترط على التونسيين 40 سنة من الخدمة للتمكن من التمتع بجراية التقاعد. وإضافة إلى هذا، لم تكن جراية المتقاعد التونسي تمثل سوى معدل نصف راتب الفرنسي الذي كان يعمل 10 أو 12 سنة أقل منه [146].

ومن البديهي أن الموظف المحلي كان في هذه الظروف يشعر بهضم الجانب بالقياس إلى نظيره الفرنسي. أضف إلى هذا أن الفرنسيين كانوا يوصدون أمام التونسيين كل آفاق الترقية في وقت كانوا يشغلون هم المناصب الهامة، ويحكمون بالتالي على التونسيين بتشكيل الفئة الوضيعة للوظيفة العمومية. وقد أحدث هذا التمييز بعد مدة طويلة حقد الموظفين المحليين على نظام الحماية وفاقم التناقضات بينهم وبين الموظفين الفرنسيين.

ج – الموظفون الفرنسيون ودافعو الضريبة التونسيون :

قامت هذه التناقضات في درجة ثالثة بين الموظفين الفرنسيين ومجموع دافعي الضريبة التونسيين. فقد ضاق هؤلاء ذرعا من القيام بتخصيص

(145) المرجع نفسه ص 67.
(146) المرجع نفسه ص 68.

أوفر قسم من موارد الميزانية التي ساهموا مساهمة كبرى في توفيرها، لمرتبات الموظفين. وفعلا فإن تكلفة الموظفين وفيضهم لم يزالا يحدثان منذ الحرب العظمى زيادة في النفقات الإدارية. وكان الموظفون يظهرون في نظر الرأي العام «آكلين فعليين للميزانية». ومنذ العشرينات لم يزل قسطهم في ميزانية النفقات آخذا في الزيادة. وفي الثلاثينات كانت مرتبات الموظفين ومنحهم تمتص أكثر من نصف نفقات الميزانية. ففي سنة 1932 مثلا، كانت تمثل بالنسبة إلى ميزانية تبلغ 602 مليون فرنك، حوالي 327 مليون فرنك [147]. ولنفس السنة كان إجمالي مصاريف إدارة الدولة التونسية يبلغ 391 مليون فرنك أي 66 ٪ من الميزانية [148].

وقد نتج ارتفاع هذه النفقات الإدارية أساسا عن الترفيع منذ 1920 في مرتبات الموظفين الفرنسيين بـ 33 ٪ ومضاعفة المنح لصالحهم. وكان «الثلث الاستعماري» وحده قد حمّل الميزانية التونسية لسنة 1932 تكلفة قدرها 60 مليون فرنك [149].

وقد أفاد هذا الوضع الموظفين الفرنسيين أساسا. وفعلا، فمن الـ337 مليون فرنك المخصصة لمجموع الموظفين، كان القسط المخصص للتونسيين وعلى رأسهم، ملك البلاد لا يمثل سوى 80 مليونا [150].

وفي مثل هذه الظروف، كان دافعو الضريبة التونسيون يشعرون أكثر فأكثر بأنهم يعملون لتنفق أموالهم على موظفين أجانب باهضي التكلفة ومفرطي الكثرة بالنسبة إلى حاجيات البلاد. وكانت شدة حقدهم على هذا

(147) المرجع نفسه ص 8 و 9.
(148) زيادة على مرتبات الموظفين ومنحهم، تشمل نفقات تصرف الدولة التونسية النفقات الإدارية الصرفة البالغة حوالي 41 مليون فرنك ومساهمة الدولة في استغلال السكك الحديدية بما يمثل 13 مليون فرنك.
(149) عبد الحق، البلاد التونسية للموظفين، الكتاب المذكور ص 19.
(150) المرجع نفسه ص 19.

الوضع بقدر ارتفاع النفقات الإدارية التي أدت إلى الزيادة في الضرائب. ولم تـزل الأداءات في الـزيـادة منذ الحرب وآخر ترفيع فيها حصل سنـة 1926 [151].

إضافة إلى هذا، لم تكن موارد الميزانية الصادرة بالأساس عن دافعي الضريبة التونسيين تفيد السكان الأهليين إلاّ عرضيا. ففي نفس هذه السنة 1932، بلغت ميزانية الدولة 602 مليون فرنك، لكن حكومة الحماية لم تمنح منها سوى 80 مليـونا للموظفين التونسيين و 3.500.000 للإسعاف العمـومي و3.060.495 لحفظ الصحة و1.500.000 لكافة ضحايا البطالة والمجاعة أي، في الجملة، نفقة تبلغ 88.600.495 فرنكا تفيد مباشرة السكان التونسيين [152]، فـي حين خـصصت 257 مليون للموظفين الفرنسيين. أما بقية مداخيل الميزانية، فتفيد أساسا القطاعات الأخرى للجالية الفرنسية بالبلاد التونسية في شكل تجهيزات ومساعدات.

لذلك، ما فتئ التونسيون يطالبون بتوزيع أعدل للميزانية، هذا إضافة إلى التخفيض من مرتبات الموظفين التي كانت تعتبر كذلك كأحد الأسباب الأساسية لزيادة الأعباء الجبائية. وقد نبهت مقترحات مجلس «قيادة» المنستير لسنة 1932 في هذا الصدد إلى ما يلي : «نظرا إلى أن الزيادة المتواصلة للضرائب منجرة خاصة عن النفقات الإدارية الباهضة، فمن الواجب حذف الثلث الاستعماري، والضغط على عدد الموظفين والتنقيص من المرتبات بنسبة 10 ٪» [153].

وقد ندد الوطنيون التّونسيون بأكثر شدة بالتمييز على مستوى تخصيص الميزانية لفائدة الموظفين الفرنسيين. ومن جهة أخرى، ساهمت

(151) في سنة 1926 وقع الترفيع في «قانون» الزياتين مثلا بنسبة 20 ٪.

(152) «صوت التونسي» 17 مارس 1932.

(153) اقتراحات مجالس «القيادات» المنطقة الرابعة 1932، مجلس قيادة المنستير ص 14.

دعاياتهم حول هذه المسألة في تربية السكان من الوجهة السياسية وبالتالي في تنمية الوعي الوطني [154]. أضف إلى هذا أن شعور السكان التونسيين بهذا التمييز كان شديدا في الثلاثينات، حيث تعاظمت محنتهم بفعل الأزمة الاقتصادية الكبرى، على قدر مقارنتهم لأحوالهم المعسرة بحالة الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يعيشون على حسابهم. لذلك، كان هؤلاء في نظرهم، يمثلون إلى جانب المعمرين، الوجه الآخر للتفوق. وقد عبر عن هذا الشعور المحامي الشاب الحبيب بورقيبة منبها يوم 5 ماي 1933 في رسالة مفتوحة إلى «ڤيرنيت» نائب رئيس رابطة حقوق الإنسان بمناسبة زيارته للبلاد التونسية إلى «أنه يقع كل سنة تبذير ميزانية تبلغ 600 مليون فرنك، اقتطع أكثرها من قوت التونسيين، لصالح فئتين من المحظوظين لا يضيفان شيئا لا إلى سلطة فرنسا ولا إلى وجاهتها : المعمرين المستغلين والموظفين ممتصي الدماء» [155].

وبصفة عامة، فإن كل هذه التناقضات التي كان يفرزها نظام الحماية والتي فترت خلال سنوات الازدهار النسبي (1926-1929)، قد كشفت عنها أزمة الثلاثينات الاقتصادية والاجتماعية. وإبانها أدرك السكان التونسيون أكثر من أي وقت مضى أنهم سلبوا أخصب أراضيهم وأوفر الوظائف كسبا لصالح المعمرين والموظفين الفرنسيين. لذلك كان من شأن هذا الوضع أن يقوي جانب الحركة الوطنية التونسية بل وحتى أن يحملها على التصلب. وفوق هذا فقد أنتج هذا التصلب للتناقضات الناجمة عن النظام الاستعماري انخفاضا في التناقضات الداخلية أي تلك الموجودة في صلب كل من المجموعتين الفرنسية والتونسية.

(154) صحيفة «العمل التونسي» بدأت منذ ظهورها في 1 نوفمبر 1932، بقلم الحبيب بورقيبة في نقاش حول الميزانية التونسية، كشف خلاله عن آليات نظام الحماية وما نجم عنها من تمييز.

(155) «العمل التونسي» 5 ماي 1933.

IV– انخفاض التناقضات الداخلية :

(1) تراجع نزعة «التعامل» مع الاستعمار :

وزيادة على ذلك قد أحدثت أزمة الثلاثينات الاقتصادية وسياسة التمييز المنجرة عنها تراجعا للنزعة الداعية إلى «التعاون» مع الاستعمار. وبدأ قسم من البرجوازية الفلاحية والتجارية الأهلية بعد أن قدّم مساعدة ثمينة للسلطة وخاصة في نطاق مجالس الحماية «المنتخبة» (المجلس الكبير، مجالس الجهات، مجالس «الأعمال» الحجرة الفلاحية، الحجرة التجارية) في الإعراب عن تحفظاته تجاه سياسة عمدت إلى التضحية بمصالح هذه الفئة من التونسيين وذلك بحرمانها من القروض الضرورية.

ففي الفترات العادية، كانت حكومة الحماية تنزع إلى مداراة هؤلاء «المتعاونين» الذين يشكلون بالنسبة إليها في الواقع القاعدة الاجتماعية الوحيدة بين الأهالي. ولكنها في فترة الأزمة الاقتصادية، عندما يعاني المعمرون أنفسهم من صعوبات، فإنها كانت تولي عنايتها لأكثر الأمور استعجالا فتشرع قبل كل شيء في نجدة الرعايا الفرنسيين. وبذلك كشف نظام الحماية حتى لحلفائه من الأهالي، النقاب عن طبيعته الحقيقية.

أدرك العديد من دعاة «التعاون» مع الاستعمار حينئذ أن مصالحهم لم تكن تلتقي بالضرورة مع مصالح فرنسا وأن السلطات الفرنسية لم تكن مهتمة فوق الحد بأوضاعهم. ولـمّا صدمهم واقع هذه السياسة تخلوا عن موقف المساندة والاستسلام وأظهروا بعض الميل إلى معارضة الحكومة وإلى الاقتراب إن لم يكن بصفة ملموسة فعلى الأقل بصفة موضوعية، من الوطنيين التونسيين.

وقد قاد هذه المعارضة زعيم الداعين إلى «التعاون» مع الاستعمار محمد شنيق نائب رئيس المجلس الكبير ومدير التعاضدية التونسية للقرض الذي كان حتى سنة 1931، بمناسبة الاحتفاء بخمسينية الحماية، قد

تولى بحضور رئيس الجمهورية الفرنسية، تمجيد عمل فرنسا بالبلاد التونسية بعبارات فيها كثير من المغالاة أثارت إذاك غضب الوطنيين التونسيين [156].

إذ آل الأمر بمحمد شنيق إلى شن حملة تستهدف السياسة الفرنسية بالإيالة سرّا وعلانية. وذهب فضلا عن ذلك إلى باريس على رأس وفد تونسي وتمكّن، رغم معارضة الإقامة العامة، من الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية على مبدإ تكوين لجنة بحث في الوضع الفلاحي بالإيالة [157]. وقد ضاعف رد فعل السلطات الفرنسية، من تفاقم التناقضات التي كانت إذاك قائمة بين محمد شنيق وأصحابه وبين نظام الحماية.

فقد تذرّعت هذه السلطات بوجود إخلالات في سير إدارة التعاضدية التونسية للقرض، للقيام بسحب كثيف لأرصدة الدولة المودعة لديها ووضع الاختام على حساب هذه المؤسسة وأذنت بإجراء تتبعات عدلية ضد مديرها محمد شنيق من أجل الابتزاز والاختلاس لأموال [158].

على أن هذه القضية سرعان ما حفظت وأمر المقيم العام في آخر الأمر، متفقد المالية بتسليم براءة ذمة تنص على أن الاختلالات الحاصلة لم يستفد منها شنيق شخصيا [159]. ورغم هذا فقد كانت ضربة شديدة لمؤسسة القرض الوطنية الوحيدة، في فترة كان فيها التونسيون محتاجين أكثر من أي وقت إلى قروض وكانت البنوك الفرنسية تعرض عن إقراضهم أو تبدي

---

(156) «صوت التونسي» 6 ماي 1931، رسالة مفتوحة إلى السيد شنيق بقلم محمود الماطري.

(157) «العمل التونسي» 8 فيفري 1933، قضية التعاضدية التونسية للقرض بقلم الحبيب بورقيبة.

(158) المصدر نفسه.

(159) «البرقية التونسية» 11 أفريل 1933.

إزاءهم تقتيرا شديدا. وقد عبّر محمد شنيق نفسه عن هذا الشعور في حديث أدلى به إلى جريدة «العمل التونسي» الناطقة بالفرنسية يوم 16 فيفري 1933. إذاك لاحظ مدير التعاضدية التونسية للقرض فيما يتعلّق بخلافه مع الحكومة «تقصير الحماية» ورأى أن «في البعض من المصالح الإدارية خصما لدودا لكل مشروع صادق للنهوض بالفلاحة الأهلية» وذهب حتى إلى إضافة «أن كل تعاون بين النواب التونسيين المنتخبين وبين الإدارة أصبح مستحيلا» [160].

وهكذا فإن الرجل الذي كان يمثل أحسن رمز للدعوة إلى «التعاون» مع الاستعمار قد أصيب بعد تجربة طويلة بخيبة مريرة. وذلك كان شأن عدد هام من التونسيين من أعضاء المجلس الكبير الذين عرفوا بولائهم وخضوعهم المطلق لسلطات الحماية. ومن الأدلة على ذلك أن «القسم الأهلي» للمجلس الكبير الملتئم في دورة فوق العادة بتاريخ 12 أفريل 1933، قد رفض تقرير لجنة «تاردي» التي كلفها الرئيس إدوار هيريو بالبحث في الوضع الفلاحي بالبلاد التونسية، والتي خيبت استنتاجاتها آمال الفلاحين التونسيين [161]. وفي الواقع، فإن محمد شنيق هو الذي وجّه مسار هذا الموقف بتصريحه في هذه الدورة «أن تقرير تاردي قد خلّف قلقا ظلّ يخيّم على هذه الدورة لا يمكننا إخفاؤه، وان جميع السكان التونسيين، وجميع منجالسهم المنتخبة وصحافتهم قد أصيبوا بخيبة عميقة من هذا التقرير الذي، عوض أن يكون مساهمة موضوعية غير متحيزة في دراسة الأزمة الفلاحية التونسية، فإنه لن يؤدّي إلاّ إلى مزيد تشويه سمعة هذه البلاد ورصيدها المعنوي والمالي» [162]. كما عبر الطاهر بن عمار، العضو

(160) «العمل التونسي» 16-17 و 18 فيفري 1933.

(161) المصدر نفسه، 13 أفريل 1933.

(162) محاضر جلسات المجلس الكبير للبلاد التونسية، الدورة فوق العادة بتاريخ أفريل 1933، القسم الأهلي ص 74.

بالمجلس الكبير ورئيس الحجزة الفلاحية الأهلية عن هذه الخيبة التي أحدثها تقرير «تاردي» منبها إلى «أنه يمكننا القول، إن تقرير تاردي، بسكوته عن المطالب التي قدمها الوفد التونسي للجنة «تاردي» وبتناسيه كل التفنيدات المكتوبة أو الشفوية المعارضة لكل الافتراءات المشاعة عادة وبصفة منظمة على حساب صغار الفلاحين، وبمجانبته الترفع عن بعض الأحكام والاتهامات المزعجة والمتعسفة الموجهة ضد عقلية العربي حيث تصفه بالمبذّر والعاجز عن الإيفاء بالتزاماته المالية، كما تعيب عليه تخلّيه عن النظر إلى المصلحة العليا للبلاد، فإن هذا التقرير ينتهي رغم ذلك إلى مساندة أطروحة الإدارة التي لا تريد أن تنظم في هذه البلاد سوى سياسة قرض لا يمنح إلاّ بالتقتير وبشروط تعسفية ». ويختم رئيس الحجرة الفلاحية الاهلية قائلا : «إن تقصير هذا التقرير جلي وإنه من المستحيل المقارنة بين ما يقع بفرنسا وبالبلاد التونسية في مادة القرض. إنّ الفلاحة الفرنسية تتمتع زيادة على مساهمات الدولة والأجهزة التعاونية، بتسهيلات من البنوك لا تنضب، يستمد منها الملاّكون ما يحتاجون إليه من الأموال بعشرات المليارات. فمن الواضح إذن، إذا كان المجهود الواجب القيام به لتخليص فلاحة هذه البلاد ينبغي له أن يقتصر – كما يبدو إنطلاقا ممّا أوصى به السيد «تاردي» – على المستوى الذي بلغه إلى يومنا هذا، وفي نفس الصيّغ، وفي نفس الظروف من حيث الحجم والزمن، فإن تقرير تاردي لا يكون قد ساهم في حلّ المشكلة الخطيرة المطروحة والتي تجعل مستقبل سكان الإيالة الفلاحيين مظلما أكثر فأكثر» [163].

واعتباراً إلى كل هذه الأسباب، رفض «القسم الأهلي» للمجلس الكبير الاستنتاجات التي وردت في تقرير «تاردي». وتمسّك ببرنامج انقاذ الفلاحة التونسية كما عُرض مرتين على حكومة الجمهورية الفرنسية [164].

(163) المصدر نفسه ص 76.

(164) د. العنابي، أزمة 1929 ونتائجها بالبلاد التونسية، الكتاب المذكور ص 106.

إلاّ أن هذه الشكاوي المقدمة من قبل نواب المجلس الكبير الذين يمثلون أساسا مصالح الفلاحين التونسيين، لم تحظ بعناية السلط الفرنسية. وفي شهر جويلية 1933 أثارَ محمد شنيق القضية مجدّداً حيث أعلن صارخًا أمام «القسم الأهلي» بالمجلس الكبير : «لم نزل منذ 1929 نصرخ صراخ الإنذار ملتمسين إسعافات عاجلة. فنحن نطلب ونرجو من كل جوارحنا أن نحظى لدى إدارة الحماية بأذن صاغية مشفقة كلما كنا نردد بصوت خافت في الغالب صدى صراخ اليأس الطويل الذي ينبعث من الأرياف والمدن، والذي يتحطم اليوم، بعد اصطدامه بسور منيع من الشك والجحود، وينبعث ضعيفا كأنفاس محتضر...» (165).

وكان من أثر هذا الوضع أن أدى بعدد هام من دعاة «التعاون» مع الاستعمار الذين رأوا أن مصالحهم قد استهانت بها السلطات الفرنسية بينما تحرص نفس السلطات من جهة أخرى كامل الحرص على العناية بالمتفوقين، إلى الابتعاد عن نظام الحماية والاقتراب من الوطنيين.

وكانت السلطات الاستعمارية واعية بهذه الظاهرة الجديدة التي تجلت بالبلاد التونسية في الثلاثينات والمتمثلة في تراجع نزعة «التعاون ». وفي مذكرة سرية صادرة عن الإقامة العامة بتاريخ 21 أفريل 1933 بخصوص نمو الحركة الوطنية التونسية وقع التنبيه إلى : «إننا نجد أيضا عناصر معارضة من بين أعضاء الحجرة الفلاحية الأهلية : وهي من صنف رفيع، وقد اعتبرت أن حكومة الحماية قد أفرطت بهباتها في مساعدة المعمرين»(166).

وقد لقيت معارضة «العملاء» للسياسة الاستعمارية عميق الأصداء لدى الشق المتصلب من الحركة الوطنية التونسية الذي فتح صحيفته «العمل

(165) محاضر جلسات المجلس الكبير للبلاد التونسية، الدورة فوق العادة بتاريخ جويلية 1933، القسم الأهلي ص 75.

(166) ذكره يحيى الغول، التجنيس الفرنسي والحركة الوطنية التونسية، الكتاب المذكور ص 168.

التونسي» (بالفرنسية) للسيد محمد شنيق وسانده ضد حملات سلطات الحماية في قضية التعاضدية التونسية للقرض وذلك للحفاظ بنفس المناسبة على المؤسسة البنكية الوطنية الوحيدة (167). ويرى الحبيب بورقيبة رئيس تحرير «العمل التونسي» في هذه القضيّة كما في رفض «القسم الأهلي» من المجلس الكبير تقرير «تاردي» في 13 أفريل 1933، مناسبة لتعميق التناقضات بين دعاة «التعاون» ونظام الحماية والبرهنة على خطإ التوجه الذي سار فيه دعاة «التعاون» وضم الفئة البرجوازية التجارية والعقارية التي تدور حول محمد شنيق(168) إلى القضية الوطنية. ومن جهة أخرى فقد كان هذا الأخير يقدر حق قدره ما كانت تقدمه له جماعة «العمل التونسي» من المساندة مخالفة بذلك موقف زعماء الدستور القدماء. وقد وفر في الوقت الحاسم، بواسطة كاتبه ومستشاره محمد بدرة، مشاركته المالية التي ساعدت على نجاح منشقّي الحزب الدستوري وتأسيس الدستور الجديد في 2 مارس 1934 (169).

شهدت إذن الثلاثينات وعي جانب من المتعاونين بفعل الأزمة الاقتصادية وما نجم عنها من سياسة تمييزية، بأن مصالحهم لم تكن بالضرورة متلائمة مع نظام الحماية، لذلك شرع في الانضمام إلى الوطنيين التونسيين أو على الأقل في تشجيعهم. وإن التناقض الأساسي بالبلاد التونسية أي ذلك الذي كان يقوم بين مجموع السكان الأهليين والجالية الفرنسية، قد أدّى بانكشافه وتجلّيه بوضوح، إلى إنخفاض من التناقضات القائمة داخل المجتمع التونسي، وضمن بذلك إيجاد إنسجام وطني أفضل بالإيالة. ومن هنا فصاعدا، طغت الفكرة العرقية أكثر من أي وقت على الفكرة الطبقيّة.

(167) «العمل التونسي» 8 فيفري 1933 و 31 مارس 1933.

(168) المصدر نفسه، 31 مارس 1933.

(169) شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، الكتاب المذكور ص 75.

(2) تقلّص التناقضات داخل الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية :

كما برزت نفس الظاهرة في الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية بشكل متواز، وهنا أيضا نلاحظ تراجعا في التناقضات القائمة بين الفصيلين الرئيسيين لهذه الجالية أي : المعمرين والموظفين. فحتى الثلاثينات كانت التناقضات بين هاتين الفئتين من الفرنسيين توجد على مستوى توزيع الميزانية. فالمعمرون الذين يشعرون، تبعا لنمو استعمار الأراضي، بحاجة أكبر فأكبر إلى التجهيز الاقتصادي، كانوا يدعون إلى التخفيض من عدد الموظفين وكانوا يؤاخذونهم على الإستئثار بأكبر قسط من الميزانية لفائدتهم وذهبوا إلى حد تسميتهم بـ «آكلي الميزانية» [170]. وقد انضم الموظفون الفرنسيون لمواجهة المعمرين، إلى صفوف اليسار الفرنسي بالإيالة ولم يفت منظمتهم «جامعة الموظفين بالبلاد التونسية» المؤسسة إثر الحرب العالمية الأولى، أن تندد بالامتيازات الممنوحة للمتفوقين وأن تقدم بالمناسبة مساندتها للوطنيين التونسيين. إلاّ أنهم، مع نمو الحركة الوطنية التونسية وتصلبها، شعروا مثل المعمرين بأنهم مهددون في مصالحهم. ذلك أن الوطنيين التونسيين لم يعودوا يرون من هنا فصاعدا فرقا بين هاتين الفئتين من الفرنسيين اللتين تشكلان في نظرهم وجهين لنفس التفوق. ورأيهم أنه ان كان المعمرون استحوذوا على الأراضي فقد احتكر الموظفون الوظائف. وكان تقدم التعليم بالإيالة وتضاعف التونسيين المترشحين إلى الوظيفة العمومية قد فاقما في الثلاثينات بالذات من التناقضات بين السكان الأهليين والموظفين الفرنسيين. وعندما شعروا بأنهم مهددون بفقدان امتيازاتهم، اقترب الموظفون الفرنسيون من المتفوقين لمقاومة الوطنيين التونسيين الذين أصبحوا يشكلون منذ ذلك الحين بالنسبة إلى تينك الفئتين من الفرنسيين، عدوا مشتركا. وتبعا لذلك، إنسلخ أغلبهم

(170) طلب القسم الفرنسي للمجلس الاستشاري ثم منذ 1922 للمجلس الكبير عدة مرات التخفيض من عدد الموظفين وسن قانون إطاري.

عن الحركات الليبرالية والاشتراكية التي كانوا يساهمون فيها عادة، ليعتنقوا مذهب «القوميّة ». فلديهم كما لدى قسم من «العملاء» الأهليين طغت في الثلاثينات فكرة العرق على فكرة الطبقة.

وقد تجلى تحوّل أغلبية موظفي الإيالة الفرنسيين إلى القوميّة آنذاك في مستوى تطور جامعتهم التي أعلنت قوميتها ونصّبت على رأسها «انتوان كولونا» وهو شاب كرسيكي، كان مستخدما بالأشغال العامة وأصبح إثر الحرب العالمية الثانية زعيم كل المتفوقين.

أما فيما يخص البعض من الموظفين الفرنسيين الذين بقوا، متمسكين مع ذلك بالحركتين الليبرالية والاشتراكية فإنهم قد تجمعوا في منظمة تسمى «إتحاد المصالح العمومية ». ولكن بينما كانت الجامعة تضم موظفي الإطار المحلي أساسا، فقد كان الإتحاد يضمّ خاصة موظفي الإطار الفرنسي. ولما شعر الأولون بأنهم مهددون أكثر من جراء المطالب التونسية، فقد انضموا إلى صفوف المتفوقين. أما الصنف الثاني وقد كان تدرّجهم المهني متصلا بالوطن الأم، فقد كان بينهم وبين التونسيين تناقضات أقل، وكانوا مواصلين إذن لنوع من الليبرالية. إلاّ أن الموظفين من إطار الوطن الأم الملحقين بالبلاد التونسية لم يكونوا عديدين وكان أكثر المستخدمين الفرنسيين المسمين عموما «البيض الصغار» قد اقتربوا في الثلاثينات من المتفوقين. وزيادة على هذا فإن المعمرين أنفسهم قد نزعوا مع نمو الحركة الوطنية التونسية وتصلبها إلى مجاملة الموظفين قصد كسبهم نصرة لقضيتهم. لذلك، رفعوا إلى رئاسة الحجرة الفلاحية ونيابة رئاسة القسم الفرنسي للمجلس الكبير [171] رجلا كان يقيم علاقات ودية مع الجميع ويشكل إذن رجل المصالحة المثالي. فقد كان «انتوان ڤودياني» زعيم المتفوقين الجديد، محاميا وكانت «أغلب المؤسسات الرأسمالية المسيطرة على البلاد من بين حرفائه». فهو من أصل كرسيكي، ونتيجة لهذا الانتماء كان يتمتع في الإيالة بنفوذ عظيم على الجالية الكرسيكية المتكونة من

(171) الرئيس هو المقيم العام نفسه.

«البيض الصغار» أساسا[172]. ولم يكن في المجلس الكبير يمثّل المصالح الاقتصادية بل وقع انتخابه بواسطة الاقتراع العام [173]. فلم يكن بإمكانه حينئذ معارضة مطالب «البيض الصغار» الذين كانوا يشكلون أكثرية منتخبيه. فأنطوان ڤودياني كان في المركز المناسب جدا لتيسير التقارب بين المعمرين والتجار والموظفين الفرنسيين الذين كانوا يشعرون حينئذ بضرورة التضامن لمجابهة «الخطر» الوطني التونسي. ولترسيخ هذا الاتحاد، وجد «ڤودياني» سندا أثيرا في شخص صديقه ومحميّه «أنطوان كولونا» وقد ساعده عند الاقتضاء على بلوغ رئاسة «جامعة الموظفين الفرنسيين للبلاد التونسية» [174].

وتجلت هذه المصالحة في انتخابات المجلس الكبير لسنة 1934. حيث منح الموظفون أصواتهم للمرشحين القوميين وقد إعتاد أغلبهم التصويت للاشتراكيين. فقد ضمنوا بمدينة تونس – إعتبارا إلى عددهم المرتفع – نجاح القائمة القوميّة التي يتزعمها «جان لوك ڤاليني» وهو محام شاب كرسيكي الأصل، والتي يساندها كل من «ڤودياني» و«كولونا» على التوالي باسم المعمرين و«جامعة الموظفين». لقد حرم إنقلاب التحالفات هذا، الاشتراكيين من أصوات أكثرية الموظفين وقد أحرزوا بفضلهم في انتخابات 1928 على أغلبية مقاعد مدينة تونس [175]. فآلت في سنة 1934 هذه الأغلبية إلى المرشحين القوميين الذين تحصلوا على أربعة مقاعد من الستة المخصصة في المجلس الكبير للمنتخبين بالاقتراع العام من الجالية الفرنسية بمدينة تونس.

(172) وحتى عمال ترسانة بنزرت وأغلبهم من أصل كرسيكي فإنهم قد صوتوا لفائدته في انتخابات المجلس الكبير.

(173) عند تأسيس المجلس الكبير كان القسم الفرنسي يتضمن 44 مندوبا يمثل 21 منهم المصالح الاقتصادية الكبرى و 23 ينتخبهم مجموع الجالية الفرنسية بالاقتراع العام.

(174) لقد أصبح أنتوان كولونا غداة الحرب العالمية الثانية زعيم كافة الجالية الفرنسية بالإيالة.

(175) من بين 5 منتخبين بالاقتراع العام في انتخابات 1928 للمجلس الكبير بمدينة تونس، 3 كانوا اشتراكيين.

إن فشل الإشتراكيين بحصولهم على مقعدين فقط في مستوى مدينة تونس لا يمكن تفسيره – كما ذهبت إلى ذلك صحيفة «تونس الإشتراكية» (Tunis Socialiste) في 28 فيفري 1934 –، بمجرد تخصيص ركن بهذه الصحيفة للوطنيين التونسيين عنوانه «حق اللجوء»، إثر تعطيل سلطات الحماية لصحفهم، بل إن الأمر يعود أساسًا لالتفاف عامة الموظفين الفرنسيين في الثلاثينات حول فكرة دوام الوجود الفرنسي بالبلاد التونسية التي بدأت الحركة الوطنية التونسية بالتدقيق تطعن فيها [176]، ومن ذلك الحين لم تزل هذه النزعة تزداد في صلب «البيض الصغار» الذين سرعان ما شكلوا بقيادة «انطوان كولونا» طليعة التفوق الفرنسي بالإيالة.

وأدرك الوطنيون التونسيون من جهة أخرى، هذا التطور قبل انتخابات 1934 بكثير. فردًا على المناداة بقمع الوطنيين التونسيين التي أصدرها «دولابورت» المعتبر حتى ذلك الحين تحرريا، كتب الحبيب بورقيبة في شكل استنتاج، مقالاً نشر في «العمل التونسي» بتاريخ 15 أفريل 1933: «لو نفضت الغبار عن أذكى الفرنسيين وأكثرهم تحررية ويسارية لأكتشفت فيه المتفوق».

وفضلا عن ذلك، ثمّة علاقة جدلية بين القوميّتين التونسية والفرنسية. إذ أن نموّ إحداهما لابد أن ينعكس على الأخرى. وفي كلتا الحالتين طغى منذ ذلك الحين التضامن العرقي على التضامن الطبقي.

ومن شأن هذا الوضع أن يفاقم التناقضات بين الجاليتين ويزيد بنفس المناسبة في احتداد الحركة الوطنية التونسية.

كما أن تصلب الحركة الوطنية التونسية يفسّر أيضا بعوامل من صنف ديمغرافي.

(176) ومن جهة أخرى، فإن مجرد مؤاخذة قادة الجامعة الاشتراكية لتخصيصهم منبرا في صحيفتهم للوطنيين التونسيين يكشف عن العقلية الجديدة للموظفين الفرنسيين بالإيالة.

V-النمو الديمغرافي وتصلب الحركة الوطنية التونسية:

شهدت البلاد التونسيّة بين الحربين نموا ديمغرافيا بدأت تظهر نتائجه في الثلاثينات بالذات. ولم يزل السكان المسلمون وهم الذين تضرروا أكثر من سواهم بالنظام الاستعماري وكانوا إذن أكثر تعلقا بالحركة الوطنية، في نمو منذ 1920. فقد ارتفع عددهم، حسب الاحصائيات الرسمية [177] من 1.826.545 نسمة سنة 1921 إلى 1.864.908 سنة 1926 ثم إلى 2.086.762 سنة 1931 و 2.265.750 سنة 1936 [178].

ويفسر هذا النمو الديمغرافي أساسا بانخفاض الوفيات بين الأهالي تبعا لتراجع الأوبئة مثل التيفوس والكوليرا والجدري والطاعون والملاريا وغيرها التي تبيد عادة السكان التونسيين .

وقد نجح الطب الاستعماري في مقاومته لهذه الأمراض. غير أن الهدف كان في حقيقة الأمر، وقاية الجالية الفرنسية منها وجعل « المحيط خليقا بأن يسكنه ويستغله المعمرّون » [179]. ولئن تراجعت الأوبئة بالبلاد بمفعول حملات التلقيح المتكررة، فلم يكن هذا شأن أمراض أخرى أقل خطورة ولكنها لا يخشى أن تصيب الرعايا الفرنسيين بالإيالة ولا أن تنتقل إلى فرنسا. من ذلك أن وفيات الأطفال مثلا بقيت مرتفعة جدا وخاصة في الريف حيث لم يزل العلاج الطبي ووسائل حفظ الصحة بدائية مثلما كانت عليه سابقا .

ولكن إلى جانب تراجع بل اضمحلال البعض من الأوبئة، فإن انخفاض الوفيات وما نتج عنه من نمو للسكان يفسر بزوال الحروب الداخلية .

(177) يعود أول إحصاء للسكان التونسيين إلى سنة 1921. ومنذ ذلك التاريخ، يقع إحصاؤها كل خمس سنوات .

(178) التقويم العام للبلاد التونسية، السنوات : 1921-1926-1931 و 1936 (إحصاءات سكان الإيالة) .

(179) منصر الرويسي، السكان والمجتمع بالمغرب، تونس 1977 ص 57 .

وهذه الحروب التي كانت تقوم بين القبائل والعشائر والصفوف وكانت كثيرة في الماضي، قد زالت مع توسع حركة استعمار الأراضي وما نجم عنها من تراجع العصبيات القبلية ومن بروز وعي وطني. وفعلا فإن استعمار الأراضي الذي بلغ أوجه إثر الحرب العالمية الأولى وخاصة مع سياسة « إعادة الإقرار »، قد خفّض من التناقضات التي كانت تقوم بين القبائل بينما قوّي من التناقضات بينها وبين نظام الحماية .

كما نجم نمو السكان التونسيين عن تقلص المجاعات التي كانت تشكل عادة مساعدا قويا على تفشي الأوبئة. ومن جهة أخرى، فلم يكن من باب الصدفة إن كان نمو السكان المسلمين أهم، فيما بين 1926 و1931، مما كان عليه فيما بين 1921 و 1926 وبين 1931 و 1936. وقد كان في هذه الفترات الثلاث على التوالي : 221.854 و 38.363 و 178.988 نسمة[180]. ويمكن أن نعتبر أن السكان التونسيين، وقد توفرت لهم الأسباب لتوقي المجاعة، قد انخفضت الوفيات بينهم خلال الفترة ما بين 1926 و 1930 التي كانت فترة ازدهار نسبيّ. ومقابل ذلك، فقد كانوا في فترات الأزمة الاقتصادية 1921-1926 ثم 1931-1936، سيئي التغذية نسبيا ومن ثم أكثر تعرضا للأمراض وأقل قدرة على مقاومتها .

وقد أحدثت الأزمة الاقتصادية (من 1930 إلى 1934) بصفة عامة تزايدا في الوفيات بين السكان التونسيين [181] .

ومهما كان الأمر، فإن النمو الديمغرافي الذي حصل بنسب متشابهة تقريبا في كل من سكان الريف والمدينة [182]، كانت له نتائجه على الحركة الوطنية التونسية .

(180) التقويم العام للبلاد التونسية السنوات : 1921-1926-1931-1936 (إحصاءات السكان الإيالة) .

(181) أ . نورا ، اشتراكيو البلاد التونسية تجاه أزمة 1929 ونتائجها السياسية، المقال المذكور .

(182) منصر الرويسي، السكان والمجتمع بالمغرب، الكتاب المذكور ص 84 .

فزيادة سكان الريف قد ضاعفت الإحساس بوطأة استعمار الأراضي، وتبعا لذلك أضرمت التناقضات القائمة بين صغار الفلاحين والمعمرين. ذلك إن المزارعين التونسيين المتزايد عددهم باطراد لم يكن يتوفر لديهم سوى مساحة صالحة للفلاحة في تقلص مستمرّ. وبازدياد عدد الورثة أخذت ممتلكاتهم تتقلص أكثر فأكثر ومساحة الضيعات تضيق وتصغر. وقد ازداد هذا الوضع تفاقما مع توسع حركة استعمار الأراضي وتقدم مكننة الفلاحة الاستعمارية وقد تزامنا لسوء الحظ مع النمو الديمغرافي. وكيف يمكن في هذه الظروف أن يقتسم سكان متزايدون باطراد مساحة مطردة التقلص، وكيف يمكنهم التنافس على مواطن عمل أصبحت مع مكننة المزارع الأوربية في تناقص مستمرّ ؟ ولقد انضاف هذا الوضع إلى الأزمة الاقتصادية فجعل أوضاع فئة المزارعين التونسيين تزداد سوءا، وأضرم نار حقدها على النظام الاستعماري وجعلها بالتالي أكثر تجاوبا مع أشد الدعايات الوطنية تصلبا .

وكانت نتائج هذا النمو الديمغرافي أعمق أثرا في منطقة الساحل التي كانت من قبل مكتظة بالقياس إلى داخل البلاد. فحسب إحصاء 1936 كان معدل السكان في الساحل يتراوح بين 100 و 200 ساكن في الكيلومتر المربع وهو رقم ضخم بالنسبة إلى منطقة شبه سباسبية وذات زراعة بالضرورة خفيفة وغير مكثفة وحيث لا تلعب الصناعة والنشاط البحري سوى دور ثانوي جدا. وإن اكتظاظ هذه المنطقة بالسكان يرجع إلى عهد قديم إلاّ أنه تفاقم إثر تزايد سريع للسكان. فالعائلات كانت تتضمن معدل 4 إلى 6 أطفال [183] « لذلك نلاحظ تدنيا عاما في مستويات المعيشة في منطقة كانت مع ذلك محظوظة من نواح عدة بالقياس إلى غيرها من المناطق التونسية » [184]. واعتبارا لهذا النمو الديمغرافي، بلغ اختلال التوازن بين

(183) جان ديبوا، البلاد التونسية الشرقية، الساحل والسباسب المنخفضة، باريس 1940 ص 347 .

(184) المرجع نفسه .

الموارد والسكان في الساحل خلال هذه الفترة من الأزمة الاقتصادية أبعادا ضخمة. وهذا ما يفسر بدون شك تأثر الساحل بالحركة الوطنية وانضمامه في الثلاثينات إلى الخط المتصلب الذي كانت تنادي به جماعة «العمل التونسي» .

وبصفة عامة، فإن نمو السكان الريفيين قد ساهم في تصلب الحركة الوطنية التونسية في الثلاثينات .

وكذلك كان الشأن بالنسبة لتزايد سكان المدن. وقد كان أول الأمر، نتيجة لنمو طبيعي نجم، كما قدمنا، عن التحسن النسبي للظروف الصحية والوضع الطبي، وكانا أكثر تجليا في المدن حيث تقيم جاليات أروبية هامة

كما يفسر بالنزوح الريفي الذي اتخذ إثر الحرب العالمية الأولى مع نمو استعمار الأراضي ومكننة الفلاحة الاستعمارية مدى أعظم .

ونظرا إلى أن العديد من الفلاحين التونسيين أصبحوا لا يستطيعون العيش من أراضيهم المتقلصة على قدر توسع الاستعمار وتكاثر الورثة،، ولا أن يجدوا عملا في الريف تبعا لمكننة الزراعات الأوربية فقد التحقوا بالمدينة بحثا عن العمل وموارد الرزق .

وبنفس الطريقة قد قضي بالبطالة التقنية على عدد هام من العمال الفلاحيين الذين وجدوا أنفسهم مضطرين إلى مغادرة الريف نحو المدن الكبيرة وعلى وجه الخصوص نحو مدينة تونس .

وتفاقمت ظاهرة الهجرة هذه – وقد يسّرها تطور وسائل النقل – بمفعول الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات. إذاك كانت فئات عريضة من سكان الريف مهددة على الإطلاق بالمجاعة، فلاذت بالمدن واستقر أغلب هؤلاء الريفيين بأطراف المدينة في مساكن بدائية مشكلين بذلك تلك الأحياء القصديرية المشهورة التي ظهرت واتسعت فيما بين الحربين [185]. وسجلت كبريات المدن التونسية خلال هذه الفترة زيادة واضحة للسكان

(185) كلود ليوزي، مظهر للأزمة بالبلاد التونسية : مولد الأحياء القصديرية. المقال المذكور .

الأهليين [186]. فقد مر عدد السكان التونسيين بالعاصمة خلال فترة 1926-1936 من 82.729 إلى 93.356 نسمة وبمدينة صفاقس في نفس الفترة من حوالي 17.574 إلى 31.206، وسكان سوسة من حوالي 10.714 إلى 16.079، وسكان بنزرت من 12.465 إلى حوالي 15.869 [187] .

وبصفة عامة، قد ازداد عدد سكان المدن المسلمين فيما بين 1926 و 1936 بـ 88.615 ساكنا [188]. وفي الجملة فإن عدد السكان الحضر في كامل الإيالة قد ارتفع خلال هذه الفترة بالنسبة إلى كافة سكان البلاد. فمرّ من 16٪ سنة 1926 إلى 20٪ من السكان سنة 1936 [189] .

وقد انعكس هذا النمو لسكان المدن على الحركة الوطنية التونسية أيضا .

فساعد على امتزاج السكان، وتقارب العقليات، وبالتبعية، على مزيد من الانسجام الوطني .

فهؤلاء الآلاف من الريفيين الذين كانوا يتقابلون في المدن، قد وجدوا الفرصة لتعارف أحسن ولفهم أفضل لبيئة المدينة. وقد حملوا إلى المدينة طاقة جديدة على المقاومة السلبية، وتمسكا بالتقاليد والعادات واللغة التي بقيت عميقة الرسوخ في الريف وكلها مكابح تحول دون مغريات الاندماج التي كانت تستهوى بصورة مستمرة سكان المدينة. وفي فترة اتخذت

(186) لم تشمل هذه الإحصائيات اليهود التونسيين والحال أنهم يعيشون في المدن، والذين، باستثناء البعض، لم تكن تهمهم الحركة الوطنية التونسية .

(187) التقويم العام للبلاد التونسية، السنة 1932 ص 13 والسنة 1936 ص 6 .

(188) مرّ عدد السكان المسلمين للمدن (المتجاوزة ل 5000 ساكن) من 292.984 سنة 1926 إلى 381.599 سنة 1936 (المصدر نفسه) .

(189) أندري نوشي، أزمة 1929 وأوائل الدستور الجديد، المقال المذكور .

فيها المدن الرئيسية للإيالة وخاصة مدينة تونس، تبعا لازدياد الرعايا الأجانب [190] صبغة أوربية مطردة، وحيث كان قسم من برجوازية المدينة مهددا، لصلته بالفرنسيين، بالاستسلام لفتنة الإدماج، فإن هذا المدّ قد أسهم في تغيير ميزان القوى على المستوى الديمغرافي والمحافظة على الأصالة والشخصية التونسيتين .

وفي المقابل، فإن المدينة بصحفها ومقاهيها، وما يظهر فيها من الاتجاهات الفكرية، وما تساعد عليه من تبادل للآراء، وكذلك اجتماعاتها وتجمعاتها السياسية، هي التي مكنت هؤلاء « المهاجرين » أصيلي الريف من الوعي بهذه « الشخصية » وإدراك أسباب فاقتهم. وفعلا فإن كان الريف يشكل معقل الجنسية وموطن الحفاظ عليها فإن المدينة تشكل وعيها وضميرها. « فالجنسية التي تعي نفسها بنفسها، إنما تفعله عن طريق التجمعات الحضرية والمدن، حيث تتجمع عناصر السكان المثقفة وتصدر الصحف وحيث يشعر الناس إلى جانب ذلك بأنّهم أكثر تقاربا وتجمّعا وتضامنا » [191] .

ففي المدينة وبفضلها إذن قد أصبح سكان الريف واعين بمصالح الأمة التونسية وبشخصيتها. وفي هذا الصمود السلبي أو الحازم أمام الهيمنة الاستعمارية، شكل « المهاجرون » أصيلو الريف أداة وصل بين المدينة والريف. فلم يكن هؤلاء نظرا إلى أهمية البنى العائلية في الأرياف منبتّين عن بيئتهم، ولم يكن يفوت « المهاجر » بصفة عامة أن يزور عائلته وأن ينغمس من حين لآخر في قريته وبلدته و « دواره » التي يزوّدها بدون شك بقسط من المال وفي نفس الآن بأفكار وطنية قد استوعبها بالمدينة. وبذلك شكل، في بعض المدى، عاملا لتسرب الحركة الوطنية التونسية وتنميتها بل وحتى تصلبها في الوسط الريفي .

(190) مرّ عدد السكان الأوروبيين المستقرين أساسا بالمدن، بالبلاد التونسية من 156.115 سنة 1921 إلى 173.281 سنة 1926 و 195.293 سنة 1931 و 213.205 سنة 1936 .

(191) روجي برطال، الجنسيات السلافية من 1871 إلى 1939 « دروس السربون » مركز التوثيق الجامعي، باريس 1962 ص 17 .

ثم ان هؤلاء المهاجرين قد ساهموا كثيرا بمدينة تونس، في تصلب الحركة الوطنية التونسية. وبتشكيلهم أفقر طبقات سكان هذه المدينة فقد كانوا بطبيعة الحال أكثر تفتحا لأشد الشعارات تصلبا وتأثرا بها. وهم الذين كانوا بين الحربين يشكلون السند القويّ للحركة الوطنية التونسية (192).

ففي سنتي1924-1925 كانوا قد شاركوا على نطاق واسع في الحركة المتصلبة التي قام بها إذاك الحزب الدستوري وخاصة المنظمة النقابية التونسية الفتية، (جامعة عموم العملة التونسية). وقد لعب حي « طرنجة » حيث تقيم جالية هامة من أصيلي المطوية، دورا هاما جدّا في كلتا المنظمتين. وقد عزت سلطات الحماية إذاك عنف المظاهرات إلى وجود عناصر من منطقة قابس معروفين بجرأتهم (193).

أما في الثلاثينات وقد تزايد عددهم واشتد تضررهم من الأزمة الاقتصادية الكبرى، فسيكون لأولئك « المهاجرين » دور أكثر أهمية.

والخلاصة أن النمو الديمغرافي الذي عرفته البلاد التونسية بين الحربين، شكّل عاملا مهمّا لتنمية الوعي الوطني. ومن جهة أخرى فمن البديهي أنه من شأن سكان متزايدي العدد، ومدن مكتظة أن تعزز صفوف الحركة الوطنية وأنصارها ومن ثم المعارضة لنظام الحماية.

وكل ذلك يقتضي بطبيعة الحال، امتزاج السكان التونسيين، وقد ساعد عليه ويسّره تزايد وسائل النقل التي وضعت في الحقيقة لحاجيات الاستعمار.

(192) منصر الرويسي، السكان والمجتمع بالمغرب، الكتاب المذكور ص 92.

(193) وقع التأكيد خاصة على دور الجالية العمالية بالمطوية، بلدة قريبة من قابس، في الاضطراب الوطني بمدينة تونس.

VI – نمو وسائل النقل وتعزيز اللحمة الوطنية التونسية :

إن وسائل النقل التي شهدت إثر الحرب بعض التطور قد ساهمت في تصلب الحركة الوطنية التونسية.

وقد سجلت البلاد التونسية منذ انتصاب الحماية نموا في شبكة السكك الحديدية أولا، والطرقات ثانيا. وساعد على ذلك، أكثر مما في الجزائر والمغرب الأقصى، انبساط الأرض التونسية وقلة المرتفعات.

فشبكة السكك الحديدية التي كانت سنة 1881 مقصورة على الخط الصغير الرابط بين تونس وضاحيتها الشمالية، المعروف باسم (تونس – حلق الوادي – المرسى)، وخط مجردة الذي لم يكتمل بعد، أخذت في نمو تدريجي.

فخط تونس – غار الدماء الذي شرع في أشغاله سنة 1884، وكانت الغاية منه في أول الأمر ربط البلاد التونسية بالجزائر، أصبح بعد ذلك يضمن المواصلات مع المناطق الغربية الفلاحية الخصبة وربطها بالعاصمة. وفي نفس السنة تم وصل بنزرت وسهل ماطر بمدينة تونس. كما وصل خط الساحل المبني بين 1895 و 1899، أكثر مناطق الإيالة اكتظاظا وأخصبها إذاك بمدينة تونس. وزيادة على ذلك فقد تم وصل مدينة صفاقس منذ 1899 بمنطقة قفصة وسنة 1911 بخط الساحل. وفي سنة 1916 بلغت السكة الحديدة إلى واحة قابس.

وقد شكل مجموع هذه الخطوط الحديدية محورين كبيرين يعبران البلاد من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب ويلتحمان بمدينة تونس. وتتصل بهذين المحورين خطوط صغيرة ذات فائدة فلاحية مثل خطوط باجة وزغوان والرأس الطيب (الوطن القبلي) والمهدية، أو ذات فائدة منجمية أي الرابطة للمناطق المنجمية بمنافذها البحرية. وهذا كان شأن الخط الرابط لمناجم التل الأعلى بمدينة تونس، والخط الذي يربط سوسة

بالقيروان والممتد عبر سبيطلة حتى منطقة قفصة، وخط بنزرت – طبرقة لضمان المواصلات مع مناجم نفزة وخاصة منجم الحديد بالدوارية .

وهذه الشبكة للخطوط الحديدية التونسية المجعولة أساسا لربط مختلف مناطق الإيالة بموانئ تونس وصفاقس وسوسة المبنية في التسعينات[194]، والتي تضمن نقل كامل التجارة الخارجية، تقريبا، قد انتهت عمليا سنة 1930 وكانت تمثل قرابة 2000 كيلومتر [195] .

وزيادة على الخطوط الحديدية شهدت البلاد التونسية نموا للطرقات أيضا. وكانت تضمن المواصلات لأكثر مناطق الإيالة اكتظاظا ونشاطا أي تلك الكائنة بمناطق الشمال والشمال الشرقي والساحل وصفاقس حيث اكتسى النقل بالسيارة أهمية متزايدة. وقد بنيت حتى 1913 ، وقبيل الحرب العالمية الأولى 4000 كم من الطرقات. ولم تزل شبكة الطرقات آخذة في النمو بعد الحرب متزامنة مع حركة استعمار الأراضي. وكانت تمثل في الثلاثينات حوالي 7000 كم [196] .

وكل وسائل النقل هذه كانت، كما قد تقدم لنا، معدة قبل كل شيء وأساسا طبقا لحاجيات الاستعمار .

وإذ أن الاقتصاد الاستعماري كان يعتمد أساسا على التصدير، فالمقصود إذن هو ربط المناجم ومراكز الاستعمار بالموانئ لتسويق المواد الأولية وما ينتجه المعمرون من مواد فلاحية مثل الخمر والقمح اللين نحو فرنسا وغيرها من البلدان الأوروبية .

(194) بني ميناء تونس من 1887 إلى 1893، وأجريت أشغال في ميناء صفاقس من 1895 إلى 1897. وأنجز ميناء سوسة سنة 1899 .

(195) جان ديبوا، البلاد التونسية، باريس 1930 ص 130 .

(196) جان ڤانياج، قضايا إفريقيا الشمالية من 1930 إلى 1958 « دروس السربون » مركز التوثيق الجامعي، باريس 1972 ص 46 .

والسكك الحديدية المبني أكثرها قبل الحرب العظمى أي في فترة كان فيها استعمار الأراضي في مرحلة مضاربة، قد أعدت أساسا لضمان المواصلات للمراكز المنجمية. ومن المؤكد أن المعمرين استفادوا منها عندما انتقلوا من المضاربة إلى الإنتاج ولكن بصفة غير مباشرة .

وفي المقابل، فإن الطرقات قد أنشئت أساسا لضمان المواصلات لمراكز الاستعمار غير الموجودة على السكك الحديدية والمحتاجة إذن، لتسويق منتوجاتها، إلى أن تربط بالمدن والموانئ. فالسكك الحديدية قد نمت إذن على قدر اكتشاف المناجم في حين كان اتساع الطرق متّصلا بامتداد استعمار الأراضي وخاصة بسياسة الإحياء المباشر لأراضي الاستعمار الذي عمّم إثر الحرب العالمية الأولى. وفي الجنوب حيث لم يكن استعمار الأراضي في حقيقة الأمر ذا أهمية، كان بناء كبرى خطوط الطرقات على أساس المتطلبات الاستراتيجية .

ومهما كان الأمر، فإن نمو هذه الوسائل للنقل، الذي بلغ أوجه في الثلاثينات، لم يكن دون نتائج على الحركة الوطنية التونسية. ولئن كانت معدة لمتطلبات الاستعمار أو الجيش فإن الخطوط الحديدية والطرقات قد أفادت السكان الأهالي أيضا. وبتيسيرها التبادل بين مختلف مناطق الإيالة، فقد عززت الصلات الاقتصادية التي كانت تقيمها هذه الجهات وقرّبت بعضها من بعض، وساعدت بذلك على بعث شعور بالتضامن ضمن السكان التونسيين معتمد على تكامل المصالح. ولكن، زيادة على تبادل السلع، فقد أحدثت وسائل النقل تنقل الأشخاص أيضا[197] من

(197) لاحظ جان ديبوا سنة 1930 في هذا الصدد : « اعتاد أبناء البلاد التنقل كثيرا. وتسير السيارات الخاصة بسرعة فائقة، معترضة السيارات الضخمة لشركات النقل محشوة بأبناء البلاد، ومتجاورة طوابير ممتدة من العربات البطيئة سائقوها في غفوة، وعربات غريبة تسير بدويّ. إن الطريق قد أنعشت الريف الذي تعبره » (البلاد التونسية، الكتاب المذكور ص 133) .

منطقة إلى أخرى، ومن الريف إلى المدينة ذهابا وإيابا، وهو ما ساعد أكثر على امتزاج السكان وتقارب العقليات وبالتالي على دعم اللحمة الوطنية .

وزيادة على ذلك فإن وسائل النقل وخاصة شبكة الطرقات التي نمت إثر الحرب العالمية الكبرى في نفس الآن واستعمار الأراضي، وبالتالي مع احتداد التناقضات بين صغار الفلاحين والمعمرين، قد مكنت السكان الأهالي من الشعور، عند التقائهم بأنهم معرضون لنفس الخطر وأنهم مشتركون إذن في نفس المصير . كما ساعدت الطرقات والسكك الحديدية على انتشار الأفكار وخاصة من المدينة في اتجاه الريف، ومكنت هكذا من تسرب الصحف والنشريات والمناشير التي تحمل ايديولوجية وطنية كاملة إلى مناطق نائية. وقد شكلت أخيرا بالنسبة إلى قادة الحركة الوطنية وسائل ملائمة للتنقل بالقطار وخاصة بالسيارة، والاتصال بالجماهير الشعبية حتى في الأرياف النائية .

ومن هذه الوجهة، فإن وسائل النقل التي نمت بفضل الاستعمار قد شحذت، ضمن السكان المحليين، الوعي بمصالحهم وبالأخطار المشتركة المحدقة بهم وساهمت إذن في تعزيز اللحمة الوطنية، ستساعد في الثلاثينات، على تنمية الحركة الوطنية التونسية وتصلبها .

على أن نموّ الحركة الوطنية يعود أيضا إلى التقدم والاتساع على الصعيدين الجغرافي والاجتماعي للتعليم من النوع العصري بالبلاد التونسية بين السكان التونسيين إثر الحرب العالمية الأولى .

VII– تقدم التعليم العصري في تونس وتصلب الحركة الوطنية :

شهدت الإيالة إثر الحرب العالمية الأولى تقدما لا ينكر للتعليم العصري. ومنذ ذلك الحين لم يزل عدد المدارس العمومية في ازدياد . ففي 1926 كانت

البلاد التونسية تعد 418 مدرسة ابتدائية عمومية [198] منها 253 فرنسية صرف و 143 فرنسية عربية للبنين و 22 للبنات المسلمات، ويتضمن مجموع هذه المدارس 1305 فصلا منها 525 بالمدارس الفرنسية – العربية و 72 بمدارس البنات المسلمات .

ومن 1923 إلى 1926 أي خلال أربع سنوات، فتح 158 فصلا جديدا في نطاق المدارس الفرنسية العربية .

كما كانت البلاد سنة 1926، تعد حوالي 15 مدرسة ثانوية وابتدائية عليا [199] منها 9 بمدينة تونس و 2 ببنزرت و 2 بسوسة و 2 بصفاقس، و 3 مؤسسات للتعليم العالي هي : المدرسة العليا للغة والآداب العربية ومركز دراسة الحقوق لمدينة تونس ومدرسة الفنون الجميلة التي أسست على التوالي في سنوات : 1911 و 1922 و 1923 [200] .

وفي الجملة، وبدون اعتبار المدارس الحرة، كان عندئذ عدد المدارس العمومية التي تعطي تعليما من النوع العصري بالبلاد التونسية حوالي 436[201]. وفي سنة 1930، قبيل خمسينية الحماية، ارتفع هذا العدد إلى 470[202] .

وقد تجلى هذا التقدم للتعليم العصري بالإيالة، في الزيادة في الاعتمادات المخصصة لإدارة التعليم العمومي والفنون الجميلة وكذلك في تزايد عدد تلاميذ المدارس .

---

(198) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917–1929) المجلد 73، من سان إلى بوانكاري، تونس 21 ديسمبر 1926 .

(199) المصدر نفسه .

(200) الإدارة العامة للتعليم العمومي والفنون الجميلة، عمل فرنسا المدرسي بالبلاد التونسية (1883–1930) بورج 1931 ص 27 .

(201) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917–1929) المجلد 73، من سان إلى بوانكاري، تونس 21 ديسمبر 1926 .

(202) عمل فرنسا المدرسي بالبلاد التونسية (1883–1930) الكتاب المذكور ص 216 .

إذ ارتفعت نفقات التعليم العمومي التي لم تكن تمثل سنة 1919 سوى 5.540.932 فرنك إلى 12.073.320 فرنك سنة 1920 و 23.791.327 فرنك سنة 1926 ثم إلى 59.714.958 فرنك سنة 1930[203]. فتضاعفت إذن هذه النفقات – مع الأخذ بعين الإعتبار التضخم المالي غداة الحرب والتخفيض في قيمة الفرك سنة 1928 – عدّة مرات بين 1919 و1930 .

وترتب عن ذلك زيادة مهمة نسبيا في أعداد تلاميذ المدارس بالبلاد التونسية. فقد مر عدد تلامذة المدارس العمومية من 37.718 تلميذ في نهاية 1920 [204] إلى 47.092 في 31 ديسمبر 1921 و 64.025 [205] في نهاية 1929 [206] .

وفي هذه الأعداد كان عدد التلامذة المسلمين المتزايد باطراد يمثل 12.077 سنة 1920 [207] و 14.443 سنة 1921 و 31.030 سنة 1929 منهم 27.857 من البنين و 3.173 من البنات [208]. وبذلك فإن عدد التلاميذ المسلمين بالمدارس العمومية ازداد بين 1920 و 1929 بأكثر من 150 ٪ .

وكان أكبر هذه الأعداد يهم المدارس الابتدائية. وقد ارتفع عدد التلاميذ المسلمين بهذه المدارس من حوالي 11.300 تلميذ سنة 1920 إلى15.254 في نوفمبر 1923 و 20.845 في نوفمبر 1926 [209] و 29.038 سنة 1930 [210] .

---

(203) المصدر نفسه ص 26 .
(204) 23.636 ولدا و 14.082 بنتا .
(205) 44.765 ولدا و 19.260 بنتا .
(206) عمل فرنسا المدرسي بالبلاد التونسية (1883-1930) الكتاب المذكور ص 13-14 .
(207) 10.638 ولدا و 1.439 بنتا .
(208) عمل فرنسا المدرسي بالبلاد التونسية (1883-1930) الكتاب المذكور ص 13-14 .
(209) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 73، من سان إلى بوانكاري، تونس 21 ديسمبر 1926 .
(210) عمل فرنسا المدرسي بالبلاد التونسية، الكتاب المذكور ص 135 .

وارتفع عدد التلامذة المسلمين في المدارس الابتدائية العليا من حوالي 200 سنة 1920 إلى 410 سنة 1930 [211]. وازداد في المدارس الثانوية من حوالي 500 في عام 1920 إلى 919 في عام 1930 [212]. فمعهد كارنو مثلا، ولم يكن يعد سنة 1914 سوى 65 تلميذا مسلما من جملة 1.126 تلميذا، أصبح يعد سنة 1929، 316 مسلما من بين 1950 تلميذ [213] .

وكان الطلبة المسلمون موجودين أيضا في التعليم العالي. ففي سنة 1926 كانت المدرسة العليا للغة والآداب العربية تعد من بين 240 طالبا، 110 مسلمين [214]. وفي نفس السنة، تحصل 17طالبا مسلما على منحة لمواصلة دراستهم بفرنسا [215]. وكان العديد من المسلمين يتابعون أيضا دروس مركز دراسة الحقوق بمدينة تونس الذي مرّ عدد طلابه من 15 سنة 1922 إلى حوالي 100 سنة 1927-1928 وقد كان يعد لإجازة الحقوق في إطار جامعة الجزائر [216] .

ومن جهة أخرى، فإن التونسيين المحرزين على الباكلوريا أصبحوا يتجهون أكثر فأكثر إلى فرنسا لمواصلة دراساتهم العليا بالجامعات الفرنسية. وحسب النشرية السنوية « لجمعيّة طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا » كان عدد الطلبة من أصيلي بلدان المغرب العربي بفرنسا في 1931-1932 حوالي 152 طالبا منهم 11 من المغرب و 21 من الجزائر و 119 من تونس [217] .

---

(211) المصدر نفسه ص 86 .
(212) المصدر نفسه ص 59 .
(213) المصدر نفسه ص 60 .
(214) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 73، من سان إلى بوانكاري، تونس 21 ديسمبر 1926 .
(215) المصدر نفسه .
(216) عمل فرنسا المدرسي بالبلاد التونسية (1883-1930) الكتاب المذكور ص 54 .
(217) النشرة السنوية لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين 1932 (ذكره الباقي هرماسي، الدولة والمجتمع بالمغرب، باريس 1975 ص 132) .

ولئـن لم يكن عـدد التلامذة المسلـمين بالمدارس يمـثل سنـة 1930 سوى 6.66 ٪ بالنسبة إلى السكان في سن الدراسة المقدر عددهم إذاك بـ 375.000 [218] فمع هذا لم يزل عددهـم منذ 1920 في تزايـد متواصل[219]. وينبغي أن نضيف إلى هذا عدد تلامذة المدارس القرآنية العصرية التي كانت تعطي للشبّان المسلمين تعليما «قادرا على تنمية ملكات الذكاء لدى الطفل وتهذيب طبعـه» [220]. وهذا التعليم الذي كان أيضا عصريا، قد جُعل للحلول تدريجيا « محل الكتاتيب » – وهي مدارس تقليدية يُعلّم فيها الطفل الكتابة والقراءة بصفة آلية ويحفظ فيها خاصة القرآن الكريم [221] – ولتلافي نقائص المدارس الفرنسية العربية [222]. وقد شهدت هذه المدارس القرآنية العصرية إثر الحرب العالمية الأولى بعض النمو [223] .

وكانت المدارس القرآنية إلى جانب ما تلقاه من تشجيع من لدن قادة الحركة الوطنية التونسية، تمولها البرجوازية الإسلامية. وقد رأينا أن أحمد الصافي، الأمين العام للحزب الدستوري قد نادى في شهر ديسمبر 1926 بإحداث مدارس تعليم حر على غرار ما حصل في مصر، بتمويل من

---

(218) لوسيان پاي، التعليم والمجتمع الاسلامي، إدخال التعليم العصري بالمغرب الأقصى وتطوره (ذكره ن . الصريب، الاستعمار وتصفية الاستعمار والتعليم بالبلاد التونسية، تونس 1974 ص 26 و 27) .

(219) عمل فرنسا المدرسي بالبلاد التونسية (1883-1930) الكتاب المذكور، الجدول ص 144.

(220) خير الله بن مصطفى، التعليم الابتدائي الأهلي بالبلاد التونسية انظر : مؤتمر إفريقيا الشمالية الملتئم بباريس من 6 إلى 10 أكتوبر 1908، عرض للأعمال، المجلد II ص 552-593 .

(221) المصدر نفسه .

(222) المصدر نفسه .

(223) روجي لوتورنو، النخب التقليدية : 1920-1930، انظر : تكوين النخب السياسية المغربية، باريس 1973 ص 50 .

السكان التونسيين. ففي صفاقس مثلا، كان التجار المسلمون هم الذين يمولون هذه المدارس القرآنية العصرية [224] .

وزيادة على ارتفاع عدد التلاميذ بالمدارس فإن تقدم التعليم من النوع العصري بتونس إثر الحرب العالمية الأولى كان يتمثل في توسع قاعدته الجغرافية والاجتماعية .

فقد أحدثت منذ 1921 مدارس عمومية في مناطق كان لا يوجد بها حتّى ذلك الحين إلاّ الكتاتيب التقليدية دون سواها. ومما لا شك فيه، أن الـ 470 مدرسة التي كانت تشتمل عليها الإيالة سنة 1930 كانت موزعة توزيعا غير مُتَساوٍ عبر القطر التونسي وبقيت المدن والمناطق الثرية أوسع حظا من الريف والمناطق الفقيرة. ومع ذلك، فإن قرى عديدة وخاصة بالساحل والرأس الطيب (الوطن القبلي) ووادي مجردة وحتى بالجنوب قد جهزت بمدرسة فرنسية عربية. وإن لم يتوفر لها ذلك فقد كان بإمكانها تسجيل أبنائها بالمدارس الفرنسية المحدثة في مراكز الاستعمار .

وشهد التعليم الثانوي، مثل المدارس الابتدائية، بعض التوسع الجغرافي. فلم يعد هذا التعليم إثر الحرب العالمية الكبرى متمركزا بمدينة تونس بل بلغ مدنا كبيرة أخرى مثل بنزرت وسوسة وصفاقس [225] .

وبصفة عامة، فإن توسع القاعدة الجغرافية للتعليم إلى جانب تقريب المدارس من السكان الأهليين بداخل الإيالة، قد ساعد في نفس الآن على توسع قاعدته الاجتماعية .

---

(224) المرجع نفسه .

(225) كانت البلاد التونسية تعد في نهاية 1926، 15 مدرسة عمومية تعطي تعليما ثانويا وابتدائيا عاليا، منها 9 بمدينة تونس و 2 ببنزرت و 2 بسوسة و 2 بصفاقس (وزارة الخارجية البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 73، من سان إلى بوانكاري، تونس 21 ديسمبر1926).

فلم تعد المدرسة من خاصيات الأرستقراطية والبرجوازية المستقرتين عامة بالمدن. بل أصبحت البرجوازية الصغرى القروية المتكونة خاصة من صغار الملاكين العقاريين وأصحاب الصناعات التقليدية والتجار الصغار، تستطيع هي أيضا إرسال أبنائها إلى المدرسة الفرنسية العربية بالقرية أو إلى مدرسة أقرب المراكز الاستعمارية إليها ثم إلى المعهد الثانوي في المدينة المجاورة .

وزيادة على ذلك، فإن إحداث مدارس فرنسية عربية عديدة، إثر الحرب الكبرى قد وفّر للعديد من أبناء المناطق الداخلية إمكانية متابعة الدراسة الثانوية وحتى العليا التي كانت سابقا مغلقة عمليا في وجوههم. من ذلك أن المدرسة الصادقية مثلا، وهي معهد ثانوي من النوع العصري أحدثه سنة 1875المصلح الكبير الوزير خير الدين والتي كانت بالأساس مخصصة لأبناء العائلات الثرية وخاصة من الحاضرة، قد فتحت بين الحربين أمام شبان تونسيين أضعف إمكانيات من أصيلي المناطق الداخلية. ففي سنة 1930 كانت قائمة الناجحين نهائيا في دورة جوان لشهادة نهاية الدراسات بالمعهد الصادقي تتضمن أغلبية من أبناء المناطق الداخلية[226]. وفي سنة 1939 كان فوج المتخرجين يضم 80 تلميذا، منهم 15 فقط كانوا من أبناء عائلات كبرى وأكثر من النصف آت من الساحل، والبقية من الداخل [227]. وكان التعليم بالمدرسة الصادقية وكذلك ببقية المدارس الثانوية بالإيالة قد فتح من جهة أخرى، أمام أبناء المناطق الداخلية متواضعي الحال، آفاق مواصلة الدراسات العليا بالبلاد التونسية، بل خاصة على مقاعد الجامعات الفرنسية.

---

(226) من بين الفائزين التسعة في دورة جوان 1930، 4 أصيلو مدينة تونس والخمسة الأخرون على التوالي من جربة والمنستير وباجة ونابل وقرقنة (« صوت التونسي » 14 جوان 1930) .

(227) الباقي هرماسي، الدولة والمجتمع بالمغرب، باريس 1975 ص 132 .

هذا التقدم وهذا التوسع الجغرافي والاجتماعي للتعليم من النوع العصري نجما أساسا عن نمو السكان الفرنسيين والأوربيين بهذه البلاد إثر الحرب العالمية الأولى. فقد تزايدت الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية من 54.476 نسمة سنة 1921 إلى 71.020 سنة 1926 و 91.427 سنة 1931[228]. وارتفع مجموع الرعايا الأوربيين المقيمين في هذه البلاد في نفس الفترة من 156.115 إلى 173.281 و 195.293 شخصا [229] .

ولم يشمل هذا النمو كبريات المدن في البلاد فحسب، بل امتد كذلك إلى داخل البلاد. ففي 1931 مثلا، ومن حوالي 195.000 فردا من السكان الأوربيين كان 120.000يقيمون بالمدن الرئيسية مثل تونس وصفاقس وسوسة وبنزرت والقيروان، وكانت البقية موزعة عبر تراب البلاد وخاصة في مناطق الاستعمار [230]. وكان نمو السكان الأوربيين بداخل الإيالة متصلا بالذات بنمو الاستعمار الرسمي إثر الحرب العالمية الأولى وإلزام كل من استفاد من الاستعمار بقطعة أرض بالإقامة بها ومباشرة إحيائها بنفسه .

وكانت سلطات الحماية، تضمن لهم مقابل ذلك، لا إنشاء الطرقات لإيصال منتوجاتهم إلى الموانئ والمراكز الحضرية فقط، بل وكذلك إحداث المدارس لتربية أبنائهم. وبذلك ساعد الاستعمار الرسمي على إقامة عدة مدارس بداخل البلاد منذ 1921 [231]. فقد كان كل مركز استعمار مجهزا بمدرسة تتضمن في الغالب مبيتا مخصصا لأبناء المعمرين الذين كانت مزارعهم تبعد بضعة كيلومترات عن المدرسة. ونتيجة لذلك شهدت مناطق

---

(228) التقويم العام للبلاد التونسية، السنوات : 1921-1926 و 1931 (إحصائيات سكان الإيالة) .

(229) المصدر نفسه .

(230) الفرنسيون المستفيدون من أراض استعمارية، مطالبون إمّا بالاستقرار فيها بأنفسهم، أو إقرار عائلة فرنسية فيها لاستغلالها مباشرة .

(231) عمل فرنسا المدرسي بالبلاد التونسية (1883-1930) الكتاب المذكور ص 19-20 .

الإيالة التي امتد إليها الاستعمار الرسمي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، إنشاء المدارس في أراضيها .

وهذه المدارس التي أنشئت في أول الأمر لأبناء المعمرين، قد أفادت أيضا قسما من السكان الأهليين، إذ أن العديد من التونسيين تمكنوا من إرسال أبنائهم إلى هذه المعاهد الفرنسية المقامة في مناطقهم .

ولا شك أن البلاد التونسية قد شهدت أيضا بين الحربين، وإلى جانب هذه المدارس الفرنسية، نمو المدارس الفرنسية العربية المعدة أساسا لأبناء الأهالي. وانتهى هذا التعليم العصري كذلك حتى إلى تسجيل تقدم لا ينكر في مناطق لم تتأثر إلاّ قليلا باستعمار الأراضي وخاصة الساحل .

وقد نمت هذه المدارس الفرنسية العربية بدفع من مجالس الجهات ومن المجلس الكبير المحدثة بمقتضى إصلاحات 1922 والمجعولة كما قد رأينا إلى تحييد الوطنيين التونسيين. فلصرف السكان الأهالي عن الحركة الوطنية التونسية وضمان الإشعاع والوجاهة «لمجالس الحماية المنتخبة» في البلاد، ساعدت السلطات الاستعمارية على إحداث مدارس فرنسية عربية نسب فضل إنشائها إلى المجلس الكبير ومجالس الجهات. وكتب المقيم العام لوسيان سان قائلا : « إن مجالس الجهات هي التي كانت منذ 1924 ترسم كل سنة باتفاق مع الإدارة برنامج بناء المدارس للسنة الموالية وتصوت على أقساط سنوية تسمح بضمان القروض اللاّزمة علما بأن المجلس الكبير سيصوّت من ناحيته على أقساط سنوية بنفس الأهمية. وكان مبلغ القروض المرهونة بهذه الصفة 2.104.000 فرنك سنة 1924 و3.060.000 فرنك سنة 1925 و 3.151.000 فرنك سنة 1926 وسوف يبلغ 3.141.000 سنة 1927. وبذلك تكون مجالس الجهات والمجلس الكبير قد خصصت إذن للمدارس الابتدائية مساهمة إجمالية بلغت 11.456.000 فرنك [232] .

(232) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 73، من سان إلى بوانكاري، تونس 21 ديسمبر 1926 .

غير أن العدد الاجمالي لتلاميذ المدارس الفرنسية العربية لم يبلغ سنة 1930 سوى 10.000 تلميذ من 70.000 تلميذ يزاولون دروسهم إذاك في التعليم الابتدائي العمومي [233]. فبقوا لا يمثلون إذن إلاّ قسطا متواضعا نسبيا حتى بالقياس إلى مجموع التلامذة المسلمين بالمدارس الابتدائية العمومية المقدرين سنة 1930 بـ 29.038 تلميذ [234]. فكان ثلثا التلاميذ المسلمين يستفيدون إذن من المدارس الفرنسية التي كانت – كما قد رأينا – معدة لحاجيات الاستعمار. وقد كان أولياء مسلمون عديدون يرسلون أبناءهم، وخاصة الأولاد، إلى المدارس الفرنسية [235] إذ لم يجدوا حلاّ أفضل. ومن ناحية أخرى، فقد كان للبلاد التونسية منذ أحقاب تقاليد عريقة في ميدان التعليم. وقد غذّى هذه التقاليد التيار التجديدي الذي ظهر قبل الحماية وكان له، بدفع من المصلح الكبير الوزير خير الدين، أثَرٌ على قسم من السكان مولدا لديه وَلَعًا بالتعليم من النوع العصري الذي مثله منذ 1875 المعهد الصادقي [236] والذي سوف يشكل فيما بعد لازمة مطالب الحركة الوطنية التونسية [237]. ومن جهة أخرى، فبعد توسع الاستعمار، وتدهور الصناعات التقليدية وما انجر عنهما من إفقار للأهالي أصبحت عائلات تونسية عديدة ترى في التعليم الوسيلة الوحيدة لضمان مستقبل أبنائها «المهملين» بما أنه يفتح لهم سبل الإدارة أو المهن الحرة مثل المحاماة والطب والصيدلة .

(233) جان قانياج، قضايا شمال إفريقيا من 1930 إلى 1958، الكتاب المذكور ص 38 .

(234) 25.931 ولدا و 3.107 بنتا .

(235) من بين الـ 3.107 بنات اللاّئي يتابعن دراساتهن بالمدارس الابتدائية العمومية سنة 1930، 2.436 مسجلات بمدارس الفتيات المسلمات وكانت إذاك 24 (عمل فرنسا المدرسي بالبلاد التونسية (1883-1930) الكتاب المذكور ص 143-156) .

(236) قبل المدرسة الصادقية كان التعليم من النوع العصري تمثله مدرسة باردو العسكرية وهي مؤسسة من قبل أحمد باي سنة 1840 .

(237) تشكل المطالبة بتعليم إجباري أحد ثوابت الحركة الوطنية التونسية منذ حركة « الشباب التونسي » إلى « الدستور الجديد » .

ومهما كان الأمر، فإن توسّع التعليم العصري بالبلاد التونسية جغرافيا واجتماعيا إثر الحرب العالمية الأولى لم يكن عديم النتائج على الحركة الوطنية التونسية .

فتقدم التعليم من النوع العصري قد أدى في أول الأمر إلى تراجع الأمية بالإيالة وساهم في تكوين عقول الشبان التونسيين وطبعهم وفكرهم النقدي. وكان يهيّئهم بذلك لفهم الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإدراك دواليب النظام الاستعماري ومعرفة أبعاد الخطاب الوطني. فقد ساعد إذن على تنمية الحركة الوطنية ومن ثم على انتشار الوعي الوطني .

وكانت المدارس العصرية المنسوخة برامجها عمليا على برامج فرنسا، توفر زيادة على ذلك للشبان التونسيين وخاصة انطلاقا من التعليم الثانوي، تربية ديمقراطية مستوحاة من فلاسفة القرن الثامن عشر الفرنسيين ومبادئ ثورة 1789. وقد لقنتهم - كما قد رأينا - أفكار الحرية والمساواة والعدالة وحقوق الإنسان والمواطن وهي مبادئ منعدمة انعداما مأسويا بالبلاد التونسية .

لذلك، فإن عديد التونسيين الذين اقتنعوا بهذه المثل الديمقراطية وهم على مقاعد المدارس والجامعات الفرنسية قد لاحظوا بمرارة مدى التناقض بين مضمون التعليم الذي يتلقّونه والممارسات الاستعمارية، ووعوا بهذه الواسطة حقيقة نظام الحماية. وسينطلق الوطنيون التونسيون من هذه المبادئ ويعتمدون هذه المثل العليا لمقاومة النظام الاستعماري طوال أحقاب عديدة .

وبالإضافة إلى المبادئ الديمقراطية، قد وفّر التعليم العصري الأساليب الغربية للتفيكر والتحليل والنقد. فمكن الشبان التونسيين ذوي التكوين العصري من القيام بتحليل نقدي لنظام الحماية وكشف عيوبه

وتناقضاته، وساعد بالتالي على تنمية الدعاية الوطنية ومنها الوعي الوطني.

كما أنتج توسع التعليم العصري بالبلاد تكوين نخبة تونسية عددها متزايد باطراد، كانت تطمح طموحا شرعيا إلى مناصب مسؤوليات إدارية وتقنية، ووجدت نفسها مبعدة عنها لصالح الفرنسيين الذين لم يكونوا بالضرورة أكثر كفاءة من التونسيين فتفاقمت التناقضات الناجمة عن نظام الحماية وازدادت أحقاد النخبة المثقفة التونسية على النظام الاستعماري .

زد على ذلك أن التعليم العصري قد شكل بالبلاد التونسية منبتا لمناضلين وإطارات وطنيين سيعطون في الثلاثينات دفعا جديدا للحركة الوطنية التونسية. وقد تقدم لنا أن التلامذة المسلمين بالمدرسة الصادقية، والمدرسة العلوية ومعهد كارنو قد قادوا في شهر ماي 1930 إلى جانب الطلبة الزيتونيين، الاضطرابات الاحتجاجية على مؤتمر قرطاج الافخاريستي في حين شن أكابرهم العائدون منذ عهد قريب من الحي اللاّتيني بباريس حملة ضد هذه التظاهرة المسيحية في صحيفة «صوت التونسي».

ومن ناحية أخرى، فإن الطلاب الذين كانوا يتابعون دراستهم بفرنسا، إن لم يشاركوا عمليا في الأحزاب اليسارية الفرنسية فإنهم قد تعرفوا على الأقل على طرقهم في التنظيم والنضال وتشبّعوا بها. وعند عودتهم إلى البلاد التونسية في الثلاثينات، زودوا الحركة الوطنية بمقاربة عصرية لم يتفق لقدماء قادة الدستور بما فيهم ذوو التكوين الفرنسي فرصة معرفتها [238]. وكان دورهم في تصلب الحركة الوطنية هاما على قدر ما

(238) تابع أحمد الصافي مثلا، الأمين العام للدستور، دراساته العليا بباريس قبل تشكل أحزاب عصرية بأوروبا مثل الحزب الشيوعي والحزب الفاشي .

كان الكثير منهم إلى جانب ما اقتنوه من قدرة على التحليل وما كسبوه من خبرة من المنظمات السياسية لليسار الفرنسي، أصيلي داخل البلاد[239]. ونظرا إلى أنهم أقرب إلى الشعب من أجل جذورهم الجغرافية والاجتماعية[240] وخليقون بفهمه والتعبير عن طموحاته، فقد ساهموا في تشريك الجماهير الشعبية على نطاق أوسع في مقاومة النظام الاستعماري .

ولم يكن إذن من باب محض الصدفة أن يتزامن بالبلاد التونسية نمو كل من التعليم العصري والحركة الوطنية. وإنها لظاهرة عميقة الدلالة أن نلاحظ في هذا الصدد أن تصلب الحزب الدستوري في الثلاثينات قد تجلى بارتقاء شبان عصريي التكوين إلى قيادته [241]. فقد كان الأعضاء الخمسة للديوان السياسي المنبثق من مؤتمر قصر هلال في 2 مارس 1934، جميعهم من ذوي التكوين العصري [242]. وبصفة عامة، فبينما بقيت قيادة الدستور القديم يسيطر عليها زيتونيون تقليديو التكوين، كانت قيادة الدستور الجديد يتزعمها صادقيون من ذوي التكوين العصري .

وهذه الصلة بين تقدم التعليم العصري ونمو الحركة الوطنية بالبلاد التونسية، قد أدركها بصفاء مذهل كل من المتفوقين وسلطات الحماية .

فمنذ سنة 1889، شن المعمرون حملة ملتهبة ضد تعليم اللغة الفرنسية «لأصيلي البلاد» « لأنه، كما قالت صحيفة «تونيزي فرنسيز» (تونس

(239) من بين الأعضاء الخمسة للديوان السياسي الناتج عن مؤتمر قصر هلال 4 من داخل البلاد وواحد أصيل مدينة تونس .

(240) كانت الفرقة التي تبوأت قيادة الدستور الجديد في 2 مارس 1934 منبثقة من أوساط متواضعة نسبيا : فهي تنتمي بالأساس إلى أسر صغار فلاحين وصغار مستخدمين .

(241) وهذا شأن فرقة « العمل التونسي » التي انتخبها مؤتمر الدستور الملتئم يومي 12 و 13 ماي 1933 بمدينة تونس (نهج الجبل) للجنة التنفيذية .

(242) ضمن هؤلاء الأعضاء الخمسة نجد 4 محامين وطبيبا أحرز جميعهم على شهادات جامعية فرنسية .

الفرنسية)، «يولّد في أذهانهم أفكار الحرية والمساواة، وهو مثل أعلى غير واضح لديهم لم يشعر آباؤهم قط بالحاجة إليه » [243]، ويوفر بالتبعية «أسلحة للأرستقراطية المسلمة» ويعرّض للخطر «أمن المستعمرة» [244]. وقد ذهب «دو كارنيير» زعيم المتفوقين إلى حد التأكيد على أنه «كلما ازداد أصيل البلاد تعلما كلما ازداد كرها لنا ... فأعداؤنا الألداء هم أولئك الشبان أبناء العائلات البرجوازية الذين نشأتهم إدارة التعليم العمومي على الطريقة الفرنسية» [245]. ونبّه خلفه على رأس التفوق «هنري تريدون» في كتاب عنوانه «كيف ستفقد فرنسا مستعمراته» إلى خطر التكوين عن طريق المدرسة الفرنسية لشبان «مهملين» أصبحوا «لا يريدون العمل بأيديهم» ويشكلون إذن «بروليتاريا فكرية أهلية» «بروليتاريا بدائية بدون أمل»[246].

وقد جاء تطور الحركة الوطنية إثر الحرب العالمية الأولى مؤكدا صحة هذا التحليل الذي ذهب إليه المتفوقون .

ففي 25 فيفري 1922 نبه المقيم العام لوسيان سان، شارحا أسباب غضب السكان المحليين « الكامن »، ودواعي المطالب التونسية فكتب يقول: «علينا أن نعترف أننا، بفتحنا أبواب مدارسنا الثانوية أولا وكلياتنا ثانيا للشباب التونسي، قد وفرنا لهم إمكانية الإعراض عن مدرّسي الجامع الأعظم، ومكناهم من أن يدركوا أن النشاط الفكري يمكن وينبغي أن يكون له حدود أخرى غير تلك الحدود الضيقة والقصيرة النظر التي

(243) « تونس الفرنسية » 27 ماي 1899 .

(244) « تونس الفرنسية » 5 أكتوبر 1901 .

(245) هنري تريدون، كيف ستفقد فرنسا مستعمراتها (ذكره يونس الزغلامي، التعليم ونشر التعليم ومدة التعليم بالبلاد التونسية، أطروحة دكتورا المرحلة الثالثة في الديمغرافيا، باريس 1977 ، نسخة مرقونة ص 53–54) .

(246) المرجع نفسه .

يرسمها تفسير القرآن والفلاسفة العرب. وقد قمنا في هذا المجال بعمل من حقنا الاعتزاز به. وقد ساهمنا في تعليم شبان يعتبرون أنفسهم نخبة وكانت مطامحهم أعلى من قيمتهم الفكرية الحقيقية التي يظنونها عظيمة جدا »[247]. وقد تجلت هذه الصلة بين نمو الحركة الوطنية وتكوين نخبة عصرية بالبلاد التونسية بصورة أكثر وضوحا في الثلاثينات .

وبفضل إحدى تلك التناقضات التي يعجّ بها التاريخ، فإن استعمار الأراضي، بامتداده على قسم هام من الإيالة، قد أوجد الظروف الملائمة لبروز الحركة الوطنية التونسية، ونموها وتصلبها. فعلاوة على التناقضات التي أحدثها باستحواذه على أخصب الأراضي، فقد أنتج بتنمية وسائل النقل التي كان في حاجة إليها، تيارات تبادل فتضامن بين السكان الأصليين ووضع في متناولهم تعليما كان محتواه ومضامينه خميرا حقيقيا لنشوء الوعي الوطني .

(247) وزارة الخارجية، البلاد التونسية (1917-1929) المجلد 64، من سان إلى بوانكاري، تونس 25 فيفري 1922 .

الخاتمة

يمكن أن نلاحظ في نهاية هذه الدراسة أن الحركة الوطنية التونسية وثيقة الاتصال بالتناقضات الناجمة عن نظام الحماية. وقد مرت من عام 1904 إلى1934 بفترات اضطراب أو فتور بحسب اشتداد هذه التناقضات أو تناقصها. على أن هذه التناقضات كانت بالذات متصلة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد .

تتلاشى التناقضات القائمة بين التونسيين والرعايا الفرنسيين وتختفي أو تكاد سنوات المحاصيل الجيدة وما ينشأ عنها من رخاء نسبي. فعندما يكون السكان من الأهالي في مأمن من الاحتياجات العاجلة ومنشغلين بعملهم وشؤونهم فإن شعورهم بوطأة الاستعمار يقل حدة، وينعدم ميلهم إلى الاضطراب. وعندها لا تجد الدعوة الوطنية غير صدى ضعيف في البلاد، وتشهد الحركة الوطنية إذاك بعض الفتور. وهذا الوضع بالذات هو الذي ساد بالبلاد التونسية في فترتي 1914-1918 و 1926-1929 وكانتا في الجملة سنوات « البقرات السمان » .

وفي المقابل، فإن التناقضات الناجمة عن نظام الحماية، كانت في سنوات المحاصيل الرديئة والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية أقرب إلى الاحتداد، فإذاك تتبيّن قطاعات عريضة من السكان التونسيين أن

النظام الاستعماري الذي سلبهم أخصب أراضيهم وأدى بصناعتهم التقليدية وتجارتهم إلى الإفلاس، هو مصدر كل المصائب التي حلت بهم ويشعرون بأكثر حدة بوطأة الاستعمار. لذلك يصبحون أكثر تأثرا بالدعاية الوطنية ويغتنمون أبسط الذرائع للإعراب عن غضبهم. ولا أدل على ذلك من أن الاضطرابات الوطنية السائدة بالبلاد في سنوات 1911-1912 و1918-1925 و1930-1934 كانت على مدى واسع، نتيجة للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي عاناها السكان التونسيون خلال هذه الفترات .

فهناك علاقة وثيقة جدا بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي ونمو الحركة الوطنية .

وإن الرأي المسلّم به عادة في الغرب والقائل أنّ الشرقيين ينقادون في تحركاتهم للعامل الديني فقط، أقل ما يقال فيه إذن إنه مبالغ فيه .

إن العوامل الحاسمة في تاريخ الحركة الوطنية التونسية كانت ولا شك من النوع الاقتصادي الاجتماعي. أما العوامل الأخرى، مثل العامل الديني فقد كانت تقوم على أكثر تقدير بدور المساعد. وفضلا عن ذلك، فلم تكن تتدخل إلاّ إذا كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي متفجرا من قبل. وهكذا كان الشأن في شهر نوفمبر 1911 عندما حصل أول اصطدام بمدينة تونس بين السكان المسلمين والجهاز الاستعماري. فالغضب الكامن في نفوس هؤلاء السكان لأسباب اقتصادية واجتماعية قد وجد الفرصة مناسبة للانفجار، عندما صدر قرار من سلطات الحماية بتسجيل مقبرة الزلاّج بالسجل العقاري وهي موضع ذو صبغة دينية يحظى بإجلال خاص. ففي هذا الوضع الذي كان موضوعيّا قابلا للإنفجار لعب الدين دور المفجّر. ولئن انقلب عداء السكان المسلمين بمناسبة حادثة الزلاّج ضدّ الرّعايا الإيطاليين بالإيالة فلم يكن ذلك لأن بلادهم كانت إذّاك في حرب ضدّ الخليفة العثماني بهدف إحتلال طرابلس فقط، بل خاصّة من أجل ما كان بينهم وبين التونسيين من التناقضات المنجرّة عن أوضاع التشغيل والتي

كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي ينزع إلى مفاقمتها. كما أن هذه التناقضات هي التي ساهمت مساهمة كبيرة في إثارة حادثة الترامواي خلال شهر فيفري 1912 وقد وقعت في نفس ظروف حادثة الزلاّج والتي تسبّب فيها موت طفل مسلم داسه ترامواي كان يسوقه إيطاليّ. فقد عبّر مستخدمو شركة الترامواي العرب بوضوح عن الأسباب العميقة لغضب السكان إذ طالبوا بمناسبة هذه القضيّة، بالمساواة في الأجور بينهم وبين نظرائهم الأوربيين وتمكينهم من الوصول إلى كل الوظائف على غرارهم. ففي هذه القضية كما في قضية الزلاّج فإن العامل الدينيّ المتّصل بالحرب الإيطالية التركية بطرابلس أو بتسجيل مقبرة الزلاّج ذات المهابة الخاصة، لم يكن له الدور الحاسم وانما تدخل كمفجّر فقط .

وبنفس الطريقة، وخلافا للمظاهر، فما كان العامل الديني ليقوم بدور حاسم في تصلب الحركة الوطنية التونسية في الثلاثينات ذلك أن مشكلة التجنيس ودفن المتجنسين بالمقابر الإسلامية التي ألهبت حماس الرأي العام بالبلاد لم تكن جديدة بالنسبة إلى السكان التونسيين. فمنذ أن أصبح التونسيون بمقتضى الأوامر الصادرة في 1887 و1889 و1910 و1921 والقانون الصادر في 20 ديسمبر 1923 يستطيعون الحصول على الجنسية الفرنسية توفي متجنسون عديدون ولم يثر دفنهم بالمقابر الاسلامية مشاكل خاصة. ولم يكن السكان التونسيون في مجال الدفن يستجيبون للدعوة إلى مقاطعة المتجنسين الذين قد شبّههم الوطنيون منذ 1923 بالمرتدّين. ولم تطرح معارضة الجماهير التونسية لدفن المتجنّسين بالمقابر الإسلامية بصفة فعلية إلاّ منذ 1930 .

ومن هنا يتبيّن أن العامل الديني إن تدخل في الثلاثينات فلأن وضع السكان التونسيين الاقتصادي والاجتماعي كان إذاك متفجرا بوجه خاص. وفعلا فإن الأحداث المنجرّة عن مؤتمر قرطاج الإفخارستي ودفن المتجنسين بالمقابر الإسلامية التي اتخذت صدى دينيّا قد وقعت في فترة أصيبت فيها البلاد التونسية بأزمة اقتصادية واجتماعية زادت من حدة

التناقضات الناجمة عن نظام الحماية. وكان الغضب الكامن إذاك في صلب السكان التونسيين نظرا إلى هذا الوضع الاجتماعي الاقتصادي قد انفجر بسبب تظاهرات مثل مؤتمر قرطاج الافخارستي ودفن التونسيين المتجنسين بالجنسية الفرنسية بالمقابر الاسلامية، وقد اعتبرا إذاك كإهانات للدين الاسلامي .

وكان أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية حاسما بقدر مفاقمتها في فترة الأزمة للتناقضات الناجمة عن نظام الحماية وتخفيضها في الآن نفسه للتناقضات الداخلية الموجودة في صلب المجتمع الاستعماري سواء على مستوى السكان التونسيين أو على مستوى الجالية الفرنسية ذاتها.

وهكذا كان الشأن في الثلاثينات حيث أدرك قسم من «العملاء» التونسيين بفضل الأزمة الاقتصادية وما انجر عنها من سياسة تمييزية، أن مصالحهم لم تكن بالضرورة متلائمة مع نظام الحماية، وشرعوا في الإلتحاق بالوطنيين التونسيين أو في تشجيعهم على الأقل. وكان التناقض الأساسي بالبلاد التونسية أي القائم بين مجموع السكان التونسيين والجالية الفرنسية قد خفّض بانكشافه، التناقضات في صلب المجتمع التونسي ضامنا بذلك مزيدا من الإلتحام الوطني بالإيالة ومن ذلك الحين طغت فكرة العرق على فكرة الطبقة .

كما حدثت بالتوازي مع ذلك نفس الظاهرة في مستوى الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية. وهنا أيضا، يلاحظ إنخفاض التناقضات القائمة بين قسمي هذه الجالية الأساسيين أي المعمرين والموظفين. فحتى الثلاثينات كانت التناقضات بين هتين الفئتين من الفرنسيين تقع على مستوى توزيع الميزانية. فالمعمرون الذين كانوا يشعرون مع نموّ إستعمار الأراضي بحاجة متزايدة إلى التجهيز الاقتصادي، كانوا يدعون إلى التخفيض من عدد الموظفين الذين كانوا يؤاخذونهم باحتكار أكثر الميزانية لصالحهم وذهبوا إلى وصفهم «بآكلي الميزانية» .

إذاك إلتحق هؤلاء، بصفوف اليسار الفرنسي بالإيالة مناهضة للمعمرين ولم يفت منظمتهم « جامعة موظفي البلاد التونسية » المؤسسة إثر الحرب العالمية الأولى، أن تندد بالإمتيازات الممنوحة للمتفوقين بل وذهبت إلى حدّ منح مساندتها عند اللزوم للوطنيين التونسيين .

ولكن مع نموّ الحركة الوطنية التونسية وتصلبها تبعا لأزمة الثلاثينات الاقتصادية، شعر الموظفون الفرنسيون مثل المعمرين، بأنهم مهددون في مصالحهم. فاقتربوا إذاك من المتفوقين لمقاومة الوطنيين التونسيين الذين أصبحوا يمثلون في نظر هاتين الفئتين من الفرنسيين، عدوا مشتركا. وتبعا لذلك انسلخ أغلبهم عن الحركات الليبرالية والاشتراكية التي كانوا في العادة يمنحونها مساندتهم ليتحولوا إلى النزعة القومية الفرنسية. وطغت عليهم كما طغت على قسم من « العملاء » التونسيين في الثلاثينات فكرة العرق على فكرة الطبقة. وهنا أيضا فإن العوامل الإجتماعية والإقتصادية هي التي كانت مصدرا لهذا الوضع .

يمكننا في نهاية التحليل الجزم بأن العوامل التي كانت حاسمة أكثر من سواها في نمو الحركة الوطنية التونسية من 1904 إلى 1934 هي أساسا من النوع الإقتصادي والإجتماعي وأن العوامل السياسية والثقافية والدينية والنفسانية وغيرها لم تتدخل في السيرورة التاريخية إلاّ للقيام بدور المساعد .

المصادر والمراجع

I / الأرشيف :

(1) أرشيف الكاي درساي :

يشكل الأرشيف الفرنسي لوزارة الشؤون الخارجية (ش . خ) – وهو مجموعة وثائق محفوظة بالكاي درساي، سلسلة البلاد التونسية (1917-1929) – أهم قسم من معلوماتنا الوثائقية. وهي متكونة أساسا من المراسلة المتبادلة بين الإقامة العامة الفرنسية بتونس و« الكاي دورساي » التابعة له البلاد التونسية وتمس هذه المراسلة جميع المشاكل التي تطرحها إدارة الإيالة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحتل فيها الأنشطة الوطنية التي نمت غداة الحرب العالمية الأولى مكانا هاما .

وتصفحنا الجانب الأساسي من بضعة 340 مجلدا يحتوي عليها رصيد تلك الأرشيفات وخاصة المتعلقة منها بالأغراض التالية :

الأغراض	المجلدات
– العائلة المالكة	1 – 2 – 3
– قضايا الجنوب	28 – 29 – 30
– قضايا تونسية ـ طرابلسية	31 – 32
– اللجنة الاستشارية والمجلس الكبير	35 – 36 – 37
– قضايا أهلية ـ مسائل سياسية	61 إلى 73
– اللجنة الاستشارية للدراسات التونسية	74 – 75 – 76
– قضايا أهلية ـ ملف سلمه سان إلى بوانكري 1922	77

الأغراض	المجلدات
– مالية ـ ميزانية ـ ملف عام	83 – 82 – 81 – 80
– مالية ـ ميزانية ـ قروض	86 – 85 – 84
– مالية ـ ضرائب ـ عملة	108 – 107 – 106
– مالية ـ أرباح الحرب	109 إلى 113
– مالية ـ بنوك ـ متفرقات	118 – 114
– جمارك ـ نظام جمركي	132 – 123
ـ جمارك ـ صادرات ـ واردات	141 – 133
– عدالة ـ محاكم ـ تنظيم	156
– جنسية ـ تجنيس (ملف عام)	169 – 168 – 167
– إيطاليون بالبلاد التونسية	179 – 178 – 177 – 176
– قضايا تجارية	180
– علاقات تجارية (ملف عام)	181
– فلاحة ـ تموين (ملف عام)	186 – 185
– فلاحة ـ تزويد بالحبوب	187 إلى 191
– استعمار ـ ملف عام	195 – 194
– استعمار (تقرير لجنة الاستعمار)	196
– شغل ـ قضايا متفرقة	197 إلى 201 مكرر
– شغل (عمال السكك الحديدية والترامواي)	204 – 203 – 202

الأغراض	المجلدات
– تعليم عمومي	208 – 207 – 206 – 205
– أشغال عامة (موظفون ـ سكك حديديّة – طرقات ـ مناجم ـ فسفاط ـ ملاّحات ـ نفط وبنزين ـ فحم ـ هيدرولية فلاحية ـ تزويد أماكن بالماء ـ موانئ ـ مضادات الخ ...)	221 إلى 244 مكرر
– حرب وبحرية ـ درك فرنسي	255
– حرب وبحرية ـ قانون في التجنيد للجيش	256
– حرب وبحرية ـ مصادرة ـ تموين	257
– حرب وبحرية ـ تجنيد	269
– دين كاتوليكي ـ قضايا متفرقة	284
– دين كاتوليكي ـ أسقفية قرطاج	286 – 285
– دين كاتوليكي ـ أخويات	287
– أمن عام ـ قضايا متفرقة (ملف عام)	291
– أمن عام ـ حظر إقامة (قضايا سياسية)	295
– أمن عام ـ جمعية ـ شركات مختلفة	297 – 296
– صحة عامة ـ قضايا متفرقة	301 – 300
– صحة عامة ـ مستشفيات وقبول في المستشفيات	302
– صحة عامة ـ قسم طبي	305 – 304 – 303

الأغراض	المجلدات
– الشباب التونسي ـ قضية الثعالبي	317 - 318 - 319
– صحافة ونشريات ـ نشريات	322 إلى 322 مكرر
– صحافة ونشريات ـ صحافة	323 إلى 326
– جرائد	327
– ملفات متفرّقة	339

(2) الأرشيف العام للحكومة التونسية :

تزودنا هذه الوثائق بمعلومات متنوعة عن الحركة الوطنية التونسية. وتشتمل، باعتبارها موجهة حسب اهتمام الأمن العمومي، على العديد من تقارير الشرطة عن شخصيات وطنية تونسية تُعتبر معادية للحماية وكذلك عن أنشطة الحركة الوطنية .

وتصفحنا في هذه الوثائق ملفات عديدة خاصة في مجموعة E ، ومجموعة غير مرتبة تتعلق أساسا بالمراقبة السياسية .

مجموعة E / 550 – 30 / 15 – : أشخاص مشبوهون

وهي رصيد من الوثائق تحتوي على حوالي 3500 ملف تتعلق خاصة بالشخصيات المشبوهة في نظر سلطات الحماية وقد نظرنا خاصة في الملفات المعدة عن وجوه بارزة من الحركة الوطنية التونسية :

الأسماء	الملفات
بشير صفر	267
علي باش حامبه	61
عبد العزيز الثعالبي	42
محمد الأصرم	223
عبد الجليل الزاوش	337
محمد نعمان	1
محمد باش حامبه	5
علي كاهية	9
الصادق الزمرلي	11
محمد الجعايبي	37
الشاذلي القصطلي	13
حسونة العياشي	44
محمد الرياحي	52
حسين الجزيري	58
محمد بنيس	68
الطيب بن عيسى	297
الشاذلي خزندار	460
علي بوحاجب	523
أحمد بن محمد المدني	836
صالح بن يحيى	1761

مجموعة E :

الصناديق	الأغراض	الملفات
31	– الربا	2
226	– إحصائيات فلاحية ـ أمطار	1
	– إغاثة ضحايا الحوادث أو الكوارث الفلاحية	3
	– تقارير شهرية عن الوضع الاقتصادي حسب « القيادات »	10
507	– مطالب التجنيس	
507 (2 .. نهاية)	– ملف سنوي	1
	– قانون التجنيس وقانون اكتساب الجنسية الفرنسية	2
	– مطلب جماعي من اليهود للتجنيس	3
	– تجنيس الأهالي الذين أدوا الخدمة في الجيش الفرنسي	4
	– تجنيس أجنبي للتونسيين	5
	– قائمة المسلمين المتجنسين بالجنسية الفرنسية	6
	– التخلي عن التجنيس الفرنسي	9
	– قائمة المتجنسين التونسيين	10
	– اجتماعات وتجمعات	15
	– الجلاز ـ ترامواي	16
	– الوحدة الاسلامية	30

مجموعة غير مرتبة :

الصناديق	الأغراض
3	– معلومات عامة
	– الشباب التونسي (1918-1919)
4	– مراقبة سياسية
	– مراقبة مدنية « لقيادات » البلاد التونسية (1915-1925)
	– اضطرابات معادية للسامية (1917-1919)
5	– الرد على « تونس الشهيدة » 1920
6	– مراقبة سياسية : الشباب التونسي والدستور 1920
	– هيئة سرية للدفاع عن مصالح المسلمين واستقلال الجزائر والبلاد التونسية
	– قضية الثعالبي
	– الشباب التونسي 1921
	– الحزب الشيوعي وأنشطته (1921-1922)
	– مراقبة سياسية للأشخاص 1918
9	– مراقبة سياسية للحوانيت والمغازات ودكاكين التبغ ـ وحلوانيين ومطابع ـ وأكشاك بيع الجرائد الخ ... (1920-1922)
10	– أنشطة دستورية (1923- 1925)
	– حزب إصلاحي (1921-1922)
	– حوادث 5 أفريل 1922

الصناديق	الأغراض
	– دستور 1922
	– مظاهرات ووفود دستورية
11	– دعاية بلشفية (1920-1922)
	– علاقات مع الجزائر والمغرب الأقصى فيما يخص الوحدة الاسلامية والشيوعية والبلشفية والدعاية ضد فرنسا (1920-1923)
	– نقابات ومجموعات مختلفة
12	– مراقبة الأهالي
	– صحافة عربية
	– صحافة عربية : وثائق عامة (1919-1924)
12 مكرر	– مؤتمر قرطاج الأفخريستي
	– خمسينية الحماية 1931
13	– مؤتمر القدس الإسلامي
	– اضطراب ضد الصهيونية (1931-1932)
	– حوادث منفردة مسؤول عنها يهود 1932
	– حوادث منفردة مسؤول عنها مسلمون 1932
	– مؤتمر يهودي عالمي بزوريخ 1932
	– أنشطة دستورية (1931-1932)
	– دستور 1933
	إجراءات سلطات الحماية ضد الدستوريين

الصناديق	الأغراض
	– وضع سياسي واقتصادي 1934
	– الاضطهاد والدكتاتورية بالبلاد التونسية
	– أنشطة دستورية 1934

(3) أرشيف مركز التوثيق القومي :

في سنة 1966 أسس معهد التوثيق القومي الذي يتضمن مختلف الوثائق عن تاريخ الحركة الوطنية التونسية. ونجد فيما يخص هذه القضية وثائق مكتوبة ومصورة، وملفات مشتملة على قصاصات صحفية ونسخ مصورة عن الحركة الوطنية والوضع السياسي بالبلاد التونسية إبان نظام الحماية .

وزيادة على ذلك فقد انتفع مركز التوثيق القومي بأن وجد داخله ولمدة سنوات عديدة عمر بن قفصية والشاذلي خير الله وهما وثيقا الصلة بالحركة الوطنية التونسية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، الأول كرئيس الشعبة الدستورية القوية لحي الحلفاوين والثاني كرئيس تحرير في صحف وطنية مثل : التحرري، واللواء التونسي، وصوت التونسي. وعلاوة على الملاحظات التي كانا يسجلانها عن الحركة الوطنية التونسية والتي احتفظ بها مركز التوثيق القومي، فإن هذين المناضلين القديمين في الكفاح الوطني، وقد توفيا بعد، قد تكرما مرات عديدة بمحادثتنا عن ذكرياتهما عن قضايا الإيالة في العشرينات والثلاثينات (1920-1930) .

وتتفاوت قيمة الوثائق المحفوظة بمركز التوثيق القومي. وقد تصفحنا ملفات عديدة وخاصة :

– مجموعة من الملفات رتبت حسب السنوات تحت عنوان «حوادث»، وتتراوح الملفات المتصلة بفترتنا من 35-1-A إلى 62-1-A (1904-1931)، ومن 1-2-A إلى 3-2-A (1932-1934).

– ملفات تتصل ببعض مظاهر وظروف الحركة الوطنية التونسية :

الملفات	الأغراض
25 – 5 – A	– نشاط الوفد التونسي بباريس، عمر بن قفصية (بالعربية)
23 – 2 – B	– جمعية قدماء تلامذة المعهد الصادقي
25 – 4 – A	– اللجنة الاستشارية للدراسات والإصلاحات التونسية
45 – 2 – B	– لجنة دراسات المسائل التونسية بباريس (فيفري – أفريل 1925)
35 – 3 – B	– مؤتمر بروكسيل للشعوب المضطهدة
32 – 1 – B	– مؤتمر قصر هلال 1934
18 – 3 – B	– مؤتمر الدستور 1933
25 – 4 – A	– مؤتمر قرطاج الأفخرستي الدولي (من 7 إلى 11 ماي 1930)
28 – 3 – B	– وفود تونسية بباريس (1920-1924)
4 – 1 – B	– الدستور (الحزب الحر الدستوري)
27 – 3 – B	– الجلاز (واقعة) 1911
52 – 2 – B	– وثيقة متعلقة بالوفد الأول والثاني، وقضية الثعالبي 1920 بقلم عمر بن قفصية (بالعربية)
54 – 2 – B	– مجموع مؤتمرات الحزب الحر الدستوري 1920-1955 (بالعربية)

الملفات	الأغراض
33 – 3 – B	– نجم شمال إفريقيا
71 – 2 – B	– حوادث 1920 بقلم عمر بن قفصية (بالعربية)
73 – 2 – B	– حوادث 5 أفريل 1922 بقلم عمر بن قفصية (بالعربية)
36 – 4 – A	– الاتحاد الاشتراكي بتونس
33 – 1 – B	– الخلدونية
2 – 4 – A	– الحركة الوطنية (1911-1922)
2 – 3 – B	– الحركة الوطنية التونسية ملاحظات ووثائق بقلم الشاذلي خير الله
47 – 1 – B	– القومية بالبلاد التونسية (دراسة)
37 – 3 – B	– التجنيس بالبلاد التونسية
16 – 3 – B	– الوحدة الاسلامية بالبلاد التونسية
6 – 1 – B	– الحزب الشيوعي التونسي (عموميات)
38 – 2 – B	– الحزب الدستوري المستقل لفرحات بن عياد
32 – 3 – B	– محاكمة الثعالبي عبد العزيز 1920
16 – 4 – B	– صحافة : تقارير ودراسات وقائمات عن الصحافة في البلاد التونسية (1906-1933)
35 – 4 – B	صحافة : نصوص قانونية (1884-1956)
20 – 4 – B	– المسألة التونسية لدى الجمعية الوطنية الفرنسية (1922-1923)
728 – C	– تقرير الكلونيل بارون في قضية عبد العزيز الثعالبي 1921

الملفات	الأغراض
52 - 4 - A	– شهادة عمر بن قفصية عن الحركة الوطنية والقمع بالبلاد الترنسية 1911-1922 (بالعربية)
14 - 3 - B	– البلاد التونسية والحرب (1914-1918)

ويحتوي مركز التوثيق القومي كذلك على ملفات متعلقة بالبعض من وجوه الحركة الوطنية أمثال :

الملفات	الأغراض
17 - 3 - B	– بشير صفر
11 - 3 - B	– علي باش حامبة
11 - 3 - B	– عبد العزيز الثعالبي
21 - 5 - A	– حسن القلاتي
22 - 5 - A	– محمد نعمان
13 - 4 - B	– عبد الجليل الزاوش
53 - 2 - B	– الصادق الزمرلي
4 - 4 - B	– أحمد الصافي
27 - 1 - B	– صالح فرحات
28 - 1 - B	– محمد باش حامبة

الملفات	الأسماء
41 - 1 - B	– علي بوشوشة
81 - 2 - B	– صالح الشريف
35 - 2 - B	– محمد الأصرم
14 - 4 - A	– سالم بوحاجب
26 - 5 - A	– فرحات بن عياد
21 - 4 - A	– حسونة العياشي
28 - 4 - A	– محيى الدين القليبي
78 - 2 - B	– الطيب الجميل
46 - 2 - B	– أحمد توفيق المدني

II / المصادر المطبوعة :

أ – المنشورات الرسمية :

– التقويم التونسي، تونس، مطبعة الحكومة التونسية، بداية سنة 1881

– ورقة أخبار تجارية، منشورات الإدارة العامة للفلاحة والتجارة والاستعمار، مجلدان (1919-1929) و (1929-1936)

– الرائد الرسمي للجمهورية الفرنسية، مناقشات برلمانية، مجلس (مناقشات عن القضايا التونسية)

– الرائد الرسمي التونسي

– عرض عام عن البلاد التونسية (1881-1921) الإقامة العامة للجمهورية الفرنسية، تولوز 1922 ، 464 ص

– محاضر المجلس الاستشاري (القسم الفرنسي والقسم الأهلي) (والمجلس الاستشاري المؤسس سنة 1896، لم يحتو حتى سنة 1907، وهو تاريخ إحداث قسم أهلي، إلاّ على أعضاء فرنسيين) .

– محاضر المجلس الكبير (القسم الفرنسي والقسم الأهلي) بمقتضى أوامر جويلية 1922 استبدل المجلس الاستشاري بالمجلس الكبير .

– تقارير إلى رئيس الجمهورية عن الوضع بالبلاد التونسية (تقدم هذه التقارير إلى رئيس الجمهورية سنويا من 1890 إلى 1925 وذلك طبقا القانون الفرنسي بتاريخ 9 أفريل 1884 والذي ينص على إقرار اتفاقية المرسى ويشترط الفصل الثالث منها : « تقديم تقرير سنوي لرئيس الجمهورية عن العمليات المالية لإيالة تونس، وعن نشاط الحماية ونموها . ويوزع هذا التقرير في مجلس الشيوخ ومجلس النواب » .

– تقرير عن نشاط مصالح الحماية وتقديرات لميزانية السنة (وتحت هذا العنوان ظهر منذ 1926 التقرير السنوي عن الوضع بالبلاد التونسية).

– تقرير اللجنة الفرعية للدراسات الاقتصادية، لجنة الدراسات الاقتصادية والمالية (1929-1931) تونس، مطبعة ج س بونيسي 1932، 3 مجلدات .

– الإحصاء العام للبلاد التونسية (تقدم هذه النشرة الرسمية السنوية معلومات عن الوضع الاقتصادي للإيالة (فلاحة، تربية ماشية، تجارة) وعن حالة سكان هذه البلاد (الإحصائيات الخماسية الخ...) وعن الأحوال الجوية، والتعليم والمالية والأشغال العامة والعدالة والاستعمار الخ...) .

ب – الصحف والمجلات :

(1) الصحف باللغة الفرنسية :

(أ) صحف الوطنيين التونسيين :

– *التونسي*

– مجلة المغرب

– *المتحرر*

– *اللواء التونسي*

– صوت التونسي

– العمل التونسي

– صوت الشعب

(ب) صحف المتفوقين :

– *تونس الفرنسية*

– المعمر الفرنسي

(ج) صحف اليسار الفرنسي بالبلاد التونسية :

– المستقبل الاجتماعي

– تونس الاشتراكية

(د) صحيفة الإقامة العامة :

– البرقية التونسية (لادبيش تونزيان)

(2) الصحف باللغة العربية :

- الحاضرة
- التونسي
- الاتحاد الإسلامي
- الصواب
- المشير
- الزهرة
- مرشد الأمة
- الاتحاد
- المنير
- العصر الحديد
- البرهان
- النهضة
- الإرادة

قد شهدت البلاد التونسية في فترات 1904-1911 و 1920-1923 ازدهارا حقيقيا للصحف باللغة العربية. ونذكر هنا أكثر الصحف تمثيلا لوضع الرأي العام أو لمختلف نزعات الحركة الوطنية التونسية والتي فحصنا قسما منها على الأقل. وقد اكتفينا بالنسبة إلى بقية الصحف باللغة العربية، بفحص مجموعة بعنوان « معرض الصحافة » توجد في الأرشيف العامة للحكومة التونسية وتحتوي على ترجمة، معدة للسلطات الحماية، للمقاطع المعتبرة « الأهم » .

(3) المجلات :

- المجلة الفلاحية لإفريقيا الشمالية
- نشرة لجنة إفريقيا الفرنسية (1891-1960)
- المجلة الإفريقية
- كراريس تونس (منشورات كلية الآداب ـ تونس) منشورة منذ 1953
- إبلا، مجلة معهد الآداب العربية منشورة منذ 1938
- مجلة العالم الإسلامي (1906-1926)
- المجلة التونسية للعلوم الاقتصادية (منشورات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية)
- مجلة التاريخ المغرب (منشورة بتونس منذ 1974)
- نشرة إدارة الفلاحة والتجارة والاستعمار (1896-1939)
- نشرة جمعية الجغرافيا بعاصمة الجزائر وإفريقيا الشمالية، الجزائر (1896-1945) .

ملاحظة :

لئن وردت جلّ هذه المصادر باللّغة الفرنسية فقد وقع تعريبها ليتبيّن القرّاء العرب مدى أهميتها . غير إنّنا لم نر فائدة في تعريب المراجع الفرنسية. فقائمة هذه الكتب موجودة في النسخة الأصلية وهي رسالة دكتوراه دولة نوقشت بفرنسا ونشرتها كليّة الآداب والعلوم الإنسانية بتونس سنة 1982.

الصور الواردة في هذا الكتاب

فهـرس الأعـــلام

أ

ب

د

ر

ز

س

ش

ص

ع

ف

ق

ك

ل

م

فهرس المحتويات

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الجزء الثالث

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الجزء الرابع

الفصل الأول

الفصل الثاني

- صدر لنفس الكاتب :

*** بالعربية :**

* إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، دار سراس للنشر، تونس، 1986.

* الحركة الوطنيّة التونسيّة بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، المعهد الأعلى للتربيّة والتكوين المستمر، تونس 1986.

* جذور الإستعمار الصهيوني بفلسطين، دار سراس للنشر، المعهد الأعلى للتربيّة والتكوين المستمر، تونس 1990.

* النّهضة الحديثة والقرن التّاسع عشر : لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان؟، دار سيراس للنّشر ومركز النّشر الجامعي - تونس 1999.

*** بالفرنسية :**

* *L'établissement du Protectorat Français en Tunisie.* Publications de l'Université de Tunis. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Tunis - Tunis 1997.

* *Les origines du Mouvement National en Tunisie 1904/1934.* Publications de l'Université de Tunis. Factulté des Lettres et des Sciences Humaines de Tunis - Tunis, 1982.

* *Quand le soleil s'est levé à l'Ouest - La Tunisie 1881. (Impérialisme et résistance).* Cérès productions - Tunis, 1983. (En collaboration avec Hechmi Karoui).